الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة-02-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم القانون العام

حرية الحياة الخاصة في الأنظمة الوضعية المقارنة والشريعة الإسلامية

(دراسة مقارنة)

أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

تخصص: الحقوق

إعداد الطالب:

صوادقية هاني

إشراف الدكتور:

قزو محمد آكلي

السنة الجامعية: 2015/2014

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 2

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم القانون العام

حرية الحياة الخاصة في الأنظمة الوضعية المقارنة والشريعة الإسلامية

(دراسة مقارنة)

أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

تخصص: الحقوق

إعداد الطالب: صوادقية هاني

أمام اللجنة المشكلة من:

محي الدين جمال أستاذ التعليم العالي جامعة البليدة 2..... رئيسا

قزو محمد آكلي أستاذ التعليم العالي جامعة البليدة 2..... مشرفا ومقررا

أورحمون الطاهر أستاذ التعليم العالي جامعة الجزائر 1.....عضوا مناقشا

تاجر محمد أستاذ التعليم العالي جامعة تيزي وزو..... عضوا مناقشا

بلقاسم أحمد أستاذ التعليم العالي جامعة البليدة 2.....عضوا مناقشا

سالمي عبد السلام أستاذ محاضر أ جامعة الجلفة..... عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2015/2014

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى الوالدين الكريمين والى الإخوة والأخوات.

إلى زوجتي وابنتي أسيل.

و إلى كل الأصدقاء والزملاء .

الشكر

أشكر بداية الله عز وجل على إتمام هذا العمل.

أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من شجعني على هذا الانجاز العلمي وبالأخص أستاذي المشرف الدكتور قزو محمد آكلي الذي طالما زودني بعطائه العلمي والفكري وتوجيهاته القيمة.

أتقدم بخالص شكري إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين خصصوا جزءا من وقتهم الثمين لأجل قراءة هذه المذكرة.

والشكر لكل من ساعدني من قريب أو بعيد على إتمام هذا العمل المتواضع.

ملخص

يعد الحق في الخصوصية من أهم حقوق الإنسان، ورغم ذلك لم يرد تعريف لذلك الحق في التشريعات العربية أو الأوروبية مما يعكس صعوبة بيان ماهية الحياة الخاصة.

وقد أكد ذلك ما انتهت إليه لجنة الخبراء في المجلس الأوروبي بصدد بحثها لمسألة حقوق الإنسان، حيث توصلت إلى أنه لا يوجد تعريف عام متفق عليه للحياة الخاصة ، سواء في التشريع ، أو القضاء ، أو الفقه ، على المستويين الدولي، والوطني ".

وترجع صعوبة بيان ماهية ذلك الحق إلى أن التشريعات التي نصت على حمايته لم تضع تعريفا له ، ولم يتفق الفقه على تحديد مدلوله، مما أكد صعوبة ذلك، حيث مر بمراحل كثيرة.

وقد تتداخل مسألة الحق في الخصوصية مع أمور أخرى تتشابه معها، مما يعني أنها مرآة لنواح كثيرة لحياة الأفراد.

ومع الاعتراف بجملة الصعوبات التي تلاقي هذا البحث تجدر الإشارة إلى أن هذه الصعوبات نجمت عن حدود الحياة الخاصة ذاتها، باعتبارها فكرة نسبية تتسم بالمرونة، والتطور ، وترتبط بالمفاهيم، والقيم الاجتماعية، في حدود الزمان والمكان.

وبالمقابل فلا يمكن أن نجرد فكرة الحياة الخاصة عن التطور التقني والتكنولوجي الذي رافق مسيرة الحياة البشرية، هذا التطور الذي أدخل عليها مفاهيم جديدة وإسقاطات قانونية متطورة.

ويعد الحق في حرمة الحياة الخاصة من بين حقوق الإنسان التي أرست قواعده الشريعة الإسلامية وأكدت على حرمته بما قررت له من صون وحماية تميزت في الإسلام بأنها وصلت في

العقاب الدنيوي إلى درجة الحدود وإنذار العصاة والخاطئين في حق الغير بالتدخل في حياتهم الخاصة وخصوصياتهم بالعقاب الأخروي وفي ذلك ما يسبغ حماية لا مثيل لها في مجال الحريات في أي من النظم الديمقراطية الحديثة، وليس ذلك بعجيب، فانه ليس من جهد وعقل بشر وإنما من عند الله اللطيف الخبير .

ورغم عدم اتفاق الفقه والقضاء والتشريع في الدول على تعريف الحياة الخاصة ، فإننا تعرضنا في الباب الأول من الأطروحة إلى مفهوم هذا الحق وعناصره في القانون الوضعي والشريعة الإسلامية وذلك في ثلاثة فصول بحيث تطرقنا في الأول إلى تعريف الحق في الحياة الخاصة في القانون الوضعي، وخصصنا الفصل الثاني إلى عناصر الحق في الحياة الخاصة في القانون الوضعي، وتعرضنا في الثالث إلى الحق في الحياة الخاصة في الشريعة الإسلامية.

وتتمتع الحياة الخاصة بالحماية ضد أي اعتداء عليها وهذه الحماية كفلتها الاتفاقيات والمواثيق الدولية وقد كرستها الدول في دساتيرها ووضعت آليات لحمايتها كما سنت في قوانينها الجنائية عقوبات على كل من يتعدى عليها .

وقد تطرقنا في الباب الثاني لأوجه الحماية المختلفة التي يوفرها القانون الدولي لحقوق الإنسان والحماية الدستورية والجنائية وذلك في ثلاثة فصول كما يلي:

حماية الحياة الخاصة في القانون الدولي لحقوق الإنسان (الفصل الأول)، الحماية الدستورية للحق في الحياة الخاصة (الفصل الثاني)، الحماية الجنائية للحق في الحياة الخاصة (الفصل الثالث).

Résumé

Le droit a la vie privée est l'un des plus importants droits de l'homme mais les législatives arabes et européennes n'ont pas données une définition complète a ce droit ce qui explique la difficulté de définir la vie privée.

La commissions des experts dans le conseil européenne à confirmé dans ça recherche da la question des droits de l'homme cette difficulté et la non existence d'une définition de la vie privée soit ou législation, justice et ou jurisprudence sur les deux niveaux international et national.

La difficulté de définir le droit de la vie privée est liée aux législations qui n'ont pas définir ce droit et la jurisprudence n'pas déterminer sa signification. Aussi un chevauchement des questions similaires de la droit à la vie privée ce qui confirme qui ils sont miroir de nombreux aspects de la vie des individus.

Avec les difficultés rencontré durant ce travail nous avons signalé que ces difficultés ont été engendré par la limite de la vie privée lui-même qui est considéré comme une idée relative caractérisée par la souplesse, le progrès, la corrélation des concepts et les valeurs sociaux dans les limites de temps et lieu.

D'autres part on ne peut pas priver la vie privée sur le développement technique et technologiques qui accompagné la vie humaine .ce développement a introduire des nouveaux concepts et des projections juridiques sophistiquées

Le droit a la vie privée est considéré comme l'un des droits de l'homme dans les quels ces règles sont posés par charia islamique et cette dernière a confirmé son inviolabilité comme l'a décide de préserver et à protéger.

Dans l’islam elle a atteint des peines de limites et avertissements aux désobéissants et égarés dans le droits de tiers par l’ingérence dans leurs vie privée et ces limites par un châtiment eschatologique ce qui donne une protection parfaite dans la libertés qui n’existe pas dans les systèmes de la démocratie moderne et sa ne surprit pas parce que il est a partir de dieu.

Malgré que la jurisprudence , la justice et la législation sont pas d’accord sur la définition de la vie privée . nous avons aborder dans la premier partie de cette thèse la notion de droit a la vie privée et ces éléments dans les droits positifs et la charia. Cette partie est structuré dans trois chapitres. le premier chapitre est consacre à la définition de droit de la vie privée dans les droits positifs , le deuxième chapitre aux éléments de droit à la vie privée dans le droit positifs, et le troisième chapitre nous avons présentés le droit à la vie privée dans la charia

La vie privée est caractérisée par une protection contre n’importe quel agression, cette protection est assurée par les conventions et les chartes internationaux et les pays ont garanti cette protection dans ces constitution et ils ont posés des mécanismes et des peines dans ces droits pénales pour toutes agressions sur la vie privée.

Nous avons aborder dans la deuxième partie les déférentes façons de protection garantie par le droit international des droit de l’homme et la protection constitutionnel et pénal . cette partie est divisé on trois chapitre

Le premier chapitre protection de la vie privée dans le code international de droit de l’homme , le deuxième chapitre la protection constitutionnelle de droit à la vie privée, le trosième chapitre la protection pénal de droit à la vie privée.

قائمة المحتويات:

أ_ الإهداء

ب_ الشكر

ج_ الملخص

مقدمة.....01

الباب 1 ماهية الحق في الحياة الخاصة في القانون الوضعي والشريعة الإسلامية.....08

1_1 مفهوم الحق في الحياة الخاصة في القانون الوضعي.....11

1_1_1 التطور التاريخي للحق في الحياة الخاصة.....13

1_1_1_1 الحق في الحياة الخاصة في الشرائع القديمة.....14

1_1_1_1_1 المسكن في الشرائع الشرقية القديمة.....14

1_1_1_1_2 المسكن في الشرائع الغربية القديمة.....21

1_1_1_2 الحياة الخاصة في العصر الحديث.....23

1_1_1_2_1 ظهور الحق في الحياة الخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية.....23

1_1_1_2_2 ظهور الحق في الخصوصية في التشريعات اللاتينية.....25

1_1_2 موقف الفقه من الحق في الحياة الخاصة.....27

1_1_2_1 الاتجاهات الرافضة للحق في حرمة الحياة الخاصة.....27

1_1_2_1_1 موقف الفقه والقضاء الأمريكي.....27

1_1_2_1_2 موقف الفقه والقضاء الانجليزي.....31

1_1_2_1_3 القانون الايطالي.....40

1_1_2_2 الاعتراف بالحق في الحياة الخاصة.....41

1_1_2_2_1 تطور القانون الأمريكي في اتجاه حماية حرمة الحياة الخاصة.....41

1_1_2_2_2 الموقف الفرنسي من الاعتراف بالحق في الخصوصية.....45

1_1_2_2_3 موقف القانون المصري من الاعتراف بالحق في الحياة الخاصة.....52

1_1_2_2_4 موقف القانون الجزائري من الاعتراف بالحق في الحياة الخاصة.....53

1_1_3 مضمون الحق في الحياة الخاصة وطبيعته القانونية.....54

1_1_3_1 الإطار الموضوعي للحق في الحياة الخاصة.....55

1_1_3_1_1 التعريف السلبي للحق في الحياة الخاصة.....58

1_1_3_1_2 التعريف الايجابي للحياة الخاصة.....71

1_1_3_2 الإطار النسبي للحق في الحياة الخاصة.....103

1_1_3_2_1 نسبية حرمة الحياة الخاصة من حيث الأشخاص.....103

1_1_3_2_2 نسبية الحياة الخاصة من حيث الزمان والمكان.....108

1_1_3_3 الطبيعة القانونية للحق في الحياة الخاصة.....116

1_1_3_3_1 الحق في الخصوصية حق ملكية.....117

1_1_3_3_2 الحق في الخصوصية من قبيل الحقوق الشخصية.....119

1_2 عناصر الحق في الحياة الخاصة.....125

1_2_1 عناصر الحق في الحياة الخاصة المتفق عليها.....127

1_2_1_1 الحق في حرمة المسكن.....127

1_2_1_1_1 مبدأ حرمة المسكن.....128

1_2_1_1_2 الاستثناءات الواردة على مبدأ حرمة المسكن.....135

1_2_1_2 المحادثات الشخصية.....139

1_2_1_2_1 الأحاديث المباشرة.....140

1_2_1_2_2 الأحاديث غير المباشرة.....140

1_2_1_3 الحق في المراسلات.....141

1_2_1_3_1 المقصود بالرسالة.....142

1_2_1_3_2 طبيعة الحق في الرسالة.....144

1_2_1_4 الحالة الصحية.....147

1_2_1_4_1 الحالة الصحية في القانون والقضاء المصري.....149

1_2_1_4_2 الحالة الصحية في القانون والقضاء الفرنسي.....151

1_2_1_4_3 الحالة الصحية في القانون والقضاء الأمريكي.....152

1_2_1_4_4 الحالة الصحية في الشريعة الإسلامية.....154

1_2_1_5 الحياة العاطفية والزوجية والعائلية.....155

1_2_1_6 الذمة المالية.....160

1_2_1_7 آراء الشخص السياسية ومعتقداته الدينية.....163

1_2_2 عناصر الحق في الحياة الخاصة المختلف فيها.....166

1_2_2_1 حرمة جسم الإنسان.....166

1_2_2_1_1 حرمة جسم الإنسان لا تدخل ضمن عناصر الحياة الخاصة.....167

1_2_2_1_2 حرمة جسم الإنسان تعد من الحياة الخاصة.....167

1_2_2_2 الحق في الصورة.....169

1_2_2_2_1 الحق في الصورة من عناصر الحق في حرمة الحياة الخاصة 169

1_2_2_2_2 طبيعة الحق في الصورة.....173

1_2_2_2_3 أهم المبادئ المستخلصة من القضاء المقارن بشان الحق في الصورة.....176

1_2_2_3 الحق في الاسم.....180

1_2_2_3_1 الحق في الاسم عنصر من عناصر الحق في حرمة الحياة الخاصة.....181

1_2_2_3_2 الحق في الاسم ليس عنصرا من عناصر الحق في حرمة الحياة الخاصة.....182

1_2_2_4 النشاط الوظيفي أو المهني.....183

1_2_2_5 حق الدخول في طي النسيان 185

1_2_2_5_1 حق الدخول في طي النسيان حق مستقل.....186

1_2_2_5_2 حق الدخول في طي النسيان أحد عناصر الحق في الخصوصية.....187

1_2_2_6 قضاء أوقات الفراغ 190

1_2_2_6_1 قضاء أوقات الفراغ في مكان عام لا يدخل ضمن عناصر الحق في الخصوصية.....190

1_2_2_6_2 قضاء أوقات الفراغ جزء من الحق في الحياة الخاصة.....190

1_2_2_6_3 قضاء أوقات الفراغ في الشريعة الإسلامية.....192

1_3 الحق في الحياة الخاصة في الشريعة الإسلامية.....195

1_3_1 حماية الحياة الخاصة في الشريعة الإسلامية.....197

1_3_1_1 مفهوم الحق في الخصوصية في الشريعة الإسلامية.....197

1_3_1_1_1 تعريف الحق في الخصوصية لغة.....197

1_3_1_1_2 تعريف الحق في الخصوصية اصطلاحا.....199

1_3_1_2 أقسام الحق.....203

1_3_1_2_1 الحقوق الخالصة لله تعالى.....203

1_3_1_2_2 حقوق العباد أو حقوق الإنسان الخالصة.....208

1_3_1_2_3 الحق المشترك بين الله وعباده وحق الله فيه غالب.....208

1_3_1_2_4 ما اجتمع فيه الحقان وكان حق العبد فيه هو الغالب.....209

1_3_1_2_5 موقع الحق في الخصوصية من تقسيمات الحقوق في الفقه الإسلامي.....211

1_3_1_2_6 العلاقة بين الحق في الخصوصية والحق في الإعلام في الشريعة الإسلامية.....212

1_3_1_2_7 قيود الحق.....216

1_3_1_3 الحماية الشرعية للحق في الخصوصية 217

1_3_1_3_1 عدم جواز التجسس على خصوصيات الناس واغتيابهم.....219

1_3_1_3_2 عدم جواز اقتفاء أمور الناس بغير علم.....223

1_3_1_3_3 عدم الاعتداد ببعض الضن في بناء الأحكام.....225

1_3_2 عناصر الحق في الخصوصية في الفقه الإسلامي.....228

1_3_2_1 حق الإنسان في حرمة مسكنه.....228

1_3_2_1_1 فكرة المسكن الخاص.....230

1_3_2_1_2 حماية حق الإنسان في حرية المسكن.....235

1_3_2_1_3 حماية حق الإنسان في حرمة المسكن.....236

1_3_2_1_4 انتهاك حرمة المسكن.....268

1_3_2_2 حق الإنسان في سرية محادثاته الخاصة.....278

1_3_2_3 حق الإنسان في حرمة مراسلاته.....282

1_3_2_4 حفظ الأسرار وعدم إفشائها.....287

1_3_2_4_1 في وجوب كتمان أسرار الغير وعدم إفشائها.....288

1_3_2_4_2 الحالات التي يجوز فيها إفشاء الأسرار.....289

1_3_3 تجريم المساس بالحق في حرمة الحياة الخاصة في الشريعة الإسلامية.....292

1_3_3_1 جريمة دخول مسكن الغير بغير إذن في الشريعة الإسلامية.....293

1_3_3_1_1 أركان الجريمة وعقوبتها.....293

1_3_3_1_2 دفع الجريمة.....296

1_3_3_2 جريمتا اختلاس النظر واستراق السمع في الشريعة الإسلامية.....297

1_3_3_2_1 جريمة اختلاس النظر.....297

1_3_3_2_2 جرائم استراق السمع.....305

الباب 2: حماية الحق في الحياة الخاصة.....311

2_4 حماية الحياة الخاصة في القانون الدولي لحقوق الإنسان.....314

2_4_1 إعلانات الحقوق ومواثيق الأمم المتحدة.....316

2_4_1_1 إعلانات الحقوق.....316

2_4_1_1_1 إعلانات الحقوق الانجليزية.....316

2_4_1_1_2 إعلانات الحقوق الأمريكية.....321

2_4_1_1_3 إعلان الثورة الفرنسية لحقوق الإنسان عام 1789.....325

2_4_1_2 المعاهدات والاتفاقيات الدولية والإقليمية.....326

2_4_1_2_1 الاتفاقيات والإعلانات ذات الطابع العالمي.....326

2_4_1_2_2 اتفاقيات دولية ذات طابع إقليمي.....334

2_4_1_3 المؤتمرات الدولية والإقليمية في شأن حماية الحق في حرمة الحياة الخاصة.....346

2_4_1_3_1 المؤتمرات الدولية.....346

2_4_1_3_2 المؤتمرات الإقليمية.....357

2_4_2 تطورات حماية حرمة الحياة الخاصة في بعض دول أوروبا.....365

2_4_2_1 تطورات حماية حرمة الحياة الخاصة في بريطانيا.....365

2_4_2_1_1 تقرير لجنة العدالة.....366

2_4_2_1_2 لجنة يونجر 1970.....367

2_4_2_1_3 اللجنة الملكية للصحافة.....369

2_4_2_1_4 تقرير لجنة الحق في حرمة الحياة الخاصة ومسائل متعلقة (يونيو 1990).....369

2_4_2_2 تطور قانون حماية حرمة الحياة الخاصة في فرنسا.....371

2_4_2_3 تطور قوانين حماية حرمة الحياة الخاصة في ألمانيا والد نمارك وهولندا.....373

2_4_2_3_1 في ألمانيا.....373

2_4_2_3_2 في الدنمارك.....373

2_4_2_3_3 في هولندا.....376

2_5 الحماية الدستورية للحق في الحياة الخاصة.....379

2_5_1 الحماية الدستورية للحق في الحياة الخاصة في القانون الأنجلوسكسوني.....383

2_5_1_1 الحماية الدستورية لحرمة الحياة الخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية.....384

2_5_1_1_1 تطور حماية الحياة الخاصة في الدستور الأمريكي.....386

2_5_1_1_2 حماية الحق في الحياة الخاصة من خلال الأمر القضائي.....391

2_5_1_1_3 الحماية الدستورية في ظل قانون الاتصالات الأمريكي الفيدرالي لسنة 1934.....395

2_5_1_1_4 مدى دستورية المراقبة الالكترونية المستمرة للأحاديث التليفونية والشفوية الخاصة....404

2_5_1_2 حماية حرمة الحياة الخاصة في القانوني الإنجليزي.....408

2_5_2 الحماية الدستورية في النظم القانونية اللاتينية.....420

2_5_2_1 الحماية الدستورية للحق في الحياة الخاصة في فرنسا.....420

2_5_2_2 الحماية الدستورية في بعض الدول الأوروبية.....423

2_5_2_2_1 الدستور الايطالي.....423

2_5_2_2_2 دستور ألمانيا الاتحادية.....423

2_5_2_2_3 الدستور اليوغسلافي.....424

2_5_2_2_4 الدستور التركي.....425

2_5_2_3 الحماية الدستورية في بعض دول أمريكا اللاتينية.....425

2_5_2_3_1 الدستور المكسيكي.....426

2_5_2_3_2 دستور الأرجنتين.....428

2_5_3 الحماية الدستورية للحق في الحياة الخاصة في الدول العربية.....429

2_5_3_1 حماية الحق في الحياة الخاصة في الدساتير المصرية.....430

2_5_3_1_1 الحماية الدستورية قبل دستور 1971.....430

2_5_3_1_2 حماية الحق في الحياة الخاصة في دستور 1971.....431

2_5_3_2 الحماية الدستورية في بعض الدول العربية.....453

2_5_3_3 الحماية الدستورية للحق في الحياة الخاصة في الجزائر.....434

2_5_3_3_1 الحماية الدستورية قبل دستور 1996.....434

2_5_3_3_2 الحماية الدستورية في دستور 1996.....435

2_5_4 نطاق الحق في حرمة الحياة الخاصة.....438

2_5_4_1 الموازنة بين حق الفرد في حماية حرمة الحياة الخاصة وحق المجتمع في حماية الأمن والنظام العام.....440

2_5_4_1_1 حق الدولة في المعلومات الشخصية.....440

2_5_4_1_2 الموازنة بين حق الفرد في الخصوصية وحق المجتمع في الأمن والنظام العام.....442

2_5_4_2 الحق في الإعلام والحق في الخصوصية.....446

2_5_4_2_1 مدى تقييد الحق في الخصوصية من أجل ضرورات الحق في الإعلام.....449

2_5_4_2_2 مدى تمتع الشخصيات الشهيرة بالحق في حرمة الحياة الخاصة.....456

2_5_4_3 حماية الحياة الخاصة في الظروف الاستثنائية.....463

2_5_4_3_1 ظهور نظرية الظروف الاستثنائية وتنظيمها القانوني.....465

2_5_4_3_2 تطبيقات نظرية الظروف الاستثنائية في التشريع الجزائري وتأثيرها على الحق في الحياة الخاصة.....472

2_6 الحماية الجنائية للحق في الحياة الخاصة 486

2_6_1 حماية الحياة الخاصة في قانون العقوبات.....488

2_6_1_1 جريمة استماع أو تسجيل أو نقل المحادثات الخاصة.....489

2_6_1_1_1 موضوع الجريمة.....489

2_6_1_1_2 الركن المادي.....490

2_6_1_1_3 الركن المعنوي.....492

2_6_1_2 جريمة التقاط أو نقل الصورة.....495

2_6_1_2_1 الركن المادي.....497

2_6_1_2_2 الركن المعنوي.....500

2_6_1_3 جريمة استعمال التسجيل أو المستند أو الاحتفاظ به أو إفشاء محتوياته.....502

2_6_1_3_1 الركن المادي.....504

2_6_1_3_2 الركن المعنوي.....509

2_6_1_4 جريمة نشر المونتاج.....511

2_6_1_4_1 ماهية المونتاج المعاقب على نشره.....512

2_6_1_4_2 أركان جريمة نشر المونتاج والعقوبة المقررة لمرتكبيه.....516

2_6_1_5 جريمة الدخول أو البقاء في منزل الغير.....521

2_6_1_5_1 الركن المادي.....523

2_6_1_5_2 الركن المعنوي.....526

2_6_1_5_3 العقوبة.....526

2_6_1_6 جريمة المعالجة الالكترونية للبيانات الشخصية.....528

2_6_1_6_1 جريمة المعالجة الالكترونية للبيانات الشخصية دون ترخيص.....529

2_6_1_6_2 جريمة التسجيل غير المشروع للبيانات الاسمية.....530

2_6_1_6_3 جريمة الحفظ غير المشروع للبيانات الشخصية الاسمية.....532

2_6_1_6_4 جريمة الانحراف عن الغرض أو الغاية من المعالجة الالكترونية للبيانات الاسمية...533

2_6_1_6_5 جريمة الإفشاء غير المشروع للبيانات الاسمية.....534

2_6_1_6_6 العقوبات التي تخص جرائم المعالجة الالكترونية للبيانات الشخصية.....536

2_6_2 الحماية الإجرائية.....543

2_6_2_1 الوسائل المنطوية على المساس بالحياة الخاصة عن طريق الاعتداء على الكيان المادي والنفسي للأشخاص.....544

2_6_2_1_1 الوسائل التي تمثل اعتداء على الكيان المادي للشخص.....545

2_6_2_1_2 الوسائل التي تنطوي على اعتداء على الكيان النفسي للشخص.....564

2_6_2_2 وسائل الإثبات التي تمثل اعتداء على حرمة الحياة الخاصة بالتنصت والتسجيل والتقاط الصور.....578

2_6_2_1 تسجيل الأحاديث الشخصية.....579

2_6_2_2 مراقبة المحادثات التليفونية أو تسجيلها.....592

الخاتمة.....597

قائمة المراجع.....606

مقدمة

تزايد في الآونة الأخيرة اهتمام العالم بحقوق الإنسان وذلك لمواجهة الانتهاكات المتزايدة لهذه الحقوق، فظهرت المعاهدات والمواثيق الدولية التي تعنى بحقوق الإنسان ودأبت الدول على تضمين دساتيرها وقوانينها نصوصا تكفل مراعاة حقوق وحريات مواطنيها، حتى أصبحت الدول التي لاتراعي حقوق الإنسان دولا منبوذة من قبل المنظومة الدولية.

وتعد الحقوق الشخصية من أهم فروع حقوق الإنسان و هي تعني كفالة كرامة الإنسان في جميع مظاهر وجوده وفكرة ترك الإنسان يعيش وفقا لمعتقداته وأفكاره وإرادته، والأسلوب الملائم في منطقة هادئة لا يعكرها أحد تعد هذه الفكرة من المظاهر الضرورية لكل إنسان، وحياة الإنسان لا يمكن أن تكون مكشوفة للجميع ومباحة دون قيود طبعا هذه الفكرة تعد من الحق في الحياة الخاصة.

يرتبط هذا الحق بحرية الإنسان واحترام آدميته وصون كرامته، وتأبى الحياة الخاصة للإنسان أن يكون عليها أي قيد أو شرط يرد على حرية قيادته بجسمه ونفسه في حياته فلا تنتهك أسراره وأموره الخاصة، و يحب أن يحتفظ بأمور حياته بالسرية والكتمان.

فالحياة الخاصة هي إحدى نتائج الحرية الفردية المقررة للأفراد، فإذا كان القانون قد منح الأفراد الحرية في إتيان الأفعال بشرط عدم الإضرار بالغير، فإن بعض هذه الأفعال يكون علنا والبعض الآخر يكون بعيدا عن أنظار الآخرين ويتأذى صاحبه إذا علم الغير بها، وتلك الطائفة من الأفعال تشكل ما يعرف بفكرة الحياة الخاصة للأفراد .

فالحياة الخاصة التي يحياها الفرد حين يتعرى لنفسه قد تختلف اختلافا كبيرا عن الحياة العامة التي يحياها بين ظهراني مجتمعه، وكثيرا ما يضطره هذا المجتمع إلى التكلف في سيرته وسلوكه، والى التحفظ في لهوه وعبثه، والى التصنع في مأكله وملبسه، وهو حريص إذا خلا

إلى نفسه على التحلل من هذا كله فيأكل ما يشتهي، ويلبس مايريد، ويلهو كما تطيب له نفسه أن يلهو ويعبث بالقدر الذي شاء من العبث، ولا ينغص عيشه تقليد شائع ولا يكدر صفوه عادة مستحكمة، ولا يؤذي أمنه رقيب ممقوت.

فمهما تزايدت مشاركة الفرد في الحياة العامة فلا زالت هناك حاجة الى التفرقة بين الحياة الخاصة للمواطن وحياته كمشارك في الجماعة، ولا يتأتى للفرد أمنه الشخصي الا بالاعتراف له بالحق في الخصوصية، فلا يمكن للفرد مهما اعتبر كائنا اجتماعيا أن يبني حياته في الظروف العادية على مشاركة تامة ومؤيدة للغير، وعلى ذلك كان الاختلاء بالنفس حاجة اجتماعية يضعها التنظيم الاجتماعي السليم موضع الاعتبار، فالإنسان لا يستغني عن لحظات الانسحاب من حياة الآخرين والاختلاء بنفسه دون أن يفيد ذلك انفصام الرابطة الاجتماعية بينه وبين الغير، وليس للاعتراف بحق الفرد في الخصوصية تقويضا للمجتمع، بل هو اسهام في تطويره، لأن الفرد بذلك الحق يجدد طاقته على العطاء، ويسترد صفاءه وتوازنه، ويشعر من خلال احترام أسراره بوجوده الذاتي مصونا، كما أنه في خلوته يستطيع مراجعة نفسه ومحاسبتها فيعلو صوت ضميره ، حتى أنه في كثير من الأحيان يتعذر على الآثم أن يظل في خلوته طويلا، إذ يضحى الصوت الداخلي شديد الوطأة، لأن الإنسان كما يخضع لرقيب اجتماعي ، فإنه يخضع أيضا لرقيب أخلاقي.

وقد سبقت الشريعة الاسلامية القوانين الوضعية في هذا المجال، حيث حرص الإسلام على تأكيد حق المسلم بعيشه حياة هادئة وآمنة، واعتبر الإسلام أن أي فزع أو خوف جريمة يعاقب عليه مقترف الفعل ، وكفلت الشريعة الاسلامية حماية كرامة الإنسان وآدميته وأعلت من شأنه، وقد أرست في العديد من الآيات حرمة وقدسية الحق في الحياة الخاصة وجرمت المساس بها أو العدوان عليها بأية صورة من صور العدوان.

وقد حظي حق الإنسان في حرمة حياته الخاصة بمكانة خاصة سواء على المستوى الدولي حيث كان محل اهتمام العديد من الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية، أو على المستوى الداخلي حيث تناولته الدساتير المختلفة بنصوص صريحة وواضحة ومن بعده التشريعات العادية سواء كانت جنائية أو مدنية أو خاصة ، وذلك في مواجهة خطر الاعتداء على الخصوصية خصوصا من السلطة.

فالقانون الجنائي هو الذي يضع القواعد التي اشتملت عليها المواثيق والمعاهدات والدساتير موضع التنفيذ وذلك بوضع النصوص القانونية التي تجرم كل فعل من شأنه المساس بالحياة الخاصة مما يوفر حماية جنائية لهذا الحق.

ولا يمنع توفير الحماية الجنائية لهذا الحق من حماية اخرى توفرها فروع القانون الأخرى كالحماية المدنية والتاديبية مثلا.

وقد كرس المؤسس الدستوري الجزائري الحق في الحياة الخاصة وقررت القوانين الجنائية العديد من الاحكام التي تهدف الى حماية حق الفرد في حياته الخاصة ومنع الاعتداءات التي يمكن ان تقع عليها.

لقد تغيرت معطيات العصر وتعقدت أمور الحياة الاجتماعية وتعرضت معها خصوصيات الشخص لمظاهر وأشكال مختلفة من الاعتداء، وأصبح هناك مايسمى بأزمة الحياة الخاصة، ورغم تعدد الاسباب أو المخاطر التي تهدد الحياة الخاصة، الا أنه يمكن ردها الى عاملين أساسيين وهما :

التقدم العلمي والتقني في مجال أجهزة التنصت والمعلوماتية والنشر، و الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية.

فقد بلغ التقدم العلمي والتكنولوجي في العصر الحاضر شوطا كبيرا، وأسهم ذلك في تهديد حرمة الحياة الخاصة بدرجة كبيرة، فقد أفرز العلم الحديث أجهزة ومعدات في مجالات متعددة سهلت انتهاك خصوصية المرء والتسلل داخل حصونها.

ففي مجال الرقابة البصرية نتج عن التقدم العلمي عدة اكتشافات في مجال الرقابة البصرية مثل التلسكوب وأجهزة التصوير، بحيث لم يعد من الصعب معها التقاط صورة الشخص من مسافات بعيدة وبدقة بالغة.

وقد كان من أثر ذلك أن ازدادت حالات مراقبة الإنسان سرا ومن دون علمه.

ومما يزيد الأمور خطورة في هذه الحالة دقة هذه المعدات وصغر حجمها، بما يعني امكانية التصوير بطريقة سريعة وخفية تماما لا تخطر على بال الشخص المراقب.

وفضلا عن ذلك فإن استخدام الأقمار الصناعية بامكانياتها الفذة في هذا المجال وعلى نطاق واسع من شأنه أن يكشف عن خصوصيات الإنسان ويجعله شبه عار أمام الآلاف بل الملايين من البشر الذين يمكنهم مشاهدة صورته، سواء كانت ثابتة أم متحركة، بكل وضوح في أي مكان بالعالم.

وفي مجال الرقابة السمعية ، ظهرت في هذا المجال أيضا أجهزة سمحت بالحصول على معلومات عن الشخص رغما عنه، مثل أجهزة التنصت الهاتفية والتسجيل الالكتروني، والتي يمكن بواسطتها نقل ما يدور من محادثات في مكان مغلق إلى مكان آخر قد يبعد عن الأول بآلاف الأميال .

وقد وصل التقدم العلمي في هذا الميدان إلى حد انتاج أجهزة دقيقة الحجم، ويمكنها أن تعد على الإنسان أنفاسه، وأن ترصد سلوكه وتحركاته وسائر نشاطاته، دون أن يدركها أو يراها.

وفي مجال تجميع المعلومات او تخزينها، فلعل أخطر ما أفرزته التكنولوجيا الحديثة عن خصوصيات الأفراد هي العقول الالكترونية، فهذه الأجهزة وإن كانت أحد المظاهر الفذة للتقدم العلمي التي وفرت على الإنسان جهدا خارقا، وقدمت للمجتمع خدمات جليلة، إلا أنه لايمكن التغاضي عن مخاطرها الجمة على الحياة الخاصة للإنسان، وقد بات ميسورا عن طريقها جمع كل المعلومات المسجلة عن شخص معين، مثل سنه ووضعه العائلي وحالته الصحية، ومركزه الاجتماعي و آرائه السياسية، إلى غير ذلك، واستخدامها لأغراض مختلفة تماما عما سجلت له، وأولها بقصد رقابة هذا الشخص والاعتداء على حرمة حياته الخاصة، ويمكن الآن الحصول على المعلومات المخزونة بالكومبيوتر (الانترنت) في ثوان معدودة، وبالطريقة المطلوبة للاستعمال، في أي مكان في العالم، اذا كان هناك اتصال تليفوني بالكومبيوتر، كما يمكن تبادل المعلومات بين كومبيوتر وآخر، مما يعرض حياة الإنسان الخاصة لمزيد من التهديد.

إلا أن الأزمة في حرمة الحياة الخاصة لا تكمن في النص عليها في الدساتير أو المواثيق أو القوانين، وإنما في حمايتها الفعلية من التجاوزات المختلفة من جهة، وفي عدم إمكان وضع تعريف محدد (جامع مانع) للحياة الخاصة من جهة أخرى، فهي فكرة مرنة ومتطورة تختلف بإختلاف الأشخاص والزمان والمكان، حيث أدى ذلك إلى صعوبة تحديد مفهوم الحياة الخاصة، ومن ثم صعوبة تحديد ما يعتبر عدوانا ومساسا بها من جانب آخر.

وتكمن أهمية هذا البحث في أنه تناول حقا هاما من حقوق الإنسان وهو الحق في الحياة الخاصة ويسعى لبيان مكانة هذا الحق وضمانات حمايته في أحكام الشريعة الإسلامية وكذا النصوص التي تحمي هذا الحق في المواثيق الدولية والدساتير المختلفة والقوانين المقارنة وكذا الحالات التي تستدعي المساس بهذا الحق وتطبيقات ذلك في القانون الجزائري.

فالدراسة بذلك تسعى الى الاجابة على الاشكالية التالية: **مامدى كفالة حرمة الحياة الخاصة في كل من الشريعة الاسلامية والمواثيق والمعاهدات الدولية ذات الطابع العالمي والإقليمي والقوانين الوضعية والنظام القانوني الجزائري وماهي ضمانات عدم وقوع الاعتداء عليها ؟**

وللإجابة على هذه الإشكالية تم الاعتماد في هذه الأطروحة على المنهج المقارن للمقارنة بين حماية الحق في الحياة الخاصة في كل من الشريعة الاسلامية والقوانين الوضعية وكذا مختلف النصوص القانونية التي تكرس او تحمي هذا الحق من حقوق الانسان.

وللاحاطة بالموضوع من كافة الجوانب اعتمدنا خطة من بابين بحيث نتطرق في الباب الأول الى ماهية الحق في الحياة الخاصة في القانون الوضعي والشريعة الاسلامية من خلال ثلاث فصول نتطرق في الأول الى تعريف الحق في الحياة الخاصة في القانون الوضعي، وفي الثاني الى عناصر الحق في الحياة الخاصة في القانون الوضعي، ونتعرض في الثالث الى الحق في الحياة الخاصة في الشريعة الاسلامية.

ونتطرق في الباب الثاني الى حماية الحق في الحياة الخاصة من خلال ثلاثة فصول نتعرض في الأول الى حماية الحق في الحياة الخاصة في المواثيق الدولية وفي الثاني الى الحماية الدستورية للحق في الحياة الخاصة والثالث الى الحماية الجنائية للحق في الحياة الخاصة.

الباب

الأول

الباب 1

ماهية الحق في الحياة الخاصة في القانون الوضعي والشريعة الإسلامية

يعد الحق في الخصوصية من أهم حقوق الانسان، ورغم ذلك لم يرد تعريف لذلك الحق في التشريعات المقارنة مما يعكس صعوبة بيان ماهية الحياة الخاصة.

وقد أكد ذلك ما انتهت اليه لجنة الخبراء في المجلس الأروبي بصدد بحثها لمسألة حقوق الإنسان، حيث توصلت الى أنه: " لا يوجد تعريف عام متفق عليه للحياة الخاصة ، سواء في التشريع ، أو القضاء ، أو الفقه ، على المستويين الدولي، والوطني ".

وترجع صعوبة بيان ماهية ذلك الحق الى أن التشريعات التي نصت على حمايته لم تضع تعريفا له ، ولم يتفق الفقه على تحديد مدلوله، مما أكد صعوبة ذلك، حيث مر بمراحل كثيرة.

وقد تتداخل مسألة الحق في الخصوصية مع أمور أخرى تتشابه معها، مما يعني أنها مرآة لنواح كثيرة لحياة الأفراد.

ومع الاعتراف بجملة الصعوبات التي تلاقي هذا البحث تجدر الاشارة الى أن هذه الصعوبات نجمت عن حدود الحياة الخاصة ذاتها، باعتبارها فكرة نسبية تتسم بالمرونة، والتطور ، وترتبط بالمفاهيم، والقيم الاجتماعية، في حدود الزمان والمكان.

وبالمقابل فلا يمكن أن نجرد فكرة الحياة الخاصة عن التطور التقني والتكنولوجي الذي رافق مسيرة الحياة البشرية، هذا التطور الذي أدخل عليها مفاهيم جديدة واسقاطات قانونية متطورة.

ويعد الحق في حرمة الحياة الخاصة من بين حقوق الانسان التي أرست قواعده الشريعة الاسلامية وأكدت على حرمته بما قررت له من صون وحماية تميزت في الاسلام بأنها وصلت في العقاب الدنيوي الى درجة الحدود وإنذار العصاة والخاطئين في حق الغير بالتدخل في حياتهم الخاصة وخصوصياتهم بالعقاب الأخروي وفي ذلك ما يسبغ حماية لا مثيل لها في مجال الحريات في أي من النظم الديمقراطية الحديثة، وليس ذلك بعجيب ، فإنه ليس من جهد وعقل بشر وانما من عند الله اللطيف الخبير .

ورغم عدم اتفاق الفقه والقضاء والتشريع في الدول على تعريف الحياة الخاصة ، فإننا نتعرض في هذا الباب إلى مفهوم هذا الحق وعناصره في القانون الوضعي والشريعة الإسلامية وذلك في ثلاثة فصول بحيث نتطرق في الأول الى تعريف الحق في الحياة الخاصة في القانون الوضعي، ونخصص الفصل الثاني إلى عناصر الحق في الحياة الخاصة في القانون الوضعي، ونتعرض في الثالث إلى الحق في الحياة الخاصة في الشريعة الإسلامية.

الفصل الأول

الفصل 1

مفهوم الحق في الحياة الخاصة

لكل فرد الحق في المحافظة على سرية حياته الخاصة وعدم جعلها عرضة لأن تلوكها ألسنة الناس أو أن تكون موضوعا للنشر فالانسان له الحق في أن يترك وشأنه ليعيش حياة هادئة بعيدة عن العلنية والنشر والأضواء، ومن الصعوبة وضع تعريف دقيق وشامل لمفهوم الحياة الخاصة ، والسبب في ذلك يعود الى تبدل هذا المفهوم وتطوره باستمرار ، تبعا لتبدل المفاهيم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية والثقافية وتطورها ، ربما يكون من الأسهل تعداد العناصر التي يتكون منها مفهوم الحياة الخاصة في مكان وزمان محددين ، فضلا عن أن هذا المفهوم يتبدل بين دولة وأخرى ، وبين منطقة وأخرى وبين مجتمع وآخر وأنه يتعذر ايجاد تصور عالمي له، فالاخفاق في تتحديد الحياة الخاصة يتأتى من تنوع مظاهر هذه الحياة وتقلباتها وعصيانها عن أي مضمار منطقي منظم، لذلك لابد من الحديث عن حق الانسان في الخصوصية ومفهومه وتطوره وطبيعته القانونية لادراك مفهوم الحياة الخاصة الذي كان عصيا على التعريف من قبل الفقه القانوني.

فالحق في الخصوصية هو أحد الحقوق اللصيقة التي تثبت للانسان والتي غالبا ما يصعب حصر الجوانب المختلفة لها والتمييز بحدود واضحة بين ما يعد من الحياة الخاصة للانسان وما يعد من الحياة العامة.

فلا خلاف بأن الحق في الحياة الخاصة أضحى اليوم من الحقوق التي تلازم الشخص ، وتجعل جانبا من حياته خارج نطاق العلانية والاطلاع.

لذلك نتطرق في هذا الفصل إلى التطور التاريخي للحق في الحياة الخاصة، كما نتعرض الى تحديد المقصود بالحق في الحياة الخاصة، وذلك من خلال عرض الأفكار المتعددة التي وضعت لتفسير ملامح هذا الحق، فالبحث في ماهية الحق في الحياة الخاصة يقتضي الوقوف عند تعريف هذه الحياة، وما المقصود بالخصوصية، ومن ثم ما هي أبرز الصعوبات التي جعلت من تعريف الحياة الخاصة في الكثير من الحالات سرابا كلما اقتربنا منه ازداد ابتعادا، ومن ثم فلابد من البحث في التكييف القانوني للحياة الخاصة، وهل تعتبر من قبيل حق الملكية أم أنها من حقوق الشخصية، وماهي المبررات التي رافقت كلا من الاتجاهين.

وهذا ما يقتضي منا البحث في ثلاثة مباحث تتمثل فيما يلي: التطور التاريخي للحق في الحياة الخاصة (المبحث الأول)، موقف الفقه من الحق في الحياة الخاصة (المبحث الثاني)، مضمون الحق في الحياة الخاصة (المبحث الثالث) .

1_1_1 التطور التاريخي للحق في الحياة الخاصة

يرتبط الحق في الخصوصية بصورة مباشرة بالانسان، ورغم المحاولات القديمة لاقرار الحق في الحياة الخاصة، فإن الحاجة للاعتراف به قد زادت في القرن التاسع عشر، فكلما زاد التقدم العلمي وتشعبت العلاقات وازدهرت وسائل الاتصال والتكنولوجيا أدى ذلك الى تزايد انتهاك الحكومات والمؤسسات للحياة الخاصة للأفراد.

ففي المجتمعات البدائية لم تكن هناك ثمة اعتداءات على حرمة الحياة الخاصة للأشخاص، وعلة ذلك الطبيعة الهادئة للحياة أنذاك، كما اهتم الأفراد بالمطالبة ببسط الحماية اللازمة على مساكنهم، بحسبان أنها أهم الأماكن التي يرغبون في الاحتفاظ بأسرارهم فيها، لذلك تقرر مبدأ حماية المسكن ، وهو مستودع السر للانسان من الولوج بداخله بالقوة.

ومن الملاحظ أن الشرائع القديمة لم تهتم بحقوق الأفراد، وكذا حرمة الحياة الخاصة لهم، فقد عاش الأشخاص آنذاك حياتهم دون التمتع بأية صورة من صور الحرية، وخضع الفرد للجماعة في جميع أمور حياته.

ولم يهتم المشرع الجنائي في مصر القديمة بالحق في الخصوصية للأفراد، حيث تدخل في الحياة الخاصة للانسان، وأهدر حريات المواطنين.

وقد اهتم الانسان في الشرائع القديمة بالحفاظ على حرمة مسكنه، بحسبان أنه المكان الذي يحتفظ فيه بكافة أسراره من اعتداءات الغير والحكومة معا.

لذلك نتعرض في هذا المبحث الى مايلي: الحياة الخاصة في الشرائع القديمة (المطلب الأول)، الحياة الخاصة في العصر الحديث (المطلب الثاني).

1_1_1_1 الحق في الحياة الخاصة في الشرائع القديمة

بسطت بعض المجتمعات القديمة الحماية الكاملة لمسكن الانسان بإعتباره من أهم عناصر الحق في الحياة الخاصة ، ولم تقرر للأفراد أية حقوق أخرى، وأكتفت بالحفاظ على حرمة المنزل من أية اعتداءات قد يتعرض لها من الأشخاص أو الدولة.

وسنتناول في هذا المطلب نشأة الحق في الحياة الخاصة في الشرائع القديمة، وقد قصرت هذه النظم الحماية على الفرد ولم تعرف كافة عناصر الحق في الحياة الخاصة[1]، لذلك سوف نعالج هذا المطلب في فرعين: الأول نتطرق فيه الى المسكن في الشرائع الشرقية القديمة، ونتعرض في الثاني الى المسكن في الشرائع الغربية القديمة.

1_1_1_1_1 المسكن في الشرائع الشرقية القديمة:

اكتفت بعض الشرائع الشرقية القديمة ببسط حمايتها على منازل الأفراد دون الاعتراف لهم بأية حقوق أو حريات عامة.

وسنتناول المسكن في الشرائع الشرقية القديمة من خلال دراسة مدونة " حمورابي في بلاد ما بين النهرين " ومدونة "مانو" في الهند، وأخيرا القانون المصري القديم.

1_1_1_1_1_1 مدونة حمورابي:

عرفت بلاد الرافدين عدة مدونات صدرت قبل مدونة " حمورابي" ، وكانت أولى هذه المدونات القانونية مدونة " أورنامو " وقد صدرت في القرن الحادي والعشرين قبل الميلاد، أما مدونة " أشنونا " فقد أصدرها الملك ببلالاما في 1930 قبل الميلاد، وقد تبقى من هذه المدونة عدة نصوص بلغت ستين مادة تضمنت الموضوعات الآتية: الأسرة والعارية والوديعة والايجار والبيع.

---

[1] محمد محمد الدسوقي الشهاوي، الحماية الجنائية لحرمة الحياة الخاصة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة، ص 4.

أما مدونة " ليبيت أشتار "، فقد صدرت عن ملك مدينة أذن عام 1875 قبل الميلاد، وتم اكتشاف 39 مادة منها تناولت المسائل المتعلقة بالأسرة والميراث.

وتعد مدونة " حمورابي" من أشهر المدونات في تاريخ الشرق القديم والعالم، ويرجع ذلك لأنها تعد أهم مرجع للتشريع في بلاد مابين النهرين (ميزو بوتامي العراق حاليا) في عهد الملك حمورابي والسنوات التالية لحكمه [1]، وقد عكست المدونة التقدم التجاري أنذاك والاهتمام بالملكية الفردية وحرية التعاقد، والاعتراف بالأهلية الكاملة للمرأة، والاصلاح الاجتماعي والحفاظ على حريات الأفراد واقامة العدل.

وقد اهتمت المدونة بالمسكن، حيث نصت المادة 25 منها على أنه: " إذا فرض أن فرد فتح ثقبا في منزل لكي يسطو عليه يجب أن يقتل ويدفن أمام هذا الثقب ".

ويتبين لنا من استعراضنا للمادة سالفة البيان أن مدونة حمورابي قد تضمنت حماية المسكن من الناحية المادية كمبنى، ولم تقصد حماية حرمة حياة الأفراد ، واعتبار المنزل مستودعا لأسرار من يقيم فيه[2].

1_1_1_1_1_2 مدونة مانو:

ومن الملاحظ أن هذه المدونة على درجة عالية من الأهمية، وقد بسط قانون العقوبات فيها الحماية اللازمة لحرمة المسكن للأفراد، واعتبر الاعتداء على المنزل جريمة يجب توقيع عقوبة صارمة لمن يأتيها، حفاظا على أسرار الأفراد من الانتهاكات الصادرة عن الآخرين[1].

---

[1] وقد أصدرها الملك حمورابي في السنة التاسعة والعشرين من حكمه، وقد اكتشفت البعثة الفرنسية قانون حمورابي في عام 1901 من خلال قيامها بالبحث والتنقيب والحفر في مدينة سوز العراقية، أما عن مضمون هذه المدونة، فلم تشمل تجميعا للقواعد العرفية، بل تضمنت بعض المسائل التي تحتاج الى تقنين، واعتمد الملك على ما استقر عليه العرف في الأمور الأخرى، محمد محمد الدسوقي الشهاوي، المرجع السابق، ص 05.

[2] المرجع نفسه، ص 6.

ولم يكن الهدف من اصدار هذه المدونة الوصول الى الاصلاح الاجتماعي، أو توحيد القانون مثلما فعل حمورابي في بابل، كما أن الغاية منها لم تكن التفرقة والتمييز بين الشرائع والدين مثلما فعل بوكخوريس في مصر، ولم تصدر نتيجة لمطالبة العامة بالمساواة مع بقية أفراد الشعب كما حدث في قانون الألواح الاثني عشر في روما، بيد أن الهدف منها الحفاظ على نظام الطبقات واستحواذ الكهنة البراهمة للعلم بالقانون، وتسلطهم وتحكمهم في كافة نواحي النشاط والعمل داخل الهند.

وقد تضمنت هذه المدونة مجموعة من العادات والتقاليد التي استقر عليها العرف، وشملت القواعد المتعلقة بالسلوك ، كالمأكل، والملبس، والعادات اليومية، والعلاقات بين الافراد، والأمور المتعلقة بالدين والأخلاق والاقتصاد والقانون وغيرها.

وقد جرمت المدونة الاعتداء البسيط بالدخول الى الأماكن الملحقة بالمسكن، وكذا تعرض المنازل للسرقة، وكانت العقوبة قطع يد من يسرق والقتل بالخازوق لمن يدخل مسكنا ليلا عن طريق السطو[2].

مما تقدم يتضح لنا أن هذه المدونة توسعت في تحديد ماهية المسكن، حيث شملت الحماية المنزل والملحقات، كالحديقة والفناء، وأية مبان أخرى تتصل به وتستخدم كمنافع له، مما يعني أنها قد أقرت حرمة المسكن بشكل غير مسبوق في ذلك الوقت[3].

---

[1] صدرت مدونة " مانو " في الهند، وقد اختلف المؤرخون بشأن تاريخ صدورها، فقيل أنها صدرت في القرن الثالث عشر قبل الميلاد، ويرى البعض أن تاريخ صدورها هو القرون الأولى قبل ميلاد المسيح وقد ذكر فريق آخر أنها صدرت في عام 215 بعد الميلاد، والرأي الراجح أنها صدرت في عام 200 قبل الميلاد، وقد سبقتها عدة مدونات أخرى في الهند.

آدم عبد البديع آدم حسين، الحق في حرمة الحياة الخاصة ومدى الحماية التي يكفلها له القانون الجنائي، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، 2000، ص30.

[2] المرجع نفسه، ص 35.

[3] محمد محمد الدسوقي الشهاوي، مرجع سابق، ص 08.

1_1_1_1_1_3 القانون المصري القديم: كان لمصر الفرعونية السبق في اقرار حقوق الانسان، حيث تميزت عن غيرها باحترام الأفراد وكفالة حرياتهم، فقد اهتم المصريون القدماء بالحياة العائلية والأسرة باعتبارها مستودع أسرار الحياة الخاصة، حيث وجدث على جدران المقابر في مدينة منف القديمة أقدم آثار العالم التي تعبر عن الحياة الأسرية العائلية، ويظهر بها رب الأسرة مع زوجته وأولاده في مظاهر تعبر عن الألفة والحياة الأسرية التي هي أساس تكوين العواطف الإنسانية النبيلة .

وفي القرن السابع والعشرين قبل الميلاد يقدم الوزير بتاح حتب مجموعة نصائح إلى ابنه مفادها أن يوطن حياته المنزلية وان يحب زوجته في البيت كما يجب ويختار الصديق الذي لا يفشي أسرارا ولا يفشي ما يراه وان يحترم أهل بيوت الغير ولا يجوز للزائر أن يقترب من نساء الغير.

ويمكن القول بأن هذه أقدم نصوص توجب احترام حرمة البيوت وعدم الاطلاع على الساكن وحال هذه البيوت.

وبعدها وردت تعاليم امنموبي التي تحفل بالعديد من الحكم والمواعظ التي توجب احترام الحياة الخاصة حيث ورد في الفصل الثالث وجوب معاملة المتطفل بالتأني وعدم التسرع وفي الفصل الثامن توجب العمل والسمعة الحسنة حتى يحترم الناس صاحب السمعة الطيبة وفي الفصل الحادي والعشرين يقول أمنموبي (لا تنشرن أقولك للآخرين والرجل الذي يخفي أخباره خير من الذي يفشي شيء يضره).

أي أنه يحبذ ويدعو لحفظ الأسرار التي هي أهم خصائص الحياة الخاصة ثم يعيد ويضيف في الفصل الرابع والعشرين إلى ضرورة حفظ السر الذي يسمعه في بيت ويحذر من

إفشاء السر خارج البيت وكان كتمان الأسرار من أهم شروط من يعمل في المحاكم في مصر القديمة.

وعند بزوغ فجر الدولة الحديثة جاء في كتاب الموتى اعترافات لمصري قديم جاء فيها أنه لم يرتكب خطيئة ضد الناس ويضيف وأنني لم أتلصص ولم أسب ولم أكن متسمعا ويضيف أنه يعطي العريان لباسا[1].

وهكذا يهتم المصري القديم بأهم مظاهر الحياة الخاصة من السمعة وحرمة المنازل ويقر بأن التلصص أو التسمع جريمة توجب عقاب مرتكبها وأنه لم يقم بترك إنسانا عريانا وبالتالي فقد عرف تطبيقات حقيقية وفعلية للحياة الخاصة منذ آلاف السنين[2].

قسم الفقهاء عصور التاريخ المصري الى ستة عصور هي: ما قبل الأسرات، وعصر الأسرات أو العصر الفرعوني، والعصر البطلمي، والعصر الروماني، والعصر الاسلامي، والعصر الحديث.

1_1_1_1_1_3_1 العصر الفرعوني: اتسم هذا العصر بصدور تشريع مصري، ورغم قلة المراجع أو الوثائق وندرة المصادر العلمية ، فان المؤكد أن ذلك العصر قد تميز بتقنين بعض الجرائم الدينية والأخلاقية والاجتماعية أما عن الأخيرة فقد شملت الاعتداء على الأخلاق، مثل الكذب ، أو جرائم الأديان ومنها التلميح أو المساس بالآلهة.

تم تقسيم الجرائم الى جرائم جنائية بالمعنى الدقيق أو جنايات وجرائم جنائية بسيطة أو جنح، و بسطت بعض الأحكام حماية غير مباشرة للمنزل، حيث روي في نصائح تباح حوتب في شأن جريمة الزنا أنه " اذا أن تطيل صداقتك في بيت تزوره سيدا كنت أم أخا أم صديقا فأحذر

---

[1] د. عصام أحمد البهجي، حماية الحق في الحياة الخاصة في ضوء حقوق الإنسان و المسؤولية المدنية (دراسة مقارنة)، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية ، 2005 ، ص 33.

[2] المرجع نفسه، ص 34.

الاقتراب من النساء في أي مكان تدخله، فهو مكان غير لائق لمثل هذا العمل وليس من الحكمة أن تفرط في الملذات فقد انحرف ألف رجل عن جادة الصواب بسبب ذلك أنها لحظة قصيرة والموت جزاء الاستمتاع بها "، وقد نهى المشرع عن ارتكاب جريمة الزنا، ويعد ذلك حماية للمسكن[1].

و جرم المشرع أيضا واقعة السرقة، ووضع عقوبة لمن يرتكبها، وهي الزامه بدفع ضعف أو ثلاثة أضعاف قيمة الشيئ المسروق الى المجني عليه والتعويض، وقد قامت العقيدة الدينية في مصر الفرعونية على الاعتقاد في حياة أخرى تأتي بعد انتهاء حياة الأفراد في الدنيا، وأن مصير الشخص في هذه الحياة الأخيرة يتوقف على أعماله خلال الفترة التي عاشها في الدنيا، فاذا كانت خيرا فحياته الأبدية طيبة، وان كانت شرا فان مصيره العذاب.

وقد تمتع المصريون آنذاك برخصة اللجوء للقضاء، واقامة دعواهم أمام المحاكم، دون سداد أية رسوم، مما يعكس الاهتمام بحقوق الأفراد و المساواة بين الأغنياء والفقراء، ونلاحظ أن الوضع في العصر الفرعوني كان أكثر وضوحا عن المدونات سابقة الذكر، وقد توسع المشرع آنذاك في بسط الحماية القانونية للمنازل وجعل انتهاك حرمتها جريمة، وقد تداخلت هذه الجريمة مع جرائم أخرى كثيرة[2] .

1_1_1_1_1_3_2 العصر البطلمي:

أما عن الوضع في العصر البطلمي التالي للعصر الفرعوني، فقد اهتمت القوانين في هذه الفترة بالجرائم الاقتصادية لانتعاش التجارة واتساع نطاق العمليات التجارية، واصدر المشرع بعض القوانين ومنها القانون العام، والقانون الجنائي، وقسمت الجرائم الى طائفتين:

---

[1] محمد محمد الدسوقي الشهاوي، مرجع سابق، ص 08.

[2] المرجع نفسه، ص 08- 09.

أولاهما: تتعلق بالمساس بالصالح العام، وهي الجرائم العامة، وثانيتهما تتعلق بمصالح الأفراد، وهي الجرائم الخاصة، ومن أمثلتها جرائم الاعتداء على النفس والأموال والعرض والأخلاق.

وقد سمح البطالمة لجميع الطوائف المقيمين في مصر بتطبيق شريعة كل طائفة منهم، لذلك فقد بسطت الحماية لحرمة المسكن فقط مثلما كان الوضع في العصر الفرعوني، وقد اهتم البطالمة باستغلال معتقدات المصريين الدينية في تعزيز مركزهم ونفوذهم داخل مصر.

وقد ظهر ذلك بجلاء في تقربهم للشعب، والمحافظة على المعتقدات الدينية للشعب المصري وقد سمح البطالمة بحرية العقيدة في مصر لجميع الجاليات الأجنبية كاليهود والفرس[1].

3_3_1_1_1_1_1 العصر الروماني:

اتبع الرومان نفس المبدأ الذي سار عليه البطالمة من قبل من حيث السماح لأفراد القوميات المختلفة بتطبيق شرائعهم فيما بينهم، واستمر الحال كذلك إلى أن أصدر الإمبراطور Caracalla عام 212 ميلادي مرسوما عرف بإسمه والذي بمقتضاه منح الجنسية الرومانية لكل الأحرار من سكان الإمبراطورية و طبق المرسوم على سكان مصر ، وقد ترتب على ذلك أن أعتبر المصريون واليهود والإغريق مواطنين رومانيين، ونتيجة لذلك أصبح من اللازم تطبيق القانون الروماني [2].

وقد قسم المشرع الروماني القوانين وفقا لمعيار المصلحة الى : الجرائم العامة، والجرائم الخاصة، وهي الأفعال والانتهاكات التي تقع على مصلحة لأحد الأشخاص .

وأساس هذا التقسيم هو طبيعة المصلحة محل الاعتداء لذلك فقد اعتبرت جريمة انتهاك حرمة المسكن من الجرائم العامة وفقا لطبيعتها.

---

[1] محمد محمد الدسوقي الشهاوي، مرجع سابق، ص 09_ 10.

[2] آدم عبد البديع آدم حسين، مرجع سابق، ص 37.

1_1_1_1_2 المسكن في الشرائع الغربية القديمة:

لم تعرف الشرائع الاغريقية والرومانية والجرمانية الحق في الحياة الخاصة، بل اهتمت فقط بحرمة المسكن.

1_1_1_1_2_1 التشريع الاغريقي:

عني المشرع الاغريقي ببسط حماية غير مباشرة للمساكن، بحسبان أنه قد حمى المنزل كبناء مادي ، لذلك كانت المصلحة القانونية للجريمة ذات صفة مادية.

وقد أصدر أحد الحكام تشريعا نص فيه على عقوبة أصلية لأي شخص يقبض عليه حال قيامه بعمل نافذة في جدار حائط منزل كي يستخدمها في الولوج داخل هذا المسكن.

أما اذا قام أحد الأشخاص بسرقة المسكن بواسطة الكسر فهنا أصبحت جريمة انتهاك حرمة المسكن وسيلة لارتكاب جريمة السرقة عن طريق الكسر، وكانت عقوبتها أشد من العقوبات المنصوص عليها في القانون لجرائم السرقات الأخرى.

وقد ذهب أحد الفقه إلى أنه لم يثبت أن الاغريق قد عرفوا حرمة الحياة الخاصة، مما يترتب عليه عدم اقرارهم لحرمة المسكن [1].

1_1_1_1_2_2 التشريع الروماني: يحتل القانون الروماني مرتبة رفيعة بين القوانين الوضعية القديمة، بحسبان أن القانون الفرنسي قد أخذ عنه .

وقد اعتبر الرومان أن المصلحة المحمية من النص في القانون على تجريم فعل الاعتداء على حرمة المسكن هي حماية حائزه، لذلك عدت المساكن بمثابة أماكن مقدسة توضع تحت حماية الآلهة، مما أضفى الطابع الديني على الجريمة.

---

[1] حامد راشد، الحماية الجنائية للحق في حرمة المسكن، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة القاهرة، 1987، ص 23.

وقد اتجه رأي الى أن البين من القانون الروماني أن المصلحة المحمية هي جريمة انتهاك حرمة المسكن قد ظهرت في البداية مثالية غير قائمة بذاتها، وتداخلت مع المصلحة التي للجرائم المتجانسة مع جريمة انتهاك حرمة المسكن من الجرائم العامة، ووضع عقوبة بدنية توقعها السلطة على من يرتكب هذه الجريمة[1].

1_1_1_1_2_3 التشريع الجرماني: يتناول القانون الجرماني القديم المصلحة القانونية لجريمة انتهاك حرمة المسكن وبينها، بحسبان أنها أمن وسكينة المسكن، مما جعلها جريمة قائمة بذاتها، ومن أمثلة جرائم انتهاك حرمة المنازل جرائم السطو المسلح على مساكن الغير، أو الاقتحام البسيط للمسكن، وأكثرها خطورة جريمة اقتحام المسكن بالقوة.

ومما يعكس اهتمام المشرع بهذه النوعية من الجرائم وضعه لعقوبات أشد لمن يرتكب جريمة انتهاك حرمة المسكن [2].

وقد أكد المشرع في أحد القوانين على احترام حق الفرد في التمتع بالهدوء وعدم الازعاج داخل مسكنه.

وقد أباح أيضا قتل من يقتحم منزل الغير [3]، وقد اعتبر المشرع أن حرمة المسكن من الجرائم المرتكبة ضد الانسان، وهي قائمة بذاتها ومستقلة، والمصلحة المهيمنة فيها هي أمن وسكينة المسكن [4].

---

[1] محمد محمد الدسوقي الشهاوي، مرجع سابق، ص 12.

[2] المرجع نفسه، ص 13.

[3] حامد راشد ، مرجع سابق، ص 57.

[4] د. محمد شوقي الجرف، الحرية الشخصية وحرمة الحياة الخاصة (دراسة مقارنة) ، 1993، ص 174.

1_1_1_2 الحياة الخاصة في العصر الحديث

لم يحظ الحق في الخصوصية بالاهتمام الا منذ وقت قريب ، كما أن حمايته لم تظهر في القضاء الا حديثا.

وفي الحقيقة فان التطور العلمي والتكنولوجي الحديث، وما نتج عنه من أخطار تهدد الخصوصية كان نذيرا بضرورة الاسراع في الاعتراف بهذا الحق في بعض الأنظمة القانونية، ومع ذلك فان بعض التشريعات الحديثة كالقانون الانجليزي لا يعترف بهذا الحق كحق مستقل ولا ينظم له قواعد عامة لحمايته، وقد حذت حذوه تشريعات أخرى كالتشريع الاسترالي والأمريكي القديم وبعض المقاطعات الكندية الانجليزية التي مازالت تنكر على هذا الحق استقلاليته، لكن ليس معنى ذلك أن هذه التشريعات لا توفر حماية لهذا الحق بصفة مطلقة، بل أن ما أعنيه هو أنها لا تعترف بالحق في الخصوصية كحق مستقل.

وعلى النقيض من ذلك فان القانون الأمريكي يعترف بهذا الحق بوصفه حقا مستقلا بالرغم من انتمائه للنظام الأنجلوسكسوني (الفرع الأول)، ويصدق ذلك على التشريعات اللاتينية، كالتشريع الفرنسي والبلجيكي والسويسري والألماني، حيث تعترف بالحق في الخصوصية وتوفر له من الحماية المدنية أو الجزائية ما يضمن له مواجهة الاعتداءات سواء كانت من جانب السلطات العامة أو الأفراد (الفرع الثاني)[1].

1_1_1_2_1 ظهور الحق في الحياة الخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية:

لقد لعب الفقه الأمريكي في العصر الحديث دورا رائدا في تطوير الحماية القانونية للحق في الحياة الخاصة، ويتجلى ذلك من خلال الآثار التي أحدثتها مقالة واران

---

[1] محمد عبد العظيم محمد،حرمة ةزراقم ةسارد) ثيدحلا يملعلا روطتلا لظ يف ةصاخلا ةايحلا) ، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ص 168.

وبراندیس(warren and brandies) التي نشرت سنة 1890 بمجلة هارفرد للقانون تحت عنوان الحق في الخصوصية(the right to privacy) .

وذلك بمضمون يتفق تقريبا مع المضمون الذي يعرف به اليوم، ولهذا التاريخ أهميته في الدلالة على فكرة الحياة الخاصة [1].

وقد تعرض وران وبراندیس بجلاء على وجه الخصوص لموضوع انتهاك وسائل النشر للأسرار الشخصية الدقيقة، وعنف الكاتبان الصحافة بقولهما: " أنها تتجاوز في كل الاتجاهات الحدود الواضحة للملاءمة واللياقة والاحتشام وتسبب بذلك ألما وأسى أقسى كثيرا مما يسببه التعدي على جسم الشخص"[2].

وقد أثارت الأفكار التي طرحها وران وبراندیس جدلا واسعا، سواء في الدوائر العلمية أو القضائية، ويتفق غالب الفقه على أن هذه المقالة كانت سببا رئيسيا في إثارة أول نقاش جدي حول الخصوصية في الدوائر القانونية الأمريكية[3].

وتعتبر أول قضية يتم الاعتراف فيها بالحق في حرمة الحياة الخاصة سنة 1905 والوقائع في هذه القضية مطابقة لوقائع قضية (ROBERSON) حيث قضت المحكمة للمدعي بالتعويض، غير أن الأحكام القضائية الأمريكية بشان الاعتراف بالحق في حرمة الحياة الخاصة ظلت متقلبة حتى سنة 1939 عندما ساند القانون الاتجاه الرامي لحماية الحق في الحياة الخاصة مما اكسب هذا الاتجاه دعما فعالا .

---

[1] د. محمد شوقي الجرف، مرجع سابق، ص 312.

[2] وكان سبب نشر هذا المقال أن ذكرت الصحف تفاصيل خاصة جدا عن الحياة العاطفية للسيد صامويل وارين وعن زوجته وعن زواج ابنتهما، فاضطر وارين وهو محام كبير أن يكتب بالاشتراك مع صديقه لويس براندیس الذي أصبح فيما بعد من أشهر قضاة أمريكا هذه المقالة المشهورة د. محمد شوقي الجرف، مرجع سابق، ص 312.

[3] د. يوسف الشيخ يوسف، حماية الحق في حرمة الأحاديث الخاصة (دراسة مقارنة) في تشريعات التنصت وحرمة الحياة الخاصة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998، ص 42.

وفي سنة 1963 اعترفت قوانين سبعة وعشرين ولاية أمريكية بالحق في حرمة الحياة الخاصة، ولكن هذا الحق ظل حتى ذلك التاريخ معترفا به على نطاق محدود في ولاية نيويورك وقوانين مماثلة في ولايات أوكلاهوما وفرجينيا وفي الفترة ذاتها كانت بعض الولايات الأمريكية ترفض الاعتراف بالحق في حرمة الحياة الخاصة [1].

وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد اعترفت بالحق في الحياة الخاصة أو الخصوصية فان انجلترا لا تزال إلى حد ما تتزعم التيار الذي ينكر الاعتراف بهذا الحق استقلالا.

فالشريعة العامة(Common Law) في انجلترا لم تعترف بالحق في الخصوصية، فالانجليز شعب درج على الالتزام بالمبادئ القضائية المستمدة من السوابق (case Law) والمعروف أنه لا يزال يسيطر على القضاء الانجليزي مبدأ عدم الخروج على تراث السوابق مهما كان الأذى أو الحيف ومن ثم لم يعترفا بهذا الحق كحق مستقل قائم بذاته[2].

1_1_1_2_2 ظهور الحق في الخصوصية في التشريعات اللاتينية:

وقد سبق بعض الفقهاء في بلدان أخرى في تناول هذا الحق تحت مسميات قريبة من اصطلاح الحياة الخاصة، فقد نادى " كولر" الألماني بحق الفرد فيما اسماه "بمجال الألفة الخاصة" كما تعرض غيره من الفقهاء لبعض عناصر الحق في الحياة الخاصة، فذكروا الحق في السرية والحق في الصورة الفوتوغرافية والحق في الاسم والحق في الشرف وذلك ضمن دراساتهم لحرمة الإنسان الشخصية.

كما سبق التشريع المكسيكي بذلك فقد كانت المادتان 13، 14 من الدستور المكسيكي الصادر سنة 1857 تقران بحق الفرد في حياة شخصية خاصة، وتكرر النص بدستور الولايات

---

[1] د. يوسف الشيخ يوسف، مرجع سابق ، ص43.

[2] د. محمد شوقي الجرف، مرجع سابق، ص 313.

المتحدة المكسيكية الصادر في 5 فبراير 1917 على ذلك بالمادتين 14، 16 وجدير بالذكر أن هاتين المادتين لهما أهمية خاصة إذ أنهما المادتان اللتان استوحاهما دستور الولايات المتحدة الأمريكية فيما بعد [1]، وذلك بموجب التعديل الرابع عام 1791 والذي حصر الحق في الحياة الخاصة في حماية منزل وذات الشخص وأوراقه، وأصبح فيما بعد المصدر الدستوري للاعتراف بالخصوصية كحق عام للفرد في مواجهة أي انتهاك لشؤون حياته الخاصة، ونفس النص الدستوري استخدم أساسا لتطوير مفهوم الخصوصية وتوسع نطاقه في النظام القانوني الأمريكي، وهو تطوير اضطلع به القضاء وليس التشريع متأثرا بالاجتهاد الفقهي[2].

[1] د. محمد شوقي الجرف، مرجع سابق ، ص 313.

[2] WWW .ARABIAW.COM التاريخ 2012/03/13 على الساعة 14:00.

1_1_2 موقف الفقه من الحق في الحياة الخاصة

أوضح البعض أن البلاد المستقلة حديثا لا تعطي أهمية كبيرة لاحترام الحياة الخاصة، وكذلك الحال بالنسبة لنظم الحكم التي ترى من الضروري لبقائها تعبئة الجماهير ، فأي تعارض بين الضرورات السياسية والحياة الخاصة يجب أن ينتهي لمصلحة السياسة ، وفي النظم الشمولية والبيروقراطية فإن سلطة الدولة غالبا ما ترفض الإعتراف بالحياة الخاصة كحد لسلطاتها.

وإذا كانت المخاطر التي تهدد الحياة الخاصة اليوم حقيقية فإن التساؤل يثور عما إذا كان يجب أن يتدخل القانون لحماية الحياة الخاصة، فها يجب أن يعترف القانون بما يسمى بالحق في الخصوصية أم أن الخصوصية لا تقبل الحماية القانونية ومن ثم لا يجب الاعتراف بها.

لقد انقسم الفقه في هذا الإطار بين رافض ومؤيد للحق في الحياة الخاصة لذلك سوف نتطرق إلى الاتجاهات الرافضة للحق في الحياة الخاصة (مطلب أول) ثم الاتجاهات المؤيدة للحق في حرمة الحياة الخاصة (مطلب ثاني).

1_1_2_1 الاتجاهات الرافضة للحق في حرمة الحياة الخاصة

تعددت الاتجاهات الرافضة للحق في حرمة الحياة الخاصة وعلى رأس هذه المواقف الموقف الأمريكي (فرع أول) والموقف الانجليزي (فرع ثاني) فالموقف الايطالي (فرع ثالث).

1_1_2_1_1 موقف الفقه والقضاء الأمريكي

أثار تحديد مدلول الحياة الخاصة ونطاقها الكثير من الصعوبات وقد أدت هذه الصعوبات إلى اتجاه جانب من الفقه إلى رفض الاعتراف بوجود حياة خاصة للفرد ويستندون في ذلك إلى مجموعة من الحجج أهمها[1]:

---

[1] د. اشرف توفيق شمس الدين، الصحافة والحماية الجنائية للحياة الخاصة (دراسة مقارنة)، دار النهضة العربية، 2007، ص 16_ 17.

أن الخصوصية فكرة غير محددة يكتنفها الغموض، ويصعب وضع تعريف لها، وان طبيعة الحياة داخل المجتمع تقتضي أن يقبل المرء قدرا من تطفل الغير على حياته الخاصة، متى كان ذلك في الحدود المعقولة.

وأن من شأن فرض قيود على تدخل الصحافة في الحياة الخاصة أن يحجب الحقيقة عن الرأي العام، وان يشجع على انتشار الفكر الشمولي، وهو ما يهدد الديمقراطية، وأن من الأفضل عدم تدخل القانون الجنائي لفرض احترام الحياة الخاصة، وإنما يكون من الملائم ترك الأمر للرأي العام والذوق السليم وآداب المهنة وأخلاقياتها، إذ أن هذه الاعتبارات هي وحدها الكفيلة باحترام الحياة الخاصة.

ويضيف أنصار هذا الرأي أنه من الصعوبة بمكان التمييز بين ما يدخل في نطاق الحياة الخاصة للأفراد، ومن ثم يمتنع عن الآخرين التدخل فيه، وبين ما يخرج عن هذا النطاق الذي يكون من الجائز التدخل فيه والمساس به.

وأن التطور في المجتمع وانحسار النظرة الذاتية التي كان الفرد لا يعنى فيها إلا بشؤونه الخاصة وزيادة نزعة المعرفة لدى الأفراد، بالإضافة إلى التطور العلمي الذي صاحب هذه النزعة يوجب على الأفراد أن يتنازلوا عن قدر من خصوصياتهم.

وقد أثار البعض صعوبة تتعلق بالتطبيق القضائي للنصوص التي تحمي الحياة الخاصة، فإذا كان مدلول الحق في الحياة الخاصة غير محدد، فان القضاء سيختلف أيضا في تحديده[1].

ويزداد الأمر دقة في نطاق المساس بهذا الحق عن طريق النشر، ذلك أن على القاضي أن يحدد ماذا كان الجانب الذي تم المساس به يتعلق بالمصلحة العامة التي يبتغي

---

[1] د. أشرف توفيق شمس الدين، مرجع سابق، ص 17.

الصحفي تحقيقها أم انه ينتمي فحسب إلى الحياة الخاصة، وهو أمر يصعب تقديره كما يصعب تحديد ضابط واحد يسود تطبيقه، وعلى سبيل المثال فان الجانب المتعلق بالعناصر المالية للشخص، يختلف الرأي حول ما إذا كانت تدخل في نطاق الحياة الخاصة أم تخرج عنها.

وقد تأثر القانون الانجليزي بهذه الانتقادات، فلم ينص على الحق في الخصوصية، على الرغم من توقيع المملكة المتحدة على الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، والتي تتضمن النص على احترام الحياة الخاصة.

ولقد تشدد القضاء الأمريكي أول الأمر في قبول الأفكار الجديدة ومنها فكرة الحياة الخاصة أو الخصوصية، وإذا كانت المقالة التي نشرها "وارين وبراندیس" عام 1890 منعطفا هاما في الفكر القانوني الأمريكي حول هذا الموضوع إلا أن بعض المحاكم كان لها موقف معارض من حيث تقبل فكرة الخصوصية [1].

فرغم المقالة المشار إليها وأثرها في مجال القانون العام، إلا أن المحكمة العليا في نيويورك رأت في 1902 أن هذا الحق الشخصي الجديد في الخصوصية لا سند له من القانون، حيث كان القانون السائد في ذلك الحين قد صيغ لحماية حقوق الملكية في الأشياء المادية أساسا.

وكانت هذه الدعوى تقوم على استعمال المدعى عليه لصورة فوتوغرافية للمدعية بغير رضاها ليعلن عن علامة تجارية لسلعته، وكان الشعور الطبيعي واسع الانتشار وهو أن مثل هذا الاستعمال للصورة لا يمكن الدفاع عنه أخلاقيا ويجب أن يحظره القانون[2].

أصدرت المحكمة قرارها بعدم وجود الحق في حرمة الحياة الخاصة، واستندت في حكمها إلى خمسة أسباب منها: عدم وجود سوابق قضائية، والثاني أن الضرر المشكو منه عقلي

---

[1] د. محمد شوقي الجرف، مرجع سابق، ص 345.

[2] المرجع نفسه، ص345.

أو نفسي في طبيعته، و الثالث: الاعتراف بمثل هذا الحق سوف يؤدي إلى ازدحام المحاكم بالقضايا. ويتمثل الرابع في: انه من الصعب رسم خط فاصل بين الشخصيات العامة والشخصيات العادية، فالشخصيات العامة تفقد بعض من حرمة حياتها الخاصة بسبب الشهرة، ويتمثل السبب الخامس في أن : الاعتراف بمثل هذا الحق في الحياة الخاصة من شأنه أن يؤدي الى تقييد غير مرغوب فيه لحرية النشر. و يجدر بالذكر أن قرار المحكمة لم يكن بالإجماع بل كان بالأغلبية وقد أثار الحكم في هذه القضية جدلا كبيرا ووجد معارضة واسعة، ومع ذلك تصدى البعض للدفاع عن هذا الحكم[1].

وقد كان للقاضي جري Gray أراء قوية معارضة للحكم عندما قال بان القاعدة المطبقة في هذه القضية مشابهة لتلك التي طبقتها محاكم العدالة لحماية الحق في حرمة الحياة الخاصة، في القضايا المتعلقة بالكتابات الخاصة، أو تلك المتعلقة بالإنتاج الذهني غير المنشور، وعليه فان المدعية لديها نفس حق الملكية المفروض حمايته على صورة وجهها وبما أن المدعي عليهم استعملوا الصورة من اجل المكسب التجاري، فان المدعية بنفس القدر كان من الممكن أن تحصل على مكاسب مادية إذا نشر المدعى عليهم أعمالها الأدبية مثلا.

لقد كانت احتجاجات الرأي العام والفقه بشان قرار الأغلبية في القضية أعلاه قوية وفورية مما أدى إلى إصدار قانون ولاية نيويورك لحماية الخصوصية في السنة الثانية لصدور الحكم، وسبق الإشارة إليه.

لقد كان معارضو الحق في الخصوصية في أمريكا يرون انه لا يجوز القول بأنه حق طبيعي، فالقانون الأمريكي لا يعرف فكرة الحقوق الطبيعية على حد قولهم ويقصد بالحقوق الطبيعية مجموعة الحقوق التي يجب أن يتمتع بها المواطن علاوة على الحقوق التي يعترفا بها

---

[1] د. يوسف الشيخ يوسف، مرجع سابق، ص45.

ويكفلها دستور الولايات المتحدة الأمريكية ودستور كل ولاية، ولما كان الوضع في القانون الانجليزي أن الحكومة لا تكفل للأفراد أي حق لم يقرره البرلمان الانجليزي، نجد أن الحكومة في الولايات المتحدة لا تعترف بأي حق لم يكفله ويضمنه الدستور الأمريكي الفيدرالي أو دستور كل ولاية ولا مكان في القانون الأمريكي لأي حق طبيعي لم يرد له ذكر في الدستور، ولما كان الحق في الخصوصية لم ينص عليه في الدستور فلا يجوز الاعتراف به.

ومن الأحكام الأمريكية الشهيرة التي رفضت الاعتراف بالحق في الحياة الخاصة، الحكم في قضية "أولمستيد " حيث أثير موضوع مراقبة المحادثات التليفونية لأول مرة امام المحكمة الأمريكية الفدرالية عام 1928، وذلك أثناء نظر الطعن المقدم في هذه القضية والذي تأسس على الاعتقاد بان التنصت التليفوني يعد تدخلا غير مقبول في الحياة الخاصة للمواطنين، ومن ثم يعد نوع من أنواع التفتيش غير المقبول في مفهوم قواعد التعديل الدستوري الرابع، ويجب بناءا على ذلك عدم التعويل على الدليل المستمد منه، وقد رفضت المحكمة الفيدرالية العليا هذه الأسانيد[1].

1_1_2_1_2 موقف الفقه والقضاء الانجليزي

تتمثل مبررات الفقه في رفض الحق في الحياة الخاصة في القانون الانجليزي فيما يلي:

أولا: فكرة الحق في الحياة الخاصة هلامية وغير واضحة، وتؤدي إلى تكديس القضايا في المحاكم، والتخبط في الأحكام وعدم مقدرة الفقراء في رفع هذه الدعاوي مجهولة المصير.

ثانيا: فكرة الحياة الخاصة تمس مسائل حساسة دستورية وسياسية، لها تأثيرها المشترك على سلطة الحكومة من ناحية، وعلى فكرة الحريات الشخصية من ناحية أخرى.

---

[1] د. يوسف الشيخ يوسف، مرجع سابق، ص 46.

ثالثا: يرى بعض الفقه أن الإنسان وهو يعيش في الجماعة يتمتع بثمرات التقدم العلمي، وعليه أن يتنازل بالقدر اللازم لانسجامه في هذا المجتمع وان يقبل قدرا من تطفل الناس على خصوصياته دون شكوى.

فينبغي قبول قدر من تدخل الصحافة في خصوصيات الناس، لأن الصحافة في سعيها لنشر الحقيقة والتأكد من صحة الخبر، تحقق بذلك مصلحة ضرورية للمجتمع.

وقد ذهب بعض اتجاهات الرأي العام إلى عدم ضرورة فرض حماية قانونية على حرمة الحياة الخاصة، وإنما يجب ترك فكرة حماية الحياة الخاصة تنمو في وجدان الرأي العام، وفي إطار الذوق السليم وآداب المهنة الصحفية وأخلاقياتها، ويرى أنصار هذا الرأي أن الحماية القانونية للحق في الخصوصية غير ضرورية، وستؤدي في حالة إقرارها إلى فرض قيود على حرية الصحافة.

رابعا: لا يوجد أساس قانوني ولا سوابق قضائية تقرر الاعتراف بالحق في الخصوصية، ولا يكفي فرض الحماية القانونية دون هذا الأساس.

ووفقا لهذا الرأي فان الحق في حماية الحياة الخاصة لا يرقى إلى مرتبة الحقوق الطبيعية التي يتمتع بها الأفراد ويحميها القانون، كما أن البرلمان الانجليزي لم يقرر هذا الحق.

خامسا: اتجاه أخر يرى أن فكرة الحياة الخاصة قد تبدو ذات قيمة أخلاقية، لكنها صعبة التحديد قانونا، واتهام الصحافة بتعرية الحياة الخاصة واختراق جدار سريتها لا مبرر له، لأنه نادر الحدوث ولا يستوجب تنظيم النشر من الناحية القانونية في هذا الجانب ، كما أن ما يعده البعض مؤذيا لمشاعرهم، أو اقتحاما لحياتهم الخاصة هو من الأمور التي تتأذى منها فئة محدودة من ذوي الإحساس المرهف جدا، مما يجعل الخصوصية ذات قيمة برجوازية، وبالتالي يجب أن تنال اهتماما قانونيا من اجل حمايتها أكثر مما تقتضيه مصلحة المجتمع.

سادسا: صعوبة وضع الحد الفاصل بين الخصوصية وبين ما يعد مصلحة عامة مشروعة .

إن عدم الإعتراف بالحق في الحياة الخاصة بوصفه حقا مستقلا في القانون الانجليزي لا يعني عدم توفير أي نوع من الحماية عند المساس بالخصوصية ، وإنما يحاول القضاء الانجليزي اللجوء إلى أساليب مختلفة لتوفير الحماية، فهو يلجأ إلى بعض الأخطاء المعترف بوجودها ليرى في المساس بالحق في الحياة الخاصة واحدا من هذه الأخطاء وهو في ذلك يعتبر تارة المساس بالخصوصية من قبيل القذف وتارة أخرى من قبيل التعدي على أملاك الغير ، وحينا يعتبره من قبيل المضايقات، وحينا آخر يعتبره من قبيل الاخلال بالثقة ، ومن فإن حماية الحياة الخاصة في القانون الانجليزي توجد متناثرة على امتداد القانون الجنائي والمدني، سواء في القانون العام أو التشريع، وسنحاول عرض أهم هذه الوسائل باختصار لنرى مدى فاعليتها، وما اذا كانت تغني عن الاعتراف بالحق في الخصوصية[1].

1_1_2_1_2_1_1 الحماية غير المباشرة عن طريق تعويضات مدنية في القانون العام:

وهذه الحماية لها صور متعددة أهمها:

1_1_2_1_2_1_1 التشهير أو القذف :

والتشهير أو القذف يعني وفقا للقانون الانجليزي نشر أقوال في حق شخص آخر يكون من تأثيرها الاقلال من مكانته في الجماعة التي يعيش فيها بحيث نجعلهم ينأون عنه متجنبينه، أو يكون من تأثيرها الاضرار بسمعته، فمن شروط قبول الدعوى من المدعي في هذه الحالة أن يثبت

[1] د. ممدوح خليل بحر، حماية الحياة الخاصة في القانون الجنائي، ص 104.

المدعي أن ثمة تصريحا قد صدر عن زيد من الناس أساء الى سمعته في المجتمع وعرضه للكراهية والاحتقار أو سبب له ايذاء [1].

وأكدت قضايا أخرى اتجاه القضاء الانجليزي إلى حماية الحياة الخاصة عن طريق التوسع في تفسير مدلول القذف والتشهير [2].

وذهب القضاء الانجليزي إلى اعتبار التشهير سببا موجبا للتعويض في القضايا التي يتم فيها اقتحام الخصوصية لتحقيق مكاسب تجارية.

وفي هذه القضية طبع المدعى عليهم صورة المدعى على احد أنواع الشيكولاطة وهو يلعب الجولف، وظهر في الصورة مساعده وهو يجمع أدوات الجولف وهو يرقص ممسكا بقطعة شيكولاطة .

اعتبرت المحكمة الدعاية نوعا من التشهير يحقر سمعة المدعي، وهو هاو معروف للعبة القولف، وقضت بالتعويض [3].

---

[1] وتعد ابرز قضية في هذا الموضوع قضية مانسون ضد توسو وتتلخص وقائعها في أن المحكمة حكمت ببراءة متهم في جريمة قتل، غير أن متحف الشمع الشهير في لندن والمعروف بمتحف" مدام توسو" قام بعمل تمثال من الشمع للمتهم ووضعه بالقرب من غرفة الرعب محاطا بما يجسم مسرح الجريمة.....رفع المتهم دعوى متضررا من عمل التمثال وعرضه، وطالب برفعه وبالتعويض.....اعتبرت المحكمة تصرف المتحف داخلا في عداد القذف، وقالت إن اعتبار أمرا ما قذفا لا يقتصر على الكلمات المكتوبة وضرورة التزامها بالصدق، وتحري الدقة في سرد الوقائع، وإنما يعتمد ليشمل النموذج أو المنظر، وان ظروف الحال والمكان قد تثيران معاني تكون قذفا، رغم أن الكلمات قد تكون صادقة وان صنع التمثال أو النموذج قد يكون متقنا". د. ممدوح خليل بحر مرجع قباس، ص 104_105.

[2] ومثال ذلك قضية الزوجة الحسناء والتي التقطت لها صورة فوتوغرافية وهي تركب دراجة نارية مع شاب لم يكن زوجها، مع تعليق على الصورة " أيام العطلات بلا رقيب" رفعت السيدة دعوى لما لحقها من ضرر وقضت المحكمة لصالحها. وفي قضية أخرى نشرت جريدة سكتش اليومية مقالين صاخبين عن حياة امرأة، كان لهما تأثير ضار عليها وعلى زوجها وعائلتها، وتركا انطباعا سيئا في النفوس عن سلوكها، حتى أصبح البعض يطرقون بابها، وضايقها البعض بالمكالمات التليفونية.....فرفعت دعوى تعويض على الصحيفة واستجابت المحكمة لطلبها استنادا إلى أن ما تم نشره عن حياتها يعد تشهيرا. د. يوسف الشيخ يوسف، مرجع سابق، ص 48.

[3] المرجع نفسه، ص 49.

ويرى بعض الفقه أن قضايا التشهير في انجلترا وسيلة لمواجهة التعدي على الحياة الخاصة، وان القضاء الانجليزي يتوسع في فهم التشهير، إذ يوفر الحماية في حالات يكون الاعتداء فيها في الحقيقة على الحياة الخاصة وليس على الاعتبار.

2_1_2_1_2_1_2 حماية الخصوصية من خلال قواعد حماية الملكية " التعدي على ملكية الغير " : ويقصد بالتعدي على الملكية، التعدي على حدود الغير وانتهاك حرمة ملكيته، وقد يكون التعدي على ملكية الغير تعديا على عقاراته أو منقولاته.

وقد كانت ممتلكات الانسان وأمواله محلا للحماية القانونية في سائر التشريعات منذ زمن بعيد، ولمالك الشيئ الذي وقع عليه الاعتداء ولا يمارس هذه الدعوى الا من كان حائزا، وأن تتوافر لديه النية مع الاستئثار بالحصول على مزايا الشيئ دون غيره من الناس.

واقتضاء مثل هذه الأمور يبرز عدم فعالية الدعوى في حماية كثير من الانتهاكات التي تقع على الحياة الخاصة، والأمثلة على ذلك كثيرة فمالك الأرض مثلا أو مستأجرها يستطيع مقاضاة المتطفلين المعتدين على الأرض، ولكن نزيل الفندق أو المستشفى ليس في مكنته ذلك، كما أن هذه الوسيلة لا تصلح لحماية الشخص ضد التنصت عليه الذي يتم دون دخول الغير الى المنزل، كما لو وضعت الأجهزة خارج المنزل، ونفس الحكم اذا تم تصوير الشخص من داخل منزله وكان من التقط الصورة موجودا خارج دائرة هذه الملكية.

ان التنصت على نزيل الفندق لا يجيز وفقا لهذه الوسيلة الحق في مقاضاة المعتدي ومالك الفندق وحده هو الذي يكون له هذا الحق ، ولعل خصوصية الفرد تبدو مجردة من الحماية في هذا الغرض اذا كان مالك الفندق نفسه مشتركا في ذلك [1].

[1] د. ممدوح خليل بحر، مرجع سابق، ص 109_ 110.

وقد أثبتت محاولات حماية الحق في الحياة الخاصة عن طريق الحق في الملكية قصورا واضحا، يتمثل في صعوبة النظر إلى الحق في حرمة الحياة الخاصة على انه مماثل للحق في الملكية، فدعوى التعدي لا تبسط الحماية على حالات كثيرة من صور اقتحام الحياة الخاصة والتطفل عليها بشتى الوسائل في ظروف التطور العلمي [1].

1_1_2_1_2_1_3 قانون العقد:

يلجا القانون الانجليزي إلى قانون العقد لحماية الحياة الخاصة، وعلى المدعي أن يثبت العلاقة التعاقدية بالمدعى عليه، وان الأخير اخل بشرط صريح أو ضمني وارد في العقد.

ومثال ذلك عقود العمل الخاصة بوظائف لها صفة الخصوصية، او يتسم أداؤها بالسرية، وتحظر على المستخدم إفشاء الأسرار المهنية أو التجارية.

وهناك أمثلة في القضاء الانجليزي تجسد لنا هذه الفكرة ففي قضية Pollard V.photographic كان أحد المصورين قد استخرج صورا اضافية لعميلة له وباعها دون علمها، قضت المحكمة لصالح المدعية بمنع المصور من بيع النسخ المستخرجة من هذه الصورة ، أو عرضها على أساس وجود عقد ضمني بين المصور والسيدة ، لا يجوز له بمقتضاه استخدام الأصل وطبع صور أخرى عليه الا باذن صاحبته[2].

ونفس الحكم طبقه القضاء الانجليزي في قضية أخرى تتعلق بقيام مصور بطبع نسخ إضافية وبيعها بثمن اقل، فقضت المحكمة للمدعية بالحق في التعويض ووقف النشر للإخلال بالعقد ولانتهاك الثقة الموضوعة في المصور.

---

[1] د. يوسف الشيخ يوسف، مرجع سابق، ص 49.

[2] د. ممدوح خليل بحر، مرجع سابق، ص 111.

واستنادا إلى قانون العقد فانه لا يجوز لأحد طرفي المحادثة أن يسمح لشخص ثالث بتسجيل المحادثة التليفونية.

وللطرف المتضرر الحق في استصدار أمر من القضاء بمنع النشر وله أيضا أن يرفع دعوى ضد المتحدث الأخر للإخلال بالثقة الواجبة بين الطرفين، كما يستطيع رفع دعوى على من قام بالتسجيل، لعلمه بان حصوله على الحديث المسجل تم نتيجة لإخلال احد الأطراف بالثقة.....ويلاحظ أن هذه الدعوى لا تسمح للشخص إلا بمنع نشر التسجيل، أو استعماله فقط، لكن ليس له أن يتخذ إجراءات وقائية بمنع التسجيل بداية.

ويلاحظ كذالك أن الإخلال بالثقة لا يفترض بالضرورة وجود علاقة تعاقدية، فقد قضت المحكمة بمنع نشر محاضرات الطبيب الجراح التي ألقاها في مستشفى "بارتيلمو" في لندن إذ اعتبرت المحكمة نشر المحاضرات من قبيل الإخلال بالثقة، مقررة أن حق الطلبة في الاستماع إلى المحاضرة وتدوينها كاملة أو مختزلة، لا يمتد هذا الحق إلى نشرها بقصد الحصول على فائدة مادية دون شراء حق النشر من صاحبه أو الحصول على موافقته.

1_1_2_1_2_1_4 المضايقة:

ويقصد بالمضايقة التنغيص على الآخرين في هناءتهم وراحتهم أو مضايقتهم في حق مشروع، فالمضايقة تقع حيث يكون هناك تدخل غير معقول في حياة الأفراد، والدعوى المؤسسة على هذا الضرر تهدف بصفة خاصة الى حماية علاقات الجوار، ومن ثم يعتبر اعتداء كل فعل من شأنه أن ينتقص من المزايا التي يخولها حق الملكية التي يجب أن يتمتع بها الجار.

ولا يطلب لتحقيق الضرر أن يدخل المعتدي الى ملك غيره، فيكفي مثلا في مثل هذه الحالة انبعاث روائح كريهة أو عمل مدخنة أمام باب أو شباك الجار، مما يؤدي الى دخول الدخان

الى المنزل، ولا يجوز رفع دعوى الا من قبل الحائز، فليس لمستعمل الشيئ الحق فيها اللهم الا اذا كان قد لحقه ضرر مادي مباشر.

كما لا يجوز رفع الدعوى الا اذا كان الضرر حالا أو اذا افترض القانون حدوث ضرر عن مجرد وقوع الاعتداء على حق معين وفي هذه الحالة يمكن استصدار أمر بالكف[1].

هذه الدعوى لا توفر الحماية للحياة الخاصة إلا إذا اعترف بها القانون كحق، ولما كان القانون الانجليزي لا يعترف بهذا الحق فلا يجوز استصدار أمر بالكف عن الضرر الحال، وإذا لم يكن الضرر حالا فلا يمكن طلب التعويض عنه.

ويذهب الفقه إلا انه إذا كان الضرر حالا، ولكنه ذو طبيعة معنوية فانه لا يمكن التعويض عنه على ما هو مستقر في القانون الانجليزي.

1_1_2_1_2_2 الحماية غير المباشرة لحرمة الحياة الخاصة من خلال التشريع الانجليزي: هناك بعض القوانين القديمة والحديثة في انجلترا تجعل من أنواع معينة من التطفل على الحياة الخاصة محلا للتجريم ، وهذه القوانين لا تكفي بسط حماية واسعة على أوجه الخصوصية ومن بين هذه القوانين نذكر بعضا مما ساقته لجنة تقرير العدالة في تقريرها [2].

1_1_2_1_2_2_1 قانون حماية السلامة لسنة 1361: يحرم هذا القانون استراق النظر من نوافذ ومساكن الغير، و هذا القانون لازال معمولا به في بريطانيا، وقد جاء في تقرير العدالة: أن هذا القانون يمكنه أن يغطي استخدام العدسات التليسكوبية إلا انه من غير المحتمل أن يغطي الأجهزة الالكترونية[3].

---

[1] د. ممدوح خليل بحر، مرجع سابق، ص 112، 113.

[2] المرجع نفسه ، ص 144.

[3] د. يوسف الشيخ يوسف، مرجع سابق، ص 51.

1_1_2_1_2_2_2 قانون التآمر وحماية الملكية لعام 1875: يمنع هذا القانون مراقبة أو اختلاس النظر إلى المنازل وغيرها من أماكن الإقامة أو العمل.....وقد جاء في تقرير العدالة بند 62 أن نصوص هذا القانون صيغت بصورة غامضة لا يمكن الاحتكام إليها إلا إذا كانت موضوع المراقبة أو المشاهدة محل إرغام احد الناس على عمل أو الكف عن عمل شيء ما، ولذالك يتصل القانون اتصالا ضئيلا بانتهاك حرمة الحياة الخاصة[1].

1_1_2_1_2_2_3 قانون التلغراف اللاسلكي لعام 1949: تنص المادة 5(ب) على انه : " أي شخص يستخدم جهاز تلغراف لاسلكي بقصد الحصول على معلومات من المرسل إليه أو نائبه يكون محلا للمساءلة الجنائية والمدنية".

1_1_2_1_2_2_4 قانون مكتب البريد لسنة 1967 الخاص بتنظيم الخدمات: ينص هذا القانون على تنظيم المعلومات بواسطة الكومبيوتر ويفرض نوعا من الالتزام بالسرية على موظفي مكاتب البريد بالنسبة لمثل هذه المعلومات، ويقرر عقابا لكل من يفشيها.

ما تطرقنا له من أنواع الحماية الانجليزية غير المباشرة للحق في الحياة الخاصة ويؤكد لنا ان حماية الحياة الخاصة لم تلق إلا اهتماما ضئيلا من الفقه والقضاء والتشريع الانجليزي بالمقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا.

غير انه نتيجة للتطور التكنولوجي ازداد اهتمام الرأي العام الانجليزي بحماية الحياة الخاصة من جميع الأنشطة التي تهددها بالانتهاك، من صحافة ومخبرين سريين وبنوك معلومات وخلافه.....

[1] د. يوسف الشيخ يوسف، مرجع سابق ، ص 51.

ونتيجة لذلك برز اتجاه قوي في مجلس العموم البريطاني ينادي بضرورة الاعتراف بالحق في الحياة الخاصة من خلال تشريع واضح، وقد وضعت عدة دراسات في هذا الموضوع، وسنعالج هذه التطورات في مواضعها من البحث.

1_1_2_1_3 القانون الايطالي:

كان القضاء الايطالي يرفض الاعتراف بالحق في حرمة الحياة الخاصة باعتباره حقا مستقلا، وقررت محكمة النقض الايطالية أن النصوص التشريعية التي تحمي بعض الأسرار ليس من شانها أن تضع قاعدة عامة مؤداها حماية ألفة الحياة الخاصة للشخص، إلا إذا كان الكشف عن خصوصيات الحياة من شانه أن يمس الاعتبار والشرف، فالمشرع يحمي الاعتبار ولا يحمي الحياة الخاصة .

فانه إذا كانت وقائع الحياة الخاصة قد تم الحصول عليها ومعرفتها عن طريق وسائل مشروعة، وفي ظروف لا يلتزم فيها الشخص بعدم إفشاء ما يعرفه من أسرار، فانه ليس من المحظور نشر هذه الوقائع سواء للخاصة أو للعامة، عن طريق الصحافة آو المسرح أو السينما، فالرغبة في المحافظة على الخصوصية ليست من بين المصالح التي قرر الشارع حمايتها، فحب الاستطلاع والرغبة في معرفة خصوصيات الغير لا تعد حقا من الفضائل البشرية، بل من المساوئ، إلا أنها من الناحية القانونية لا تعد من الأعمال غير المشروعة، فالمشكلة مشكلة رقابة أخلاقية أكثر من كونها حاجة لوجود حق في الخصوصية [1].

---

[1] د. حسام الدين كامل الأهواني، الحق في احترام الحياة الخاصة الحق في الخصوصية (دراسة مقارنة)، دار النهضة العربية، ص 11_ 12.

1_1_2_2 الاعتراف بالحق في الحياة الخاصة

لقد كان من نتائج تطور الوسائل التقنية في العصر الحديث، أن عملت التشريعات على توفير اكبر قدر ممكن من الحماية لخصوصيات الأفراد، ولكن هذه الحماية تختلف باختلاف التشريعات التي تأخذ بهذا المبدأ فهي تتغير من زمان إلى زمان ومن مكان إلى مكان ومن شخص إلى شخص، فتقدم الحياة العلمية في أمريكا باعتبارها من أدوات التعبير عن الديمقراطية يؤثر على مدى ونطاق الاعتراف بالخصوصية، تأثرا أكثر منه وضوحا في دولة أخرى اقل تقدما والديمقراطية فيها اقل انتشارا [1].

لذلك نعالج في هذا المطلب الوضع في أمريكا (فرع أول) ثم في فرنسا (فرع ثاني)، وأخيرا وضع المشكلة في التشريعات العربية (فرع ثالث).

1_1_2_2_1 تطور القانون الأمريكي في اتجاه حماية حرمة الحياة الخاصة

تجد فكرة الحياة الخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية جذورها في العهد الأعظم المجنا كارتا الصادر عام 1225 في انجلترا، كما تجد صداها في مبدأ الحريات (habeas carpus)الصادر سنة 1629 وكذلك في التعديلات الدستورية العشرة الأولى الواردة على الدستور الاتحادي للولايات المتحدة الأمريكية والتي يطلق عليها وثيقة الحقوق التي تقضي بان سلطت الحكومة الأمريكية ولاسيما في مجال الحريات الفردية ليست مطلقة، وهكذا يمكن القول بان الحق في الحياة الخاصة في أمريكا يستمد وجوده من مبادئ دستورية " [2].

لقد تأثرت مسألة الخصوصية في الولايات المتحدة الأمريكية باتجاهين فقهيين غريمين أولهما يطالب بإضفاء الحماية ضد التدخل في حقوق الفرد المقدسة وثانيهما معارض لها،

---

[1] د. ممدوح خليل بحر، مرجع سابق، ص 122_ 123.

[2] المرجع نفسه، ص 123.

ولم يكن من السهل دائما التوفيق بين هذين الاتجاهين، بل تزداد الصعوبة بالنسبة لمجال الخصوصية إذ تتفاقم احتمالات تهديدها نتيجة للتطورات التكنولوجية الحديثة، هذا إلى أننا نرى الأهمية العظمى التي تحظى بها حرية الصحافة في الولايات المتحدة ، فقد بلغت حدا من القوة يندر معه أن يجد من تعتدي الصحف على حياته الخاصة وسيلة فعالة للدفاع عن نفسه.

والمشكلة الأساسية في الولايات المتحدة كما في غيرها من البلدان ولكن بدرجة اقل بدون شك هي إيجاد تفرقة بين ما هو عام وما يجب اعتباره خصوصيا وهذه التفرقة يصعب تماما التوصل إليها في بلد بلغ فيه التقدم العلمي والفني في مجالات الإعلام والنشر والتحري درجة عالية من التطور بحيث أصبح كل فرد يبدو شفافا للآخرين.

ولقد مر الاعتراف بالحق في الحياة الخاصة في أمريكا بتطورات تاريخية هامة، فقد كان أول حكم صدر رفض الاعتراف بالحق في الخصوصية هو ذلك الحكم الصادر في قضية روبرسون 1902 في قضية مشهورة، نظرتها المحكمة العليا ورفضت الاعتراف بالحق في الخصوصية نظرا لعدم وجود سابقة قضائية كما رفضت المحكمة اعتبار الحق في الخصوصية مركزا قانونيا خاضعا للقانون العام.

وقد كانت وقائع هذه القضية تتلخص في أن المدعى عليهم كانوا قد استخدموا صورة للمدعية لترويج منتجاتهم دون الحصول على أذنها فرفعت المدعية دعوى طالبة الحق في التعويض ارتكانا إلى ما يأتي:

أن هناك انتهاكا لحقها في الخصوصية قد وقع من المدعى عليهم، و أن هناك اعتداء قد وقع على حقها في ملكية صورتها، وأخيرا ادعت أن صدمة نفسية قد أصابتها من جراء هذا الفعل، الأمر الذي ألزمها الفراش وقتا من الزمن.

لقد رفضت المحكمة طلب المدعية على أساس انه لا توجد سوابق قضائية، وان المشرع وحده هو الذي يمكنه أن يغير القانون المعمول به في هذا الوقت، ومن ثم خشيت الأغلبية من القضاة في هذه القضية الاعتراف بحق جديد، متأثرة في ذلك بما للاعتداء من طابع معنوي، وقد خلصت المحكمة في حكمها أن:

" ثمة كثيرا من الالتزامات الأدبية لا يمكن التعويض عنها وقد يكون من الممكن أن تجد المشاعر التي خدشت حماية في نطاق قانون الأخلاق، وفي رأي عام متعاطف" ومع ذلك فان هذه الاعتبارات جميعا لم تقف حائلا أمام تطوير القانون الأمريكي كما رأينا وخاصة بعد المقال المشهور الذي كتبه كل من وارن وبراندیس[1].

وقد استندت المحاكم الأمريكية على نصوص التعديلين الرابع والتاسع للدستور الأمريكي لإقرار الحق في حرمة الحياة الخاصة، ورغم أن الدستور الأمريكي لم ينص صراحة على حماية الحياة الخاصة، لكن المحاكم توسعت في تفسير نصوص الدستور واستلهمت روحه وأهدافه لإضفاء الحماية على الحياة الخاصة.

وتتمثل أسباب تطور القانون الأمريكي في اتجاه حماية حرمة الحياة الخاصة فيما يلي [2]:

1- تأثر القانون الأمريكي بقوانين ألمانيا وفرنسا التي كانت تعرف هذا الحق .

2- كان للفقه الأمريكي دور بارز في إقرار حماية الحياة الخاصة فقد صدرت بعد مقالة " وارين وبراندیس" العديد من الكتابات.

---

[1] د. ممدوح خليل بحر، مرجع سابق، ص 124_ 125.

[2] لقد قضت محكمة " ميتشجان" عام 1881 بالتعويض لانتهاك الحياة الخاصة عندما اصطحب الطبيب لغرفة الولادة شخصا لا يمارس الطب لحضور عملية ولادة دون علم السيدة. أعملت المحاكم الأمريكية المبدأ نفسه في قضية " مانولا ضد ستيفنز" والتي تتلخص وقائعها أن مصورا قام بالتقاط صور فوتوغرافية لممثلة مسرحية اثناء ارتدائها لملابس ضيقة وفاضحة على خشبة المسرح واعتبرت المحكمة التقاط مثل هذه الصور اعتداء على الحق في الخصوصية ومنعت النشر. د. يوسف الشيخ يوسف، مرجع سابق، ص 44.

3- اجتياز القضاء الأمريكي عقبة السوابق القضائية التي وقفت في طريق تطوير القانون الانجليزي، وكذلك تخطي القضاء الأمريكي عقبة وجود نص يقرر الاعتراف بالحق في الحياة الخاصة.

" وكذلك كان رأي القاضي" براندیس" المعارض في تعيينه "اولمستيد" سنة 1928 يؤيد حماية الحق في الحياة الخاصة بقوله: " الحق في أن يترك الإنسان وشانه من أهم الحقوق وأكثرها قيمة لدى الناس المتحضرين".

ويرى "بروسر" في تقسيماته إمكانية رفع دعوى مدنية لدفع الاعتداء على الحياة الخاصة في الحالات التالية:

ا. التطفل على عزلة المدعي أو شؤونه الخاصة.

ب. الإفشاء العام لحقائق شخصية محرجة للمدعي.

ج. النشر الذي يضع المدعي بالحق المدني في الضوء الزائف في نظر الجمهور.

د. استغلال اسم المدعي المدني أو صورته.

4. مشروع قانون أفعال الخطأ لسنة 1935: بالرغم من انه لم يصدر كقانون إلا أن أثره كان واضحا على تطور القانون في الولايات المتحدة الأمريكية في اتجاه حماية حرمة الحياة الخاصة، وذلك لأن المشروع عنى بما استقرت عليه المحاكم من تفسير واسع لقواعد القانون العام فضلا عن اهتمامه بالقواعد الناتجة عن تطبيق المحاكم لمختلف القوانين[1].

[1] فالمادة 876 من المشروع تنص على انه : " كل من يتعرض بغير مبرر وبشكل جدي لمصلحة غيره في حجب شؤونه الخاصة أو صورته عن الكافة يكون مسئولا أمامه عن ذلك. د. يوسف الشيخ يوسف، مرجع سابق ، ص 54.

5. ارجع بعض الفقه الاعتراف بالحياة الخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى الظروف الاجتماعية في أمريكا حيث إيقاع الحياة المعاصرة أسرع وتقدم وسائل الاتصال والإعلام وانتشار صحف الإثارة، مما أدى إلى ارتفاع درجة الحماس لحماية الحياة الخاصة.

6. الأسباب الدستورية في الولايات المتحدة:

ضمانات الحرية الشخصية التي اشتملت عليها التعديلات الدستورية، مكنت القضاء من التوسع في تفسيرها في اتجاه حماية الحياة الخاصة.

فقد انتقدت المحكمة الدستورية العليا رأي محكمة الموضوع في قضية " يافيش" بأن الحق في الحياة الخاصة يرجع للقانون الطبيعي، وترى المحكمة الدستورية العليا أنه من الأفضل إسناد هذا الحق في الخصوصية للدستور ، وقد أخذت بهذا المعنى محكمة استئناف كاليفورنيا في قضية (melvin v reid) .

وبصفة عامة نلاحظ أيضا، أن الفقه الأمريكي سعى لكي يكون القانون الأمريكي متلائما مع تطورات الحياة الحديثة، وخاصة فيما يتعلق بحماية الحياة الخاصة.

وقد سعى هذا الفقه لتكريس هذه المفاهيم بان حماية الفرد في الدستور الأمريكي هي حماية كاملة، تشمل حماية شخصه وأملاكه وحياته الخاصة، وان حماية الفرد هي محور القانون ومحل اهتمام المشرعين[1].

1_1_2_2_2 الموقف الفرنسي من الاعتراف بالحق في حرمة الحياة الخاصة:

نتطرق في هذا الفرع الى موقف القانون الفرنسي (أولا) ثم موقف الفقه الفرنسي (ثانيا).

---

[1] د. يوسف الشيخ يوسف، مرجع سابق، ص 54.

1_1_2_2_2_1 التشريع الفرنسي: منذ عام 1804 والمادة 1382 من القانون المدني تمنح من يصيبه ضرر الحق في أن يطالب أمام القضاء بالتعويض عن الضرر المادي والأدبي الذي سببه له الغير.

ظلت هذه المادة ولمدة طويلة تعتبر كافية لاضفاء الحماية المدنية الملائمة على الحياة الخاصة، ومنذ عام 1819 ، والقانون الفرنسي يعترف بالحق في إقامة دعوى القذف.

وفي سنة 1881 استحدث **قانون** الصحافة إمكانية إقامة المواطن العادي دعوى القذف على الصحف والحق في نشر الرد عند قيام نزاع بينه وبين الصحيفة [1].

وفي ظل الجمهورية الرابعة بدا الإحساس بالحاجة إلى تعديل بعض أبواب القانون المدني وعينت سنة 1945 لجنة لهذا الغرض، وضعت مشروعا اقترحت فيه إجراء بعض التعديلات، وضمنته بابا خاصا عن الحقوق الشخصية وذلك في المواد من 148 إلى 165 ورفع هذا التقرير إلى وزير العدل عام 1953 ونشر عام 1965 ولكنه لم يصدر، غير انه أسهم في تطوير النظرة العامة لهذه المسالة ، وقدم تعريفا واضحا لمفهوم الحقوق الشخصية[2].

وكان لقانون 17 يوليو 1970 أثره في دعم الحماية لحق الحياة الخاصة في فرنسا وذلك بما قرره المشرع الفرنسي من إضفاء حماية كافية لهذا الحق بالقانون المدني والجنائي معا [3].

---

[1] د. ممدوح خليل بحر، مرجع سابق، ص 146.

[2] د. يوسف الشيخ يوسف، مرجع سابق، ص 55.

[3] تنص المادة التاسعة منه على أن:

" من حق كل شخص ان تكون حياته الخاصة مصونة، وللقاضي أن يأمر بما يراه ضروريا لمنع الاعتداء على الحياة الخاصة، مثل المصادرة والضبط وما من شانه ان يمنع الاعتداء على الفة الحياة الخاصة وفي حالة الاستعجال يمكن ان تتخذ هذه الاجراءات صورة الامر على عريضة".

وفي قانون العقوبات الفرنسي اضيفت مواد جديدة من 368 الى 372 متعلقة بالحق في الحياة الخاصة فجرمت الافعال التالية: التقط وتسجيل الاحاديث الخاصة المادة 368 /فقرة1 ، التقاط الصور الخاصة المادة 368/ فقرة 2، الاحتفاظ او افشاء او استعمال التسجيلات والمستندات المادة 369، نشر المونتاج المادة 370.

فإذا كان للقاضي المدني حق اتخاذ كل الإجراءات اللازمة من حجز وحراسة قضائية، فقد تقرر قانونا إيقاف الاعتداءات على الحياة الخاصة كما في صور التنصت على المكالمات الخاصة والهاتفية والتقاط الصورة في مكان خاص، بدون موافقة صاحبها، واستعمال التسجيلات وغير ذلك من الجرائم التي أنشأها.

إلا انه نظرا لان القانون لم يعرف الحياة الخاصة فقد كان على القضاء أن يعرف في كل حالة على حدة المجال الدقيق لحماية الحياة الخاصة [1].

1_1_2_2_2_2 موقف الفقه الفرنسي

كان للفقه الفرنسي دور بارز في الاعتراف بالحق في حرمة الحياة الخاصة والدفاع عن هذا الحق، ولم تظهر في الفقه الفرنسي أي اتجاهات رافضة لحماية هذا الحق، بل ظل الفقه يطالب القضاء بالمزيد من الاعتراف بالخصوصية، وبالتوسع في فهم معناها وبسط نطاقها [2].

ورغم كثرة ما كتب حول حق الخصوصية فان الفقهاء كانوا يطالبون دائما القضاء بمزيد من الاعتراف بالخصوصية، وبالتوسع في فهم معناها وبسط نطاقها، فقد ذهب الأستاذ بيرو " PERREAU " إلى حد اعتبار حقوق الشخصية والحق في الخصوصية مترادفان، فالشخص الذي يرغب أن يعيش في هدوء وسكينة، من حقه أن يفعل ذلك، وليس لأحد أن يجلبه إلى أضواء النشر دون موافقته الصريحة أو الضمنية، فان وقع ذلك أمكن القول أن هناك خطا قانونيا في حق المعتدى عليه، ووصف الأستاذ بيرو هذا الخطأ باعتباره تعديا على حق معنوي [3].

---

[1] د. محمد شوقي الجرف، مرجع سابق، ص 347، 348.

[2] د. يوسف الشيخ يوسف، مرجع سابق، ص 55.

[3] د. ممدوح خليل بحر، مرجع سابق، ص 140.

وقد اقترب من هذا المعنى الأستاذ مازو في دروسه في القانون المدني بقوله أن الحقوق الشخصية التي يحميها القانون ضد أي اعتداء يقع عليها من أعضاء المجتمع الآخرين، تشمل الحق في السلامة الجسمية، حق الفرد في أن يطالب بأن لا يقع أي اعتداء على حياته أو صحته أو شخصه، ويندرج تحت الحق في السلامة المعنوية: حق الفرد في حرية الفكر والوجدان، وحقه في أن يعبر عن آرائه وحريته في اختيار زوجته، وضمان احترام شرفه وعواطفه، وحقه في كتم أسراره، ومحادثاته التليفونية، ومراسلاته، وكما أن له الحق في منع نشر صورته، وله كذلك الحق قانونا في الاحتفاظ باسم عائلته، ويندرج تحت حق العمل، الحق في أن يحصل على أجر مقابل عمله، وحريته في اختيار العمل الذي يرغب فيه وضمان ألا يؤثر عمله في حياته الخاصة.

ووفقا لما يذهب إليه مازو فان هذه الحقوق الشخصية جزء منها يتصل بالحقوق الإنسانية ، والجزء الأخر يتصل بالحقوق المدنية والاقتصادية ولا تدخل فيها الحقوق السياسية والاجتماعية.

وفي مقال نشره القاضي الفرنسي "ماليرب" "MALHERBE " عام 1967، ذهب إلى أن حماية الحياة الخاصة والحقوق الشخصية تقتضي حماية الفرد مما تنشره عنه الصحافة، وحماية اتصالاته الخاصة ومكاتباته ومراسلاته وسجلاته وشؤونه الصحية، وكذلك حماية شرفه وحقه في اسم عائلته واسمه الأول الذي له الحق في تغييره، وحقه في حماية حرمة المسكن، كما تشمل الحماية الشؤون العائلية المتعلقة بالمسؤولية عن النفقة على الأبناء والعلاقات الزوجية والعائلية الأخرى والمشاكل المتعلقة بالحياة الخاصة وفقدان الوظيفة.

أما الأستاذ نيرسون فقد أدرج في رسالته التي قدمها سنة 1939 عن حقوق الإرث العادية تحت باب الحقوق الشخصية، الاسم، والمسكن، وأسرار المهنة، والشرف والسمعة، والحقوق

العائلية، وبعبارة أخرى فان الأستاذ نيرسون يرى أن الحق في الحياة الخاصة يقع في دائرة الحقوق الشخصية ولكنه لا يشملها كلها [1].

1_1_2_2_2_3 القضاء الفرنسي

لقد اعترف القضاء الفرنسي بالحق في الحياة الخاصة في كثير من القضايا، إلا أن المحاكم كانت تتجنب في الوقت نفسه الإشارة إلى ذلك بعبارة الحق في الخصوصية [2]، وجاء أول اعتراف صريح للقضاء الفرنسي بحماية الحق في الحياة الخاصة في قضية "راشيل" [3].

ومن أشهر الأحكام التي تقر بحماية الحق في الصورة بوصفه عنصر من عناصر الحق في الحياة الخاصة وكان تكييف القضاء لهذا الحق على انه حق ملكية (un droit de propriété) الحكم في قضية الممثلة بريجيت باردو (BRIGITTE BARDOT) حيث تم تصويرها بعد تسجيل وقائع خاصة، ورأت المحكمة أن هناك اعتداء على الحق المعترف به لكل فرد على صورته، وقررت المحكمة انه لا فرق في مجال عدم المشروعية بين ما إذا كان الشخص عاديا أم انه من الشخصيات العامة.

كما اعتبر القضاء أن نشر صورة قاصر عمل لا يمكن أن يقع ومشروعا لمجرد رضا القاصر بل لابد أيضا من موافقة من له الولاية الشرعية عليه [4].

---

[1] د. ممدوح خليل بحر، مرجع سابق، ص 140، 141.

[2] المرجع نفسه، ص 142.

[3] وهي ممثلة فرنسية شهيرة، وترجع وقائع القضية إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، عندما أقامت أسرة راشيل دعوى ضد إحدى الصحف لالتقاطها صورا فوتوغرافية للممثلة راشيل بعد موتها وهي مسجاة على فراش الموت قبيل دفنها. " أدانت المحكمة الصحيفة وقررت عدم جواز التقاط الصور دون موافقة المتوفاة أو ورثتها مهما كانت شهرتها الفنية، ولو كان الغرض إعداد برامج على تاريخ حياتها. د. يوسف الشيخ يوسف، مرجع سابق، ص 56.

[4] د. محمد شوقي الجرف، مرجع سابق، ص 348.

توالت بعد ذلك الأحكام القضائية الفرنسية مؤكدة الاعتراف بالحق في حرمة الحياة الخاصة.

ففي دعوى رفعت من احد اليهود أمام محكمة ليون الفرنسية، استجابت المحكمة لطلب المدعي برفع اسمه من دليل أعلن عن نشره بأسماء اليهود المقيمين في فرنسا مقررة حق الشخص في ملكية اسمه وعدم جواز نشره دون موافقته، إذا كان النشر يحتمل معه الأضرار بشخصه أو مصالحه، كما اعتبر القضاء الفرنسي نشر الوقائع المتعلقة بالزواج والطلاق انتهاك للحياة الخاصة، وكذلك نشر الوقائع المتعلقة بحق الأفراد في قضاء أوقات الفراغ [1].

وتعتبر الحالة الصحية للفرد من الخصوصيات التي لا يحب الفرد أن يقف الناس عليها، وكان موضوع الدعوى تصوير طفل السيد جيرار فيليب (Gérard Philippe) وهو يعاني ويتألم على سريره بالمستشفى وقد نشرت هذه الصور، وقضت المحكمة بان في ذلك انتهاكا لألفة الحياة الخاصة حيث يتجلى الحق الخاص للفرد في حقه على صورته، وقررت المحكمة مسؤولية الصحفية، وفي هذه الدعوى ثبت أن الجمهور كان قد أبدى استياء وتأثرا بشان حرمة هذا الحق عندما نشرت الصورة للطفل على هذا النحو [2].

ووفقا للقضاء الفرنسي يعد انتهاكا للحياة الخاصة نشر الوقائع المتعلقة بالحياة العاطفية والخاصة بالأصدقاء والمتعلقة بالزواج أو الطلاق أو حق الأفراد في قضاء أوقات الفراغ أو الانتهاكات الخاصة بالحق في العمل الذي يؤثر على الحياة الخاصة أو الاعتداء على حرية الفرد أو عقيدته [3].

---

[1] د. يوسف الشيخ يوسف، مرجع سابق، ص 56، 57.

[2] د. محمد شوقي الجرف، المرجع السابق، ص 349.

[3] د. ممدوح خليل بحر، مرجع سابق، ص 145.

وقد سلم القضاء أحيانا بفكرة واسعة للغاية عن الحياة الخاصة، وقد تمثل في شجب القضاء لاعتداءات تمثلت في إعلان بسيط للعنوان أو لرقم التليفون، أو لمحل الإقامة الخاص وذلك بالنسبة لأحد المعنيين، إلى انه بالنسبة للتنصت التليفوني، فقد قضى بأنه ليس هناك جريمة اعتداء على الحياة الخاصة إذا كانت التنصت قد أفادت مسترق السمع ولم يصحب ذلك تسجيل لهذه المكالمات التليفونية وقد سمح القضاء باللجوء لهذه الطريقة أو الإجراء لقاضي التحقيق فحسب كالتنصت على متهم وذلك باعتبار هذا الإجراء من إجراءات التحقيق [1].

كما اعتبر القضاء الفرنسي أن لكل فرد حق مطلق على ملامح وجهه التي تتميز بها صورته، وكذلك بالنسبة لسماته الخاصة به كاسمه، ويعتبر أي استخدام لأي من ذلك، بدون تصريح من صاحب الشأن عملا غير مشروع، ويعتبر الأمر كذلك بالنسبة للشخصيات العامة مادامت هذه الخصوصيات لا تتصل بحياتهم العامة، اذ لا يفترض بالنسبة لهؤلاء أنهم أعطوا موافقتهم الضمنية في استخدام حق من حقوق الحياة الخاصة، وذلك دون الحياة العامة لهذه الشخصيات إذ يصبح من حق الجميع أن يعلموا بها لان أصحابها قد كشفوا عنها، وارتضوا تطفل الغير عليها.

إلا أن هناك حقا مقررا للجميع، وهو حرية التعبير عن الرأي كحرية الصحافة والتعبير بالصورة الساخرة أو الهزلية، إذا أصبح هذا الحق مقررا ومتفقا عليه في الصحف والكتب ولذلك لا حظر عليه بدعوى انتهاك الخصوصية.

ومع ذلك قررت محكمة نانسي خلاف ذلك في نزاع بتاريخ 15 أكتوبر 1976 عرض عليها بين رئيس الجمهورية السابق ميسو فاليري جيسكار ديستان وبين صاحب مصنع لأوراق اللعب " كوتشينة" فقد صنع هذا الأخير مجموعات من هذه الأوراق في كروت بأشكال ساخرة

---

[1] د. محمد شوقي الجرف، مرجع سابق، ص 35.

وهزلية تمثل رئيس الجمهورية السابق حينما كان على رأس فرنسا في دور شخصيات فرنسا التاريخية، إذ رأت المحكمة أن هذا النزاع لا يتضمن ممارسة لحرية الفكر أو التعبير عن الرأي، وان مثل هذا النشر تعبير بالعلانية ويشكل عناصر عملية تجارية، ومن ثم لا يمكن الادعاء باعتباره نشرا لعمل فني[1].

كما أدين الحزب الشيوعي الفرنسي بالاعتداء على دقائق الحياة الخاصة لما حاول أن يصور في إعلان الانتخابات في مارس 1973 صورة مزارع مع ابنته دون أن يؤخذ رأيه في ذلك وقد اعتبر ذلك خطأ واعتداء على الشخصية وقد نشر ذلك بصحيفة لوموند الفرنسية في 13 يوليو 1973[2].

كما اعتبر القضاء الدستوري في فرنسا "المجلس الدستوري" بان عربات الركوب ومحتوياتها تعتبر من عناصر الحياة الخاصة، فقد اعتبر المجلس الدستوري ان القانون الذي اقرته الجمعية الوطنية في 20 ديسمبر 1976 والذي يتضمن السماح لمأموري الضبط القضائي بالقيام بتفتيش المركبات ومحتوياتها وهي في الطريق العام في قراره الشهير في 12 يناير 1977غير مطابق للدستور الفرنسي[3].

1_1_2_2_3 موقف القانون المصري من الاعتراف بالحق في حرمة الحياة الخاصة

لقد كفل القانون المدني المصري حماية حرمة الحياة الخاصة بالرغم من عدم وجود نص صريح بذلك لكنه نص في المادة 50 على الحقوق الملازمة لصفة الإنسان، وبذلك استطاع

---

[1] د. محمد شوقي الجرف، مرجع سابق، ص 341.

[2] المرجع نفسه، ص 351.

[3] Louis Favoreu et Loic Philippe : "Les grandes décisions du conseil constitutionnel" Paris 1979 P 395 .

القانون المدني المصري أن يحمي الحياة الخاصة من خلال استناده إلى هذا النص، ثم استناده فيما بعد على دستور سنة 1971 الذي اعترف بالحق في حرمة الحياة الخاصة في المادة 45 الفقرة 2 [1].

1_1_2_2_4 موقف القانون الجزائري من الاعتراف بالحق في حرمة الحياة الخاصة

من الحقوق التي نص الدستور الجزائري على حمايتها والمحافظة عليها حق الشخص في الخصوصية أي حقه في أن تكون حياته الخاصة بعيدة عن اطلاع الناس عليها، وذلك باعتبارها من الحقوق اللصيقة بالشخصية التي يترتب عليها عدم قابلية هذا الحق للتقادم [2].

ومن أهم مظاهر الحق في الخصوصية حرمة المسكن وسرية المراسلات والمحادثات التليفونية وسريتها، والاعتداء على هذا الحق وانتهاكه هو اعتداء على حقوق المجتمع [3].

ولقد حرص المؤسس الدستوري الجزائري على ضمان حرمة الحياة المواطن الخاصة بما تتضمنه من حرمة اتصالاته الخاصة وحرمة مسكنه [4] .

---

[1] د. يوسف الشيخ يوسف، مرجع سابق، ص 57.

[2] أ. جزول صالح، ضمانات الحق في الخصوصية في النظام الإجرائي الجزائري، مجلة الحقوق والعلوم الاجتماعية، جامعة عمار ثليجي الاغواط، العدد الأول ماي 2006، عدد خاص بالملتقى الوطني حول الحقوق والحريات واليات حمايتها في التشريع الجزائري في ظل العولمة، ص 189.

[3] المرجع نفسه، ص 189.

[4] فقد نصت المادة 39 من دستور 1996 م على انه : " لا يجوز انتهاك حرمة حياة المواطن الخاصة، وحرمة شرفه، ويحميها القانون.

سرية المراسلات والاتصالات الخاصة بكل أشكالها مضمونة".

كما نص في المادة 40 على ضمان عدم انتهاك حرمة المسكن بحيث جاء فيها:

" تضمن الدولة عدم انتهاك حرمة المسكن .

فلا تفتيش إلا بمقتض القانون، وفي إطار احترامه.

ولا تفتيش إلا بأمر مكتوب صادر عن السلطة القضائية المختصة " .

1_1_3 مضمون الحق في حرمة الحياة الخاصة وطبيعته القانونية

استخدم النظام اللاتيني اصطلاحا محددا وهو "la vie privée " للتعبير عن حرمة الحياة الخاصة بينما استخدم النظام الأنجلوسكسوني "privacy ".

أما بالنسبة لتشريعات الدول العربية فقد استخدمت اصطلاح الحق في الخصوصية والحق في الحياة الخاصة للتعبير عن حرمة الحياة الخاصة، وهو مجرد اختلاف لفظي فقط إلا انه يدل على ذات المعنى [1].

وقد ظهرت حاجة الأشخاص للتمتع بحماية التشريع لأشخاصهم وممتلكاتهم مع صدور القانون الأنجلوسكسوني.

وتأخذ الحياة الخاصة في اللغة الفرنسية معاني كثيرة، منها حق الفرد في الذود عن فرديته أو دائرة السرية، أو الحق في الخلوة، أو الحق في حرمة الحياة الخاصة، أما في اللغة الانجليزية فلها معان قليلة هي الخصوصية ، أو دائرة الحياة الخاصة.

وعلى الرغم من أن الجميع متفق على أن للفرد الحق في حماية حرمة حياته الخاصة من الناحية القانونية، الا أنه لم يتفق اثنان على تعريف واحد لهذا الحق تعريفا كاملا شاملا، نظرا

لقد كرست مختلف الدساتير الجزائرية الحق في الحياة الخاصة انطلاقا من أول دستور للجزائر المستقلة وهو دستور 1963 بحيث جاء في المادة 14 منه: " لا يجوز الاعتداء على حرمة السكن ويضمن حفظ سر المراسلة لجميع المواطنين ".

وقد كرس دستور 1976 الحق في الحياة الخاصة بحيث تنص المادة 49 منه على: " لا يجوز انتهاك حرمة حياة المواطن الخاصة ولا شرفه، والقانون يصونهما.

سرية المراسلات والموصلات الخاصة بكل أشكالها مضمونة"

وجاء في المادة 50 من نفس الدستور: " تضمن الدولة حرمة المسكن.

لا تفتيش إلا بمقتض القانون وفي حدوده.

لا تفتيش إلا بأمر مكتوب صادر عن السلطة القضائية المختصة ".

[1] محمد عمر حسين، حرية الصحافة في مصر ودور القضاء في حمايتها (دراسة مقارنة)، رسالة للحصول على درجة الدكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 1999، ص 421.

لاختلاف المجتمعات والمعتقدات، وهذا ما أكده وزير العدل الهولندي حين قال: " ان لفظ الحياة الخاصة على الرغم من أنه يغطي مجالا واسعا في القانون، الا أنه يصعب تحديد اطاره، فالكتابات والدراسات المختلفة عن الحق في الحياة الخاصة لا يوجد فيها تعريف واحد هو محل اتفاق سواء أكان على مستوى الفقه أم القضاء أم التشريع، أو حتى على المستوى الاقليمي والدولي [1].

ولقد اتفق الفقه على صعوبة وضع تعريف لفكرة الحق في الخصوصية، وتحديد مدلول هذا الحق، ولم تتضمن التشريعات تعريفا للحق في حرمة الحياة الخاصة رغم اعترافها بذلك الحق، ورغم اختلاف الفقه بشأن مدلول الحق في الحياة الخاصة، فاننا نجد في الفصل بين فكرة الحياة الخاصة والأفكار والأمور المتشابهة معها طريقا، للوصول الى تحديد هذا الحق، وهو الاطار الموضوعي للحياة الخاصة.

أما الاطار النسبي للحق في الحياة الخاصة، فهو الفكرة التي تتسم بالاختلاف بين الأفراد، وفقا لطبيعة الوسط الذي يعيشون فيه، وطبيعة التعليم والظروف الاجتماعية [2].

وعلى ضوء ما تقدم سوف نبين تعريف الحق في الحياة الخاصة في مطلبين كما يلي:الاطار الموضوعي للحياة الخاصة (المطلب الأول) ثم الاطار النسبي للحياة الخاصة (المطلب الثاني).

1_1_3_1 الاطار الموضوعي للحياة الخاصة

نظرا لصعوبة وضع تعريف محدد للحق في الحياة الخاصة في معظم الدول، فقد ترك المشرع هذه المسألة للفقه والقضاء .

---

[1] بن سعيد صبرينة، حماية الحق في حرمة الحياة الخاصة في عهد التكنولوجيا " الاعلام والاتصال "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم القانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2014_2015 ، ص 09.

[2] د. محمود عبد الرحمن محمد، نطاق الحق في الحياة الخاصة، دار النهضة العربية، 1994 ، ص 95.

اتجه رأي في الفقه الفرنسي الى تعريف الحق في الحياة الخاصة بأنه الحق في الحياة الأسرية والشخصية والداخلية والروحية للشخص عندما يعيش وراء بابه المغلق [1].

وقد قيل ان الحق في الحياة الخاصة هو حق الفرد في استبعاد الآخرين من نطاق حياته الخاصة، والحق في احترام ذاتيته الشخصية الخاصة، أي الحق في أن يترك وشأنه[2].

ويرى Carbonnier أن الحق في الحياة الخاصة هو احترام الصفة الخاصة للشخص، والحق في الهدوء والسكينة دون تعكير لصفو حياته [3].

وقد عرف آخر ذلك الحق بأنه حق الشخص في أن يحتفظ بأسرار من المتعذر على العامة معرفتها الا بارادة صاحب الشأن، والتي تتعلق بصفة أساسية بحقوقه الشخصية، ويقرر أن الحق في الحياة الخاصة يقع في دائرة الحقوق الشخصية للفرد، وان كان لا يشملها كلها .

وقد قيل ان الحق في الحياة الخاصة والحقوق الشخصية يكاد أن يكونا متطابقين لتقريرهما حق الفرد في حماية اسمه وشرفه واعتباره ومراسلاته واتصالاته وحياته المهنية والعائلية، وكل ماله تأثير على حياته الشخصية.

وقد أحجم بعض الفقه الفرنسي عن وضع تعريف للحق في الخصوصية تاركين ذلك لأحكام المحاكم هناك.

ولم يتضمن القانون الفرنسي الصادر في عام 1970 تعريفا للحق في الحياة الخاصة، رغم اعتراف المشرع بهذا الحق في المادة التاسعة منه، والتي تضمنت أن لكل شخص الحق في احترام حياته الخاصة.

---

[1] Martin (L) . « le secret de la vie privèe » Rev .dr.civ.1959.p ,230.
[2] Carbonnier. « Droit civil » . 1971.D.T.I .p.239.
[3] Badinter. « Le droit au respect de la vie privèe » juris classeur. Periodique. 1968.no.213 .p 12.

والسبب في صعوبة وضع التعريف هو أن حياة الشخص حياة عامة وخاصة في آن واحد، فعندما يمارس الانسان الحياة العامة تكون بعض أموره الخاصة تحت أبصار الأفراد، وهذا الجزء من الحياة الذي يعيشه الانسان داخل المجتمع لا يكون كقاعدة عامة موضوعا للحماية من النشر والانتهاكات[1].

وقد اعتنقت بعض المحاكم الفرنسية ذلك الرأي، حيث اتجهت الى أن الحق في نشر الصورة عن طريق الصحافة أمر مقبول مادامت الصورة قد التقطت في مكان عام.

وقد اتبعت محكمة أخرى ذات الرأي، حيث قررت أنه يوجد عادة خارج دائرة الحياة جزء من الحياة الشخص يجري بالضرورة أمام الجمهور وهو بصدد ممارسة الحياة العامة.

وقد أرجعت احدى المحاكم اعتناقها لهذا المبدأ الى أنه اذا كان مطلوبا الحصول على اذن صريح من الشخص المراد تصويره فان ذلك : " سوف يستتبع بالضرورة أن كل نشر في صحيفة من الصحف لصورة جمهور أو جماعة من المجتمعين أو المشتركين في مظاهرة يكون محلا لتحقيق صحفي سوف سيصبح مستحيلا.

ومن الملاحظ أن المحاكم على اختلاف درجاتها لم تعتنق ذات الرأي سالف الذكر ، بل خرج بعضها على ذلك المبدأ ، وأورد تحفظات عليه، لا سيما الحالات التي يتم فيها استعمال الصور بطريقة تعسفية.

ولكل انسان حياة خاصة، يفرض عليها سياجا من السرية والكتمان، كي لا يستطيع الغير الاطلاع على ما تحويه هذه الحياة من أمور خاصة تعد بمثابة أسرار.

وفي الحقيقة ، ان الحياة العامة والخاصة وجهان لعملة واحدة، يحدد منها مدلول الآخر.

---

[1] محمد محمد الدسوقي الشهاوي، مرجع سابق، ص 102.

وسنتناول تعريف الحياة الخاصة في فرعين على النحو التالي: التعريف السلبي للحياة الخاصة (الفرع الأول) ، التعريف الايجابي للحياة الخاصة (الفرع الثاني).

1_1_3_1_1 التعريف السلبي للحياة الخاصة

ينبئ لفظ الحياة الخاصة (أو الخصوصية) عن معان متعددة للوهلة الأولى كأن يفهم بمعنى العزلة أو الوحدة والاعتزال والانطواء والتفرد والاستقلال في المعيشة والالتجاء الى التأمل، والاستغناء عن الناس والانسحاب من الحياة العامة أو الحياة العائلية وغيرها من المرادفات والتي تسير في نفس الاتجاه [1].

ولعل هذا التعدد هو الذي جعل للحق في الحياة الخاصة مسميات متعددة، ففي اللغة الفرنسية لا يذكر فقط لفظ الحياة في الحياة الخاصة وانما يذكر أيضا تعبير (الحق في السرية) (الحق في الخلوة) (الحق في الألفة) (الحق في حرمة الحياة الخاصة) والحق في الحرمات الشخصية أو حق الفرد في الذود عن فرديته).

بينما في اللغة الانجليزية يذكر تعبير الخصوصية أو دائرة الحياة الخاصة والتي أشار اليها معجم اكسفورد بأنها: حالة الانسحاب من صحبة الآخرين في المجتمع أو من اهتمام الجمهور وأتبع ذلك بمعنى مشتق منها هو (العزلة).

والواقع أن لحياة الانسان صفة مزدوجة فهي تكون أحيانا عامة كما تكون خاصة في أحيان أخرى، وحتى يمارس الشخص حياته العامة لا يكون محلا للحماية القانونية ضد الافشاء أو الغش ، حيث يكون سلوكه على مرأى ومسمع من الناس ويتعرض من ثم لالتقاط صورته أو تسجيل صوته، وأما خارج هذا الاطار من الحياة العامة، فيكون للشخص حياته الخاصة التي يكون

---

[1] أحمد ادريس، حق الإنسان في الحياة في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي، رسالة لنيل درجة الدكتوراه، كلية الحقوق، جامعة حلب، ص 236.

من حقه أن يعيشها بعيدا عن تطفل الآخرين ويكون التعرض له في هذا النطاق ممنوعا بحكم القانون [1].

ولما كانت الأشياء تعرف بأضدادها، وكانت الحياة الخاصة هي نقيض الحياة العامة للمرء فان بعض الفقهاء يرى أن الحياة الخاصة عكس الحياة العامة وبمعنى أن كل ما لا يعتبر من قبيل الحياة العامة للشخص يعتبر داخلا في حياته الخاصة وهو ما أشار اليه البعض بأنه المفهوم السلبي للحياة الخاصة [2].

في هذا الاطار اتجه بعض الفقه الفرنسي الى تعريف الحياة الخاصة من خلال تعريف الحياة العامة للأفراد، بحسبان أن الأولى نقيض الثانية، لهذا حدد المقصود بالحياة العامة، وما عدا ذلك يدخل في نطاق الحياة الخاصة[3].

وتطبيقا لذلك، فقد عرفها رأي بأنها: " كل ما ليس له علاقة بالحياة العامة، أو هي كل ما لا يعتبر من قبيل الحياة العامة " .

وقد قيل ان الحياة الخاصة للفرد هي كل ما لا يعد من حياته العامة [4].

وفي الحقيقة أن القواعد المتعلقة بالحياة الخاصة تختلف عن القواعد المنظمة للحياة العامة، فمن الصعب التفرقة بينهما ، ووضع حد فاصل بين كل منهما.

وقد عرف ليندون الحياة العامة بأنها الحياة الاجتماعية للشخص ، والتي تشمل علاقاته بالآخرين، فيدخل في نطاقها جميع الأعمال التي يؤديها الانسان، ومنها عمله الوظيفي،

---

[1] د. محمود عبد الرحمن محمد، مرجع سابق، ص 97.

[2] أحمد ادريس، مرجع سابق، ص 236.

[3] Carbonnier (G) .op.cit.p.178.

[4] محمد محمد الدسوقي الشهاوي، مرجع سابق، ص 104.

وعلى العكس من ذلك ، يرى البعض أن الحياة الوظيفية تدخل في نطاق الحياة الخاصة للأفراد، ومن ثم فلها حرمة يجب احترامها والحفاظ عليها[1].

وقد اتسع نطاق الحياة العامة التي يعيشها الانسان حيث يتصل بغيره من الأفراد، ويستغرق الشخص معظم الوقت في ممارسته لحياته العامة، أما حياته الخاصة فيخصص لها دقائق أو لحظات قليلة، وللوصول للحد الفاصل بين الحياة العامة والحياة الخاصة، يجب علينا بيان ماهية الحياة العامة للانسان.

ويلاحظ المشرع الفرنسي لم يتعرض لبيان ماهية الحياة الخاصة، سواء في قانون الصحافة الصادر في 29 يوليو 1881 وتعديله الصادر في 6 ماي 1944، أو حتى في القانون الصادر في 17 مايو 1970، بيد أن التشريع الأخير قد صدر في في المقام الأول لبسط الحماية اللازمة لحرمة الحياة الخاصة .

وقد انتقد الفقيهMezghani اتجاه المشرع الفرنسي، لأن الحماية لا تتسم بالفاعلية الا اذا قام بتحديد محل هذه الحماية بكل دقة، وقد يرى البعض تبرير اتجاه المشرع بأن وضع تعريف للحياة الخاصة على نحو جامد قد يؤدي الى فرض قيود على المحاكم، أو يعد انتهاكا لحرية الصحافة، واضافة لذلك فان الفكرة سالفة البيان تتصف بالنسبية فيما يدخل في نطاق الحياة الخاصة بالنسبة لمجتمع معين لا يكون كذلك بالنسبة لمجتمع آخر، وهي تختلف وفقا للأشخاص ومكانتهم الاجتماعية وطبيعة كل منهم، ودرجة الشهرة بالنسبة لهم، وتختلف أيضا وفقا لرؤية المجتمع للأمور ، والعناصر التي تتعارض بمناسبة حماية الحياة الخاصة، وكذا الحق في الاعلام وحرية الصحافة، وقد تتسع نظرة المجتمع أو تضيق للحق في الخصوصية تبعا لرؤوية ذلك المجتمع للحرية الممنوحة لوسائل الاعلام المختلفة، وبصفة خاصة المكتوب منها .

---

[1] محمد محمد الدسوقي الشهاوي، مرجع سابق ، ص 105.

وقد اتجه بعض الفقه الى بيان عناصر الحياة الخاصة دون تعريف هذه الحياة، ويرجع ذلك لما تتسم به ماهيتها من صعوبة وغموض، وعدم وجود تعريف جامع شامل للحق في الخصوصية [1].

وقد ذهب رأي الى أن بيان ماهية عناصر الحياة الخاصة يعد أفضل من وضع تعريف محدد للحياة الخاصة، لاتساع نطاق الحياة العامة في الآونة الأخيرة، كما أنه من غير المتصور رسم حد فاصل بين الحياة العامة والحياة الخاصة، وذلك لارتباط كل منهما بالأخرى ، وتداخل عناصرهما، لدرجة استحالة بيان الحدود الفاصلة بينهما على وجه الدقة، فهناك عناصر تدخل في نطاق الحياة العامة، ويمكن أن تدخل في نطاق الحياة الخاصة [2].

وقد انقسم الفقه الفرنسي بشأن مدلول فكرة الحياة العامة الى فريقين[3]:

الفريق الأول: وحاول أصحابه تحديد مدلول هذه الفكرة عن طريق وضع تعريف شامل لها، وذلك استنادا الى معيار معين، وهذا مايسمى " بالاتجاه المعياري " لتحديد مدلول فكرة الحياة العامة.

أما الفريق الثاني: فيذهب أنصاره الى تحديد مدلول فكرة الحياة العامة بالنظر الى مضمونها، أي عن طريق تعداد العناصر التي تدخل في نطاق هذه الحياة، وهذا ما يطلق عليه " الاتجاه التعدادي " لتحديد مدلول فكرة الحياة العامة.

ونتعرض لهذين الاتجاهين على النحو التالي:

الاتجاه المعياري لتحديد مدلول فكرة الحياة العامة(أولا)،الاتجاه التعدادي لتحديد مدلول فكرة الحياة العامة (ثانيا)، تقييم التعريف السلبي للحق في حرمة الحياة الخاصة (ثالثا).

---

[1] د. حسام الدين كامل الأهواني، مرجع سابق، ص 47.

[2] المستشار عبد الوهاب الأزرق، الحماية القانونية للحياة الخاصة، مجلة ادارة قضايا الحكومة، سبتمبر 1959، ص 124.

[3] آدم عبد البديع آدم حسين، مرجع سابق، ص 195.

1_1_3_1_1_1 الاتجاه المعياري لتحديد مدلول فكرة الحياة العامة " معيار اتصال الشخص بالجمهور "

ووفقا لهذا الاتجاه يتم تحديد مدلول فكرة الحياة الخاصة بوضع تعريف شامل لها استنادا الى معيار معين ، يتمثل في مدى اتصال حياة الشخص بالآخرين في المجتمع الذي يعيش فيه وهذا الاتصال يرجع الى واحد أو أكثر من الآسباب الآتية:

1_1_3_1_1_1_1 ارتباط الحياة العامة للشخص بالمصلحة العامة للجماعة: فوفقا لما ذكره Albert-Colombini يعتبر متصلا بالحياة العامة كل ما يمكن ربطه بنشاط عام أو بمسألة عامة ، أو كل فعل له انعكاسات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية والذي يمس وفقا لما يذهب اليه البعض المصالح المادية والمعنوية للجماعة ويثير انعكاسا جماعيا بالموافقة أو الرفض.

وينبني على ذلك أنه يمكن القول أنه في كل مرة يجد فيها الشخص نفسه محلا للمساءلة بدعوى اعتدائه على الحق في الحياة الخاصة، فانه يستطيع أن ينفي ذلك عن طريق اثبات أن ما أتاه من فعل له اتصال بالحياة العامة للمعتدى عليه[1].

1_1_3_1_1_2 شهرة الشخص ونشاطه المهني: يرى أنصار هذا المعيار أن دائرة الحياة العامة للشخص تتسع بسبب شهرته أو نشاطه المهني الذي يمارسه كما لو تعلق الأمر بممثل مشهور أو لاعب كرة معروف أو رجل أعمال له تأثيره الواضح في اقتصاديات المجتمع الذي يعيش فيه[2].

---

[1] محمد عبد العظيم محمد، حرمة الحياة الخاصة في ظل التطور العلمي الحديث (دراسة مقارنة)، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة ، ص 385.

[2] هبة أحمد علي حسانين، الحماية الجنائية لحرمة الحياة الخاصة (حرمة المسكن _ حرمة الحديث الخاص _ حرمة الصورة) " دراسة مقارنة " ، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس، ص 100.

ويبدو أن القضاء الفرنسي كثيرا ما استجاب الى مثل هذه الحالات، ففي قضية عرفت بقضية بيكاسو والتي تتلخص وقائعها في أن الكاتبة « Françoise Gilot » قد أصدرت كتابا عن حياة الرسام العالمي " بيكاسو " وشخصيته، ووصفته فيه بأنه شخص متقلب حاد المزاج وحياته مليئة بالتناقضات وحب القسوة، وقد ميزت محكمة استئناف باريس في هذه القضية بين الحياة العامة للشخص العادي وبين الحياة العامة للرسام المشهور، واتخذت من الشهرة سببا لاتساع الحياة العامة لصاحبها على حساب حياته الخاصة [1].

ج: وقد يحدث اتصال الشخص بالجمهور رغم كونه غير مشهور لسبب أو لآخر، حيث يحدث هذا الاتصال عن طريق وسائل الاتصال المختلفة، فتتسع عندئذ دائرة حياته العامة على حساب دائرة حياته الخاصة.

وهذا الأمر ليس بمستغرب حيث يوجد بعض الأشخاص الذين يجدون متعة في الشهرة، ويكون سبيلهم في ذلك أن يعمدوا الى تقديم حياتهم الخاصة لوسائل الاعلام لكي يصلوا بذلك الى تحقيق مقاصدهم، ومن الطبيعي والحال كذلك أن تعدو دائرة حياة هؤلاء العامة أوسع نطاقا من دائرة حياتهم الخاصة.

وكما يذكر الأستاذ ليندون: " هناك من الناس من يبحث عن الحظوة لدى الجمهور بشق الطرق.....وهم بذلك بحثا عن الشهرة أو زيادة فيها انما يهدمون بأنفسهم حوائط حياتهم الخاصة، الشفاف ، بعد أن كان جدارها مانعا قويا [2].

---

[1] آدم عبد البديع آدم حسين، مرجع سابق، ص 196.

[2] محمد عبد العظيم محمد، مرجع سابق، ص 386.

د: وقد يحدث اتصال الشخص بالجمهور رغم عدم توافر أي من الأسباب السابقة، ذلك لأن الاتصال في هذه الحالة يحدث بسبب حدوث موقف يكشف عن حياة الشخص الخاصة ويجعلها عرضة لتطفل الآخرين، كما هو الحال بالنسبة للمتهمين والمحكوم عليهم في قضايا جنائية.

فاذا ما تحقق الاتصال المذكور لسبب أو أكثر من الأسباب السابقة، كانت حياة الشخص في جانب كبير منها مكشوفة للغير، ولا يجوز له أن يتضرر من نشر هذا الجانب من حياته باعتباره داخلا في نطاق حياته العامة وليس حياته الخاصة.

وبناء على ما تقدم يمكن القول أنه في كل مرة يجد فيها الشخص نفسه محلا للمساءلة بدعوى اعتدائه على الحق في حرمة الحياة الخاصة، فانه يستطيع أن يدفع عن نفسه المسئولية عن طريق اثبات أن ما أتاه من فعل انما هو متعلق بحياة المعتدى عليه المتصلة بالجمهور .

ومن ثم فان البعض قد ذهب الى تعريف الحياة العامة وفقا لمعيار اتصال حياة الشخص بالجمهور بأنها " كل ما يكون من الجائز نشره على الناس من نشاط الشخص أو أحواله، لاتصاله بحياتهم أو لانكشافه أمامهم [1].

وعلى ضوء ماتقدم يبدو لنا أن هذا المعيار معيار اتصال الشخص بالجمهور فضفاض، كما أنه يتسم بالمرونة وعدم التحديد ، فما يجوز نشره في حالة، لا يكون مقبولا نشره في حالة أخرى بسبب الظروف المحيطة بكل حالة على حدة، فاذا كانت حياة الفنان مثلا متصلة بالآخرين بسبب شهرته، فليس معنى ذلك أنه يجوز نشر كل ما يدور في حياته سواء كان متصلا بفنه أو بعائلته أو بثروته أو بعلاقاته مع غيره.....الخ، فهناك حدود لا يمكن تجاوزها في النشر، وهذه الحدود لن تكون بالضرورة واحدة في كل الحالات ولكل الأشخاص بل ستختلف حتما من حالة لأخرى ومن

[1] د. محمود عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 101.

فنان لآخر ، ولا يمكن وضع قاعدة عامة في هذا الشأن، وهذا ما جعل البعض يعزف عن وضع تعريف شامل للحياة العامة استنادا الى معيار معين، واتجه الى تحديد مدلول هذه الحياة بالنظر الى مضمونها وما تشتمل عليه من عناصر، وهو ما سنوضحه حالا[1].

1_1_3_1_1_2 الاتجاه التعدادي لتحديد مدلول فكرة الحياة العامة:

نظرا لأن الاتجاه المعياري فضفاض ويتسم بالمرونة فقد اتجه جانب آخر من الفقه الى تعريف الحياة العامة بالنظر الى العناصر الداخلية في تكوينها.

فقد عرف الأستاذ (Martin) الحياة العامة بأنها هي " الحياة الاجتماعية للفرد" والتي بمقتضاها يكون على اتصال دائم بأقرانه كالحياة المهنية أو الحياة اليومية فهي الحياة الخارجية للانسان .

وذهب الأستاذ (Badinter) في تعريفه للحياة العامة بأنها تتمثل في اشتراك المرء في حياة الجماعة التي يعيش فيها ومظاهرها الأساسية الثلاث: أعماله _ وقت فراغه _ أنشطته، ويتضح من خلال هذين التعريفين أن العناصر الداخلة في تكوين الحياة العامة تتمثل في: الأنشطة المهنية_ الاتصال بالسلطات العامة– أوقات الفراغ.

وفيما يلي نعرض لأهم العناصر التي تدخل في نطاق الحياة العامة، وكذا المعايير التي يتحدد بمقتضاها مضمون هذه الحياة.

1_1_3_1_1_2_1 عناصر الحياة العامة: تتمثل عناصر الحياة العامة فيما يلي:

1_1_3_1_1_2_1_1_الأنشطة المهنية: فهي تعد من قبيل الحياة العامة حيث أن من يقوم بممارسة نشاط مهني أو حرفي يكون على علاقات دائمة مع الآخرين أثناء ممارسته لهذا

[1] آدم عبد البديع آدم حسين، مرجع سابق، ص 197، 198.

النشاط ، فهذه الأنشطة تخرج عن نطاق الحياة الخاصة للشخص ، حيث أنها تعد من قبيل الأنشطة العامة، ومن ذلك أصحاب الأعمال الذين يديرون مؤسسات أو مشروعات اقتصادية ، وكذا الأطباء والمهندسين، ولذلك لا يتمتع هؤلاء الأشخاص بالحماية المقررة للحياة الخاصة عند ممارستهم لهذه الأنشطة فضلا عن أن القضاء الفرنسي أقر بأن الأنشطة المهنية تدخل في عداد الحياة العامة، وبالتالي تنحصر عنها الحماية المقررة للحياة الخاصة [1].

1_1_3_1_1_2_1_2_1_ الاتصال بالسلطات العامة: يعد اسهام الفرد في الحياة السياسية داخل المجتمع الذي يعيش فيه أو ممارسته لحقوقه وواجباته في مواجهة السلطة العامة كأداء الخدمة العسكرية وممارسة حق التصويت وحق الانتخاب تدخل في نطاق الحياة العامة [2].

1_1_3_1_1_2_1_3 أوقات الفراغ: المقصود بأوقات الفراغ هي تلك الأوقات التي يقضيها الفرد في الأماكن العامة لا يجوز له أن يدفع بسرية ما يمارسه من أنشطة التي يزاولها في هذه الأماكن، فمن يقضي جزء من وقته في حديقة عامة انما يكون قد تنازل عن قدر من حياته الخاصة وقد أيد هذا المبدأ القضاء الفرنسي ومن التطبيقات الدالة على تأكيد هذا المبدأ قضية الزوجين Viliurd وتتلخص وقائعها في أن أحد الأشخاص كان قد التقط صورة لبعض السائحين أثناء مرورهم أمام برج " بيزا " وهم في ثياب رديئة وقد حدث أن نشرت صورة هؤلاء حيث علق عليها بعبارات ساخرة، قضت محكمة استئناف باريس في هذه الدعوى برفض طلب المدعين حيث قررت أن نشر الصورة بواسطة احدى الصحف أمر لا مطعن عليه طالما أن هذه الصورة قد

---

[1] هبة أحمد علي حسانين، مرجع سابق، ص 102.

[2] د. ممدوح خليل بحر، مرجع سابق، ص 188.

التقطت في مكان عام بل أن المحكمة قد قررت مبدأ يسري بالنسبة لكل حالة لم يحاول من ألتقطت صورته أن يتخفى عن الأنظار [1].

1_1_3_1_1_2_2_1 المعايير التي يتحدد بمقتضاها مضمون الحياة العامة:

يمكن استخلاص معيارين في هذا الشأن من خلال متابعة أحكام القضاء الفرنسي وآراء الفقهاء .

ومقتضى الأول يبدو في مدى الارتباط بالطابع العام للنشاط ، ومبنى الثاني على درجة الشهرة التي يتمتع بها الشخص المعني.

1_1_3_1_1_2_2_1 المعيار الأول: الارتباط بالطابع العام للنشاط:

ان الأنشطة التي سبق ذكرها لا تعتبر من قبيل الحياة العامة الا بالقدر الذي تضع به الشخص في علاقة دائمة ومستمرة مع الآخرين .

أو اذا كان من شأنها أن تجري علنا، معنى ذلك أن ممارسة الشخص لنشاط مهني في غير الصور المتقدمة لا يعطي له الحق في التمسك بسرية ما يباشره من أعمال.

ويسري الحكم نفسه على الأنشطة التي يمارسها الشخص وقت فراغه داخل بيته بعيدا عن أعين الرقباء، وتطبيقا لهذا المبدأ ما قضت به محكمة السين الابتدائية في قضية " برجيت باردو " حيث كان أحد الصحفيين قد صور هذه الممثلة بواسطة آلة مقربة وهي شبه عارية في حديقة منزلها، وفي هذه الدعوى قررت المحكمة أن هذا التصرف يمثل انتهاكا لخصوصيتها.

وقد تـبـهذ محكمة استئناف باريس في نفس الاتجاه في قضية " تنس بوم " ضد الشركة الفرنسية للطبع والنشر ، حيث أدانت الشركة لنشرها مقالا في صحيفة " فرانس ديباش "

---

[1] هبة أحمد علي حسانين، مرجع سابق، ص 103.

تتناول معلومات متعلقة بالأماكن التي يقضي فيها زوجان اجازتهما على حين أنهما كانا يرغبان في اخفاء ذلك على الغير [1].

وعلى العكس من ذلك اذا كانت هذه الأنشطة تجري علانية في الشارع أو في الأسواق أو في الحدائق العامة، أو بالجملة في مكان عام ، فانها تدخل في نطاق الحياة العامة، على أن ما يجدر التنويه اليه هو نسبية المكان العام، فما يعتبر مكانا عاما بالنسبة لشخص قد يعتبر خاصا في نظر آخر، ولعل ترك هذه المسألة لسلطة القاضي التقديرية هي في نظرنا الأسلوب المناسب.

1_1_3_1_1_2_2_2 المعيار الثاني: مدى ما يتمتع به المرء من شهرة:

ذلك أنه من المسلم أن الشخص المشهور يجب أن يدرك أن نطاق حياته العامة يتسع على حساب حياته الخاصة ، بخلاف الشخص العادي الذي يفضل الاحتفاظ بسرية حياته، حتى بالنسبة لأنشطته التي تجري تحت سمع وبصر الآخرين .

وكما يقول الأستاذ ليندون فإن الفرنسي العادي مثلا من طبائعه وهو بصدد ممارسته لأنشطته العامة، كالرحلات والصيد وما شبهها أن يحتفظ بذلك لنفسه ، فممارسة هذه الأنشطة تحت أعين الجمهور لا يعني أن يتاح للصحافة أن تتعرض له وتنشر وقائع حياته.

وهذه الحدود ينبغي أن تراعي أيضا أثناء ممارسته بعض الأنشطة المهنية ، فقد يحدث من الناحية الواقعية أن يلحق شخصا ضرر نتيجة نشر بعض الوقائع المتعلقة بنشاطه، رغم أنه يمارس هذا النشاط وهو في اتصال مستمر مع غيره ، من ذلك مثلا حالة العاهرة فهي تفضل

---

[1] محمد عبد العظيم محمد، مرجع سابق، ص 392.

دوما أن تبقى حياتها مطوية لا يطلع عليها أحد خارج حياتها المهنية، فهي تتضرر اذا كتب عنها مقال أو نشرت لها صورة في وضع فاضح[1].

وعلى العكس من ذلك يمكن القول بأن الشخص اذا كان معروفا لدى الجمهور من خلال عمله أو من خلال صورته أو صوته عن طريق السينما أو التلفزيون أو غير ذلك من وسائل الاعلام ، فانه لا يستطيع أن ينكر أن حياته المهنية تدخل في نطاق حياته العامة، ومعنى ذلك أنه اذا تعلق الأمر بشخص يبحث بحكم مهنته عن العملاء أو يعمل للحصول على الحظوة لدى الجمهور، فليس له أن ينكر أن نشاطه المهني يدخل في حياته العامة.

كما أنه بالامكان القول بأن أوقات الفراغ لشخص مشهور يمكن أن تكون موضوعا للشهرة ، فاذا كان صحيحا أن نجوم الفن يتمتعون في جانب من حياتهم الفنية بالحق في الحياة الخاصة، فان شهرتهم تسمح للمصورين الذين يقابلونهم في حفلة مثلا بأن يلتقطوا صورهم وينشرونها دون الحصول على موافقتهم، مادام لم يصيبهم ضرر من هذا النشر.

بناء على ما تقدم فان تحديد فكرة الحياة العامة قد يسهم في ايضاح مدلول فكرة الحياة الخاصة، لكن لا يعني ذلك أن هذا التحديد يؤدي الى معرفة كاملة لمفهوم الحياة الخاصة، ذلك أنه من الصعب بل يكاد يكون من المستحيل تمييز ما يتصل بالحياة الخاصة وما يعتبر من قبيل الحياة العامة، فمحاولة ايجاد معيار دقيق يفصل بينهما من شأنه أن يجهد الباحث دون جدوى.

ويؤكد هذا المعنى ما جاء على لسان القاضي الفرنسي (Reger Nerson) أنه " من الصعب أحيانا تعريف وتحديد نطاق الحياة الخاصة لأي انسان ، وان كان هذا النطاق يشتمل بالتأكيد على كل شيئ يتعلق بحياته الانسانية العاطفي والعائلية وموارده وأسرار حياته المهنية

[1] محمد عبد العظيم محمد، مرجع سابق، ص 393.

وأوقات فراغه، وعلى العكس فما يعتبر بصفة عامة خارج نطاق الحياة الخاصة للفرد هو ذلك الجزء من حياة الانسان الذي يعيش بالضرورة أمام الناس ومشاركته في الحياة العامة لبلدته".

وفي نفس الاتجاه قال باتان: " أنه من المستحيل تقريبا أن نميز ما يمس الحياة العامة وما يتعلق فقط بالحياة الخاصة ، وليس هناك أحد في مقدرته أن يعطي معيارا صالحا في هذا الخصوص ، فالحياة العامة والحياة الخاصة مرتبطتان ارتباطا وثيقا احدهما بالآخر ولا يمكن فصلهما عمليا [1].

1_1_3_1_1_3 تقدير التعريف السلبي للحق في حرمة الحياة الخاصة :

محاولة الوصول الى مدلول الحياة الخاصة عن طريق تعريف النقيض هو أمر لا يخلو من تقديم بعض المزايا الا أنه تعتريه بعض العيوب، وفيما يلي توضيح لكل من مزايا التعريف السلبي وعيوبه.

1_1_3_1_1_3_1 مزايا التعريف السلبي للحياة الخاصة: حماية الحياة الخاصة من تطفل الغير ، فالمباح فقط هو كل ما يجري أمام أعين الكافة ، لذلك فانه يكون مجرما كل نشر لم يكن مرخصا به، ويكون من شأنه انتهاك خصوصيات المرء ، وبالتالي فان المسموح به ويكون مباحا للغير الاطلاع عليه هو الجانب العام من حياة الانسان فقط حتى ذلك الجانب يكون مباحا الاطلاع عليه في أضيق نطاق.

التعريف السلبي للحياة الخاصة يؤدي الى سهولة تحديد مفهوم هذه الفكرة ذلك أن تعريف الحياة العامة وتحديد نطاقها يجعل كل ما يخرج عن نطاقها يدخل في مجال الحياة الخاصة[2].

---

[1] محمد عبد العظيم محمد، مرجع سابق، ص 395.

[2] هبة أحمد علي حسانين، مرجع سابق، ص 104.

1_1_3_1_1_3_2 عيوب التعريف السلبي: واذا كان ما سبق يعد من مزايا هذا التعريف ، فان ماهو آت من قبيل المثالب أو العيوب المنسوبة اليه. وهذه العيوب تتلخص في الآتي :

1_ أن فكرة الحياة العامة نفسها هي فكرة يصعب تعريفها، ومن ثم فان تعريف الحياة الخاصة بأنها: " الحياة غير العامة أو غير العلنية " يكون وكما يقول علماء المنطق بمثابة مصادرة على المطلوب ، لأنه تعريف للشيئ بما هو في حاجة الى تعريف، لذلك فان بعض الفقهاء بعد أن عرفوا فكرة الحياة الخاصة بالمقابلة للحياة العامة ، نجدهم قد عادوا وأعقبوا هذه التعريفات بتعداد الأمور والقيم التي تدخل في نطاق الحق في حرمة الحياة الخاصة، بما يعني أنه لم يرق لهم هذا التعريف بالمقابلة ولم يروا فيه الوفاء بتقديم معيار منضبط لتحديد مدلول الحق في الخصوصية [1].

2_ كما أن محاولة وضع حدود فاصلة بين الحياة العامة والحياة الخاصة أمر بعيد المنال ، ذلك لأن عناصر الحياة العامة وكما عددها فقهاء هذا النوع من التعريفات ليست محل اتفاق من جانب الفقه والقضاء ، وكذلك الأمر فان جميع المعايير التي اقترحها الفقه الفرنسي للتمييز بين الحياة العامة ونقيضها الحياة الخاصة هي بدورها مرنة وفضفاضة الى الحد الذي يفقدها فاعليتها في فض مجالات التشابك بين هذه الحياة وتلك [2].

1_1_3_2_2 التعريف الايجابي للحياة الخاصة:

ذهب جانب كبير من الفقه وسايره القضاء في بعض أحكامه الى تعريف الحق في حرمة الحياة الخاصة تعريفا ايجابيا وان اختلف الفقه والقضاء فيما سلكوه من أساليب بشأن وضع تعريف محدد، فذهب اتجاه الى تعريف الحق في الحياة الخاصة تعريفا ايجابيا استنادا الى أسس

---

[1] د. محمد شوقي الجرف، مرجع سابق، ص 353.

[2] د. هشام محمد فريد رستم، الحماية الجنائية لحق الانسان في صورته، مجلة الدراسات القانونية ، كلية الحقوق ، جامعة أسيوط ، 1986، ص80.

ومعايير معينة، وعلى العكس من ذلك اتجه جانب آخر الى تعريف الحياة الخاصة عن طريق تعداد للعناصر الداخلة في تكوينها وفي ضوء ذلك سوف نستعرض الاتجاه الأول الذي ناصره جانب من الفقه والقضاء وهو ما يطلق عليه الاتجاه المعياري، والاتجاه الثاني الذي يطلق عليه الاتجاه التعدادي.

1_1_3_1_2_1_1 الاتجاه المعياري في تحديد فكرة الحق في حرمة الحياة الخاصة:

اتجه جانب كبير من الفقه والقضاء في العديد من أحكامه الى الاستناد الى أسس ومعايير معينة ، غير أن ما أخذوا به من معايير بشأن تعريف الفكرة متعددة، فالبعض من الفقه والقضاء ذهب الى تعريفه للحق في الحياة الخاصة الى الاستناد الى احدى فكرتين وهما فكرة الخلوة وفكرة الحرية، وهو ما أصطلح على تسميته بالمفهوم الواسع لفكرة الحياة الخاصة، وذهب جانب آخر الى ربط فكرة الحياة الخاصة بفكرة السرية، وفكرة الألفة هو المفهوم الضيق لفكرة الحياة الخاصة.

1_1_3_1_2_1_1_1 التعريفات الموسعة لفكرة الحق في حرمة الحياة الخاصة:

حاول الفقهاء تحديد مدلول فكرة الحق في الحياة الخاصة على أساس الاستناد الى معياري الخلوة والحرية وكلا منهما أكثر اتساعا من مفهوم الحياة الخاصة، وسوف نستعرض أهم التعريفات التي تندرج داخل هاتين الفكرتين.

1_1_3_1_2_1_1_1_1 ربط مدلول الحق في حرمة الحياة الخاصة بمعيار الخلوة:

فكرة الخلوة من أقدم الصور التي عرفت للحياة الخاصة وهي تعني: " ترك الانسان وشأنه " [1]، ففكرة الخلوة تعني حق الفرد في أن يعيش حياته بصفة جزئية بعيدا عن المجتمع مع أدنى حد من

[1] ابراهيم عيد نايل، الحماية الجنائية لحرمة الحياة الخاصة في قانون العقوبات الفرنسي، رسالة دكتوراه،2000، ص 46.

التدخل من جانب الغير ومن أهم التعريفات التي قيلت بشأن الحق في حرمة الحياة الخاصة استنادا الى ذلك المعيار هي مايلي:

ففي فرنسا ذهب بعض الفقه الفرنسي الى تعريف الحق في حرمة الحياة الخاصة على أساس فكرة الخلوة أو السكينة ومن أبرز هذه التعريفات:

تعريف نيرسون الذي يذهب في سبيل تعريفه للحق في حرمة الحياة الخاصة الى الربط بين فكرة الخلوة وبين فكرة الحياة الخاصة أو " الخصوصية " ، اذا يرى أن الحق في حرمة الحياة الخاصة يعني " التحفظ الذي يمكن الشخص من عدم تعريض شخصيته للجمهور بدون موافقته، وبهذه الكيفية يستطيع المرء أن يتمتع بالسلم وأن يترك وشأنه، أي يستطيع أن يعتزل الناس مقلدا المسيح ويخلو الى نفسه " [1].

و عرف كاربونيه الحق في حرمة الحياة الخاصة بأنه عبارة عن " حق الشخص في المجال الخاص لحياته بحيث يستطيع أن يعيش بمنأى عن الآخرين، أي الحق في الخصوصية الطبيعية للفرد والحق في أن يعيش بهدوء " [2]

ويجد هذا التعريف تأييدا من بعض الفقهاء الفرنسيين ، فالأستاذ " كابان " يرى أن الحياة الخاصة تعني " حق كل شخص في السلام والسكينة " ، وتؤكد الأستاذة " فرنسوا جيني " على أن " الحياة الخاصة تظل بالنسبة للكثيرين المعقل الأخير للسكينة الفردية " .

وفي الفقه الأمريكي ذهب البعض وهم في سبيل تعريفهم للحق في الخصوصية الى ربط فكرة الحياة الخاصة بفكرة الخلوة، ومن أشهر التعريفات التي أبرزت هذا الارتباط :

---

[1] آدم عبد البديع آدم حسين، مرجع سابق، ص 171.

[2] محمد عبد العظيم محمد، مرجع سابق، ص 320.

تعريف كولي: الذي عرف " الحق في الخصوصية بأنه " الحق في أن يترك المرء وشأنه " ، وقد أخذ هذا التعريف حظه من الاتساع في قضية في كاليفورنيا عرفت بقضية " كيريى ضد أستديوهات هل رواس " عام 1942، اذ عرفت الخصوصية بأنها " حق المرء في أن يعيش حياته بمأمن ومعزل عن الآخرين، دون أن يتعرض لنشر معلومات وبيانات عنه غير مرغوبة، أو ليس لها ما يسوغها، وهذا يعني بالاختصار حق المرء في أن يترك و شأنه "[1].

ويكاد ينعقد اجماع الفقه المقارن على أن تعريف " كولي " هو أقدم التعريفات للخصوصية كما لقي هذا التعريف قبولا من جانب كبير من الفقهاء ، حيث ذهبوا في تعريفهم للحق في الخصوصية الى أن انتهاك الحياة الخاصة يكون بالتدخل غير المسموح به في حياة الغير الشخصية أو حياة أسرته وكل ما يتعلق بحياته الخاصة .

وعرف " نيزار " : الحق في الحياة الخاصة هي حق الشخص في أن يكون اجتماعيا، فالفرد له الحق في الوحدة، وفي أن يظل محجوبا عن الناس، بعيدا عن فضول استطلاعهم ونظراتهم، لذلك فهو حق يعبر عن رغبة الشخص في البعد عن الآخرين ليعيش بعيدا عن القيود الاجتماعية[2].

ومما تجدر الاشارة اليه، أن جانبا من الفقه الأمريكي المعاصر يميل الى تفضيل استخدام تعبير " حق الشخص في الخلوة " أو " أن يترك وشأنه " على تسمية الحق في الخصوصية، ذلك لأن تعبير الخصوصية يوحي حسب وجهة نظر هذا الجانب من الفقه بالبعد عن العلانية ، أي انتهاك الخصوصية لا يكون الا بالكشف عن ما يدور في مكان خاص ، مع أن الحماية القانونية للحق في الخصوصية لا تقتصر على ما يعد من قبيل الاسرار ، بل يمتد الى ما

---

[1] محمد عبد العظيم محمد، مرجع سابق ، ص 328_329.

[2] محمد محمد الدسوقي الشهاوي، مرجع سابق، ص 116.

يدور في مكان عام مادامت حالة الخصوصية متوافرة، وعلى ذلك ينتهي هذا الرأي الى أن عبارة " الحق في الخلوة " تكون أكثر دلالة على مضمون الحق في حرمة الحياة الخاصة[1].

تقييم معيار الخلوة كأساس يمكن الاستناد اليه في تحديد مفهوم حرمة الحياة الخاصة لا يخلوا من تقديم ميزة هامة في تحديد مدلول هذه الفكرة.

ففكرة الخصوصية تفترض عدم العلانية بمعنى أن الاعتداء على الحياة انما يكون بكشف ما يكون سرا خفيا عن الكافة مع أن ذلك ليس بشرط يتطلبه القانون في كل الأحيان اذ أن القانون يبسط الحماية على كل ما يكون سرا وان كان ما يدور في مكان عام ، وبالتالي فان معيار الخلوة يعتبر أكثر ايضاحا وشمولا في التعبير عن مضمون ذلك الحق، فالحق في الخصوصية لا يقتصر على عدم الكشف عن أسرار المرء فحسب وانما يعني كذلك امتناع الآخرين عن الاعتداء على هدوئه وسكينته [2].

ويلاحظ أن معيار الخلوة يتميز بميزة أخرى تتمثل في أنه يحفظ للمرء حقه في الانسلاخ مؤقتا عن المجتمع الذي يعيش فيه وازاحة الآخرين عن كاهله استجابة لضرورة انسانية لها أهميتها في حياة الفرد والمجتمع على السواء [3].

فعلى الرغم من أن الانسان اجتماعي بطبيعته الا أنه لا يستطيع أن يعيش حياته كلها في المجتمع وانما هو في حاجة ملحة بحكم تكوينه وفطرته الى أن يخلو الى نفسه ويبعد الآخرين عن حياته وعلى ذلك فان فكرة الخلوة ذات وجهين من السلوك .

الوجه الايجابي: وهو احترام سرية وخصوصية الحياة الخاصة.

الوجه السلبي: هو الامتناع عن تعكير صفو الحياة الخاصة أو اثارتها.

---

[1] آدم عبد البديع آدم حسين، مرجع سابق، ص 172، 173.

[2] محمد عبد العظيم محمد، مرجع سابق، ص 336.

[3] ابراهيم عيد نايل، مرجع سابق، ص 47.

رغم مزايا ذلك المعيار سالف البيان، الا أن هذا المعيار يمكن أن يؤخذ عليه مايلي:

_أنه لا يصلح أن يكون معيارا قانونيا حاسما يمكن الاستناد اليه في تحديد مدلول الحق في الخصوصية ، فذلك المعيار يطرح مجرد مبررات للظروف النفسية التي تفرض ضرورة حماية الحق في حرمة الحياة الخاصة [1]، فذلك المعيار يطرح مجرد مبررات للظروف النفسية التي تفرض ضرورة حماية الحق في حرمة الحياة الخاصة، فالتعريفات المستندة الى ذلك المعيار تدور حول ضرورة ترك الانسان وشأنه دون تحديد لماهية الحياة الخاصة ومضمونها والأحوال التي يجب أن يترك فيها الانسان وشأنه دون تدخل من الغير ، ومن ثم فان هذه التعريفات لا تصلح الا أن تكون اجابة على السؤال عن سبب منح الشخص حقا في حياته الخاصة، وليس السؤال عن مدلول هذا الحق [2].

_ صياغة التعريفات المستندة الى معيار الخلوة صياغة مغالى فيها الى حد كبير ذلك لأن الحق في الخصوصية لا يمكن أن يكون مرادفا لحق المرء في أن يترك وشأنه لأن حقا كهذا غير مشروط أو مقيد سوف يكون عبارة عن مفهوم غير واقعي ذلك لأنه لا يوجد مجتمع بشري يمكن له أن يعترف بمثل هذا الحق ما لم تقيده بعض العبارات مثل : " ما لم يكن هناك مبرر مقبول لالقاء القبض عليه أو تفتيشه أو سؤاله أو مراقبته أو أي طريقة أخرى من طرق الازعاج أو المضايقة "[3].

ان اطلاق الخلوة أو العزلة أو الهدوء أو أن يترك المرء وشأنه على الحق في حرمة الحياة الخاصة، وهي في حقيقتها معان متقاربة يؤخذ عليها أنها معان فضفاضة وغامضة في تركيبها بحيث لا تقدم الكثير نحو تطوير الفهم والتفكير في المعنى أولا، كما يخشى أن تؤدي الى نوع من الخلط بين الحرية والحق في الخصوصية .

---

[1] د. هشام فريد رستم، مرجع سابق، ص 86.

[2] آدم عبد البديع آدم حسين ، مرجع سابق، ص 174.

[3] محمد عبد العظيم محمد، مرجع سابق، ص 336.

خلاصة القول أن فكرة الخلوة كأساس أو معيار لتحديد مدلول الحق في حرمة الحياة الخاصة لم تفلح في أن تقدم معيارا قانونيا حاسما يتحدد به مدلول هذا الحق [1].

1_1_3_1_2_1_1_2_1 الحرية كمعيار لتحديد مدلول الحق في حرمة الحياة الخاصة: ذهب جانب من الفقه الى الاستناد لمعيار الحرية كأساس قانوني في تحديد مفهوم حرمة الحياة الخاصة و نستعرض أهم التعريفات التي استندت الى معيار الحرية في كل من الفقه الفرنسي والأمريكي.

فيذهب البعض من الفقه الفرنسي الى الربط بين فكرة الحرية وفكرة الحياة الخاصة، وذلك عند تعريفهم للحق في الخصوصية ومن أبرز هذه التعريفات:

عرف " فيريه " الحياة الخاصة بأنها هي " مجموع الحالات والأعمال والأدوار الصادرة عن الفرد بحرية، والتي لا تربطه بأي التزام في مواجهة الآخرين[2].

وقد اقترح " جي برينت " تعريفا للحياة الخاصة ، وذلك أثناء مناقشة متعلقة بمشكلة الاعلام وأثرها على الحرية في فرنسا ، فعرفها بأنها هي " حق المرء في عدد معين من المعلومات التي تبقى مقصورة عليه دون أن يكون للآخرين الحق في معرفتها أو الاطلاع عليها " [3]. وفي الفقه الأمريكي ذهب البعض الى تعريف الحق في الخصوصية على أساس من فكرة الحرية، ومن أبرز هذه التعريفات:

وفي تعريفه للحق في الخصوصية يذهب جون شاتوك الى أنها لا تعني فقط الحق في أن يظل المرء بعيدا عن تطفل الآخرين ، بل يتسع لأكثر من ذلك فهو يعني " أن يعيش المرء

---

[1] آدم عبد البديع آدم حسين، مرجع سابق، ص 175.

[2] محمد محمد الدسوقي الشهاوي، مرجع سابق، ص 117.

[3] آدم عبد البديع آدم حسين، المرجع السابق، ص 175.

كما يحلو له أن يعيش مستمتعا بممارسة أنشطة خاصة معينة، حتى لو كان سلوكه على مرأى من الناس ، فالانسان حر في ارتداء ما يراه مناسبا ، وحر في أن يظهر بهيئة تتميز بها شخصيته أو أن يركب الدراجة البخارية بدون ارتداء الخوذة الواقية للرأس " [1].

وعرف " دوجلاس " الحق في الخصوصية بأنها : "حق الفرد في أن يختار سلوكه الشخصي و تصرفاته في الحياة عندما يشارك في شؤونه الخاصة في الحياة الاجتماعية مع الآخرين، ثم حدد بعد ذلك ثلاث مجموعات رئيسية للحق في الخصوصية هي:

1_ حرية التعبير عن الأفكار والاهتمامات والذوق والشخصية.

2_ حرية أن يكون له أولاد يربيهم و ينشئهم.

3_ حق الفرد في كرامة بدنه وتحرره من القسر والقهر. "[2].

ويرى" ويستن " أن الحق في الخصوصية هو " الحق الذي يكون للأفراد والجماعات والهيئات والمؤسسات في أن يحددوا لأنفسهم متى وكيف وبأي قدر يمكن ايصال المعلومات الخاصة بهم الى غيرهم " .

ويضيف قائلا : أنه اذا نظرنا للفرد بالنسبة لعضويته في المجتمع فانه يمكن تعريف الحياة الخاصة بأنها: " الانسحاب الاختياري للفرد من المجتمع عموما جسمانيا أو نفسيا ، سواء أراد أن يعيش في عزلة أو في مجموعة صغيرة متآلفة أو يعيش في حالة تستر أو تحفظ عندما يكون بين مجموعات كبيرة " .

وأخيرا يحدد " ويستن " الأحوال التي يكون فيها الشخص في حالة خصوصية وفقا لهذا التعريف على النحو التالي:

---

[1] محمد محمد الدسوقي الشهاوي، مرجع سابق، ص 115.

[2] محمد عبد العظيم محمد، مرجع سابق، ص340.

العزلة : وفيها ينفصل الفرد عن الجماعة ويتحرر من مراقبة الآخرين وهذه الوحدة هي أعلى وأكمل حالات الخصوصية التي يحققها أي فرد من الأفراد.

الألفة: وفيها يتصرف الفرد كجزء من من وحدة صغيرة لها الحق في نوع من العزلة المشتركة ، مثل علاقة الزوج بزوجته، أو بعائلته ، أو بمجموعة أصدقائه.....الخ.

التستر: وفي هذه الحالة لا يكون الشخص في مكان مغلق بعيدا عن أعين الناس ، وانما يكون في مكان عام أو يقوم بعمل عام ، ولكنه يرغب في التحرر وعدم المراقبة، حيث يذوب في خضم المجتمع الذي يوجد به ولا يتعرف عليه أحد.

التحفظ: وفي هذه الحالة يرغب الفرد في أن يحد من علاقاته بالآخرين، ويدرك الآخرون ذلك بفصاحة ولباقة وحسن تصرف [1].

معيار الحرية له مزايا تتمثل في الاسهام في الوصول الى معنى الحياة الخاصة ذلك لأن الحق في الخصوصية يعتبر حرية فردية أو عامة مادام يتيح للفرد مكنة المطالبة بامتناع الغير سواء كانت السلطات العامة أو الأفراد عن التدخل في مجاله الخاص .

وعلى هذا المعنى أكد المجلس الدستوري في فرنسا في قراره الصادر في 12 يناير 1977 وقد استقر الرأي الراجح في فرنسا على أن مفهوم الحرية الفردية يشمل جميع الحقوق الآساسية للفرد ومنها حقه في أسرار حياته الخاصة، كما أكد على ذلك أيضا في قراره الصادر في 18 يناير 1995 " أن انكار الحق في الحياة الخاصة من شأنه أن يمثل اعتداء على الحرية الفردية".

كما أن معيار الحرية يتفق مع الاحتمالات المعاصرة بشأن حماية الحريات الفردية أو العامة فالحياة الخاصة تعد من صميم الحرية في الدولة الحديثة [1].

---

[1] آدم عبد البديع آدم حسين، مرجع سابق، ص 179.

ويؤخذ على معيار الحرية عدة مآخذ نوجزها فيما يلي:

– يوسع من دائرة الحياة الخاصة الى الحد الذي يؤدي الى الخلط بينها وبين الحرية فيظهر الحق في الحياة الخاصة وكأنه مرادف للحق في الحرية ذلك وان كانت هناك منطقة يلتقي فيها الحقان مثل حرمة المسكن وسرية المراسلات والاتصلات الشخصية وعدم المساس بالبدن، الا أنه لا يعني ذلك أنهما مترادفان والدليل على ذلك أن الفرد يتمتع بالحق في حرمة حياته الخاصة في ظل الظروف التي تنعدم فيها، فالسجين أو المعتقل سياسيا لا يتمتع بالحرية مدة تنفيذ العقوبة أو الاعتقال لكنه يظل محتفظا بحرمة حياته الخاصة مثل حقه في سرية اتصالاته [2].

_ يؤخذ على ذات المعيار كذلك أن نطاق الحرية أكثر اتساعا من الحق في حرمة الحياة الخاصة، فالحرية في عناصرها البعض منها يمكن أن يمارسه الشخص بعيدا عن الآخرين وأثناء ممارسته لهذه العناصر يحتاج عدم تطفل الآخرين عليه كالحياة العاطفية ، أم العناصر الأخرى من الحرية والتي يلتحم فيها الشخص بالآخرين أثناء ممارستها كحرية التعبير وحرية العمل وحرية التجارة فانه في هذه الحالة الصلة بين الحق في الحرية والحق في الحياة الخاصة تتلاشى ويكون منع الغير من الاعتداء على الشخص أثناء ممارسته لهذه العناصر الداخلة في الحق في الحرية لا يكون على أساس حقه في الحياة الخاصة وانما على أساس حقه في الحرية .

1_1_3_1_2_1_2 التعريفات المضيقة من مدلول الحق في حرمة الحياة الخاصة:

عرف جانب من الفقه حرمة الحياة الخاصة استنادا الى معايير أقل اتساعا من معياري الخلوة والحرية حيث أخذ البعض بمعيار السرية لتحديد ماهية الحق في حرمة الحياة

---

[1] هبة أحمد علي حسانين، مرجع سابق، ص 83.

[2] محمد عبد العظيم محمد، مرجع سابق، ص 349.

الخاصة واتجه البعض الآخر الى الأخذ بمعيار الألفة لتحديد مدلول ذلك الحق وفيما يلي عرض لأهم التعريفات التي تأخذ بهذين المعيارين.

1_1_3_1_2_1_2_1 ربط مدلول الحق في الحياة الخاصة بمعيار السرية:

منذ وقت بعيد والقانون المقارن يعترف بالحق في السرية باعتباره محلا للحماية وأساس هذا الاعتراف هو الارتباط الوثيق بين الحق في السرية وفكرة الحياة الخاصة ، فقد رأينا كثيرا من الدساتير والقوانين القديم منها والحديث يحظر انتهاك سرية المراسلات البريدية والبرقية والمحادثات الهاتفية وغيرها من وسائل الاتصال ، وكل هذه الأمور تعتبر من تطبيقات الحق في الخصوصية أو تمثل بعضا من عناصرها[1].

ومن أبرز التعريفات التي تربط بين فكرة الحياة الخاصة وفكرة السرية ما يلي: ذهب بعض الفقه في فرنسا الى تعريف الحق في حرمة الحياة الخاصة تعريفا ايجابيا ارتباطا بفكرة السرية فهم يرون أن حياة الشخص الخاصة تدخل أساسا في نطاق السرية التي تكون له على بعض أنشطته.

فالسرية حسب وجهة نظر أصحاب هذا الرأي هي الوسيلة لضمان حرمة الحياة الخاصة ضد تطفل الغير وتدخله، ومن ثم فهي تضمن حق المرء في السكينة ، وهو الحق الذي يتوخاه كل شخص في حياته الخاصة.

والربط بين فكرة الحياة الخاصة وفكرة السرية في مجال مدلول الحق في حرمة الحياة الخاصة نجده واضحا في التعريفات الآتية:

---

[1] محمد عبد العظيم محمد، مرجع سابق، ص 367.

عرف مارتن الحياة الخاصة تعريفا يستند الى فكرة السرية، فهو يرى أن هذه الحياة هي الحياة المنعزلة أو المجهولة ، والحياة الأسرية والشخصية اللصيقة أو الحياة الداخلية والروحية، وتلك التي يعيشها الانسان عادة خلف بابه الموصد [1].

وهذه الحياة الفريدة المتميزة هي حق الانسان في حياة خاصة ، فلكل شخص الحق في الاستحواذ على منطقة سرية من الحياة ينحى الغير عنها .

وعرف " كاربونيه " الحق في حرمة الحياة الخاصة تعريفا مقاربا من تعريف " مارتن " فهو يرى أن الحياة الخاصة هي " المجال السري للفرد حيث يكون له القدرة على ابعاد الغير والحق في أن يترك هادئا " وفكرة السرية والربط بينها وبين فكرة الحياة الخاصة باعتبارها معيارا يتحدد به مدلول الحق في هذه الحياة قد وجدت تطبيقا لها في القضاء الفرنسي، حتى قبل صدور قانون 17 يوليو سنة 1970.

ونظرا للارتباط الوثيق بين الخصوصية والسرية فقد جرم المشرع الفرنسي عددا من الانتهاكات التي تمس سرية الحياة الخاصة بنصوص قانون العقوبات الجديد الصادر سنة 1992 السابق الاشارة اليه من ذلك نص المادة (626– 4) الخاص بانتهاك حرمة المسكن ونص المادة (226_13) بشأن افشاء أسرار المهنة ونص المادة (226–15) المتعلق بسرية المراسلات [2].

وفي الفقه الانجلو أمريكي وردت التعاريف التالية: عرفت وثيقة مجلس العموم البريطاني: الحق في حرمة الحياة الخاصة بأنه " حق الشخص في أن يحتفظ بعزلته وأسرته وملكيته من تدخل أي شخص فيها، كما أنه اذا تعرض أي شخص لأي تدخل غير معقول أو لانتهاك حرمة حياته الخاصة فان المعتدي يجب أن يواجه بجزاء على تعديه ".

---

[1] محمد محمد الدسوقي الشهاوي، مرجع سابق، ص 126.

[2] آدم عبد البديع آدم حسين، مرجع سابق، ص 186.

كما عرف معهد القانون الأمريكي الحق في حرمة الحياة الخاصة نجده قد ركز على حق الشخص في المحافظة على أسراره وعدم انتهاكها ، وذلك بقوله " كل شخص ينتهك بصورة جدية وبدون وجه حق " حق شخص آخر في آلا تصل أموره وأحواله الى علم الغير، وألا تكون صورته عرضة لأنظار الجمهور يعتبر مسؤولا أمام المعتدي عليه ".

وعرف روبرسون الحق في الخصوصية بأنه " الحق في أن يعيش الانسان وحده ".

أي الحق في أن يعيش الانسان بعيدا عن العلانية .

وذهب الفقيه أحمد فتحي سرور الى أن الحياة الخاصة تعد : " قطعة غالية من كيان الإنسان لا يمكن انتزاعها منه، والا تحول الى أداة صماء خالية من القدرة على الابداع الانساني، فالانسان بحكم طبيعته له أسراره الشخصية، ومشاعره الذاتية، وصلاته الخاصة، وخصائصه المتميزة، ولا يمكنه أن يمتع بهذه الملامح الا في اطار مغلق يحفظها ويهيئ لها سبيل البقاء ، وتقتضي حرمة هذه الحياة أن يكون للانسان حق في اضفاء السرية على مظاهرها وآثارها، ومن هنا كان الحق في السرية وجها لازما للحق في الحياة الخاصة لا ينفصل عنه.

لكن يجب ألا يغيب عن البال أنه رغم الارتباط بين الخصوصية والسرية فانهما لا يعنيان شيئا واحدا، فالخصوصية تقترب من السرية ولكنها لا ترادفها، فالسر هو هو ما تكتمه وما تخفيه "[1].

ان الأخذ بفكرة السرية كمعيار يتحدد به مدلول الحق في حرمة الحياة الخاصة لا يخلو من تقديم فائدة هامة في هذا الشأن، ذلك لكون السرية تعد طابعا مميزا للحق في الخصوصية ، كما أنها خاصية هامة من خصائصه ، فالحياة الخاصة تقتضي قدرا من الخفاء وعدم اطلاع

[1] د. أحمد فتحي سرور، الوسيط في قانون الاجراءات الجزائية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995، ص 255.

الغير على كثير من مظاهرها، الأمر الذي يمكن معه القول بوجود ارتباط وثيق بين تلك الحياة وفكرة السرية.

غير أن هذا الارتباط لا يصل الى الحد الذي يكون معه الحق في الخصوصية مرادفا للحق في السرية، وانما الأمر غير ذلك حيث أن حالة الخصوصية قد تتوافر للشخص على الرغم من عدم وجود السرية.

تفترض السرية الكتمان أو الخفاء التام ، في حين أن الخصوصية لا يلزم لتوافرها هذا القدر من عدم العلانية ، على الأقل في بعض جوانبها ، وقد أوضح " ادوارد شيلتز " هذا الفارق بين الخصوصية والسرية بقوله : " أما في الخصوصية فالكشف عن المعلومات أو الاعلان عنها مسألة ترجع الى تصرف من يملك المعلومات ، وأما الجزاءات التي ينص عليها القانون فهي توجه فقط ضد الحصول على هذه المعلومات بطريقة تعسفية من جانب الأشخاص الذين لا يرغب الفرد أن يكشف لهم أو يعلن عليهم هذه المعلومات " .

ومن ثم يمكن القول أن الخصوصية قد تتوافر على الرغم من عدم وجود السرية، وليس أدل على ذلك مما حكم به القضاء الفرنسي بمنع نشر معلومات متعلقة بشخصيات مشهورة دون الحصول على موافقة أصحابها، حتى ولو كانت هذه المعلومات معروفة سلفا بسبب سبق نشرها وذلك استنادا الى أن هؤلاء الأشخاص من ذوي الشهرة لهم الحق في احترام حياتهم الخاصة، ومن الواجب مراعاة رغبتهم في منع اعادة النشر لتلك المعلومات من جديد.

فضلا عن ذلك فان التعريفات التي تأخذ بفكرة السرية كمعيار لتحديد مدلول الحق في حرمة الحياة الخاصة لم تضع حلا حاسما للمشكلة ، وذلك لكونها غير جامعة وغير مانعة ، كما أنها لم تقدم معيارا قانونيا حاسما يتحدد به مدلول الحق في الخصوصية .

فنجد أن بعض هذه التعريفات كما هو الحال في تعريف معهد القانون الأمريكي تتطلب أن يكون للانسان قدر من الأسرار يحرم على الغير انتهاكها باعتبارها من صميم خصوصياته ، غير أنها لم تبين لنا ماهي تلك الأمور التي يجب أن تظل في طي الكتمان بحيث لا يجوز انتهاكها[1] .

في حين أن البعض الآخر من هذه التعريفات نراه قد عدد بعض القيم والأمور واعتبر منها مجالات أو عناصر للحق في حرمة الحياة الخاصة كما هو الشأن في تعريف مارتن وتعريف مجلس العموم البريطاني والواقع أن تلك الأمور التي عددتها التعريفات المذكورة لم تكن جامعة لكل عناصر ومجالات الحق في الخصوصية ، كما أنها لا تمنع غيرها من الدخول فيها ، وذلك وفقا لتطورات العصر.

وعلى ذلك فان فكرة السرية وان كانت ذات قيمة خاصة في تحديد معنى الخصوصية ، الا أنها لا تصلح أن تكون معيارا قانونيا يمكن بمقتضاه التوصل الى مدلول واضح للحق في حرمة الحياة الخاصة[2].

1_1_3_1_2_1_2_2 الألفة كمعيار لتحديد مدلول الحق في حرمة الحياة الخاصة: اهتم جانب من الفقه بفكرة الألفة باعتبارها من أهم عناصر الحق في الحياة الخاصة حتى أن بعضا منهم يستعمل تعبير الحق في الألفة مرادفا للحق في الحياة الخاصة، بل يذهب بعضهم الى حصر هذه الفكرة في اطار الألفة فالأستاذ " سافاتيه " وصف الحياة الخاصة بأنها " الحديقة المغلقة للألفة " وعرفها المحامي العام " كابان " بأنها " كل ما يتعلق بخصوصية الشخص

[1] محمد محمد الدسوقي الشهاوي، مرجع سابق، ص 125.

[2] آدم عبد البديع آدم حسين، مرجع سابق، ص 189.

والتي لا تتعلق بغيره من حيث المبدأ " ومن جهة أخرى هناك اتجاه متميز في القضاء الفرنسي مفاده الاعتداد بفكرة الألفة بصفة جوهرية في تحديد فكرة الحياة الخاصة " [1].

ففي قضية عرفت باسم " بريجت باردو " والتي تتلخص وقائعها في أن أحد الصحفيين قام بتصوير الفنانة الشهيرة " بريجيت باردو " بواسطة آلة مقربة وهي شبه عارية في حديقة منزلها ، قضت المحكمة في الدعوى التي أقامتها الفنانة الشهيرة على الصحفي بأن " مثل هذا التصوير يعتبر اعتداء على حياتها الخاصة ، وذلك لأن المكان الذي وجدت فيه تلك الفنانة وهي بالوضع المذكور ، ليس مكانا عاما يجعلها على مرأى من الجمهور، بل حديقة منزلها وهي مكان خاص يبعدها في الأصل عن أعين الرقباء " فالمحكمة اعتبرت من تواجد المدعية في المكان الخاص حديقة منزلها دليلا على توافر حالة الألفة، كما أن المشرع الفرنسي نفسه قد استعمل تعبير ألفة الحياة الخاصة كمرادف لتعبير "الحياة الخاصة " [2] .

ومن الجدير بالذكر في هذا المقام أن التمييز بين " الحياة الخاصة " و " ألفة الحياة الخاصة " لا تصادف قبولا لدى جمهرة الفقه الجنائي والمدني على حد السواء في فرنسا .

فمن الوجهة المدنية ينعقد الاجماع على رفض الأخذ بذلك التمييز حيث أن المشرع الفرنسي لم يستعمل لفظة " الألفة " الا لتنبيه القضاء الى ضرورة عدم التوسع في وقف النشر مراعاة لحرية الصحافة .

---

[1] محمد عبد العظيم محمد، مرجع سابق، ص 377.

[2] حيث نص في الفقرة الأولى من المادة التاسعة من القانون المدني الفرنسي على أن " لكل شخص الحق في احترام حياته الخاصة، ثم أضاف في الفقرة الثانية أن " للقضاة أن يتخذوا جميع الوسائل مثل الحراسة والحجز وغيرها من الاجراءات لمنع أو وقف أي مساس بألفة الحياة الخاصة.....".

وتنص المادة (368 فقرة 3) المضافة بقانون 17 يوليو 1970 على أن " توقع عقوبة الحبس مدة تتراوح بين شهرين واثنى عشر شهرا أو الغرامة التي يتراوح مقدارها بين ألف وخمسين ألف فرنك أو كلتا العقوبتين على كل من انتهك عمدا ألفة الحياة الخاصة للغير بتثبيت أو نقل صورة شخص من مكان خاص باستخدام جهاز من الأجهزة " .

ومن الوجهة الجنائية لا حظ الشراح أن اضافة لفظ " الألفة " الى عبارة " الحياة الخاصة " في نص المادة (368) عقوبات انما تفيد معنى التضييق والتقييد ، ومع ذلك لم يتعرض أكثر الفقهاء لبيان أثر " لفظ الألفة " في تضييق نطاق التجريم ، ولعل ذلك مرجعه الى اعتبارهم المكان الخاص والألفة شيئا واحدا ، باعتبار أن كل مايدور في المكان الخاص يعتبر بالضرورة ماسا بألفة الحياة الخاصة [1].

وبالنسبة للقضاء الأمريكي فانه لم يكن يوفر حماية للحق في الألفة ، ولكنه سرعان ما راح يعترف بالحق في الخصوصية، ويجرم كل اعتداء على الحق في الألفة ، والواقع أن الحكم الصادر من المحكمة العليا الأمريكية بشأن قضية (Gris Wold V.Connecticut) يعتبر الأساس الذي بنيت عليه فكرة حماية الحق في الخصوصية بمعناه المتطور ، فقد قضت المحكمة أن الاعتداء على الفة الحياة الزوجية أمر ينطوي على انتهاك للحق في الحياة الخاصة الذي يجب أن يكتنف حياة الزوجين[2].

حقيقة الأمر أن الألفة تحتل مكانا هاما في نطاق حياة الشخص الخاصة فهي أحد العناصر الجوهرية للحق في الخصوصية ومن ثم فان التركيز على فكرة الألفة هذه والربط بينها وبين فكرة الحياة الخاصة يساعد كثيرا في تحديد مفهوم الحق في هذه الحياة.

غير أن هذا ليس معناه أن " الألفة " تعني " الحياة الخاصة " بمعنى آخر أن " الحق في الألفة " لم يكن مرادفا وكما ذهب بعض الفقهاء " الحق في حرمة الحياة الخاصة " .

---

[1] آدم عبد البديع آدم حسين، مرجع سابق، ص 191.

[2] محمد عبد العظيم محمد، مرجع سابق، ص 378.

وحتى يتسنى لنا ايضاح الفارق بين الحقين حق الألفة وحق الخصوصية يتعين علينا أن نعرف بداية فكرة الألفة كما ورد في كتابات بعض الفقهاء : فالأستاذ كاربونيه يعرف الألفة بأنها " الدائرة السرية للحياة والتي يكون للفرد فيها سلطة ابعاد الآخرين "

كما عرفها الأستاذ نيرسون بأنها " أقل حيز مركزي يكون لكل شخص أن يحتفظ به لقد تفادي تعدي الآخرين "[1].

و عرفها الأستاذ " نيرسون " بأنها " أقل حيز مركزي يكون لكل شخص أن يحتفظ به لتفادي تعدي الآخرين " [2].

و ذهب الأستاذ " مارتن " الى حد القول بأن هناك تطابق بين فكرة الألفة وفكرة الحياء، وما ذهب اليه " مارتن " من قول نجد له تطبيقا في بعض أحكام القضاء الفرنسي :

ففي قضية تتلخص وقائعها في أن سيدة تدعى " سيجرت " كانت عشيقة للمدعو " لندور " وكان موضوع عشقهما قصة فيلم عرض على شاشات السينما .....رأت السيدة المذكورة أن كلا من منتج الفيلم ومخرجه قد ارتكبا خطأ ألحق بها ضررا وذلك باستعمال اسمها من ناحية ، والكشف للجمهور عن فترة من حياتها الخاصة المنصرمة من ناحية أخرى ، ورغم أن كلا من محكمة السين ومحكمة الاستئناف قد رفضتا الطلب باعتبار أن ما حدث يدخل في حقوق التاريخ الا أن القضاة تعرضوا لمسألة أخرى هي التي تعنينا في هذا المقام والتي بموجبها قضوا لصالح المدعية حيث ظهرت المدعية في الفيلم شبه عارية دون الحصول على اذن منها بذلك ، وهو الأمر الذي ارتأت معه المحكمة أحقيتها في التعويض على أساس أن ذلك يعد افتئات على حياتها.

فالألفة تعني ألفة الروح والجسم أو ألفة معنوية وأخرى جسدية.

---

[1] محمد محمد الدسوقي الشهاوي، مرجع سابق، ص 122.

[2] د. ممدوح خليل بحر، مرجع سابق، ص 202.

ووفقا للتعريفات السابقة يتضح لنا أن لفظ " الألفة " لا يختلف عن لفظ السرية والخلوة ، فوفقا لتعريف الأستاذ " كاربونيه" والذي يركز على دائرة السرية للحياة تكون الألفة مرادفة للسرية ، ووفقا لتعريف الأستاذ " نيرسون " وكذا تعريف الأستاذ " مارتن " وما أيده من قضاء ، تكون الألفة مرادفة للخلوة أو العزلة أو السكينة، حيث ركزت تلك التعريفات الأخيرة على المجال الذي يخلو فيه الانسان الى ذاته ويسكن فيه الى نفسه بعيدا عن تطفل الغير.

وهكذا تكون الألفة مرادفة اما للسرية واما للخلوة ، ومن ثم فانها لا تصلح بمفردها أن تكون معيارا يتحدد به مدلول الحق في حرمة الحياة الخاصة [1].

1_1_3_1_2_2 الاتجاه التعدادي في تحديد فكرة الحق في حرمة الحياة الخاصة:

لم يتمكن الفقهاء من الوصول الى معيار قانوني حاسم لتحديد مفهوم الحق في الحياة الخاصة، لذلك ذهب جانب من الفقه الى الاكتفاء بتعداد العناصر التي تدخل في تكوين الحق في حرمة الحياة الخاصة حيث لجأ العديد من الفقهاء الى وضع قوائم بالعناصر الداخلة في نطاق الحياة الخاصة وتبنى القضاء في العديد من أحكامه ذلك الاتجاه لتحديد مفهوم الحياة الخاصة[2].

وعلى ذلك سوف نتعرض لبعض آراء الفقهاء في هذا الشأن يليه عرض لأحكام القضاء التي تبنت ذلك الاتجاه في تحديد مفهوم الحياة الخاصة .

1_1_3_1_2_2_1 الاتجاه التعدادي في القانون الفرنسي:

وفيما يلي عرض لأهم التقسيمات التي قيل بها للعناصر المتفرعة على الحق في حرمة الحياة الخاصة في الفقه الفرنسي، وكذا أهم التطبيقات القضائية الواردة في القضاء الفرنسي في هذا الشأن على النحو التالي:

---

[1] آدم عبد البديع آدم حسين، مرجع سابق، ص 192.

[2] هبة علي أحمد حسانين، مرجع سابق، ص 91.

1_1_3_1_2_2_1_1 أهم التقسيمات في الفقه الفرنسي:

اتجه جانب من الفقه الفرنسي الى الابتعاد عن محاولة تعريف الحق في حرمة الحياة الخاصة تعريفا وصفيا عاما ، وذلك بالاستناد الى معيار ما للوقوف على تحديد مضمون هذه الفكرة ، ولذلك فقد اتجه البعض الى طريقة تعداد العناصر المتفرعة عن ذلك الحق.

حيث يرى الفقيه (VITU (A)) أن الحق في الحياة الخاصة هو القبة التي تتجمع تحت ظلالها عدة مراكز وحالات، توجد بينها القليل من النقاط المشتركة ولكنها تستهدف جميعا حماية الحياة الخاصة، و يرى الفقيه جاك روبير أن الحياة الخاصة تتمثل في " الحياة الأسرية أو العائلية والحياة العاطفية ، الحالة البدنية والنفسية والعقلية للفرد وكذلك العوامل الفلسفية والدينية وكذا أوقات الفراغ"[1].

ويرى جانب من الفقه أن الحياة الخاصة تشمل صورة الشخص وألفة الحياة الخاصة والحياة العائلية الأسرية ، الصحية.

وذهب العميد كوليار الى أن الحق في الحياة الخاصة يتفرع عنه حق أكبر هو الحق في احترام الشخصية الانسانية ويتمثل في : احترام المسكن وسرية المراسلات والحق في الصورة.

ويرى العلامة ليندون ريمون أن مجال الحياة الخاصة يشمل صورة الشخص واهتمامات الأشخاص الآخرين في الأسرة، وألفة الحياة الخاصة، والحياة العائلية ، والمخالفة (وهي الحياة العاطفية غير المشروعة) والثروة الشخصية [2].

ويرى جانب آخر من الفقه أنه توجد حرمة للحياة الخاصة التي تتعلق بالحياة الزوجية والحياة العائلية ليس فقط في المجالات العاطفية والوجدانية بل أيضا في المجال المالي أو حتى في

---

[1] هبة علي أحمد حسانين، مرجع سابق، ص 91.

[2] آدم عبد البديع آدم حسين، مرجع سابق، ص 207.

مجال الهموم التي لا يتقاسمها الانسان الا مع دائرة ضيقة من الأشخاص مثل المشكلات الصحية والأزمات الروحية والنفسية ومستقبل الأطفال[1].

1_1_3_1_2_2_1_2_2 أهم التقسيمات في القضاء الفرنسي: اتجه القضاء الفرنسي الى بحث كل حالة معروضة عليه لتحديد ما اذا كانت من العناصر الداخلة في تكوين الحياة الخاصة من عدمه ولكي يتمكن من توفير الحماية القانونية للحق في الحياة الخاصة ومن أهم التطبيقات القضائية مايلي: الحياة العاطفية والزوجية، الحالة الصحية للشخص، قضاء أوقات الفراغ، محل الاقامة، الآراء السياسية.

اعتبر القضاء الفرنسي أن الحياة العاطفية تعد عنصر من عناصر الحياة الخاصة حيث قضى بعدم جواز نشر التاريخ الغرامي لأحد الأشخاص كما قضى بعدم جواز نشر الأخبار المتعلقة بعلاقة الرجل بزوجته ومدى نجاح هذه العلاقة ، وكذلك ما يختص بالطلاق وظروفه وابرام زواج جديد.

أما فيما يتعلق بالمسائل المادية التي تربط بين الزوجين فقد اختلف الفقه والقضاء حول مدى اعتبارها من الأمور التي تدخل في نطاق الحياة الخاصة.

ذهب العديد من أحكام القضاء الى عدم الاعتراف بأن المسائل المالية من الأمور التي تدخل في نطاق حرمة الحياة الخاصة ، ومن ذلك حكم محكمة جنح (Pontarlier) في 20 ماي 1977 حيث تتلخص وقائع هذه الدعوى في قيام أحد الزوجين بالاتفاق مع مأمور الحجز بالتنصت على محادثة وتسجيلها تدور بين الزوجين بناء على طلب أحدهما الذي كان في نزاع مع الطرف الآخر حول المشاركة في نفقات المنزل وذلك بهدف امتلاك دليل ملموس على رفض ذلك

[1] هبة أحمد علي حسانين ، مرجع سابق، ص 93.

الطرف لهذه المشاركة ، قام الزوج المستهدف بتحريك دعوى جنائية مستندا الى منطوق المادة 368 الا أن المحكمة أخلت سبيل المتهمين بحجة عدم وجود أي انتهاك لحرمة الحياة الخاصة وحيث جاء بأسباب الحكم " لقد تنصت وسجل حوار يتعلق بمسائل ذات طبيعة مالية لأن المسائل المالية لا تمثل وضعا حميما يستتبع انطباق معنى الحرمة عليه لأننا بالاستناد الى مبدأ الحرمة يجب أن تنصت الى ما يلامس الأكثر حميمية في حياة الزوجين وهو ما يمكن تحديده في المشاعر أو في الأفكار، ذلك الحكم كان محل جدل ونقاش كبير من جانب الفقه وانقسم الفقه بشأنه الى قسمين: الأول يؤيد ذلك الحكم استنادا الى أن حرمة الحياة الزوجية لا تتعلق الا بما كان أكثر سرية بين الزوجين وبناء على ذلك فان مظاهر الوحدانية وحدها في الحياة الزوجية هي التي تتمتع بالحرمة، وبناء عليه يستثنى من مبدأ الحرمة كافة المظاهر المادية.

أما الفريق الثاني ويتزعمه كلا من الفقيه (Lèndon – Bécourt-Levasseur)، فالفقيه (Levasseur) يعتبر أن الحياة الزوجية لا يجوز أن ينظر اليها أو أن تعامل فقط تحت مظهر واحد هو المظهر ذو الطبيعة الوجدانية والعاطفية بل تحت كافة مظاهرها بما في ذلك الأمور المالية، وتتفق الأستاذة (Bécourt) مع الفقيه(Levasseur) بأن المسائل المالية من الأمور التي تدخل في نطاق الحرمة، وفي تعليق الفقيه (Lèndon) يقول " كلنا نعلم الى أي درجة يرتبط الفرنسيون بالسرية اذا ما تعلق الأمر بالمال سواء تعلق ذلك بمرتباتهم أو بنفقاتهم أو بحالتهم الضريبية انهم أكثر غيرة بخصوص أسرارهم المالية من غيرتهم على أسرارهم الصحية وعلاقاتهم العاطفية"[1].

استقر القضاء الفرنسي على أن صحة الانسان وما يصاب به من أمراض يعتبر من الأمور التي تدخل في نطاق الحياة الخاصة ومن ثم فانه لا يجوز نشر ما يتعلق بصحة الانسان

[1] هبة أحمد علي حسانين، مرجع سابق، ص 95.

الا باذنه كما لا يصح تصوير الانسان وهو على فراش المرض وكذلك لا يجوز نشر هذه الصورة ، وبناء على ذلك فقد قضت محكمة استئناف باريس بتأييد قرار قاضي الأمور المستعجلة الصادر بناء على طلب الممثلة (Gerard Philipe) بالحجز على أعداد صحيفة (France Dimanche) المنشور بها صورة نجلها (Olivier Philipe) وهو راقد على سرير المرض في غرفة باحدى المستشفيات.

كما قضت محكمة جنايات باريس في حكمها الصادر في 21 أكتوبر عام 1980 برفض الطعن المقدم من مدير مجلة باري _ ماتش(Paris match) في الحكم الصادر ضده من محكمة باريس بتغريمه 6000 فرنك مع نشر الحكم الصادر ضده لقيامه بنشر صورة الممثل (Jean Gaban) وهو على فراش الموت دون اذن وقد جاء في حكمها " أن تثبت صورة شخص حي أو متوفي دون اذن ممن لهم سلطة الموافقة أمر محظور وعرض أو نشر الصورة المذكور يقع بالضرورة تحت طائلة العقاب طبقا للمواد 368، 369، 370 من قانون العقوبات وبالمقابلة للمواد 226_1، 226_2، 226_8 من قانون العقوبات الجديد.

وفي حكم آخر لمحكمة باريس في 13 يناير1997 ويتعلق الأمر بنشر صورتين في صحيفة (Paris-Match) تظهران السيد فرنسوا ميتران على فراش الموت بعد أن تم التقاطهما بصورة خفية بدون علم عائلته حيث تم تحريك دعوى جنائية ضد مدير المجلة، صدر الحكم بالادانة واستندت المحكمة الى أن الأحكام القضائية قد اعتبرت أن الانتهاكات الموجهة الى حرمة الحياة الخاصة تمتد لتشمل نشر صورة شخص حي أو ميت .

من الأمور التي اعتبرها القضاء الفرنسي تدخل في نطاق الحياة الخاصة محل اقامة الشخص ورقم تليفونه وتطبيقا لذلك قضت محكمة باريس في حكم لها بأن الحق في الاعلام لا يبرر انتهاك حق الانسان في السكينة والهدوء ولا سيما اذا كان الهدف من النشر اثارة الجمهور أو

الحصول على ربح مادي ولذلك فقد اعتبرت المحكمة أنه من قبيل المساس بالحق في الحياة الخاصة الكشف عن محل اقامة فنان وعنوانه والكشف عن اسمه الحقيقي هو من قبيل المساس بخصوصياته وكذلك الكشف عن عنوان منزله الذي يقضي به اجازته في الريف.

اعتبر القضاء الفرنسي قضاء وقت الفراغ من الأمور التي تدخل في نطاق الحق في الحياة الخاصة ومن التطبيقات القضائية على ذلك:

قضاء محكمة السين التجارية في 26 فيفري 1963 بأنه لا يجوز نشر صورة بعض السياح وهم يتجولون في المناطق السياحية في ملابس غير مهندمة وكان يجب على الناشر اخفاء وجوه هؤلاء السياح حتى لا يمكن التعرف عليهم، كذلك قضى بأنه يعتبر انتهاك لحرمة الحياة الخاصة الكشف عن المكان الذي يقضي فيه الشخص اجازته [1].

ومن المسائل التي اعتبرها القضاء الفرنسي من قبيل خصوصيات الانسان آراء المواطن السياسية والمحمية قانونا عن طريق سرية التصويت ، واعمالا لذلك قضى بعدم جواز الكشف عنها عن هذه الآراء بدون اذن من الشخص المعني ، كذلك قضي بأنه يعتبر من قبيل الاعتداء على حق المرء في حياته الخاصة نشر صورة شخص وهو يمسك ببطاقة التصويت الانتخابية بصورة تكشف عمن صوت له ، أو اذا انطوى على مونتاج يغير من حقيقة وضعه أثناء الانتخابات[2].

1_1_3_1_2_2_2 الاتجاه التعدادي للعناصر المتفرعة على الحق في الحياة الخاصة في القانون الأمريكي: ذهب جانب كبير من الفقه الأمريكي وسايرته بعض أحكام

[1] هبة أحمد علي حسانين، مرجع سابق، ص 97.

[2] آدم عبد البديع آدم حسين، مرجع سابق، ص 212.

القضاء الى تحديدمدلول الحق في حرمة الحياة الخاصة باجراء تقسيمات الحقوق المتفرعة عليه والتي تعد من قبيل عناصره.

1_1_3_1_2_2_2_1 أهم التقسيمات التي قيل بها للحق في حرمة الحياة الخاصة في الفقه الأمريكي: من أشهر التقسيمات التي تحدد صور الاعتداء على الحق في حرمة الحياة الخاصة وبالتالي عناصره في الفقه الأمريكي التقسيمات التالية: ذهب الأستاذ وليم بروسر الى انتهاكات الحق في الخصوصية يمكن تقسيمها الى الأنواع الأربعة الرئيسية الآتية[1]:

انتهاك أو اقتحام عزلة أو خلوة الفرد أو التدخل في حياته الخاصة، كالاعتداء على حرمة مسكنه أو التصنت على محادثاته التليفونية أو تصويره أو التأمين على حياته بغير موافقته.

الافشاء العلني للوقائع الخاصة الماسة باحترام الشخص العادي كاذاعة واقعة أصابته بمرض مخز أو عجزه عن سداد ديونه أو نشر صورة لابنه المشوه.

تشويه سمعة الشخص في نظر الجمهور كعرض صورته في معرض لصور المتشردين والمشتبه فيهم بعد تبرئته من جريمة اتهم بارتكابها أو استعمال اسمه أو صورته على نحو يسيئ اليه كأن يوضع اسمه بغير علمه على برقية عامة أو خطاب أو مقال ينسب اليه رأي لا يعتنقه.

الاستيلاء على بعض عناصر الشخصية كالاسم أو الصورة لتحقيق مغنم خاص، كاستغلال اسم الشخص أو صورته في الدعاية لسلعة.

واذا كان هذا التقسيم والذي قال به وليم بروسر للحق في حرمة الحياة الخاصة قد غطى جانبا كبيرا من الانتهاكات التي يمكن أن تقع على هذا الحق وبالتالي فهو يغطى قطاعا

---

[1] آدم عبد البديع آدم حسين، مرجع سابق ، ص 218.

كبيرا من مجالات وعناصر حق الخصوصية هذا الا أن هذا التقسيم يؤخذ عليه أنه لم يحدد كنه الحق في حرمة الحياة الخاصة ، وانما اقتصر على بيان أبرز حالات انتهاكه[1].

فهو بهذا كما يقول علماء المنطق يصادر على المطلوب لكونه يحدد أحوال الاعتداء على هذا الحق قبل تحديد مضمونه.

هذا فضلا على أن تقسيم بروسر هذا لم يكن جامعا لكل صور الاعتداء على الحق في الخصوصية ، وبالتالي عناصره ومن ثم فان هذا التقسيم لم يكن يتضمن ماهية الحق في حرمة الحياة الخاصة بصورة جامعة.

وأيا كان الأمر فان ما قال به بروسر من تقسيمات للحق في الخصوصية لقي تأييدا كبيرا من بقية الفقهاء الأمريكيين.

وقد قال الأستاذ بيني بتقسيم مشابه للتقسيم الذي ذهب اليه بروسر ، فالحق في حرمة الحياة الخاصة عند " بيني " يحمي الشخص ضد : التدخل أو التطفل بأي طريقة كانت في حياة الشخص أو أنشطته، الحصول أو الكشف عن معلومات تتعلق بالشخص أو من يسأل عنه، استعمال عناصر شخصيته مثل الاسم والصورة دون اذنه.

وما وجه من نقد لتقسيم بروسر قد ينطبق كذلك الأمر على هذا التقسيم الذي قال به بيني للانتهاكات التي تقع على الحق في حرمة الحياة الخاصة.

و في عام 1967 رسم ويستن صورة حية ومفزعة للتطورات العلمية والتكنولوجية الحديثة وأثرها على حرمة الحياة الخاصة، وعرفها بأنها : " حق الأفراد أو المجموعات في أن يقرروا لأنفسهم متى وكيف والى أي مدى يمكن توصيل المعلومات عنهم لغيرهم ، واذا نظرنا الى الفرد بالنسبة لعضويته في المجتمع فانه يمكن تعريف الحياة الخاصة بانها الانسحاب الاختياري

---

[1] آدم عبد البديع آدم حسين، مرجع سابق، ص 219.

والمؤقت للفرد من المجتمع عامة، جسمانيا أو نفسانيا، سواء في حالة وحدة فردية أو مجموعة صغيرة متآلفة، وكذلك فانه بين المجموعات الكبيرة تكون حالة من التحفظ أو التجاهل "[1].

ثم يحلل مفهوم الخصوصية باعتبارها تتضمن أربعة أنواع مختلفة من العلاقات السيكولوجية والطبيعية بين الفرد وبين من يحيطون به وتتحدد هذه العلاقات الأربع بالحالات التالية:

-**الخلوة:** وهنا ينفصل الفرد عن الجماعة ويتحرر من مراقبة الآخرين له، ومع ذلك قد يتعرض الشخص لبعض المظاهر المادية التي تنعكس عليه من الآخرين، مثل الضوضاء والرائحة والذبذبات والموجات الصوتية، وقد يكدر وحدته و سلامة بعض المنغصات الطبيعية مثل الحرارة والبرودة والألم، وقد يكون من الذين يؤمنون بأن الله رقيب عليه حتى في وحدته أو أي قوة علوية أخرى ، وقد يخشى من وجود قوة تراقبه سرا، كما أنه في عزلته سوف يكون في حالة نجوى ، وتعد هذه كلها منغصات أو انتهاكات طبيعية أو نفسية للحياة الخاصة، ومع ذلك فان هذه الوحدة هي أعلى وأكمل حالات الخصوصية التي يحققها أي فرد من الأفراد.

-**الألفة:** وفي هذه الحالة يتصرف الفرد كجزء من وحدة صغيرة لها الحق في نوع من العزلة المشتركة ، حتى تستطيع أن تحقق نوعا من العلاقة الوثيقة بشكل مريح وصريح بين اثنين من الأفراد أو أكثر، ومن أهم الأمثلة على ذلك العلاقة الخاصة الوثيقة بين الزوج والزوجة والعائلة، ومجموعة الأصدقاء والمجموعة التي تقوم بعمل واحد.

الاغتراب: وتحدث حينما يكون الشخص في مكان عام أو يقوم بعمل من الاعمال العامة ولكنه يرغب في التحرر والتخلص من المراقبة ويريد الا يتعرف عليه الآخرون ويتحقق له ذلك بالفعل ، وهذا الشخص قد يركب قطارا وقد يحضر مباراة كرة **أو** يجوس خلال الشوارع ويعيش بين الناس

---

[1] محمد عبد العظيم محمد، مرجع سابق، ص 351.

ويعرف أنهم يرونه، ولكنه ما لم يكن شخصا مشهورا فانه لا يتوقع أن يتعرف عليه أحد ، ومن ثم لا يجبر على أن يسلك مسلكا معينا ، أو أن يظهر بمظهر معين ، وفي هذه الحالة الثالثة يستطيع الشخص أن يذوب في خضم المجتمع وأن يصبح جزءا من اللوحة التي ترسم الحياة الاجتماعية ، أما اذا أدرك الانسان أو تملكته الخشية من أنه تحت المراقبة في الأماكن العامة فان الاحساس بالسكينة لديه يتبدد، وكذلك الاحساس بالحرية والراحة التي يبحث عنها الناس في الأماكن العامة.

-**التحفظ:** وهي أكثر حالات الخصوصية كياسة، وتتمثل في خلق حاجز نفسي ضد التدخل غير المرغوب فيه، ويحدث ذلك حينا يرغب الفرد في تحديد علاقاته واتصالاته بالآخرين ويدرك الآخرون ذلك بحصافة ولباقة وحسن تصرف[1].

واذا كان لتقسيم " ويستن " للحق في حرمة الحياة الخاصة من الأهمية من حيث انه يشكل مظلة تكفى لاستيعاب بعض القضايا والمسائل التي تثيرها تلك الانتهاكات الواقعة على الحق في الخصوصية، بما في ذلك الناجمة عن وسائل المراقبة الالكترونية واختبارات واختبارات كشف الكذب وتجميع البيانات في أجهزة الكومبيوتر ، الا أن هذا التقسيم لا يغطى كل جوانب الحق في حرمة الحياة الخاصة ، فهو ليس جامعا لكل عناصر الخصوصية، كما أنه غير مانع من دخول غيرها فيها[2].

1_1_3_1_2_2_2_2_2 أهم التقسيمات التي قيل بها للحق في الحياة الخاصة في القضاء الأمريكي:

تبنى القضاء الأمريكي أهم التقسيمات التي قال بها بعض الفقهاء لعناصر الحق في الخصوصية.

---

[1] محمد عبد العظيم محمد، مرجع سابق، ص 354.

[2] د. آدم عبد البديع آدم حسين، مرجع سابق، ص 222.

وسوف نعرض فيما يلي لأهم التطبيقات القضائية لمظاهر الحق في الخصوصية في القضاء الأمريكي.

-**الحق في العزلة:** يقصد بهذا الحق حق الفرد في عزلته ومنع الغير من انتهاك رغبته في أن يظل مجهولا ومنعزلا ، وهي حالة تدخل الغير عمدا في عزلة الشخص سواء كان هذا التدخل ماديا أو غير مادي ويقصد بحالة التدخل المادي اقتحام منزل الشخص أو أي مكان يقيم فيه كحجرة في فندق أو باخرة وكذلك تفتيش منزل الشخص دون اذن قضائي يعد تدخلا ماديا في حياته الخاصة .

وقد يكون التدخل غير مادي عن طريق اختلاس النظر أو التصوير ، وقضت المحاكم الأمريكية اعمالا لذلك بتوافر الاعتداء على الحق في الخصوصية في حالة قيام المؤجر بوضع أجهزة تسجيل في حجرة نوم الزوجين حديثي الزواج قبل أن يؤجر لهما، كما قضى بأنه يعد اعتداء على الخصوصية مجرد دخول صحفي حجرة مريضة وتصويرها دون اذنها ، وقضي كذلك بمسؤولية تاجر كان يلاحق مدينة عن طريق التدخل بقصد معرفة مركزه المالي كما اعتبر أيضا تفتيش حقيبة سيدة دون مسوغ مشروع اعتداء على الحق في الخصوصية[1].

وأخيرا يتطلب القضاء الأمريكي لقيام المسؤولية أن يكون هذا التدخل المادي أو غير المادي قد تم في مكان خاص أو في أمر خاص.

-**الاستعمال غير المشروع لاسم أو صورة شخص بقصد تحقيق فائدة:** ويعد من قبيل التعدي على الحق في الخصوصية في هذه الحالة ، استغلال اسم شخص ذي قيمة معينة بقصد الحصول على فائدة مادية، مثال ذلك من يوقع باسم برلماني على طلب الى رئيس البرلمان لتعديل قانون معين، أو يتمثل شخصية آخر بقصد الحصول على قرض من بنك أو يستغل صورة شخص في دعاية تجارية.

---

[1] د. آدم عبد البديع آدم حسين، مرجع سابق، ص 223.

وقد قضى اعمالا لذلك بان استخدام صورة شخص لغرض الدعاية لشركة التأمين أو وكالات الاعلان أمر يستوجب التعويض.

-الافشاء العلني لاسرار الحياة الخاصة للغير: وهذه الحالة تتمثل في الانتهاك الذي ينطوي على فضح الحياة الخاصة للانسان أو الاعلان عن بيانات وحقائق تتعلق بالنواحي الشخصية.

وتطبيقا لذلك قضي بأنه يعد انتهاكا للخصوصية: استخدام اسم أحد الناس في دراما اذاعية تتعلق بواقعة سرقة، أو الاعلان عن مديونات شخص ما ، أو نشر صورة عن التشريح الطبي له ، أو نشر صورة أو أشياء تتعلق بالصفات الذكرية المحرجة لدى احدى الفتيات أو العادات الرذيلة لاحدى السيدات واتجاهاتها الاستبدادية أو وقائع من سلوكها الشخصي مع أحد أصدقائها وجيرانها أو نشر صورة لمولود مشوه خلقيا الى غير ذلك.

-**الاساءة الى سمعة الغير أمام الجمهور**: وهذا الشكل من أشكال انتهاك الحياة الخاصة يتمثل في اعطاء صورة غير حقيقية للمرء أمام الجمهور بحيث تسيئ اليه .

واعمالا لذلك قضى بأنه اذا نشرت جريدة مقالا عن الممارسات غير اللائقة لسائقي تاكسي واشنطن واستخدمت صورة المدعي مع التلميح خطأ بأنه واحد من هؤلاء الذين يشتركون في هذه الممارسات فقد تم الاعتداء على خصوصيته.

وقضى أيضا بأنه اذا اتهم المدعي بالسرقة وقبض عليه وأخذت بصمات أصابعه وحبس ثم أفرج عنه عندما اكتشف خطأ في ذاتيته وأدين آخر بدلا منه، ومع ذلك صمم رجال الشرطة على أن تبقى صورته وبصمات أصابعه في سجل المجرمين فقد تم الاعتداء على خصوصيته.

-**خصوصية الحياة الأسرية**: ويقصد بهذه الصورة حق الشخص في اتخاذ القرارات في نطاق حياته الخاصة واعمالا لذلك قضت المحكمة العليا الأمريكية في قضية (Griswold) بعدم دستورية

التشريع الذي ينص على عدم استخدام وسائل منع الحمل اذ أنه يعد اعتداء على خصوصية الحياة الزوجية .

كما قضت بعدم دستورية قانون صدر في ولاية ميسوري لأنه يخضع اجهاض المرأة المتزوجة لرضاء زوجها وعلى من لهم الولاية على القاصر.

كذلك قضت في حكم آخر بعدم دستورية قانون ولاية (Massochunsets) لاخضاعه اجهاض القاصر لموافقة والديها أو السلطة القضائية.

-**سرية المحادثات:** تواترت أحكام القضاء الأمريكي على أن التنصت وتسجيل المحادثات التليفونية يعد انتهاكا للخصوصية يستوجب المسؤولية[1].

من خلال دراسة الاتجاه التعدادي لتحديد مدلول الحق في حرمة الحياة الخاصة وهو ما يعني مدلول هذا الحق عن طريق تعداد العناصر المتفرعة عليه، ومن خلال هذه الدراسة تبين لنا أن أصحاب هذا الاتجاه لم تتوحد كلمتهم على اختيار القيم والأمور التي هي بمثابة عناصر للحق في الخصوصية ، فما يعد من عناصر هذا الحق لدى البعض لا يكون كذلك عند البعض الآخر ، الأمر الذي برزت معه العديد من القوائم المتباينة في هذا الشأن، فضلا عن أن هذه القوائم لم تكن جامعة لكل عناصر الحياة الخاصة ولا مانعة من دخول غيرها فيها وكان لذلك أثره في أن اتجه البعض الى سلوك طريق آخر في سبيل تحديد مدلول الحق في الخصوصية يجمع بين الاتجاهين السابقين الاتجاه المعياري والاتجاه التعدادي فهم يعرفون الحق في حرمة الحياة الخاصة استنادا الى معيار معين ثم يعددون الأمور والحالات التي تدخل في نطاقه وتعد من قبيل عناصره ويتضح ذلك مما انتهى اليه مؤتمر رجال القانون الذي انعقد في ستوكهولم في ماي سنة 1967

[1] آدم عبد البديع آدم حسين، مرجع سابق، ص 225.

من تعريف الحق في الخصوصية بأنه : " حق المرء في أن يترك ليعيش حياته بأقل درجات من التدخل وحمايته من: 1- التدخل في حياته الخاصة أو العائلية .

2- التدخل في تكامله الجسماني والعقلي أو حديثه في مبادئه وثقافته.

3- الاعتداء على شرفه وسمعته.4- وضعه تحت أضواء خادعة5- بيان بعض المواقف المحرجة غير الهامة في حياته الخاصة6- استخدام اسمه أو شخصية مشابهة لشخصيته 7- التجسس أو التلصص والمراقبة 8- مراقبة المراسلات .9_ الاستخدام السيئ لاتصالاته الشخصية الكتابية والشفوية10_ استخدام المعلومات المأخوذة أو المعطاة بواسطته في حالات الثقة المهنية [1].

ويؤخذ على هذا الاتجاه أيضا أنه فضلا عن عجزه وفقا لتعريفه للحق في الخصوصية عن التوصل الى معيار قانوني حاسم يتحدد به مدلول هذا الحق ، فان سرد الأفعال التي يعتبرها من الحياة الخاصة وان كان يغطي الكثير من جوانب هذه الحياة ، الا أنه لا يحيط بها جميعا ، ويحتاج هذا السرد أو التعداد الى مراجعة مستمرة دوما لحذف الوقائع التي يفرض التطور استبعادها من مجال الحياة الخاصة واضافة ما قد يأتي به التطور من وقائع جديدة تدخل في مجالها.

ومن جملة ما تقدم يتبدى لنا أن الاتجاه التعدادي كسابقة الاتجاه المعياري لم يفلح في الوصول الى مايصبو اليه من تحديد دقيق لمدلول الحق في حرمة الحياة الخاصة ولعل ذلك يرجع الى سببين رئيسيين هما: غموض ونسبية فكرة الحياة الخاصة.

---

[1] واتباعا لنفس الاتجاه جاء بالبندين 2، 3 من الفقرة ب من التوصية رقم 428 التي أصدرتها الجمعية الاستشارية للمجلس الأروبي في 23 يناير سنة 1970 أن " الحق في حرمة الحياة الخاصة هو في الأساس قدرة الفرد على توجيه حياته كما يشاء مع أدنى حد من التدخل ويعتبر من الحياة الخاصة : الحياة العائلية ، الحياة داخل منزل الأسرة، التكامل الجسماني والمعنوي ، الشرف والسمعة، اعطاء صورة غير صحيحة عن الشخص. النشر بغير اذن للصور الفوتوغرافية الخاصة، الحماية ضد التجسس والتطفل غير المبرر أو غير المقبول ، الحماية ضد اساءة استخدام الاتصالات الخاصة، ولا يستفيد من الحق في حماية الحياة الخاصة الأشخاص الذين يشجعون بمسلكهم التدخل في خصوصياتهم الذين يشكون منه بعد ذلك. آدم عبد البديع آدم حسين، مرجع سابق، ص 226.

1_1_3_2 الاطار النسبي للحق في الحياة الخاصة

الحياة الخاصة فكرة مرنة وغير محددة المعالم ، فهي ترتبط بشخصية الانسان وبنشاطه في المجتمع الذي يعيش فيه ، ولذلك فهي تختلف من فرد لآخر (الفرع الأول)، فضلا عن أن ما يعد في مجتمع ما من قبيل الحياة الخاصة التي لا يجوز اقتحامها لا يعد كذلك في ظل مجتمع آخر ، كما أن فكرة الحياة الخاصة تختلف من زمن الى آخر (الفرع الثاني) ، الأمر الذي يجعل من فكرة الحياة الخاصة فكرة متغيرة، وفيما يلي عرض لهذه الأفكار.

1_1_3_2_1 نسبية حرمة الحياة الخاصة من حيث الأشخاص:

المبدأ العام هو احترام الحياة الخاصة ومنع أي اعتداء يكون من شأنه افشاء سر من أسرار حياة أي شخص ولكن فكرة الخصوصية تختلف من فرد لآخر بحسب مكانته داخل المجتمع وتأثيره فيه، فشهرة الشخص تعد عاملا أساسيا في اتساع دائرة حياته العامة على حساب فكرة الحياة الخاصة لديه، فيكون دائما عرضة لنشر بعض الأمور ذات العلاقة بحياته الخاصة والتي تهم أفراد المجتمع التعرف عليها بعكس الشخص العادي الذي يكون بعيدا عن دائرة الضوء حيث تتسع حياته الخاصة وتكون بمنأى عن أي اعتداء عليها.

واذا كان المبدأ العام أن لكل شخص الحق في احترام حياته الخاصة ، ومن ثم يكون له الحق في منع أي اعتداء على خصوصياته ، فان ذلك يعني أن ارادته وحدها هي التي يكون لها دور في السماح للغير باقتحام حياته الخاصة ونشر بعض الأمور المتعلقة بخصوصياته ، وبعبارة أخرى فان الشخص يملك حرية تقدير ما يجب أن يظل في طي الكتمان من أمور حياته الخاصة وما يمكن أن ينكشف للناس ، ولذلك فقد اشترط كل من المشرع الجنائي الفرنسي والمصري عدم رضاء المجني عليه في الجرائم الماسة بالحياة الخاصة لتوقيع العقوبات المقررة لهذه الجرائم، ولذلك فان رضاء الشخص باقتحام حياته الخاصة يؤدي الى اباحة الاعتداء على خصوصياته، والرضاء

قد يكون صريحا وقد يكون ضمنيا فمن يصدر عنه رضاء صريح بنشر بعض الوقائع عن حياته ليس له بعد ذلك أن يعترض ويدعي بوجود اعتداء قد وقع عليه[1].

و هناك علاقة بين درجة شهرة الشخص وحياته الخاصة، فالأخيرة تتأثر بالأولى، ومما لا شك فيه أن الانسان المشهور تتسع دائرة حياته العامة، حيث ترتبط بالمصلحة العامة للمجتمع في أحيان كثيرة،فهو شخصية عامة ، لأن حياته الخاصة ليست ملكا له وحده ، فهناك ارتباط بين الحياة العامة والخاصة له، مما يؤدي لنشر أسرار حياته على صفحات الجرائد والمجلات واطلاع المجتمع على أدق خصوصياته [2].

وتطبيقا لذلك قد أكدت احدى المحاكم الفرنسية أن الحياة العامة للانسان العادي تختلف عن الحياة العامة للشخص المشهور، بحسبان أن الشهرة تعد سببا لاتساع دائرة الحياة العامة للشخص على حساب حياته الخاصة، وكان ذلك بمناسبة قيام كاتبة بنشر كتاب عن حياة الرسام العالمي بيكاسو، وقد ذكرت فيه أنه انسان غير مستقر متناقض ، ويميل للقصوة والشدة [3].

واذا كان من المتفق عليه من جانب الفقه والقضاء أن لكل فرد أسراره التي يحرص عليها أن تكون بعيدة عن العلانية أو النشر يستوي في ذلك أن يكون الشخص عاما أو خاصا، الا أن الفقه والقضاء الفرنسي قد اختلف في مدى تمتع كل منها بحياته الخاصة ، فاذا كان الشخص

---

[1] هبة أحمد علي حسانين، مرجع سابق، ص 106.

[2] محمد محمد الدسوقي الشهاوي، مرجع سابق، ص 130.

[3] وقد عبر عن ذلك المحامي العام الفرنسي " ليندون " في تقريره المقدم الى الحلقة الدراسية عن قانون الصحافة التي نظمها المعهد الفرنسي للصحافة في يومي 27، 28 من شهر فبراير سنة 1964، حيث جاء به : " الشخص العام باعتباره ليس فقط الشخص البارز أو القائم بمهام سياسية ، بل أيضا الذي يرجوا الحصول على أصوات زملائه داخل منظمة عمالية، أو بمناسبة انتخاب النواب، أو الذي يدير مشروعا يدعو الى الادخار أو الائتمان وهو الذي يبحث عن الشهرة في مجال الآداب والفنون، هذا الشخص يهدم بنفسه جانبا من حياته الخاصة.....وحدود حياته الخاصة تقترن بحدود متغيرة طبقا لمقتضيات الاعلام هذه الحدود هي التي يجب على القضاء أن يحددها في كل حالة من هذا النوع، ولهذا لا يوجد في الأحكام أي صيغة عامة " آدم عبد البديع آدم حسين، مرجع سابق، ص 228_ 229.

العام له حياته الخاصة ، فان هذه الحياة ليست ملكا له وحده اذ قد ترتبط بحياته العامة ارتباطا وثيقا الأمر الذي يؤدي الى ضرورة كشف بعض خصوصياته، والأمر على العكس من ذلك بالنسبة للشخص العادي، حيث أنه لا يرتبط بالجمهور بأية رابطة تفرض عليه قيود أو التزامات معينة تجاهه وبالتالي لا تجعله خاضع للرأي العام ، ولذلك فتكون حياته الخاصة وكل ما يأتيه من تصرفات بمنأى عن تدخل الآخرين وبعيدا عن أي رقابة صحفية ذلك لأنه لايهم المجتمع التعرض لخصوصياته واذا حدث ذلك التعرض فانه يعد انتهاكا لحرمة حياته الخاصة ، والصعوبة تكمن في تحديد ماهية الشخصية العامة والمعايير التي يمكن الوقوف عنها للتعرف على الشخصية العامة ، ولذلك فقد حاول بعض الفقه الفرنسي ذكر أمثلة للشخصيات التي تعد عامة فقيل أن فكرة الشخصية العامة تشمل الممثلين والأبطال والرياضيين ورجال السياسة ورؤساء الدول[1].

وحدود الحياة الخاصة للشخص تمتزج بحدود متغيرة تتعلق بالاعلام، ويجب هنا على المحاكم بيان حدود النشر وفق لكل حالة ، مما أدى الى تعدد الأحكام الصادرة من المحاكم على اختلاف درجاتها ، كما أن بعض الأفراد، كما أن بعض الأفراد يتصل عملهم بمجموع الشعب ، فهم شخصيات عامة، ومنهم رؤساء الدول والوزراء والفنانون ونجوم الرياضة وغيرهم ، ويرجع ذلك لطبيعة عملهم الذي جعلهم أكثر شهرة من غالبية الشعب.

ويتجه بعض الأفراد الى وسائل الاعلام لنشر تحقيقات أو مقالات عنهم ، وعلة ذلك عشقهم لبريق الشهرة، وتتضمن الأخبار المنشورة عنهم أكثر من الأسرار الخاصة بحياتهم، فهنا تضيق دائرة حياتهم الخاصة، وتتسع دائرة الحياة العامة لهم، وتصبح حياتهم الخاصة محلا لأقلام النقاد والكتاب[2].

---

[1] هبة علي أحمد حسانين، مرجع سابق، ص106_107.

[2] محمد محمد الدسوقي الشهاوي، مرجع سابق، ص 131.

وقد أكدت احدى المحاكم الفرنسية ذلك في أحكامها ، حيث قررت أن الفرد الذي يسمح بنشر الأخبار والأسرار الخاصة بحياته لا يحق له الاعتراض على نشر الوقائع والأسرار، ويستطيع الكاتب أو الصحفي اعادة نشر هذه الأخبار طالما كانت هناك مصلحة مشروعة من ذلك النشر.

وقد قيل انه يمكن نشر صورة لرئيس دولة والوزراء وأعضاء البرلمان أثناء أوقات فراغهم واجازتهم في حالة ما اذا كان لهذه الصور تأثير في الثقة التي يتطلبونها من أفراد الشعب[1].

وتتخذ موافقة الشخص على نشر الأخبار عنه صورتين: احداهما رضاء صريح ، وثانيتهما رضاء ضمني ، لذلك لا يستطيع من وافق صراحة على نشر مقال عنه يتضمن أسرار حياته الاعتراض ، والقول بأن ذلك يعد انتهاكا لحرمة حياته الخاصة، بصرف النظر عن درجة شهرته.

وتتمتع الشخصيات العامة بحرمة حياتهم الخاصة، فلا يجوز نشر أخبار تتعلق بأسرار حياتهم الزوجية، كما يحظر تناول أسرار الحياة العاطفية للشخصيات العامة.

ومن باب أولى، لا يجوز نشر صور تجسد أمورا خاصة تتعلق بحياتهم الخاصة، لأن ذلك يعد انتهاكا لحقهم في الخصوصية ، وقد يكون الرضا بالنشر ضمنيا ، ويكون ذلك في حالة نشر أمور تتعلق بوظيفة الشخص.

وقد خول المشرع الفرنسي القضاء سلطة بيان الشروط التي يجب توافرها في الشخصيات العامة ، وتطبيقا لذلك فقد تضمن أحد الأحكام الصادرة في احدى الدعاوى أن ذلك الشخص ليس رجلا سياسيا ، ولا نجما سينمائيا ، ولا شخصية مشهورة.

---

[1] محمد محمد الدسوقي الشهاوي، مرجع سابق، ص 131.

كما يقول ليندون في موضع آخر " لو لو تمكن مصور من أخذ صورة لعضو برلمان معروف بصرامة أفكاره وهو جالس في بار على شاطئ البحر بالقرب من المستحمات اللاتي ترتدين البكني ، فلا يمكن القول أن هذا المصور قد اقتحم حائط الحياة الخاصة لعضو البرلمان " .

وعلى غرار ذلك يجوز نشر صورة رئيس الدولة والوزراء ونواب البرلمان أثناء اجازاتهم، طالما كان لهذه الصور قدر من التأثير في الثقة التي يتطلبونها من الجمهور.

واذا كان الوضع هكذا بالنسبة للشخص المشهور فانه يكون على خلاف ذلك بالنسبة للشخص العادي ، ذلك فان نطاق الحياة الخاصة بالنسبة للأخير على العكس بالنسبة للأول تكون أكثر اتساعا، حيث لا تربطه بالجمهور أية رابطة تفرض عليه قيودا أو التزامات تجاهه، ويخضع بمقتضاها لحكم الرأي العام ، الأمر الذي يستطيع معه أن يمارس حقه في الخصوصية بعيدا عن تدخل الآخرين أو رقابتهم في ظل حماية القانون[1].

وترتيبا على ما تقدم فانه يمكننا القول أن نطاق الحياة الخاصة للأشخاص تختلف وفقا لدرجات شهرة كل منهم ، فالانسان العادي لا يتعرض لنشر وقائع خاصة به ، ولا يتم المساس بحرمة حياته الخاصة من قبل الصحافة أو وسائل الاعلام المرئية والمسموعة، وعلى العكس من ذلك فالشخصيات العامة تكون مجالا خصبا للنشر من جميع وسائل الاعلام المختلفة، وعلة ذلك المكانة والشهرة التي تتمتع بها هذه الشخصيات، واتصالها بالجمهور واهتمام الجميع بتتبع اخبارهم[2].

---

[1] آدم عبد البديع آدم حسين، مرجع سابق، ص 229.

[2] محمد محمد الدسوقي الشهاوي، مرجع سابق، ص 133.

1_1_3_1_2_2 نسبية الحياة الخاصة من حيث الزمان والمكان:

ما من شك في أن سلوكيات الناس وتقاليدهم وعاداتهم وأفكارهم تتغير وتتطور عبر الزمان، وتختلف تبعا لذلك الأحكام والقواعد المنظمة لها من دولة لأخرى ، بل قد يكون من مكان الى آخر في نفس الدولة.

هذا التباين والاختلاف من شأنه أن يوضح لنا مدى الصعوبات التي تواجه الباحث بشأن تحديد درجة الحماية التي يمكن توفيرها لحرمة الحياة الخاصة[1].

1_1_3_1_2_2_1 تباين الفكرة عبر الزمان: تتطور عادات الناس عبر الزمان وتتنوع العوامل المؤثرة في هذا التطور، ومن الطبيعي والحال كذلك أن تبدو فكرة الحياة الخاصة نسبية.

ويتجلى ذلك فيما يسود عصرنا الحاضر من شعور عام بالتحرر من الأعراف والتقاليد التي كانت كانت سائدة في الماضي، والتي كان بمقتضاها ينظر الى الحياة الخاصة على أنها من المقدسات التي لا يمكن المساس بها ، وكان من أثر ذلك أن اتسع نطاق الحياة الخاصة على حساب الحياة العامة، بيد أن في هذا العصر حدث العكس، اذ أن جانبا كبيرا من مسائل الحياة الخاصة على حساب الحياة العامة ، بيد أن في هذا العصر حدث العكس اذ أن جانبا كبيرا من مسائل الحياة الخاصة قد أصبح الآن من قبيل الأمور التي تدخل في اطار الحياة العامة.

ومما يؤكد صدق هذا القول ما نلمسه اليوم في بعض الصحف من مقالات تتناول الحياة الجنسية للأشخاص ووقائع الاجهاض وعمليات التناسل وغيرها من خصوصيات الأفراد ولم يقف التحرر المعاصر عند حد التقاليد والأعراف التي كانت سائدة في الماضي ، بل تجاوزها ممتدا الى ما كان يعد من الأخلاق العامة للجماعة، فبلاجات العراة أو شبه العراة أصبحت منتشرة في معظم البلدان ، ولم يعد الحياء مانعا من كشف العورات وهي أخص خصوصيات الانسان أمام

---

[1] محمد عبد العظيم محمد، مرجع سابق، ص 403.

الآخرين ، بل أضحت هذه العورات من مظاهر الحياة العامة المتاحة للجميع، بعد أن كانت من الأمور التي تلفظها الأخلاق وتستنكرها التقاليد[1].

والواقع أن هذا التطور الذي لحق المجتمعات والذي جعل من فكرة الحياة الخاصة فكرة نسبية يعزو الى مجموعة عوامل فنية وعوامل اجتماعية وعوامل نفسية.

فحتى زمن قريب كانت حياة الفرد الخاصة محصورة فيما يفعله بين جدران منزله، وكانت هذه الجدران تفصل ما بين حياته الخاصة وحياته العامة، صحيح أنه كانت هناك تدخلات في خصوصيات الناس ولكنها كانت محدودة، أما اليوم وأمام التطور التكنولوجي الهائل الذي اقتحم كافة المجالات، فقد أمكن تعرية حياة الانسان بحيث أصبح مكشوفا للآخرين، ذلك أن ظهور وتطور الوسائل الحديثة المتعلقة بالتسجيل والتصوير والنشر لكل أنواع الصور والاحاديث من شأنه أن ينقل بطريقة سرية أكثر فعالية جوانب كثيرة من الحياة الخاصة للآخرين الى الجمهور ، كما أن تعقيد الأجهزة وتصغيرها بشكل متزايد يخلق احساسا خطيرا بالخوف من أن الخصوصية ذات الضرورة القصوى للفرد في المجتمع الديمقراطي الحر يمكن أن تتعرض باستمرار وبطريقة منظمة للالغاء والمحو بسبب الآذان المتصنة، فضلا عن أن تطور فن التصوير السينمائي والتصوير التلفزيوني كان من آثاره ازدياد درجة التهديد لخصوصيات الأفراد[2].

ومع تطور العصر اتجه الأفراد الى التحرر والتخلي عن جزء كبير من العادات والتقاليد التي سادت خلال الفترة الماضية، مما أباح نشر الأخبار عن الأفراد من خلال وسائل الاعلام المختلفة، وانتهاك حرمة حياة الأشخاص دون الاهتمام بذلك الأمر، وقد عكس تحرر

---

[1] آدم عبد البديع آدم حسين، مرجع سابق، ص 230.

[2] محمد عبد العظيم محمد، مرجع سابق، ص 405.

الأشخاص مدى التغير الملحوظ في مفهوم الالتزام بالأخلاق ، فبعض الأمور التي كانت محظورة وفقا للدين أصبحت مباحة ، بحجة التقدم ومسايرة الدول المتقدمة[1].

وقد ساعدت وسائل الاتصال الحديثة من أجهزة الحاسبات الآلية والانترنت والقنوات الفضائية ووسائل الاعلام المختلفة على كشف أسرار الأفراد دون مراعاة للعادات والتقاليد، مما قيل معه أن الحياة الخاصة في طريقها الى الزوال أو النهاية.

وقد أصبح الانسان اليوم محلا للتجارب من حيث اجراء الاختبارات الشخصية والسيكولوجية وهي تعتمد على التحري ودراسة العقل الباطن والخوض في مكنونات المرء.

ومن الطبيعي فان هذه الأساليب من شأنها أن تسمح بازدياد التدخل في خصوصيات الأفراد ، فضلا عن ذلك فهناك عوامل كثيرة جعلت من الافتئات على حياة الأفراد الخاصة أمرا عاديا، بل لعلنا لا نغالي اذا قلنا أن هذا التطفل أصبح يمثل ظاهرة اجتماعية تفشت في بعض المجتمعات في صورة مرض حتى أن بعض الفقهاء قد وصفه: " بالحمى الخبيثة لحب الاستطلاع على خصوصيات الأفراد" [2].

وجدير بالذكر أن الصحافة وبالأخص ما يسمى بالصحافة الصفراء وهي التي تعتمد على الاثارة ونشر الفضائح بهدف الربح تشارك بنصيب وافر في هذا الصدد ، ومع ذلك فيجب الا يتوه عن البال أن هذه العوامل التي أسلفناها والتي ترسم معالم تطور المجتمع ليست على نمط واحد في كافة المجتمعات ، بل تختلف من مجتمع الى آخر حسب ظروفه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وتقاليده وأعرافه ، ومن الطبيعي فان حرمة الحياة الخاصة للأفراد تتأثر تبعا لذلك ضيقا واتساعا.

---

[1] محمد محمد الدسوقي الشهاوي، مرجع سابق، ص 134.

[2] محمد عبد العظيم محمد، مرجع سابق، ص 407.

1_1_3_1_2_2_2_2 نسبية الفكرة في المكان: يختلف الحق في الحياة الخاصة باختلاف المكان ، فلكل دولة أو مجتمع ظروف وعادات خاصة بها وتتفاوت درجات الثقافة والتحضر من مجتمع لآخر، ولا تتساوى المجتمعات في درجة اهتمامها بالأخلاق وتطبيق المبادئ الدينية [1].

وقد كان للعوامل الفنية والاجتماعية والنفسية تأثير على فكرة الحياة الخاصة ومضمونها ، ولكن بدرجات متفاوة من حيث القوة والأهمية ، وبحسب تطور المجتمع ونموه ونظام الحكم فيه ، فمثلا من حق كل مواطن في الولايات المتحدة أن يعرف جملة الضرائب التي يدفعها كل مواطن، والأمر كذلك في فرنسا حيث رجعت المادة (243) من قانون الضرائب عن المبدأ التقليدي لسرية الضرائب ، ونصت على ضرورة نشر قائمة باسماء الممولين وبجملة ضرائبهم.

واذا استشهدنا بحرية الصحافة فيما تكتب لوجدنا الجرائد في بريطانيا تنشر عن طلاق الشخصيات المعروفة، بينما لا تعطى الصحافة السويدية والفرنسية اهتماما كبيرا لهذا النوع من القضايا، والمادة (22) من القانون رقم 75–617 الصادر في 11 يوليو 1975 في فرنسا يحظر ذكر المناقشات أو نشر مستندات القضايا المتعلقة بمسائل البنوة وقضايا الطلاق[2].

ومن الأمثلة التي تضرب في هذا الخصوص، أن الفرنسيين يميلون بطبيعتهم الى الأماكن العامة، ويفضلون تناول وجباتهم في المطاعم ويهوون الجلوس على المقاهي وفي الحدائق وعلى الأرصفة ولا يحتاجون بصفة ملحة الى الخصوصية على عكس الألمان تماما الذين هم مولعون بالأماكن المغلقة ، فيبنون شرفات منازلهم على نحو يجعلها بعيدة عن أنظار الآخرين، ويشترطون في غرف مكاتبهم أن تكون مغلقة أو ذات أبواب صلبة ، فهم ينزعجون من اطلاع الغير على أحوالهم وبين هذين النقيضين يقع الانجليز والأمريكان فالانجليزي محافظ بطبعه لكنه

---

[1] محمد محمد الدسوقي الشهاوي، مرجع سابق، ص 134.

[2] محمد عبد العظيم محمد، مرجع سابق، ص 408.

لايعيش منعزلا عن الجماعة ، فهو يمكنه ممارسة أعماله في الحدائق العامة، وليس لدى عضو البرلمان هناك مكتب خاص أما الأمريكي فيميل الى أن يكون لديه مكتب خاص ولكن لا يمنع أن يكون بابه مفتوحا[1].

ولا يفوتنا أن ننوه الى ما للعامل الديني من تأثير فعال في الحد من تهديد الحياة الخاصة، مع ملاحظة وجه الخلاف البين بين الدور الضعيف لهذا العامل الديني في بلاد النظم العلمانية ودوره في في بلاد النظم الدينية، ومن هنا نستطيع القول بأن العامل الديني في الدول الاسلامية لا يقتصر على تنظيم الحياة الدينية للمواطنين فقط، بل يمتد باعتبار الاسلام دين ودنيا لتنظيم حياتهم القانونية والاجتماعية، وهذا ما لمسناه من خلال بحثنا لحرمة الحياة الخاصة في النطاق الاسلامي حيث أثبتنا ما للشريعة الاسلامية الغراء من فضل السبق في تقرير واجب احترام خصوصيات المرء في مواجهة الغير، سواء تمثل هذا الغير في الدولة أو الأفراد ، مسلمين أو غير مسلمين[2].

من ناحية أخرى فان فكرة الحياة الخاصة تختلف من مكان الى آخر في داخل البلد الواحد ، فكلنا يعلم أن الريف يختلف عن المدينة في عاداته وتقاليده بحكم البيئة وارتباط العائلات فيما بينهم وتعارفهم، والتواضع الذي يسود أغلبهم ، هذه العوامل وغيرها من شأنها أن تولد لدى أهل الريف شعورا بالخوف من كلام الناس فتراهم يتحفظون في تصرفاتهم ويتفادون ما يمكن أن يعتبر عيبا في تقاليدهم، كما يحجمون عن اتيان تصرفات من شأنها أن تخدش الحياء ، وقد تعتبر هذه التصرفات كلها أو بعضها فيما لو صدرت في المدينة من الأمور العادية التي لا تكون محل نقد أو ملاحظة.

---

[1] آدم عبد البديع آدم حسين، مرجع سابق، ص 231.

[2] محمد عبد العظيم محمد، مرجع سابق، ص 401

واذا كان هذا هو شأن مجتمع القرية فان الأمر يختلف بالنسبة لمجتمع المدينة، فالحياة فيها أكثر انفتاحا وأكثر بساطة ، وتكاد تذوب فيها أصول العادات والتقاليد والاعراف في خضم الحياة المزدوجة، وهكذا يمكن القول بأن العوامل التي تدفع الى تهديد خصوصيات الناس بالنسبة لأهل القرية أقل تأثيرا منها بالنسبة لأهل المدينة [1].

ومما تقدم يتبين لنا مدى ما تتسم به فكرة الحياة الخاصة من نسبية ومرونة ليس من حيث الأشخاص فحسب ، بل بالنظر اليها من حيث الزمان وكذا بحسب المكان، فهي تختلف من شخص لآخر ، حسب مدى حرصه على صون خصوصياته والتحفظ على كتمان أسراره والتستر على أحواله وأموره الخاصة، كما تتطور فكرة الحياة الخاصة هذه بمرور الأيام وعبر الزمان، فمفهومها في الماضي ليس كما هو عليه الحال الآن في الحاضر ، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل أنه أكثر وأبعد من ذلك ، فمفهوم تلك الحياة نجده يتغير بحسب تغير المكان سواء كان هذا المكان يمثل اقليم الدولة كاملا، أم هو جزء داخل الاقليم فان التغير في مفهوم الحياة الخاصة واردا في كلا الأمرين، اذ نجد أن نطاق الخصوصية يختلف من بلد الى آخر، ومن مكان داخل البلد الواحد الى مكان آخر داخل نفس هذا البلد[2].

فاذا ما أضفنا الى سمة النسبية هذه التي تتسم بها فكرة الحياة الخاصة، سمة أخرى تلك هي سمة الغموض التي تعتري هذه الفكرة ، والتي هي مرجعها لما يوجد من صعوبة وضع حد فاصل بينها وبين نقيضها – الحياة العامة– لاتضح لنا الأمر جليا فيما يتعلق بالأسباب التي أدت الى اختلاف الفقه والقضاء الذي يأخذ بالاتجاه التعدادي وكذا تقصيره في تعداد العناصر التي تتفرع

---

[1] محمد عبد العظيم محمد، مرجع سابق، ص 410.

[2] آدم عبد البديع آدم حسين، مرجع سابق، ص 232.

على الحق في حرمة الحياة الخاصة بصيغة موحدة وبطريقة جامعة لكل هذه العناصر مانعة من دخول غيرها فيها.

من العرض السابق نخلص الى أن كل المحاولات التي بذلت لتحديد معنى الخصوصية أو حرمة الحياة الخاصة لم يكتب لها النجاح المنشود ، ومازالت من أدق الأمور التي تثير الجدل والخلاف في القانون المقارن ومرد هذه الصعوبة يرجع الى الأسباب الآتية[1]:

أولا: أن فكرة الحياة الخاصة تتميز بالمرونة، بمعنى أنها تختلف وتتطور من مجتمع الى آخر، وتحكمها المعايير والأخلاقيات السائدة في الجماعة، بل وبحسب الظروف الخاصة بكل شخص من حيث كونه من الأشخاص الحريصين على كتمان خصوصياتهم أو من هؤلاء الذين يجعلونها كتابا مفتوحا. كما تختلف بحسب ما اذا كانت الشخصية عامة مشهورة أم شخصية عادية.

ثانيا: أن مفهوم الخصوصية ذا مضمون عاطفي ، أي أن كثيرا من الأشياء التي نرغب في الاحتفاظ بها وحجبها عن أنظار وتطفل الآخرين مثل المعتقدات والمشاعر وما يرتبط بالسلوك، كلها أشياء معنوية تعصى على التحديد وتتأبى على التعيين.

ثالثا: تتباين وجهات نظر المجتمعات من حيث تقديرهم للقيم التي تتعارض بمناسبة حماية حرمة الحياة الخاصة، وتفسير ذلك أن حماية الخصوصية تتعارض مع الحق في الاعلام الذي يجد أساسه في حرية الصحافة، وهذه الحماية تعتبر قيدا على حرية الصحافة، فتضيق وتتسع نظرة كل مجتمع لنطاق الخصوصية بحسب نظرته الى مدى الحرية التي يجب أن تتمتع بها الصحافة.

رابعا: ويكاد يجمع الفقه المقارن على صعوبة ايجاد تعريف للحياة الخاصة يمكن اعماله في مجال التطبيق القانوني ، ومرد ذلك الى كونها تمثل نطاقا قانونيا من الاتساع بحيث يتعذر معه تحديد معالم هذا الحق بصورة واضحة ومسبقة، ويؤكد هذا الذي استخلصناه ما ذكرته لجنة الخبراء

[1] محمد عبد العظيم محمد، مرجع سابق، ص 410.

المتفرعة عن المجلس الأروبي في مجال حقوق الانسان من أنه بالرجوع الى الأبحاث والدراسات التي تناولت حرمة الحياة الخاصة فقد تبين أنه لا يوجد هناك تعريف عام متفق عليه لهذا الحق سواء على مستوى الفقه أو التشريع أو القضاء أو في مجال العمل ، وسواء في المجالين الدولي أو الاقليمي.

خامسا: احجام القضاء عن اعطاء تعريف واضح لفكرة الحياة الخاصة، مفضلا نظرا لغموض حدودها تحديد كل حالة على حدة، حتى يوفر الحماية الكاملة دون أن يتقيد بقواعد مسبقة، مراعيا في ذلك الظروف والاعتبارات والأعراف والأخلاق والمعتقدات الدينية والسياسية والمذهبية التي تدين بها الجماعة ، وهو يحدد معنى هذه الأفكار وأثرها وقت نظر الدعوى المرفوعة أمامه، اذ يصعب القول مسبقا أين تنتهي الحياة الخاصة وأين تبدأ الحياة العامة.

وعلى الرغم من التسليم مبدئيا بصعوبة وضع تعريف جامع مانع لفكرة الحق في حرمة الحياة الخاصة أو الحق في الخصوصية فقد حاول الدكتور محمد عبد العظيم محمد على ضوء ما سبق وضع تعريف لها كالآتي: " أنه حق المرء في أن يحدد لنفسه مدى مشاركة الآخرين له في أفكاره وسلوكه، الى جانب الوقائع المتعلقة بحياته الشخصية، وهو حق طبيعي وأساسي في مواجهة الدولة والأفراد لضمان كرامة الفرد وحريته في تحديد مصيره " [1].

و الحق في حرمة الحياة الخاصة عند الدكتور آدم عبد البديع هو : حرية الشخص في انتهاج أسلوب ذاتي مشروع ، في توجيهه لذاته في الكون المحيط به ، آمنا من أية أضرار تصيبه من الغير سواء كانت السلطة العامة أو الأفراد العاديين بممارسته لهذه الحرية " .

[1] محمد عبد العظيم محمد، مرجع سابق، ص 413.

ومن خلال هذا التعريف يتضح لنا أن الحق في حرمة الحياة الخاصة يجمع بين عنصرين أساسيين يندرج بداخلهما جميع الحقوق والعناصر المتفرعة عليه، هذان العنصران هما: حرية الحياة الخاصة وأمن الحياة الخاصة ومنهما يتكون مضمون الحق في الخصوصية[1].

1_1_3_3 الطبيعة القانونية للحق في الحياة الخاصة

لقد اعترف المشرع الفرنسي صراحة في المادة 9 من القانون المدني بأن للشخص الحق في الحياة الخاصة، وبذلك يكون قد حسم خلافا كان يثور حول طبيعة الخصوصية وما إذا كانت تعتبر حقا أم رخصة أم حرية.

وإذا كان المشرع الفرنسي قد اعتبر الخصوصية حقا، فان التساؤل يثور حول طبيعة هذا الحق، وما إذا كان يعتبر من قبيل حق الملكية أم من قبيل الحقوق الملازمة لصفة الشخصية. لقد برز في الفقه والقضاء المقارن اتجاهان، يرى احدهما أن الحق في الخصوصية يعد من قبيل حق الملكية ويرى الأخر أن هذا الحق يعتبر من قبيل الحقوق الشخصية [2].

وفيما يلي سوف نتناول كلا من هذين الاتجاهين في فرع مستقل ثم نتناول في فرع أخر موقف القانون المصري كما يلي: الحق في الخصوصية حق الملكية (فرع أول)، الحق في الخصوصية من الحقوق الشخصية (فرع ثاني)،موقف القانون المصري من الطبيعة القانونية للحق في الخصوصية (فرع ثالث).

---

[1] آدم عبد البديع آدم حسين، مرجع سابق، ص 234.

[2] أحمد محمد حسان، نحو نظرية عامة لحماية الحق في الحياة الخاصة، في العلاقة بين الدولة والافراد (دراسة مقارنة)، مجموعة رسائل الدكتوراه، جامعة القاهرة، ص 40.

1_1_3_3_1 الحق في الخصوصية حق ملكية: يتجه هذا الرأي إلى القول بان الإنسان يعتبر مالكا لحياته الخاصة، ومن ثم فلا يجوز الاعتداء على خصوصياته بأي صورة من صور التعدي، كما يستطيع التصرف في حياته الخاصة كيفما يشاء[1].

وقد اخذ بهذا الاتجاه بعض الفقهاء بعض القضاء والفقه المقارن، ويرجع أساس الفكرة القائلة بان للإنسان على صورته حق ملكية إلى النظرية التي ترى أن للإنسان على جسمه حق ملكية [2].

ولما كانت الصورة تعتبر جزءا لا يتجزأ من الجسم الإنساني فقد أمكن اعتبار الحق في الصورة من قبيل الحق في الملكية، فالشكل (الصورة) يتكون شانه شان الجسم من مجموعة من العظام والجلد والأوردة والعضلات، وهذه الأجزاء مجتمعة تعطي كل شخص شكلا خاصا يتميز به عن غيره من البشر[3].

وقد أخذت بعض المحاكم الفرنسية منذ فترة بعيدة بهذا الاتجاه استنادا على أن أهم خصائص الحق على الصورة هي قابليته للتصرف، كذلك أخذت بهذا الاتجاه بعض المحاكم الأمريكية والكندية، حيث يطبق القانون الانجليزي، حيث صدر حكم قضائي في ولاية انتاريو الكندية يقضي بتعويض لاعب كرة القدم عن استعمال صورته دون إذنه وأسس هذا القضاء على الاعتداء على الحق في الملكية [4].

---

[1] احمد محمد حسان، مرجع سابق، ص 41.

[2] د. يوسف الشيخ يوسف، مرجع سابق، ص 62.

[3] احمد محمد حسان، المرجع السابق، ص 41.

[4] د. يوسف الشيخ يوسف، المرجع السابق، ص 62.

ولما كان الشخص الطبيعي مالكا لجسده، ويتفرع على ذلك أن المرء يملك أن يتصرف وان يستعمل يستغل (وهي المكنات الثلاث التي يخولها حق الملكية) جسده وصورته، فله أن يبيع شكله وان يغي ملامحه كان يصبغ شعره أو أن يتركه أو يحلقه أو يبيعه.

وتقرير مثل هذا الحق يستتبع بالضرورة أن يكون للشخص الحق في رفع دعوى استرداد بقصد الاعتراف بحقه في الملكية ويعطى مكنة طلب وقف الأعمال التي تنطوي على مساس بهذا الحق[1].

وقد استخدم هذا الاتجاه لحماية سرية الخطابات استنادا إلى أن لصاحب الخطابات حق ملكية عليها، وأن هذه الملكية تكون مشتركة بين المرسل والمرسل إليه [2].

وقد انتقد معظم الفقه الفرنسي هذه النظرية باعتبارها فكرة خاطئة وغير دقيقة تأثر أنصارها بالأفكار الرومانية التي ترجع كل جديد إلى الأفكار القانونية السائدة منذ القديم، بدلا من أن يجددوا وينشئوا تقسيمات قانونية جديدة، ولهذا ادخلوا الحق في الصورة في نطاق الحق في الملكية حتى يتمتع الحق في الصورة بمزايا الحق في الملكية، حيث يعتبر هذا الحق أقوى الحقوق قاطبة في ذلك الوقت[3].

ولكن إذا كان اعتبار الحق في الخصوصية من قبيل الحق في الملكية يكسبه حماية فعالة، فان خصائص الحق في الخصوصية تتعارض مع خصائص الحق الملكية.

حقيقة هناك تشابه بين الحق في الخصوصية والحق في الملكية يتمثل في أن كل من الحقين يحتج به في مواجهة الكافة ولكن هذا التشابه ينتهي عند هذا الحد.[4]

---

[1] د. ممدوح خليل بحر، مرجع سابق، ص 269، 270.

[2] المرجع نفسه، ص 270.

[3] احمد محمد حسان، مرجع سابق، ص 43.

[4] المرجع نفسه، ص 44.

فكل حق عيني يفترض وجود صاحب حق وموضوع يمارس عليه الحق، ويجب أن ينفصل صاحب الحق عن موضوع الحق، فالحق العيني يعني ممارسة الشخص صاحب الحق لسلطاته على موضوع الحق، وإذا اتحد صاحب الحق وموضوعه، فانه يتعذر حدوث هذه الممارسة، فلا يمكن أن يكون للشخص حق ملكية على جسم أو أي جزء من أجزائه، ومن هنا لا يمكن أن تكون الصورة محل ملكية، حيث أنها ليست شيئا منفصلا عن الشخص.

ولقد قررت المحاكم الفرنسية انه لا يجوز في مجال الخصوصية اللجوء إلى حق الملكية فالإنسان لا يدخل في دائرة المعاملات القانونية، ولا يمكن أن يكون موضوعا لحق عيني .

1_1_3_3_2 الحق في الخصوصية من قبيل الحقوق الشخصية

اتجه الفقه والقضاء الفرنسي حديثا إلى اعتبار الحق في حماية الحياة الخاصة من قبيل الحقوق اللازمة لصفة الإنسان، وحقوقه الشخصية هي التي يكون موضوعها العناصر المكونة للشخصية.

وتتميز فكرة حقوق الشخصية بأنها توفر الحماية القانونية للشخص في مواجهة الكافة الذين عليهم احترام حقه في الحياة الخاصة بعدم التحري عنها أو التجسس عليها وعدم نشر أو إفشاء ما يتعلق بها دون وجه حق.

ومن مزايا الاعتراف بالحق في الخصوصية باعتباره من حقوق الشخصية، أن القضاء يأمر بوقف الاعتداء بمجرد أن يلجا إليه المضرور، ولا يلزم المضرور بإثبات عنصري الخطأ أو الضرر[1].

[1] د. يوسف الشيخ يوسف، مرجع سابق، ص 62، 63.

ووفقا لهذا الاتجاه يعتبر الحق في الخصوصية من قبيل الحقوق اللصيقة بالشخصية وهي الحقوق التي يكون موضوعها العناصر المكونة للشخصية الإنسانية، فهو حق غير مالي ولا يرتبط بالذمة المالية للشخص، وإنما يرتبط ارتباطا وثيقا بالكيان الشخصي للإنسان [1].

ويقصد بالحقوق الشخصية مجموعة القيم التي تثبت للإنسان باعتبارها مقومات شخصية، وهي تكفل للشخص حماية لهذه الشخصية في مظاهرها المختلفة، كحق الشخص في الحياة، وكحقه في الحرية وحقه في أن ينسب إليه نتاج ذهنه العلمي أو الأدبي أو الفني، وسميت هذه الحقوق بالحقوق العامة، لأنها تثبت للناس كافة ولا يختص بها شخص دون أخر، كما سميت بحقوق الشخصية لاشتمالها على مجموعة القيم التي تتوافر بموجبها مقومات الشخصية الإنسانية، إذ هي تهدف إلى حماية الشخصية في عناصرها المختلفة، وسميت أيضا بالحقوق الطبيعية أو بحقوق الإنسان باعتبارها حقوقا تفردها الطبيعة البشرية ويقررها القانون الطبيعي، اذ هي تثبت للشخص بحكم كونه إنسانا، وتجدر الإشارة إلى أن فلاسفة القرن الثامن عشر هم أول من سمى هذه الحقوق بحقوق الإنسان، أو بالحقوق الطبيعية، طبقا لنظرية العقد الاجتماعي، التي لا تبيح للسلطة المساس بما تبق للإنسان من الحقوق الطبيعية بعد أن تنازل عن جزء منها حتى يتمكن من العيش في الجماعة [2].

ويترتب على اعتبار الحق في الخصوصية من قبيل الحقوق الشخصية مجموعة من النتائج القانونية [3]:

---

[1] أحمد محمد حسان، مرجع سابق، ص 44.

[2] د. يوسف الشيخ يوسف، مرجع سابق، ص 63.

[3] أحمد محمد حسان، المرجع السابق، ص 46.

أولا: يستطيع المعتدى عليه اللجوء إلى القضاء لمنع أو وقف التعدي الواقع عليه ولا يلتزم بإثبات عنصري الخطأ والضرر، مما يعطي للحماية القانونية للحق في الخصوصية قوة وفاعلية اكبر مما لو تركت هذه الحماية لقواعد المسؤولية المدنية.

ومن المعروف أن المسؤولية المدنية لا تتوفر إلا إذا اثبت المدعي عناصرها الثلاثة التي تتمثل في الخطأ والضرر، مما يعطي للحماية القانونية للحق في الخصوصية قوة وفاعلية اكبر مما لو تركت هذه الحماية لقواعد المسؤولية المدنية.

ومن المعروف أن المسؤولية المدنية لا تتوفر إلا إذا اثبت المدعي عناصرها الثلاثة التي تتمثل في الخطأ والضرر والعلاقة بينهما، فعلاوة على صعوبة إثبات هذه العناصر، فان هذه المسؤولية لا توفر إلا الحماية اللاحقة فقط، أي بعد تمام الاعتداء وتحقق الضرر، والتعويض لا يفيد في إزالة كل اثر للضرر.

ولكن الحماية الفعالة تكون عن طريق الوقاية من الاعتداء على الخصوصية أصلا، وهذا النوع من الحماية لا يتحقق إلا إذا اعتبر الحق في الخصوصية من قبيل الحقوق الملازمة لصفة الإنسان.

ثانيا: كما تتميز فكرة الحقوق الشخصية بأنها توفر الحماية القانونية للشخص في مواجهة الكافة، فيستطيع الإنسان أن يستلزم من الجميع احترام حقه في احترام حياته الخاصة وذلك بعدم التحري عنها أو التجسس عليها، وكذلك عدم نشر ما يتعلق بها.

ثالثا: استئثار صاحب الحق وحده بأسراره، ولا يحق لأحد مهما كان أن يطلع عليها إلى برضائه سلفا، ولا يجوز لصاحب السر أن يتنازل عن أسراره الخاصة في المستقبل فيعطي للغير الحق في الاطلاع عليها دون قيد أو شرط، فذلك تنازل عن حق شخصي لا يجوز قانونا، وكل الذي يمكن

لصاحب السر هو أن يتنازل عن سر محدد وهذا التنازل هو الذي يزيل عن السر طابع الخصوصية.

ولكن الأمر يختلف إذا رضي الشخص للغير أن يطلع على أسراره مستقبلا أيا كانت وبدون تحديد،لأنه يتنازل في هذا الحال عن حق شخصي له لا يجوز التنازل عنه.

ويتمتع بهذا الحق جميع الأشخاص بلا تمييز، لأنه يتصل بشخصية الفرد وكيانه الإنساني وبناء على ذلك فان الحق في الخصوصية يعتبر حقا ذاتيا مطلقا وحقا عاما في نفس الوقت[1].

وبعد أن عرضنا لكلا الرأيين بشان الطبيعة القانونية للحق في الحياة الخاصة فمنهم من ذهب إلى انه حق ملكية ومنهم من يرى انه حق شخصي.

فإننا نرى أن الاتجاه القائل بان الحق في الحياة الخاصة هو حق شخصي هو الأجدر بالتأييد وذلك لما صادف الاتجاه الأول من نقد كافي لهدم النظرية من أساسها.

كما أن الأخذ بالرأي الثاني يوفر مظلة قانونية تحمي وتصون حقوق الأفراد من أي تهديد للحياة الخاصة، ولذا فإننا سوف نلاحظ أن كثيرا من التشريعات الوضعية قد أخذت بهذا الرأي.

فقد قنن المشرع الفرنسي ما استقر عليه الفقه والقضاء في فرنسا من حيث ترجيح الرأي القائل بان الحق في الحياة الخاصة هو حق شخصي وليس حق ملكية.

فقد قرر المشرع في المادة 9 من القانون المدني الفرنسي أن الحق في الحياة الخاصة هو حق شخصي.

---

[1] أحمد محمد حسان، مرجع سابق، ص 47.

وقد صار المشرع المصري على نفس نهج المشرع الفرنسي حينما قرر في المادة 50 من القانون المدني المصري أحقية كل من وقع اعتداء على حق من الحقوق الملازمة لشخصيته ومن بينها حقه في حياته الخاصة أن يطلب وقف هذا الاعتداء وتعويضه عما لحق به من أضرار.

أما القانون الأمريكي فقد اتخذ موقفا مستقلا وعلى خلاف ما اخذ به المشرع المصري والفرنسي من أن الحق في الحياة الخاصة حق شخصي حيث ذهب المشرع الأمريكي إلى أن الاعتداء على الحق في الحياة الخاصة يعد من قبيل الأخطاء التي تستوجب المسؤولية[1].

[1] د. محمد عمر حسين، مرجع سابق، ص 448، 449.

الفصل

الثاني

الفصل 2

عناصر الحق في الحياة الخاصة

تناولنا فيما سبق صعوبة وضع تعريف جامع مانع لفكرة الحياة الخاصة سواء على المستوى الفقهي أو القضائي، ويرجع ذلك إلى أنها فكرة مرنة ونسبية ومتطورة تختلف باختلاف الزمان والمكان والأشخاص ، فهي تتباين بتباين الناس وبيئاتهم وثقافتهم وانتمائتهم السياسية والدينية[1].

و أمام صعوبة تعريف الحياة الخاصة اتجه الفقه تدريجيا إلى العدول عن البحث عن تعريف لها، واتجه إلى وضع قائمة للقيم التي تعطيها فكرة الحق في الحياة الخاصة.

ويقصد بعناصر الحق في الحياة الخاصة مجموعة القيم أو الأمور أو الممارسات التي تدخل في نطاق هذا الحق، وتخضع للحماية ضد التدخل الخارجي أو أية محاولة للتطفل عليها.

ولما كانت فكرة الحياة الخاصة هي فكرة مرنة ونسبية ومتطورة تختلف باختلاف الزمان والمكان والأشخاص، فإنه من غير الممكن بل يكاد يكون من المستحيل تعداد عناصر هذا الحق تعدادا جامعا مانعا شاملا لكل عناصرها على سبيل الحصر، لأن هذه العناصر أيضا متفاوتة ومتباينة باختلاف الزمان والمكان والاشخاص، وأي تعداد لهذه العناصر على سبيل الحصر سيكون متسما بالإخفاق والقصور.

---

[1] د. رضا محمد عثمان دسوقي، الموازنة بين حرية الصحافة وحرمة الحياة الخاصة، مؤسسة الوحدة الاقتصادية، القاهرة، الطبعة الثانية، 2011، ص 615.

ولقد ترتب على ذلك أن اختلف الفقهاء فيما بينهم بشأن تحديد عناصر الحق في الحياة الخاصة، فبعضها كانت محل اتفاق بينهم، والبعض الآخر اختلفوا فيها.

ولقد اتجه جانب من الفقه الفرنسي الى وضع قائمة بالحالات التي تدخل ضمن عناصر الخصوصية، فذكروا الحق في الصورة وكشف المرتب والمرض والحياة العائلية والطلاق والزواج والحياة المهنية ومكان قضاء أوقات الفراغ والموارد المالية، غير أن تعداد ما يدخل في نطاق الحياة الخاصة محل خلاف في الفقه الفرنسي، فالبعض يضيف الى ما سبق ذكره الشرف والاعتبار والحق في الاسم وفي النسيان وفي سيرة حياته وفي الألفة وحياة المرء الداخلية والروحية، وهي تلك الحياة التي يعيشها الشخص عندما يغلق بابه عليه[1].

لذلك سوف نعالج هذا الفصل في مبحثين الأول نتطرق فيه لعناصر الحق في الحياة الخاصة المتفق عليها و الثاني نتطرق فيه إلى عناصر الحق في الحياة الخاصة المختلف فيها .

[1] محمد عبد العظيم محمد، مرجع سابق، ص 460_461.

1_2_1 عناصر الحق في الحياة الخاصة المتفق عليها

رغم تعدد صور الحق في الخصوصية، فإن الفقه قد أتفق على بعض عناصر هذا الحق نعالجها في مجموعة من المطالب، الأول نتطرق فيه إلى الحق في حرمة المسكن ، والثاني إلى المحادثات الشخصية، والثالث إلى المراسلات، والرابع إلى الحالة الصحية، والخامس إلى الحياة العاطفية والزوجية والعائلية، والسادس إلى الذمة المالية، والسابع إلى آراء الشخص السياسية ومعتقداته الدينية.

1_2_1_1 الحق في حرمة المسكن

حرمة المسكن امتداد للحق في الحياة الخاصة ان لم تكن من ابرز معالم هذا الحق، فلا قيمة لحرمة الحياة الخاصة ان لم تشمل مسكنه الذي يخلو فيه إلى نفسه، فيعيش في مناجاة مع ذاته بعيدا عن أعين الرقباء، نائيا عن عيون وأسماع الآخرين، فيودع فيه خصوصياته وأسراره ، وينفرد بذاته وبأسرته وبالمقربين إليه.

فمنزل الإنسان هو المكان الذي ينسحب إليه المرء برضائه ومؤقتا من الحياة الاجتماعية، فما أن تخطو قدماه داخل داره حتى يتحرر أو يترك صفته كعضو في المجتمع ويعيش في خلوته.

ولكن مفهوم المسكن مفهوم نسبي يختلف باختلاف الزمان والمكان بمعنى أن ما يعد مسكنا عند أهل الصحاري قد لا يكون كذلك عند غيرهم من أهل المدينة، وتتباين أيضا الفكرة من زمن إلى آخر.

وبالرغم من ذلك يمكن تعريف المسكن بأنه كل مكان خاص يأوي إليه الإنسان ويختص به بصفة دائمة أو مؤقتة، وذلك ينصرف بدوره إلى توابع المسكن وكذا الأماكن الخاصة التي يقيم فيها المرء ولو لفترة محددة.

وفي حكم لمحكمة النقض المصرية عرفت المنزل بأنه: " يقصد بلفظ المنزل في معنى الإجراءات الجنائية: كل مكان يتخذه الشخص سكنا لنفسه على وجه التوقيت أو الدوام بحيث يكون حرما آمنا له لا يباح لغيره دخوله إلا بإذنه".

وللمسكن في القانون الجنائي الفرنسي مدلول أوسع من القانون المدني، فهو يشمل كل مكان يستخدمه الفرد مقرا خاصا له.

ويعرف المسكن في القانون الأمريكي : "بأنه المكان الذي يأوي إليه الشخص عادة ويختاره لمعيشته".

ويكون للمسكن حرمة بهذا المدلول متى حافظ على خصوصيته، فإذا سمح صاحب المسكن للجمهور والتي منع أي تطفل في أي صورة كانت من الاعتداء على هذا المسكن وهذا ما يعرف بحصانة المسكن.

1_2_1_1_1 مبدأ حرمة المسكن

تعد حرية المسكن من الحريات الأساسية لصيقة الصلة بشخص الإنسان إذ تعطيه الحق في اختيار المكان الذي يقيم فيه، وفي تغييره عندما يريد، وذلك في الحدود التي تسمح بها قدراته المالية [1].

وقد تفرع عن هذه الحرية حق الإنسان، حيث يحظى المسكن بحرمة وقداسة خاصة ضمانا لحق ساكنه القانوني في التمتع بالهدوء والسكينة فلا يجوز دخول المسكن إلا بموافقة

[1] د. حمدي عطية، مصطفى عامر، حماية حقوق الإنسان وحرياته العامة الأساسية في القانون الوضعي والفقه الإسلامي (دراسة مقارنة)، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2010. ص 379.

صاحبه، كما أنه لا يجوز اقتحامه إلا بالشروط وفي الحالات والأوقات التي يبينها القانون وتبعا للإجراءات التي يحددها[1].

وتعد حرمة المسكن نابعة من حرمة الشخص ذاته وتابعة لها، وضمانا لحقه في الأمن وعدم انتهاك مبدأ احترام الشخصية، وليست على فكرة الملكية، فلا يجوز دخول المسكن إلا بموافقة من يشغله، أو طبقا لما يقرره القانون[2].

1_2_1_1_1_1 مضمون مبدأ حرمة المسكن

إن مبدأ حرمة المسكن إنما يعني أحقية صاحب المسكن في منع أي شخص من دخوله بغير إذن، ذلك أن المسكن يعد بمثابة المكان الذي يحتفظ فيه صاحبه بأسراره وأدق خصوصياته.

وعلى ذلك فان للمسكن حصانة قانونية مقررة له ولتوابعه الملحقة به بحيث يترتب على ذلك أن هناك مسؤولية قانونية تنشأ وتلقي على كاهل كل من يحاول اقتحام هذا المكان أو تهديد أمنه وسلامته بأي وسيلة كانت.

إلا أن تلك الحصانة لا تعني أن يسعى الإنسان في الأرض فسادا ويتخذ من مسكنه وكرا لممارسة الأعمال الإجرامية، فكما ذكر أحد الفقهاء الفرنسيين المعاصرين: " أن هذا المبدأ لا يمكن أن يحمي الأشقياء أو يوقف قضاء العدالة أو يمنع السلطات من جباية الضرائب ".

على أن الحماية المقررة لملحقات المسكن تختلف من تشريع لأخر فهناك تشريعات تصبغ الحماية القانونية الكاملة على الملحقات، ومنها ما يقصرها على المسكن فقط".

---

[1] د. ثروت بدوي، النظم السياسية، ص 422.

[2] د. علي الباز، الحقوق والحريات والواجبات العامة، ص 37.

والحماية القانونية المقررة للمسكن لا تقتصر على وقت دون أخر فهي لا تختلف مثلا من ساعات النهار عنها في ساعات الليل، وان كانت هناك بعض التشريعات تتخذ من انتهاك حرمة المسكن ليلا واقتحامها ظرفا مشددا كما هو الحال في التشريع المصري [1].

1_2_1_1_1_2 مبدأ حرمة المسكن في الأنظمة القانونية المختلفة

1_2_1_1_1_2_1 القانون الجنائي: لقد اهتم المشرع في فرنسا بالنص في التشريع الجنائي على تقرير مبدأ حرمة المسكن ووضع عقوبة صارمة لمن يحاول اقتحامه يستوي في ذلك أن يكون من الأفراد العاديين أو من رجال الضبطية القضائية.

فقد قررت المادة 184 من قانون العقوبات الفرنسي والتي تم تعديلها في عام 1956 أن كل من دخل مسكنه مواطن بوجه غير شرعي وضد إرادته وبغير مراعاة للتعليمات التي نص عليها القانون من رجال الشرطة أو رجال الضبطية القضائية بصفة عامة يعاقب بالحبس من ستة أيام إلى سنة أو بالغرامة من 500 إلى 3000 فرنك فرنسي ومن دخل بوجه أو بطريقة غير مشروعة مسكن شخص أخر بالقوة أو بالتهديد يعاقب بالحبس من ستة أيام إلى سنة أو بالغرامة من 500 إلى 3000 فرنك فرنسي ومن دخل بوجه أو بطريقة غير مشروعة مسكن شخص أخر بالقوة أو بالتهديد يعاقب بالحبس من ستة أيام إلى ثلاثة أشهر أو بالغرامة التي تتراوح بين 500 إلى 1000 فرنك فرنسي.

لم يكتف المشرع الفرنسي بذلك فقط وإنما قرر في المادتين 382، 329 من قانون العقوبات الفرنسي استكمال الحماية التشريعية المقررة لحرمة المسكن حيث قرر مبدأ الدفاع الشرعي عن النفس فمن يدافع عن مسكنه أثناء السطو عليه ليلا فيقتل المعتدي فإن ذلك يعد دفاعا شرعيا

[1] د. محمد عمر حسين، مرجع سابق، ص 569.

يعفي من المسؤولية الجنائية، وإن أجازت هذه المادة مساءلة صاحب المسكن إذا ثبت أن المعتدي لم يكن ينوي قتله أو الاستيلاء على نقوده أو منقولاته.

1_2_1_1_1_2_2 القانون المدني

أما عن انتهاك حرمة المسكن وما قد يترتب عن ذلك من مسؤولية مدنية فإن البعض قد ذهب إلى أن الدخول بطريقة غير مشروعة إلى المسكن من الممكن أن يسأل عنه المدعي وفقا للقواعد العامة للمسؤولية التقصيرية في فرنسا والمقررة بالمادة 1382 من القانون المدني الفرنسي.

وعلى ذلك فإن من يقيم مسكنا بطريقة غير مشروعة وفقا لهذا الرأي يمكن أن يسأل على أساس ارتكابه خطأ في حق المدعي عليه الحق به ضررا بليغا وقامت علاقة السببية بينهما.

1_2_1_1_1_3 مبدأ حرمة المسكن في النظام الانجلوسكسوني

سوف نعالج في هذا الفرع مبدأ حرمة المسكن باعتبارها من أهم الحقوق الأساسية في النظامين الأمريكي والانجليزي كما يلي:

1_2_1_1_1_3_1 مبدأ حرمة المسكن في النظام الأمريكي

إن مبدأ حرمة المسكن في الولايات المتحدة الأمريكية يعد من المبادئ الأساسية ولما له من تلك الأهمية فقد نص عليه في صدر الدستور الأمريكي، حيث ينص التعديل الرابع من الدستور الأمريكي على أنه: " لا يجوز انتهاك حق أفراد الشعب في أن يكونوا آمنين على أشخاصهم ومنازلهم وأوراقهم وحاجاتهم من أي تفتيش أو ضبط غير معقول، أو إجرائه بدون ترخيص إلا بناءا على سبب محتمل وبتأييد معزز بقسم وبصفة خاصة مع إيضاح المكان الذي يجري تفتيشه والأشخاص أو الأشياء التي يجري ضبطها.

ويذهب الفقه في الولايات المتحدة الأمريكية انه بفضل التقدم العلمي والتكنولوجي الكبير فإنه لم يعد لأي شخص أن يغلق عليه باب مسكنه ويرقد فيه آمنا كاملا كما كان من ذي

قبل، وأنه يتعين على المشرع أن يلاحق التطور الدائم والمستمر للتكنولوجيا المتقدمة وذلك من خلال التشريعات المتلاحقة.

وان جوهر الاعتداء الواقع على حرمة الأشخاص في مساكنهم لا يعد مجرد الدخول إلى المسكن بطريقة غير مشروعة باقتحام أبوابه أو تفتيش أدراج هذا المسكن وإنما يكمن في انتهاك الأمن الشخصي للأفراد في مساكنهم والذي يجب آن يكون محاطا بأقصى درجات الأمان واقعيا وفعليا من خلال التشريعات الوضعية.

ولقد حرص القضاء الأمريكي على التأكيد على مبدأ حرمة المسكن وأحقية الأفراد في أن ينعموا فيه بالأمن والسكينة، ومن ذلك ما قضت به محكمة نيويورك في سنة 1962 حينما رفضت الدليل المستمد من واقعة اقتحام غير مشروعة لمسكن حيث تخلص وقائع هذه المنازعة في أن طبيبا كان قد اقتحم منزل زوجته المنفصلة عنه والتي تقطن مسكنا آخر خلاف مسكن الزوجية قبيل الفجر واستطاع أن يلتقط لها صورا وصديقها وهما عاريين تماما على الفراش ورغما عن إراداتهما وذلك حتى يتمكن من كسب دعوى الطلاق.

وكذلك ما قضت به المحكمة العليا لولاية "وست فيرجينيا" من إدانة أحد الأشخاص وأحقية المدعين في التعويض، وتخلص وقائع هذه المنازعة في قيام أحد الأشخاص بوضع أجهزة تصنت في غرفة نوم خاصة برجل وزوجته للاستماع إلى أحاديثهما الخاصة [1].

[1] د. محمد عمر حسين، مرجع سابق، ص 572، 573.

1_2_1_1_1_3_2 مبدأ حرمة المسكن في النظام الانجليزي

لقد حظي مبدأ حرمة امسكن بالاهتمام في انجلترا ويظهر ذلك بجلاء باستطلاع نصوص قانون التآمر وحماية الملكية والذي قررت نصوصه تجريم التخويف أو المراقبة يستوي في ذلك أن يكون التتبع في العمل أو المنزل أو المضايقة باستخدام العنف الموجهة إلى الأفراد.

كما أن قانون الإيجارات الصادر عام 1965 في انجلترا جرم المضايقة في المادة 30 وعرفها بأنها أفعال أو تصرفات تعد تدخلا في أمن أو راحة المساكن أو أعضاء أسرته في المسكن.

أما عن المسؤولية التقصيرية فإن دخول المساكن بطريقة غير مشروعة وبغير استئذان يعتبر من قبيل الاعتداء على الممتلكات الخاصة، وهذا الاعتداء على الممتلكات تتباين صوره مما يصعب معها حصر هذه الصور وان كانت تتفق جميعها في أنها تشكل تعديا على هذه الممتلكات ومجرمة من قبل القوانين وتخول للمدعي الحق في طلب التعويض.

وفي أكثر من سابقة قضائية أكد القضاء الانجليزي على مبدأ حرمة المسكن وحرية الأفراد في البقاء في مساكنهم بدون إزعاج وان ينعموا بالأمن والأمان به.

فقد أدانت إحدى المحاكم الانجليزية صاحب فندق لقيامه بالتصنت على غرفة احد النزلاء بوضع أجهزة خاصة لذلك مما أصاب المجني عليه بضرر بالغ.

وان كان البعض قد أثار التساؤل حول إمكانية الحكم بالتعويض في حالة انتهاك حرمة المسكن بالتجسس عليه بواسطة أشعة الليزر، وان أجاز البعض ذلك في حالة وضع أشعة الليزر ضمن تعريف التلغراف اللاسلكي لينطبق عليها حكم القسم 19 فقرة 1 من قانون التلغراف اللاسلكي الصادر عام 1949.

1_2_1_1_1_4 مبدأ حرمة المسكن في مصر

اهتم المشرع المصري كغيره من المشرعين بمبدأ حرمة المسكن وفرض عقوبة صارمة على كل من تسول نفسه محاولة انتهاك هذه الحرمة فنص في المادة 370 من قانون العقوبات المصري على انه: " كل من دخل بيتا مسكونا أو معدا للسكن أو في احد ملحقاته أو سفينة مسكونة أو في محل معد لحفظ المال وكانت هذه الأشياء في حيازة آخر قاصدا من ذلك منع حيازته بالقوة أو ارتكاب جريمة فيها أو كان قد دخلها بوجه قانوني وبقي فيها بقصد ارتكاب شيء مما ذكر يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تتجاوز ثلاثمائة جنيه مصري".

يتضح مما تقدم أن المشرع المصري حماية لحرمة المسكن وحرصا منه على السهر على هدوء وسكينة المواطنين في مساكنهم قرر معاقبة أي شخص يحاول اقتحام أو دخول منزل شخص آخر أو ملحقاته بقصد ارتكاب جريمة فيه أو الاستيلاء على أي متعلقات أو أشياء أو مستندات خاصة بصاحب هذا المسكن بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة قدرها ثلاثمائة جنيه.

ومن الجدير بالذكر أن المشرع قد شدد من العقوبة السابقة إذا توافرت بعض الظروف المشددة حيث نص في المادة 372 من نفس القانون على أنه:

" إذا ارتكبت الجرائم المنصوص عليها في المادتين السابقتين ليلا تكون العقوبة الحبس مدة لا تجاوز سنتين.

أما إذا ارتكبت ليلا بواسطة كسر أو تسلق من شخص حامل لسلاح فتكون العقوبة الحبس".

وعلى ذلك فإذا توافر ظرف دخول المسكن ليلا فإن المشرع قد شدد العقوبة إلى الحبس الوجوبي ولم يخول القاضي السلطة التقديرية في الحكم بالغرامة.

كما جعل المشرع من استخدام المقتحم للمسكن لسلاح لكي يسهل له ارتكاب الجريمة أثناء جنح الظلام وسيلة لتشديد العقوبة كذلك إلى الحبس الذي قد يصل إلى ثلاث سنوات.

ولم يقتصر اهتمام المشرع المصري بحرمة المسكن على الصعيد الجنائي فقط وإنما قرر في المادة 163 من القانون المدني القاعدة العامة في المسؤولية التقصيرية حينما نص على أنه:

" كل خطا سبب ضررا للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض".

وعلى ذلك فانه يجوز للمتضرر من جراء انتهاك حرمة مسكنه أن يرجع على المدعي عليه بالتعويض حيث أن الخطأ سوف يكون ثابتا في حق المدعى عليه وكذا الضرر الناجم عن هذا الخطأ ويستوي في ذلك أن يكون هذا الضرر ماديا أو معنويا وبإثبات علاقة السببية بين ركني الخطأ والضرر تكتمل أركان المسؤولية التقصيرية[1].

1_2_1_1_2 الاستثناءات الواردة على مبدأ حرمة المسكن

من أجل توضيح أبعاد حرمة المسكن ينبغي استعراض القيود التي ترد على هذا الحق هذه القيود قد تكون اعتداءات لم يجرمها القانون لمصلحة ارتآها أكثر رجحانا من هذا الحق فهي في الحقيقة استثناءات على مبدأ حرمة المسكن وهي [2].

1_2_1_1_2_1 حالة الضرورة

يجوز لرجل السلطة العامة دخول المسكن في حالات الضرورة كالغرق أو الحريق أو طلب المساعدة من الداخل أو الوقاية الصحية أو الرغبة في اكتشاف ما قد يحوزه الشخص من أسلحة أو غيرها مما قد يستعمله في المقاومة، ولا يعتبر هذا الإجراء من أعمال التحقيق لأنه لا يهدف للتوصل لأدلة الجريمة، ولذلك فهو يطلق عليه التفتيش الوقائي أو التفتيش الإداري كما

---

[1] د. محمد عمر حسين، مرجع سابق، ص 576، 577.

[2] د. محمد شوقي الجرف، مرجع سابق، ص 423.

يجوز اقتحام المنزل لتعقب متهم هارب والقبض عليه دون أن يصل ذلك إلى انتهاك أسرار المسكن وخصوصياته [1].

إن ضرورة إنقاذ شخص متواجد في خطر يتمثل فيما نص عليه قانون الإجراءات الجنائية في حالة دخول إلى مسكن دون إذن قضائي مسبق من قبل ضابط الشرطة أو أشخاص استجابة لنداء من داخل المنزل وذلك خارج التوقيت المنصوص عليه قانونا[2].

1_2_1_1_2_2 تفتيش المسكن

من بين الاستثناءات الواردة على مبدأ حرمة المسكن التفتيش, والمقصود بالتفتيش هو التفتيش القضائي ذلك انه إذا كان الأصل هو حرمة المسكن وعدم الدخول إليه إلا بعد الحصول على إذن من صاحب المسكن نفسه وفي حالة عدم الحصول عليه فانه لا يجوز الدخول إليه.

وبالنسبة للمشرع الجزائري جاء في المادة 44 من قانون الإجراءات الجزائية : " لا يجوز لضابط الشرطة القضائية الانتقال إلى مساكن المتهمين لإجراء تفتيشها إلا بإذن مكتوب صادر من وكيل الجمهورية أو قاضي التحقيق، ويجب إستظهار هذا الأمر قبل الدخول إلى المنزل والشروع في التفتيش، وتنجز هذه العملية تحت إشراف مباشر للقاضي الذي أذن بها ".

كما جاء في المادة 1/45 من نفس القانون: " أن التفيش لا يكون إلا بحضور المعني أو من يمثله أو شاهدين تم إستدعائهم من طرف ضابط الشرطة القضائية ".

كما نصت المادة 47 من قانون الإجراءات الجزائية على أنه : " لا يجوز البدء في تفتيش المساكن من الساعة الخامسة صباحا ولا بعد الساعة الثامنة مساء، إلا إذا طلب صاحب المنزل ذلك "[1].

---

[1] د. محمد شوقي الجرف، مرجع سابق ، ص 423.

[2] عاقلي فضيلة، الحماية القانونية للحق في حرمة الحياة الخاصة (دراسة مقارنة)، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، 2011، 2012، ص 375.

إذا دلت هذه الإجراءات على شيئ فتدل على أن المشرع الجزائري وفر حماية قانونية للمسكن نتيجة للمحافظة على أسرار وخصوصيات قاطنيه [2].

إلا انه إذا كانت حماية المساكن وحرمتها من المبادئ الجوهرية المنصوص عليها دستوريا فان حماية سلامة المجتمع وأمنه و محاولة قمع الجرائم قبل وقوعها من المبادئ الجوهرية أيضا والتي قد تربو على المبدأ الأول [3].

والتفتيش القضائي وهو عمل من أعمال التحقيق وهو إجراء خطير يهدف للوصول إلى أدلة جريمة قد ارتكبت فعلا وذلك للبحث عن هذه الأدلة في مسكن المتهم أو شخصه دون توقف على رضاه، ولخطورة هذا الإجراء فانه لا يجوز الالتجاء إليه إلا بناء على اتهام موجه إلى شخص مقيم في المسكن المراد تفتيشه، وبمقتضى أمر من قاضي التحقيق عادة، وبعد تقدير سليم لجدية التحريات وكفايتها قبل إصدار هذا الأمر [4].

1_2_1_1_2_3 حالات استثنائية

إضافة إلا ما سبق هناك حالات استثنائية يتم فيها تفتيش المساكن وزيارتها بمعرفة رجال السلطة العامة المنوط بهم وذلك طبقا للقانون وذلك في كثير من الدول.

ويضرب الأستاذ روش أمثلة لهذه الاستثناءات في فرنسا منها الاعتداءات على امن الدولة ومكافحة إدمان المحذرات أو الدعارة وغيرها [5].

---

[1] للإطلاع على الضمانات الإجرائية في عملية التفتيش أنظر المواد 11، 18 مكرر، 44، 45، 46، 47، 47 مكرر، 48، 64، 81، 82، 83، 84، 85، 122، 138، 139 من الأمر 66_155 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 08 يونيو سنة 1966 يتضمن قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم.

[2] عاقلي فضيلة ، مرجع سابق، ص 342.

[3] د. محمد عمر حسين، مرجع سابق، ص 580.

[4] د. شوقي الجرف، مرجع سابق، ص 424.

[5] المرجع نفسه، ص 425.

1_2_1_1_2_4 رضاء صاحب المسكن

ويعتبر رضا صاحب المسكن بدخوله من أهم الاستثناءات الواردة على مبدأ حرمة المسكن فمتى صرح صاحب المسكن لأي شخص يستوي في ذلك أن يكون من رجال الضبطية القضائية أو احد الصحفيين لإجراء مقابلة صحفية أو احد المصورين الصحفيين لالتقاط بعض الصور له أو أي شخص آخر, فان ذلك يعد بمثابة الرخصة التي تسمح له بدخول المسكن وعلى ذلك فإذا ما ظهرت أي أثار سلبية ناتجة عن هذا الرضا المباشر فانه لا مسؤولية مطلقا على الزائر وإنما يتحمل عواقب تلك المسؤولية صاحب المسكن الذي صدر عنه الرضاء سليما [1].

وقد قضى أن القيود الواردة على تفتيش المنازل والحماية التي أحاطها بها الشارع تسقط عنها حين يكون دخولها بعد رضاء أصحابها رضاء صريحا حرا لا لبس فيه حاصلا منهم قبل الدخول، وبعد إلمامهم بظروف التفتيش والغرض منه وبعد وجود مسوغ يخول من يطلبه سلطة إجرائه.

إلا انه قد رؤى أن رضا صاحب الشأن بالتفتيش الذي يتم دون مراعاة الضمانات المطلوب لا يبطل معه التفتيش فلا يجوز التمسك ببطلانه.

وقد يرتب الاعتداء الخطير على المسكن تدخل القضاء العادي في فرنسا وهو حصن الحريات أما في مصر فانه بعد صدور دستور 1971 وقانون السلطة القضائية رقم 1972/46 فقد نقل الاختصاص في نظر دعاوى التعويض عن أعمال الدولة القانونية والمادية للقضاء الإداري وهو ما اتجه إليه قضاء المحكمة العليا الإدارية [2].

---

[1] د. محمد عمر حسين، مرجع سابق، ص 57، 58.

[2] د. محمد شوقي الجرف، مرجع سابق، ص 426.

2_1_2_1 المحادثات الشخصية

الأحاديث نوعان حديث خاص وحديث عام أما الحديث العام فهو الذي يجري في مكان عام ولو تناول أخص شؤون قائله وأسراره وهذه لا حماية لها فلا قيد على مراقبتها أو تسجيلها لأنه لا يجوز للشخص أن يفرط في أسراره ثم يطلب حماية القانون من بعد.

ويكون الحديث خاصا إذا جرى بطريق التليفون أو في مكان مغلق لا يمكن دخوله إلا لأشخاص يرتبطون مع بعضهم بصلة خاصة ولا يمكن للخارج عنه أن يشاهد ما يجري بداخله أو أن يسمعه ولو تناول موضوعا عاما لا علاقة له بالحياة الخاصة[1].

وتعد المحادثات الشخصية والاتصالات الهاتفية من عناصر الحق في الحياة الخاصة، فسرية حديث المرء مع غيره تعد من الأمور التي ترتبط بكيان الشخص وكذلك ما تتضمنه هذه الأحاديث من دقائق الأسرار وما تفصح به عما يعتمل في النفوس من خبايا .

ففي هذه الأحاديث يثق المتحدث بشخص المتحدث إليه ويطمئن إليه، فيطلق لنفسه العنان ويهمس إليه بخفاياه دون حرج أو خوف من سماع الغير، معتقدا انه في مأمن من استراق السمع، ولذلك كان من الواجب كفالة حق الإنسان في المحافظة على أسراره وأحاديثه، لأنها أكثر الأمور ارتباطا بشخصيته.

إذ الإحساس بالأمن الشخصي الذي يستولي المرء، وهو بصدد اتصالاته التليفونية أو محادثاته الشخصية هو ضمان هام لممارسة الحياة الخاصة من خلال هذه الوسائل[2].

والمحادثات الشخصية نوعان مباشرة وغير مباشرة .

---

[1] أحمد المهدي، القواعد الخاصة بمراقبة المحادثات وتسجيلها والأحكام الخاصة بضبط الأشياء المتعلقة بالجريمة، دار العدالة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص3.

[2] د. احمد فتحي سرور، مرجع سابق، ص484.

1_2_1_2_1 الأحاديث المباشرة

وهي تلك التي تدور بين الأفراد مباشرة، فللفرد الحق في مباشرة سرية حديثه مع الآخرين وهذا الحق مرتبط بكيانه الشخصي ويقتضي ألا يتسلل أحد إلى خصوصياته، وهذا الحق ألصق به من حرمة مسكنه، وهكذا فإن تسجيل هذه الأحاديث يعد اعتداء على حق الفر في خلوته.

1_2_1_2_2 الأحاديث غير المباشرة: وهي تلك الأحاديث التي يتم تبادلها عبر وسائل الاتصال الحديثة السلكية واللاسلكية.

ويتحقق الاعتداء على الحياة الخاصة في هذه الحالة من مجرد التنصت على المحادثات دون التفات إلى تحديد مضمونها أي دون حاجة إلى إقامة الدليل على أن المكالمة كانت تتضمن وقائع متصلة بالحياة الخاصة.

ويشترط الشارع الجنائي في كل من مصر وفرنسا لقيام جريمة المساس بالحياة الخاصة أن يتم التصنت على المحادثة بواسطة جهاز من الأجهزة التي أنتجها التقدم العلمي على ما سنرى تفصيلا.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية يحمي التعديل الرابع للدستور حق الشخص في الاحتفاظ بسرية أحاديثه من التدخل غير المعقول حتى ولو كان ذلك في مكان عام.

كما سنرى وقد قضت المحكمة العليا بأن التجسس على المكالمات التليفونية يعد انتهاكا خطيرا للحريات، بل لقد ذهب بعض القضاة إلى حد وصف مثل هذا التجسس بأنه عمل دنيء غير شرعي.

وتعتبر مراقبة المكالمات التليفونية في انجلترا إجراء غير مقبول قانونا لما فيه من اعتداء على حقوق الإنسان[1].

1_2_1_3 الحق في المراسلات

السر لغة: هو ما يكتم وما يخفي، قولا كان أو عملا أو امتناعا أو غير ذلك مما يقصد أو لطبيعته، أن يخفى ويستر عن الغير[2].

وتنطوي الرسالة على السر عادة ولذلك فلها بما فيها من السرية حرمتها في كافة الشرائع الدينية والقوانين الوضعية في الدول المتحضرة [3].

وتعتبر الرسائل أيا كان نوعها ترجمة مادية لأفكار شخصية أو أراء خاصة لا يجوز لغير مصدرها ومن توجه إليه الاطلاع عليها، وإلا كان في ذلك انتهاك لحرمة المراسلات وبالتالي انتهاك للحياة الخاصة، فان حرمة المراسلات تعتبر من العناصر الهامة في الحياة الخاصة، لان الرسالة قد تكون مستودعا للسر ولخصوصيات الإنسان، وهكذا نجد هذا الحق قد كفلته معظم الدساتير في العالم ونصت على حرمته بحيث لا يجوز الاطلاع عليها أو مصادرتها إلا وفق أحكام القانون[4].

والسؤال المطروح ما هو المقصود بالمراسلات؟ و ما هي طبيعة الحق في المراسلات؟ و ما هي الاستثناءات الواردة على مبدأ حرمة الرسالة؟

---

[1] د. ممدوح خليل بحر، مرجع سابق، ص347.

[2] انظر القاموس المحيط للفيروز أبادي، الجزء الثاني (فصل السين باب الراء) والمعجم الوسيط، الجزء الأول، مادة سرر.

[3] د. شوقي الجرف، مرجع سابق، ص460.

[4] د. ممدوح خليل بحر، المرجع السابق، ص 248.

1_2_1_3_1 المقصود بالرسالة

يتصل الحق في المراسلات بالحرية الشخصية، ولما لهذا الحق من أهمية بالغة كانت له حرمته في كافة الدول وتتضح أهميته من اتصاله بمجال هام من مجالات الحريات العامة وهو مجال الحياة الخاصة لما يحويه مضمون المراسلات الشخصية من أسرار وخصوصيات [1].

لهذا اشتد الاكتراث بحرية المراسلات الشخصية، إلا انه قبل أن نتعرض لطبيعة هذا الحق كان من الضروري توضيح المقصود بالرسالة.

يقصد بالمراسلات كافة المراسلات المكتوبة سواء أكانت مرسلة عن طريق رسول خاص أم بواسطة هيئة البريد كما يستوي أن تكون الرسالة موضوعة في داخل مظروف مغلق أو مفتوح بل تعتبر رسالة ما يكون مكتوب على بطاقة مكشوفة متى كان واضحا أن المرسل قصد إلى عدم اطلاع احد عليها بغير تمييز [2].

ويرى فقهاء القانون المدني أن الرسالة يقصد بها الوثيقة المكتوبة التي يبعث بها شخص إلى أخر ينقل فيها خبرا أو فكرا أو ينهي إليه امرأ.

وتقوم على نقل هذه الرسالة عادة مصلحة البريد كما قد يسلمها الشخص مباشرة بطريق رسول أو تتم بالتفاهم كما لو كان المرسل إليه أهم [3].

ويرى بعض فقهاء القانون الجنائي أن مدلول كلمتي الرسائل والخطابات يتسع في ذاته فيشمل كافة الخطابات والرسائل والطرود، والرسائل البرقية(التلغرافية)، كما تندرج تحت المكالمات الهاتفية[1].

---

[1] د. محمد شوقي الجرف، مرجع سابق، ص461.

[2] د. ممدوح خليل بحر، مرجع سابق، ص249.

[3] د. عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، الجزء الثامن (حق الملكية)، دار النهضة العربية، ص 437.

وكأصل عام فإن المراسلات وعلى اختلاف أنواعها تحضى بالحماية القانونية، الا ما أستثني منها بقانون مثل[2]:

أ_ علاقة الأبوة: فالأب هو الولي الطبيعي على أولاده القصر، ويتحمل الأب المسؤولية المدنية على الأفعال الضارة التي تحدث من أولاده بالاضافة الى أنه المسؤول جنائيا عن الاهمال في رعاية الأبناء وهذه المسؤولية ينبغي أن يقابلها وسائل الرقابة من الأب على أولاده.

ب_ العلاقة الزوجية: فالأصل العام هو حفظ أسرار الزوجية على أنه إذا قام بين الزوجين أسباب للخلاف تقطع المودة فإنه لايقف مبرر لهذا الأصل العام حيث أنه لايجوز لأحد من الزوجين أن يفشي من غير رضاء الآخر ما أبلغه به أثناء الزوجية ولو بعد انفصالهما إلا في حالة رفع الدعوى من أحدهما على الآخر أو اقامة دعوى على أحدهما بسبب جناية أو جنحة وقعت منه على الآخر.

وهكذا يحق لأحد الزوجين تقديم المراسلات المتبادلة بينهم الى المحاكم في الدعاوي المرفوعة من الزوج الآخر خروجا عن الأصل العام، فيحق للزوجين تقديم مراسلات الزوج الآخر في أي نوع من الدعاوي المرفوعة من أحدهما سواء كانت مدنية أو جنائية، أما عن القضاء الفرنسي فقد ترددت أحكامه بين منع الزوجين من مراقبة مراسلات بعضهم البعض، حيث ذهبت محكمة استئناف ليون الى مسؤولية الزوج الذي قام بالتصنت على محادثات زوجته وأباحت التصنت من أحد الزوجين على الآخر واخفاء مراسلات الطرف الآخر وهو ماذهبت اليه محكمة السين، في حين ذهب حكم حديث الى أحقية الزوج في فتح خطابات زوجته نظرا لطبيعة العلاقة بينهما، خاصة وأنهما كانا يستخدمان صندوق بريد واحد بالإضافة الى أن الزوج حسن النية حيث

---

[1] د. محمد شوقي الجرف، مرجع سابق، ص461.

[2] صبرينة بن سعيد، مرجع سابق، ص 53، 54.

أراد الحصول على المعلومات المثبتة بالخطاب لإثبات حسن نيته تجاه دعوى الطلاق مرفوعة ضده وتأسيسا على أن الواقعة محل الاتهام وقعت أثناء العلاقة الزوجية بينهم.

وبهذا أصبحت القاعدة في القانون الفرنسي هي إمكانية تقديم الرسالة التي تتضمن وقائع تتصل بالحياة الخاصة للقضاء طالما توجد للمقدم مصلحة مشروعة في تقديمها وتتعلق بدعوى طلاق فيما عدا هذا فإنها تعود للأصل العام فلا يجوز للزوجين فتح رسائل الزوج، فلكل منهما حياته الخاصة ينفرد بها وأسراره الذاتية التي يستقل بها.

ج_ المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية: خروجا على الأصل العام كذلك ذهبت الإتفاقية الأوروبية الى أن مراقبة رسائل المعتقلين واجبة تستدعيها ضرورات منع الجريمة وحماية حقوق الغير، وهذا ما عمل به المشرع الجزائري حين ألزم مدير المؤسسة بالإطلاع على كل ورقة ترد إلى المسجون ، أو يرغب المسجون في إرسالها[1]، ويستثنى من هذه الرسائل رسائل المحكوم عليهم لمحامييهم[2].

1_2_1_3_2 طبيعة الحق في الرسالة

إن المراسلات البريدية والبرقية وغيرها تتمتع بحماية ضد كل اطلاع عليها، ويتعلق بالمراسلات حقان: الحق في الملكية، والحق في الحياة الخاصة.

1_2_1_3_2_1 الحق في الملكية

للمرسل إليه حق ملكية على الرسالة يتمتع به من وقت تسلمه للرسالة فيكون له وحده حفظ كيانه المادي وله على مضمونها حق الملكية الأدبية والفنية [3].

---

[1] المادة 61 من القانون رقم 04/50 المتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة الادماج الاجتماعي للمحبوسين والنصوص التطبيقية له " قانون السجون الجزائري " المنشور في الجريدة الرسمية المؤرخة في 13 فيفري 2005.

[2] المادة 96 من القانون رقم 06_22 المؤرخ في 2006/12/20 المعدل والمتمم للأمر 66_ 155 المؤرخ في 08 يوليو 1966 المتضمن قانون الاجراءات الجزائية، الجريدة الرسمية ، العدد 84.

[3] د. ممدوح خليل بحر، مرجع سابق، ص 268.

ويكون للمرسل إليه بمقتضى هذا الحق الانتفاع بهذه الرسائل والتصرف فيها، إلا أن كل ذلك منوط بقيد يتمثل في عدم المساس بالحياة الخاصة للمرسل أو غيره [1].

ويتفرع عن ذلك أنه إذا كانت الرسالة تتضمن أسرارا تتعلق بالحياة الخاصة للمرسل أو غيره امتنع على المرسل إليه إذاعة هذه الأسرار أو نشرها [2].

1_2_1_3_2_2 الحق في الحياة الخاصة

والحق في السرية المشروعة من الحقوق الواردة على المقومات المعنوية للإنسان، وهذه المعنويات حقوق يعترف بها جمهور الفقه للإنسان فهي مع أنها حقوق مستهدفة لذاتها حقوق هامة من نظر قانوني بحت، اذ تكون سندا للإنسان سواء في دفع الاعتداء الذي يقع على إحدى هذه المقومات، أو سواء في التعويض عما يلحقها من أضرار [3].

وإذا كان الحق في السرية بالنسبة للرسالة يتفرع على حق عام للفرد يضم كل خصوصياته وأسراره في شتى جوانب حياته، فان هذا الحق يعبر عن جانب رئيسي من جانب الشخصية الإنسانية عموما.

وفي الحقيقة أن سرية المراسلات لا تنشا من مجرد غلقها، وانطوائها على معنى غير معروف، بل لما تتضمنه من فكر آراء صاحبه أن يظل مستورا إلا عن المرسل إليه، ومن ثم يقوم الحق في السرية على الفكر أساسا لأنه الجدير بالحماية، إذ لا حماية لمجهول لا قيمة إذا عرف انه كذلك . ويفترض في حالة غلق الرسالة انطواؤها على فكر للمرسل.

---

[1] د. احمد فتحي سرور، مرجع سابق، ص 409.

[2] د. ممدوح خليل بحر، مرجع سابق، ص 249.

[3] أ. حسن كيرة، المدخل إلى القانون، منشاة المعارف بالإسكندرية، الطبعة الخامسة، 1974، ص 451.

ولذلك يفصح البعض عن هذا عن هذا النظر حين يرى أن الرسالة الحاملة للفكر، يجب أن تحظى بالاحترام المقرر للحياة الخاصة [1].

وعلى هذا الرأي تكون حرمة الرسالة مستمدة من حرية الفكر الذي تتضمنه، ومن سرية الحياة الخاصة التي تعرضت لشيء منها ومن ثم اعتبرت محكمة التنازع الفرنسية هذه الحرية حرية أساسية.

ومع ذلك فانه إذا عرفنا أن السرية تتصل بالمضمون الذهني الذي تحويه الرسالة، فان الرسالة بصفة عامة تمثل جانبا من جوانب شخصية الإنسان وتتفرع حرمتها على حرمة هذه الشخصية.

والأصل أن المرسل هو الذي يتمسك بالسرية، ومع ذلك تصبح السرية من حق أي شخص آخر إذا ورد ذكره في الرسالة بشرط أن يكون ذكره فيها مقترنا بمعلومات مستمدة من حقوق شخصية [2].

وقد يدفع البعض قائلا أن الحماية المقررة لسرية المراسلات لا تدخل في المبدأ العام المتعلق بحرمة الحياة الخاصة.

ويحتجون لذلك بمقولة أن مضمون الخطاب أو الرسالة المرسلة قد لا يتعلق في كل الأحوال وبصفة دائمة بالحياة الخاصة للمرسل إليه أو المرسل على أن مثل هذا الدفع ليس مقبولا، فالدفع بمثل ذلك لا ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار سلفا لان مقترف الجرم لن يكون في مقدوره أن

---

[1] د. محمد شوقي الجرف، مرجع سابق، ص 456.

[2] المرجع نفسه، ص 456.

يتعرف على مضمون الخطاب ومن ثم يكون من غير المنطقي أن يسمح له بان يحتج بالقول بان ما يحتويه الخطاب ليس له طابع السرية [1].

على انه ينبغي التمييز بين الاعتداء على الحق في حرمة المراسلات وهي في طريقها للإرسال وبين الاعتداء عليها وهي في حوزة المرسل إليه.

وكل فض للرسائل المغلقة أو الاطلاع عليها في أثناء إرسالها يعد اعتداء على الحق في الخصوصية.

ولقد ذهب القضاء الفرنسي إلى حد اعتبار واقعة تصوير العبارات المذكورة على ظرف الخطاب أثناء إرساله انتهاكا لمبدأ سرية المراسلات [2].

وباختصار فان حرمة المراسلات مستمدة من الحق في الحياة الخاصة لأنها تعتبر مستودعا للسر فلا يجوز المساس بها إلا بموافقة من يتعلق الخطاب بحياته الخاصة.

1_2_1_4 الحالة الصحية

تعرف الحالة الصحية بأنها الوضع العضوي والنفسي والعقلي للجسد البشري والحالة التي تكون عليها أعضاؤه، وتقرر مدى قدرات الأعضاء وفعاليتها للقيام بالوظائف الطبيعية التي خلقت لها وما يطرأ عليها من تبدلات وتغيرات خلال حياة الشخص[3].

وتعد الحياة الصحية وما يرتبط بها من الرعاية الطبية داخل المؤسسات العلاجية أو خارجها من أهم مظاهر الحق في الخصوصية فنجد القوانين المقارنة تحرص على حماية الحياة الصحية للمريض.

---

[1] د. ممدوح خليل بحر، مرجع سابق، ص 249.

[2] المرجع نفسه، ص 250.

[3] كندة فواز الشماط ، الحق في الحياة الخاصة، هاروتك ثلاثر، كلية الحقوق، جامعة دمشق، 1997، 1998، ص 258.

فالشخص معرض في حياته لأنواع شتى من الأمراض وهي من الأمور الطبيعية التي تصيب أيا منا لكن المشكلة تثور في بعض الحالات التي تكون فيها هذه الأمراض ذات تأثير على حياة الشخص ومركزه فمن المعروف اليوم أن مرضى الايدز يعتبرون من المنبوذين في مجتمعهم وهم يعانون الكثير بسبب نظرة المجتمع اليهم في وقت هم في أشد الحاجة فيه الى من يواسيهم لذلك فإن نشر المعلومات عن اصابة أحدهم بهذا المرض أو بالتقاط صور له داخل مركز العلاج أمر يسبب له الكثير من المعاناة وبالتالي تعديا يهتك ستر الحياة الخاصة كما أن نشر المعلومات عن اجراء شخص لعمليات تجميل أو عرض صورة للفتاة قبل أو بعد اجراءها لعملية تجميلية يشكل مسا بأمور لصيقة بالشخص يرغب في اخفائها اذ أنه من المفترض أن الشخص أخفى معالم معينة وتفاصيل في جسده عن أعين الغير واطلاعه.

كما أن نشر أمور تتعلق بالأمراض النفسية أو التحدث عن اصابة شخص من العائلة بالجنون أمر قد يؤثر على أفراد الأسرة سيما وأن الأمراض النفسية والعصبية في نظر الكثيرين تعتبر جنونا مما يسيئ للمريض ويعتبر الاطلاع عليها تعديا على خصوصياته.

كذلك فان السجلات الطبية غير معدة للنشر كما أن اختبارات الايدز نفسها تبقى سرية لا يجوز نشرها أو الاطلاع عليها[1].

واستقر القضاء المقارن على اعتبار أن صحة الشخص ومابه من أمراض تعتبر من دقائق الحياة الخاصة ، فلا يجوز نشر ما يتصل بصحة الشخص الا بعد الحصول على اذنه ، ولما كان المريض في حاجة الى الهدوء والراحة فلا يجوز أيضا تصويره وهو في فراش المرض ولا يجوز نشر هذه الصورة فمن حق الشخص أن يحصل على الرعاية الطبية دون أي علانية[2].

---

[1] كندة فواز الشماط، مرجع سابق، ص 32.

[2] د. حسام الدين كامل الأهواني، مرجع سابق، ص 63.

و سنتعرض لها كاللآتي [1]:

1_2_1_4_1 الحالة الصحية في القانون والقضاء المصري:

ومما لا شك فيه أن حالة الفرد الصحية والرعاية الطبية وتلقيه العلاج تعد من أدق الأمور الخاصة به، يفضل الجميع حجبها عن الكافة، وأحيانا ينتج عن الاصابة بالأمراض اعتزال الحياة العامة ، والبعد عن الأقارب والأهل والجيران [2].

فقد يصاب المريض بآلام شديدة نتيجة لمشاهدة الغير له حال صراعه مع الأمراض ، وفي حالات كثيرة يؤدي حجب المعلومات المتعلقة بالحالة الصحية للأفراد لا سيما المشاهير منهم الى سرعة التماثل للشفاء وهو الأمر الذي عد معه النشر آنذاك جريمة مؤثمة قانونا ، باعتبار أن ذلك يشكل اعتداء على الحق في الخصوصية للشخص ، فالحالة الصحية تعد من عناصر الحق في الحياة الخاصة ، فلا يجوز تصوير فنان مريض أثناء نقله للعلاج خارج البلاد، لأن ذلك يشكل انتهاكا لحقه في الخصوصية.

فالأصل العام هو حماية أسرار المرضى واعتبار ذلك من صميم الحياة الخاصة فنجد محكمة مصر الكلية الوطنية تذهب الى ان الامراض في ذاتها من العورات التي يجب سترها حتى ولو كانت صحيحة فاذاعتها في محافل عامة وعلى جهرة من المستمعين يسيئ الى المرضى اذا ذكرت أسماؤهم وبالأخص بالنسبة للفتيات لأنه يضع العراقيل في طريق حياتهن ويعكر صفو آمالهن وهذا خطأ يستوجب التعويض.

واذا كان الأصل العام هو أنه لا يجوز للطبيب أن يكشف عن مرض الزوج أو الزوجة للزوجة أو الزوج ولكن خروجا على هذا الأصل العام يمكن السماح للطبيب بابلاغ الزوجة

---

[1] د. عصام أحمد البهجي، مرجع سابق، 198.

[2] محمد محمد الدسوقي الشهاوي، مرجع سابق، ص 189.

مرض زوجها بقصد تقديم العلاج الفوري له وعندئذ يمتد الالتزام بالسر الى الزوجة نفسها فلا يحق لها أن تستعمل هذا السر سلاحا ضد الزوج[1] .

وتذهب المادة 20 من القرار 134 لسنة 1974 باصدار لائحة آداب شرف مهنة الطب البشري على أنه لا يجوز للطبيب افشاء أسرار مريضة التي أطلع عليها بحكم مهنته كما تذهب المادة 19 من ذات اللائحة الى أنه يجوز لأسباب انسانية عدم اطلاع المريض على عواقب مرضه الخطير وفي هذه الحالة يحق للطبيب أن ينهي الى أقارب المريض خطورة المرض وعواقبه الا اذا أبدى المريض رغبته في عدم اطلاع أحد على حالته.

وعندما يتعلق الأمر بالعلاج في مؤسسات علاجية ويشرف على العلاج أكثر من شخص (طبيب أو أكثر و ممرضين وفنين) فعلى هؤلاء جميعا عدم الافصاح عن مرض المصاب.

وهذا الالتزام بالكتمان لأسرار الحياة الصحية للمريض مفروض على الطبيب والعاملين بالمستشفيات والصيدلة والقوابل وغيرهم ممن يتصل عملهم بحالة المريض الصحية ولهذا التوسع أهميته البالغة للطب ولارتباط الطب الوثيق بحياة الإنسان الخاصة بأدق تفاصيلها للأطباء، مما ينعكس على سمعة الشخص وعائلته وقد تودع أسرار المريض على الحاسب الآلي في المؤسسات العلاجية أو تودع هذه الاسرار في بطاقة علاجية أو صحية وفي جميع هذه الحالات ينبغي حماية أسرار المرضى فنجد القانون 12 لسنة 1996 في المواد 26، 27، 29 يوجب حفظ البطاقات الصحية الخاصة بالأطفال.

وتأييدا لهذا نجد جانب من الفقه المصري يذهب إلى أن الحالة الصحية للشخص وما يعتريه من أمراض من الأمور التي تدخل في نطاق الحياة الخاصة للانسان بلا منازعة.

---

[1] د. عصام أحمد البهجي، مرجع سابق، ص 200.

1_2_1_4_2 الحالة الصحية في القانون و القضاء الفرنسي:

قبل صدور قانون 1970 كانت حماية الحياة الخاصة والحالة الصحية تحديدا تتم عن طريق حماية الحق في الملكية.

وقد أصبح من المسلم في فرنسا الآن اعتبار أن مشكلة الافشاء للأحوال الصحية للشخص تمثل مصدرا خطيرا ومتطورا للاعتداء على الخصوصية، وقد استقر قضاء محكمة النقض الفرنسية على أن نشر الصورة الفوتوغرافية لابن ممثل مشهور حيث أن الصحف بطمعها وجشعها قد قامت بتصويره وهو يرقد على سرير المرض يعد تعديا على الحق في الخصوصية.

ولقد ذهبت محكمة باريس إلى أنه يجوز للقضاء التصريح بحجز المنشورات التي تمثل تدخلا غير محتمل على الحياة الخاصة ، كما ذهبت المحكمة المدنية في ران الى أن الوقائع التي يكتشفها الصيدلي يجب الصمت عنها فقد تتعلق هذه الوقائع بحمل غير شرعي أو بأمراض تعارفت العائلات على اخفائها أو بأمراض عادية أو عقلية يدركها عند قراءة وصفة الطبيب ومن ثم يمتنع عليه ترجمة ما دون فيها بعبارات واضحة الى غير المريض أو الى المريض نفسه ويسري الالتزام بحفظ أسرار المريض على جميع الأطباء مهما اختلفت تخصصاتهم [1].

وقد أكدت المحاكم الفرنسية على عدم جواز نشر الأخبار المتعلقة بالأمراض التي تصيب الشخص ، وكذا حظر تصويره على فراش المرض أو نشر هذه الصور ، ويباح النشر بموافقة من تم التقاط الصورة له أو ورثته في حالة وفاته، كما قضى بأن المريض له الحق في الحصول على الرعاية الصحية وتلقي العلاج دون أن يتعرض للنشر أو العلانية [2].

---

[1] د. عصام أحمد البهجي، مرجع سابق، ص 202_ 203.

[2] محمد محمد الدسوقي الشهاوي، مرجع سابق ، ص 190.

وقد أقر القضاء الفرنسي تعويض من تعرض للنشر أثناء مرضه دون اذنه ، حيث حكم له بمبلغ مائة ألف فرنك فرنسي ونشر ملخص الحكم، كما أن نشر صورة لطفل يعاني من المرض حال علاجه في أحد المستشفيات دون الحصول على اذن والديه يعد خطأ ألحق ضررا بأسرته يتعين القضاء لهم بالتعويض ، ولا يجوز أيضا نشر أخبار عن طبيعة الجراحة التي ستجري للشخص، بحسبان أن ذلك يشكل مساسا بحقه في الخصوصية.

ويسري حظر النشر على الأطباء ، فلا يجوز لهم الافشاء بأسرار مرضاهم أو الادلاء بأية تصريحات أو معلومات تتعلق بالحالة الصحية لمن يقومون بعلاجهم ، لأن ذلك يشكل مخالفة لقواعد مهنة الطب ، فهم ملزمون بالحفاظ على أسرار عملهم الطبي، وتعد الحالة الصحية وتلقي العلاج من هذه الأمور السرية.

1_2_1_4_3 الحالة الصحية في القانون والقضاء الأمريكي:

الأصل العام هو أن المرض من المسائل التي تدخل في نطاق الحق في الخصوصية في الولايات المتحدة وتطبيقا لهذا قضت احدى المحاكم بتعويض للمدعية التي كانت تعاني من المرض وكان وزنها ينقص بإستمرار وجرى تصويرها خلسة وهي على فراش المرض بالمستشفى برغم أنها اعترضت على هذا وتم نشر الصورة تحت عنوان مثير[1].

وفي تطبيق آخر قام مجموعة من الأطباء بأخذ مجموعة من الصور المشوهة لوجه إحدى المرضى وذهبت المحكمة إلى أن ذلك يعد إخلال بحرية المريض الشخصية وأمرت الأطباء بإعادة الصورة إلى المريضة وأنه ليس لهؤلاء الأطباء الاحتفاظ بالصور لأبحاثهم الطبية[2].

---

[1] د. عصام أحمد البهجي، مرجع سابق، ص 205.

[2] المرجع نفسه، ص 205.

وإن كان جانب من الفقه الأمريكي يذهب إلى أن المريض الذي عولج بنجاح من مرض عضال في القلب يصيب الكثير يصبح شخصية عامة ويكون نشر صورته الطبية متصلا بالمصلحة العامة، فلا يشترط الحصول على رضائه للنشر إلا أنه إذا كان النشر من شأنه أن يسبب للمريض نوعا من الخزي أو ابتعاد الناس عنه أو الحرج الشديد له وكان من الممكن تحقيق المصلحة الطبية دون الكشف عن شخصية المريض فإن النشر ينطوي على مساس بالخصوصية ولهذا السبب وجه المدعي لولاية نيويورك نظر وزارة الصحة إلى أنه لا يجوز نشر صورة مرضى السرطان دون الحصول على إذنهم[1].

وفي الكويت قضت المحكمة الدستورية بتاريخ 1982/11/18 بأن الدستور قد كفل حق المواطن في حريته الشخصية (المادة 30) بما يقتضيه ذلك من صون كرامته والحفاظ على معطيات الحياة التي يحرص على عدم تدخل الناس فيها بعدم امتهانها أو انتهاك أسراره فيها إعمالا لحقه في احترام حياته الخاصة، ومرد ذلك أن كل ما يتعلق بالحياة الخاصة للإنسان هو جزء من كيانه المعنوي لا يجوز أن يناله أو ينشر عنه شيئا إلا بإذنه أو وفقا للقانون، ومن ذلك حالته الصحية وما يعانيه من أمراض، فلكل شخص الحق في أن يحجب أسراره عن أعين الناس وأسماعهم حتى لا يصبح مضغة في أفواههم وحديثا من أحاديثهم في مجالسهم الخاصة والعامة [2].

---

[1] د. عصام أحمد البهجي، مرجع سابق، ص 205.

[2] د. رضا محمد عثمان دسوقي، مرجع سابق، ص 638، 639.

1_2_1_4_4 الحالة الصحية في الشريعة الاسلامية

الأصل العام في الشريعة الاسلامية هو وجوب الستر على المسلم سليما كان أو مريضا وقد وردت أحاديث كثيرة في هذا الشأن فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن سيدنا رسول الله قال " لا يستر عبد عبدا في الدنيا الا ستره الله يوم القيامة " رواه مسلم[1].

وبخصوص المريض في الشريعة الإسلامية ينبغي الاستئذان قبل الدخول عليه وللمريض قبول الزائر أو رفض زيارته ولا يكون أمام هذا الزائر الا الرجوع لقوله عز وجل : " وان قيل لكم أرجعوا فأرجعوا.....".

ويجوز لمن يقوم على خدمة المريض بالطعام والشراب أو الدواء اذا كان المريض يسمع ولا يجيب لأن المرض يمنعه من النطق بالاستئذان ثم الدخول حتى يتمكن المريض من ستر ما لا يكشف[2].

وهكذا تحرص الشريعة الإسلامية على ستر خصوصيات المريض ومنع الغير من الإطلاع عليها حتى ولو كان من يقوم على خدمة المريض والإستئذان المقصود منه هنا هو تنبيه المريض لكي يستر نفسه ومن باب أولى يكون على الغير ممن لا يقوم على خدمة المريض الاستئذان وعدم الدخول إلا بإذن وهكذا تتفق الشريعة الإسلامية مع القوانين الوضعية، وإن كانت الشريعة توجب زيارة المريض لرفع روحه المعنوية وللشد من عزمه في مقاومة المرض فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله قال: " أن الله عز وجل يقول يوم القيامة يا ابن آدم مرضت فلم

---

[1] رياض الصالحين للامام الحافظ محي الدين النووي الباب الثامن والعشرون، تحقيق محي الدين الجراح، طبعة مؤسسة مناهل العرفان بيروت، ص 153.

[2] د. عصام أحمد البهجي، مرجع سابق، ص 199.

تعدني قال يارب كيف أعودك وأنت رب العالمين قال أما علمت أن عبدي فلان مريض فلم تعده أما علمت أنك لو عدته لوجدتني عنده "[1].

1_2_1_5 الحياة العاطفية والزوجية و العائلية

لما كانت الحياة العاطفية تتعلق بمشاعر الإنسان وأحاسيسه وارتباطاته والتي غالبا ما تكون تمهيدا للحياة الزوجية سواء انتهت بالزواج أم لا ومن ثم فهي تتداخل مع الحياة الزوجية تداخلا يصعب معه الفصل بينهما[2].

وهناك من يرى أن الحياة العاطفية تعد من أدق أسرار الحياة الخاصة وترتبط ارتباطا وثيقا بالزواج .

فالحق في اختيار الزوج وتكوين الأسرة لا يمكن أن يكون منفصلا عن الحياة العائلية أو واقعا وراء حدودها إذ يتصل مباشرة بتكوينها، وبذلك فالزواج وهو يشمل الحياة العاطفية والزوجية يعد من أدق تفاصيل الحياة الخاصة[3].

---

[1] د. عصام أحمد البهجي، مرجع سابق، ص 199.

[2] د. رضا محمد عثمان دسوقي، مرجع سابق، ص 618.

[3] ذهبت المحكمة الدستورية العليا في مصر في حكم لها في 18 مارس 1995 إلى أن الحرية الشخصية أصل يهيمن على الحياة بكل أقطارها، لا قوام لها بدونها إذ هي محورها وقاعدة بنيانها ويندرج تحتها بالضرورة تلك الحقوق التي لا تكتمل الحرية الشخصية في غيبتها ومن بينها الحق في الزواج وما يتفرع عنه من تكوين أسرة وتنشئة أفرادها وكلاهما من الحقوق الشخصية التي لا تتجاهل القيم الدينية أو الخلقية أو تقوض روابطها ولا تعمل كذلك بعيدا أو انعزالا عن التقاليد التي تؤمن بها الجماعة التي يعيش الفرد في كنفها بل تعززها وتزكيها وتتعاظم بقيمتها بما يصون حدودها، ويرعى مقوماتها وإذا كان الزوجان يفضيان لبعضهما البعض بما لا يأتمنان غيرهما عليه ولا يصغيان سمعا لغير نداءاتهما ويتكتمان أخص دقائق العلائق الزوجية لتظل مكنوناتها بعيدا عن إطلال الآخرين عليها، وكان امتزاجهما يتم في وحدة يرتضيانها يتكاملان من خلالها ويتوجان بالوفاء جوهرها ليظل نبتها مترامیا على طريق نمائها وعبر امتداد زمنها وكانت علاقة الزوجية بأوصافها تلك تعد نهجا حميما ونبعا صافيا لأداق مظاهر الحياة وأبلغها أثرا فإن الزواج يكون مضمونه ومرماه عقيدة لا تنفصم عراها أو تهن صلابتها وتصل روابطها في خصوصياتها إلى حد تقديسها.

و يستقر القضاء الفرنسي على اعتبار الحياة العاطفية من دقائق الحياة الخاصة، فيذهب إلى عدم جواز نشر التاريخ الغرامي لأحد الأشخاص كما لا يجوز نشر المغامرات العاطفية لفتاة صغيرة السن.

وتوسع القضاء المدني الفرنسي في مفهوم الحياة العاطفية عندما قضى بأن المادة 09 من القانون المدني تمنع إعلام الجمهور بوجود إرتباطات ، سواء كانت تلك الارتباطات حقيقية أم خيالية، كما إعتبر القضاء المدني الفرنسي ان هناك إنتهاك لحرمة الحياة الخاصة عندما تقوم إحدى الجرائد بنشر إعلان خطوبة شخصين أو عندما تكشف مثل تلك النشرية عن الحياة العاطفية للغير، أو عن فشله العاطفي [1].

ومما يدخل أيضا في نطاق خصوصيات المرء ما يتصل بالحياة والعلاقة الزوجية، من ذلك ماقضى به من عدم جواز نشر أخبار حقيقية أو مزعومة عن خطبة أحد الأشخاص كما اعتبر من عناصر الحق في حرمة الحياة الخاصة علاقة الرجل بزوجته ومدى نجاحها، وما يتعلق بالطلاق وظروفه وابرام زواج جديد [2].

يقصد بحياة الشخص العائلية كافة الأمور والمعلومات الخاصة بأسرته التي لا يجوز معرفتها إلا بموافقته[3].

وحيث أنه متى كان ذلك فإن حق اختيار الزوج لا يمكن أن يكون منفصلا عن خواص الحياة العائلية أو واقعا وراء حدودها إذ يتصل مباشرة بتكوينها. أنظر د. رضا محمد عثمان دسوقي، مرجع سابق، ص 618، 619.

[1] نويري عبد العزيز، الحماية الجزائية للحياة الخاصة (دراسة مقارنة)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010، 2011، ص51، 52.

[2] محمد عبد العظيم محمد، مرجع سابق، ص 491.

[3] محمد محمد الدسوقي الشهاوي، مرجع سابق، ص 191.

كما يعد من قبيل خصوصيات المرء وبلا خلاف، وهو مرتبط بحياته العائلية الأمومة والطفولة، إذ لا يجوز نشر معلومات عن الأم الحقيقية لطفل، أو كونه طفلا طبيعيا نتج عن علاقة رجل بامرأة دون زواج، أو الخلاف حول حضانة الطفل في حالة انفصال الأب عن الأم[1].

وتتمتع الأسرة بمركز قانوني واجتماعي هام في أي نظام قانوني في العالم وذلك انطلاقا من أنها تشكل نواة المجتمع، وتعكس أخلاقياته، ودرجة تقدمه ووعيه.

وإذا كان من خلاف في الرأي حول الأوضاع التي سبق شرحها بين دولة ودولة، فإن الحكم القانوني واحد بشأن قدسية الأسرة ، بناء على ذلك تتمتع الحياة العائلية والأسرية بطابع الخصوصية، بحيث يشكل المس بها مسا بالخصوصيات، فمن المعروف أن الإنسان داخل أسرته، وفي نطاق حياته الزوجية وروابطها، يعيش ضمن أصغر نواة بشرية، وهي مسألة غاية في الأهمية في مجتمعنا الشرقي، فالأسرة هي نواة المجتمع، فليس غريبا أن تكون الحماية أكبر، بل ويجب أن تكون أكبر، وعلى هذا فإن العلاقات بين أفراد الأسرة الواحدة، أو بين الزوجين، يجب أن تبقى بعيدة عن فضول الآخرين وإطلاعهم، وبالتالي فإن نشر معلومات عن سوء العلاقة الزوجية، أو قرب وقوع الطلاق وشذوذ بعض الأولاد هي كلها من المعلومات التي لا تسئ للشخص فحسب، بل ولعائلته.

وبعد فإن حساسية هذه المسألة كبيرة في العلاقات الأسرية في مجتمعاتنا، فكثيرا ما نشهد في العمل، أن الكشف عن مثل هذه الخصوصيات، يثير مشاكل عائلية تعود بعواقب وخيمة على بنيانها، هذا فضلا عما قد يعانيه الشخص من ألم نفسي، وندرك في هذه الملاحظة الحكمة من عدم نشر الحكم الصادر بالتفريق حرصا على وقائع سرية وقائع الحياة الخاصة[2].

---

[1] آدم عبد البديع آدم حسين، مرجع سابق، ص 325.

[2] كندة فواز الشماط، مرجع سابق، ص 270.

كما يعد داخلا في نطاق الحياة الخاصة الشخصي أيضا الذكريات الشخصية، فلا يجوز نشرها إلا بعد الحصول على موافقة الشخص الذي تتعلق به الذكريات [1].

ويعتبر القضاء المدني الفرنسي كل تعرض لشؤون الزوجين يشكل مساسا بحرمة حياتهما الخاصة، مثلما هو الحال بالنسبة للكشف عن مشروع طلاق ، أو عن خيانة زوجية، أو حتى مجرد إذاعة وجود زوجة ثانية للغير، كما يدخل في هذا المساس كل إفشاء للوقائع التي تقع داخل حياة الزوجين، مثل الظروف التي كانت سببا في حدوث تلك الوقائع، وتمتد هذه الحماية المدنية حتى إلى علاقة المطلق بمطلقته بعد فك الرابطة الزوجية، ففي هذا الصدد قضت محكمة النقض الفرنسية في قرار أصدرته يوم 1984/04/03، مصرحة بأن التكلم عن الحياة الزوجية والطلاق والعلاقات الواقعة بعد الطلاق المتعلق بالمدعي وزوجته يلحق مساسا خطيرا وغير محتمل بحرمة الحياة الخاصة[2].

وقد أيدت محكمة النقض ما ذهبت إليه محكمة باريس من أن المساس بالحياة الخاصة لامرأة متزوجة يعتبر أيضا اعتداء على حق الزوج في الحياة الخاصة، كما قضى أيضا بأن المعلومات والبيانات الخاصة بأصول الشخص أو الزوج وفروعه وزوجته من الأمور المتعلقة بحياته الشخصية الخاصة[3].

إن الروابط الزوجية القوية تمنع حفاظا على حرمة الحياة العائلية والزوجية وكذا استقرارها من افشاء سر المراسلات التي يكون قد تبادلها الزوجين أو أحدهما مع الغير ليس فقط

---

[1] آدم عبد البديع آدم حسين، مرجع سابق، ص 226.

[2] نويري عبد العزيز، مرجع سابق، ص 51.

[3] محمد محمد الدسوقي الشهاوي، مرجع سابق، ص 192.

أثناء العلاقة الزوجية قانونا، بل حتى قبلها أي في مرحلة الخطوبة وكذا بعدها أي بعد حصول الطلاق بينهما[1].

كما أن أفراد الأسرة الأقربين كالأولاد بصفة خاصة، لا يحق لهم أداء الشهادة مما قد يزيد في توتر وزعزعة كيان الأسرة، وفي مجال آخر وهو الجانب الجنائي فإن السرقات التي تحدث بين أفراد الأسرة المذكورين في القانون، لا ترتب المسؤولية الجنائية بل ترتب فقط المسؤولية المدنية بالتعويض[2]، كما أنه لا يجوز اتخاذ إجراءات جزائية بالنسبة للسرقات التي تحدث بين أفراد الأسرة _ قرابة أو حواشي أو مصاهرة إلا بناء على شكوى القريب المضرور، وإذا رفع الشكوى فالتنازل عنها يضع حدا للمتابعة[3]، أضف إلى ذلك أن القضايا التي تمس بسمعة الأسرة وحرمتها والتي يكون فيها القصر أطرافا فإن الجلسات مغلقة بقوة القانون[4] .

ويشترط لحماية أسرار الحياة الزوجية :

–أن يكون السر متعلق بالحياة الزوجية .

_ أن لا توجد دعاوى قد رفعت بين الزوجين بسبب الزوجية.

كل هذه الإجراءات الاستثنائية تدل على أهمية الأسرة باعتبارها الخلية الأساسية في المجتمع، وقد أكد عليها الدستور وحرص على حمايتها، ونص على هذه الحماية في موضعين

---

[1] صفية بشاتن، الحماية القانونية للحياة الخاصة دراسة مقارنة، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة مولود معمري تيزي وزو، ماي 2012، ص 242.

[2] المادة 368 من الأمر رقم 66_ 156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 08 يونيو سنة 1966 المتضمن قانون يتضمن قانون العقوبات المعدل والمتمم .

[3] المادة 369 من الأمر رقم 66_ 156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 08 يونيو سنة 1966 المتضمن قانون يتضمن قانون العقوبات المعدل والمتمم.

[4] المادة 461 من الأمر رقم 66_ 155 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 08 يونيو سنة 1966 الذي يتضمن قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم ، معدلة بالأمر 73/69 المؤرخ في 16 سبتمبر 1969 (ج، ر 80 ص 1188).

الموضع الأول ضمن الحقوق في الفصل الرابع من دستور 1996 حيث جاء في نص المادة 58 من الدستور الجزائري على أنه: " تحظى الأسرة بحماية الدولة والمجتمع "، والموضع الثاني ضمن الواجبات تماما كما فعل بالنسبة لحرمة الحياة الخاصة بحيث جاء في المادة 63 على أنه : " يمارس كل واحد جميع حرياته في إطار احترام الحقوق المعترف بها للغير في الدستور، لا سيما احترام الحق في الشرف وستر الحياة الخاصة وحماية الأسرة والشبيبة والطفولة " [1].

6_1_2_1 الذمة المالية

إن الحالة المالية وإن كانت هي المؤشر العام الذي يوضح الملاءة المادية للشخص سواء بجانبها الإيجابي أو السلبي ومقدار الثروة التي يمتلكها، إلا أن للحالة المالية بعدا أخر معاصر، أفرزته المتغيرات، تجعل لها سواء بسواء كالشخص الطبيعي، خصوصيات من حقها هي أيضا أن تحجبها عن فضول الآخرين[2].

وذمة الشخص المالية تعد من قبيل عناصر الحق في حرمة الحياة الخاصة التي لا تثير خلاف على أنها كذلك، ومن ثم فإن الكشف عنها بدون موافقة صاحبها يعد انتهاكا لحقه في الخصوصية، وعلى ذلك فإنه يحظر على الغير سواء السلطة العامة أو الأفراد الكشف عن عناصر هذه الذمة، سواء كان ذلك بطريق مباشر كالقيام بنشر حجم العمليات المالية التي يقوم بها الشخص أو بطريق غير مباشر كما هو في حالة نشر رقم الضريبة المفروضة عليه فعن طريق هذا الرقم يكون من السهل معرفة عناصر الذمة المالية نفسها[3].

إن الكشف على العمليات المالية التي يباشرها الشخص الطبيعي يشكل إعتداء يمنعه القانون الفرنسي .

---

[1] صفية بشاتن، مرجع سابق، ص 243.

[2] كندة فواز الشماط، مرجع سابق، ص 271.

[3] آدم عبد البديع آدم حسين، مرجع سابق، ص 320.

وذهبت الدائرة الأولى لمحكمة النقض الفرنسية إلى أن اقرار الدخل بالنسبة للأشخاص يحتوي على إعتداء على الحياة الخاصة ينبغي حمايته بنص المادة التاسعة من القانون المدني الفرنسي[1].

وفي 1991/05/28 ذهبت محكمة النقض الفرنسية إلى وجوب احترام الذمة المالية وعدم الاعتداء عليها بالنشر أو الإفشاء وبمطالعة أحكام القضاء الفرنسي نجد أنها توجب احترام الذمة المالية وتمنع الإطلاع عليها بأي وسيلة كانت طالما كان الفرد محل الحماية هو مواطن عادي لا يضطلع بأعباء الوظيفة العامة وبهذا يقدس الفرنسيين سرية الذمة المالية باعتبارها من مظاهر الحياة الخاصة على خلاف الإنجليز والأمريكيين[2].

وبالنسبة للقانون الجزائري لتوضيح موقفه من الذمة المالية يقتضي الأمر التعرض لثلاثة قوانين حولها وهي:

القانون رقم 06_01 الصادر في 20 فيفري 2006 يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته وعلاقته بالذمة المالية وأسرارها، وقانون سرية البنوك وعلاقته هو الآخر بالذمة المالية وسريتها وهو قانون النقد والقرض الصادر بالأمر رقم 03_11 مؤرخ في 26 أوت 2003 ، والقانون رقم 05_01 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها الصادر بتاريخ 06 فيفري 2005[3].

فبالنسبة لقانون الوقاية من الفساد ومحاربته رقم 06-01 ووفقا للمادتين 4 و 5 منه، يلتزم الموظف العمومي بالتصريح بممتلكاته عند تولي الوظيفة وعند انتهائها، وهذا يعني الكشف عن ذمته المالية التي تعتبره كما سبق ذكره من أهم مظاهر الحياة الخاصة.

---

[1] د. عصام أحمد البهجي، مرجع سابق، ص 312.

[2] المرجع نفسه، ص 313.

[3] صفية بشاتن، مرجع سابق، ص 244_245.

والتعمق في هذا القانون يؤدي إلى الفهم بأن الأشخاص الخاضعين لهذا القانون يتحملون أعباء السلطة العامة بتقلدهم أعلى المناصب في المسؤولية، وهي من الأهمية والخطورة التي يستدعي معها القانون ضرورة معرفة الذمة المالية لهؤلاء المسؤولين ، وأن مرتبات هذه الفئات جميعا معروفة بالنص عليها في القانون وبالتالي فإن الأمر لا يشكل خطورة على الذمة المالية [1].

ويبرز الفقه سبب هذا الاستثناء بحجة أخرى وهي أن التصريح والبوح بالذمة المالية للموظف السامي تكون من اختصاص جهة معينة محددة ومحصورة ، يلتزم الأشخاص المكونين لها بعدم إفشاء أسرار هذه التصريحات إلا إذا تعلق الأمر بجريمة.

أما عن سرية الذمة المالية في المجال المصرفي فقد نص قانون النقد والقرض الصادر بالأمر رقم 03_11 في المادة 117 منه على أنه : " يخضع للسر المهني تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في قانون العقوبات .....".

وراحت هذه المادة تذكر الأشخاص والجهات المختلفة الملقى عليها هذا الإلتزام.

فالحفاظ على السر المهني وعدم إفشاء ما يتعلق بالذمة المالية للشخص يعد من الالتزامات التي حرص عليها المشرع وألقاها على العاملين في البنوك مهما كانت درجتهم سواء كانوا مسيرين أو مستخدمين، ويشمل سر الذمة المالية كل المعلومات المتعلقة بالزبون أو العميل من مراسلات وحسابات ومختلف الوثائق البنكية المتعلقة بهذا الزبون أو العميل [2].

---

[1] صفية بشاتن، مرجع سابق ، ص 245.

[2] كل إفشاء لسرية الذمة المالية للزبون فيما عدا الحالات والجهات التي استثنتها المادة 117 يعد مساسا بالحياة الخاصة ويعرض صاحبه للعقوبة التي يقررها قانون العقوبات بشأن الأسرار المهنية، وفقا للمادة 301 من قانون العقوبات الجزائري (المادة 60 من القانون رقم 06_ 23 مؤرخ في 20 ديسمبر 2006)، وكذلك العقوبات الخاصة المنصوص عليها في قانون النقد والقرض بمقتضى المادة 139.

أما عن موقف القانون رقم 05_01 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، فقد فرض رقابة صارمة على مصدر الأموال التي تودع في البنوك خاصة إذا كان مبلغ هذه الأموال يفوق في النسبة عما حدده القانون [1].

1_2_1_7 آراء الشخص السياسية ومعتقداته الدينية

لقد وضعت الذات الإلهية الإنسان في مكانة مميزة بالمقارنة مع مخلوقات الأرض كلها وفي هذا تكريم له، بجسمه وفكره وعقله وقيمه، فلا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بإحترام خصوصيات الفرد، وبدونها لا تكريم ولا إنسانية وأخص هذه الخصوصيات إنما يتجسد بالاعتراف له بخصوصية آرائه السياسية ومعتقداته الدينية واحترامها، بما يكمل الإطار الإنساني لوجوده، وعلى هذا فلا يمكن القول بأن للإنسان الحق فحسب في احترام مشاعره وعواطفه وحالته النفسية والصحية وغيرها من مسائل الحياة الخاصة، بدون أن نعترف له باحترام فكره السياسي ومعتقداته، وبدونها إنما هو دابة تمشي في أرض حدباء، وتلك إذن هي قسمة ضيزى[2].

الآراء السياسية تعد أحد أهم مظاهر الحياة الخاصة حيث أنها تعبر عن جانب هام في الحياة الخاصة وهي السرية ولهذا تعد الآراء السياسية في مصر وفرنسا من مظاهر الحياة الخاصة خاصة اذا ما كان صاحب الرأي السياسي يرغب في عدم الإفصاح عنه ونشره وظل يحتفظ به لنفسه ليدلي به في الاستفتاءات والانتخابات العامة[3] .

وتعد الآراء السياسية من المسائل التي اعتبرها القضاء الفرنسي ضمن خصوصيات المرء آراء المواطن السياسية والمحمية قانونا عن طريق سرية التصويت، ومن ثم فقد قضى بعدم جواز الكشف عنها بدون اذن من الشخص المعني، كما يعتبر اعتداء على حق المرء في حياته

---

[1] صفية بشاتن، مرجع سابق، ص 247.

[2] كندة فواز الشماط، مرجع سابق، ص 276.

[3] المرجع نفسه، ص 242.

الخاصة نشر صورة شخص وهو يمسك ببطاقة التصويت الانتخابية بصورة تكشف عمن صوت له أو اذا انطوى على مونتاج يغير من حقيقة وضعه أثناء الانتخابات[1].

كما ذهبت محكمة تولوز إلى أن التصويت السري من المسائل التي تدخل في نطاق الحياة الخاصة للشخص ومن ثم لا يجوز الكشف عنها إلا برغبة الشخص[2].

المبدأ في الدستور الفرنسي أن الدولة علمانية، أي ليس لها انتماء ديني معتبرا أن من حق كل فرنسي أن يختار قناعاته الدينية والسياسية، ومن هذا المنطلق يعتبر الفقه الفرنسي المعتقدات الدينية من الأمور التي تدخل ضمن الحياة الخاصة، وبالتالي فإن من حق كل شخص أن يعتنق دينا، يختاره ، أولا يعتنق ولا يجوز سؤاله عن دينه وعقيدته وهو أمر خاص به [3].

وعلى ذلك فإن مبدأ حرية العقيدة في ظل النظام القانوني الفرنسي يجب أن يشمل علاوة على حماية الشخص ضد أي ضغط أو اكراه ديني حماية سرية العقيدة ضد التطفل والفضولية ، بعبارة أخرى فان الحرية الدينية تشمل حرية اخفاء معتقداته لتكون سرا خاصا به لا يلزم بأن يبوح به لأحد، وينتهون بذلك الى القول بأن المعتقدات الدينية للشخص تعتبر من الأمور التي تدخل ضمن عناصر الحق في الخصوصية، وتأسيسا على ذلك ليس من حق أحد أن يسأل الشخص عن معتقداته كما لا يلزم هذا الشخص بأن يوضح معتقداته لأي جهة أو فرد ، كالفندق أو المدرسة أو النادي مثلا، وفي ظل قانون 11 مايو 1868 والذي كان يجرم نشر ما يتعلق بالحياة الخاصة حكم بتوقيع عقوبة جنائية على احدى الصحف لكشفها عن أسماء الأشخاص الذين شاركوا في الحج الى احدى الجهات على الرغم من أن الحج كان في مكان مكشوف [4].

---

[1] محمد عبد العظيم محمد، مرجع سابق، ص 412.

[2] د. عصام أحمد البهجي ، مرجع سابق، ص 244.

[3] كندة فواز الشماط ، مرجع سابق، ص 279.

[4] محمد عبد العظيم محمد، المرجع السابق، ص 489.

واذا كان الأمر كذلك وفقا للنظام القانوني الفرنسي فإن المسألة تأخذ اتجاها آخر وفقا للنظام القانوني المصري، اذ يجب على كل مصري أن يعتنق دينا سماويا وهناك كثير من القواعد القانونية في مصر يستلزم تطبيقها الافصاح عن الديانة بل أن تحري الخصم عن ديانة خصمه ليخدم دعواه أمر مشروع، وعلى ذلك يمكن القول بأن العقيدة الدينية في مصر لا تدخل ضمن عناصر الحق في الخصوصية بل تعتبر من قبيل الحياة العامة من حيث ضرورة اعلانها، ولكنها تدخل في اطار الحياة الخاصة من حيث الايمان الحقيقي ودرجة التربية الدينية للأسرة[1].

[1] آدم عبد البديع آدم حسين، مرجع سابق، ص 324.

1_2_2 عناصر الحق في الحياة الخاصة المختلف فيها

بعد دراستنا لعناصر الحق في الحياة الخاصة المتفق عليها فقها وقضاء ، ندرس في هذا المبحث صور الحق التي اختلف فيها وذلك في مجموعة من المطالب بحيث نتطرق في الأول إلى حرمة جسم الإنسان، وفي الثاني الحق في الصورة، وفي الثالث الحق في الإسم، وفي الرابع النشاط الوظيفي أو المهني، وفي الخامس حق الدخول في طي النسيان، وفي السادس قضاء أوقات الفراغ.

1_2_2_1 حرمة جسم الإنسان

تعتبر حرمة جسم الإنسان وسلامته من أهم الحقوق التي يتمتع بها الفرد والمجتمع على السواء إذ لا يمكن للمجتمع أن يحتفظ بوجوده كمجتمع له مستواه الخاص من التقدم والازدهار، إلا إذا كان هذا الحق محاطا بحماية كاملة، ونظرا لهذه الأهمية البالغة كان هذا الحق من أول الحقوق التي يوليها الشارع الجنائي حمايته جاعلا الجزاء الذي يستعان به لكفالة هذه الحماية جزاءا خطيرا في بعض الأحيان، بل أن هذه الأهمية الاجتماعية الكبيرة التي قد سلبت رضا المجني عليه قيمته كسبب لإباحة الاعتداء على هذا الحق، إذ الفقه والقضاء منعقد إجماعها في مصر وفي فرنسا على تجريد رضا المجني عليه من كل قيمة كسبب لإباحة الاعتداء على حرمة جسم الإنسان.

والذي يعنينا في هذا الصدد هو معرفة ما إذا كانت حرمة جسم الإنسان تدخل في نطاق الحق في الحياة الخاصة أو لا ؟ وتتلخص آراء الفقه في هذا الصدد في اتجاهين نتطرق لهما في فرعين كما يلي:

1_2_2_1_1 استقلال حرمة جسم الإنسان عن الحياة الخاصة

يرى أن حرمة جسم الإنسان لا تدخل ضمن عناصر الحياة الخاصة، ويعتقد صاحب هذا الرأي أن ما يقوله البعض من أن حرمة جسم الإنسان تدخل في نطاق الحق في الحياة الخاصة أمر ينطوي على خلط بين الحرية الفردية بصفة عامة، وحرمة الحياة الخاصة، إذ أن سلامة الجسم وحرمة الحياة الخاصة ليست إلا من مظاهر الحرية الفردية بصفة عامة، وتستهدفان المحافظة عليها، كما أنهم يخلطون بين حرمة الحياة الخاصة والحياة نفسها، وذلك لأن سلامة الجسم تستهدف المحافظة على الحياة ذاتها على حين أن حرمة الحياة الخاصة لا تحمي إلا جانبا من جوانب الحياة فقط [1].

1_2_2_1_2 حرمة جسم الإنسان تعد من الحياة الخاصة

يرى أنصار هذا الاتجاه أن حرمة جسم الإنسان هي من أول الأمور التي تعد من قبيل الحياة الخاصة.

ويعد جسم الإنسان عنصرا هاما ضمن عناصر الحياة الخاصة للفرد في نظر القضاء المدني الفرنسي، حيث ينبغي أن يبقى تجرده من الثياب سريا، ولا يمكن الكشف عنه للغير دون رضاه، فقد حكم بأن نشر صور شخص في وضعية عراء وهو على حافة سفينة يشكل مساسا بحرمة الحياة الخاصة، ويعني الحرمة الجسدية كذلك كل ما له علاقة بالجسم الآدمي ، مثل العيوب الخلقية والعمليات الجراحية والتجميلية، أو الإعاقة حيث لا يجوز ذكر مصدر تلك الأمور أثناء معالجة الجروح أو بمناسبة تسيير المستخدمين في المؤسسة التي يعملون بها[2].

---

[1] د. ممدوح خليل بحر، مرجع سابق، ص230، 231.

[2] نويري عبد العزيز، مرجع سابق، ص 52.

ولقد أخذت بهذا الاتجاه قرارات مؤتمر البلاد الاسكندينافية المنعقد في 15 ماي 1967 وقرارات الندوة الدولية للاتفاقية الأوروبية الخاصة بحقوق الإنسان المنعقد في بروكسل سنة 1970.

كما يناصر هذا الاتجاه بعض الفقهاء الفرنسيين ولو أنهم يختلفون في تحديد مضمون هذا الحق، فبعضهم يدخل في هذا الحق كافة الجرائم التي تصيب الجسم ، كالقتل والجرح والضرب وما إلى ذلك ،بينما البعض الأخر يدخل في هذا الحق كل اعتداء يقع على الجسم نفسه، لا على الكيان المادي للشخص، بل على حياته الخاصة من خلال جسمه.

وبذلك يقصد صاحب هذا الرأي عدم إخضاع الشخص لآي فحوص طبية أو نفسية دون موافقته، بالإضافة إلى عدم جواز إجراء جراحات التعقيم أو إجراء أي تفتيش من شأنه المساس بحرمة الحياة الخاصة، مع ضرورة أن يكون التفتيش منصبا على إذن به فقط.

ويرى الدكتور ممدوح خليل بحر أن حرمة جسم الإنسان تعتبر من أهم عناصر الحياة الخاصة ثم أنه لا يمكن القول بوجود حد فاصل بين الحياة ذاتها وبين التمتع بالحياة، كما أن التمتع بالحياة يتم إلى من خلال وجود فكرة الحياة ذاتها، و يضيف لا نعرف كيف يمكن القول بوجود التمتع بالحياة في الحالات التي يقع فيها انتهاك على الحياة نفسها كما لو استعملت مثلا أجهزة كشف الكذب أو العقاقير المخدرة أو التنويم المغناطيسي، لانتزاع اعتراف من الشخص [1].

ولهذا السبب كفلت معظم الدساتير حرمة لهذه الحياة، كما أجمعت التشريعات الجنائية على الاعتراف بأهمية هذا الحق وأحاطته بحماية قوية، ويمكن القول أن للحماية التي يحيط بها الشارع الحق في سلامة الجسم وحرمته صورتين:

---

[1] د. ممدوح خليل بحر، مرجع سابق، ص 231، 232.

أولاهما: أصلية، يتجه فيها الجزاء الجنائي إلى الحق مباشرة بهدف توفير الحماية التي تستهدف صيانته وحده.

وثانيتها: تبعيته يستهدف فيها الجزاء الجنائي أصلا حماية حق أخر، ولكنه يخلع في ذات الوقت على الحق في سلامة الجسم وحرمته حماية بالقدر الذي تقتضيه حماية الحق المقصود أصلا بالحماية.

1_2_2_2 الحق في الصورة

إن قسمات الإنسان لا ترسم الصورة الخارجية له فقط وإنما أيضا يمكن تشبه المرآة التي تعكس ما في جوف صاحبها وما يدور في خلده من أفكار وما يعتريه من انفعالات[1].

ويعرف الحق في الصورة بأنه الحق الذي يكون للشخص الذي تم تصويره بإحدى الطرق الفنية أن يعترض على نشر صورته[2].

ولقد اعترف القضاء الفرنسي بهذا الحق مند زمن بعيد بصفة متصلة، ولقد ثار خلاف في الفقه الفرنسي بشأن ما إذا كان الحق في الصورة يعتبر عنصر من عناصر الحياة الخاصة أم لا (الفرع الأول)، كما يثور التساؤل حول طبيعة الحق في الصورة (الفرع الثاني).

1_2_2_2_1 الحق في الصورة من عناصر الحق في الحياة الخاصة

كما سبق وان اشرنا فقد ثار خلاف بشان ما إذا كان الحق في الصورة يعتبر من عناصر الحياة الخاصة ام لا، وينحصر هذا الخلاف في اتجاهين:

1_2_2_2_1_1 الحق في الصورة من أهم مظاهر الحق في الحياة الخاصة: يرى هذا الاتجاه أن الحق في الصورة يعتبر احد مظاهر حرمة الحياة الخاصة، فصورة الفرد ليست سوى

---

[1] د. أحمد فتحي سرور، مرجع سابق، ص 458.

[2] د. ممدوح خليل بحر، مرجع سابق، ص 236.

احد مقومات حياته الخاصة، كما أن الاعتداء على صورة الفرد يكون مظهرا من مظاهر الاعتداء الصارخ على خصوصياته، وغالبا ما يكون الاعتداء على الحق في الصورة منطويا على إخلال بحرمة الحياة الخاصة لذي الشأن[1].

ففي حالة قيام احد الصحف أو المجلات بنشر صورة شخص بغير رضاه فان ذلك يعد اعتداء على حياته الخاصة حتى في حالة الإقرار اللاحق للنشر، ذلك أن العبرة بالرضا وقت النشر وليس بعده، ولعل الأساس الذي يستند إليه أنصار هذا الفريق انه بالنظر إلى العلة من تحريم التقاط الصور بغير رضاء صاحبها إنما يرجع إلى أن ذلك يشكل اعتداءا صارخا على الحياة الخاصة في ذاته وليس اعتداءا على الحق في الصورة.

ويبرهن أصحاب هذا الرأي على قولهم بان المتهم في جريمة معينة يحرص دائما على إخفاء وجهه عن كاميرات التصوير اعتقادا منه أن نشر صورته يعتبر اخطر من نسبة أية اتهامات إليه، وهو ما يدل دلالة واضحة على أن وجه الإنسان وصورته يعتبر احد عناصر الحياة الخاصة[2].

وفي نفس الإطار يقول الأستاذ كايزر: " أن الحق في الصورة يستهدف دائما حماية الخاصة، ليس فقط إذا تعلقت الصورة بهذه الحياة دائما أيضا في الحالة التي ترسم الصورة ملامح الشخص، نظرا لان هذه الملامح هي التي تكشف عن شخصية المرء.

كما أن بعضا من الفقهاء الذين عرفوا فكرة الحياة الخاصة عن طريق محاولة تعداد الحالات التي تعد من قبيل الحق في الحياة الخاصة ذكروا أن الحق في الصورة يمثل واحدا من الحقوق التي تتكون منها الحياة الخاصة وهكذا نرى أن أصحاب هذا الاتجاه يرون أن الحق في

---

[1] د. ممدوح خليل بحر، مرجع سابق ، ص 237.

[2] د. محمد عمر حسين، مرجع سابق، ص 477_ 478.

الصورة يعد عنصرا من عناصر الحياة الخاصة، حتى انه قد قيل بان اخذ الصورة يعني اخذ جزء من ذات الإنسان، إذ أن ثمة رابطة بين الصورة وألفة الشخص[1].

1_2_2_2_1_2 استقلال الحق في الصورة عن الحق في الحياة الخاصة

ذهب أنصار هذا الرأي إلى أن الحق في الصورة هو حق مستقل بذاته ومنفصل عن الحق في الحياة الخاصة، وان كانوا لا ينكرون مدى بعض الروابط بين كلا الحقين.

ومفاد ذلك أن الاعتداء على الحق في الصورة يقع بمجرد التقاط صورة الشخص بدون رضاه حتى ولم يشكل ذلك تهديدا للحياة الخاصة[2].

على أساس أن نشر صورة الشخص يمكن أن يكون محلا للمحاذاة حتى ولو لم تكن هذه الصورة قد أخذت أثناء ممارسته لحياته الخاصة، ويكون أساس الجزاء عندئذ هو انتهاك الحق في الصورة لا الاعتداء على الحق في الحياة الخاصة، لان هذه الأخيرة لن يلحقها أذى في هذه الحالة[3].

والواقع أن هذا التعارض ما هو إلا تعارض ظاهري ويبدو انه يرجع إلى تعارض بين مسالتين ينبغي التمييز بينهما[4]:

فالأمر لا يتعلق في حقيقته بإنكار وجود الحق في الصورة الذي بمقتضاه يكون للشخص الحق في أن يطلب وقف نشر صورته حتى ولو لم يكن لذلك علاقة بالحق في الحياة الخاصة وذلك في رأينا هو ما دفع محكمة جراس الابتدائية إلى القول بان الحق في الصورة هو

---

[1] د. ممدوح خليل بحر، مرجع سابق، ص 237.

[2] د. محمد عمر حسين، مرجع سابق، ص478.

[3] د. ممدوح خليل بحر، المرجع السابق، ص 238.

[4] المرجع نفسه، ص 238_ 239.

حق مستقل عن حماية الحياة الخاصة ويمكن أن يكون محلا للاعتداء عليه حتى في أثناء ممارسة الشخص لحياته العامة.

ومع ذلك فغالبا ما يستتبع الاعتداء على الصورة انتهاك الحق في احترام الحياة الخاصة، والدليل الدافع على ذلك ما تشهد به وقائع قضية:" برجيت باردو"، في فرنسا _سالفة الذكر_ والتي كان قد تم تصويرها عن طريق جهاز مقرب بينما كانت داخل حديقة منزلها صحيح أن الشخص قد لا يستطيع أن يدفع بوقوع اعتداء على حياته الخاصة من مجرد نشر واستخدام صورته.

فالصورة المأخوذة في مكان عام والتي تكون متعلقة بالحياة العامة لشخص لا تنطوي على اعتداء على الحياة الخاصة وليس الحال كذلك إذا كانت الصورة قد أخذت نتيجة للتطفل على الحياة الخاصة وليس الحال كذلك إذا كانت الصورة قد أخذت نتيجة للتطفل على الحياة الخاصة، فعندئذ سيكون استخدامها محلا للمجازة المدنية والجنائية.

وعلى ذلك يمكن القول أن الاعتداء على حق الشخص في صورته قد يرتبط بالاعتداء على الحياة الخاصة والعكس صحيح.

والأمر عندئذ لا يتعلق بمعرفة ما إذا كان الحق في الصورة مستقلا عن الحق في احترام الحياة الخاصة، وإنما يتعلق بمعرفة ما إذا كان في الإمكان أن يتواجد الحقان معا بمناسبة حال معينة وهو الأمر الذي نعتقد في الإمكان تحقيقه.

وباختصار فان الهدف المتوخى من وراء حماية الأشخاص ضد التقاط ونشر صورهم يدعونا إلى القول بأن هذا الحق له طبيعة مزدوجة.

فلما كان هذا الحق يحمي صاحبه ضد الكشف بواسطة الصورة عن جانب من الحياة الخاصة للشخص، جانب لا يهم الجمهور أن يعرفه وضد إرادة صاحبه، فان هذا الحق يرتبط في هذه الحالة بالحق في الحياة الخاصة[1].

أما بالنسبة للمشرع الفرنسي والمصري فقد اعتبرا الحق في الصورة من عناصر الحق في الحياة الخاصة، بحيث جرم المشرع الفرنسي المساس بالحق في الحياة الخاصة من خلال الصورة وذلك بموجب المادة (309 مكرر) من قانون العقوبات بذات المبدأ، فقد جرم المساس بالصورة الخاصة بالأفراد باعتبارها إحدى عناصر الحق في الحياة الخاصة وليس حقا مستقلا.

ونخن نرى أن الحق في الصورة هو احد عناصر الحق في الحياة الخاصة ومن أركانها الأساسية ويشكل الاعتداء عليه اعتداءا صارخا على الحياة الخاصة، وان كنا لا نغفل إمكانية وقوع اعتداء على الحق في الصورة بذاته دونما حاجة إلى الاعتداء على الحياة الخاصة ومن ذلك مثلا التصوير في الأماكن العامة[2].

1_2_2_2_2 طبيعة الحق في الصورة

التساؤل الذي يثور هو هل يعد الحق في الصورة من قبيل حقوق الملكية أم انه يعد من قبيل الحقوق الشخصية أم انه يمكن تكييفه تحت مسميات أخرى؟ وقد اختلفت الآراء الفقهية حوله وسوف نعرض لذلك.

1_2_2_2_2_1 الحق في الصورة حق ملكية: ذهب أنصار هذا الرأي إلى أن الحق في الصورة هو من قبيل حقوق الملكية، وذلك تأسيسا على أن حق الإنسان على جسده حق ملكية والصورة إنما تشكل جزءا لا يتجزأ من هذا الجسد الإنساني، وهذا الجسد يتميز عن غيره من

---

[1] د. ممدوح خليل بحر، مرجع سابق، ص 238، 239.

[2] د. محمد عمر حسين، مرجع سابق، ص 478، 479.

الأجساد الأخرى بفضل الشكل المميز لكل إنسان على حده، ومن ثم فإن حق الملكية الذي يباشره الإنسان على جسده لا يقتصر فقط على هذا الجسد وإنما يمتد كذلك إلى الصور[1].

ولهذا الرأي أنصاره في الفقه في الفقه الألماني والانجليزي والأمريكي كما انه كان الرأي السائد في الفقه والقضاء الفرنسي وذلك قبل أن تسودهما النزعة التي ترى في الحق على الصورة حق شخصي.

ومن الأحكام الأساسية في القضاء الفرنسي بشان تكييف الحق في الصورة على انه حق ملكية ما قضى به من أن الشخص الذي التقطت صورته يملك عليها وعلى استعمالها حق ملكية مطلق ولا يمكن شخص استخدام هذا الحق إلا بموافقته[2].

1_2_2_2_2_2 الحق في الصورة حق شخصي

يرى أنصار هذا الرأي أن الحق في الصورة يعد من قبيل الحقوق الشخصية والتي تثبت للشخص بحكم كونه إنسانا والتي ما تكون غالبا ملتصقة بالصفة الإنسانية.

ولقد اخذ الفقه والقضاء في فرنسا حديثا بان الحق في الحياة الخاصة والحق في الصورة من قبيل الحقوق الشخصية، فقد قرر القضاء الفرنسي أن الحق في الصورة يعد من الحقوق الشخصية وانه لا يجوز إدراج هذا الحق تحت توابع حق الملكية ذلك أن الانسان لا يمكن أن يدخل في دائرة المعاملات القانونية[3].

---

[1] د. مبدر لويس، اثر التطور التكنولوجي على الحريات العامة، جامعة القاهرة، طبعة منشاة المعارف بالإسكندرية، 1982، ص 82.

[2] د. محمد عمر حسين، مرجع سابق، ص481.

[3] المرجع نفسه، ص 480.

فقد قضت محكمة بواتييه في حكمها الصادر بتاريخ 12 أكتوبر 1935 بان : " الحرية التي للفرد الذي تم تصويره هي من قبيل الحرية الفردية التي للشخص على كيانه الذاتي"[1].

فقد استقر هذا القضاء على أن الحق في الصورة باعتباره من الحقوق الشخصية إنما يعد احد النتائج الهامة لمبدأ الحرية الفردية والذي يحمي حقوق الأفراد بصفة عامة وحق الفرد على صورته بصفة خاصة، وهو ما يخول الفرد أحقيته في منع نسخ صورته وتداولها، وبصفة خاصة تلك الصور التي يتم التقاطها في مكان عام[2].

ويصور هذا الاتجاه الحق في الصورة بأنه حق شخصي نظرا لان الصورة امتداد لشخصية صاحبها[3].

1_2_2_2_2_3 الحق في الصورة من قبيل حقوق الطبع

وقد ذهب أنصار هذا الرأي إلى أن حق الإنسان على صورته إنما يعد من قبيل حقوق الطبع، ذلك أن هناك حقوق ملتصقة بالإنسان وطبيعته منذ أن وطأت قدماه ظهر هذا الكون.

وقد تبنى النظام الأنجلوسكسوني هذا الرأي، وقد ذهب القاضي saint / joss إلى أن تصوير الشخص بدون موافقته وطبع صورته إنما يشكلا مخالفة صارخة للمادة (20) من قانون الطبع الانجليزي والصادر في 22 مارس سنة 1886[4].

---

[1] د. ممدوح خليل بحر، مرجع سابق، ص 240.

[2] د. محمد عمر حسين، المرجع السابق، ص480.

[3] د. ممدوح خليل بحر، المرجع السابق، ص 240.

[4] د. مبدر لويس، مرجع سابق، ص 84.

ويرى الدكتور محمد عمر حسين أن الرأي الثاني الحق في الصورة حق شخصي هو الرأي الراجح ذلك أن الصورة تشكل امتدادا لشخصية الإنسان كما أن الأخذ بهذا الرأي يكفل توفير سبل الحماية القانونية للحق في الصورة وكذا الحق في الحياة الخاصة[1].

1_2_2_2_3 أهم المبادئ المستخلصة من القضاء المقارن بشأن الحق في الصورة

يذكر الأستاذ ليندون أن القواعد المستخلصة من القضاء في هذا الشأن تتميز بخصوصية لا مثيل لها فيما يمكن تسميته بالقانون العام لاحترام الحق في الحياة الخاصة.

وهذه المبادئ تتمثل فيما يلي[2]:

1. ينبغي بداية حتى يمكن أن يكون هناك نشر للصورة على نحو مشروع رضا المجني عليه، وسوف نرى أن كلا من المشرع الجنائي المصري والفرنسي جعل انعدام رضا المجني عليه ركنا في جريمة التقاط الصورة.

كما أن تخلف هذا الرضا وفقا لقواعد المسؤولية المدنية يعتبر خطأ يستوجب المساءلة، وكما هو الشأن في الرضا بنشر الحديث فان رضاء الشخص بنشر صورته لغرض من الأغراض لا يعني البتة أن من خول هذا الحق يكون في مكنته أن ينشر الصورة بعد ذلك لغرض آخر مثل الإعلان التجاري أو استخدامها في رعاية تجارية.

ولقد أكد القضاء المدني الفرنسي هذا المبدأ في عدة مناسبات حتى قبل صدور قانون سنة 1970، على انه يجوز لمن أعطى موافقته أن يرجع فيها أو يعدلها.

---

[1] د. محمد عمر حسين، مرجع سابق، ص 482.

[2] د. ممدوح خليل بحر، مرجع سابق، ص 240_ 245.

وإذا كانت هذه هي القاعدة فانه يرد عليها استثناء حاصله انه لا حاجة إلى الرضا متى جرى التصوير في مكان عام.

فلا تثريب على مصور التقط صورة احد الأشخاص في الشارع العام .

وقد أكد القضاء المدني الفرنسي هذا الاتجاه منذ زمن طويل .

ومن ذلك ما قضت به محكمة " أيفوت" المدنية، بمناسبة القضية التي عرضت عليها وتتلخص وقائعها في أن شخصا كان قد تعرف على صورته في"كارت بوستال" في منظر مأخوذ في سوق بلدة " أيفوت" فقضت المحكمة في 2 مارس 1932 بأنه على الرغم من حق الفرد في تحريم نشر صورته التي تلتقط له في المجال الخاص إلا أن ذلك ينتفي إذا كانت صورته قد التقطت في سوق عامة.

فرؤية الفرد في مثل هذا المكان تعدو مستباحة لكل الأنظار، وما التصوير أو الرسم في مثل هذه الحالة إلا تثبيتا على الورق لمشهد التقطته عين المصور أو الرسام دون أن يكون ذلك محرما عليه باعتباره مشاركا في الحياة الاجتماعية التي تجري في الأماكن والطرق العامة.

ويسري هذا الحكم على كل تصوير تم في مكان عام بلا تمييز.

وسوف نرى أن المشرع الجنائي الفرنسي والمصري قد ربط الخصوصية بطبيعة المكان، فلا يعد اعتداء على الحق في الصورة تصوير الشخص الذي يتم في الطريق العام ولو كان في ألفة شديدة مع شخص آخر.

2. ويتطلب القضاء الفرنسي فوق الرضا شرطا آخر للحكم بالتعويض, هو الضرر فيكون الضرر ناجما في اغلب الأحوال، كما يذكر الأستاذ ليندون عن استغلال تجاري لم تتجه إليه نية صاحب الصورة ولم يتوقعه.

كما حدث في موضوع سيدة تنازل المصور عن صورتها إلى مؤسسة تجارية فاستخدمتها على نطاق واسع في طبع نتائج حائط للإعلان وكما حدث في موضوع فتاة تنازل احد الاستوديوهات الباريسية الكبيرة عن صورتها دون إذنها إلى مؤسسة للأزياء، فما كان إلا إن استخدمت الصورة في طبع كاتالوج خاص بمنتجاتها.

ويبرز الضرر على وجه الخصوص في الحالة التي يستتبع فيها الاستغلال التجاري للصورة، الحط من قدر صاحبها أو إبرازه في صورة مثيرة للازدراء والسخرية، من ذلك أن سيدة قد رأت صورتها مستخدمة للدعاية عن بعض مستحضرات التجميل فما كان منها إلا أن رفعت دعوى أمام محكمة السين التجارية والتي حكمت لها بالتعويض قائلة:

" انه مما يزيد من جسامة الفعل في هذه الحالة أن الصورة سخرت للدعاية عن مستحضرات التجميل، يمكن أن يفترض أن صاحبتها من الجمال ونضارة الشباب على نحو يجعلها في غنى عن استخدامها الصورة في مجال الدعاية التجارية أمر يحدث لقاء مقابل يحصل عليه صاحب الصورة، ويكون المقابل كبيرا كلما علت مكانته واتسعت شهرته وذاع صيته وهو الأمر الذي يحمل على الاعتقاد بان هذه السيدة قد تقاضت مثل هذا المقابل لقاء نشر صورتها لأغراض الدعاية التجارية وهو الأمر الذي لم يحدث مما يستوجب الحكم لها بالتعويض عن الأضرار التي أصابتها من جراء ذلك".

وقد يحدث الضرر من جراء ما ينشر مصاحبا للصورة من أقوال، من ذلك ما عرض على محكمة السين في 3 فبراير 1960 والذي أوقعت فيه المحكمة الجزاء على احد ناشري الصحف لأنه نشر في أحد العناوين الكبيرة إشارة إلى قضية دعارة كانت لا تزال معروضة على القضاء، وقد أرفق بمقالة صورة لإحدى السيدات وهو الأمر الذي حمل على الاعتقاد على غير الحقيقة بان صاحبة الصورة الحقيقية كانت من بين المتهمات في القضية المذكورة.

وقد ينجم الضرر أيضا على اثر استغلال سياسي للصورة من ذلك أن محكمة ليون الابتدائية قد أجابت أبا وكان ينتمي إلى اليمين الفرنسي إلى طلبه في ألا تستخدم حماته صورة ابنه البالغ من العمر ثلاث سنوات في الإعلان لحزب اليسار الفرنسي الذي كانت تنتمي إليه هذه المرأة.

هذا ويجب أن نذكر أن الحق في الصورة قد عرف أبعادا جديدة من اللحظة التي اعتبر فيها الجمال المعنوي أو الجسدي لنجمة من نجوم السينما أو المسرح أو الاستعراض قيمة تجارية.

من ذلك أن محكمة النقض الفرنسية قد قضت في 20 يوليو تموز 1966 بالتعويض في قضية تتحصل وقائعها في أن السيد بريالي كان قد سمح لبعض دور الأزياء أن تلتقط صورته للدعاية عن ملابسها الجاهزة، وحينما رأي أن صورته تستخدم على صفحات الجرائد والمجلات على أوسع نطاق، وهو ما لم ينصرف إليه الاتفاق بين المتعاقدين، طلب تعويضا عن هذا النشر الموسع غير المأذون به على أساس انه كان يمكنه لو استأذن في استخدام صورته على هذا النحو الموسع أن يطلب مقابلا اكبر من ذلك.

على أن ثمة مجموعة من الاستثناءات ترد على الحق في الصورة، من ذلك التاريخ ، ومشاهير الحياة العامة، والمتقدمون للانتخابات السياسية أو النقابية، ونجوم السينما والمسرح، والأشخاص الذين يمثلون أمام القضاء.

وباستقراء أحكام القضاء الأمريكي في هذا الشأن نلاحظ أن هناك عديدا من الأحكام التي تشير إلى استعداد المحاكم في أمريكا إلى تقرير حماية الاعتداء على الحق في الصورة وتنحصر هذه المبادئ فيما يلي :

1. التصوير في الأماكن العامة أمر مباح.

2. تصوير شخص على فراشه في المستشفى دون علمه ودون الحصول على إذنه خطا يستوجب التعويض.

3. استخدام صورة شخص لغرض الدعاية لشركة التامين أو وكالات الإعلان أمر يستوجب التعويض.

ولا توجد في انجلترا نصوص قانونية تحظر التقاط الصور.

هذا ونشير أن المشرع الجنائي قد اعتبر في مصر وفرنسا الحق في الصورة عنصرا من عناصر الحياة الخاصة، وان الاعتداء عليها بالتقاطها وبنشرها، بدون موافقة الشخص المعني يشكل جريمة يعاقب عليها القانون.

1_2_2_3 الحق في الإسم

ان إسم الشخص هو اللفظ الذي يطلق على شخص معين لتحديده وتمييزه عن غيره من الأشخاص، ويختلف استخدام الإسم ضيقا واتساعا فهو يستخدم بالمعنى الأول للدلالة على إسم صاحبه وحده، وقد يستخدم بالمعنى الثاني لبيان إسم الشخص ولقبه، فللناس أن يتسموا بما يشاؤون لا جناح عليهم فيما يختارون، ولكن المشكلة تثور اذا ما وقع اعتداء على الإسم الأصلي عن طريق انتحال شخصية صاحبه بغرض تحقيق منفعة من وراء ذلك ، على أنه لا يعتبر من قبيل الاعتداء على الإسم تشابه الأسماء الذي يأتي مصادفة في القصص والروايات اللهم الا اذا كانت ظروف الحال تشير إلى غير ذلك ، مثال ذلك استعمال إسم شخص في احدى الروايات مع اضافة بعض البيانات عن خصائص على نحو قد يضر به[1].

[1] محمد عبد العظيم محمد، مرجع سابق، ص 531.

ويتكون اسم الشخص في القانون الفرنسي من عنصرين هما : الاسم الشخصي الذي يطلق على المولود عند ولادته، واللقب هو اسم الأسرة أو العائلة التي ينتمي إليها الشخص[1].

وإذا كان للشخص حق في اسمه، وحق يتعلق بشخصيته ويسهم في تحديدها، فإن التساؤول يثور حول حول مدى اعتباره هذا الحق عنصرا من عناصر الحق في حرمة الحياة الخاصة أم كونه حقا من الحقوق اللصيقة بالشخصية ومستقلا عن حق الخصوصية ؟

وحول هذا المسألة انقسم الفقه الفرنسي إلى اتجاهين .

1_2_2_3_1 الحق في الإسم عنصر من عناصر الحق في حرمة الحياة الخاصة

ذهب اتجاه في الفقه والقضاء الفرنسي الى القول بأنه إذا كان الحق في الحياة الخاصة يعني ترك المرء وشأنه، بمعنى أن يعيش حياته بعيدا عن تطفل الآخرين الا في أضيق الحدود، فإنه يكون منطقيا أن يدخل إسم الشخص ضمن العناصر المكونة لحقه في خصوصياته[2].

ومن ثم فقد قضى بأنه يعتبر من قبيل المساس بالحق في الخصوصية الكشف عن الإسم الحقيقي لأحد الفنانين الذي يمارس حياته الفنية تحت إسم مستعار، وخصوصا اذا كان الجمهور يكاد يجهل الإسم الحقيقي للفنان.

حقا لا يعتبر الإسم الحقيقي سرا من الأسرار، وانما اذا اختار الشخص لنفسه اسما مستعارا فهو يقصد بذلك الفصل التام بين الحياة الخاصة والحياة المهنية، ومن ثم فالكشف عن الإسم الحقيقي في ظل هذه الظروف من شأنه أن يعكر صفو السكينة والهدوء في عش الزوجية[3].

---

[1] آدم عبد البديع آدم حسين، مرجع سابق، ص 327.

[2] محمد عبد العظيم محمد، مرجع سابق، ص 537.

[3] د. حسام الدين كامل الأهواني، مرجع سابق، ص 70.

وقد قضى بأنه يعتبر من قبيل المساس بالحياة الخاصة الكشف عن إسم الشخص وعنوانه عن طريق التليفيزيون ودعوة الجمهور للكتابة اليه طالما أن لم يوافق على ذلك[1].

ويبدوا أن هذا الرأي قد تأثر إلى حد ما بما هو معمول به في القانون الأمريكي، فهذا القانون وكما سبق أن أوضحنا يشترط لإعتبار استخدام إسم الشخص بدون موافقته من قبيل انتهاك الحق في الخصوصية ، أن يكون هذا الاستخدام بهدف تحقيق غرض معين، وعلى سبيل الخصوص الدعاية والاتجار، فكأن القانون الأمريكي لم يعتبر الإسم من قبيل الخصوصيات إلا بتوافر هذا الشرط[2].

1_2_2_3_2 الحق في الإسم ليس عنصرا من عناصر الحق في حرمة الحياة الخاصة

ويرى أصحاب هذا الرأي أن الإسم ماهو الا اداة لتفريد الشخص وتمييزه عن غيره، ولا يتحقق ذلك الا اذا اكتسب الإسم أكبر قدر من العلانية والاشهار، فالاعتداء على الإسم يختلف عن الاعتداء على الحق في الخصوصية، فكلاهما من طبيعة مختلفة، ذلك أن الاعتداء على الإسم لا يكون بكشفه وانما يكون بالخلط في الأسماء وانتحالها ، ثم ان القانون يكفل الحماية لحرمة الحياة الخاصة لكل شخص وليس الحال كذلك بالنسبة للأسماء الدارجة في المجتمع كزيد أو بكر لكون الأفراد يشتركون فيها[3].

لذلك يتعين عدم الخلط بين حق الإنسان في اسمه وحرمة حياته الخاصة من خلال اسمه، فمجرد استعمال اسم شخص بدون موافقته هو اعتداء على حقه في الاسم، ولا ينبغي القول

---

[1] د. حسام الدين كامل الأهواني، مرجع سابق ، ص 70.

[2] آدم عبد البديع آدم حسين، مرجع سابق، ص 328.

[3] محمد عبد العظيم محمد، مرجع سابق، ص 541.

بأن هذا الاستعمال ينطوي على اعتداء على حرمة حياته الشخصية ما لم يكن مقرونا بذكر اسرار عن حياته الخاصة، ومن ثم يكون الاسم في هذه الحالة عنصرا في التعرف على شخصية صاحبه الذي انتهكت اسرار حياته الخاصة.

وعلى ذلك فإن الحق في الاسم لا يعتبر عنصرا من عناصر الحق في حرمة الحياة الخاصة ، بل هو مواز له ومستقل عنه، فكل من هذين الحقين يحمي قيمة معينة للإنسان لا يمكنه الاستغناء عنها، ويأخذ الاعتداء الذي يقع على أحدهما شكلا مختلفا عن ذلك الذي يقع على الآخر، الأمر الذي يتأتى معه القول إن الرأي الذي ذهب إليه الاتجاه الثاني هو الرأي الأولي بالترجيح والاتباع[1].

1_2_2_4 النشاط الوظيفي أو المهني

وهناك من الوظائف أو المهن التي تتيح لأصحابها الوقوف على بعض أسرار الغير والاطلاع عليها، ولما كان الحق في حرمة الحياة الخاصة للإنسان يشتمل على حريته في أن يحتفظ بأسراره أو يبوح بها ، فإنه يجب على هؤلاء الذين تقتضي وظائفهم أو مهنهم الاطلاع على أسرار الغير كتمان هذه الأسرار وعدم إفشائها بغير إذن أصحابها، وذلك حفاظا على خصوصياتهم[2] .

وتتعدد آراء الفقهاء حول مدى اعتبار النشاط الوظيفي عنصرا من عناصر الحق في الحياة الخاصة، ويمكن حصر آراء الفقه في ثلاثة اتجاهات :

الاتجاه الأول: النشاط الوظيفي أحد عناصر الحق في الخصوصية:

---

[1] آدم عبد البديع آدم حسين، مرجع سابق، ص 331.

[2] المرجع نفسه، ص 342.

يرى أصحاب هذا المذهب أن الحياة الوظيفية تدخل ضمن عناصر الحق في الحياة الخاصة، وقد عني المشرع بالحفاظ على أسرار المهنة وحظر إفشائها[1].

الاتجاه الثاني: النشاط المهني ليس عنصرا من عناصر الحق في الحياة الخاصة:

وعلى عكس ما ذهب إليه أنصار المذهب السابق، فقد اتجه جانب آخر من الفقه الفرنسي إلى النظر إلى هذا النشاط باعتباره عنصرا من عناصر الحياة العامة، وذلك لكونه يعد من الأمور التي يجريها الشخص وهو بشأن ممارسة حياته داخل المجتمع الذي يعيش فيه، ومن ثم فإن هذا النشاط لا يعتبر من قبيل عناصر الحياة الخاصة وليس مظهرا من مظاهر هذه الحياة[2].

الاتجاه الثالث: الطبيعة المزدوجة للنشاط الوظيفي:

يبرر هذا الفريق رأيهم باعتبار أن النشاط المهني أحد عناصر الحق في الخصوصية في بعض الأحيان، وأنكروا ذلك في أحيان أخرى، وقد أرجعوا ذلك إلى نوع الوظيفة، فإذا كانت لا تحظى باهتمام الأفراد مثل الموظف في مقر عمله والعامل في المنشأة الصناعية ففي هذه الحالة تدخل الحياة المهنية كعنصر من عناصر الحق في الحياة الخاصة.

أما إذا حظيت الوظيفة باهتمام الجمهور وحرص صاحب المهنة على كسب رضا الأفراد كالموسيقى والممثل والفنان فتخرج هذه الوظيفة آنذاك من نطاق عناصر الحق في الحياة الخاصة، بحسبان أنها تشكل الحياة العامة للشخص، وقد يكون من الأفضل نشر أخبارها.

---

[1] محمد محمد الدسوقي الشهاوي، مرجع سابق، ص 212.

[2] المرجع نفسه، ص 343.

وقد فرقت المحاكم الفرنسية في نطاق المهن أو الوظائف التي تهم الجمهور بين الجانب المعلن منها وذلك الجانب غير المعلن، واعتبرت الأول فقط لا يدخل في نطاق الحياة الخاصة دون الأخير [1].

1_2_2_5 حق الدخول في طي النسيان

والمقصود بحق الدخول في طي النسيان هو حق الشخص في عدم بعث ماضيه من ظلمات النسيان وإلقاء الضوء عليه ، فلا يجوز الكشف عن وقائع متصلة بماضي حياة الإنسان، متى كانت هذه الوقائع قد دخلت بمرور الزمن في طي النسيان [2].

ولقد ثارت هذه المشكلة في فرنسا في قضية تتلخص وقائعها في أن فيلما سينمائيا تعرض لحياة أحد مشاهير المجرمين، وكان من أهم أحداث الفيلم علاقة المجرم الغرامية باحدى السيدات، ولما كانت قد مضت عشرات السنين على وفاة المجرم وبلغت العشيقة من العمر أرذله وتوارت عن الأنظار ودخلت في طي النسيان، فإن عرض الفيلم قد أعاد ماضيها إلى الأذهان، ولجأت العشيقة الى القضاء[3].

ولكن القضاء رفض دعواها على أساس أنها لم تكن حريصة على إسدال ستار النسيان على هذه الحقبة من تاريخها، حيث أنها كانت تسعى لدى دور النشر لنشر مذكراتها عن حياتها مع المجرم الذي دار الفيلم عن حياته[4].

---

[1] آدم عبد البديع آدم حسين، مرجع سابق، ص 342.

[2] المرجع نفسه، ص 346.

[3] د. حسام الدين كامل الأهواني، مرجع سابق، ص 64_65.

[4] محمد محمد الدسوقي الشهاوي، مرجع سابق، ص 215.

ومن المسائل التي أثيرت مسألة ما اذا كان الحق في الخصوصية يشمل حق الشخص في أن يدخل في طي النسيان، أم أن الحق في النسيان يعتبر حقا مستقلا ومتميزا عن الحق في الخصوصية.

وقد انقسم الفقه الفرنسي حول هذه المسألة إلى فريقين:

1_2_2_5_1 حق الدخول في طي النسيان حق مستقل

يرى أصحاب هذا الرأي أن حق الدخول في طي النسيان ليس عنصرا من عناصر الحق في الحياة الخاصة، فلا يدخل في نطاق الحق في الخصوصية، لأنه حق مستقل، وقد أرجعوا ذلك لأمرين هما :

أولا: أن الأحداث أو الوقائع المراد إحاطتها بسياج من الكتمان وعدم الكشف عنها لمرور فترة زمنية طويلة على حدوثها احتمال لا يتوافر فيها صفة أو وصف الخصوصية، وذلك لوقوع تلك الوقائع علنا أو بصورة علنية، ومن ثم فلا يعد نشرها بدون موافقة الشخص الذي تتعلق به اعتداء على حياته الخاصة، بل يعتبر انتهاكا لحقه في النسيان، ويقوم القانون بحمايته من هذا المنطلق فقط، وأساس حق الإنسان في النسيان هو مرور فترة زمنية على حدوث الواقعة أو تقادم الوقائع حتى ولو حدثت بصورة علنية وذلك بالسكوت عن طرحها لمدة زمنية طويلة، وهذا اذا توافر التقادم فلا يجوز قطعه، وذلك لا يجوز إلا بناء على صدور إذن من الإنسان الذي حدثت الوقائع له واتصلت به[1] .

ثانيا: نظرا لأن الأفضل لتوضيح بعض المواقف والقرارات التاريخية الإعلان عن أحداث ووقائع تتصل بحياة بعض الأشخاص بصورة خاصة، وذلك لأن معرفة ذلك يسهل الإلمام والمعرفة بأحداث التاريخ، ومثال ذلك حياة الزعماء ورؤساء الحكومات ورؤساء الدول والملوك والأمراء، سواء كانت حياتهم العاطفية أو الصحية أو العائلية الأسرية، وطبيعة دخلهم، كل هذه الأمور تفسر العديد

[1] محمد محمد الدسوقي الشهاوي، مرجع سابق ، ص 215_ 216.

من القرارات التاريخية المصيرية، وتعكس أيضا تلك الأسرار أسباب النصر والهزيمة في الحروب العسكرية، وهنا فلا مجال للقول بالحق في الخصوصية، ومن ثم يمنع نشر هذه الأحداث، وعلة ذلك أن المصلحة العامة أو مصلحة المجتمع في سرد الحقائق تكون شاهدة على الأحداث وصدقها أهم وأكثر غلبة من مصلحة الأفراد الشخصية، كما أنه أورد أيضا مبدأ عدم جواز إثبات الوقائع التي تتعلق بالحياة الخاصة، مما يؤكد أن الحق في الدخول في طي النسيان ليس عنصرا من عناصر الحق في الحياة الخاصة[1].

ومما يؤيد استقلال الحق في الدخول في طي النسيان عن الحق في الخصوصية أن المشرع الفرنسي قد أفرد حكما مستقلا في المادة 35 من قانون الصحافة الصادر سنة 1881 لكل من وقائع القذف ووقائع الحياة الخاصة، فقد نص أولا على عدم جواز إثبات وقائع القذف متى مضت عشر سنوات على القذف، ثم أضاف ثانيا أنه لا يجوز إثبات الوقائع التي تتعلق بالحياة الخاصة، ولو كانت الأولى مماثلة للثانية لما كان المشرع في حاجة لهذا التكرار ،إن هذا لا يدل إلا على أن المشرع يقر باستقلال كل منها عن الأخرى ، وأن الحق في النسيان مستقل عن الحق في حرمة الحياة الخاصة [2].

1_2_2_5_2 حق الدخول في طي النسيان أحد عناصر الحق في الخصوصية

وبالمقابل يذهب جانب من الفقه إلى أن الحق بالدخول طي النسيان يدخل في نطاق الحق في الحياة الخاصة ولهم في ذلك مبررات عديدة وهي:

يحمي الحق في الحياة الخاصة خصوصيات الأفراد بالماضي والحاضر، وهذا ما أخذ به القضاء الفرنسي، واذا كان الحق في الحياة الخاصة يحمي تفاصيل حياتنا، فإن هذه الحماية

---

[1] محمد محمد الدسوقي الشهاوي، مرجع سابق، ص 216.

[2] آدم عبد البديع آدم حسين، مرجع سابق، ص 347.

تمتد فتشمل كل ما يمت لخصوصيتنا بصلة ، خارج حدود الزمان، فالحياة العاطفية عنصر من عناصر الحياة الخاصة، وبغض النظر هل هي بنت الماضي أم الحاضر، فهي في الحالتين تتمتع بحرمة الحياة الخاصة ذاتها، ومع ذلك فيجب أن لا ننكر بأن الحق في الدخول في طي النسيان قد يوجد مستقلا، بذاته وهو ما نلحظه في بعض الوقائع العامة بالرغم من أنه لا يستغرق بالحق في الحياة الخاصة[1].

يرى البعض من أنصار الاتجاه الأول بأن الحق في الحياة الخاصة ليس واضح المعالم بعد، فضلا عن أنه يثير بعض المشاكل " كسبق النشر كدليل على انتفاء الخصوصية "، وإن كان هذا الرأي لا يمكن الأخذ به بصورة مطلقة، فسبق النشر لا يعني انتفاء الخصوصية، وهو ما أقرته محكمة النقض الفرنسية، حيث أن إعادة تفاصيل من الحياة الخاصة إلى السطح بإعادة النشر هو اعتداء عليها، ولا ضرورة للبحث على أساس آخر للحماية، وحتى في موضوع نشر خصوصيات المشاهير، فمقتضيات المصلحة العامة هي التي ستبرر المساس بالحياة الخاصة لهم، وليس العلاقة بين الحق في الدخول طي النسيان والحياة الخاصة.

وقد كرس القضاء الأمريكي فكرة التداخل بين الحقين في قضية " مالفين ضد ريد "، فقد عرض فيلم يروي قصة حياة إمرأة عاهر، اتهمت بجريمة قتل، ثم ثبتت براءتها بعد ذلك، مما جعلها تتحول إلى سيدة صالحة وتابعت حياتها بمعزل عن ماضيها، وقد جاء على لسان القاضي ماركس أثناء النظر بالدعوى التي رفعتها السيدة مالفين " إن مجرد نشر قضية مالفين لا يعتبر سببا لقيام مسؤولة المنتج، لكن استعمال الاسم الحقيقي للسيدة في ظل وقائع الفيلم ما هو إلا مساس بالحياة الخاصة[2].

---

[1] كندة فواز الشماط، مرجع سابق، ص 188.

[2] المرجع نفسه، ص 189.

الا أن المساس بالخصوصية لا يتحقق الا اذا كان الماضي الذي يهرب منه الشخص ماضيا بغيضا ومهينا للشخص العادي ذو الحساسية المعقولة، فقد قضى بعدم وجود أي مساس بالحق في الخصوصية في قضية تتلخص وقائعها في أن طالبا نابغة في الرياضيات تخرج من جامعة هارفرد وتمتع بشهرة بالغة نظرا لنبوغه، ثم أصيب بأزمة نفسية جعلته يهجر الرياضيات ويعزف عن شهرته، وعمل في وظيفة أمين مكتبة وعكف على دراسة تاريخ الهنود الحمر، وقامت احدى الصحف بعد فترة من الزمن بالكشف عن تاريخ هذا الشخص وعن العمل الذي يقوم به حاليا فأصيب بأزمة شديدة أدت لموته فيما بعد ، ولكن المحكمة رفضت القول بالمساس بالخصوصية على أساس أنه لا يوجد في التحقيق الصحفي ما يشين الشخص العادي[1].

ويبدو أن القضاء الأمريكي يفرق بذلك بين الوقائع التي يتسامح فيها المجتمع وتلك التي لا يغتفرها لصاحبها مهما مر الزمن، فيعتبر مسؤولا من يخرج من طي النسيان والوقائع الأخيرة.

ويتبين مدى التأثر بين القذف والخصوصية في هذا الاتجاه، ولكن يدعم وجهة نظر القضاء الأمريكي أن العزلة المطلقة عن الناس تكاد تكون مستحيلة ولهذا فإن المساس الذي يحق للشخص أن يشكو منه هو الذي يسبب له مضايقة بمعيار الرجل المعتاد العاقل، فلا يتصور أن يكون أي ذكر لشخص من الأشخاص من قبيل المساس بالخصوصية، كما أن الحق في الاعلام يفضل على الحق في الخصوصية اذا كانت الوقائع المشهورة التي نشرت ليس فيها ما يشين الشخص العادي[2].

---

[1] د. حسام الدين كامل الأهواني، مرجع سابق، ص 99.

[2] المرجع نفسه، ص 100.

1_2_2_6 قضاء أوقات الفراغ

أثير التساؤل عما اذا كان قضاء الشخص لأوقات فراغه يدخل ضمن خصوصياته حتى ولو كان يقضيها في مكان عام .

ولم يتفق الفقه بشأن قضاء أوقات الفراغ، حيث انقسم إلى فريقين: أولهما ذهب إلى أن قضاء الفرد لأوقات الفراغ في مكان عام يدخل في نطاق الحياة العامة (الفرع الأول).

أما أنصار الاتجاه الثاني فقد ذهبوا إلى أن قضاء الشخص لأوقات الفراغ يعد جزءا من حقه في الخصوصية (الفرع الثاني).

وسنتعرض لقضاء أوقات الفراغ وفق منظور اسلامي (الفرع الثالث).

1_2_2_6_1 قضاء أوقات الفراغ في مكان عام لا يدخل ضمن عناصر الحق في الخصوصية

يرى أنصار هذا الرأي أن قضاء أوقات الفراغ يدخل في نطاق الحياة العامة حال وجود الفرد في مكان عام يستطيع الجمهور التواجد فيه دون تمييز، فلا تتوافر الخصوصية في هذه الحالة، لأن تواجده آنذاك يعد موافقة ضمنية منه باطلاع الغير على بعض الأمور الخاصة به .

1_2_2_6_2 قضاء أوقات الفراغ جزء من الحق في الحياة الخاصة

أسس أصحاب هذا الاتجاه رأيهم على اعتبار أن قضاء أوقات الفراغ للفرد يدخل ضمن عناصر حقه في الخصوصية، بحسبان أنه قصد أثناء ذلك البعد بنفسه عن أعين العامة، والعيش في هدوء وراحة، بصرف النظر عن مكان تواجده، وما إذا كان عاما أو خاصا فيستوي

ذلك، ولا يجوز لأي شخص نشر صورة أو خبر عنه، لأن ذلك يشكل انتهاكا لحقة في قضاء أوقات فراغه واعتداء على حقه في حرمة حياته الخاصة[1].

ومن تتبع أحكام القضاء الفرنسي في هذا الشأن نرى أنه يأخذ بالمذهب الثاني، فقد قضى بعدم جواز نشر صورة بعض السياح وهم يتجولون في الأماكن السياحية في ثياب بسيطة ، وكان من واجب الناشر الا يظهر وجههم حتى لا يمكن التعرف عليهم، كما قضى بأنه يعتبر من قبيل انتهاك الحق في الحياة الخاصة الكشف عن المكان الذي يقضي فيه الشخص اجازته، اذ أن هذا التصرف من شأنه الاعتداء على راحته وخلوته[2].

ويعتبر الفقه المصري لفترات الراحة أو أوقات الفراغ عنصرا من عناصر الحق في الحياة الخاصة، وتشمل جميع خطواته وسلوكه والمكان الذي يقيم فيه، ويجب احترام حقه في الخصوصية، فلا يجوز نشر أية صور أو اخبار تتعلق بفترات راحة، ويجوز نشر المعلومات الخاصة بأوقات الفراغ في حالة موافقة صاحب الشأن شريطة أن يكون رضاؤه سابقا على ذلك النشر، كما قيل إن صفة الخصوصية تستمد من حالة الأفراد لا من طبيعة المكان المقيمون فيه، فإذا توافرات الدلائل الكافية على عدم رغبتهم في نشر أخبارهم، فإنه يتعين احترام ذلك، وعدم انتهاك حرمة أوقات فراغهم[3].

ويعتبر الرأي الثاني الأجدر بالتأييد حيث أن حالة الخصوصية يمكن أن تتوافر في المكان العام ، أما الرأي الأول فهو يخلط بين المكان العام والحياة العامة فليس كل ما يدور في المكان العام يعتبر عاما [4].

---

[1] محمد محمد الدسوقي الشهاوي، مرجع سابق، ص 208.

[2] محمد عبد العظيم محمد، مرجع سابق، ص 493.

[3] ممدوح خليل بحر، مرجع سابق، ص 257.

[4] د. حسام الدين كامل الأهواني، مرجع سابق، ص 64_65.

ويؤيد آدم عبد البديع آدم حسين ما ذهب إليه الفريق الثاني من كون أن قضاء أوقات الفراغ تعد من قبيل عناصر الحق في حرمة الحياة الخاصة، سواء كان مكان ممارستها عاما أو خاصا.

ذلك لأنه ليس هناك ما يمنع أن تستمد صفة الخصوصية من حالة الأشخاص أنفسهم لا من طبيعة المكان الذي يوجدون فيه ، فإذا ما قامت قرائن قوية على عدم رغبة الشخص في الكشف عن شخصيته، سواء عن طريق نشر صورته أو عن طريق ذكر اسمه أو مكان تواجده أثناء قضاء اجازته، فليس من سبيل سوى احترام هذه الرغبة بعدم التدخل في شؤونه بنشر شيئ من ذلك .

غير أن هذا ليس معناه تعميم هذا الحكم على كل الحالات وفي كل الظروف، وإنما يجب النظر إلى كل حالة حسب الظروف المتعلقة بها، فتواجد الشخص في مكان عام يفترض فيه أنه قصد العلانية ، ولا يزيل هذا الافتراض إلا تقديم الدليل على عكس ذلك، والأمر في النهاية متروك لقاضي الموضوع، من خلال الظروف المحيطة بالقضية المطروحة عليه[1].

1_2_2_6_3 قضاء أوقات الفراغ في الشريعة الإسلامية:

في العصر الحديث أصبحت الحياة وصعوبتها وضغط العمل يفرضان على الإنسان أن يخلو إلى نفسه بعيدا ولو قليلا يقضي بعض الوقت ليزيل عن عاتقه تلك المشاغل والأعباء ويتمتع بالهدوء والسكينة ويجدد نشاطه وليواجه أعباء العمل من جديد وهكذا يمكن القول أن قضاء أوقات الفراغ هو نوع من الانسحاب المؤقت أو العزلة المؤقتة من الحياة العامة التي نجد لها العديد من التطبيقات في القرآن الكريم فنجد قوله عزوجل : " فلما أعتزلهم وما يعبدون من دون الله " [2]،

---

[1] آدم عبد البديع آدم حسين، مرجع سابق، ص 352.

[2] سورة مريم الآية 49.

وقوله عزوجل " وإن لم تؤمنوا لى فاعتزلون " [1]، وفي أهل الكهف قوله تعالى : " وإذا إعتزلتموهم وما يعبدون إلا الله " [2].

وعن سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه قوله " خذوا بحظكم من العزلة " .

وعن ابن سرين قوله " العزلة عبادة " وعن ابن عباس رضي الله عنه " أفضل المجالس مجلس في قعر بيتك لا ترى ولا ترى " وهكذا تكون العزلة المؤقتة ضرورة وهي تعني الانسحاب المؤقت الذي أصبح ضرورة إما للراحة من صعوبات العمل وصعوبات الحياة وإما للتفكير والتدبير في خلق الله وإما لتجنب معاصي الإختلاط مع الناس، وهكذا تبيح الشريعة الإسلامية للإنسان أن يخلو إلى نفسه في مكان خاص بعيدا عن أعين الناس وفي هذه الحالة لا ينبغي على الغير إختراق خلوته وحياته الخاصة ويجب عدم التدخل فيها ولهذا حرمت الشريعة التجسس على الغير وحرمت استراق النظر والإطلاع على عورات الغير ، ولهذا نجد سيدنا رسول الله يقول " من اطلع على قوم بغير إذنهم فرموه فأصابوا عينه فلا دية ولا قصاص " ، أما من يقضي وقت الفراغ في مكان عام ولم يتخذ الوسائل التي تحول بين الغير والإطلاع عليه فيكون هو المفرط ولا يلتزم الغير بعدم الإطلاع عليه[3].

---

[1] سورة الدخان الآية 21.

[2] سورة الكهف الآية رقم 16.

[3] د. عصام أحمد البهجي، مرجع سابق، ص 238.

الفصل

الثالث

الفصل 3

الحق في الحياة الخاصة في الشريعة الإسلامية

قبل التطرق إلى موضوع الحياة الخاصة في الشريعة الإسلامية، يجب أن نؤكد يقينا أن لفظة الحياة الخاصة أو الخصوصية لم تستعمل لا في عهد الرسول الأكرم ولا في عهد الخلفاء الراشدين، ولكن عدم الإستعمال لا يعني أنهم لم يعترفوا بهذا الحق، ذلك أن لكل عصر أدواته ولكل عهد مصطلحاته، فلا يلزم أن العبارات التي تستعملها اليوم هي نفسها التي استعملها الفقهاء القدامى والمهم في هذا هو معاني هذه المصطلحات، ومن هنا فالشريعة الإسلامية زاخرة بالأحكام الزجرية بغية حماية هذا الحق، وذلك عبر النصوص القرآنية والأحاديث النبوية والآراء الفقهية ، وهي بهذا ترسي دعائم الحق في الحياة الخاصة وتعترف به، فنجد مثلا حق الشخص في حرمة مسكنه والعيش فيه آمنا من تطفل الآخرين والنهي عن المسارقة البصرية واقتحام المساكن بالنظر والنهي على التجسس وغيرها كثيرا[1].

والشيئ الذي يدهش الباحث في هذا المضمار أن قواعد الشريعة الإسلامية التي تتميز بالثبات في الأصول والتغير في الفروع (ولهذا فهي صالحة لكل مكان وزمان) أنها أحاطت الحياة الخاصة بسياج من الضمانات كل من يقتحمها يعتبر آثم، وحددت بعض المفاهيم لا تزال الآن على طاولات النقاش في الملتقيات والمؤتمرات العلمية.

[1] بن سعيد صبرينة، مرجع سابق، ص 38.

ان التقديم للحق في الخصوصية وتحديد هويته بين الحقوق والحريات العامة، يقتضي الافصاح عن ماهيته، والوقوف على طبيعته، واذا ما افصحنا عن ماهيته وطبيعته فإن الطريق عندئذ يكون ممهدا للتعرف على المكانة التي كفلتها له الشريعة الإسلامية.

وقد يتصور البعض ان تحديد ماهية الحق في الخصوصية وبيان طبيعته، ويخلص من كل شائبة، وهذا التصور خاطئ فلا يزال هناك تعارض بينه وبين غيره من الحقوق الاخرى المحمية .

وعندما يبرز هذا الحق في ماهيته ومضمونه بعيدا عما يتعارض معه من حقوق، يتضح لنا محل الحماية التي يمكن ان يتمتع بها الحق في الخصوصية.

ولتوضيح ما سبق سوف نتناول هذا الفصل في أربعة مباحث كما يلي:حماية الحياة الخاصة في الشريعة الاسلامية (المبحث الاول)، عناصر الحق في الخصوصية في الفقه الاسلامي (المبحث الثاني)، تجريم المساس بالحق في حرمة الحياة الخاصة في الشريعة الاسلامية (المبحث الثالث).

1_3_1 حماية الحياة الخاصة في الشريعة الإسلامية

لا يمكن أن نحدد موضوع الحماية التي تضفيها الشريعة الاسلامية على الحق في الخصوصية قبل ان يبرز لنا هذا الحق في ماهيته وطبيعته لذلك سوف نعالج في هذا المبحث: مفهوم الحق في الخصوصية في الشربعة (المطلب الاول)، أقسام الحق في الشريعة الاسلامية (المطلب الثاني)، الحماية الشرعية للحق في الخصوصية (المطلب الثالث).

1_3_1_1 مفهوم الحق في الخصوصية في الشريعة الاسلامية

إن ماجاء به ديننا الحنيف عبر النصوص القرآنية يعتبر أعظم إعلان عالمي لحقوق الإنسان، لا يضاهيه أي إعلان أو ميثاق وضعي، فالقرآن الكريم هو الذي كفل الحقوق وصانها بكل شمول وعمق ، ومن بين الحقوق المصانة الحق في حرمة الحياة الخاصة، فكيف عرف فقهاء الشريعة الإسلامية هذا الحق [1] ؟

في البداية يجب علينا أن نوضح مفهوم الحق في الخصوصية من الناحية اللغوية (الفرع الأول) ثم من الناحية الإصطلاحية (الفرع الثاني).

1_3_1_1_1 تعريف الحق في الخصوصية لغة

تعريف الحق: يقال حق الامر حقا، وحقوقا: صح وثبت وصدق.

فمعنى الحق في اللغة تدور حول معنى الثبوت والوجوب، مثل قوله تعالى: " لقد حق القول على اكثرهم فهم لا يؤمنون " [2].

أي ثبت ووجب، وقوله سبحانه وتعالى: " ليحق الحق ويبطل الباطل " [1]، اي يثبت ويظهر.

---

[1] بن سعيد صبرينة، مرجع سابق، ص 38.

[2] سورة يس الآية 7.

وقوله تعالى وللمطلقات متاع بالمعروف حقا على المتقين "[2] اي واجبا عليهم.

ويقال يحق عليك ان تفعل كذا: يجب. وحقيق على ذلك واجب: ولها معان اخرى كالعدل والنصيب ونقيض الباطل [3].

والخصوصية في لغة العرب تعني حالة الخصوص: يقال خصه بالشيئ خصوصا وخصوصية، بضم الخاء وفتحها والفتح افصح واختصه بكذا: خصه به، والخصوص نقيض العموم، ويستعمل بمعنى لا سيما.

نقول: يعجبني فلان خصوصا علمه وادبه، وخصوصية الشيء: خاصيته، والخاصة ضد العامة، او من تخصه لنفسك.

والخصوصية من وجهة النظر اللغوية تقترب من مفهوم السر، لكنها ليست مرادفة له، ذلك لان السرية تفترض الكتمان والتخفي، في حين ان الخصوصية وان كانت تفترض قدرا من الكتمان و التخفي لكنها قد تتوافر رغم انعدام السرية [4].

وبإضافة لفظة "حق" الى الخصوصية يمكن ان نستخلص النسبة التصورية، فيكون معنى هذه الاضافة من الناحية اللغوية: هي حق الشخص في ان ينفرد بامور لنفسه، او خاصته على الا تتخذ هذه الاشياء صفة العموم [5].

---

[1] سورة الانفال من الآية 8.

[2] سورة البقرة الآية 241.

[3] المصباح المنير لأحمد بن علي الفيومي المقري، طبعة دار الحديث بالقاهرة، ص 89، مادة حقق.

[4] د. عماد حمدي حجازي، الحق في الخصوصية ومسؤولية الصحفي في ضوء أحكام الشريعة الاسلامية والقانون المدني، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2008، ص 18_ 19.

[5] المرجع نفسه، ص 19.

1_3_1_1_2 تعريف الحق في الخصوصية اصطلاحا

يمكن القول ان الحق في الخصوصية لم يرد ذكره في احكام الشريعة الاسلامية بهذا اللفظ، ولكن ذلك لا يعني ان مثل هذا الحق تجهله احكام الشريعة، فالموضوع يدخل تحت مفهوم الحق عموما[1].

ولم يعن فقهاء الشريعة الاسلامية بايراد تعريف للحق، مع كثرة استعمالهم اياه ويبدوا ان ذلك يرجع الى انهم راوه واضحا فاستغنوا عن تعريفه والحال كذلك عند الاصوليون، فلم يعرفوه ايضا، وان كانوا قد اهتموا بتقسيمه وتبيان احكامه [2].

وقد استعمل الفقهاء المسلمون لفظ الحق في مجالات متعددة، فقد يستعمل للدلالة على حقوق الله على عباده من صلاة وصيام ونحوهما، او على الحقوق الشخصية في العلاقات الأسرية، كحق كل من الزوجين على الآخر، كما قد يطلق الحق على الحقوق المالية، كحق النفقة، وغير المالية، كحق الولاية على النفس، وقد يكون الحق اخلاقيا انسانيا، كما في قوله صلى الله عليه وسلم : " خمس تجب على للمسلم على اخيه: رد السلام، وتشميت العاطس، واجابة الدعوة، وعيادة المريض ، واتباع الجنائز".

وقد يكون للحق معنى اجتماعي، مثل قوله صلى الله عليه وسلم :" المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا".

---

[1] د. ماروك نصر الدين ، الحق في الخصوصية، الصراط ، مجلة كلية العلوم الاسلامية للبحوث والدراسات الاسلامية المقارنة، تصدر عن كلية العلوم الاسلامية جامعة الجزائر، السنة الرابعة، العدد السابع، جوان 2003، ص 128.

[2] المرجع نفسه، ص 128.

واذا نظرنا فيما تقدم نجد ان الفقهاء قد اطلقوا لفظ الحق للدلالة على معان متعددة، بل اننا اذا امعنا النظر في قوله تعالى : " قل تعالوا اتل ما حرم ربكم عليكم الا تشركوا به شيئا وبالوالدين احسانا ولا تقتلوا اولادكم من املاق نحن نرزقكم واياهم ولا تقربوا الفواحش ماظهر منها وما بطن ولا تقتلوا النفس التي حرم الله الا بالحق ذلكم وصاكم به لعلكم تعقلون.

ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي احسن حتى يبلغ اشده واوفوا الكيل والميزان بالقسط لا تكلف نفسا الا وسعها واذا قلتم فاعدلوا ولو كان ذا قربى وبعهد الله اوفوا ذلكم وصاكم به لعلكم تذكرون.

وان هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون".

نجد ان هذه الايات قد قررت حقوقا عديدة مادية ومعنوية، ويقع البعض منها ضمن الحريات العامة او الحريات الشخصية.

ويرى الدكتور محمد رأفت عثمان ان بعض الباحثين من المشتغلين بالدراسات الاسلامية يرون ان الفقهاء المسلمين القدامى لم يضعوا تعريفا اصطلاحيا للحق، وكان اعتمادهم في توضيح معناه على ما ورد في كتب اللغة من معان لكلمة الحق.

ولم يسلم بهذا الراي بل بين بأن هناك ما يشير الى تعريف الحق عند القدامى من الفقهاء والاصوليين، ومن هؤلاء الفقهاء العلامة القراني فقد بين كل من حق الله وحق العبد، فيقول: " ان حق الله هو امره ونهيه، وان حق العبد هو مصالحه".

اي ان كل الاوامر التي امرنا بها الله عزوجل والنواهي التي نهانا عنها هي حقوق له سبحانه وتعالى، وان حقوق الناس هي الامور التي تتحقق بها مصالحهم ومما يؤكد ما ذهب اليه

الدكتور محمد رافت عثمان هو تفريق الشرعيين ايضا بين الحق والملك، مما يشير الى انهم لم يكتفوا بدلالات اللغة وما ترمي اليه فقط.

يقول ابن القيم في تفريقه بين الحق والملك في معرض كلامه عن بيع البئر والعين نفسها:" فكان هذا حجة على صحة بيع البذر وجواز شرائها وتسبيلها، وحجة بيع مايسقى منها وجواز قسمة مافيه حق وليس بمملوك.

واذا ما انتقلنا الى علماء اصول الفقه نجد العلامة سعد الدين التفتازاني يبين ان حق الله هو مايتعلق به النفع العام من غير اختصاص باحد " واما حق العبد فقد عرفه ايضا بانه: " ما يتعلق به مصلحة خاصة".

وعلى ذلك يتضح لنا ان دعوى القدامى من الفقهاء المسلمين لم يبينوا تعريفا اصطلاحيا عندهم للحق دعوى يعوزها الدليل، بل يقوم البرهان على نقيضها، وقد استبان لنا هذا البرهان فيما ذكرناه.

و عرف الفقه الحيث الحق بعدة تعريفات [1].

وحاول بعض الفقه الحديث تعريفه بحسب مايلي: " مصلحة مستحقة شرعا" [2]، وعرفه آخر بانه " مصلحة ذات قيمة مالية يحميها القانون"[3].

فمن يعبر عن الحق بالمصلحة يريد بها الاعم من المصلحة المادية، فالمصلحة عنده شاملة للمصلحة المادية كحق التملك، وللمصلحة المعنوية كحق حرية الراي، وللمصلحة الاعتبارية الشرعية، وهي التي ليس لها وجود الا بايجاب الشارع الحكيم كحق الطلاق، وحق الحضانة.

---

[1] د. عماد حمدي حجازي، مرجع سابق، ص 20، 21.

[2] الشيخ علي الخفيف، الحق والذمة، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، 2010، ص 36.

[3] د. عبد الرزاق السنهوري، مصادر الحق في الفقه الاسلامي، دراسة مقارنة بالفقه الفرنسي، الجزء الاول ، الطبعة الثانية، 1967، ص 5، 6.

ويلاحظ على هذا الاتجاه الذي يعرف الحق بالمصلحة انه قد عرف نوعا واحدا من نوعي الحق، وذلك لان الحق اما ان يكون حقا لله او حقا للعبد، فكما ان للبشر حقوقا ، فلله عزوجل حقوق ايضا كحق عبادته، وتنفيذ اوامره، واجتناب نواهيه.

والتعريف للحق بأنه "مصلحة" يصبح بالنسبة لحقوق العباد فإن العباد لهم مصالح ثابتة هي هذه الحقوق ، أما بالنسبة لله عزوجل حقوق ايضا كحق عبادته، وتنفيذ اوامره، واجتناب نواهيه.

والتعريف للحق بانه مصلحة يصبح بالنسبة لحقوق العباد فان العباد لهم مصالح ثابتة هي هذه الحقوق، اما بالنسبة لله عزوجل فهو سبحانه منزه عن ان يكون له من حقوق على عباده مصلحة.

وعلى العكس من ذلك ذهب بعض الفقهاء الى ان الحق وسيلة لغاية هي المصلحة، فعرفه الدكتور فتحي الدريني بأنه: " اختصاص يقر به الشرع على شيء او اقتضاء اداء من اخر تحقيقا لمصلحة معينة" [1].

ويلاحظ على هذا التعريف أن صاحبه يفرق فيه بين الحق، وما يهدف اليه، فالحق وسيلة لغاية هي المصلحة، وهي تعريف يتسع لمفهوم الحق عند الشرعيين كما يعتقد صاحبه.

وعرفه آخر بأنه" اختصاص يقرر به الشرع سلطة او تكليفها" [2].

وما يلاحظ على هذه التعريفات ان الفقهاء المسلمين يعرفون الحق بالنظر الى موضوعه والغرض منه، اي غايته والهدف منه، وكما هو معروف عند فقهاء القانون ان الغاية لا تصلح معيارا للحق لان المقصود هو التعريف بالحق نفسه لا بغايته، اضف الى ذلك انه اذا كان

---

[1] د. فتحي الدريني، الحق ومدى سلطان الدولة في تقييده، طبع جامعة دمشق، 1967، ص 193.

[2] د. مصطفى الزرقاء، الفقه الاسلامي في ثوبه الجديد، مطبعة الجامعة السورية، 1948، الجزء الثاني، ص 11.

صحيحا ان كل صاحب حق يعد صاحب مصلحة فإن العكس غير صحيح فليس كل صاحب مصلحة يعد صاحب حق [1].

هذا وحقوق الأفراد في الشريعة الاسلامية ليست حقوقا طبيعية وانما هي منح ترتكز على المصادر التي تستقى منها الاحكام الشرعية فليس ثمة حق شرعي من غير ان يقوم عليه دليل وعلى ذلك اذا كان الحق في الحكم الثابت فان مثبت الحقوق هو الله سبحانه وتعالى وليس احد معه من تشريع في اي منحى من مناحي الحياة، ولما لم يكن الحق في الشريعة الاسلامية حقا طبيعيا فان ذلك قد رتب نتيجة منطقية مؤداها ان حقوق الافراد مقيدة في استعمالها بمراعاة مصلحة الاغيار وعدم الاضرار بمصالح المجتمع [2].

1_3_1_2 أقسام الحق

يقسم فقهاء الشريعة الاسلامية الحقوق الى اربعة اقسام:

القسم الاول: ويشمل الحقوق الخالصة لله تعالى (الفرع الاول)، القسم الثاني: ويشمل الحقوق التي يجتمع فيها حق الله تعالى وحق العبد وحق الله فيها غالبا (الفرع الثاني)، القسم الثالث: ويشمل الحقوق التي يجتمع فيها حق الله تعالى وحق العبد، وحق العبد فيها غالب (الفرع الثالث)، القسم الرابع: ويشمل الحقوق الخالصة للعباد (الفرع الرابع).

1_3_1_2_1 الحقوق الخالصة لله تعالى

والحقوق الخالصة لله تعالى هي تلك الحقوق التي تعود بالنفع على العامة لاستغناء الله سبحانه وتعالى وترفعه وتنزيهه على طلب المنافع، من ذلك العبادات المحضة كالصلاة

---

[1] د. حسن كيرة، مرجع سابق، ص 413.

[2] د. نصر الدين ماروك، مرجع سابق، ص 128.

والحج، وكذا العبادات التي فيها معنى المؤونة مثل صدقة الفطر، والعقوبات الكاملة اي الحدود التي فرضها الله تحقيقا لمصلحة عامة كحد الزنا، وكذا العقوبات التي فيها معنى العبادة كالكفارة [1].

فهذه الحقوق جميعا حقوق الله، شرعت للمصلحة العامة من غير ان يشوبها اي غرض شخصي، وعليه فانه ليس للانسان حق العفو والاسقاط.

عن عائشة رضي الله عنها أن أسامة كلم النبي صلى الله عليه وسلم في إمرأة فقال: " إنما هلك من كان قبلكم أنهم كانوا يقيمون الحد على الوضيع ويتركون على الشريف، والذي نفس محمد بيده لو فاطمة فعلت ذلك لقطعت يدها " [2].

هذا ولا يباح هذا الحق لاحد ولا يصلح رضا صاحبه سببا من اسباب الاباحة، ويمكن ان نشبه، ان ساغ التعبير، هذا النوع من الحقوق بما يعرف في لغة القانون المعاصر بالحقوق المتعلقة بالنظام العام والاداب، اي تلك الحقوق التي ترمي الى تحقيق المصالح العليا للجماعة، ويقع باطلا كل اتفاق يخالف حكمها [3].

تنحصر حقوق الله الخالصة في ثمانية أنواع بطريق الاستقراء:

النوع الأول: العبادات المحضة أو الخالصة ومعنى ذلك أنها خلصت لأن تكون عبادة لا يشوبها معنى العقوبة ولا معنى المؤونة وقد مثلوا بالايمان وفروعه فأما الايمان فأصل العبادات فليست تصح عبادة بلا ايمان فكان لذلك أصلا لها وكانت مبنية عليه، وأما فروعه فهي العبادات بأنواعها وهي كثيرة يخطئها الحصر ومنها الصلاة والصيام والحج والزكاة والجهاد والاعتكاف وذكر الله تعالى وغيرها[4].

---

[1] د. ممدوح خليل بحر، مرجع سابق، ص40.

[2] فتح الباري بشرح صحيح البخاري، الجزء 12، كتاب الحدود، دار المعرفة، بيروت، ص 86.

[3] د. حسن كيره، مرجع سابق، ص 40.

[4] الشيخ علي الخفيف، مرجع سابق، ص 131.

وحكمة تشريع كل عبادة منها على انها لمصلحة عامة لا لمصلحة المكلف وحده [1].

ثانيا . العبادات التي فيها معنى المؤونة: ومثالها صدقة الفطر ، ويريد الفقهاء بالمؤونة ما به البقاء من مال أو طعام واجب كصدقة الفطر والنفقات.

وانما عدت صدقة الفطر عبادة لأن الشارع سماها صدقة وجعلها من جملة القرب ولذا اشترطت النية في أدائها، أما معنى المؤونة فيها فلأنها تجب على الانسان عن وعن غيره ممن يمونه ويلي عليه فكان وجوبها عليه بالنسبة الى غيره كوجوب النفقة عليه لغيره والى هذا المعنى أشار النبي صلى الله عليه وسلم بقوله فيها: " أدوا عمن تمونون " فكانت كالجزء من النفقة الواجبة لهم[2].

ويرى بعض الفقهاء انه كان ينبغي ان تعد الزكاة من هذا النوع لا من النوع الاول وهو العبادة المحضة، لان الزكاة عبادة فيها معنى الضريبة على المال لبقائه وحفظه، ولهذا تجب على راي جمهور المجتهدين في مال فاقد الاهلية كالصبي والمجنون، ولو كانت عبادة محضة ما وجبت الا على البالغ العاقل [3].

ثالثا . مؤونة فيها معنى العبادة أو القربة ومثالها العشر:

وانما تضمن وجوب العشر هذين المعنيين لأن سببه الأرض النامية بزراعتها فكان وجوبها متعلقا بها وبنمائها وبالنظر الى تعلقه بها كان مؤونة لأن مؤونة الشيئ سبب بقائه وبقاء الأرض بأيدينا وصلاحها وعمارتها بالعشر وأدائه، اذ لو لم يؤد لكان ذلك من أسباب خرابها وعدم القدرة على الدفاع عنها ومنع العدو من الاستيلاء عليها، لأنه مورد مالي به حياة الدولة وقوتها

---

[1] د. عبد الوهاب خلاف، علم اصول الفقه وخلاصة التشريع الاسلامي، دار الفكر العربي، 1985، ص 199.

[2] الشيخ علي الخفيف، المرجع السابق، ص 133.

[3] د. عبد الوهاب خلاف، مرجع سابق، ص 199.

وفي حياتها بقاء الارض فكان لذلك وجوب العشر على أصحاب الأرض وعمارة لها ونفقة عليها كما يجب عليهم ذلك لعبيدهم ودوابهم ومثله الخراج في ذلك[1].

أم أنه مؤونة، فلأنه يؤخذ منه النفقات التي يحتاج اليها المجاهدون الذين يحمون الاوطان، وكذلك ينفق منه اي العشر او نصف العشر على الفقراء والمساكين والضعفاء، وغيرهم من المحتاجين، وغير ذلك مما تستوجبه المصلحة العامة وللتامين الاجتماعي.

واما ان فيه معنى العبادة، فلان الشخص الذي يخرج الزكاة من ماله الخالص انما يفعل ذلك تقربا الى الله سبحانه وتعالى، والعبادات ايضا نتقرب بها الى الله عزوجل [2].

رابعا: مؤونة فيها معنى العقوبة: وذلك هو الخراج، أما ما فيه من معنى المؤونة فلما أشرنا اليه في العشر، وأما ما فيه من معنى العقوبة فقد قالوا انه وضع على الأرض بسبب زراعتها، والاشتغال بزراعة الأرض فيه اعراض عن الجهاد فكان فرضه فيه معنى العقوبة جزاء الاعراض عن الجهاد ، ذلك ما قالوه، وهو غير وجيه فانه لو صح لكان في العشر كذلك معنى العقوبة، وقد وضع الخراج في عهد عمرو بن الخطاب عقب فتح أرض السواد وما ماثلها وهي الأراضي التي رأى عمر أن يستبقيها في أيدي أهلها ويضرب عليهم الخراج نظير الانتفاع بها ليكون منه لجماعة المسلمين وأئمتهم ما تسد به ثغورهم وتقوم به مصالحهم العامة على مر السنين والأعوام ولم يكن فيما تبودل بين عمر والصحابة في ذلك من الأقوال والآراء ما يدل على أن في وضع الخراج معنى العقوبة [3].

خامسا : عقوبات خالصة

اي محضة او كاملة، وهي الحدود التي شرعت لحماية المصلحة العامة, وهي عقوبات ليس فيها معنى المؤنة او العبادة، بل هي عقوبات حدها الله الله تبارك وتعالى وقدرها،

---

[1] الشيخ علي الخفيف، مرجع سابق، ص 133.

[2] د. عبد الوهاب خلاف، المرجع السابق، ص 199.

[3] الشيخ علي الخفيف، مرجع سابق، ص 134.

ولما كانت هذه العقوبات قد شرعت لمصلحة المجتمع، اعتبرت من حقوق الله تعالى، وذلك مثل العقوبات الواجبة على جرائم الزنا،والسرقة، وقطع الطريق وشرب الخمر، والقذف على ما ذهب اليه بعض العلماء [1].

سادسا: عقوبات قاصرة

وهو حرمان القاتل من الميراث، فهو عقوبة قاصرة، لانه عقوبة سلبية لم يلحق القاتل بها تعذيب بدني، او غرم مالي، كل ما هنالك انه منع من تملك مال جديد في تركة موروثة، وهو حق الله لانه ليس فيه نفع للمقتول [2].

سابعا– حقوق دائرة بين العبادة والعقوبة: كالكفارات، مثل كفارة اليمين، وكفارة القتل، وكفارة الصوم وكفارة الظهار، فان هذه فيها معنى العبادة، لانها تؤدي بما هو عبارة محضة كالصوم، والاعتاق، واما ان فيها معنى العقوبة فلأنها لم تجب ابتداءا بل وجبت جزاء على افعال توجد من العباد ويكون فيها معنى الحظر.

ثامنا : حق قائم بنفسه

اي حق ثابت لله تعالى، بحكم ربوبيته، فهو لم يتعلق بذمة مكلف ليؤديه طاعة لله، بل وجب ابتداءا لله تعالى، كخمس الغنائم فان الشارع جعل اربعة اخماس الغنيمة للغانمين، وخمسها لمصلحة عامة بينها الله في القران بقوله:

" واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل".

---

[1] د. عبد الوهاب خلاف، مرجع سابق، ص 199.

[2] المرجع نفسه، ص 199.

وكذلك الخمس الواجب في الركائز يعتبر حقا لله تعالى قائما بنفسه يصرف الى مستحقيه، فقد جعل الشارع الحكيم اربعة اخماس ما يوجد من المعادن والكنوز للواحد، وخمسة لمصالح عامة بينها.

وما يلاحظ على هذا التقسيم انه غير جامع لحقوق الله تعالى ، فان منها: تعظيم اماكن العبادة، والامتناع عما حرمه الله عزوجل وصيانة دماء الناس واموالهم واعراضهم بتعزير من يخل بها، وكل ذلك من حقوق الله ومع ذلك فانه لم يدخل واحد منه في قسم من اقسام الثمانية السابقة [1].

1_3_1_2_2 حقوق العباد أو حقوق الإنسان الخالصة

حقوق العباد الخالصة لهم كثيرة لا يحصيها العد، فمنها جميع الحقوق المترتبة على العقود وجميع الحقوق المترتبة على اتلاف ملك الغير أو الاستيلاء عليه بغير حق ومنها الدية والولاية والحضانة ومنها غير ذلك كثير مما شرع لمصلحة دنيوية خاصة وعني الفقهاء ببيانه عند كلامهم على الأموال والعقود والزواج والطلاق وغير ذلك من أبواب الفقه الأسلامي[2].

وهذا النوع من الحقوق يقابل ما يسمى بلغة القانونيين المحدثين بالحقوق غير المتعلقة بالنظام العام والتي يجوز للافراد النزول عنها او الاتفاق على مخالفة احكامها [3].

1_3_1_2_3 الحق المشترك بين الله وعباده وحق الله فيه غالب

وهو الحق الذي يضاف الى الله تعالى باعتباره يحقق مصلحة المجتمع كله، ولكنه يحقق في نفس الوقت مصلحة خاصة، ولكنه يحقق في نفس الوقت مصلحة خاصة للفرد والمصلحة العامة ترجح فيه عن المصلحة الخاصة، ومن ثم كان حق الله فيه الغالب [1].

---

[1] د. عبد الوهاب خلاف، مرجع سابق، ص 199.

[2] الشيخ علي الخفيف، مرجع سابق، ص 138.

[3] د. ممدوح خليل بحر، مرجع سابق، ص 41.

مثل الفقهاء لهذا النوع بحد القذف فان في شرعه صيانة لأعراض الناس ومنعا لتعاديهم وتقاتلهم وزجرا عن اقتراف هذه الجريمة ومن هذه الناحية يحقق مصلحة عامة يثبت بها حق الله فيه، وفي شرعه كذلك دفع للعار عن المحصنة التي قذفت واقرار لشرفها واعلان لحصانتها ومن هذه الناحية يحقق مصلحة خاصة يكون بها الحد حقا للانسان أو للعبد[2].

1_3_1_2_4 ما اجتمع فيه الحقان وكان حق العبد فيه هو الغالب

وهو الحق الذي يضاف الى الله تعالى لكونه يحقق مصلحة عامة، كما يضاف للفرد باعتبار انه يحقق مصلحة خاصة كذلك، وان كانت الاخيرة هي الارجح والمقصودة اساسا من هذا الحق [3].

وقد مثل الفقهاء له بالقصاص واجتماع الحقين فيه من ناحية أن القتل جناية على النفس ولله فيه حق الاستعباد وفي صيانتها صيانة المجتمع فكان حق الله فيه ظاهرا، ومن ناحية أن حياة الانسان له، وله حق الاستمتاع ببقائها وفي القصاص شفاء لما في الصدور واطفاء لنار الحقد وارواء لعاطفة الانتقام والأخذ بالثأر فكان حقه فيه لذلك ظاهرا وكان كذلك غالبا لما في القصاص من معنى المماثلة التي تنبئ عن التعويض والجبر بقدر الامكان [4].

فان القصاص من جهة يحقق مصلحة عامة لأن فيه حياة الناس بتامينهم على أنفسهم، ومن جهة اخرى فيه شفاء صدور اولياء المقتول، واطفاء نار غضبهم وحقدهم على القاتل يحقق مصلحة خاصة، ولكن الجهة الثانية غلبت ولهذا كان حق المكلف غالبا معه، ولهذا جاز لولي المقتول ان يعفو فلا يقتص منه، ولا يقتص من القاتل الا بناء على طلب ولي المقتول، وان

---

[1] د. عماد حمدي حجازي، مرجع سابق، ص 26.

[2] الشيخ علي الخفيف، مرجع سابق، ص 138، 139.

[3] د عماد حمدي حجازي، المرجع السابق، ص 27.

[4] الشيخ عي الخفيف، المرجع السابق، ص 143.

جاز للامام ان يوقع عليه عقوبة تعزيرية استنادا الى حق الله تعالى اي مصلحة المجتمع في القصاص[1].

وفي حقيقة الامر فان التفرقة بين حق الله تعالى، وحق العبد تفرقة تبناها الفقه الاسلامي، ويهدف منها الى بيان ان من حق العبد اسقاط حقه، والابراء منه، والعفو عنه، والا فالحقيقة لا يوجد حق للعبد على الخلوص بغير المعنى المتقدم [2].

والواقع ان الفقهاء المسلمين قد استعملوا الحق في اكثر من معنى فجاء مفهوم الحق ليغطي كل الحريات عامة وخاصة .

ولعل ذلك هو الذي دفع الفقيه المرحوم الشيخ علي الخفيف الى ان يقول " ان اولئك العلماء على كثرة استعمالهم اياه (الحق) لم يعنوا ببيان حدوده في مواقع استعمالاته، بل اكتفوا بوضوح معناه اللغوي ، ودلالته عليه ووفائه بجميع استعملاته، بل اكتفوا بوضوح معناه اللغوي، ودلالته عليه ووفائه بجميع استعملاته في اللغة والعلوم ومخاطبة الناس، وقد اطلق الفقهاء الحق على كل ماهو ثابت ثبوتا شرعيا، اي بحكم الشارع، وكان له بسبب ذلك حمايته، وهم في هذا لم يلتزموا معنى اصطلاحيا خاصا بهم، ولم يقصروه على الحقوق الثابتة لبعضهم قبل بعض [3].

---

[1] د. عماد حمدي حجازي، مرجع سابق، ص 27، 28.

[2] المرجع نفسه، ص 28.

[3] د. ممدوح خليل بحر، مرجع سابق، ص 42.

1_3_1_2_5 موقع الحق في الخصوصية من تقسيمات الحقوق في الفقه الإسلامي

مما سبق يتبين لنا ان الفقه الاسلامي قد عرف لفظ الحق في مجالات متعددة، وانه قد ميز بين انواع الحقوق بحسب المرجوة منها، والسؤال الذي يثور في هذا الصدد هو اين يقع الحق في الخصوصية او الحق في الحياة الخاصة من تقسيمات الحق الذي سبق ان اشرنا اليها؟

يلاحظ بداية انه من المعروف يقينا ان الفقهاء المسلمين لم يستعملوا اطلاقا، لا في القديم ولا في الحديث لفظة الحق في الخصوصية أو الحياة الخاصة أو حق الشخصية، وماشابه ذلك من اصطلاحات أخرى، مثل حق الشخص في أن يترك وشأنه، أو حق الفرد في الخلوة الى نفسه، ونحو ذلك. ولكن عدم استعمال الفقه الاسلامي لهذا الاصطلاح، الذي شاع استعماله في الاونة الاخيرة، لا يعني انه لم يعترف بهذا الحق، بل الامر على خلاف ذلك فان الشريعة الاسلامية قد اعترفت به ابتداء، وعرفت له تطبيقات عديدة منها: مثل حق الشخص في حرمة مسكنه، والعيش فيه امنا من تطفل الآخرين عليه، والنهي عن المسارقة البصرية، واقتحام المساكن بالنظر، والاطلاع على ما يطويه الفرد عن غيره من أسرار في العادة، والنهي عن التجسس على الغير، وتتبع عورات الآخرين بأي وسيلة من الوسائل .....الى غير ذلك من التطبيقات التي وردت في شأنها نصوص في القرآن والسنة، وذكرها الفقهاء في صورة متناثرة، في كتب التفسير والحديث والفقه، وسنتناولها تفصيلا فيما بعد.

وخلاصة الأمر يتبين لي من خلال التطبيقات العديدة للحق في الخصوصية في الفقه الاسلامي ان الشريعة الاسلامية قد اعترفت بهذا النوع من الحق منذ بداية الرسالة، بل ويمثل هذا الحق عنصرا اساسيا في منهج الاسلام، وهو من الآداب العامة التي تحرص الشريعة على ضمانها وحمايتها.

وأما عدم استعمال الفقه الاسلامي للفظة الحق في الخصوصية أو حق الشخصية وهو الاصطلاح الموجود الآن، فذلك راجع الى اصطلاحات كل عصر، فلا يلزم ان يكون المصطلح الذي نستعمله في عصرنا هذا هو نفس المصطلح الذي استعمله الفقهاء القدامى، والمهم في هذا وامثاله هو المعاني لا المصطلاحات.

ولذلك نجد كثيرا من النصوص في القرآن، والسنة، وبعض الآراء الفقهية ترسي دعائم الحق في الخصوصية، وتعترف بها، وان كانت منثورة هنا وهناك في كتب التفسير، والحديث، والفقه.

نخلص الى ان الفقهاء المسلمين لم يستخدموا كما رأينا تعبير الخصوصية، وانما اشاروا اليها، وهم بصدد الكلام عن حقوق الانسان والعمل على حفظ آدميته وتوفير الحياة الكريمة والمصونة له، فساقوا تطبيقات خاصة، كالحق في حرمة المسكن، وعدم افشاء الاسرار، وحق الفرد في حفظ اسراره، والحفاظ على سمعته واعتباره [1].

1_3_1_2_6 العلاقة بين الحق في الخصوصية والحق في الإعلام في الشريعة الإسلامية

ان مقتضى فكرة الخصوصية أن يمارس الفرد شؤونه الخاصة بمنأى عن تدخل الآخرين، ويكون له حرية تحديد مقدار وأسلوب علم الاخرين بأموره [2]، بينما الحق في الاعلام يعني تدفق المعلومات وانسيابها وحرية تفسيرها، والتعليق عليها [3].

---

[1] د. ممدوح خليل بحر، مرجع سابق، ص 44.

[2] نعيم عطية، مساهمة في دراسة النظرية العامة للحريات الفردية، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق بجامعة القاهرة، 1963، ص 31.

[3] د. عماد حمدي حجازي، مرجع سابق، ص 33.

فهل يعني ذلك وجود تعارض بين هذا الحق وبين الحق في الاعلام في النطاق الاسلامي؟ وبمعنى اخر هل يجوز رفض الاعتراف بالحق في الخصوصية لتعارضه مع الحق في تدفق المعلومات وحرية التعبير في الشريعة الاسلامية؟

الواقع انه اذا كانت الشريعة الاسلامية قد حرصت على حماية حرمة الحياة الخاصة للانسان وبلغت هذه الحماية ذروتها في صورة تحريم الاسلام للتجسس، وتتبع اسرار وعورات الناس، وذلك في قول الله تعالى:" ولا تجسسوا" وكذلك قوله تعالى في آية أخرى : " ولا تقف ماليس لك به علم، ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مسؤولا"، فان موضوع الاعلام او الكلام كوسيلة للتعبير قد حظي هو الآخر بعناية الشرع الاسلامي واهتمامه، ويتضح هذا من الآتي:

1 . ان الحرية تعتبر من الوسائل الاساسية لاعلان الدعوة الاسلامية، وابلاغها للناس، يتضح هذا من سيرة النبي صلى الله عليه وسلم في تبليغ دعوته، وكيف انه كان يعتمد على الحجة ويستثمر البرهان في الافصاح عن دعوته، وهذا مظهر من مظاهر الحرية، ويعتبر القران الكريم من اوله الى اخره محاجة للكفار، وادارة حوار على طريقة المتكلمين مع الافكار المعارضة [1].

2 . ان من ابرز مظاهر الحرية في الاسلام هو وجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهو واجب على كل مسلم القيام به، فاذا لم يوجد من يقوم به اثم كل قادر على اداء هذا الواجب ولم يقم به، ومن هنا يكون الاسلام قد رفض السلبية، وحث على الاسهام مع المجتمع في بنائه وتكوينه، ولعل خير شاهد على حرية الراي، وحرية التعبير في الاسلام هي تلك المناقشة الحادة التي جرت بين المهاجرين والانصار في سقيفة بنى ساعدة، وذلك لاختيار الخليفة بعد وفاة الرسول . صلى الله عليه وسلم.

---

[1] ابي حامد الغزالي، احياء علوم الدين، كتاب قواعد العقائد المجلد الاول، طبعة المكتب الثقافي، الازهر القاهرة، ص 147.

3 . ولقد ربى الاسلام معتنقيه على ممارسة حقهم في ابداء ارائهم في حرية تامة دون خشية من احد، ولهذا فانهم استطاعوا ان يواجهوا الخلفاء بارائهم، وما يعتنقون من افكار، ولعل خير شاهد على ذلك ما حدث بين عثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود، وكان عثمان قد اعطى عبد الله بن مسعود ولاية بيت المال في الكوفة، وذلك حين كان سعد بن ابي وقاص واليا عليهم، ثم عزل سعدا وولى مكانه الوليد بن عقبة، فاقترض الوليد شيئا من بيت المال، فاقرضه ابن مسعود ما اراد من بيت المال، ولما حان موعد السداد طالبه ابن مسعود بالمال، فالتوى الوليد، فألح عليه ابن مسعود، فشكاه الوليد الى عثمان ، فكتب عثمان الى ابن مسعود يقول له :" انما انت خازن لنا، فلا تعرض للوليد فيما اخذ من بيت المال، فغضب ابن مسعود والقى مفاتيح بيت المال ولزم بيته. ومنذ ذلك الوقت اخذت المعارضة من جانب ابن مسعود تشتد شيئا فشيئا، وازدادت الخصومة بينه وبين الخليفة، وتطور الحديث بينهما حتى اضطر عثمان في ذات يوم الى اخراج ابن مسعود من المسجد اخراجا شنيعا، واقبل علي بن ابي طالب على عثمان فلامه لوما شديدا على ذلك، ولم يقف عثمان عندا هذا الحد حتى قطع عطاء ابن مسعود، وحدد اقامته بالمدينة، ثم امر به فانتقل الى الكوفة، وانتقلت معه هذه الحركة او الثورة التي كان محورا لها بالمدينة.

تلك صورة موجزة لما كانت عليه حرية الراي والتعبير في ايام عثمان بن عفان وغيره من الصحابة.

وبناءا عليه، فانه اذا كان للشخص حق التعبير عما في نفسه واعلام الاخرين به، فليس معنى ذلك انه مطلق الحرية في استعمال هذا الحق ، بل تحكمه عدة قيود اهمها [1]:

1 . ان لا يتجاوز بهذه الحرية الحدود المقررة شرعا، كالاعتداء على الاداب او النظام العام او الاخلاق، فليس في هذا تقييد للحق، بل فيه منع من اعتداء.

---

[1] د. عماد حمدي حجازي، مرجع سابق، ص 34.

2 . الا يكون في التعبير عن الراي ، او المعلومات المنشورة عن طريق الصحافة ، انتهاك لاعراض الناس او افشاء لاسرارهم، وذلك لقوله تعالى " ان الذين يحبون ان تشيع الفاحشة في الذين امنوا لهم عذاب اليم في الدنيا والآخرة، والله يعلم وانتم لا تعلمون".

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :" المسلم اخو المسلم لا يظلمه، ولا يسلمه، ومن كان في حاجة اخيه كان الله في حاجته، ومن فرج عن مسلم كربة، فرج الله عنه كربة من كربات يوم القيامة، ومن ستر مسلما ستره الله يوم القيامة"[1].

وقال صلى الله عليه وسلم: " من راى عورة فسترها كان كمن احيا موؤودة" [2].

وبهذا القيد على حق التعبير والاعلام تكون الشريعة الاسلامية قد قدمت ضمانا كافيا لحماية حرمة الحياة الخاصة ضد اي نشر لأسرار الناس، او فضح لعوراتهم وهن في الاسلام، احق شيىء بستر العورة. فلهذا كان اشاعة الفاحشة مقترنة بالتعبير، وهما من خصال الفجار، لأن الفاجر لا غرض له في زوال المفاسد، ولا في اجتناب المؤمن للنقائص والمعايب، وانما غرضه هو مجرد اشاعة العيب في اخيه المؤمن، وهتك عرضه. فهو يعيد ذلك ويبديه، ومقصوده تنقص اخيه المؤمن في اظهار عيوبه للناس، ليدخل عليه الضرر في الدنيا".

والواقع ان هذه الضوابط في حقيقتها ليست قيودا ترد على حرية التعبير وانما هي ضمان اكيد للحرية نفسها.

---

[1] فتح الباري بشرح صحيح البخاري، الجزء الخامس، كتاب المظالم . باب لا يظلم المسلم ولا يسلمه، الجزء الثاني ص 97.

[2] اخرجه ابو داود في سننه وانفرد به ، كتاب الأدب، باب في ستر على المسلم، الجزء الرابع، رقم الحديث،4891، طبع الريان، ص 295.

وبهذه المعالجة الالهية الدقيقة انعدم الصراع بين الحقوق والحريات العترف بها، فلم تقف حرية التعبير او الصحافة حائلا بين الشريعة وبين الاعتراف للاشخاص بالحق في حياتهم الخاصة.

نخلص مما تقدم وبعد أن عرضنا لمفهوم الحق في الفقه الاسلامي، ان الفقه الاسلامي ينظر لهذا الحق، الحق في الخصوصية. باعتباره حقا يثبت لصاحبه في المجتمع الاسلامي دون نظر لوضعه ومكانته، غناه أو فقره، فهو حق انساني يثبت للفرد في المجتمع الاسلامي، يحرم معه كل ما من شأنه هتك ستره، وكشف سؤته، ما لم يقم مبيح لذلك يعتبره الشرع[1].

1_3_1_2_7 قيود الحق

من الواضح ان الحق يتحدد بمحله وما يتصمنه من مكنات، فليس لصاحبه الحق في أن يتخطى ذلك، ولكن هل لصاحب الحق ان يستعمله باطلاق مادام هو باق ضمن تلك الحدود نقول ان الشريعة الاسلامية لا تعرف الحقوق المطلقة، وانما الحقوق فيها مقيدة، ويدل على هذا المعنى ما قاله الامام الشاطبي : ان طلب الانسان لحظه (لمصلحته) حيث اذن له لا بد فيه من مراعاة حق الله وحق المخلوقين. وقوله : فانما حدت الحدود في طريق الحظ الا يخل الانسان بمصلحة غيره [2].

وتقسم القيود الشرعية التي تقع على استعمال الحقوق الى قسمين [3]:

قيود خارجة عن مفهوم التعسف، وقيود تفصح عن ذلك المفهوم.

---

[1] د. عماد حمدي حجازي، مرجع سابق، ص 36.

[2] د. ممدوح خليل بحر، مرجع سابق، ص 43.

[3] المرجع نفسه، ص 43.

وهذه تنقسم بدورها الى نوعين : قيود خاصة وردت بصورة مفصلة تغني عن التحري والتمحيص وتضع خطا فاصلا بين الاستعمال المشروع وغير المشروع دون التفات الى بواعث الاستعمال وكيفيته واثاره، وقيود تتضمنها قواعد عامة منصوص عليها او مستنبطة ويتحرى سلامتها او خرقها في كل استعمال، واليها ترد قيود النوع الأول في حقيقتها وما تهدف اليه.

وينحصر التقييد الذي تفرضه القواعد العامة في ثلاثة انواع: تقييد استعمال الحق بالنظر الى الغاية التي يهدف اليها، وتقييد استعماله بالنظر الى طريقة الاستعمال والى هذه القيود الثلاثة ترجع جميع احوال التعسف.

1_3_1_3 الحماية الشرعية للحق في الخصوصية

لقد جعلت الشريعة الاسلامية للانسان حقوقا كثيرة، ومن ابرزها تكريم الانسان واعلاء شانه في الأرض، ويقول الله تعالى في هذا المعنى: " ولقد كرمنا بني ادم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا" [1].

ولا شك في ان تحقيق هذا الهدف النبيل، وتلك الغاية الكبرى للشريعة الاسلامية، يستوجب حتما ويقينا ان يملك الانسان كل حقوقه، وان يكون له مكنة التمتع بها، وان تحاط بكل الضمانات الكفيلة بصيانتها وحمايتها، ولهذا اهتمت الشريعة الاسلامية بحقوق الانسان وحرياته الاساسية، وشرعت له من المبادئ والاسس ما يضمن به حمايتها من كل اعتداء [2].

فقد حرص الاسلام على تقرير حق الانسان في صيانة دمه أن يسفك، وحفظ ماله من ان يغتصب، وعرضه من أن ينتهك، وحرمته من أن تهدر وتقيد، ونسبه من أن يبدل ومسكنه من أن يتطفل عليه وضميره من أن يتحكم في الى غير ذلك.

---

[1] سورة الإسراء الاية 70.

[2] د. عماد حمدي حجازي، مرجع سابق، ص 53.

وهذه الحقوق التي قررتها الشريعة الاسلامية غير قابلة للحذف او النسخ او التعديل او التعليل بحكم مصدرها الالهي، وليس لاحد مهما كانت مكانته او سلطته ان ينتهكها او يعبث بها او يعتدي عليها فهي حقوق مقدسة، ولا يمكن سلبها او تقييدها الا بسلطان الشريعة نفسها، وما اتت به من اجراءات او قيود.

كما حثت الشريعة المسلم ان يقوم بالدفاع عن بعض حقوقه العظمى، وهي النفس والعرض والمال، ولو أدى ذلك الى التضحية بنفسه في سبيل ذلك.

فعن سعيد بن زيد قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: " من قتل دون دينه فهو شهيد، ومن قتل دون اهله فهو شهيد".

وتظهر عظمة الاسلام الحقة، وشموخه الرفيع، حين تقريره لتلك الحقوق والضمانات، التي تكفل حمايتها دون تمييز بين ذكر وانثى، فقير او غني، قوي او ضعيف، اسود أو ابيض، مسلم او غير مسلم.

فالإنسان بمجرد كونه انسانا فضله الله على غيره من المخلوقات واسجد له الملائكة وامره بالخير والمعروف، ونهاه عن المنكر والبغي، ويعتبر احترام حقوقه لصفته الآدمية او الانسانية جزءا من العقيدة والتزاما قانونيا يجب تنفيذه في الشرع الاسلامي، ولا يتوقف على مشيئة الوالي او الحاكم في الدولة.

يقول سبحانه وتعالى :" يايها الناس انا خلقناكم من ذكر وانثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ان اكرمكم عند الله اتقاكم ان الله عليم خبير"[1].

والباحث في ما اشتمل عليه القران الكريم من آيات، يجد انها اوردت ضوابط عامة يؤدي تطبيقها على وجه صحيح الى للمحافظة على حرمة الحياة الخاصة، بحيث لا يجوز لاحد

---

[1] سورة الحجرات الآية 13.

مهم عظم أو صغر قدره في المجتمع، ان يتعدى عليها، كما يجد ايضا بعض النماذج التطبيقية لحماية حرمة تلك الحياة، سواء في الايات القرانية ام في الاحاديث النبوية الشريفة.

وسوف نتكلم عن الضوابط العامة التي اوردها القران الكريم بشان المحافظة على حرمة الحياة الخاصة.

1_3_1_3_1 عدم جواز التجسس على خصوصيات الناس واغتيابهم

لقد سبقت الشريعة الإسلامية القوانين الوضعية في حماية الحياة الخاصة حيث حرمت التجسس على الناس واقتحام خصوصياتهم وتتبع عوراتهم وكشف ما يخفون من أسرار وذلك بالعديد من النصوص الواردة في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة.

وتحريم التجسس في الإسلام يرتكز على قاعدة " البراءة الأصلية " أو" براءة الذمة "إذ الأصل في الإنسان هو البراءة وهذا المبدأ الاسلامي نقلته الدساتير الوضعية عن الشريعة الإسلامية [1].

ويعتبر التجسس من اخطر ما يهدد الحياة الخاصة لذلك فقد منعت احكام الشريعة الاسلامية التجسس، والتلصص لهثا وراء تكشف اسرار الناس ودليل المنع جاء به القران الكريم في صورة الحجرات في قوله تعالى: " يايها الذين امنوا اجتنبوا كثيرا من الظن ان بعض الظن اثم ولا تجسسوا " [2]، والتجسس امرا منهيا عنه شرعا لانه يتعرض لكشف اسرار الناس، وفي ذلك ابتذال لكرامتهم وحرماتهم واسرارهم التي لا يباح للغير انتهاكها" والمساس بها، هذا وقد ذهب جانب من

---

[1] سليمان بن عبد الله بن سليمان العجلان، حق الإنسان في حرمة مراسلاته واتصالاته الهاتفية الخاصة في النظام الجنائي السعودي (دراسة تطبيقية مقارنة)، رسالة لنيل درجة الماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض ، 2005، ص 61، 62.

[2] سورة الحجرات الآية 12.

الفقه الاسلامي الى القول بتحريم التجسس حتى ولو كان يهدف الى غاية مشروعة فالوسيلة عندهم تاخذ حكم الغاية بمعنى انه يلزم ان تكون الغاية والوسيلة مشروعتين [1].

كما يقول عزوجل: " ولا تجسسوا ولا يغتب بعضكم بعضا ايحب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا فكرهتموه " [2]. ويقول الطبري في تفسير هذه الاية: " ولا يتبع بعضكم عورة بعض، ولا يبحث عن سرائره يبتغي بذلك الظهور على عيوبه، ولكن اقتفوا بما ظهر لكم من امره، وبه فاحمدوا او ذموا، لا على ما تعملون من اسراره.

والخطاب في الآية الكريمة عام يشمل السلطة العامة المتمثلة في الدولة وعلاقتها بالأفراد كما يشمل الأفراد في علاقتهم بين بعضهم البعض [3].

وقد جاءت السنة النبوية مؤكدة لمنهج تحريم التجسس وكشف عورات الناس وإفشاء أسرارهم بالتطلع عليهم وإقتحام خصوصياتهم بدون وجه مشروع [4]، فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " اياكم والظن فان الظن اكذب الحديث ولا تجسسوا ولا تحاسدوا ولا تباغضوا وكونوا عباد الله اخوانا "، كما روى عن عبد الله بن عمر انه قال:" كنت جالسا عند رسول الله اذا اذ حرملة بن زيد الانصاري احد بني حارثة فجلس بين يديه وقال: يارسول الله الايمان ها هنا واشار بيده الى لسانه والنفاق ها هنا ووضع يده على صدره ولا نذكر الله الا قليلا، فسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال:" اللهم اجعل له لسانا صادقا وارزقه حبي وحب من احبني وصير امره الى خير: فقال حرملة يارسول الله ان لي اخوانا منافقين وكنت راسا فيهم،

---

[1] د. نصر الدين ماروك، مرجع سابق، ص 130.

[2] سورة الحجرات الآية 12.

[3] سليمان بن عبد الله بن سليمان العجلان، مرجع سابق، ص 62.

[4] المرجع نفسه، ص 63.

افلا ادلكم عليهم، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من جاءنا كما جئتنا استغفرنا له كما استغفرنا لك، ومن اصر على ذلك فالله اولى به ولا تخرق على احد سترا".

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ما من امرئ يخذل امرءا مسلما في موضع تنتهك فيه حرمته وينتقص فيه من عرضه ، إلا خذله الله تعالى في مواطن يحب فيها نصرته، وما من امرئ ينصر امرأ مسلما في موضع ينتقص فيه من عرض وينتك فيه من حرمته إلا نصره الله عزوجل في مواطن يحب فيها نصرته " [1].

وروي عن زيد بن وهب انه قال: " اتى ابن مسعود فقيل هذا فلان تقطر لحيته، خمرا فقال عبد الله انا نهينا عن التجسس ولكن ان يظهر لنا شيئ نأخذ به "، وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: " لو كان رجلا اطلع عليك بغير اذن فحذفته بحصاة ففقات عينه ما كان عليك من جناح " [2].

ويذهب رأي فقهي الى القول ان النهي عن التجسس الوارد في القرآن الكريم والسنة الشريفة هو خطاب موجه لكافة الناس دون استثناء عاديين كانوا ام ذوي سلطة عامة، كما يمنع التجسس أيا كان صورته فيستوي ان يتم بالرؤية وهو ما يسمى باستراق البصر او السمع او بالتقاط الصور كما لا يجوز لانسان ان يتحسس ملابس شخص اخر للتعرف على ما يخفيه تحتها دون مفتضى ودون اذن.

وثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله:" اياكم والظن، فان الظن اكذب الحديث، ولاتحسسوا ولا تجسسوا ولا تنافسوا، ولا تحاسدوا، ولا تباغضوا، ولا تدابروا، وكونوا عباد الله اخوانا"[3].

---

[1] مختصر تفسير ابن كثير، اختصار وتحقيق محمد علي الصابوني، الجزء 3، دار القرآن الكريم، بيروت، ص 367.

[2] صحيح مسلم : بشرح النووي : الجزء 14، ص 138.

[3] الغزالي احياء علوم الدين، لجنة نشر الثقافة، طبعة اولى الجزء 5، ص 34.

وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن تتبع عورات الناس فقد ورد عنه أنه قال لمعاوية رضي الله عنه : " انك ان تتبعت عورات الناس افسدتهم, او كدت تفسدهم". وقال صلى الله عليه وسلم : " يا معشر من امن بلسانه، ولم يدخل الايمان في قلبه، لا تغتابوا المسلمين، ولا تتبعوا عوراتهم، فانه من يتبع عورة اخيه المسلم يتبع الله عورته ومن يتبع الله عورته، يفضحه ولو كان في جوف بيتهّ" [1].

ونتيجة للنصوص السابقة واقوال المفسرين، ذهب الفقهاء الى القول بتحريم التجسس الا في الاحوال المرخص بها شرعا وهذا التحريم قد ترتب عليه انه ليس لاي انسان فردا كان او حاكما ان يتحسس ثوب الغير ليعرف ما يخفيه [2].

والمصلحة المحمية هنا هي مصلحة المتجسس عليه، إذ لا بد أن يصيبه ضرر جراء التجسس عليه وهذا الضرر قد يكون ماديا، أو معنويا، ولا يشترط في الضرر هنا أن يكون ماديا لأن تضرر المتجسس عليه معنويا بسبب التجسس اكثر إيلاما وأثرا من الضرر المادي، لإرتباطه بالأعراض وكشف العورات كما أن الاطلاع على أسرار الناس وعوراتهم ليس من مكارم الأخلاق ، ولا من صفات المسلمين وينبذه كل عقل سليم[3].

---

[1] اخرجه ابو داود من حديث ابي برزة باسناد جيد، والترمذي من حديث ابن عمر، وحسنه، سنن الترمذي، كتاب البر والصلة، باب ما جاء في تعظيم المؤمن، رقم الحديث 2032، وسنن ابي داود، كتاب الادب باب في الغيبة برقم 4880.

[2] احياء علوم الدين للامام الغزالي ، المجلد الثاني، الكتاب الخامس من ربع العادات الثاني ، ادب الالفة والاخوة والصحبة والمعاشرة مع اصناف الخلق ، طبع المكتب الثقافي، ص 245.

[3] سليمان بن عبد الله بن سليمان العجلان، مرجع سابق، ص 64.

1_3_1_3_2 عدم جواز اقتفاء امور الناس بغير علم

ان حماية الحق في الخصوصية يقتضي منع تتبع امور الناس من غير علم ولا بصيرة، لان ذلك قد يؤدي الى الانحراف عن الحق وقول الباطل، فيقول الله عزوجل: " ولا تقف ما ليس لك به علم، ان السمع والبصر والفؤاد كل اؤلئك كان عنه مسؤلا" [1].

ويقول ابن كثير في تفسير هذه الاية، قل ابن عباس: لاتقف اي لا تقل، وقال العوفي: لاترمي احدا بما ليس لك به علم، وقال قتادة: لا تقل رايت ولم تر، وسمعت ولم تسمع، وعلمت ولم تعلم فان الله تعالى سائلك عن ذلك كله، ومضمون ما ذكروه ان الله تعالى نهى عن القول بلا علم، بل بالظن الذي هو التوهم والخيال.

ومقتضى ذلك ان من قال في الناس من السوء ما لا يعلم صحته، يكون اثما، لانه قائل بغير علم، وقد نهاه الله عن ذلك، وفيما تستطرد فيه الآية بعد ذلك، اذ تقول : " ان السمع والبصر والفؤاد كل اؤلئك كان عنه مسؤولا " انما تؤكد النهي السابق النهي السابق بتحديد مسؤولية انسانية الفرد التي تتمثل في ادراكه، وفي ايمانه عن مخالفته.

كما قال تعالى: " إجتنبوا كثيرا من الظن إن بعض الظن اثم "، وفي الحديث : " اياكم والظن، فإن الظن أكذب الحديث ". وفي سنن أبو داود : " بئس مطية الرجل زعموا " وفي الحديث الآخر : " إن أفرى الفري أن يري الرجل عينيه ما لم ترىا "، وفي الصحيح : " من تحلم حلما كلف يوم القيامة أن يعقد بين بين شعيرتين وليس بفاعل "، وقوله : " كل أولئك " أي هذه الصفات من السمع والبصر والفؤاد " كان عنه مسؤولا " أي سيسأل عنها العبد يوم القيامة وتسأل عنه " [2].

---

[1] سورة الاسراء الاية 36.

[2] مختصر تفسير ابن كثير، مرجع سابق، الجزء الثاني، ص 377.

فقد نهى الاسلام عن التطفل على حياة الانسان الخاصة، سواء عن طريق اختلاس النظر ام السمع، فقد ورد في صحيح البخاري أن رجل اطلع في حجر النبي صلى الله عليه وسلم ومع النبي صلى الله عليه وسلم مدرى يحك به راسه قال : لو اعلم انك تنظر لطعنت به في عينك انما جعل الاستئذان من اجل البصر" [1].

كما ورد في صحيح البخاري أيضا : " ان رجلا اطلع من بعض حجر النبي صلى الله عليه وسلم فقام اليه النبي صلى الله عليه وسلم بمشقص او بمشاقص فكاني انظر اليه يختل الرجل ليطعنه[2].

وفي مسند الامام احمد ان الرسول صلى الله عليه وسلم قال: " من اطلع في بيت قوم بغير اذنهم ففقؤا عينه فلا دية ولا قصاص " [3].

وقد وردت احاديث كثيرة وعديدة في هذا الصدد، وبطرق شتى، وكلها تقرر حق الفرد في مقاومة الاعتداء الواقع على حياته الخاصة، ودفعه، لانه اعتداء على حقه في الامن، والاحتفاظ باسراره ولم تقتصر الشريعة الاسلامية على حماية عورات الناس وحرماتهم عن طريق تحريم استراق النظر اليها، بل حرمت ايضا التنصت على احاديث الغير وهو مايعرف باستراق السمع لمعرفة اسرارهم والاطلاع على خصوصياتهم، فيقول الله تعالى : " ولا تقف ما ليس لك به علم " [4].

---

[1] فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، الجزء 11، رقم الحديث 6241، كتاب الاستئذان، باب الاستئذان من اجل البصر، ص 24.

[2] المرجع نفسه، ص 24.

[3] مسند الامام احمد، الجزء الثاني، ص 385، المكتب الاسلامي للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، سنن النسائي، الجزء الثامن، طبع مصطفى البابي الحلبي، ص 61.

[4] سورة الاسراء الآية 36.

كما ورد في صحيح البخاري عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال " .....ومن استمع الى حديث قوم وهم له كارهون او يفرون منه صب في اذنه الانك يوم القيامة"[1].

ولم يقتصر النهي على التسمع على احاديث الغير فقط، بل امتد ايضا الى تطفل الانسان وتدخله بين اثنين وهما يتحدثان.

قال الحافظ ابن حجر: " واما اذا تناجى اثنان ابتداء وثم ثالث كان بحيث لا يسمع كلاهما لو تكلما جهرا، فاتى ليستمع عليهما، فلا يجوز، كما لو لم يكن معهما اصلا، وقد اخرج المصنف، يعني الامام البخاري، في الادب المفرد من رواية سعيد المقبري قال: " مررت على ابن عمر ومعه رجل يتحدث فقمت اليهما، فلطم صدري وقال: " اذا وجدت اثنين يتحدثان فلا تقم معهما حتى تستاذنهما ".

زاد احمد في روايته من وجه اخر عن سعيد وقال : " اما سمعت ان النبي صلى الله عليه وسلم . قال : " اذا تناجى اثنان فلا يدخل معهما غيرهما حتى يستاذنهما" قال ابن عبد البر: " لا يجوز لاحد ان يدخل على المتناجين في حال تناجيهما".

1_3_1_3_3 عدم الاعتداد ببعض الظن في بناء الاحكام

كفلت نصوص الكتاب والسنة المحافظة على خصوصيات الناس، بعيدا عن انظار الاخرين واسماعهم فيقول الله عزوجل: " يايها الذين امنوا اجتنبوا كثيرا من الظن ان بعض الضن اثم، ولا تجسسوا ولا يغتب بعضكم بعضا ايحب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا فكرهتموه، واتقوا الله ان الله تواب رحيم" [2].

---

[1] فتح الباري بشرح صحيح البخاري، الجزء 12، ، كتاب التعبير باب : من كذب في حلمه، رقم الحديث 7042، ص 427.

[2] سورة الحجرات، الاية 13.

وتفسير ذلك عند ابن كثير ان الله نهى عباده المؤمنين عن كثير من الظن، وهو التهمة والتخون للاهل والناس في غير محله، لان بعض ذلك يكون اثما محضا [1].

فلا يجوز اذن ان يدخل انسان بيت غيره بدون استئذان، او النظر والتلصص على من بداخله من نافذة او ثقب بالباب، لمجرد الظن بان هناك معصية ترتكب فيه، ولابد وان توجد دلائل قوية تحمل على الاعتقاد شبه اليقيني على الاقل بارتكاب المعصية، وبوجود معلومات حقيقية وخطيرة تمس المجتمع، والا ساد الافتئات على حرمات الناس، وكان مجرد الظن سببا للاعفاء من المسؤلية عنه، وعمت الفوضى جميع ارجاء الحياة في المجتمع، يقول الله عزوجل " ان الظن لا يغني من الحق شيئا " ويقول ايضا : " هل عندكم من علم فتخرجوه لنا، ان تتبعون الا الظن وان انتم الا تخرصون " [2].

ويقول الرسول . صلى الله عليه وسلم : " ان الله قد حرم على المؤمن من المؤمن دمه وماله وعرضه وان يظن به ظن السوء " [3].

وقال صلى الله عليه وسلم : " اياكم والظن فان الظن اكذب الحديث، ولا تحسسوا ولا تجسسوا ولا تباغضوا ولا تدابروا وكونوا عباد الله إخوانا " [4].

قال ابو حامد الغزالي : " وسوء الظن يدعوا الى التجسس والتحسس"، فستر العيوب والتجاهل والتغافل عنها شيمة اهل الدين [5]. وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: لا تظنن بكلمة خرجت

---

[1] مختصر تفسير ابن كثير، الجزء 3 ، ص 364.

[2] سورة الانعام آية 148.

[3] صحيح مسلم كتاب البر والصلة والادب ، باب تحريم ظلم المسلم وخذله واحتقاره ودمه وعرضه وماله ، ص 1378 . رقم الحديث 2564، صحيح مسلم بشرح النووي، الجزء 16 ص 114، برقم 2564، سنن ابي داود ، كتاب الادب ، باب في الغيبة ، رقم الحديث 4883.

[4] فتح الباري بشرح صحيح البخاري، الجزء 12، كتاب الفرائض، باب تعليم الفرائض، ص 4.

[5] احياء علوم الدين، الكتاب الخامس من ربع العادات الثاني، كتاب الالفة والاخوة والصحبة المجلد الثاني، ص 217.

من اخيك المؤمن الا خيرا وانت تجد لها في الخير محملا، وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: " رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يطوف بالكعبة ويقول : ما أطيبك وأطيب ريحك، والذي نفس محمد بيده لحرمة المؤمن أعظم عند الله تعالى حرمة منك، ماله ودمه وأن يظن به إلا خيرا"، وروى الطبراني، عن حارثة بن النعمان رضي الله عنه قال، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " ثلاث لازمات لأمتي : الطيرة والحسد وسوء الظن "، فقال رجل: وما يذهبهن يارسول الله ممن فيه؟ قال صلى الله عليه وسلم : " فإذا حسدت فاستغفر الله، واذا ظننت فلا تحقق، واذا تطيرت فامض"[1].

ان الآيات والاحاديث السابقة تمثل سياجا من الرعاية لحماية خصوصيات الافراد، ومنع الغير من التلصص عليها او نشرها باي شكل، دون التفرقة بين عنصر وآخر من عناصر الخصوصية موضوع الحماية، فالخطاب للكافة، والحماية لكافة عناصر الخصوصية [2].

حتى ذريعة تتبع الجريمة وتحقيقها لا تصلح في النظام الاسلامي ذريعة للتجسس على الناس، فالناس على ظواهرهم ، وليس لأحد أن يتعقب بواطنهم، وليس لأحد أن يأخذهم إلا بما يظهر منهم من مخالفات وجرائم.

وليس لأحد أن يظن أو يتوقع، أو حتى يعرف أنهم يزاولون في الخفاء مخالف ما، فيتجسس عليهم ليضبطهم، وكل ماله عليهم أن يأخذهم بالجريمة عند وقوعها وانكشافها، مع الضمانات الأخرى التي ينص عليها بالنسبة لكل جريمة[3].

---

[1] مختصر تفسير ابن كثير الجزء 3، ص 364.

[2] د. عماد حمدي حجازي، مرجع سابق، ص 63.

[3] الشيخ السيد قطب، في ظلال القرآن، طبع دار الشروق، ص 3346.

1_3_2 عناصر الحق في الخصوصية في الفقه الإسلامي

لقد اقرت الشريعة الاسلامية الحق في الحياة الخاصة واوردت ضوابط في القران الكريم والسنة النبوية بشأن المحافظة عليها.

ويثور التساؤول حول الأمور أو القيم التي تعد من خصوصيات الانسان ويمكن اعتبارها من عناصر الحق في الخصوصية، و الحياة الخاصة في الشريعة الاسلامية.

لقد اوردت كتب الشريعة تطبيقات عديدة في الشريعة الاسلامية يمكن من خلالها ان نتعرف على عناصر الحق في الحياة الخاصة، وتتمثل هذه العناصر في حق الفرد في حرمة بيته والعيش فيه آمنا من تطفل الاخرين عليه، وحقه في ستر عوراته وصون حرماته ومحادثاته الشخصية وعدم الكشف عنها باي وسيلة من الوسائل البصرية او السمعية، وحق الانسان في الحفاظ على اسراره وعدم افشائها للناس، وحقه في حرمة خطاباته ورسائله وعدم النظر فيها بدون اذنه [1].

وسوف نتناول هذه العناصر في أربعة مطالب كما يلي:

حق الانسان في حرمة مسكنه (المطلب الأول)، حق الانسان في ستر عوراته والمحافظة على حرماته ومحادثاته الشخصية(المطلب الثاني)، حق الانسان في حفظ اسراره وعدم افشائها (المطلب الثالث)، حق الانسان في حرمة مراسلاته (المطلب الرابع).

1_3_2_1 حق الإنسان في حرمة مسكنه

المسكن في اللغة من سكن إليه سكونا، أي ارتاح واطمأن، واستقر، وهو البيت، والسكنى في الدار: أي الإقامة بها.

---

[1] د. عماد حمدي حجازي، مرجع سابق، ص 96.

والسكن هو : البيت، ويطلق على الدار ، والبيت هو : المكان الذي يقام فيه، وبيت الرجل: عياله، والبيت هو المسكن سواء أكان من شعر أو مدر، وبيت الشعر معروف.

وبات بموضع كذا : أي صار به ، سواء أكان في ليل أم نهار، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم : " فإنه لا يدري أين باتت يده ".

وبات عند امرأته ليلة، أي صار عندها، سواء حصل منه نوم أم لا .

وبات من باب تعب، ويطلق المسكن والبيت أيضا على الخص: وهو البيت من القصب، والمنزل أيضا والجمع أخصاص، كما يطلق على بيوت الخيام والمغاور إذا سكنت والقباب، وبيوت الانتجاع، وبيوت الصوف ، والكتان، والأدم.

للفرد الحق في ملك رقبة منزله، وحق العيش فيه آمنا، بعيدا عن تطفل الآخرين[1].

وتعد حرمة المسكن بالنسبة للفرد واحدة من التطبيقات الفذة لحق الانسان في حرمة حياته الخاصة في احكام الشريعة الاسلامية لان المنزل هو مستودع اسراره ومعقل خصوصياته، وواحته التي يناجي فيها ذاته، وقد وجد هذا الحق مصدره في نصوص القران الكريم وحديث الرسول صلى الله عليه وسلم وفي اقوال الفقهاء [2].

ويتجلى ذلك في قوله تعالى: " يا ايها الذين امنوا لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستانسوا وتسلموا على اهلها ذلكم خير لكم لعلكم تذكرون (27) فإن لم تجدوا فيها احدا فلا تدخلوها حتى يؤذن لكم، وإن قيل لكم ارجعوا فرجعوا هو ازكى لكم والله بما تعملون عليم (28) "[3].

---

[1] د. محمد راكان الدغمي، حماية الحياة الخاصة في الشريعة الإسلامية، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، الطبعة الأولى، 1958، ص 15.

[2] د. ماروك نصر الدين، مرجع سابق، ص 135.

[3] سورة النور الآية 27_28.

فالأمر في الآية الكريمة موجه إلى كل شخص أجنبي عن البيت ، بصرف النظر عن هويته ووضعه ومركزه الإجتماعي .

فأي اعتداء على مسكن الشخص هو اعتداء على الشخص ذاته وهو غير جائز شرعا استنادا للآية الكريمة.

يتفرع عن حق الانسان في المسكن حرية المسكن وحرمته، وتعني حرية المسكن في الاسلام انه يحق لكل انسان مسلم ان يسكن في اي مكان يرغب فيه داخل حدود الدولة الاسلامية، وان يبني له مسكنا خاصا يمتلكه، ويأوي اليه ويحتمي به [1].

وتعني حرمة المسكن في الاسلام انه يحرم دخول مسكن اي انسان مسلم بدون اذنه ورضاه، او اقتحامه، كما يحرم تفتيشه بدون ضرورة، فلا يجوز للسلطة القائمة على شؤون الدولة الاسلامية، او لاي فرد اقتحام مسكن انسان الا بالشروط وفي الحالات والاوقات التي بينتها الشريعة الاسلامية، وتبعا للاجراءات التي حددتها، كما يحرم الاسلام التجسس والتلصص عليه [2].

وعلى ذلك سوف نتناول حماية حق الانسان في المسكن في النظام الاسلامي في ثلاثة فروع على الوجه الاتي: فكرة المسكن الخاص (الفرع الاول)، حماية حق الانسان في حرية المسكن (الفرع الثاني)، حماية حق الانسان في حرمة المسكن (الفرع الثالث).

1_3_2_1_1 فكرة المسكن الخاص

يعد المسكن مملكة الحياة الخاصة حيث أنه مستودع أسرار الإنسان وفيه يخلو الشخص بنفسه ويستمتع بالألفة والسكينة بعيدا عن صخب الحياة العامة وتطفل الآخرين لذا

---

[1] د. حمدي عطية، مصطفى عامر، مرجع سابق، ص 393.

[2] المرجع نفسه، ص 393.

أحاطت الشريعة الإسلامية المسكن بسياج من الحماية ووضعت العديد من الضوابط لتحول دون اقتحام أو انتهاك حرمته [1].

فالمسكن من أهم الأماكن التي يشعر فيها الإنسان بالسكينة والأمان ويمارس حياته الخاصة فيه لذلك نجد أن الشريعة الإسلامية والتشريعات الوضعية المختلفة قد أولت أهمية وحماية خاصة وواضحة للحق في حرمته [2].

ولكي تتضح لنا فكرة المسكن كما نفهما من التشريع الاسلامي فان ذلك يقتضي أن نتطرق لضرورة المسكن ثم المقصود به.

1_3_2_1_1_1 المسكن ضرورة

لا بد للانسان من مكان يبيت فيه، ويحفظ سره, ويضم خصوصياته، وتسكن اليه نفسه. وهكذا كان ايواء البيت للانسان ضرورة وفطرة، وبناؤه عادة مشروعة، فقد امتن الله على الناس بان جعل لهم البيوت ياوون اليها و يسترحون فيها " والله جعل لكم من بيوتكم سكنا وجعل لكم من جلود الانعام بيوتا تستخفونها يوم ظغنكم ويوم اقامتكم" [3].

وفي تفسير قوله سبحانه : " واذا اخذنا ميثاقكم لا تسفكون دماءكم ولا تخرجون انفسكم من دياركم" [4].

يقول القرطبي : " ان الله اخذ على بني اسرائيل في التوراة ميثاقا الا يقتل بعضهم بعضا، ولا ينفيه، ولا يسترقه، وقد نقل عن ابن خويز منداد انه قد يجوز ان يراد بدلك الا يقتل

---

[1] سليمان بن عبد الله بن سليمان العجلان، مرجع سابق، ص 57.

[2] د. عزالدين ميرزا ناصر، الحق في حرمة المسكن، مجلة الرافدين للحقوق، المجلد 12، العدد 46، 2010، ص 19.

[3] سورة النحل الاية 80.

[4] سورة البقرة الاية 84.

الانسان نفسه من جهد وبلاء يصيبه، او يهيم في الصحراء ولا ياوي البيوت جهلا في ديانته وسفها في حلمه".

وقد روى ان عثمان بن مطغون بايع في عشرة من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فعزموا ان يلبسوا المسوح، وان يهيموا في الصحراء ولا يأووا البيوت، ولا ياكلو اللحم ولا يغشوا النساء فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم، فجاء الى دار عثمان بن مطغون، فلم يجده، فقال لأمراته:

(ما حديث بلغني عن عثمان؟) فكرهت ان تفشي سر زوجها او تكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقالت : يارسول الله ، ان كان قد بلغ شيء فهو كما بلغك فقال : " قولي لعثمان، اخلاف لسنتي، ام على غير ملتي؟ اني اصلي وانام، واصوم وافطر، واغشي النساء، واوي البيوت، وآكل اللحم، فمن رغب عن سنتي فليس مني)، فرجع عثمان واصحابه عما كانوا فيه[1].

ويفهم من هذه النصوص ان سكن الانسان في بيت ضرورة وهذا من تكريم الله للانسان دون سائر خلقه، اذا هيأه لأن يستر نفسه باللباس والمسكن لا تتكشف عوراته، وان ياوي البيوت فيحفظ سره ويستأثر بخصوصياته عن غيره وعمن لا يحب ان يطلع عليه، وهذه فطرة لا ينبغي ان يخرج عليها انسان عاقل [2].

---

[1] القرطبي : " الجامع لاحكام القران"، مرجع سابق، تفسير سورة البقرة الاية 84 ، ص 4325.

[2] د. محمد شوقي الجرف، مرجع سابق، ص 429.

1_3_2_1_1_2_2 المقصود بالمسكن في الاسلام:

المسكن الخاص للانسان هو بيت له يسعه هو وزوجه واولاده، ومن يعيشون في كنفه، والاسلام يحرص على ان يكون المسكن مهوى للنفس، وملاذ للبدن، ومراحا لعلاقات المودة التي تربط بين افراده. ومن ثم لا يهجره صاحبه لمكان لهو او عبث زهدا فيه، او قلقا منه [1].

ومن هنا كان الاثر (وليسعك بيتك)، وهي سعة متعددة الجوانب، المادية والنفسية، وقد روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (من سعادة المرء، المسكن الواسع والجار الصالح، والمركب الهنيء) [2].

واشتقاق كلمة المسكن من السكن، يدل على معنى عظيم يتصل براحة الانسان واطمئنانه وامنه، وهذا قمة ما يهدف الانسان لتحقيقه في حياته والتمتع به، والله تعالى يقول : " والله جعل لكم من بيوتكم سكنا " [3].

والسكينة (التي اشتق منها لفظ المسكن) من اشرف المطامح الانسانية، حتى كان ذلك تعبير القران الكريم عن غاية الانسان من نعمة الله عليه بزوجة صالحة، فقال عزوجل : (هو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل زوجها ليسكن اليها .....) [4].

أي " ليسكن اليها اطمئنانا وميلا ، فلا ينفر، لأن الجنس الى الجنس أميل، وبه انس، واذا كانت بعضا منه كانت أبلغ، لذلك سكن الانسان الى ولده، واحبه محبة نفسه لكونه بضعة منه".

---

[1] د. محمد شوقي الجرف، مرجع سابق ، ص 429.

[2] الامام البخاري (الأدب المفرد)، المرجع السابق، ص 134.

[3] سورة النحل الآية 8.

[4] سورة الأعراف الاية 189.

كما أن السكينة التي اشتق منها لفظ المسكن، نعمة لا يقدرها حق قدرها الا من افتقدها، لذلك كان التذكير بالسكن في الاية الكريمة ،من سورة النحل ،ما يمس المشاعر الغاقلة عن قيمة هذه النعمة [1].

فالمسكن في ضوء مبادئ الاسلام، مكان يستر اهله، ويقيهم الشرور، ويجدون فيه الراحة بعد عناء الكدح اليومي.

يقول الامام ابن القيم : " كانت المساكن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم من احسن منازل السفر، فلم يكن من هديه وهدى اصحابه الاعتناء بالمساكن وتشييدها وتعليتها وزخرفتها، فكانت تقي الحر والقر، وتستر عن العيون، وتمنع من ولوج الدواب، وليست تحت الارض فتؤذي ساكنها، وليس في غاية الارتفاع، بل وسط، وتلك اعدل المساكن وانفعها، اقلها حرا وقرا " [2].

فالغاية التي لابد من تحققها في البيت ان تسكن فيه النفس، بما تقوم عليه من كفاية مادية ونفسية، ومن ثم يحرص الاسلام على تطهير المسكن طهارة مادية وطهارة معنوية.

كما انه ليس بالضرورة كما يفهم من ظاهر كثير من الاحاديث أن يقتصر المسكن على كوخ أو خص، كما انه ليس من ضعف الايمان ان يوضع حجر على حجر واقامة البنايات للسكنى والتحقيق أن هذه الأحاديث ترتبط بالجو الذي قيلت فيه، والمناسبة التي ارتبطت بها، اذ اوحي بكثير منها طبيعة الحياة التي كانت تسود المدينة ابان حملها عبء الدعوة على عهد رسول

---

[1] الاستاذ سيد قطب : " في ظلال القران" تفسير الآية 80 من سورة النحل.

[2] د. محمد شوقي الجرف، مرجع سابق، ص 430.

الله صلى الله عليه وسلم، ومواجهة الاعداء المتربصين بها من كل جانب، وقد اقتضى ذلك ان يكون المسلمون دائما على اهبة الدفاع [1].

1_3_2_1_2 حماية حق الإنسان في حرية المسكن

لقد كفل الشرع الاسلامي حق المسكن لكل فرد في الدولة الاسلامية، فكفل للقادر حرية بناء المسكن وتملكه والايواء فيه، والاحتماء له مع مراعاة قواعد واحكام الادب الشرعي.

واوجب على اولي الامر في الدولة الاسلامية ان يكفلوا الحاجات الانسانية اللازمة لكل فرد من افراد المجتمع الاسلامي، ويلزمهم بتدبير المسكن الملائم لغير القادرين من ابناء ورعايا الدولة [2].

فعن المستورد بن شداد الفهري قال: (سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: من كان لنا عاملا فليكتسب زوجة، فان لم يكن له خادم فليكتسب خادما، فان لم يكن له مسكن فليكتسب مسكنا. قال ابوبكر: اخبرت النبي صلى الله عليه وسلم قال: من اتخذ غير ذلك فهو غال او سارق) [3].

وروى ابي عبيد ان الخليفة الاموى عمر بن عبد العزيز كتب الى عماله ان اقضوا عن الغارمين، فكتبوا اليه: انا نجد الرجل له المسكن والخادم والفرس، والاثاث. فكتب عمر: انه لابد للمرء المسلم من مسكن يسكنه، وخادم يكفيه مهنته، وفرس يجاهد عليه عدوه، ومن ان يكون له الاثاث في بيته: نعم فاقضوا عنه، فانه غارم [4].

واذا نفذت اموال بيت مال المسلمين الزم ولي الأمر الأغنياء من ابناء الدولة الاسلامية بان يوفوا بهذا الواجب، وفي ذلك يقول الامام ابن حزم : (فرض على الاغنياء من اهل

---

[1] د. محمد شوقي الجرف، مرجع سابق، ص 431.

[2] د. حمدي عطية، مصطفى عامر، مرجع سابق، ص 156.

[3] ابو داود، سنن ابو داود، الجزء الثالث، كتاب الخراج، باب في ارزاق العمال، حديث رقم 2945، ص 66.

[4] حمدي عطية، مصطفى عامر، المرجع السابق، ص 394.

كل بلد ان يقوموا بفقرائهم ويجبرهم السلطان على ذلك ان لم تقم الزكوات، ولا في سائر اموال المسلمين بهم، فيقام لهم بما يأكلون من القوت الذي لا بد منه، ومن اللباس للشتاء، والصيف بمثل ذلك، وبمسكن يقيهم من المطر والصيف والشمس وعيون المارة) [1].

وذهب ابن تيمية الى القول : انه اذا قدر ان قوما اضطروا الى السكن في بيت انسان، لايجدون سواه، أو النزول في خان مملوك او استعارة ثياب يستدفئون بها، أو رحى الطحن، او دلو لنزع الماء، أو قدر أو فأس، أو غير ذلك، فإنه وجب على صاحبه بذله مجانا [2].

لقوله تعالى: " فويل للمصلين [4] الذين هم عن صلاتهم ساهون [5] الذين هم يراءون [6] ويمنعون الماعون [7] " [3].

ويشترط ابن حزم في المسكن الملائم ان يقي ساكنيه مطر الشتاء، وحرارة الصيف، وعيون المارة، وفي ذلك حماية وصيانة لآدمية الانسان وكرامته.

والزام الدولة الاسلامية بضمان حق الانسان في المسكن يقوم على حرية اساس مسؤوليتها عن رعيتها، والتي قررها الرسول صلى الله عليه وسلم في قوله: " كلكم راع، وكلكم مسؤل عن رعيته، الامام راع، ومسؤل عن رعيته " [4].

1_3_2_3_1_3 حماية حق الانسان في حرمة المسكن

لقد كفل الاسلام حق الانسان في حرمة مسكنه بحظره على اولى الامر ومعاونيهم وكافة افراد السلطة العامة في الدولة الاسلامية وعلى كافة الافراد العاديين ان يدخلوه او يقتحموه الا

---

[1] د. حمدي عطية، مصطفى عامر، مرجع سابق، ص 394.

[2] ابن حزم المحلي، الجزء السادس، ص 156.

[3] سورة الماعون الآيات (4 . 7).

[4] ابو داود، الجزء الثالث، كتاب الخراج والامارة، باب مايلزم من الامام حق الرعية، حديث رقم 2928، ص 60.

بعد اذنه، كما حظر التجسس والتلصص عليه، كما حرم هدمه جبرا عن صاحبه، او الاستيلاء عليه، ولو لمصلحة عامة الا بعد اذن صاحبه [1].

نظرا لما يمثله بيت الانسان في حياته، كسياج يأمن خلفه على عوراته التي لا يجب بفطرته ان يطلع عليها احد، فقد حظى الدخول للبيوت بتنظيم دقيق يضمن حفظ خصوصيات الانسان خلف ابوابها، وجعل لهذا الدخول للبيوت بتنظيم دقيق يضمن حفظ خصوصيات الانسان خلف ابوابها، وجعل لهذا الدخول شروطا تضمن تحقيق تلك الغاية على ابلغ صورة واتم معنى، ثم ان الهدف الرئيسي من وراء ذلك يتمثل في الحيلولة دون وصول احد الى ما يريد ان يعرفه عن الغير من خصوصيات لا يريد هذا لاحد ان يطلع عليها [2].

وقد تقررت حرمة البيوت في نصوص القران الكريم، والسنة النبوية الشريفة، ووجدت لها تطبيقات في فعل الصحابة رضوان الله عليهم، ومن ثم يجدر بنا ونحن نبرز موقف التشريع الاسلامي ان نتناول ذلك بشيئ من التفصيل.

1_3_1_2_3_1 التنظيم الفقهي لدخول البيوت

جاء النص القراني صريحا في خصوص حرمة البيوت، حيث يقول الله سبحانه وتعالى : "يا أيها الذين امنوا لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأنسوا وتسلموا على أهلها، ذلكم خير لكم لعلكم تذكرون فان لم تجدوا فيها احدا فلا تدخلوها حتى يوذن لكم، وان قيل لكم ارجعوا فارجعوا هو ازكى لكم والله بما تعلمون عليم، ليس عليكم جناح ان تدخلوا بيوتا غير مسكونة فيها متاع لكم، والله يعلم ما تبدون وما تكتمون "[3].

---

[1] د. حمدي عطية، مصطفى عامر، مرجع سابق، ص 395.

[2] المرجع نفسه، ص 97.

[3] سورة النور الآيات 27 و 28 و 29.

هذه آداب شرعية ادب الله بها عباده المؤمنين، امرهم ان لا يدخلوا بيوتا غير بيوتهم حتى يستانسوا، اي يستأذنوا قبل الدخول ويسلموا بعده، وينبغي أن يستأذن ثلاث مرات، فإن إذن له وإلا انصرف [1].

ويعبر الامام القرطبي عن هذا المعنى بقوله : " لما خص الله سبحانه وتعالى ابن ادم الذي كرمه وفضله بالمنازل، وسترهم فيها عن الابصار، وملكهم الاستمتاع بها على الانفراد، وحجر على الخلق ان يطلعوا على ما فيها من خارج، او يلجوها من غير اذن اربابها، ادبهم بما يرجع الى الستر عليهم لئلا يطلعوا منهم احد على عورة" .

ويتبين من الايات الكريمة السابقة ان الاصل العام في الشريعة الاسلامية هو رعاية الآداب، والالتزام بالأخلاق، وذلك عند دخول بيوت الغير، ومنع دخول البيوت دون اذن، فان القصد من وراء هذا المنع هو المحافظة على اسرار الناس وستر عوراتهم [2].

فالأمر الوارد في الآية الكريمة السابقة موجه الى كل شخص اجنبي عن البيت، بصرف النظر عن هويته ووضعه ومركزه الاجتماعي، فأي اعتداء على مسكن الشخص هو اعتداء على الشخص ذاته وهو غير جائز شرعا استنادا للآية الكريمة [3].

ومن السنة : وردت احاديث كثيرة عن الرسول الكريم . صلى الله عليه وسلم . تدل على حرمة البيوت منها:

1 . ما ثبت عن سهل بن سعد ان رجلا اطلع من جحر في باب النبي صلى الله عليه وسلم . قال: " لو اطلع رجل في بيتك فحذفته بحصاة ففقأت عينه، ما كان عليك جناح" [1].

---

[1] مختصر تفسير ابن كثير، مرجع سابق، ص 596.

[2] د. عماد حمدي حجازي، مرجع سابق، ص 97، 98.

[3] د. نصر الدين ماروك، مرجع سابق، ص 135.

2 . ما ثبت عن سهل أن رجلا اطلع من جحر في باب النبي . صلى الله عليه وسلم . ومع النبي . صلى الله عليه وسلم . مدرى يحك به راسه ، فلما رآه النبي . صلى الله عليه وسلم . قال : " لو اعلم انك تنظرني لطعنت به في عينك انما جعل الاذن من اجل البصر" [2].

3 . ما ثبت عن انس بن مالك : " ان اعرابيا اتى بيت رسول الله . صلى الله عليه وسلم . فالقم عينه خصاص الباب ، فاخذ سهما او عودا محددا فتوخى الاعرابي، ليفقا عين الاعرابي، فذهب، فقال :اما انك لوثبت لفقات عينك" [3].

ومن الآثار: ماثبت عن عطاء بن دينار عن عمار بن سعد التجيبي قال: قال عمر بن الخطاب . رضي الله عنه . : " من ملأ عينيه من قاعة بيت قبل ان يؤذن له فقد فسق " [4].

ومن خلال الاحاديث السابقة يتضح لي ان الشريعة الاسلامية قد احاطت البيوت بسياج من الرعاية بالنهي عن التطفل عليها ودخولها بدون استئذان، ولا فرق في هذا بين حاكم ومحكوم، اذ ان الامر موجه الى جميع الناس، فالأصل عدم جواز دخول البيوت بدون موافقة اصحابها، وهذا الخطاب يمتد ليشمل البيوت التي لا يوجد فيها أحد، ولا يقتصر على دائرة البيوت التي يقيم فيها اصحابها بالفعل، وذلك لأن الغرض من الاستئذان هو حماية اسرار الناس وخصوصياتهم [5].

---

[1] الأدب المفرد، لأبي عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري، باب اذا نظر بغير اذن تفقأ عينه، رقم الحديث، 6888، واخرجه الامام مسلم في الآداب ، رقم الحديث 44.

[2] الأدب المفرد للبخاري، باب الاستذان من اجل النظر، رقم الحديث، 1077، ص 282.

[3] الادب المفرد للبخاري، باب النظر في الدور، رقم الحديث 1097، ص 287.

[4] الأدب المفرد للبخاري، باب النظر في الدور، رقم الحديث 1098، ص 287.

[5] د. عماد حمدي حجازي، مرجع سابق، ص 98، 99.

وقد اعتبر الفقه الاسلامي وجود شخص في بيت الغير، دون وضوح قصده من الدخول، ودون ان يكون هذا الدخول برضاء صاحب البيت، موجبة للتعزير، وذلك لحماية الاموال والاخلاق والنظام، وتكون العقوبة على حسب الاعتداء الواقع على حرمة البيت [1].

وفي الحقيقة فان حرمة البيوت في الشريعة الاسلامية، قد تقررت في تطبيقات عديدة مارسها بعض الخلفاء، فقد روى ان الخليفة الراشد عمر بن الخطاب كان يتجول في المدينة فسمع صوت رجل وامراة في بيت، فتسور الحائط، فاذا رجل وامراة عندهما زق خمر، فقال عمر : يا عدوا الله، اكنت ترى ان الله يسترك وانت على معصية؟ فقال الرجل: يا أمير المؤمنين اني عصيت الله في واحدة، وانت في ثلاثة، فالله يقول: (ولاتجسسوا) وانت تجسست علينا، والله يقول : (وآتوا البيوت من ابوابها) وانت صعدت من الجدار ونزلت منه، والله يقول : (لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستانسوا وتسلموا على اهلها) وانت لم تفعل، فقال عمر: هل عندك من خير ان عفوت عنك؟ قال : نعم، والله لا أعود، فقال: اذهب فقد عفوت عنك [2].

كما روي عن عبد الرحمن بن عوف . رضي الله عنه ليلة في المدينة فبينما نحن نمشي اذ ظهر لنا سراج فانطلقنا نؤمه، فلما دنونا منه اذا باب مغلق على قوم لهم اصوات ولغط، فأخذ عمر بيدي وقال : اتدري بيت من هذا. قلت: لا، فقال: هذا بيت ربيعة ابن امية بن خلف وهم الآن شرب، فما ترى قلت: ارى انا قد اتينا ما نهانا الله عنه، قال الله تعالى:" ولا تجسسوا " [3]، فرجع عمر رضي الله عنه وتركهم [4].

---

[1] د. عماد حمدي حجازي، مرجع سابق، ص 99.

[2] د. محمد شوقي الجرف، مرجع سابق، ص 471.

[3] سورة الحجرات الآية 12.

[4] د. عماد حمدي حجازي، المرجع السابق، ص 99.

كما روي ان عمر بن الخطاب دخل على قوم يتعاقرون على شراب، ويوقدون في اخصاص، فقال: نهيتكم عن المعاقرة فعاقرتكم، ونهيتكم عن الايقاد في الاخصاص فاوقدتم. فقالوا: ياامير المؤمنين قد نهاك الله عن التجسس فتجسست علينا، ونهاك عن الدخول بغير اذن فدخلت، فقال عمر: هاتان بهاتين، فانصرف، ولم يتعرض لهم [1].

وبلغ من حرص الشرع الاسلامي على كفالة حرمة المسكن ان حث الرسول صلى الله عليه وسلم المؤذنون الذين يصعدون للاماكن المرتفعة للاذان ان يغضوا ابصارهم عن حرم الناس، فقال صلى الله عليه وسلم: " الامام ضامن، والمؤذن مؤتمن، اللهم ارشد الائمة، واغفر للمؤذنين"[2].

ورروي ان عمر . رضي الله . حدث ان ابا محجن الثقفي يشرب الخمر في بيته هو واصحاب له، فانطلق حتى دخل عليه، فاذا ليس عنده الا رجلا فقط ، وقال ابو محجن: ياامير المؤمنين ان هذا لا يحل لك، فقد نهى الله عن التجسس، فقال عمر: من يقول هذا ؟ فقال له زيد بن ثابت : صدق يا امير المؤمنين، هذا من التجسس، قال: فخرج عمر وتركه [3].

وهذه الوقائع كلها تشير الى حرمة البيوت في الشريعة الاسلامية، والتزم الصحابة . رضوان الله عليهم بهذه الحرمة، وايمانهم بحق الانسان في العيش في بمناى عن تطفل الاخرين وتلصصهم. والذي يشهد بذلك موقف عمر بن الخطاب . رضي الله عنه . حيث عطل حدا من حدود الله وهو حد شرب الخمر، وامتنع عن تطبيق العقوبة على الجناة بسبب دخوله بيوتهم من غير اذن منهم، على الرغم من تلبسهم بالجريمة مما يجيز لأمير المؤمنين حق الضبط والتفتيش وتوقيع العقاب عليهم بصفته قمة السلطة التنفيذية في الدولة.

---

[1] د. حمدي عطية، مصطفى عامر، مرجع سابق، ص 398.

[2] المرجع نفسه، ص 399.

[3] د. عماد حمدي حجازي، مرجع سابق، ص 100.

ولكن لما كان دخول عمر بن الخطاب لبيوت الاخرين بدون اذن منهم، فان دخوله في هذه الحالة يعتبر دخولا غير مشروع، وبناء على هذا فقد استبعد عمر الادلة المتحصلة بطريقة غير مشروع، وهي من القواعد المهمة في الاجراءات الجنائية.

على انه يمكن القول ان عمر كان لا يرى في الادلة المتوافرة لديه انها كافية لادانة المتهم، أو كان لا يذهب الى جواز قضاء القاضي بعلمه [1].

1_3_2_1_3_2 الاستئناس

الاستئناس لغة هو التبصر والاستعلام، وقيل هو الاطمئنان وزوال الوحشة عن الانسان، وقيل هو الاستئذان، وبهذا القول الاخير فسر البعض قول الله تعالى : " يا ايها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستانسوا وتسلموا على اهلها، ذلكم خير لكم لعلكم تذكرون" [2]، والقول بان الاستئناس هو الاستئذان هو قول الكثيرين كما نقل جمهور المفسرين، وقالوا انه راي ابن العباس، كما نقله ابن وهب عن الامام مالك [3].

الا انه قد ورد عن ابي ايوب الانصاري انه قال: قلنا يارسول الله هذا السلام، فما الاستئذان؟ قال: " يتكلم الرجل بتسبيحة وتكبيرة وتحميدة، ويتنحنح، ويؤذن اهل البيت ".

ويقول القرطبي تعليقا على هذا الحديث : " وهذا نص في ان الاستئناس غير الاستئذان، كما قال مجاهد وغيره، وقد نقل عن عبد الله بن مسعود انه كان اذا دخل الدار استانس،

---

[1] د. عماد حمدي حجازي، مرجع سابق، ص 100.

[2] سورة النور، الاية 58، وسبب نزول هذه الاية ما رواه عدي بن ثابت ان امراة من الانصار قالت: يارسول الله، اني اكون في بيتي على حال لا احب ان يراني عليها احد.....وانه لا يزال يدخل على رجل من اهلي، وانا على تلك الحال فكيف اصنع؟ فنزلت الاية.

[3] تفسير القرطبي، مرجع سابق، ص 4065.

اي تكلم ورفع صوته"، وقال بعضهم ان من السنة، ان يسبح او يحمد الله، او يكبر، ثم يتنحنح، فان " انس"، استاذن [1].

والاستئناس قبل السلام، كما وردت بذلك الاية، فالرجل يستانس اولا ثم يسلم [2].

وفي الاستئناس كما يرى العلامة الزمخشري وجهان:

الاول . انه . الاستئناس من الظاهر الذي هو خلاف الاستيحاش، وهو استيحاش من خفاء الحال عليه.

والثاني . انه من الاستعلام والاستكشاف، انس الشيء اذا ابصره ظاهرا مكشوفا، والمعنى: حتى تستعملوا وتستكشفوا الحال، هل يراد دخولكم ام لا [3].

وعلى العموم فان تعبير الاستئناس تعبير موحي فيه لطف الاستئذان تعرفا على مدى انس اهل البيت بالقادم ومدى استعدادهم للقائه داخل المنزل، وفي هذا التعبير ذي المشاعر الرقيقة ما يتضمن لفتة لطيفة لرعاية احوال الناس، وتقدير ظروفهم في بيوتهم، وما يلابسها، عادة، من ضرورات، العيش والعمل والراحة [4].

فلا يجوز ان يشقى بالمسكن اهله، ويحرجوا امام الطارئين في ليل او نهار .

والاستئناس ضرورة لاتقاء ما كان يحدث في الجاهلية قبل الاسلام، اذ كان الرجل منهم، اذ دخل بيتا غير بيته، يقول : حييتم صباحا او مساء، ثم ينطلق الى صاحبه فلا يستاذنه حتى يقتحم ثم يقول قد دخلت فيشق ذلك على الرجل ولعله يكون مع اهله، فغير الله ذلك كله، الى ستر وعفة.

---

[1] تفسير القرطبي، المرجع سابق، ص 4606.

[2] المرجع نفسه، ص 4606.

[3] د. محمد شوقي الجرف، مرجع سابق، ص 434.

[4] المرجع نفسه، ص 434.

وروى ابن جرير عن زينب امرأة عبد الله بن مسعود قالت : " كان عبد الله إذا جاء من حاجة فانتهى إلى الباب تنحنح وبزق، كراهة أن يهجم منا على أمر يكره.

وروى ابن أبي حاتم عن أبي هريرة قال: كان عبد الله إذا دخل الدار أستأنس تكلم ورفع صوته، وقال مجاهد: " حتى تستأنسوا قال : تنحنحوا أو تنخموا، وقال الامام أحمد بن حنبل رحمه الله: إذا دخل الرجل بيته أستحب له أن يتنحنح أو يحرك نعليه " [1].

والاستئناس سنة، حتى بالنسبة لصاحب البيت الذي يريد دخول بيته، فادب الاسلام يندبه الى ان يعلم اهل البيت بقدومه في الظروف العادية، اما في الظروف غير العادية كقدومه من سفر او نحوه، فعليه فوق ذلك ان يتخير الوقت المناسب مراعاة لحال اهله، وحاجتهم الى حسن استقباله، ماديا ومعنويا، وبكل صور المودة بين الرجل واهله.....

فعن الظروف العادية: روي عن عبد الله بن مسعود انه اذا دخل داره استأنس، أي تكلم ورفع صوته، وعن الامام احمد بن حنبل انه قال: اذا دخل الرجل استحب له ان يتنحنح، أو أن يحرك نعليه، أو أن يشعر اهل البيت بقدومه [2].

الأصل في ذلك ما رواه عطاء بن يسار : ان رجلا قال للنبي صلى الله عليه وسلم :استاذن على أمي ؟ قال:"نعم" قال: اني اخدمها قال: " استأذن عليها"، فأعادها ثلاثا: وقال:(أتحب أن تراها عريانة) قال: لا ، قال : (فاستأذن عليها) [3].

وعن الظروف غير العادية: كظروف عودة الرجل من سفره أو حرب، أي بعد غيبة طويلة لا يعلم عادة موعد الاياب منها فان المسلم منهى عن دخول بيته في وقت غير مناسب لا

---

[1] مختصر تفسير ابن كثير، الجزء الثاني، ص 597.

[2] تفسير ابن كثير، مرجع سابق، ص 41 .

[3] تفسير القرطبي، مرجع سابق، ص 4611.

يعلمه أهله، فقد جاء في الصحاح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: أنه كان لايطرق أهله من الطرق وهو الدخول ليلا وكان ياتيهم غدوة أو عشية[1].

تلك آداب لم يكن للعرب بها عهد، جاء بها الاسلام ارساء لالوان جديدة من الحضارة الراقية، ففيها آداب الاستئذان والتلاقي تصون الهيئات كما تصون المروءات والمحارم [2].

1_3_2_1_3_3 الاستئذان: يكون الاستئذان بعد الاستئناس وعلة الاستئذان هو خوف الكشف على الحرمات، ومن ثم اباح الله رفع الاستئذان عن كل بيت غير مسكون، كم ان من علة الاستئذان الا يقف على الاحوال التي تطويها الناس عادة عن غيرهم، ويتحفظون في وصول علم الغير اليها او اطلاعهم عليها [3].

وللامام الزمخشري في ذلك تكييف معين، فهو يرى انه(تصرف في ملك الغير، فلابد من ان يكون رضاه تحقق والا اشبه هذا الدخول بلا اذن الغصب والتغلب.

واذا عرفنا اجمالا علة الاستئذان مما سبق، فان مصدر ذلك " شدة اكتراث الاسلام بالحلال والحرام، ولأن شريعته تقوم على الخلق، وحرمة العورات والاعراض فيه بالغة، ولذلك فان الاسلام لا يعنى فقط بتقرير الاحكام عند وقوع النوازل، وفي سبيل ذلك يتحاشى الاسلام كل ما يوصل للنيل من الاعراض والحرمات سدا للذرائع [4]، فقد روى عن سهل بن سعد انه قال: (اطلع رجل في حجر النبي صلى الله عليه وسلم، ومع النبي مدرى (آلة حديد أو خشب تشبه المشط)

---

[1] صحيح الامام مسلم، كتاب الامارة، المرجع السابق، ص 164.

[2] الشيخ محمد الغزالي، " السنة النبوية بين اهل الفقه واهل الحديث"، مرجع سابق، ص 106.

[3] د. محمد شوقي الجرف، مرجع سابق، ص 437.

[4] المرجع نفسه، ص 437.

يحك بها رأسه فقال: لو أعلم أنك تنظر، لطعنت في عينك، انما جعل الاستئذان من أجل البصر)[1].

ويلاحظ ان طلب الاذن لا ينبغي ان ينتهي بالدخول مراغمة عن صاحب المسكن، بل على القادم ان يستانس، فاذا استشعر القبول والرضا من أهل البيت، القي السلام وطلب الدخول على النحو الذي ورد بالسنة [2].

ويختلف الاستئذان احيانا ، باختلاف طالب الاذن، وقسم بعض الفقهاء طوائف طالبي الدخول على النحو الِآتي:

أ . من هؤلاء : الأجنبي الذي لا مخالطة بينه وبين أهل البيت، وهذا لا يدخل حتى يطلب الاستئذان، ويصرح له بالاذن، وقد شرط النبي صلى الله عليه وسلم ضرورة الاستئذان وعلم كيفيته.

ب . ومنهم : ناس أحرار ليسوا بالمحارم لأهل البيت، ولكن بينهم خلطة وصحبة ، واستئذان هؤلاء يكون دون استئذان الاولين، وقد يكون لبعض هؤلاء خصوصية معينة تفردهم بحكم خاص، وعلى كل فهم اقرب لأهل البيت، ولا يعاملون من ثمة معاملة الأجنبي الغريب، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن مسعود: (اذنك على ان ترفع الحجاب، وأن تستمع سوادى، حتى انهاك) فالاذن لهؤلاء مفترض ما لم يمنعوا من الدخول صراحة.

ج . ومنهم صبيان ومماليك ، أي صغار وخدم، لايجب التستر منهم، فلا استئذان لهم الا في اوقات جرت العادة فيها بوضع الثياب، والتخفف من كلفة الاجتماع.

أ . ماهية الاستئذان: من آداب الإسلام العظام التي شرعها الله ورسوله وجاء ذكرها في القرآن وفي السنة آداب الاستئذان الذي يظنه بعض الناس هينا وليس هو كذالك، فمن حق الناس أن يطمئنوا

---

[1] صحيح البخاري، الجزء الرابع، كتاب الاستئذان، ص 88.

[2] د. محمد شوقي الجرف، مرجع سابق، ص 428.

في بيوتهم، وأن يأمنوا حرمتهم، وأن يستتروا عن أعين الناظرين، ولكل فرد منا خصوصياته بحدود الشرع في ملبسه ومأكله وفي جلوسه ونومه، وقد يتخفف من الأعباء في داخل بيته، ولا عيب أن يراه أحد في هذه الحال[1].

الاستئذان في اللغة: يقال استأذن فلان في كذا : طلب اذنه فيه، واستاذن على فلان طلب اذن الدخول عليه، واستأذنته من كذا طلبت اذنه فأذن لي فيه ، اطلق لي فعله [2].

والاستئذان شرعا: هو طلب الاذن في الدخول لمحل لا يملكه المستأذن، ولا يملك منفعته [3].

ب . مشروعية الاستئذان: أجمع العلماء على أن الاستئذان مشروع، وتظاهرت به دلائل القرءان والسنة واجماع الأمة [4].

والدليل على مشروعية الاستئذان قول الله تعالى: " يأيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأنسوا وتسلموا على أهلها ذلكم خير لكم لعلكم تذكرون " [5].

وجه الدلالة من الآية: أن هذا أمر من الله، والأصل فيه الوجوب، الا اذا قامت قرينة تصرفه عن ذلك كما هو مقرر في علم أصول الفقه ولا وجود لهذه القرينة، فدل ذلك على مشروعية الاستئذان.

ومن السنة: مارواه الامام مالك عن عطاء بن يسار: ان النبي صلى الله عليه وسلم سأله رجل فقال: يارسول الله : أستأذن على أمي؟ قال: نعم، قال الرجل: اني معها في البيت، قال:

---

[1] الاستئذان يحمي الخصوصية، مقالات اسلام ويب 2015/08/03 Articles.islam wab.net .

[2] المصباح المنير، ص 12.

[3] فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، جزء 11 ص 5.

[4] صحيح مسلم بشرح النووي، الجزء 14، ص 110.

[5] سورة النور، من الآية 27.

استأذن عليها، قال: اني أخدمها، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اتحب أن تراها عريانة. قال: لا، قال: فاستأذن عليها [1].

وهناك العديد من النصوص التي تبين مشروعية الاستئذان، وقد حكى غير واحد من العلماء الاجماع على وجوب الاستئذان [2].

وضرورة الحصول على الاذن لدخول البيت امر لازم بالنسبة لكل أجنبي عن الأسرة سواء كان أجنبيا أم قريبا غير محرم.

فالأجنبي وكذلك القريب غير المحرم لابد له من اذن حتى يدخل بيت الغير، سواء كان الباب مفتوحا أم مغلقا، وقد اتفق الفقهاء على أن الدخول في بيت الغير بغير استئذان حرام، وأما بالنسبة لغير الأجنبي عن الأسرة، كأم الزوج أو أبيه أو أو أخته أو أخيه، أو أم الزوجة، أو أبيها أو أختها أو أخيها، فان الفقهاء قد اختلفوا في ضرورة حصوله على الاذن لدخول البيت الى ثلاثة أقوال: القول الأول: وهو للحنفية، حيث يرون أن الدخول بغير استئذان مكروه، واستدلوا على ذلك بجريان العادة بالدخول على المحارم بدون استئذان، ورفع الحرج عن الناس، ويفهم من كلامهم أنهم حملوا الأحاديث التي تدل على منع المحرم من الدخول بغير استئذان على الكراهة لا على التحريم.

يقول صاحب البدائع: " و ان كان من محارمه فلا يدخل بغير استئذان ايضا، وان كان يجوز له النظر الى مواضع الزينة الظاهرة والباطنة لعموم النص الذي تلونا أي قوله تعالى: " لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم" ولو دخل عليها من غير استئذان، فربما كانت مكشوفة العورة، فيقع

---

[1] موطأ الامام مالك، رواية محمد بن الحسن الشيباني، ص 292، الطبعة الثامنة، 2003، رقم الحديث 902.

[2] د. عماد حمدي حجازي، مرجع سابق، ص 103.

بصره عليها فيكرهان ذلك الا ان الأمر في الاستئذان على المحارم ايسر وأسهل، لأن للمحرم مطلق النظر الى موضع الزينة منها شرعا.

وقد تعقب صاحب فتح القدير ّذلك بقوله :" فقد تلخص منه أن الدخول في بيت الأجنبي من غير استئذان حرام، والدخول في بيت محارمه من غير استئذان مكروه، ويكفي في التأدي الى الحرام جريان العادة بين الناس بدخول بعض المحارم على بعض بدون استئذان، وان كان ذلك مما لا يمدح في حكم الشرع والحرج مدفوع شرعا.

ويلاحظ أن الحنفية باطلاقهم لفظ المكروه، فانما يعنون به المكروه تحريما، وهو الأصل عند الحنفية [1].

القول الثاني: ويقول به المالكية، فقد ذهبوا الى أن الاستئذان واجب على كل داخل سواء أكان محرما أم غيره، مما لا يحل له النظر الى عورته [2].

القول الثالث: ويقول به الشافعية، فقد فصلوا القول الى ذلك ، يقول صاحب مغنى المحتاج : " وان كان محرما، فان كان ساكنا مع صاحبه فيه، لم يلزمه الاستئذان ، ولكن عليه أن يشعره بدخوله بتنحنح أو شدة وطء، أو نحو ذلك، ليستتر العريان ، فان لم يكن ساكنا ، فان كان الباب مغلقا لم يدخل الا باذن، وان كان مفتوحا فوجهان، والأوجه الاستئذان".

والذي يظهر من قول الشافعية، أن المحرم ان كان ساكنا مع صاحبه في البيت ، لم يلزمه الاستئذان وانما يلزمه ان يشعره بالدخول بنحو تنحنح ،او وطء الأرض بشدة، أو نحو ذلك ليستتر العريان، وأما اذا لم يكن مساكنا معه فلا يخلو، اما ان يكون الباب مغلقا أو مفتوحا. فان كان مغلقا لم يدخل الا باذن، وان كان مفتوحا، فلهم في ذلك وجهان، أصحهما الاستئذان.

---

[1] د.عماد حمدي حجازي، مرجع سابق، ص 103.

[2] موطأ الامام مالك، مرجع سابق، ص 292.

والذي يلاحظ من الأقوال الثلاثة السابقة، أن مؤدى مذهب الشافعية والمالكية واحد، اذ ان الشافعية قد اشترطوا اعلام من في البيت باي وسيلة من وسائل الاعلام، مثل التنحنح ، أو وطأ الأرض بشدة، أو نحو ذلك[1].

ج . صيغة الاستئذان: و صيغة الاستئذان أن يقول: " السلام عليكم، أأدخل" ؟ فان أذن له دخل، وان أمر بالرجوع انصرف، وان سكت عنه استأذن ثلاثا بالصيغة السابقة، ثم ينصرف بعد الثلاثة دون تلكؤ أو انتظار ، و الله تعالى يقول: " وان قيل لكم ارجعوا، فارجعوا هو أزكى لكم" [2].

فإن لم يأذن أهل البيت فلا دخول ويجب الانصراف دون تلؤ ولا انتظار : " وان قيل لكم ارجعو فارجعوا هو أزكى لكم ".....أرجعو دون أن تجدوا في أنفسكم غضاضة، ويجب أن يترك لهم وحدهم تقدير ظروفهم وملابستهم في كل حين [3] .

وعلى القادم أن يكون حسن الظن بالناس، وأن يقدر في نفسه أن من الخير له أن يلقاه أهل البيت مرحبين، من ظاهر الوجه وباطنه، بدلا من أن يلقوه . امام الحاحه . على غير ما يحب ويحبون لما يكون شاغلا لهم من أمور المعيشة والحاجة " فان ذلك مما يجلب الكراهية ويقدح في قلوب الناس خصوصا اذا كانوا ذوي مرؤة ومرتاضين بالآداب الحسنة ".

وعلى ضوء هذه القواعد، فانه مما يعد خروجا على آداب الاستئناس والاستئذان والاذن بالدخول[4]:

أن يدخل انسان البيت ولا يقول " السلام عليكم"، فقد روى عن أبي هريرة أنه قال: " اذا دخل ولم يقل السلام عليكم فقل لا ، وفي رواية : لا اذن لك، حتى يأتى بالمفتاح ، السلام" [1].

---

[1] د. عماد حمدي حجازي، مرجع سابق، ص 104.

[2] الموطأ للامام مالك، مرجع سابق، ص 597.

[3] الاستاذ سيد قطب " في ظلال القرآن"، مرجع سابق، تفسير سورة النور ص 2508.

[4] د. محمد شوقي الجرف، مرجع سابق، ص 440.

وقد روي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لكنده بن حنبل، وقد دخل عليه ولم يسلم: " ارجع فقل السلام عليكم. أأدخل؟ [2].

وما رواه جابر عنه صلى الله عليه وسلم، أنه قال: " من لم يبدأ بالسلام ، فلا تأذنوا له" [3]، وقد يغني الجرس وقد يغني دق الباب اذا كان مغلقا عن السلام [4].

ب . أن يستأذن بالصيغة المشروعة، ويدخل دون أن يكون قد أذن له الساكن، فعن أبي سعيد الخذري قال، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " اذا استأذن أحدكم ثلاثا، فلما يؤذن له ، فليرجع" [5].

فلا بد من الموافقة التي تعبر عن تحقيق الرضا بالدخول.

ج . ألا يصرح المستأذن باسمه ، وكأن يقول: اذا سئل عن اسمه أو عمن هو . " أنا". فقد روى عن جابر بن عبد الله أنه قال: " أتيت النبي صلى الله عليه وسلم .....فدققت الباب ، فقال: من ذا ؟ فقلت أنا ، فقال أنا أنا، كأنه كرهها. وقال العلماء انما كره النبي صلى الله عليه وسلم ذلك، لأن قوله (أنا) لا يحصل بها تعريف. وانما الحكم في ذلك أن يذكر اسمه كما فعل كثير من الصحابة، ولأن في ذكر الاسم اسقاط كلفة السؤال والجواب، فقد ثبت عن عمر بن الخطاب أنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم وهو في مشرية له، فقال : السلام عليكم يا رسول الله، السلام عليكم، أيدخل عمر؟ [6].

---

[1] الأدب المفرد للامام البخاري، ص 312.

[2] تفسير ابن كثير، مرجع سابق، ص 39.

[3] تفسير القرطبي، مرجع سابق، ص 4610.

[4] صحيح الامام مسلم . الجزء الثاني . باب الاستئذان . ص264.

[5] صحيح الامام مسلم، مرجع سابق، ص 262.

[6] تفسير القرطبي، مرجع سابق، ص 4609.

د. صورة من يدعى فيجيئ ويدخل دون اذن، وحقا فان في دعوتهم اذنهم أي استاذانهم، الا انه ينبغي الا يدخلوا عند حضورهم الا باذن.

فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: دخلت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجد لبنا في قدح فقال أبا هر : " الحق أهل الصفة فأدعهم الى، قال فأتيتهم فدعوتهم، فأقبلوا، فأستأذنوا، فأذن لهم، فدخلوا" [1].

وقد اتفق الفقهاء على أنه من السنة ان يسلم الداخل، ويستأذن ثلاثا، فيجمع بين السلام والاستئذان، كما صرح به في القرآن [2].

واختلفوا في أنه هل يستحب تقديم السلام ثم الاستئذان، أو تقديم الاستئذان ثم السلام الى ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: ذهب جمهور الجمهور الى أن صورة الاستئذان أن يقدم السلام، فيقول الرجل: السلام عليكم أأدخل؟ وهو الصحيح الذي جاءت به السنة ، وقاله المحققون [3].

وقد استدل هذا الفريق بما ذهبوا اليه ، بما ثبت أن رجلا من بني عامر جاء الى النبي . صلى الله عليه وسلم . فقال : أألج ؟ فقال النبي . صلى الله عليه وسلم . للجارية : أخرجي فقولي له : قل : السلام عليكم ، أأدخل؟ فانه لم يحسن الاستئذان ، قال: فسمعتها قبل أن تخرج الى الجارية ، فقلت السلام عليكم، أأدخل ؟ فقال: وعليك ، أدخل . قال: فدخلت.....الخ [4].

---

[1] فتح الباري بشرح صحيح البخاري، الجزء الحادي عشر ، كتاب الاستئذان، ص 31.

[2] صحيح مسلم بشرح النووي، الجزء 14، ص 110.

[3] صحيح مسلم بشرح النووي ، الجزء 14، ص 110.

[4] الأدب المفرد، ص 385، رقم الحديث 1090.

وثبت أن عطاء أخبر أنه سمع أبو هريرة . رضي الله عنه . يقول : اذا قال الرجل : أأدخل ، ولم يسلم ، فقل : لا ، حتى تأتي بالمفتاح ، قلت : السلام ؟ قال: نعم [1].

وذكر النووي أنه صح عن النبي . صلى الله عليه وسلم . حديثان يدعمان هذا القول[2].

المذهب الثاني: يذهب اصحاب هذا الرأي الى تقديم الاستئذان على السلام ، وصورته أن يقول الرجل : أأدخل ثلاث مرات ثم يسلم، وهو اختيار ابن رشد من المالكية.

ويستدل اصحاب هذا الرأي لقولهم بظاهر قوله تعالى: " ياأيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأنسوا وتسلموا على أهلها" [3]حيث قدم الاستئذان على السلام.

المذهب الثالث: أنه اذا وقعت عين المستاذن على صاحب البيت قبل دخوله، بدأ بالسلام ، والا قدم الاستئذان وهو اختيار الماوردي [4].

ومن المسلم به أن الاستئذان تكفي فيه مرة واحدة ، على على ما يقتضيه ظاهر قوله تعالى : " حتى تستأنسوا وتسلموا على أهلها " وهذا هو الحد الأدنى في الاستئذان.

أما الحد الأعلى المتفق عليه في الاستئذان هو ثلاث مرات، فعن أنس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا سلم سلم ثلاثا، وإذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثا"، و عن أبي سعيد الخدري قال: كنت في مجلس من مجالس الأنصار ، اذ جاء أبو موسى كأنه مذعور، فقال: أستأذنت على عمر ثلاثا فلم يؤذن لي فرجعت، فقال ما منعك ؟ قلت : استأذنت ثلاثا فلم يؤذن لي فرجعت ، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اذا استأذن احدكم ثلاثا فلم يؤذن له فليرجع، فقال : والله لتقيمن عليه ببينة، أمنكم أحد سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم؟ فقال أبي

---

[1] الأدب المفرد، ص 385، رقم الحديث 1089.

[2] صحيح مسلم بشرح النووي، الجزء 14، ص 110.

[3] سورة النور من الآية 27.

[4] صحيح مسلم بشرح النووي ، الجزء 14، ص 110.

بن كعب : والله لا يقوم معك الا أصغر القوم، فكنت أصغر القوم، فقمت معه فأخبرت عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ذلك [1].

وقد اختلف العلماء في زيادة الاستئذان على الثلاث ، وذلك في حالة ظن المستأذن أنه لم يسمعه صاحب البيت الى ثلاثة أقوال :

الأول: ذهب الجمهور الى أنه لا تجوز الزيادة في الاستئذان على الثلاث، فاذا استأذن الرجل ثلاثا فلم يؤذن له ، انصرف، ولا يعيد الاستئذان [2].

ودليلهم على ذلك ظاهر النصوص الدالة على أن الاستئذان ثلاث، ومنها قوله . صلى الله عليه وسلم ." اذا استأذن أحدكم ثلاثا فلم يؤذن له فليرجع" [3].

الثاني: [4]وذهب الامام مالك وجماعة الى أنه ان ظن المستأذن أنهم لم يسمعوه فلا بأس أن يزيد على الثلاث، أما اذا علم أنه سمع فليس له ذلك[5].

قال ابن حجر في فتح الباري: " وروى سحنون عن ابن وهب عن مالك : لا أحب أن يزيد على الثلاث الا من علم أنه لم يسمع . قلت، وهذا هو الصحيح عند الشافعية " [6].

وحجتهم في ذلك حديث ابن موسى المتقدم حيث ورد فيه أن عمر بن الخطاب سأله مالك لم تدخل؟ فقالوا ان معناه ما يمنعك أن توالى الاستئذان حتى يؤذن لك، ولذلك لم يجبه أبو موسى بأنه لم يؤذن لي وانما أجابه بأنه سمع رسول الله . صلى الله عليه وسلم يقول الاستئذان ثلاث فان اذن لك فادخل، والا فأرجع فهذا يمنع الزيادة على الثلاث، هذا اذا علم أنه سمع، فان لم يجبه أحد وظن

---

[1] فتح الباري بشرح صحيح البخاري، الجزء 11، ص 27.
[2] فتح الباري بشرح صحيح البخاري، الجزء 11، ص 27.
[3] فتح الباري بشرح صحيح البخاري، الجزء 11، ص 27.
[4] فتح الباري بشرح صحيح البخاري، الجزء 11، ص 30.
[5] فتح الباري بشرح صحيح البخاري، الجزء 11، ص 30.
[6] فتح الباري بشرح صحيح البخاري، الجزء 11، ص 30.

أنهم لم يسمعوه فلا بأس أن يزيد على الثلاث، هذا اذا علم أنه سمع ، فان لم يجبه أحد وظن أنهم لم يسمعوه فلا بأس أن يزيد على الثلاث [1].

الثالث: وذهب فريق الى أن الاستئذان اذا كان بلفظ السلام ، لم يزد، واذا كان بغير لفظ السلام زاد.

وقد يستدل لهم بظاهر الأحاديث الواردة بشأن الاستئذان، حيث ورد النص في خصوص السلام، فيرون الوقوف عند النص.

وعن ابن عبد البر أنه تجوز الزيادة على الثلاث مطلقا، بناء على أن الأمر بالرجوع بعد ثلاث ، للاجابة والتخفيف عن المستأذن، فمن استأذن أكثر فلا حرج عليه [2].

و يكون الاستئذان بالقول أو بالفعل ، كالدق أو النقر على الباب أو الضغط على الجرس ، أو بالهاتف أو بالرسول أو بالكتابة ، أو غير ذلك من الوسائل التي يفهم منها طلب الموافقة على الدخول ، وللعرف دور كبير في هذا الشأن[3].

والاذن بدخول البيت يصدر اما من الزوج، واما من ابنه البالغ العاقل حال غيابه، واذا تعلق الأمر بمحرم من المحارم فيجوز للزوجة أيضا أن تأذن له بالدخول، وهذا بخلاف غير المحرم حيث لا يسمح لها بالاذن له الا بموافقة الزوج، أو في حالة الضرورة، لما ثبت عن النبي . صلى الله عليه وسلم . " لا تصم المرأة وبعلها شاهد الا باذنه، وما أنفقت من كسبه من غير أمره فان نصف أجره له" [4].

---

[1] فتح الباري بشرح صحيح البخاري، الجزء 11، ص 30.

[2] فتح الباري بشرح صحيح البخاري، الجزء 11، ص 30.

[3] د. عماد حمدي حجازي، مرجع سابق، ص 107.

[4] صحيح مسلم بشرح النووي ، الجزء السابع ، ص 116، رقم الحديث 1026.

يقول الامام النووي في صحيح مسلم بشرح النووي : " فيه اشارة الى أنه لا يفتات على الزوج وغيره من مالكي البيوت وغيرها بالاذن في أملاكهم الا باذنهم " [1].

وفي فتح الباري عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " لا يحل للمرأة أن تصوم وزوجها شاهد إلا بإذنه، ولا تأذن في بيته الا بإذنه، وما أنفقت من نفقة عن غير أمره فإنه يؤدي إليه شطره " [2].

أما بالنسبة للبيوت غير المسكونة لا يدخلها الشخص إلا إذا كان له فيها متاع فإن لم يكن له فيها متاع لا يجوز دخولها إحتراما للملكية، وفي حالة وجود المتاع يتعارض هنا حقان، الحق في الملكية فمن حق صاحب المتاع أن يأخذه ، وحق صاحب البيت أن يمنعه فيؤثر حق صاحب المتاع لأنه لا ضرر على مالك البيت ما دام غير مسكون فيكون المنع فيه ضرر ولا نفع لصاحب البيت منه، ذلك أن العلة التي من أجلها وضع الاستئذان هو خوف الاطلاع على عورات الناس وما يوجد من أسرار في بيوت المحارم[3].

أما بالنسبة لتحديد ماهية البيوت غير المسكونة فقال بعضهم : عنى بها الخانات والبيوت المبنية بالطرق التي ليس بها سكان معروفون ، وانما بنيت لمارة الطريق والسابلة ليأووا اليها ويأووا اليها امتعتهم . وقال آخرون : في بيوت مكة، وقال آخرون: هي البيوت الخربة ، والمتاع التي قال الله فيها لكم فيها قضاء الحاجة من الخلاء والبول، وقال آخرون : بل عنى بذلك بيوت التجار التي فيها أمتعة الناس.

---

[1] صحيح مسلم بشرح النووي ، الجزء السابع ، ص 116.

[2] فتح الباري بشرح صحيح البخاري . كتاب النكاح . باب لا تأذن المرأة في بيت زوجها لأحد الا باذنه . الجزء التاسع ، رقم الحديث 5195، طبع دار المعرفة، ص 295.

[3] بن سعيد صبرينة، مرجع سابق، ص 40.

وفي هذه البيوت يقول الفراء أيضا: " انها البيوت التي تتخذ للمسافرين كالخانات وأشباهها " ويفسر قول الله تعالى : " فيها متاع لكم " بقوله أي منافع لكم تنتفعون بها وتستظلون بها من الحر والبرد. والفندق مثل الخان" [1].

ومن الواضح أن العلة في منع دخول بيوت الآخرين تنتفي في حالة البيوت التي لا يسكنها أحد ، اذ لا خشية عندئذ من انتهاك حرمات البيت ، وكشف به من عورات. وهي كما ذكر الفقهاء من الأمثلة، المحلات العامة المتاحة للجمهور عموما في عصرنا الحاضر [2].

والاذن يتم بأي صورة يفهم منها الموافقة على الدخول، فيصح أن يكون بالعبارة أو بالاشارة أو بوضع علامة معينة تدل عليه، وهذا المعنى يستفاد من قوله تعالى : " فلا تدخلوها حتى يؤذن لكم" ووجه الدلالة من الآية أن اباحة الدخول معلقة على وجود الاذن ، وقد ورد الاذن عاما من غير تخصص فيبقى على عمومه ، ما لم يقم دليل يخصه ،وبالتالي تعم الآية الاذن دلالة أو صراحة.

والذي يؤيد هذا ما أخرجه الامام مسلم في صحيحه عن ابن مسعود قال: قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم . اذنك على " أن يرفع الحجاب ، وأن تستمع سوادي حتى أنهاك"[3].

قال النووي : " وفيه . أي الحديث . دليل لجواز اعتماده العلامة في الاذن في الدخول، فاذا جعل الأمير والقاضي ونحوهما رفع الستر الذي على بابه علامة في الاذن في الدخول عليه للناس عامة، أو لطائفة خاصة ، أو لشخص ، أو جعل علامة غير ذلك ، جاز اعتمادها والدخول اذا وجدت بغير استئذان ، وكذا اذا جعل الرجل ذلك علامة بينه وبين خدمه ، ومماليكه، وكبار

---

[1] معاني القرآن ، الجزء الثاني، ص 249.

[2] د. عماد حمدي حجازي، مرجع سابق، ص 109.

[3] د. صحيح مسلم بشرح النووي، الجزء 14، ص 124.

أولاده ، وأهله، فمتى أرخى حجابه فلا دخول عليه الا باستئذان ، فاذا رفعه جاز بلا استئذان. والله أعلم" [1].

ويتبين من من قول الامام النووي بعد شرحه للحديث السابق ، أن الاذن بالدخول يمكن أن يتم بالعلامة وهي هنا رفع الحجاب. وهذا يشبه في وقتنا الحاضر من وضع كبار الموظفين أو رجال الأعمال علامة ضوئية . لمبة كهرباء مثلا . على أبواب مكاتبهم بما يفيد جواز الدخول في وقت معين دون الآخر [2].

والذي يؤيد هذا ماورد عن علي رضي الله عنه . قال: " كانت لي ساعة من السحر أدخل فيها على رسول الله . صلى الله عليه وسلم . فاذا كان قائما يصلي، سبح لي ، فكان ذلك اذنه لي، وان لم يكن يصلي اذن لي" .

فالتسبيح الوارد هنا يفيد الاذن بالدخول ويعتبر علامة عليه [3].

يقتصر أثر الاذن على من يباح له دخول البيت دون من سواه ، اذ ان الاذن لشخص معين لا يعني الاذن لغيره بالدخول ، ما لم يكن الاذن عاما لا تخصيص فيه.

وقد اختلف الفقهاء في تحديد المجال المكاني الذي يباح للمأذون له الدخول فيه من البيت، فهل هو كل البيت بحيث يجوز له الدخول في أي موضع فيه شاء ، أم أنه يكون قاصرا على الحدود التي يسمح بها صاحب البيت عادة، مثل صالة الاستقبال أو الديوان المعد للضيوف فلا يجوز للمأذون له تجاوز هذه الحدود.

---

[1] د. صحيح مسلم بشرح النووي، الجزء 14، ص 124.

[2] د. عماد حمدي حجازي، مرجع سابق، ص 109.

[3] المرجع نفسه، ص 109.

د. الاستئذان داخل البيوت:

ماسبق كان خاصا بقيد الاستئذان للدخول، فاذا ولج المستأذن بعد التصريح له، كانت هناك أحكام خاصة داخل المسكن الاسلامي.

فهناك داخل البيوت من الحرمات والأسرار ما قد يكون في بعض الأوقات أشد حرمة وسرية، وهناك من الناس من يختلطون بأهل البيت ويعيشون معهم لأنهم منهم أو في خدمتهم.

ومن التضييق غير المنطقي أن يحظر عليهم ما يحظر على الغير من الغرباء [1].

لذلك أدب الله المومنين بآداب الفطرة السليمة داخل المسكن، وحدد قواعد الاستئذان على أهل البيت بالنسبة لمن يعيشون معهم ، فقال الله تعالى : " يأيها الذين آمنوا ليستأذنكم الذين ملكت أيمانكم والذين لم يبلغوا الحلم منكم ثلاث مرات، من قبل صلاة الفجر وحين تضعون ثيابكم من الظهيرة ومن بعد صلاة العشاء ، ثلاث عورات لكم ليس عليكم ولا عليهم جناح بعدهن، طوافون عليكم بعضكم على بعض، وكذلك يبين الله لكم الآيات، والله عليم حكيم" [2].

ويبين من الآية الكريمة أن الأحكام التي تضمنتها وهي بخصوص الاستئذان داخل البيوت . تتعلق بأشخاص وأوقات، نعرضها بايجاز:

1. من حيث الأوقات: وهذه الأوقات ثلاثة ، وتنكشف فيها . داخل المسكن عادة . العورات، وقد سميت لذلك هذه الأوقات بالعورات : (ثلاث عورات لكم), وفيها يستأذن الذين يعيشون داخل البيت وهم أشد الناس خلطة، وقد يظن لذلك أنه لا ضرورة لاستئذانهم في الدخول على الكبار في حجراتهم بالبيت، وهذه الأوقات هي:

---

[1] د. محمد شوقي الجرف، مرجع سابق، ص 444.

[2] سورة النور، الآية 58.

. الوقت قبل صلاة الفجر: حيث يكون الناس في ثياب النوم عادة، أو في تغيير لها للبس ثياب الخروج، أو لأن الناس اذ ذاك يكونون نياما في فراشهم أو على أهبة على ذلك.

ووقت الظهيرة: أي عند القيلولة، وهو وقت التجرد والتخفف من اللباس، اذ فيه يخلعون ملابسهم في العادة، ويرتدون ثياب النوم للراحة، كما أنه وقت يستأثر به الأهل عادة.

وبعد صلاة العشاء: حين يخلعون ملابسهم كذلك، ويرتدون ملابس الليل، فهو وقت الراحة والنوم، والتكشف غالب فيه.

وقد حدد الله عزوجل هذه الأوقات اذ أنها أشد حرمات المسكن، لأنها مظنة الانكشاف والتعري، فأمر البعض، رغم أنهم من أقرب الناس لأهل البيت . بألا يهجموا على الأهل الكبار في هذه الأحوال (الأوقات)، لما يخشى من الاطلاع على حالات سماها الله " عورات". وبعد هذه الأوقات فلا جناح على هؤلاء البعض من الدخول والحركة داخل البيت دون استئذان، وان كان اهل البيت متبذلين متخففين.

2 . من حيث الأشخاص: وهؤلاء الأشخاص ليسوا كل المستأذنين، بل هم بعضهم، فحكم الآية هنا أخص أنها تتعلق بالبعض بصفته، فهم الأقارب الذين يعيشون مع أهل البيت، يستأذن بعضهم على بعض ، وهؤلاء صنفان: الخدم ، والصغار.

أما الخدم، وهم الذين يخدمون أهل البيت في كل وقت من ليل أو نهار عادة، فلا يكون استئذانهم في كل وقت منعا للحرج، لأنهم كثيروا الدخول والخروج على مخدوميهم الكبار، وقد عبر القرآن عن هذه الحركة الدائمة بذلك التعبير الفني الجميل (طوافون عليكم بعضكم على بعض).

أما الصغار، فهم الصغار المميزون الذين لم يبلغوا الحلم، فاذا بلغوا وأدركوا سن البلوغ عادوا الى حكم غيرهم من الكبار ، مهما كانت قرابتهم . ودخلوا في حكم الأجانب يقول الله تعالى : " واذا بلغ الأطفال منكم الحلم فليستأذنوا كما أستأذن الذين من قبلهم" [1].

ان في عدم جعل استئذان الخدم والصغار في كل حين منعا للحرج فهم كثيرو الدخول والخروج على أهليهم بحكم صغر سنهم أو قيامهم بالخدمة: " طوافون عليكم بعضكم على بعض " ....وبذلك يجمع بين الحرص على عدم انكشاف العورات ، وإزالة الحرج والمشقة لو حتم أن يستأذنوا كما يستأذن الكبار [2].

إن استئذان الأطفال والخدم في أوقات معينة هو أدب يغفله الكثيرون في حياتهم المنزلية ، مستهنين بآثاره النفسية والعصبية والخلقية، ظانين أن الخدم لا تمتد أعينهم إلى عوارات السادة، وأن الصغار قبل البلوغ لا ينتبهون لهذه المناظر، بينما يقرر النفسيون اليوم بعد تقدم العلوم النفسية أن بعض المشاهد التي تقع عليها أنظار الأطفال في صغرهم هي التي تؤثر في حياتهم كلها ، وقد تصيبهم بأمراض نفسية وعصبية يصعب شفاؤهم منها.

والعليم الخبير يؤدب المؤمنين بهذه الآداب، وهو يريد أن يبني أمة سليمة الأعصاب ، سليمة الصدور، مهذبة المشاعر طاهرة القلوب، نظيفة التصورات [3].

ي . حرمة المسكن مقررة لحماية الحق في الخصوصية أم لحماية حق الملكية: أجمع الفقهاء المسلمون على مبدأ حرمة البيت ، ولكنهم اختلفوا حول الأساس الذي بني عليه هذا المبدأ، أهو حق الانسان في الخصوصية أم حق في الملكية؟ فذهب بعض الفقهاء الى أن هذه الحرمة شرعت

---

[1] سورة النور، الآية 59.

[2] سيد قطب في ظلال القرآن ، مرجع سابق، ص 2532.

[3] المرجع نفسه، ص 2532.

لحماية حق الانسان في الملكية، وفسر هؤلاء قول الله تعالى : " ليس عليكم جناح أن تدخلوا بيوتا غير مسكونة فيها متاع لكم والله يعلم ما تبدون وما تكتمون" [1].

بأن البيوت غير المسكونة لا يجوز دخولها الا في حالة واحدة ، وهي حالة وجود متاع للداخل بها وعللوا هذا الجواز بان حق صاحب المتاع في اخذ متاعه مقدم على حق صاحب البيت في ملكه وأنه لا ضرر على هذا الأخير من دخول الأول بيته في تلك الحالة، فيكون منعه من الدخول اضرارا به بدون فائدة للمالك.

ولكن معظم الفقهاء رأوا أن حرمة البيت شرعت أساسا لحماية أسرار الناس وخصوصياتهم، وأنه لا أرتباط بين هذه الحرمة والملكية، اذ ان من يقيم فيث بيت بمقتضى عقد اجارة أو استعارة يتمتع بنفس الحرمة ايضا وأضافوا الى هذا الأساس الجوهري أساسا آخر يبدوا أقل أهمية وهو حماية حق الملكية، على اعتبار أن دخول البيت بدون اذن يعد تصرفا في ملك الغير، فلا بد أن يكون برضاه، والا أشبه الغصب[2].

و . الأحوال التي يجوز فيها دخول البيوت بدون استئذان:

لقد أباحت الشريع الإسلامية الدخول إلى مسكن الغير إستثناءا من الاصل العام الوارد على حرمة المسكن دون إذن صاحبه في حالات عديدة وهي: حالة الضرورة، وحالة ظهور المعصية، وحالة القبض على المتهم[3].

1 . حالة الضرورة:

الأصل لا يجوز دخول مسكن الغير إلا بعد الحصول على موافقة صاحبه، إلا أنه في حالة الضرورة يجوز دخوله كما في حالة إغاثة الملهوف، أو إطفاء حريق، أو مقاتلة العدو إذا

---

[1] سورة النور: الآية 29.

[2] د. عماد حمدي حجازي، مرجع سابق، ص 111.

[3] د. عز الدين ميرزا ناصر، مرجع سابق، ص 44.

غزا العدو دار الإسلام وتحولت المعارك إلى حرب مدن وكان المشرف على السقوط في أيدي الأعداء، فللمقاتلين حق دخوله ليقاتلوا العدو وذلك إعمالا لقاعدة " الضرورات تبيح المحضورات "[1].

ففي هذه الأمثلة وغيرها تحققت حالة ضرورة اقتضت دخول بيت الغير، فلا يجوز الاحتجاج بحرمة البيت لمنع هذا الدخول الا بعد الحصول على موافقة صاحب البيت، وذلك اعمالا لقاعدة " الضرورات تبيح المحضورات" ولو شرط الاذن حينئذ للدخول لتعذر تلافي ما قد يحدث من ضرر جسيم، ففي المثال الأخير مثلا . مقاتلة العدوا . تبدوا هذه ال صورة من أشد الضرورات، لأنها من لوازم الحرب ومقتضياته، حيث ان استيلاء الكفارعلى ديار الاسلام يعتبر أشد ضررا من الدخول الى منازل الغير بدون اذن أصحابها، بل هو أشد ضررا من قتل النفوس، لأن في استيلائهم على بلاد الاسلام اذلالا للمسلمين وتعطيلا لأحكام الدين.

وقد نقل ابن تيمية أن الفقهاء قد اتفقوا على جواز الرمي الى كفار تترسوا بصبيان المسلمين وهو أشد ضررا من دخول بيوت الغير بدون اذن، وقد علل بعض الفقهاء جواز رمي الكفار في هذه الحالة بأنها حالة ضرورة.

في الأمثلة المتقدمة كانت الضرورة هي السبب الذي من أجله أبيح الدخول بغير اذن لأن مواضع الضرورة مستثناة ، وهذه الأمثلة المتقدمة ليست على سبيل الحصر ، وانما جاءت على سبيل التمثيل ، فيقاس عليها كل الحالات التي تتحقق فيها حالة الضرورة.

2 . حالة ظهور المعصية:

الأصل في الشريعة الاسلامية، أن التجسس على بيوت الغير دون سبب حرام ، ومفاسده الاجتماعية كثيرة، وكما يقول العقاد : " لا يؤمن التقاطع بين الأصدقاء اذا جرت العلاقة بينهم على التجسس والخدعة، ولا رعاية للمودة ما لم تكن رعاية للحرمات، ومنها الأسرار".

---

[1] د. عز الدين ميرزا ناصر، مرجع سابق ، ص44.

وقد بين عمر بن الخطاب . رضي الله عنه . أن الدولة تأخذ بالظاهر، وأن من أعلن خلقا حسنا لا يظن به الا الخير، والله أعلم بالسرائر .

فنحن مأمورون اذن بأن نستر من ستره الله، وننكر على من أبدى لنا صفحته يقول الرسول . صلى الله عليه وسلم: " من أصاب من هذه القاذورات شيئا فليستتر فانه من يبد لنا صفحته نقم عليه كتاب الله ".

فقد جاء في احياء علوم الدين فأعلم : أن من أغلق باب داره وتستر بحيطانه فلا يجوز الدخول عليه بغير إذنه لنعرف المعصية، إلا أن يظهر في الدار ظهورا يعرفه من هو خارج الدار كأصوات المزامير والأوتار إذا ارتفعت بحيث جاوز ذلك حيطان الدار، فمن سمع ذلك فله دخول الدار وكسر الملاهي وكذا اذا ارتفعت أصوات السكارى بالكلمات المألوفة بينهم بحيث يسمعها أهل الشوارع فهذا إظهار موجب للحسبة.

فإذن إنما يدرك مع تخلل الحيطان صوت أو رائحة، فإذا فاقت روائح الخمر فإن احتمل أن يكون ذلك من الخمور المحترمة فلا يجوز قصدها بالإراقة، وإن علم بقرينة الحال أنها فاحت لتعاطيهم الشرب فهذا محتمل والظاهر جواز الحسبة، وقد تستر قارورة الخمر في الكم وتحت الذيل وكذلك الملاهي، فإذا رئي فاسق وتحت ذيله شيئ لم يجز أن يكشف عنه مالم يظهر بعلامة خاصة.

فإن فسقه لا يدل على أن الذي معه خمر، إذ الفاسق محتاج أيضا إلى الخل وغيره. فلا يجوز أن يستدل بإخفائه، وأنه لو كان حلالا لما أخفاه لأن الاغراض في الإخفاء مما تكثر.

وإن كانت الرائحة فائحة فهذا محل نظر، والظاهر أن له الاحتساب، لأن هذه علامة تفيد الظن والظن كالعلم في أمثال هذه الأمور.

وكذلك العود ربما يعرف بشكله إذا كان الثوب الساتر له رقيقا، فدلالة الشكل كدلالة الرائحة والصوت وما ظهرت دلالته فهو غير مستور بل هو مكشوف، وقد أمرنا بأن نستر ماستر الله وننكر على من أبدى لنا صفحته، والإبداء له درجات : فتارة يبدو لنا بحاسة السمع، وتارة بحاسة الشتم، وتارة بحاسة البصر، وتارة بحاسة البصر، وتارة بحاسة اللمس، ولا يمكن أن يخصص ذلك بحاسة البصر بل المراد العلم .

وهذه الحواس ايضا تفيد العلم . فإذن: إنما يجوز أن يكسر ما تحت الثوب إذا علم أنه خمر، وليس له أن يقول : أرني لأعلم مافيه، فإن هذا تجسس . ومعنى التجسس طلب الأمارات المعرفة، فالأمارة المعرفة إن حصلت أورثت المعرفة جاز العمل بمقتضاها فأما طلب الأمارة المعرفة فلا رخصة فيه أصلا [1].

و يعتبر المنكر ظاهرا اذا كشف بنفسه دون سعي أو تجسس، بأن بدا لحاسة من الحواس، أو اذا حصلت امارته تلقائيا، فأورثت المعرفة بالمنكر، بحيث صار يعرفه من هو خارج الدار. فلابأس بالهجوم على بيت المفسدين، وقد هجم عمر رضي الله عنه على نائحة بالمدينة وضربها حتى سقط خمارها، فقيل له في ذلك : فقال: لا حرمة لها بعد إشتغالها بالمحرم، ومن ذلك من استعمل بيته للدعارة أو للقمار أو نحوها، واذا أظهر المستأجر أنواع الفسق في الدار حتى السحر، لا يخرجه المؤجر من الدار ولا الجيران، ولكن يمنع أشد المنع، فإن أعلن و سمع الصباح فقد أسقط حرمة نفسه، فيجوز رفع الستور والدخول بلا اذن لتأديبه[2].

وكذلك يجوز دخول منزل الغير بغير اذن ، اذا أخبره الثقة، أن رجلا خلا بامرأة ليزني بها، أو برجل ليقتله، فيجوز له في مثل هذه الحالة أن يقدم على الكشف والبحث حذرا من

---

[1] أبي حامد الغزالي، احياء علوم الدين، كتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ص 802.

[2] د. أحمد فراج حسين، حرمة الحياة الخاصة في الإسلام، الدار الجامعية، بيروت 1988، ص 26.

فوات ما لا يستدرك من انتاك المحارم، وارتكاب المحظورات، وهكذا لو عرف قوم من المتطوعة جاز لهم الاقدام على الكشف والبحث في ذلك وكذلك اذا أخبره عدلان ابتداء أن فلانا يشرب الخمر ، فله اذ ذاك أن يدخل منزل الغير وينكر .

ويتبين لي من الأمثلة التي ذكرها الفقهاء أنه يجوز دخول بيت الغير بغير اذن في حالتين:

الأولى: اذا غلب على الظن استسرار قوم بمعصية يخشى من تركها فوات ما لا يستدرك.

الثانية: خبر الثقة.

واذا ما جاز دخول بيوت الغير في هاتين الحالتين، فلا يعتبر هذا تعديا على حق الغير، ولا بحثا عن العورات لأن ما ظهرت دلالته فهو مكشوف غير مستور.

ولأننا أمرنا أن ننكر على من أبدى لنا صفحته . والابداء له درجات، فتارة يبدو لنا بحاسة السمع ،وتارة بحاسة البصر، وتارة بحاسة اللمس، ولا يمكن أن يخصص ذلك بحاسة البصر بل المراد العلم . وهذه الحواس أيضا تفيد العلم .

والذي يؤيد هذا قصة المغيرة بن شعبة . فقد روى أنه كانت تختلي اليه بالبصرة امراة من بني هلال يقال لها أم جميل بنت محجم بن الأفقم، وكان لها زوج من ثقيف يقال له الحجاج بن عبيد، فبلغ ذلك أبا بكرة بن مسروح، وسهل بن معبد ونافع بن الحارث، وزياد بن عبيد فرصدوه حتى اذا دخلت عليه ، هجموا عليهما، وكان من أمرهم في الشهادة عليه عند عمر. رضي الله عنه . ما هو مشهور، فلم ينكر عليهم عمر رضي الله عنه هجومهم وان كان حدهم القذف عند قصور الشهادة.

ان جواز اقتحام البيوت في الأحوال المتقدمة، يرجع الى قيام حالة الضرورة أيضا، ذلك لأن تغيير المنكر فرض ، فلو شرط الاذن لتعذر التغيير وفيه من فساد أمور الرعية ما لا يخفى.

3 – حالة القبض على المتهم:

أجاز بعض الفقهاء دخول المسكن دون إذن للقبض على المتهم إذا اختفى في بيته وثبت إتهامه .

فإن امتنع المطلوب من الحضور بلا عذر أحضر وجوبا بأعوان السلطان وعليه حينئذ مؤنتهم لامتناعهم وعزره بما يراه ممن ضرب أو حبس أو غيره فإن اختفى نودي بإذن القاضي على باب داره إنه إذا لم يحضر إلى ثلاثة أيام سمر بابه أو ختم عليه فإن لم يحضر بعد الثلاث وطلب الختم سمره أو ختمه إجابة إليه أن تقرر عنده إنها داره ولا يرفع المسمار ولا الختم إلا بعد إصدار الحكم فإن عرف موضعه بعث إليه النساء ثم الخصيان يهاجمون الدار ويفتشون عليه ثم يبعث معهم عدلين ، فإذا دخلوا الدار وقف الرجال في الصحن وأخذ غيرهم في التفتيش، وقالوا ولا هجوم في الحدود إلا في حد قاطع الطريق.

ومما تجدر الإشارة إليه أن الشريعة الإسلامية توجب معاقبة كل من يوجد في مسكن الغير متخفيا عن أعين من لهم الحق في اخراجه، ولو لم يقصد بدخوله إرتكاب جريمة، إذ سئل شيخ الاسلام رحمه الله ابن تيمية عن رجل سرق بيته مرارا ثم وجد بعد ذلك في بيته مملوكا بعد أن أغلق بابه، والذي أقر أنه دخل البيت مختلسا مرارا عديدة ولم يقر أنه أخذ شيئا فهل يلزمه ما عدم له من البيت وما الحكم فيه فأجاب : " هذا العبد يعاقب باتفاق المسلمين على ما ثبت عليه من دخول البيت " [1].

[1] د. عز الدين ميرزا ناصر، مرجع سابق، ص 44، 45.

1_3_2_1_4 انتهاك حرمة المسكن

هناك عديد من صور الاعتداء التي تقع على حرمة المسكن، وأهم هذه الصور هي التجسس على البيوت.

ونعرض فيما يلي للتجسس كصورة رئيسية لانتهاك حرمة المسكن ، ثم نعرض بعد ذلك لبعض الصور الفرعية الأخرى وهذه الاعتداءات كما تقع من آحاد الناس تقع أيضا من الحاكم لوحدة الخطاب، وتفصيل ذلك فيما يلي:

1_3_2_1_4_1 التجسس

من حق الفرد أن يقاوم الاعتداء الواقع على حياته الخاصة، وله أن يدفعه بالشيئ الذي يندفع به ، لأنه اعتداء على حقه في الاحتفاظ بخصوصيته وأسراره ، فلا يجوز التجسس على الأفراد أو الجماعات[1] .

وقد حفظ الإسلام هذا الحق له، ونهى عن الاعتداء عليه بصريح العبارة في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة.

و لقد منعت أحكام الشريعة الاسلامية التجسس والتلصص لهثا وراء تكشف أسرار الناس ودليل المنع جاء به القرآن الكريم في صورة الحجرات في قوله تعالى: " يا أيها الذين أمنوا اجتنبوا كثيرا من الظن ان بعض الظن اثم ولا تجسسوا" [2]، والتجسس أمرا منهيا عنه شرعا لأنه يتعرض لكشف أسرار الناس ، وفي ذلك ابتذال لكرامتهم وحرماتهم وأسرارهم التي لا يباح للغير انتهاكها والمساس بها [3].

---

[1] د. محمد راكان الدغمي، مرجع سابق، ص 35.

[2] الآية 12 من سورة الحجرات.

[3] د. محمد شوقي الجرف، مرجع سابق، ص 448.

ولقد قرر فقهاء الشريعة الإسلامية أن التجسس، وكشف الأستار والإطلاع على عورات المساكن، لا يجوز ولو كان الباعث عليه شريفا، والغاية المقصودة منه مشروعة، فإن الإسلام يطلب أن تكون الوسائل الى المقاصد المشروعة مشروعة أيضا، فليس للمبد القائل بأن الغاية تبرر الوسيلة مكان في الإسلام [1].

كما ورد النهي عن التجسس في السنة الشريفة في حديث الرسول صلى الله عليه وسلم " اياكم والظن فان الظن اكذب الحديث ولا تجسسوا ولا تحاسدوا ولا تباغضوا وكونوا عباد الله اخوانا"، كما روي عن عبد الله بن عمر أنه قال : " كنت جالسا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ جاء حرملة بن زيد الأنصاري أحد بني حارثة فجلس بين يديه وقال : يا رسول الله هاهنا وأشار بيده الى لسانه والنفاق ها هنا ووضع يده على صدره ولا نذكر الله الا قليلا، فسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال: " اللهم أجعل له لسانا صادقا وأرزقه حبي وحب من أحبني وصير أمره الى خير : فقال حرملة يارسول الله ان لي اخوانا منافقين وكنت رأسا فيهم ، أفلا أدلكم عليهم ، فقال رسول الله من جاءنا كما جئتنا استغفرنا له كما استغفرنا لك، ومن أصر على ذلك فالله أولى به ولا تخرق على أحد سترا" ليس هذا فحسب بل أنه قد توعد اولئك الذين يتبعون عورات الناس ويبحثون عن نقائصهم حين قال: " يا معشر من آمن بلسانه ولم يدخل الايمان قلبه، لا تؤذوا المسلمين ولا تتبعوا عوراتهم فان من تتبع عورة أخيه المسلم تتبع الله عورته، ومن تتبع الله عورته يوشك أن يفضحه لو في جوف بيته".

وروي عن زيد بن وهب أنه قال: " أتى بن مسعود فقيل هذا فلان تقطر لحيته خمرا فقال عبد الله أنا نهينا عن التجسس ولكن أن يظهر لنا شيئ نأخذ به " وقد روي عن النبي صلى

[1] د. حسين حامد حسان، حقوق الإنسان في الإسلام، ص 08، 2015/08/29، http://iefpedia.com

الله عليه وسلم أنه قال : " لو كان رجلا أطلع عليك بغير اذن فحذفته بحصاة ففقأت عينه ما كان عليك من جناح " [1].

ويذهب رأي فقهي الى القول أن النهي عن التجسس الوارد في القرآن والسنة الشريفة هو خطاب موجه لكافة الناس دون استثناء عاديين كانوا أم ذوي سلطة عامة، كما يمنع التجسس أيا كانت صورته فيستوي أن يتم بالرؤية وهو ما يسمى باستراق البصر أو السمع أو بالتقاط الصور كما لا يجوز لانسان أن يتحسس ملابس شخص آخر للتعرف على ما يخفيه تحتها دون مقتضى ودون اذن [2].

ويرى الاسلام في التجسس اعتداء على الحرمات، ويشتد عدوانا اذا كان هذا التتبع في غيبة من الناس . لما ستروه وحاطوه بالسرية والكتمان عن الغير، ويكون هذا الاعتداء أشد وأنكى اذا كان تجسسا على ما بداخل حرمات المسكن، وهو حصن الرجل وملاذه الأخير وغاية جهده في التخفى بعوراته وأسراره....

روي ابن عمر رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (يا معشر من أسلم بلسانه، ولم يفض الايمان الى قلبه: لا تؤذوا المسلمين، ولا تتبعوا عوراتهم، فانه من تتبع عورة أخيه المسلم تتبع الله عورته، ومن تتبع الله عورته ، يفضحه ولو في جوف رحله) .

وللمكان الخاص في الاسلام حرمة المسكن وهو يكون كذلك اذا قامت فيه نفس خواص المسكن الخاص كأن يضم عورات الشخص أو عورات أهله وأسرارهم وخصوصياتهم ومخبآتهم ولو لبعض الأوقات لذلك فالمعيار هنا هو معيار موضوعي لا شخصي، والعبرة بصون هذه الأمر التي يسترها الانسان عادة استنكافا أو حياء ، ويظل للبيت والمكان الخاص بالمعنى

---

[1] صحيح مسلم بشرح النووي، الجزء 14، ص 138.

[2] د. نصر الدين ماروك، مرجع سابق، ص 131.

السابق حرمتها، فان انتهك الانسان بنفسه هذه الحرمة وجاهر بالريبة، زالت عنه خصوصيته وانتفى حقه في الحماية ما لم يكن ظاهره التهمة وما لم يظهر من المحظورات في المسكن . وكذالك في المكان الخاص . فالقاعدة العامة أنه ليس لرجل السلطة العامة (كالمحتسب مثلا) التجسس عليه، ولا أن يهتك أسراره، والأساس في ذلك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : (من أتى من هذه القاذورات شيئا فليستتر بستر الله تعالى ، فانه من يبد لنا صفحته نقم عليه) .

والخطاب في الآيات السابقة والآحاديث النبوية التي نقلناها . وكثير غيرها. موجه للأفراد والحاكم معا فقد دخل عمر بن الخطاب على قوم يتعاقرون على شراب ، ويوقدون في الأخصاص ، فقال . وهو يومئذ أمير للمؤمنين . نهيتكم عن المعاقرة فعاقرتم ، ونهيتكم عن الايقاد في الأخصاص فأوقدتم، فقالوا يا أمير المؤمنين : قد نهاك الله عن التجسس ، فتجسست ونهاك عن الدخول بغير اذن ، فدخلت، فقال عمر، هاتان بهاتين، وانصرفوا ولم يتعرض لهم)[1] .

كما روى الطبري أن عمر بن الخطاب جاء الى باب عبد الرحمن بن عوف ، فقال له عبد الرحمان ما جاء بك في هذه الساعة يا أمير المؤمنين؟ قال برفقة (أي جماعة) نزلت في ناحية السوق ، خشيت عليهم سراق المدينة، فأنطلق فلنحرسهم، فانطلقا فأتيا السوق ، فقعدا على نشز (مرتفع) من الأرض يتحدثان، فرفع لهما مصباح ، فقال عمر: ألم أنه عن المصابيح بعد النوم، فانطلقا، فاذا هم قوم على شراب لهم ، فقال : انطلق فقد عرفته، فلما أصبح أرسل اليه ، فقال يا فلان ، كنت وأصحابك البارحة على شراب ، قال وما أعلمك يا أمير المؤمنين؟ قال: شيئ شهدته، فقال أو لم ينهك الله عن التجسس، قال : فتجاوز عنه[2].

---

[1] د. محمد شوقي الجرف، مرجع سابق، ص 449.

[2] ابن جرير الطبري، تاريخ الرسل والملوك ، الجزء الرابع ، دار المعارف، الطبعة الرابعة، 1977، ص 205.

كما روي أن عمر كان يمشي بالمدينة، فسمع صوت رجل وامرأة في بيت ، فتسور الحائط فاذا رجل وامرأة عندهما زق خمر، فقال ياعدوا الله ، أكنت ترى أن الله يسترك وأنت على معصية ؟ فقال الرجل : يا أمير المؤمنين : أنا عصيت الله في واحدة وأنت في ثلاث ، فالله يقول : (ولا تجسسوا) وأنت تجسست علينا ، والله يقول (وأتو البيوت من أبوابها)، وأنت صعدت من الجدار ونزلت منه، والله يقول (ولا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأنسوا وتسلموا على أهلها) وأنت لم تفعل ذلك .....(فقال عمر...هل عندك من خير ان عفوت عنك؟ فقال نعم ، والله لا أعود ، فقال اذهب فقد عفوت عنك)[1].

وواضح من القضايا السابقة أن عمر بن الخطاب وكان أميرا للمؤمنين يومئذ ورئيسا للسلطة التنفيذية قد سلم بخطاب الشارع عزوجل في مواجهته كحاكم ، وأنه ليس من حقه أن يتجسس على الرعية أو يدخل المساكن بغير اذن أو يكشف عن الجرائم بغير اتباع للاجراءات الشرعية، ومن ثم أهدرت كل الآثار المترتبة على ما حدث من انتهاك للحدود والضوابط الشرعية .[2]

ويؤيد ذلك اعلاء الاسلام في مجال ترتيبه للأولويات من شأن الحرمات والأعراض ، ففي مقدمة خطوط دفاعاته حفظ الأسرار فلا يتتبع الحاكم أفراد الرعية ويقتفي عثراتهم، والستر على الخاطئين عسى الله أن يفتح لهم بابا من التوبة والتطهر، ثم ما أحوج أن تتقيد في مجتمع المسلمين اليوم . وفي كل يوم . سلطة الحكام، وكفى ما لاقت مجتمعاتنا من ظلم المستبدين وأنحراف الطغاة وقهر المواطنين بدعوى الاستقرار أو الوحدة الوطنية أو مكافحة المتطرفين [3].

---

[1] أ. عباس العقاد، عبقرية عمر، دار النهضة مصر، ص 113.

[2] د. محمد شوقي الجرف، مرجع سابق، ص 450.

[3] المرجع نفسه، ص 451.

1_3_2_1_4_2_2 صور أخرى للاعتداءات:

نعرض فيما يلي لبعض الصور الأخرى وهي تتضمن انتهاكا لحرمة المسكن أيضا، وهذه بعض صور الاعتداءات :

1_3_2_1_4_2_1 استراق النظر:

يحرم الاسلام ادمان النظر المريب، فإن ذلك يفتح أبواب عظيمة من الشر، ومن ثم يحظر اختلاس النظر، والاطلاع في بيوت الغير بدون اذنهم، والله سبحانه وتعالى يقول: (قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظون فروجهم، ذلك أزكى لهم إن الله خبير بما يصنعون) [1].

هذا أمر من الله تعالى لعباده المؤمنين، أن يغضوا من أبصارهم عما حرم عليهم، فلا ينظروا إلا لما أباح لهم النظر إليه، وأن يغضوا من أبصارهم عما حرم عليهم، فلا ينظروا إلا لما أباح لهم النظر إليه، وأن يغمضوا أبصارهم عن المحارم، فإن أتفق أن وقع البصر على محرم من غير قصد فليصرف بصره [2].

ويرى الاسلام في اطلاع شخص في بيت قوم بغير اذنهم يستوجب فقأ العين، بلا دية أو قصاص . كما جاء في الحديث الشريف، ولم يكن ذلك مجرد آداب وتقاليد اجتماعية بل الحديث تضمن حكما شرعيا.

1_3_2_1_4_2_2 اعتداء الجار وتطفله: أمر الاسلام باكرام الجار ورعايته، والاحسان اليه، وحرم ايذاءه بأية صورة كانت، فعن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: (لا يدخل الجنة من لا يأمن جاره بوائقه) و (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره).

---

[1] الآية 30 من سورة النور.

[2] مختصر تفسير ابن كثير، الجزء الثاني، ص 598.

فالجار هو أقرب الناس للفرد ، وآمنهم عليه ، ولذلك فان الجرم يتعاظم اذا كان المؤتمن هاتكا للحرمة فاضحا للسر ، معتديا على الخصوصيات.

فقد حظر الفقهاء وعلماء السلف اشراف الشخص على منازل جيرانه أو كشف أسرارهم، ولذلك يلزم الفقهاء من يعلوا بناؤه أن يستر سطحه ، ومن قولهم في ذلك (ان السترة على الذي أشرف) .

ومن تطبيقات ذلك ، ما بلغ عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، ومن أن خارجة بن حذافة في مصر . بنى حجرة فوق بيته يعلو بها الجيران ويشرف على غيره من المساكن ، فكتب عمر لعمروا بن العاص واليه على مصر : (سلام عليك ، أما بعد ، فانه بلغني أن خارجة بن حذافة بني غرفة ، ولقد أراد أن يطلع على عورات جيرانه ، فاذا أتاك كتابي هذا ، فاهدمها ، ان شاء الله تعالى ، والسلام).

كما أن على المؤذن وهو يعلو منارة المسجد للصلاة . أن يحول بصره عن النظر الى دور الناس ، وقيل في دلك أنه يؤخذ عليه العهد ، ولهذا شرط في المؤذن أن يكون عدلا ثقة أمينا ، عارفا بأوقات الصلاة) ، وروي أنه صلى الله عليه وسلم قال : (المؤذنون أمناء ، والأئمة ضمناء، فأرشد الله الأئمة وغفر للمؤذنين) ، كما شرط ألا يعلو المنارة غير المؤذن.

كما يمنع اللعب بالحمام ونحوه على سطوحات المنازل المشرفة ، فهؤلاء قد يتوسلون بذلك الى الاشراف على البيوت والتطلع على العورات بالمساكن ، وقد روى أبوا داود في سننه من حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يتبع حمامة فقال: " شيطان يتبع شيطانه " .

وهذه قاعدة يقاس عليها اذا اتحدت العلة، مهما اختلفت التطبيقات باختلاف الأزمان ، فلا يجوز كشف أسطح المنازل المجاورة بحجة هوايات كالتصوير أو الرسم أو غير ذلك.

1_3_2_1_4_2_3_1 كراهية الدخول ليلا للمسكن على غرة:

ويعرف بالطروق وهو الدخول ليلا في وقت غير مناسب اذ أن في الطروق مفاجأتهن على أوضاع يخفينها على الأزواج.

روى البخاري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : " اذا طال أحدكم الغيبة، فلا يطرق أهله ليلا " ، وعن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكره أن يأتي الرجل أهله طروقا[1].

كما روى الامام مسلم عن حابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لما قدمنا من غزاة وذهبنا ندخل المدينة، " أمهلوا حتى ندخل ليلا ، أي عشاء ، حتى تمتشط الشعشعة وتستحد المغيبة (التي طال غياب زوجها عنها).

1_3_2_1_4_2_4 ثقل الضيف وتطفله

للبيت حرمته لأنه من منازل الراحة للانسان النفسية والبدنية، وعلى ذلك لا يجوز لأحد أن يفرض نفسه على أهل البيت ، أو يطيل البقاء فيه لغير سبب ، فيؤذيهم بفضوله ، ويتتبع خصوصيات البيت وأسراره باختلاس النظر أو التسمع .

روي أن عبد الله بن مسعود دخل على مريض يعوده ، ومعه قوم ، وفي البيت امرأة ، فجعل رجل ينظر الى المرأة ، فقال له عبد الله : " لو أنفقت عينك كان خيرا لك " [2].

وليس للضيف أن يثقل على أهل البيت ولو بنظر استطلاع أو استنكار فقد روى نافع أن نفرا من أهل العراق دخلوا على ابن عمر فرأوا على خادم لهم طوقا من ذهب ، فنظر بعضهم الى بعض ، فقال : ما أفطنكم للشر.

---

[1] فتح الباري بشرح صحيح البخاري، كتاب النكاح، الجزء الثالث، ص 267.

[2] الإمام البخاري " الأدب المفرد "، ص 157.

كما أن من ايذاء الساكن أن يثقل الضيف، فيحيل البيت ناديا للحديث، أو مكانا للسمر، وماكان الأذن له بذلك، وليس للضيف أن يستغل حياء المضيف أو يشق عليه أو يؤذيه بأية صورة كانت، من ذلك ما روي عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم أرس ببعض نسائه، فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم رجالا كثيرين على طعام أعدته في هذه المناسبة أم سليم . وهي صحابية جليلة . هدية للنبي، وبعد أن أكلوا أنصرفوا ، الا رجال تخلفوا في حجرة النبي وزوجه . التي دخل بها معهم . في حجرتها ، مولية وجهها للحائط، فأطالوا الحديث ، فشقوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان من أشد الناس حياء فقام وخرج ، فسلم على نسائه في حجراتهن، فلما رأوا ذلك أبتدروا الباب فخرجوا ، وجاء رسول الله صلى الله صلى الله عليه وسلم حتى أرخى الستر ، ودخل البيت ، فما مكث ، حت نزلت آية الحجاب ، فخرج و هو يقرأ هذه الآية : " يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي الا أن يؤذن لكم الى طعام غير ناظرين اناه ولكن اذا دعيتم فأدخلوا فاذا طعمتم فأنتشروا ولا مستأنسين لحديث ان ذلكم كان يؤذي النبي فيستحي منكم والله لا يستحي من الحق "[1].

فقوله : " لا تدخلوا بيوت النبي " : حظر على المؤمنين أن يدخلوا منازل رسول الله صلى الله عليه وسلم بغير إذن، كما كانوا قبل ذلك يصنعون في بيوتهم في الجاهلية وابتداء الإسلام، حتى غار الله لهذه الأمة، فأمرهم بذلك، وذلك من إكرامه تعالى هذه الأمة، ولهذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إياكم والدخول على النساء " .

ثم استثنى من ذلك فقال : " إلا أن يؤذن لكم إلى طعام غير ناظرين إناه ".

قال مجاهد وقتادة وغيرهما : أي غير متحينين نضجه واستواءه، أي : لا ترقبوا الطعام حتى إذا قارب الاستواء تعرضتم للدخول، فإن هذا يكرهه الله ويذمه. وهذا دليل على تجريم

---

[1] الآية 53 من سورة الأحزاب.

التطفيل، وهو الذي تسميه العرب الضيفن، وقد صنف الخطيب البغدادي في ذلك كتابا في ذم الطفيليين وذكر من أخبارهم أشياء يطول إيرادها [1].

1_3_2_1_4_2_5 ازعاج صاحب البيت بين أهله:

ومن صور الاعتداء على المسكن النيل من سكينته وأمنه، خاصة في أوقات الراحة سواء أحدث هذا من أحاد الناس أو من أحد رجال السلطة العامة، وفي هذا المعنى نزلت الآية الكريمة : " ان الذين ينادوك من وراء الحجرات أكثرهم لا يعلقون، ولو أنهم صبروا حتى تخرج اليهم لكان خيرا لهم، والله غفور رحيم)[2].

ثم إنه تعالى ذم الذين ينادونه من وراء الحجرات، وهي بيوت نسائه، كم يصنع أجلاف الأعراب، فقال " أكثرهم لا يعقلون ".

ثم أرشد إلى الأدب في ذلك فقال: " ولو أنهم صبروا حتى تخرج إليهم لكان خيرا لهم " أي لكان لهم في ذلك الخيرة والمصلحة في الدنيا والآخرة .

ثم قال داعيا لهم إلى التوبة والإنابة : " والله غفور رحيم " [3].

فقد قدم جفاة من تميم وافدين ، فدخلوا المسجد ونادوا النبي صلى الله عليه وسلم من وراء حجرته أن أخرج يا محمد .....وكان ذلك وقت الظهيرة والنبي صلى الله عليه وسلم " راقد "، وفي نظم الآية . كما يقول الزمخشري . من التسجيل على الصائحين بالسفه والجهل لما أقدموا عليه . وتعبير " الحجرات " وايقاعها كناية عن موضع خلوته ومقيله مع بعض نسائه.

---

[1] تفسير ابن كثير، المجلد السادس، ص 454.

[2] الآيات 04، 05 من سورة الحجرات.

[3] تفسير ابن كثير، المجلد السابع، ص 368، 369.

1_3_2_2 حق الإنسان في سرية محادثاته الخاصة:

الحديث الشخصي أسرار يتناجى بها اثنان أو يعلم أحدهما الآخر بسره ، وفيها يأمن كل منهما لصاحبه ويطمئن اليه فيما يفضي به من شؤون أو أمور خاصة ، والاسلام يعتبر الحديث الخاص بكل ما فيه أمانة ينبغي رعايتها فقد روى أبو داود والترمذي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : " اذا حدث الرجل بحديث، ثم التفت ، فهو أمانة " ، فليس للغير أن يتطفل على هذا الحديث الخاص ، والله تعالى يقول : " ولا تقف ما ليس لك به علم ، ان السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤلا " .

لذلك فقد حذر الرسول . صلى الله عليه وسلم . من استراق السمع الى أحاديث الغير فقال : " من تسمع لحديث قوم وهم له كارهون صب في أذنيه الأنك يوم القيامة " [1] .

ولم يقتصر النهي على التسمع على أحاديث الغير، بل امتد ليشمل فضول الانسان وتدخله بين اثنين وهما يتحدثان.

فقد ورد في فتح الباري أنه إذا تناجى اثنان ابتداء وثم ثالث كان بحيث لايسمع كلامهما لو تكلما جبرا فأتى ليستمع عليهما فلا يجوز كما لو لم يكن حاضرا معهما أصلا وقد أخرج المصنف في الأدب المفرد عن رواية سعيد المقبري قال : " مررت على ابن عمر ومعه رجل يتحدث فقمت اليهما ، فنظم صدري وقال : اذا وجدت اثنين يتحدثان فلا تقم معهما حتى تستأذنهما. زاد أحمد في روايته من وجه آخر عن سعيد ، وقال : أما سمعت أن النبي . صلى الله عليه وسلم . قال : " اذا تناجى اثنان فلا يدخل يدخل معهما غيرهما حتى يستأذنهما ، قال ابن عبد البر : لا يجوز لأحد أن يدخل على المتناجين في حال تناجيهما "، قلت : ولا ينبغي لداخل القعود عندهما ولو بتباعد عنهما إلا بإذنهما، لما افتتحا حديثهما سرا وليس عندهما أحد دل على أن مرادهما ألا

---

[1] الامام البخاري، الأدب المفرد، مرجع سابق، ص 338، 341.

يطلع أحد على كلامهما، ويتأكد ذلك إذا كان صوت أحدهما جوهريا لا يتأتى له إخفاء كلامه ممن حضره وقد يكون لبعض الناس قوة فهم بحيث إذا سمع بعض الكلام استدل به على باقيه ، فالمحافظة على ترك ما يؤذي المؤمن مطلوبة وإن تفاوتت المراتب[1] .

ويلاحظ أنه يستوي في حرمة التسمع أن يسترق المرء السمع ليحتفظ بما سمعه لنفسه، أو لينقل ما سمعه لغيره بقصد الافساد بين الناس ، ولا فرق في هذا الشأن بين من يتسمع بأذنيه مباشرة ، ومن يستعمل جهازا يمكنه من الاستماع عن بعد، كالأجهزة الحديثة المستعملة في الوقت الحاضر [2].

واذا كان الفقه الاسلامي قد ربط حماية الفرد من المسارقة البصرية بالمسكن، فهل يصدق هذا على المسارقة السمعية أيضا ؟ وبالتالي لا تعتبر جريمة المسارقة متوافرة الا اذا دار الحديث في مكان خاص ، أم أن الحماية ترتبط بطبيعة الموضوع الذي يجري الحديث فيه بصرف النظر عن المكان، ومن ثم تعتبر جريمة المسارقة السمعية متوافرة متى حصل الفرد على الحديث الخاص، وان كان الحوار قد دار في مكان عام، ودلت القرائن على عدم رغبتهما في أن يستمع اليه غيرهما، كأن يبتعدا في جانب الطريق،فانه لا يجوز للغير أن يسترق السمع ليعرف ما يدور بينهما.

ويستدل على هذا بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " من تحلم بحلم لم يره كلف أن يعقد بين شعرتين ولم يفعل ، ومن استمع الى حديث قوم وهم له كارهون صب في أذنيه الأنك يوم القيامة، ومن صور صورة عذب وكلف أن ينفخ فيها الروح وليس بنافخ " فهذا الحديث قد ورد النهي فيه مطلقا، مما يدل على أن الحديث يتمتع بالحرمة ولو جرى في مكان عام، وهذا بخلاف استراق النظر، حيث جاءت بعض الأحاديث مقيدة استراق النظر بالبيت مثل قوله .

---

[1] فتح الباري، الجزء 11، ص 84.

[2] د. عماد حمدي حجازي، مرجع سابق، ص 126.

صلى الله عليه وسلم . : " من اطلع في بيت قوم ففقأوا عينه فلا دية " ، وهذا يفيد أن الناظر لا يكون معتديا الا اذا كان النظر واقعا على البيت.

والذي يدعم أن الحماية تشمل الأحاديث الشخصية، بصرف النظر عن المكان الذي تجري فيه ما أوردناه من قبل . عن سعيد المقبري قال: مررت على ابن عمر ومعه رجل يتحدث فقمت اليهما، فلطم صدري وقال: " اذا وجدت اثنين يتحدثان فلا تقم معهما ، ولا تجلس معهما حتى تستأذنهما ، أما سمعت أن النبي . صلى الله عليه وسلم قال: اذا تناجى اثنان فلا يدخل معهما غيرهما حتى يستأذنهما.

فهذا الكلام يشير بوضوح الى أن ابن عمر ومن يتحدث اليه كانا يقفان في مكان عام حينما مر سعيد المقبري عليهما وأراد الاستماع الى حديثهما بدون اذن ، فما كان من ابن عمر الا أن لطمه في صدره مستنكرا عليه فعلته، ومذكرا اياه بهذا الحديث النبوي الشريف [1].

وصرحت السنة الصحيحة بحرمة الحديث الخاص فيما أسمته " بحرمة المجلس " فقد روى جابر ابن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " المجالس بالأمانة، الا ثلاثة مجالس، مجلس يسفك فيه دم حرام، ومجلس يستحل فيه فرج حرام، ومجلس يستحل فيه مال من غير حله " ، وقوله صلى الله عليه وسلم : " انما يتجالس المتجالس بالأمانة، ولا يحل لأحدهما أن يفشي على صاحبه ما يكره " [2].

وتتعدد صور الاعتداء على الحديث الخاص خاصة في اطار التقدم العلمي الحديث، الا أن الكتاب المسلمين من السلف ذكروا منها بعض الصور، فمنها : التنصت باستراق السمع

---

[1] د. عماد حمدي حجازي، مرجع سابق، ص 138.

[2] أبي حامد الغزالي ، احياء علوم الدين، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص 157.

بالاذن ، أو بالرؤية لما يحدث من حركات واشارات بالعين المجردة ، أو استنشاق للرائحة ، أو مس للثوب ، أو استخبار صغار أهل الدار عما يقوله أو يعلمه الكبار من قول أو عمل .....الخ.

وهكذا تركزت بذلك وسائل الاعتداء في الكلام والسماع والنظر ، ولذلك يقول بعضهم: " ان حق الأشياء بالضبط والقهر واللسان والعين" ونضيف : الأذن .

ويقتضي النهي عن الاعتداء على الحديث الشخصي بأية صورة كانت التحريم وليس الكراهة، فجمهور علماء الأصول على أن موجب النهي تحريم المنهي عنه فلا يدل على غيره الا لقرينه ، ومذهب الأحناف ، كذلك . اذا كان الدليل قطعي الثبوت قطعي الدلالة.

كما أن الخطاب في خطاب الشارع بالنهي ليس مقصورا على الأفراد دون الحاكم، بل انه موجه للجميع حكاما ومحكومين ، يدل على ذلك آثار عديدة تمنع الحاكم أو القائد من تعقب خصوصيات الناس والتغلغل فيما يستخفون به، فقد أوصى أبوبكر رضي الله عنه يزيد بن أبي سفيان . وقد ولاه الجيش : . " ....أني قد وليتك لأبلوك ، وأجربك .....فعليك بتقوى الله فانه يرى من باطنك مثل الذي يرى من ظاهرك ، وان أولى الناس أشدهم توليا له، وأقرب الناس من الله أشدهم تقربا اليه بعلمه.....ولا تغفل عن أهل عسكرك فتفسده ، ولا تجسس عليهم فتفضحهم ، ولا تكشف الناس عن أسرارهم ، واكتف بعلانيتهم..." [1].

ولكن اذا كان المتحدث مفرطا في سرية حديثه ، أوبتعبير آخر جريمة استراق السمع غير متوافرة في حق من حصل على الحديث ، ففي هذه الحالة تكون الحرمة منتفية ، يقول ابن حجر : " ويستثنى من عموم من يكره استماع حديثه من تحدث مع غيره جهرا، وهناك من يكره أن يسمعها ، فلا يدخل المستمع في هذا الوعيد لأن قرينة الجهر تقتضي عدم الكراهة فيسوغ الاستماع"

[1] د. محمد شوقي الجرف، مرجع سابق، ص 518.

وهذا الذي ذهب اليه الحافظ بن حجر مقبول ، اذ أنه من غير المعقول أن يفرط الانسان بأسراره ثم يطالب الشارع بعد ذلك أن يبسط الحماية على هذه الأسرار [1].

1_3_2_3 حق الإنسان في حرمة مراسلاته:

الشريعة الاسلامية كفلت الحماية لأسرار الناس باعتبارها من أخص خصوصياتهم، وحرمت افشاءها ممن يعرفها أو يؤتمن عليها، فقد يبوح المرء لغيره من الأفراد بأسراره مباشرة لعدم وجود فاصل مكاني بينهما، ولكنه قد يضمنها رسائله اذا ما باعدت بينهما المسافة، ففي هذه الحالة الأخيرة تعتبر الرسائل مكمن أسراره ومستودع خصوصياته ومن ثم يجب أن تتمتع بحرمة تحول دون اطلاع أحد عليها [2]، فللمراسلات الخاصة حرمتها لأنها تضم أسرارا خصوصيات لأطرافها ولأن هذه الأطراف ترتضي هذه الوسيلة الخاصة عادة لتبتعد عن الغير بهذه الخصوصيات فان الاسلام يسبغ عليها الحماية اللازمة ومن هنا كان المسلمون كما أمر دينهم ومنذ بداية نشأة الدولة فيهم يحافظون على سرية المراسلات [3].

واذا كان المسلمون يأخذون أنفسهم باحترام هذا الحق، فان مرجع ذلك هو ما يأمر به الاسلام أهله من البعد عن كل ما لا يعني الانسان، وعدم التجسس، وقد وردت أحاديث صريحة تعتبر نصا في الموضوع منها حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: " من نظر في كتاب أخيه بغير اذنه فانما ينظر في النار " [4].

---

[1] د. عماد حمدي حجازي، مرجع سابق، ص128.

[2] أحمد ادريس، مرجع سابق، ص 306.

[3] د. شوقي الجرف، مرجع سابق، ص 515.

[4] المرجع نفسه، ص 515.

وهذا النهي يوجب منع استراق البصر الى رسائل الغير وكذلك السمع، لأن الفرد يعاقب اذا طلع على كتاب فيه سر وأمانة يكره صاحبه أن يطلع عليه، كما يعاقب على السمع اذا استمع الى حديث قوم وهم له كارهون[1].

ولم تكن المراسلات في بداية الدولة الاسلامية تضم غير ما يتصل بأمور الدولة الحكومية والادارية، وكانت في الغالب تقوم بما تقوم به هيئات المخابرات الداخلية في الدولة اليوم فيما يعود بالنفع لمصلحة الأمة.

وتنوعت وسائل نقل المراسلات وكيفية حفظها، واستخدم الحمام في نقل هذه المراسلات، وكان المسلمون أول من أستخدموه في التاريخ بهذه الطريقة المنظمة.

والحق أن العرب حتى قبل الاسلام بما كانوا يتميزون به من مروءة جروا على ألا تختم رسائلهم الا بمعرفة المرسل، ولا تفض الا بمعرفة المرسل اليه، وقد أخذ المسلمون ذلك عنهم لاتفاقه مع ما يدعو اليه الدين من خلق في رعاية الأسرار، ولذلك جرى الخلفاء بالنسبة للرسائل الهامة . على ختمها بخاتم الخليفة بعد وضعها في قصبة من رصاص، حتى لا تفض الرسالة ويعرف سرها.

كما كفل الاسلام حق الانسان في سرية المراسلات بنهيه عن التجسس عليها في قوله تعالى : " يأيهاالذين امنوا اجتنبوا كثيرا من الظن ان بعض الظن اثم ولا تجسسوا ولا يغتب بعضكم بعضا"[2]، أي لا تبحثوا عن عورات الإنسان ومعايبه، لأن للإنسان حرمته، وكرامته ، وأسراره التي لا يباح للغير انتهاكها أو المساس بها [3].

---

[1] أحمد ادريس، مرجع سابق، ص 306.

[2] سورة الحجرات الآية 12.

[3] ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، الجزء الرابع، ص 231.

وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " اياكم والظن، فإن الظن أكذب الحديث، ولا تحسسوا، ولا تجسسوا، ولا تحاسدوا ولا تباغضوا، ولا تدابروا، وكونوا عباد الله إخوانا"[1].

وحذر الرسول صلى الله عليه وسلم من عاقبة اطلاع الانسان في كتاب أخيه دون أمره، فقال صلى الله عليه وسلم : " من اطلع في كتاب أخيه بغير أمره فكأنما اضطلع في النار "، فالرسول صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث ينهي عن التلصص والتجسس على مراسلات ومذكرات الغير دون أمره ورضاه.

وقد عرف النظام الاسلامي ختم الرسائل حفاظا على سريتها في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، فعن أنس بن مالك رضي الله عنه أن نبي الله صلى الله عليه وسلم أراد أن يكتب إلى رهط أو أناس من الأعاجم فقيل له : إنهم لا يقبلون كتابا إلى عليه خاتم، فاتخذ النبي صلى الله عليه وسلم خاتما من فضة نقشه : (محمد رسول الله)، فكأنى بوبيص _ أو ببصيص_ الخاتم في إصبع النبي صلى الله عليه وسلم، أو في كفه[2].

عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: اتخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم خاتما من ورق، وكان في يده ثم كان بع في يد أبي بكر، ثم كان بعد في يد عمر، ثم كان بعد في يد عثمان ، حتى وقع بعد في بئر أريس، نقشه: محمد رسول الله " [3].

وحرص الحكام في عهد الدولة الأموية على سرية المراسلات، فأنشأ معاوية بن أبي سفيان ديوان الخاتم للمحافظة على سرية المراسلات، بعدما أمر لعمر ابن الزبير عند زياد بالكوفة

---

[1] فتح الباري، الجزء العاشر، كتاب الآداب، باب ماينهي عن التحاسد والتدابر ، حديث رقم 6064، ص 481.

[2] فتح الباري، الجزء العاشر، كتاب اللباس، باب نقش الخاتم، ص 323.

[3] فتح الباري، الجزء العاشر، كتاب اللباس، باب نقش الخاتم، ص 324.

بمائة ألف دينار، ففتح الكتاب وصير المائة مائتين ، ورفع ابن زياد حسابه، فأنكرها معاوية، وطلب عمر وحبسه حتى قضاها عنه أخوه عبد الله [1].

وفي عهد عبد الملك بن مروان صار ديوان الخاتم ادارة منظمة، وأنشئت في دمشق دار للمحفوظات الحكومية، وفي عهد الدولة العباسية كان يختم على الرسائل بختم السلطان، وكان هذا الخاتم يغمس في طين أحمر مذاب بالماء ، ويطبع به من طرف الرسائل أو السجلات عند طيها أو الصاقها.

وقد أصبح هذا الخاتم الذي هو العلامة المكتوبة أو النقش للسداد والحزم للكتب خاص بديوان الرسائل ، وكان ذلك للوزير في الدولة العباسية، ثم اختلف العرف وصار لمن اليه الترسيل، وديوان الكتاب في الدولة [2].

وهكذا كفل الاسلام حماية حق الانسان في سرية الاتصالات والمراسلات [3].

ان حرمة الاتصالات الخاصة في الاسلام بصورتيها الرئيسيتين (الرسالة والحديث الخاص) تقبل ورود بعض القيود عليها، وهي قيود ترجع في جملتها اما الى المصلحة العامة وهي مصلحة الجماعة كمجتمع ودولة، واما الى مصلحة خاصة راجحة، هذه المصلحة التي تقوم على رعاية حرمة من حرمات الله يخشى من انتهاكها وفوات تداركها، وتكون أشد حرمة من حق الاتصال الشخصي في الرسالة الخاصة أو الحديث الشخصي، ونذكر فيما يلي أهم هذه القيود الشرعية التي يجوز ورودها شرعا قيدا على حركة الاتصال الشخصي [4]:

---

[1] ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، الجزء الثاني، ص 707.

[2] المرجع نفسه، ص 708.

[3] حمدي عطية مصطفى عامر، مرجع سابق، ص 420.

[4] د. شوقي الجرف، مرجع سابق، ص 519- 520.

1- حق الجماعة في ردع المنكر: تبيح الشريعة للسلطة العامة تحسس ما ظهر من المحظورات، لأن حكومة الشريعة تقتضي محاربة المنكر المعلن، ولذلك قال ابن مسعود رضي الله عنه : " ان يظهر لنا شيئ نأخذ به ".

وبذلك ليس للموظف المختص في هذا الصدد الا الوقوف على ما ظهر من الجرائم الشرعية دون هتك الأستار ومن ثم فلا يهجم على المكان بالدخول فيه، لأن المنكر ظاهر، وليس له أن يكشف عما سواه، والا تيسر له الكشف عما سوى هذا المنكر الظاهر، وذلك هتك لستر الخلق.

ومع هذا فقد يكفي لجواز الاطلاع على مضمون الحديث الخاص واستراق السمع بوسيلة أو أخرى، تيقن أو غلبه الظن _ باستسرار قوم بالمنكر " لأمارات دلت وآثار ظهرت "، للكشف عن هذا المنكر والبحث عما وراؤه وفي الحديث الخاص _ اذ يكون في تركه أنتهاك المحارم وارتكاب المحظورات.

2- رجحان المصلحة العامة على المصلحة الخاصة: اذا ثبت باليقين أو غلبة الظن أن هناك اعتداء خطيرا على المصلحة العامة كافشاء لأسرار الدولة أو اعتداء على سلامتها جاز تقييد حرمة أي اتصال شخصي يؤدي الى ذلك أو يشك في كونه وسيلة للاعتداء على المصلحة العامة، فان تأكد أن في خرق حرمة الاتصال الشخصي في رسالة أو حديث خاص مصلحة تفوق ستر الخصوصيات التي تنطوي على مفسدة جاز هتك حرمة هذا الاتصال شرعا، وذلك من باب ترتيب القيم في الاسلام .

ويقول الامام النووي في شرحه لحديث قصة رسالة الجاسوسية التي كلفت بالسفر- برسالة مكتوبة سرية_ من المدينة لمكة، لاطلاع كفار مكة الأعداء بتحركات الجيش المسلم ان فيه هتك أستار الجواسيس بقراءة كتبهم سواء كان رجلا أو امرأة ، وفيه هتك ستر المفسدة اذا كان فيه

مصلحة أو كان في الستر مفسدة، وتتعدد صور المصلحة العامة فلا تقتصر على ا لحفاظ على أسرار الدولة وأمنها في الخارج ، وانما تضم هذه الصور جوانب الأمن الداخلي المختلفة التي يستحيل على أفراد المجتمع أن يتحقق لهم الأمن والطمأنينة في حياتهم بدونها، وفي مقدمة هذه الجوانب مصلحة التحقيق ، فاذا اقتضت هذه المصلحة اعتراض سبيل الاتصال الشخصي أو كشف مضمونه فلا جناح في ذلك بشرط أن تكون هناك أدلة جدية تتطلب الحسم بأدلة أخرى.

3-الرضا: يرفع الرضا الصريح أو المفترض عن الاتصال الشخصي حرمته، فان سمح شخص بالتطفل على حديثه الخاص جاز ذلك بشرط الا يضر ذلك بطرف آخر له حق في حرمة هذا الاتصال الشخصي.

واذا كان الرضا الصريح ليس في حاجة الى توضيح، فان من صور الرضا المفترض التقصير وعدم اتخاذ الحيطة في التحفظ على السر أو البعد به عن علم الغير.

هذه من أهم المبررات التي يمكن أن ترد شرعا قيدا على حرمة الاتصالات الشخصية في الاسلام، ومع ذلك فان واجب الغير شرعا أن يتحلى بخلق الاسلام الذي يأمر المسلم بترك ما لا يعنيه، وألا ينشغل بأسرار الغير أو يتطلع لخصوصياته وعوراته ولو كشف صاحبها عنها.

1_3_2_4 حفظ الأسرار وعدم افشائها

يرتكز الحق في حماية الحياة الخاصة أو الخصوصية على أن لكل فرد أسراره الخاصة وشؤونه الخاصة ومن حقه كتمانها على الآخرين.

ولذلك كان للشريعة الأسلامية فضل السبق في تقرير هذا الحق حرصا على خصوصيات الناس من جهة ودوام الألفة والمودة بينهم من جهة أخرى وتفصيلا لما سبق نعالج هذا المطلب في فرعين هما: وجوب كتمان أسرار الغير وعدم افشائها (الفرع الأول)، الحالات التي يجوز فيها افشاء الأسرار(الفرع الثاني).

1_3_2_4_1 في وجوب كتمان أسرار الغير وعدم افشائها:

وردت أحاديث كثيرة عن الرسول الكريم (ص) تفيد بوجوب حفظ الأسرار التي يعرفها الشخص عن غيره أو يؤتمن عليها، وأول هذا النوع هو حق كل من الزوجين على الآخر في كتمان أسراره وعدم افشائها أو نقلها للغير، وفي ذلك يقول الرسول (ص): " ان من أعظم الأمانة عند الله يوم القيامة _ الرجل يفضي الى امرأته أو تفضي اليه ثم ينشر سرها ".

بل ان بعض الفقهاء اعتبروا مثل هذا الافشاء كبيرة من الكبائر، ولا يقتصر هذا الكتمان على الأزواج بل هو واجب عام يلتزم به كل كل من علم بأسراره غيره، سواء لأن هذا الأخير قد أسر بها اليه أو لأنه قد عرفها بحكم وظيفته أو مهنته كالطبيب والمحامي ومأمور الضرائب وغيرهم.

وروي عن أنس بن مالك قوله: " أسر الي نبي الله سرا فما أخبرت به أحدا بعد ولقد سألتني عنه أم سليم فما أخبرتها به "، وقال كذلك: " احفظ سري تكون مؤمنا " [1].

وقد اعتبر الفقهاء المسلمون كتمان أسرار المهنة واحدا من الالتزامات التي ينبغي على الطبيب مراعاتها، ولذلك أوجبوا على الحاكم أن يأخذ عهدا على الأطباء وقسما بألا يعطوا أحدا دواء ضارا وألا يفشوا سرا.

ولعلنا نرى أن الأساس الذي يعتمد عليه حفظ هذه الأسرار هو أنها أمانة لا يحل لأحد أن يفرط بما أؤتمن عليه.

ولقد روي عنه صلى الله عليه وسلم قوله : " انما يتجالس المتجالسان بالأمانة فلا يحل لأحد أن يفشي على صاحبه ما يكره، وهكذا تضطرد الأحاديث النبوية الشريفة التي توجب على المسلم المحافظة على ما يعرفه من أسرار الآخرين وتنهاه عن افشائها باعتبارها أمانة في

---

[1] مسند الامام أحمد، الجزء 3 ، ص 99.

عنقه لا يحل له التفريط فيها والا كان ايمانه ناقصا، ونظرا لما قد يترتب على افشاء السر من ضرر بصاحبه أجاز الامام الغزالي لمن أؤتمن على سر أن ينكره، فقال : " ان لمستودع السر أن ينكره وان كان كذبا، فليس الصدق واجبا في كل مقام، وكما يجب للرجل أن يخفي عيوب نفسه وأسراره، فكذالك يجب أن يخفي عيوب أخيه المسلم وأسراره".

اذن كتمان الأسرار من أبرز الآداب في شريعة الاسلام، والتي يجب على كل مسلم أن يتحلى بها وأن يحافظ عليها مراعاة لخصوصيات الناس ومنعا للاضرار بهم أو الحيلولة دون تحقيق مصالحهم [1].

1_3_2_4_2 الحالات التي يجوز فيها افشاء الاسرار:

المبدأ هو أن افشاء السر ممنوع أو محرم ولكن هذا لا يعني أنه مطلق، اذ يجب لانطباقه أن يترتب على الافشاء ضرر بصاحب السر سواء حال حياته أو بعد مماته ، كأن يكون في الافشاء مساس بسمعته أو اهدار لكرامته أو خدش لحيائه أو تشويه صورته أمام الناس أو اعتداء على ذكراه بعد الوفاة .

اذن يمكن القول أنه اذا انعدم الضرر من الافشاء فانه لا يكون محرما أو ممنوعا بل انه يكون في بعض الأحوال واجبا، وفي بعض الأحوال وفي بعضها الآخر مباحا أو مستحبا.

أولا_ فالافشاء يكون واجبا في الحالة التي يترتب على كتمان السر فيها ضرر بالأفراد أو بالمجتمع أكبر من المنفعة التي تعود على صاحب السر، وذلك اعمالا للقاعدة الفقهية التي تنص بأن : " درأ المفاسد مقدم على جلب المنافع" ، لأنه قد ينتج عن هذا الافشاء تلافي ما قد يحدث من ضرر في حالة كتمان السر كمن يطلع على سر لشخص عازم على ارتكاب جريمة قتل أو سرقة أو زنا فهنا يجب على من اطلع على هذا السر كمن يطلع على سر لشخص عازم على ارتكاب جريمة قتل أو

[1] أحمد ادريس، مرجع سابق، ص 305_ 306.

سرقة أو زنا فهنا يجب على من اطلع على هذا السر أن يفشيه لأنه بذلك قد يحول دون وقوع الجريمة حينما يعلم الناس بنية صاحب السر قبل ارتكاب جريمته فيمنعوه من الاقدام عليها، أما اذا كانت الجريمة قد وقعت بالفعل فان افشاؤه للسر قد يساعد في التعرف على المجرم وتقديمه لرجال العدالة لمحاكمته وانزال العقاب الواجب عليه.

وقد استدل الفقهاء على وجوب الافشاء في تلك الحالة بحديث الرسول (ص) : " المجالس بالأمانة الا ثلاثة: مجلس فيه سفك دم حرام أو خرج حرام أو اقتطع منه مال بغير حق "، والافشاء قد يكون مباحا في الحالة التي لا يترتب فيها ضرر منه على صاحب السر لأن علة تحريم افشاء السر الضرر سواء كان ماديا أم معنويا وهذا الضرر ينتفي، ومن باب أولى اذا كانت اذاعة السر تجلب منفعة أو تحقيق مصلحة مادية أو معنوية لصاحب السر أو لورثته أو تلحق به صفة حميدة فان الافشاء يكون مستحبا، ومرجع ذلك حديث الرسول (ص): " اذكروا محاسن موتاكم "، فهذا الحديث يؤكد استحباب الافشاء طالما كان يعود بالنفع على صاحب السر أو يعلي من شأنه ويرفع من قدره بين الناس حتى ولو بعد وفاته [1].

ثانيا_ بالنسبة لجواز النظر في رسائل الغير بدون اذنه: يمكن القول أيضا أن تحريم النظر أو الاطلاع على رسائل الغير ليس قيدا مطلقا فقد يكون هو الآخر جائزا أو مباحا دون الحصول على اذن صاحب الرسالة كما اذا تضمنت تلك الرسالة ما يمكن أن يضر بالمسلمين، بالمعنى أنه اذا وجد خطرا فيما تتضمنه الرسالة من أسرار كأن تكون متعلقة بأعمال الجاسوسية على بلاد الاسلام ، أو كان ستر محتوياتها عن الناس يحتمل أن يفوت عليهم مصلحة أو يلحق بهم ضرر من أي

[1] أحمد ادريس، مرجع سابق، ص 307.

نوع فلا يكون النظر فيها ممنوعا بل جائزا أو مباحا لما قد يترتب عليه من تفادي وقوع هذا الضرر المحتمل [1].

من ذلك يتضح أن الشريعة الاسلامية كفلت حرمة الأسرار والرسائل حرصا منها على أسرار الناس وخصوصياتهم لكنها أباحت ذلك اذا كان النفع سيعود بفائدة على المجتمع .

وبهذا العرض السابق يتضح أن الشريعة الإسلامية اعترفت بحق الخصوصية منذ اكتمال الرسالة، بل إن هذا الحق يمثل عنصرا أساسيا في منهجيتها، ومن الآداب العامة التي تحرص على ضمانها وحمايتها، وأن الشريعة قد عرفت تطبيقات عديدة له، أما عدم استعمال الفقه الإسلامي للفظة (الحق في الخصوصية، أو حق الشخصية)، فيرجع إلى اعتبارات عديدة لعل في مقدمتها هو اعطاء لفظة الحق تلك الدلالات الواسعة، مما جعل التفرقة عسيرة بعض الشيء بين حق وآخر، هذا فضلا عن أن النظرية الفقهية قد اكتملت وبلغت قمة نضوجها في القرنين الثاني والثالث الهجريين، أي في وقت لم تكن فيه تقنية متطورة تفرض على الفقيه توليد النصوص والإستنباط منها في خصوص هذا النوع من الحق ولم يضطروا إلى الحديث عنه ولم تدفعهم إليه حاجة، ولكن مع هذا نجد الكثير من النصوص في القرآن والسنة وبعض الآراء الفقهية التي ترسي دعائم الحق في الخصوصية وتعترف بها[2].

---

[1] د. محمود عبد الرحمن محمد، مرجع سابق، ص 322.

[2] د. عبد اللطيف الهميم ، الحق في الخصوصية في الشريعة الاسلامية والقانون الوضعي، منتدى الشروق الاسلامي.

1_3_3 تجريم المساس بالحق في حرمة الحياة الخاصة في الشريعة الإسلامية:

تقرر أن الشريعة الإسلامية قد قررت حقوقا للعبد وحقوقا لله تعالى وحقوقا مشتركة بين الجانبين، وهذه الحقوق هي مصالح للعباد، وقد حماها الله بتشريعه للحدود والقصاص والتعزيرات، وهذه المصالح تتمتع بالحماية من حيث عدم التعرض لها بالاعتداء أو التهديد من جانب الحكام، فان تجاوزها الحاكم جاز للجماعة عزله ولم يكتسب عمله صفة الشرعية.

ويعد اعتزاز الشريعة الاسلامية بحرمة الحياة الخاصة الى ايمانها بآدمية الانسان وكرامته، وحرصا منها على ضمان حقه في ستر أسراره والتمتع بحرياته، فوضعت قيودا عديدة مستهدفة بذلك منع العابثين من التلاعب بأقدار الناس وحقوقهم، خاصة من الحكام الذين يستخدمون الأساليب الرخيصة للضغط على خصومهم والتنكيل بهم.

من أجل ذلك حظر الاسلام التجسس لما ينطوي عليه من كشف لما أراد الله تعالى ستره على المسلم، ولما فيه من انتهاك لحريات وحرمات العباد، وتدخل من الغير فيما لا يعنيه، وقد أوجز جل شأنه كل ذلك في عبارة واحدة، بل أنه قال في محكم آياته:

" ولا تجسسوا.....".

وقد يتصور البعض أن آية....." ولا تجسسوا " خاصة بعدم التجسس على البيوت [1]، ولكن هذا التصور في غير محله ، اذ أن الآية لا تقتصر على التجسس على البيوت فقط ، بل هي عامة التطبيق على البيوت وغيرها فهذه الآية تنطوي على سياج منيع للمجتمع الفاضل الذي تحترم فيه حريات وحرمات المسلمين لكي يعيش العباد في المجتمع الاسلامي آمنين على أنفسهم، وعلى بيوتهم ، وعلى حرماتهم وأسرارهم.

---

[1] حامد راشد، مرجع سابق، ص 48_ 49.

وللتجسس صور من أخطرها الدخول في منزل الغير بغير اذن، والنظر اليه في بيته، وهو مايمكن أن يسمى باختلاس النظر والتسمع على أحاديثه، وهو ما يمكن أن يسمى باستراق السمع، وكل من هذه الصور تعد جريمة معاقبا عليها في التشريع الاسلامي.

وفي هذا المبحث سوف نتعرض بالدراسة لأهم جرائم المساس بالحق في حرمة الحياة الخاصة في التشريع الاسلامي، حيث نتكلم عن جريمة دخول مسكن الغير بغير اذن في مطلب أول، ثم عن جريمتي اختلاس النظر واستراق السمع في مطلب ثاني.

1_3_3_1 جريمة دخول مسكن الغير بغير اذن في الشريعة الاسلامية

مما لا شك فيه أن دخول مسكن الغير محرم شرعا في غير الأحوال المرخص بها، وقد عالج الفقه الاسلامي دخول مسكن الغير بغير اذن (جريمة الدخول غير الشرعي) وضرب الفقهاء لذلك صورا متعددة، فذهبوا الى أنه في حالة دخول رجل دار غيره بغير اذنه فله أمره بالخروج من منزله سواء أكان معه سلاح أم لم يكن، لأنه متعد بدخول ملك الغير، فكان لصاحب الدار مطالبته بترك التعدي، كما لو غصب منه شيئا وله حق دفعه ولو أتى الدفع على نفس المعتدي .

ومن الصور التي ذكرها الفقهاء وقالوا فيها بالتعزيز، وجود الشخص في منزل الغير بغير اذنه وعلمه ودون أن يتضح مقصده من الدخول، وكذلك دخول منزل الغير بقصد منع الحيازة وارتكاب جريمة أخرى، وذلك كمن يدخل منزل غيره ويريد أهله أو ماله أو نفسه وكذلك من تعدى على دار فكسر بابها وضرب صاحب الدار وانتهب ما فيها من طعام [1].

---

[1] آدم عبد البديع آدم حسين، مرجع سابق، ص 520.

ويلاحظ أن دخول المنزل بغير اذن صاحبه يعتبر جريمة وان لم يقترن هذا الدخول بقصد آخر.

ومما تقدم يتبين لنا أن دراستنا في هذا المطلب تقتضي منا أن نقسمها الى فرعين على النحو التالي: أركان جريمة دخول مسكن الغير بدون اذن وعقوبتها (الفرع الأول)، دفع هذه الجريمة (الفرع الثاني) .

1_3_3_1_1 أركان الجريمة وعقوبتها:

وفيما يلي بيان لأركان جريمة دخول مسكن الغير بدون اذن، والعقوبة المقررة على مرتكبيها.

1_3_3_1_1_1 الركن المادي: الركن المادي للجريمة بصفة عامة في الشريعة الاسلامية هو الفعل أو القول الذي ترتب عليه الأذى باحاد الناس او الافساد في المجتمع ، فالركن المادي لجريمة الزنا ذلك الفعل المفسد للنسل، والركن المادي للجريمة في الدماء الاعتداء بالفعل الذي يعرض النفس أو العضو للتلف أو الضرر بشكل عام، ومن ثم يكون الركن المادي في جريمة دخول مسكن الغير بدون اذن، هو ذلك الفعل الذي ترتب عليه أذى صاحب الدار بانتهاك حرمة مسكنه.

ولكي يقوم هذا الركن يتعين تحقق الآتي:

1_ أن يكون هناك دخول في مسكن الغير : وعلى الرغم من أن الفقهاء لم يتعرضوا لشكل الدخول ولا لكيفيته الا أنه مفهوما بداهة أنه يجب أن يكون هناك ولوج من الخارج الى الداخل ، ثم لا يهم بعد ذلك الكيفية التي دخل بها سواء تسور الحائط أم دخل من الباب، لأن اطلاق الفقهاء يقتضي هذا المعنى ، ومن ثم فان فعل الدخول لا يتحقق الا اذا دخل المعتدي بجميع جسمه، أما لو وضع

أحد رجليه في الدار والأخرى في الخارج فان فعل الدخول لا يتحقق ، وبالتالي لا تتوافر جريمة التعدي على المنزل.

2_ أن يكون الدخول بغير رضاء صاحب الحق في ذلك: أما اذا كان الدخول برضاء صاحب الشأن واذنه، فان الجريمة لا تتوافر في حق الداخل، اذ لا يكون معتديا في هذه الحالة .

3_ أن يكون الدخول قد تم في منزل الغير ويستوي هنا أن يكون صاحب المسكن مالكا له أو مستأجرا أو مستعيرا، ذلك لأن الغرض من تجريم دخول المساكن بغير رضاء أصحابها هو حماية أسرار الناس وخصوصياتهم [1].

1_3_3_1_1_2 الركن المعنوي:

والركن المعنوي المكون لجريمة دخول مسكن الغير بغير اذن هو العمد أو القصد الجنائي، ويتحقق ذلك بأن يتعمد المعتدي الدخول في بيت غيره بدون اذنه، وهو يعلم أن ذلك التصرف محرم عليه شرعا، أما اذا كان الشخص (الداخل) غير متعمد الدخول بأن كان ناسيا أو حمله شخص آخر على الدخول بالقوة أو دخل البيت خطآ ، فان القصد الجنائي لا يتحقق وبالتالي لا تتوافر الجريمة في حق الداخل في منزل الغير في هذه الحالة، لأن الخطأ والاكراه والنسيان مرفوع شرعا، وذلك لقوله صلى الله عليه وسلم" : " ان الله تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان وما أستكرهوا عليه " [2].

1_3_3_1_1_2 عقوبة الجريمة:

والواقع أن جريمة دخول مسكن الغير بدون اذنه في الشرع الاسلامي لم ترد في شأنه عقوبة محددة، ومن ثم تعتبر من الجرائم التعزيرية التي يترك لولي الأمر فرض عقوبة مناسبة لها.

---

[1] آدم عبد البديع آدم حسين، مرجع سابق، ص522.

[2] ابن ماجة، المرجع السابق، الجزء 01، ص 659.

1_3_3_1_2 دفع الجريمة: ونتطرق في هذا الفرع الى الدفاع الشرعي عن المنزل وكذا الأدلة الشرعية على الحق في دفع جريمة الدخول بغير اذن.

1-الدفاع الشرعي عن المنزل: اتفق فقهاء المسلمين على منح صاحب البيت حق الدفاع الشرعي عن منزله ضد دخول الغير فيه بدون اذنه، أو اقتحامه له، بأن يقوم بدفع الصائل – الاعتداء _ الواقع عليه بكل الوسائل المشروعة، فكما يكون الصائل واقعا على نفس المصول عليه أو عرضه أو ماله، يصح أن يقع بدخول الغير منزله أو البقاء فيه بدون استئذان.

ويذهب علماء الاسلام الى أن كل من دخل منزل غيره بدون اذنه، فان لصاحب البيت دفعه، ويعتبرون ذلك من باب دفع الصائل، ويكون دم الداخل هدرا، ومن ثم لا يكون على صاحب البيت اذا قام بدفعه بقوة أدت الى احداث وفاة أو جروح _ قصاص ، ولادية ، ولا ضمان.

2-الأدلة الشرعية على الحق في دفع جريمة الدخول بغير اذن:

ويستدل على هذا الحق بما روى عن عبد الله بن عبد الله بن عمر " رضى الله عنهما " عن رسول الله " صلى الله عليه وسلم " أنه قال : " من أريد ماله بغير حق فقاتل ، فقتل ، فهو شهيد ".

ويستدل من هذا الحديث أن الاسلام أوجب على الانسان أن يدافع عن نفسه وعن ماله ضد أي اعتداء يقع عليه، فاذا قاتل فقتل ، فهو شهيد، واذا قتل المعتدي فدم هذا الأخير هدر ، فلا يسأل المدافع _ في هذه الحالة الأخيرة _ عن قصاص ولا دية ولا ضمان، ويتأيد ذلك بدليل المنقول هو حديث النبي " صلى الله عليه وسلم ": " من دخل على قوم دارهم ليلا بغير اذنهم فقتله قاتل ، فدمه هدر " [1].

[1] آدم عبد البديع آدم حسين، مرجع سابق، ص 523.

والقاعدة في دفع الصائل عن المنزل أن يبدأ صاحب البيت الحصول عليه بأسهل ما يمكن الدفع به، لأن هذه هي القاعدة في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فاذا دخل رجل منزل آخر بغير اذنه، وكان يندفع بالأمر بمغادرة المنزل أو التهديد بالضرب، ودفعه بذلك، فان اندفع بقليل فلا حاجة لأكثر منه، وان علم أنه يخرج بالعصا لم يكن له ضربه بالحديد، لأن الحديد آلة للقتل ، بخلاف العصا وان ذهب موليا لم يكن له قتله ولا اتباعه، لانتهاء الخطر أو الاعتداء وهو ما يتفق مع قواعد الدفاع الشرعي التي تقضي بانتهاء حالة الدفاع الشرعي بزوال الخطر.

وما أمكن دفعه بقطع عضو، لم يجز قتله وان كان لا يندفع الا بالقتل أو خاف أن يبدره بالقتل ان لم يقتله، فله ضربه بما يقتله أو يقطع طرفه، ومأأتلف منه فهو هدر لأنه تلف لدفع شره ، فكان قتلا بحق ، فلم يضمنه.

وليس للمعتدي عليه أن يقصد قتل المعتدي أو جرحه ابتداء الا اذا علم أنه لا يندفع الا بذلك، وأن القتل أو الجرح هو القوة اللازمة لدفعه.

1_3_3_2 جريمتا اختلاس النظر واستراق السمع في الشريعة الاسلامية

ودراستنا في هذا المطلب تنقسم الى فرعين على النحو التالي: جريمة اختلاس النظر (الفرع الأول) ، جريمة استراق السمع (الفرع الثاني).

1_3_3_2_1 جريمة اختلاس النظر:

حرم الإسلام على الغير ان يطلع على دار غيره بغير اذنه، لما في ذلك من التجسس المنهي عنه، قال صلى الله عليه وسلم : " لو أن امرأ أطلع عليك بغير اذن فحذفته بحصاة ففقأت عينه، لم يكن عليك جناح ".

ان النظرة المجردة داخل بيت الانسان اعتداء على حرمته، وقد نهى الرسول صلى الله عليه وسلم ، أمته الا تفعل هذا، وحظر على أي شخص ان يدخل بيتا إلا بإذن صاحبه، والتطلع إلى ما بداخل البيت لا ينحصر في النظر إلى شيئ معين كعورة الرجل مثلا، بل يشمل استكشاف الحريم وما يقصد صاحب البيت ستره من الأمور التي لا يحب اطلاع كل أحد عليها [1]، ومن ثم ثبت النهي عن التجسس والوعيد عليه حسما لمواد ذلك، فعن أبي ذر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ايما رجل كشف سترا فأدخل بصره قبل أن يؤذن له فقد أتى حدا لا يحل له أن يأتيه، ولو أن رجلا فقأ عينه بسبب ذلك لهدرت " رواه أحمد.

وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " من اطلع على قوم بغير اذنهم فرموه فأصابوا عينه فلا دية ولا قصاص .

" وقد سبقت الاشارة في أكثر من موضع الى العديد من النصوص التي تسير في هذا السياق وبهذا يتبين أن الاطلاع على عورات الناس حرام لذاته، وأن الأمر بالاستئذان سبيل لتجنب ذلك الحرام، وعلى ذلك اذا كان هناك انسان يحاول تكشف عورات الناس في بيوتهم، فان محاولته حرام ومنعه ومنعه منها واجب، وعلى هذا اتفق الفقهاء فقرروا بالاجماع " أن منع رجل من النظر خفية أو الى عورات غيره واجب وان من يفعل ذلك بالناس يعزر ".

وفيما يلي نتعرض لأركان هذه الجريمة وعقوبة مرتكبيها في الشريعة الاسلامية:

1_3_3_2_1_1 أركان هذه الجريمة:

جريمة اختلاس النظر في الشريعة الاسلامية تقوم على ركنين أحدهما مادي و يتمثل في النظر الى حرمات الغير الموجودة في داره، والآخر معنوي، وهو أن يكون الجاني قاصدا الاطلاع على الحرمات، وفيما يلي نتناول بالدراسة كل من هذين الركنين:

---

[1] د. أحمد فراج حسين، مرجع سابق، ص 29.

1_3_3_2_3_1_1_1 الركن المادي: ولكي يقوم هذا الركن يتعين تحقق ما يلي:

1_3_3_2_3_1_1_1_1 الاطلاع على حرمات الغير الموجودة في داره :

وحرمة استراق البصر والإطلاع على دار الغير يستوي في حصوله أن يكون قد وقع التطلع من ثقب صغير في الباب أو شق فيه أو في الحائط ، واسعا هذا الشق أو ضيقا، وفي حكم المتطلع من الباب المتطلع من خرمة في جدار المنزل، وكذا من وقف في الشارع ينظر إلى حريم غيره على الأصح ، وفي قول : المنع مختص بمن كان في ملك المنظور إليه[1].

ومن الطرق المستحدثة للإطلاع على ما بداخل بيت الغير، اخفاء آلة تصوير في بيت الغير دون علمه لتتولى تصوير شؤونه ، ولا شك أن هذه الوسيلة وأمثالها، تعتبر من أخطر أنواع التجسس، لأن صاحب البيت لا قدرة له على كشفها، ولا حيلة له في تفاديها، فتأخذ حكم التطلع من خلل الباب من باب أولى[2].

ويذهب بعض الفقه الاسلامي الى تضييق حرم الانسان، حيث يقصرها على زوجاته وامائه ومحارمه، وكذلك ولده الأمرد الحسن _ ولم يكن متجردا _ وكذلك في الأحوال التي يكون فيها صاحب المكان مكشوف العورة وقيل مطلقا، فاذا اختلس الشخص النظر الى هذه الأشياء كانت الجريمة قائمة في حقه .

وهذا الرأي وان كان من الناحية العملية يبسط الحماية على الأمور التي تمس الفرد مساسا مباشرا الا أنه لا يتمشى مع العموم الذي جاءت به النصوص الواردة عن النبي صلى الله عليه وسلم " والتي تفيد حماية الفرد في أي وضع كان، سواء أكان مكشوف العورة أم لا وسواء أكان في الدار نساء أم لم يكن ، وهذا ما ذهب اليه جانب من الفقه الاسلامي، ذلك لأن النصوص

---

[1] د. أحمد فراج حسين، مرجع سابق، ص 30.

[2] المرجع نفسه ، ص 30.

الواردة عن النبي صلى الله عليه وسلم " لم تذكر أنه كان في الدار التي أطلع فيها على النبي نساء أو كان هناك من هو مكشوف العورة، هذا فضلا عن أن حرم الفرد ليست مقصورة على زوجاته وامائه، وانما تكون أكثر تمثلا في وثائقه وأسراره التي توجد في بيته ، يقول ابن حجر : " لأن التطلع الى ما في داخل البيت لم ينحصر في النظر الى شيئ معين كعورة الرجل مثلا بل يشمل استكشاف الحريم وما يقصد صاحب البيت وستره من الأمور التي لا يجب اطلاع كل واحد عليها، ومن ثم ثبت النهي عن التجسس والوعيد عليه حسما لمراد ذلك، ولأن العاقل يشتد عليه أن الأجنبي يرى زوجته وابنته ونحو ذلك وكذا في حال ملاعبته أهله أشد مما رأى الأجنبي ذكره منكشفا "[1].

1_3_3_2_1_1_1_2 ألا يكون هناك تفريط من صاحب الحق (المجني عليه):

ويعني ذلك أن تكون هناك محاولة من المعتدي لتكشف الأسرار بأن يكون عمل عملا ما في سبيل الوصول الى أسرار المعتدي عليه ، أما اذا كان هناك تفريط من المعتدي عليه وذلك بأن ترك باب مسكنه أو مكانه الخاص مفتوحا حتى رآه بعض الناس، فان جريمة اختلاس النظر لا تعتبر متوافرة في هذه الحالة، لأن الاثم قد اشترك فيه الناظر والمنظور اليه، حيث انه لم يستتر وكان الأولى به الاستتار.

والواقع أن الصورة التي ذكرها الفقهاء للتفريط وان كانت صحيحة وصادقة فيما لو تم اختلاس النظر بالصور التقليدية، الا أنها لا تبدوا كذلك بالنسبة للتلصص بالوسائل العلمية الحديثة، مثل المراقبة بالدائرة التلفزيونية المغلقة أو بالأشعة فوق الحمراء ، لأن غلق الباب أو فتحه لا يغير من الوضع شيئا، ذلك أن هذا النوع من الوسائل يمكنه استطلاع المكان وكشفه وان كان الباب مغلقا– بل حتى من وراء الجدران _ مما يجعل فتح الباب وعدمه سواء لذلك نميل مع البعض الى قصر هذه الصورة على التجسس التقليدي.

---

[1] فتح الباري، الجزء 12، ص 216.

ولا يشترط الفقه الاسلامي بعد ذلك وسيلة معينة لارتكاب هذه الجريمة كما هو الحال في القوانين الوضعية، وذلك على النحو الذي سيتم ايضاحه في حينه_ فجريمة اختلاس النظر هذه تقوم في حق الشخص سواء كان فعل الاختلاس الذي تم من جانبه عن طريق العين المجردة أم كان هذا الفعل قد تم بأحد وسائل التلصص التي توصل اليها التطور العلمي الحديث ، ذلك أن قوله تعالى: " ولا تجسسوا انما جاء عاما دون تخصيص ، وطالما أنه لم يرد عليه ما يخصصه، فانه يبقى عاما يشمل تحريم التجسس بجميع الوسائل.

ولا يشترط الفقه الاسلامي لقيام هذه الجريمة باستثناء وجه ضعيف عند الشافعية – أن يكون الناظر واقفا في ملك المنظور اليه، فيستوي أن يكون الناظر واقفا في الشارع أو في سكة منسدة أو واقفا في خالص ملك المنظور اليه، كأن يكون واقفا في الحديقة بالمسكن أو أن يكون واقفا في شرفة عمارة ومنها يمارس التلصص والتقاط الصور.

1_3_3_2_1_1_2 الركن المعنوي: الركن المعنوي المكون لجريمة اختلاس النظر الى حرمات الغير، هو العمد أو القصد الجنائي، ويتحقق ذلك بأن يتعمد الناظر (المعتدي) الاطلاع على حرمات الغير ، وهو يعلم أن هذا التصرف محرم عليه شرعا، أما اذا كان غير متعمد ذلك ، كما اذا كان مجنونا أو مخطئا أو وقع نظره اتفاقا، ففي هذه الحالة لا تعتبر جريمة اختلاس النظر متوافرة في حقه، يقول الرسول " صلى الله عليه وسلم " : " رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه وقد سئل النبي " صلى الله عليه وسلم " عن نظرة الفجاءة والتي تقع اتفاقا فقال : " اطرق بصرك" ، وقال للامام علي " رضى الله عنه " لاتتبع النظرة النظرة فان الأولى لك والآخرة عليك ".

كذلك لا تقوم الجريمة اذا كان للناظر شبهة في الاطلاع وذلك كما لو كان في مسكن المنظور اليه أحد محارم الناظر ، بل يشترط ألا يكون فيها الا محارمه، أو كان الناظر أحد

أصول المنظور اليه الذين لا قصاص عليهم، وكذلك اذا كان النظر مباحا له لخطبة، وفي رأي آخر أن المنظور اليه يحق له دفع الناظر – سواء أكان في الدار محرم أم لم يكن .

ومما سبق يتبين لنا أن توافر القصد ركن من أركان جريمة اختلاس النظر ويمكن معرفة هذا القصد من خلال القرائن وما يرشد اليه ظاهر الحال.

1_3_3_2_1_2 عقوبة هذه الجريمة: وجريمة اختلاس النظر في الشريعة الاسلامية لم ترد في شأنها عقوبة محددة ذلك شأنها شأن جريمة دخول مسكن الغير بغير اذن – ومن ثم تعتبر من الجرائم التعزيرية التي يترك لولي الأمر فرض عقوبة مناسبة لها على ضوء الظروف بالنظر الى الوسائل المستخدمة في اختلاس النظر ، وهل هي بالوسائل التقليدية المعروفة أم بأحدى الوسائل التكنولوجية الحديثة، ومن ثم يمكن لولي الأمر– كما نعتقد – تخفيف العقوبة في الحالة الأولى وتشديدها في الحالة الثانية[1].

ولما كانت جريمة اختلاس النظر تختلف عن جريمة دخول المسكن من حيث أنها قد تستثمر الأجهزة العلمية، هذا فضلا عن أنه قد تؤخذ صورة لشخص بغير اذنه ولارضاءه فان ثمة سؤالا يطرح في هذا الصدد، هو هل يجوز لولي الأمر في الفقه الاسلامي مصادرة الأجهزة التي أستخدمت في ارتكاب الجريمة أو الصورة الملتقطة.

وبداية نقول ان المصادرة تعني اخراج المال الذي هو محل الجريمة من ملك صاحبه ولا يهم بعد ذلك مآل هذا المال ولا كيفية التصرف فيه فقد تكون المصادرة باتلاف المال أو بالتصدق به أو في ابقائه في ذمة الدولة وعهدتها.

وهناك اتفاق في الفقه الاسلامي على جواز اتلاف محل الجريمة في بعض الصور فقهاء المسلمين قد اتفقوا على جواز هدم البيت على من اعتاد الفسق وانواع الفساد في داره وكسر

---

[1] آدم عبد البديع آدم حسين، مرجع سابق، ص 528.

دنان الخمر ولا يضمن الكاسر شيئا وكذلك الحال في اراقة خمور أهل الذمة وكسر دنانها وشق ظروفها ان كانوا أظهروها بين المسلمين ، ومن ذلك قولهم باراقة اللبن على من غشه اذا كان يسيرا" .

والنصوص الشرعية التي تفيد جواز اتلاف محل الجريمة كثيرة ، منها ما روي عن ابن عمر " رضى الله عنهما " أنه قال : " أمرني النبي " صلى الله عليه وسلم " – أن آتيه بمدية– أي شفرة – فآتيته بها ، فأرسل بها فأرهفت ثم أعطانيها وقال: اغد علي بها، ففعلت فخرج بأصحابه الى أسواق المدينة وفيها زقاق الخمر قد جلبت من الشام فأخذ المدية منى فشق ما كان من تلك الزقاق بحضرته ثم أعطانيها وأمر الذين كانوا معه أن يمضوا معي ويعاونوني وآمرني أن آتي الأسواق كلها فلا أجد فيها زق خمر الا شققته ففعلت فلم أترك في أسواقها زقا الا شققته " وأمره " صلى الله عليه وسلم " لعبد الله بن عمرو بن العاص بأن يحرق الثوبين المعصفرين ومنها أمره " صلى الله عليه وسلم " بحرق نخيل اليهود اغاظة لهم ومنها أمر الامام علي – رضى الله عنه " بحرق قرية لأنه كان يباع فيها الخمر " .

وعلى ضوء ما تقدم يمكننا القول بأن جريمة اختلاس النظر اذا تمت بالوسائل العلمية الحديثة، فلا مانع في الفقه الاسلامي من مصادرة هذه الوسائل على معنى الاتلاف ، وذلك قياسا على كسر دنان الخمر واتلاف محل الجريمة ، كما أنه ليس هناك ما يمنع من أن يترك أمر التصرف بها الى القاضي وفق الضوابط التي يضعها المشرع، والذي يدعم هذا أن جانبا من الفقه الاسلامي يذهب في حالة اللبن المغشوش الى أن الاتلاف ليس متعينا، بل يجوز التصدق به في حالة عدم ترتب المضرة عليه .

ولكن لما كانت الصورة المأخوذة للشخص طبيعة تختلف عن طبيعة الوسائل العلمية المستخدمة في الجريمة ، لأن تركها في يد السلطة العامة يمكن أفراد هذه السلطة من الاطلاع

عليها باستمرار وتعاقب ، وبالتالي تبقى مصدرا يهدد الفرد ومبعث خوف له ومن ثم فان الاتلاف في هذه الحالة يكون أولى من حفظها في ملف الدعوى لأن المصلحة تقتضي ذلك وأينما وجدت المصلحة فثم حكم الله وشرعه، ومما يؤيد هذا المعنى أن جانبا من الفقه الاسلامي قد ذهب في حالة واطئ البهيمة بقتل البهيمة أو ذبحها ، وعلل ذلك بأنه فيه قطعا للتشهير [1].

واذا كان الاسلام قد حرم انتهاك حرمة البيوت بالتطلع على عورات الناس والوقوف على عيوبهم ، واعتبر ذلك من الكبائر المنهي عنها ، وأهدر ما يترتب على حذف الناظر اذا فقئت عينه، فإنه قيد ذلك بعدة قيود[2].

فإذا كان الناظر كفيفا، فإنه لا يجوز حذفه وفقأ عينه، لانتفاء الحكمة من الإطلاع، وهو البصر، وقد جاء في الحديث، ان رجلا اطلع من ثقب في باب رسول الله صلى الله عليه وسلم ومع الرسول مدري يمشط به رأسه، فلما رآه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لو أعلم أنك تنظر لطعنت به في عينك ، إنما جعل الإستئذان من أجل البصر، فقد علل عليه السلام الحكم وهو الحذف باطلاع الغير وابصاره، فاذا انتفى الاطلاع انتفى الحكم.

أما اذا ترك صاحب البيت الباب مفتوحا، وكان الناظر إليه مجازا فنظر غير قاصد لم يجز رميه، لأن صاحب البيت هو المتسبب في هذا النظر ، و يلحق بالمجتاز في الحكم والخلاف من نظر من سطح بيته إلى بيت غيره.

واذا كان الناظر له في تلك الدار زوجة أو محرم أو متاع، فأراد الاطلاع على شيئ من ذلك، فانه يمتنع رميه للشبهة على الأصح، وفي قول يجوز له الإطلاع ان لم يكن فيها غير زوجته، فان كان فيها غيرها، انذر، فان انتهى وإلا جاز رميه.

---

[1] آدم عبد البديع آدم حسين، مرجع سابق، ص 530.

[2] د. أحمد فراج حسين، مرجع سابق، ص 30.

اذا لم يكن في البيت المنظور إليه سوى رجل واحد هو مالكها أو ساكنها، لا يجوز رميه قبل انذاره ، إلا ان كان مكشوف العورة[1].

وفي حالة ما إذا اخبر الناهي عدل عن منكر يجري داخل المنزل، أو ان ساكنه يقوم بداخله بأعمال منافية للمصلحة العامة، جاز له ان يسترق النظر بالطريقة التي يراها.

اذا مضى الناظر قبل رميه ، لم يجز رميه بعد ذلك، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم، لم يطعن من اطلع ثم انصرف، ويستوي في ذلك ان يكون الناظر قد ترك النظر لسبب خارج عن ارادته، أو أنه تركه بمحض ارادته.

هذا واذا امتنع الطعن لسبب من الأسباب المذكورة، فإن حرمة النظر ثابتة ومنهي عنها[2].

1_3_3_2_2 جرائم استراق السمع

وكما رأينا حرص الشريعة الاسلامية على حماية الحياة الخاصة بتجريم اختلاس النظر، فانها قررت أيضا حماية خصوصيات الناس بتجريم استراق السمع، يقول تعالى في كتابه الحكيم : " ولا تقف ما ليس لك به علم " [3]، أي لا تتبع ما ليس من شأنك أن تعلم به والله تعالى اذ ينهي عن ذلك ويحرمه فانه بذلك يصون لكل انسان حرماته الشخصية من أن تمس .

ويقول الرسول " عليه الصلاة والسلام " : " من تسمع حديث قوم وهم له كارهون صب في أذنه الأنك يوم القيامة " والحديث الشريف صريح في تحريم التسمع على أحاديث الغير مع كراهة ذلك الغير على هذا التسمع وتعرف الكراهية بالتصريح وبالقرائن.

---

[1] د. أحمد فراج حسين، مرجع سابق، ص 31.

[2] المرجع نفسه، ص 32.

[3] سورة الاسراء – الآية رقم 36.

وهناك الكثير من النصوص الشرعية – قرآنا وسنة – التي تدل على تحريم استراق السمع ، والتي سبق أن ذكرناها عند الحديث عن عناصر الحق في في حرمة الحياة الخاصة في الشريعة الاسلامية.

ونتعرض فيما يلي: لأركان جريمة استراق السمع في الشريعة الاسلامية وعقوبة مرتكبي هذه الجريمة وذلك كما يلي:

1_3_3_2_2_2 أركان هذه الجريمة:

وجريمة استراق السمع تنهض على ركنين شأنها شأن جريمة اختلاس النظر .

1_3_3_2_2_2_1 الركن المادي: ولتحقق هذا الركن يجب توافر الشروط الآتية:

1_أن يكون هناك تسمع الى أحاديث الغير: ولا يهم بعد ذلك الوسيلة التي تم بها هذا التسمع، فقد تكون الوسيلة هي نوع من الوسائل التقليدية، كأن يستمع من شق باب أو من نافذة، وقد يكون التسمع بواسطة الوسائل المتطورة، وهذا مستفاد من صيغة النصوص الواردة في النهي عن التجسس ، حيث انها لم تخصصه بوسيلة معينة، وذلك على النحو السابق ايضاحه عند الحديث عن جريمة اختلاس النظر.

2- ألا يكون هناك تفريط من صاحب الحديث: كأن يجهر بحديثه الى الحد الذي يسمعه الغير بدون قصد التصنت اليه.

3- عدم رضاء صاحب الشأن: لأن النهي عن التسمع الى أحاديث الغير مقيد بعدم الكراهة والرضاء يؤكد عدم كراهة صاحب الحديث لاستماع الغير الى حديثه.

ولا يشترط بعد ذلك لقيام هذه الجريمة أن تكون الأحاديث المتسمع اليها قد جرت في مكان خاص وذلك على خلاف الحال في جريمة اختلاس النظر طالما قامت القرائن التي تدل على أن المتحدث قصد بكلامه أن يكون خاصا لا عاما.

وتأسيسا على ذلك تعتبر جريمة استراق السمع قائمة اذا كان فعل الاستراق واقعا على الأحاديث الدائرة بين شخصين عبر الهاتف ، اذ أن ادارة حديث بين اثنين عبر الهاتف يفترض الا يسمعه غيرهما[1] .

1_3_3_2_2_1_2 الركن المعنوي: والركن المعنوي لجريمة استراق السمع هو العمد أو القصد الجنائي، ويتحقق ذلك بأن يتعمد المتسمع (المعتدي) التسمع الى أحاديث الغير ، وهو يعلم أن هذا التصرف محرم عليه شرعا، أما اذا كان غير متعمد ذلك، كما اذا كان مجنونا أو مخطئا أو وقع سمعه اتفاقا ، ففي هذه الحالة لا تعتبر الجريمة متوافرة في حقه.

1_3_3_2_2_2_2 عقوبة هذه الجريمة: وجريمة استراق السمع من الجرائم التعزيرية ، حيث لم ترد في شأنها عقوبة محددة في الشرع الاسلامي، ومن ثم يترك لوي الأمر فرض عقوبة مناسبة لها على ضوء الظروف التي تمت فيها الجريمة ، كما يجوز لولي الأمر مصادرة الأجهزة المستخدمة في استراق السمع، وذلك اذا ماتم ارتكاب هذه الجريمة بواسطة الأجهزة العلمية الحديثة وذلك كله على النحو الذي أسلفنا ايضاحه عند الحديث عن جريمة اختلاس النظر[2]. لقد عملت الشريعة الإسلامية بوصفها دينا سماويا ختم الله به الديانات على صيانة حقوق الإنسان، وما جاءت به يعد أعظم إعلان عالمي لحقوق الإنسان يحمي الإنسان ذاته بصرف النظر عن أي شيئ لكي يمارس حقوقه بوعي كامل دون تعد على حرية الآخرين من أجل اكتمال بناء المجتمع الذي يعيش في الإنسان سيدا كريما، ومما يتفق مع هذا التكريم القاعدة التي يقوم عليها بناء الإسلام

---

[1] آدم عبد البديع آدم حسين، مرجع سابق، ص 532.

[2] المرجع نفسه ، ص 532.

عقيدة وشريعة، فقد جاء قوله تعالى بهذا الشأن: " و لقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا "[1].

ولا تقتصر الأسس التي أرساها الإسلام في بناء حقوق الإنسان و حمايتها على حق معين بل حافظت على الحرية الشخصية وحرمت الإعتداء على الإنسان في نفسه أو ماله أو عرضه فشرعت القصاص في ذلك، لقوله تعالى " ولكم في القصاص حياة ياأولي الألباب لعلكم تتقون " [2]، فالإسلام شرع حقوق الإنسان في شمول وعمق، وحرص عليها بسياج عال منيع، وأحاطها كافية وصاغها مجتمعة على أساس قوي من الأصول والمبادئ، وما هذا كله إلا دعما لبنائه التشريعي[3].

ومن مجمل تلك الحقوق اللصيقة بشخص الإنسان، حقه في الحرية، وحقه في حرمة خصوصيته، وهذا الأخير سيبقى لصيقا بصاحبه حتى يرث الله سبحانه وتعالى الأرض وما عليها، وعلى الرغم من أن اصطلاح الحق في الخصوصية لم يرد ذكره في الشريعة بهذا اللفظ غير أن هذا لا يعني أن الشريعة الإسلامية أغفلت الإشارة إلى جوهره بوصفه حقا إذ أن حقوق الأفراد في الفقه الإسلامي ترتكن إلى المصادر التي تستقي منها الأحكام الشرعية، فليس هناك حق شرعي ما لم يستند إلى دليل، فإذا كان الحق هو مثبت الحقوق فإن الله سبحانه وتعالى هو مثبت جميع الحقوق[4].

---

[1] سورة الإسراء، الآية 70.

[2] سورة البقرة، الآية 179.

[3] د. علي أحمد عبد الزعبي، حق الخصوصية في القانون الجنائي (دراسة مقارنة)، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس لبنان، الطبعة الأولى، 2006.

[4] د. هاني سليمان الطعيمات، حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 21.

من الواضح أن البحث عن فلسفة التعاليم الإسلامية في هذا المجال لم تترك كبيرة ولا صغيرة إلا وبينتها فحفظت الحقوق وصانتها من التعدي عليها لأي سبب من الأسباب، فالبحث في جملة الحقوق التي تندرج تحت مفهوم حق الخصوصية ليس من السهل الإحاطة بها مجتمعة سواء في الفقه الإسلامي أم في القانون الوضعي، بل يمكننا اتباع القواعد والمعايير التي من خلالها نستطيع فهم مضمون ما تنطوي عليه من احترام تفرضه علينا الحياة من شريعة وقانون، فالشريعة الإسلامية جعلت حماية حرمة هذا الحق ضرورة إنسانية كباقي الضرورات التي تعد من مقومات المجتمع الإسلامي، فهي حماية تتسم بالشمول في وضع قواعد كلية لا تتبدل بتبدل الزمان و المكان كقاعدة (لا ضرر ولا ضرار) القادرة على صون خصوصية الإنسان، هذه الحماية التي تستمد جذورها من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، فالإسلام هو تنظيم ونظرية متكاملة ماديا وروحيا، فهو دين ودنيا معا، بمعنى أنه دعوة عالمية والشريعة فيه عامة التطبيق، وشاملة لجميع نواحي الحياة الإجتماعية والإقتصادية.

فالشريعة الإسلامية حرمت الدخول إلى المساكن دون إذن صاحبها ، ولكن في الوقت نفسه بينت مشروعية الاقتراب منها و دخولها عن طريق الاستئناس، كما حرمت إفشاء الحديث والأسرار الخاصة ودعت إلى حفظها، وكيف يحافظ كل من الزوجين على أسرار الآخر، فضلا عن تحريم الوصول إلى الأسرار عن طريق التطفل والتجسس لأي سبب كان، وحرمت التشهير وإشاعة الفاحشة لكي تحافظ للإنسان عرضه وشخصه وكرامته، كما حافظت على حماية المراسلات البريدية والبرقية والهاتفية الشخصية والرسمية، وأهمية المحافظة على الأسرار الواردة فيها، ولم تقف عندا هذا فحسب فقد حمت خصوصية المتوفي ابتداء من وفاته ووضعه في القبر ثم إحترام جثته بعدم نبشها وانتهاء بعدم إفشاء اسراره بعد وفاته إن لم تكن مكرمة أو صفة حميدة[1].

[1] د. علي أحمد عبد الزعبي، مرجع سابق، ص 36.

الباب

الثاني

الباب 2

حماية الحق في الحياة الخاصة

لقد أصبح الدفاع عن الحياة الخاصة للفرد يشكل في الوقت الحاضر ضرورة ملحة تزداد يوما بعد يوم داخل المجتمعات الديمقراطية المعاصرة، حيث صار الرأي العام واعيا بالانتهاكات التي تمس خصوصية الفرد بسبب التطفل الواقع عليها من قبل غيره من الأفراد، أو نتيجة تدخل السلطات العمومية فيها، ذلك أن مثل هذه الإنتهاكات تقع سواء من خلال البحث في خبايا الحياة الخاصة للشخص والتلصص على مكنوناتها، أو عن طريق إفشاء أسرارها و إذاعة جزئياتها [1].

و تتمتع الحياة الخاصة بحماية ضد أي اعتداء عليها وهذه الحماية كفلتها الاتفاقيات والمواثيق الدولية وقد كرستها الدول في دساتيرها ووضعت اليات لحمايتها كما سنت في قوانينها الجنائية عقوبات على كل من يتعدى عليها .

ورغم أن الخصوصية الفردية معترف بها كقيمة محمية منذ عشرات السنين في بعض المواثيق الدولية وفي كثير من الدساتير الوطنية، إلا أن القوانين الداخلية للبلدان لازالت مختلفة حول كيفية حماية الخصوصية، حيث تكتفي نظم معينة بحماية الحياة الخاصة عن طريق القانون المدني فقط ، بينما توزع نظم أخرى هذه الحماية بين القانون المدني والقانون الجزائي.

بل أن الدفاع جزائيا عن الحياة الخاصة في مثل هذه النظم الأخيرة لا يتم بنفس الكيفية.

---

[1] نويري عبد العزيز، مرجع سابق، ص 02.

إذ هناك دول تحمي الخصوصية الفردية جزائيا بكيفية غير مباشرة وذلك من خلال الدفاع عن الحقوق التقليدية اللصيقة بشخصية الانسان مثل حماية حرمة جسده وحرمة مسكنه ومراسلاته، بينما ذهبت دول أخرى إلى أبعد من ذلك من أجل ضمان الحق في الخصوصية، حيث تضع له حماية جزائية بكيفية مباشرة وذلك عن طريق سن تجريمات نوعية تضمن سرية حرمة الحياة الخاصة.

وتعد حماية الحياة الخاصة من أهم المواضيع الداخلة في مجال حقوق الإنسان وذلك راجع لما للخصوصية الفردية من ارتباط وثيق يتعلق بممارسة الحريات العامة التي تكفلها المواثيق الدولية والدساتير الوطنية[1].

لذلك سنتعرض في هذا الباب لأوجه الحماية المختلفة التي يوفرها القانون الدولي لحقوق الانسان والحماية الدستورية والجنائية وذلك في ثلاثة فصول كما يلي:

حماية الحياة الخاصة في القانون الدولي لحقوق الانسان (الفصل الأول)، الحماية الدستورية للحق في الحياة الخاصة (الفصل الثاني)، الحماية الجنائية للحق في الحياة الخاصة (الفصل الثالث)

[1] نويري عبد العزيز، مرجع سابق ، ص 02.

الفصل

الرابع

الفصل 4

حماية الحياة الخاصة في القانون الدولي لحقوق الانسان

يقصد بحماية الحياة الخاصة في القانون الدولي لحقوق الانسان الاتفاقيات والمواثيق والمعاهدات الدولية التي تحتوي نصوصا تتعلق بحماية الحياة الخاصة، وتتشكل هذه النصوص بالنسبة للدول الموقعة عليها التزاما بان تتضمن قوانينها الداخلية نصوصا تحمي الحياة الخاصة او على الاقل لا تتعارض مع الاتفاقيات والمواثيق والمعاهدات الدولية.

ومما لا شك فيه ان الاتفاقيات الدولية والقرارات الصادرة عن الامم المتحدة ، تعد اهم مصادر حماية حقوق الانسان، اذ تلتزم الدول باحترام هذه القواعد، كما يعد الاعلان العالمي لحقوق الانسان او القواعد الدولية التي تتمثل فيها الحقوق.

وقد مر التطور السياسي لحقوق الإنسان بمراحل عديدة عبر التاريخ تعكس تطور الكفاح السياسي للشعوب من اجل إقرار تلك الحقوق، فقد عرفت انجلترا عددا من إعلانات حقوق الإنسان في صورة وثائق تاريخية قديمة للحد من سلطات الملك، مثل العهد الأعظم لعام 1315، وملتمس الحقوق عام 1628 ولائحة الحقوق لعام 1689 وقانون التسوية عام 1701.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية صدرت مجموعة من إعلانات حقوق الإنسان أهمها إعلان الاستقلال عام 1776، وإعلانات الحقوق التي صدرت في العام ذاته والتي تصدرت دساتير المستعمرات البريطانية الثلاث عشرة التي أصبحت فيما بعد ولايات أمريكية مستقلة.

وفي فرنسا صدر إعلان حقوق الإنسان عام 1789 عقب الثورة الفرنسية، وفي روسيا اصدر الحزب الشيوعي عام 1918 إعلان حقوق جماهير العمال.

وفي العاشر من ديسمبر عام 1948 أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وهذا الإعلان يمثل بداية الحماية الدولية لحقوق الإنسان.

وأصدرت الأمم المتحدة في 16 ديسمبر 1966 العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، وله قوة القانون وسلطاته بالنسبة لكل الدول الموقعة عليه، وقد نصت المادة 17 من العهد على حماية حرمة الحياة الخاصة، وفي 4 نوفمبر 1950 صدرت في روما الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية ونصت المادة الثامنة من الاتفاقية على حماية حرمة الحياة الخاصة.

وتواصلت بعد ذلك المؤتمرات الدولية والإقليمية لتأكيد الحق في حرمة الحياة الخاصة ووسائل حمايته وأدت هذه الجهود الدولية والإقليمية لتأكيد الحق في حرمة الحياة الخاصة ووسائل حمايته وأدت هذه الجهود الدولية والإقليمية بشان حماية حرمة الحياة الخاصة، إلى تطورات ملحوظة في دساتير وقوانين كثير من الدول التي حرصت على الالتزام بالمبادئ الدولية لحقوق الإنسان، وحماية حرمة الحياة الخاصة.

ولتفصيل ما جاء في المواثيق الدولية من مبادئ لحماية حقوق الانسان وحرمة الحياة الخاصة سنعالج هذا الفصل في مبحثين كما يلي:

إعلانات الحقوق ومواثيق الأمم المتحدة (المبحث الأول)، تطورات حماية حرمة الحياة الخاصة في بعض دول اروبا حتى يونيو 1990(المبحث الثاني).

2_4_1 إعلانات الحقوق ومواثيق الأمم المتحدة:

يشتمل هذا المبحث على ثلاثة مطالب، نتناول في الأول إعلانات حقوق الإنسان، وفي الثاني الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والإقليمية، ونخصص المطلب الأخير للمؤتمرات الدولية والإقليمية حول الحق في حرمة الحياة الخاصة.

2_4_1_1 إعلانات الحقوق:

نستعرض في هذا المطلب إعلانات الحقوق الانجليزية والأمريكية والفرنسية ثم حماية الحق في حرمة الحياة الخاصة بموجب المادة 12 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة 17 من الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية.

2_4_1_1_1 إعلانات الحقوق الانجليزية :

من الشائع القول بأن انجلترا لا تعرف القانون الدستوري المكتوب، فالتاريخ الدستوري الانجليزي لم يعرف في وقت ما تسجيل نظريات معينة في وثائق دستورية، ومع ذلك فان انجلترا تعتبر أول دولة استتب فيها لأفراد الشعب حقوقه وحرياته، وكان ذلك نتيجة صراع الشعب الانجليزي ضد الملك لاخضاعه لحكم القانون وعدم جوره على الحريات الشخصية للمواطنين، وقد تمخض هذا الصراع عن عدد من الوثائق الدستورية التي هي أقدم الوثائق الدستورية الحديثة وهذه الوثائق هي[1]: العهد الأعظم للحريات الانجليزية عام 1215، عريضة الحقوق عام 1628، قائمة الحقوق عام 1689، قانون الهابياس كوربوس أو قانون الحرية الشخصية عام 1679.

[1] محمد عبد العظيم محمد، مرجع سابق، ص 135.

2_4_1_1_1_1 العهد الأعظم للحريات الانجليزية عام 1215:

أدت الخلافات بين الملك والنبلاء الذين يطالبون بتحديد حقوقهم وحقوق الملك بوضوح أكثر إلى أزمة حادة عندما قام الملك جون في سنة 1215 بفرض ضرائب باهظة وتعسفية وزج بمعارضيه في السجون منتهكا حرياتهم الفردية وحرمة حياتهم الخاصة.

وأدت هذه الإجراءات إلى ثورة ضد الملك قادها النبلاء وتم القبض على الملك واجبر على توقيع وثيقة العهد الأعظم في 15 يونيو سنة 1215، وهذه الوثيقة وان كانت قد ألغيت فيما بعد بحجة أن توقيع الملك عليها كان مشوبا بالإكراه، إلا انه قد تجدد العمل بها وتأييدها من الملوك اللاحقين في الأعوام 1216، 1217، 1225، 1297 مع إدخال بعض التعديلات عليها[1].

واعتبر العهد الأعظم رمزا لسيادة الدستور على الملك وضمت 63 مادة مختلفة لتنظيم العلاقات مابين الملك والاقطاعيين والبرلمان والمواطنين الانجليز وتعتبر الحرية الشخصية وتأمين العدالة واستقلالية القضاء من أهم الحقوق التي منحتها الوثيقة للشعب فبالرغم من أنها في الأصل وضعت للحد من تدخلات الملك ورجاله في شؤون النبلاء والبارونات إلا أن الشعب استفاد منها كونها أول وثيقة انجليزية تفرض له حقوقا على الحاكم[2].

وتنص المادة 39 من العهد الأعظم على أنه: " لا يجوز القبض على شخص أو حبسه أو تجريده من حريته أو حرمانه من حماية القانون أو نفيه، أو تكديره بكيفية ما إلا بحكم قضائي صادر بحضور المحلفين، وبمقتضى القانون".

أما نص المادة 40 فقد ورد على لسان الملك على النحو التالي: " لن نرفض أو نتعصب أو نتساهل في تطبيق القانون وإيفاء العدالة".

---

[1] د. يوسف الشيخ يوسف، مرجع سابق، ص 74.

[2] hypatia1.blogspot.com 2015/08/10

ولعل هذه القاعدة الأصولية هي التي تقررت بشأن حماية حريات الأفراد وحرمات حياتهم الخاصة من القبض التعسفي أو الحبس بدون حكم صادر من قاض مختص وفي حضور محلفين.

وتقديرنا لهذه الوثيقة فيما تضمنته من " نصوص عامة " فالأشراف حين قاموا بالثورة في مواجهة الملك قد راعو صيانة الحرمات الشخصية لكافة المواطنين[1].

2_4_1_1_1_2 عريضة الحقوق 1628:

منذ عام 1311 أصبح البرلمان الانجليزي يملك سلطة رفض أي ضرائب باهظة أو تعسفية يفرضها الملك وظل هذا السلاح في يد البرلمان يشهره في حالة اعتداء الملك على حقوق وحريات المواطنين.

وفي عام 1625 تكررت الخلافات بين البرلمان والملك شارل الأول الذي عمد إلى حل البرلمان أكثر من مرة لمعارضته الاعتداء على الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين وفرض الضرائب التعسفية وحبس الأفراد بدون مبرر مشروع. ووصلت خلافات الملك مع البرلمان إلى حد حبس تسعة من أعضائه فثار الشعب الانجليزي على الملك وتم القبض عليه وحوكم أمام البرلمان بالإعدام.

ونتيجة لهذه الأحداث صدرت عريضة الحقوق عام 1628 التي نصت في المادة العاشرة منها على انه: " لا يجبر فرد مستقبلا على أداء منحة أو سلفة من المال أو ضريبة من أي نوع كانت إلا بعد رضاء الشعب بذلك بقرار يصدر من البرلمان".

---

[1] محمد عبد العظيم محمد، مرجع سابق، ص136_ 137.

2_4_1_1_3 لائحة الحقوق عام 1689:

في أعقاب تخلي الملك جان الثاني عن عرش بريطانيا سنة 1689، وتولى العرش الملك وليم أورنج بدعوة من الشعب، وفي هذه الأثناء، رأى البرلمان الانجليزي ضرورة استصدار وثيقة دستورية تؤكد حقوق الأفراد وحرياتهم وتنظم العلاقة بين الملك والشعب منعا لتكرار ما حدث من اعتداء في السابق على حقوق الأفراد وحرياتهم.

وقد بدأت بذكر المخالفات التي ارتكبها جيمس الثاني لتنبيهه بعدم تكرارها وأكدت الوثيقة على عدم أحقية الملك في ايقاف القوانين أو الإعفاء من تطبيقها وكذلك أعطت المواطنين حق تقديم العرائض والالتماسات إلى الملك دون أن يترتب على ذلك ضرر لهم كالسجن أو الملاحقة [1].

وجاء في هذه الوثيقة ما يلي: " من اجل إقرار وتأكيد حقوق الشعب وحرياتهم القديمة، فانه تبطل سلطة الملك المزعومة في تعطيل القوانين، أو عدم العمل بها، أو الاستغناء عنها بدون موافقة البرلمان، وان من حق أفراد الشعب تقديم العرائض والتظلمات إلى الملك دون جواز تعرضهم للعقاب من اجل ذلك، وان الانتخابات البرلمانية يجب أن تكون حرة، وعم عرقلة حرية القول والمنافسة وكافة الإجراءات، ووجوب مراعاة العدالة وعدم الإفراط في العقوبات والغرامات والرسوم التي تقتضي من الأفراد".

وتكمن أهمية هذه الوثيقة في أنها وضعت حدا للمنازعات بين الملك والشعب ووضعت الأسس اللازمة لممارسة الشعب لحقوقه وحرياته وأخضعت سلطة الملك لحكم القانون، وظل النظام الملكي في انجلترا يخضع لمبدأ المشروعية منذ ذلك التاريخ.

---

[1] hypatia1.blogspot.com 2015/08/10

2_4_1_1_1_4 قانون إحضار جسم السجين 1679 (الهابياس كوربيس):

لقد عرفت هذه الوثيقة الرابعة باسم قانون " الهابياس كورباس " " ومعناه أنت سيد جسمك " وقد صدر في عام 1679 وعدل في عام 1816 وهو قانون الحرية الشخصية.

والواقع أن هذا القانون وان كان لا يخرج عن كونه قانونا اجرائيا ، الا أنه اعتبر محققا لضمانة من اقوى الضمانات التي تحمي حرية الفرد من الاعتداء غير المشروع ، ويقضي هذا القانون بحق كل فرد في اللجوء الى القضاء اذا ما تم القبض عليه بدون مسوغ مشروع ، ليتحقق من مدى شرعية القبض وأسبابه ، والقاضي حين ينظر الدعوى فان عليه أن يلتزم بمبدأ أن المتهم بريئ الى أن تثبت ادانته ، وله حسبما يتراعى له من ظروف الدعوى أن يطلق سراح المتهم أو يأمر بالافراج عنه بضمان مالي أو باستمرار حبسه.

إن الهدف من صدور هذه الوثيقة هو تأصيل حقوق المتهمين ونزاهة واستقلالية القضاء ووضع ضوابط للتوقيف الاحتياطي وتقصيره إلى أقصى حد ممكن وحماية الحرية الشخصية بشكل عام[1].

ويلاحظ أنه حين صدر هذا القانون كان تطبيقه لا يتجاوز المواد الجنائية، ولكنه بعد ذلك في عام 1816 امتد فشمل مواد أخرى، أي ولو كان القبض أو الاعتقال بسبب آخر غير ارتكاب الجريمة[2].

---

[1] hypatia1.blogspot.com 2015/08/10

[2] محمد عبد العظيم محمد، مرجع سابق، ص 142.

2_4_1_1_2 اعلانات الحقوق الأمريكية:

ان فكرة الحياة الخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية تمتد بجذورها الى مجموعة أصول، كالعهد الأعظم الصادر في انجلترا عام 1215، وقانون الهابياس كورباس الصادر عام 1689 وكذلك في التعديلات الدستورية العشرة الأولى الواردة على الدستور الاتحادي للولايات المتحدة والتي يطلق عليها وثيقة الحقوق التي تفضي بأن سلطات الحكومة ولاسيما في مجال الحريات الفردية ليست مطلقة ، وهكذا يمكن القول بأن الحق في الحياة الخاصة في أمريكا يستمد وجوده من من مبادئ دستورية.

كما تمتد فكرة الحياة الخاصة أيضا الى اعلانات الحقوق التي صدرت في أمريكا كما حدث في انجلترا ، وكانت تلك الاعلانات اللبنة الأولى لضمان تقرير بعض الحقوق للأفراد، ومن بينها حق الفرد في احترام خصوصياته.

ولا شك أن هذه الاعلانات كانت سابقة على اعلانات الحقوق الفرنسية حيث مهدت لتقبلها وصدورها في أواخر القرن الثامن عشر[1].

2_4_1_1_2_1 إعلان الاستقلال الأمريكي عام 1776: أعلن الكونجرس الأمريكي استقلال الولايات المتحدة الأمريكية في 4 يوليو سنة 1776، وتضمنت مقدمة الإعلان نصوصا ذات قيمة دستورية عالية تؤكد على الحرية والمساواة وحقوق الإنسان وجاء النص كما يلي: " إننا نعد الحقائق التالية أمرا واضحا من تلقاء نفسه، فان الناس كافة قد خلقوا متساوين ، وان الخالق قد حباهم بحقوق مؤكدة غير قابلة للتخلي عنها. ومن ضمن هذه الحقوق، الحياة والحرية وتقصي السعادة ولضمان هذه الحقوق شيدت الحكومات التي تستمد سلطتها المشروعة من

[1] محمد عبد العظيم محمد، مرجع سابق، ص 140.

رضاء المحكومين، فإذا صارت حكومة ما، مهما كان الشكل الذي تتخذه، هدامة لتلك الأغراض كان من حق الشعب أن يعدلها أو يلغيها، وان يقيم محلها حكومة جديدة.

وقد أبانت كافة التجارب أن البشر أكثر استعدادا لتحمل ما يمكن تحمله من شرور، من أن يقتصوا لأنفسهم بإلغاء الأوضاع التي ألفوها. ولكن إذا ما اضطرد التعسف وإساءة استعمال السلطة بشكل يدل على أن الهدف هو إخضاع الأفراد لحكم مستبد مطلق فان حقهم بل واجبهم هو إسقاط مثل هذه الحكومة وتنصيب حماة جدد لسلامتهم المستقبلية" [1].

تلك هي الوثائق الأنجليزية الأربعة التي تعتبر أقدم الوثائق الدستورية الحديثة والتي صدرت نتيجة صراع الشعب الانجليزي ضد الملك لاخضاعه لحكم القانون.

2_4_1_1_2_2 دستور فرجينيا:

وامتدادا للنظرة الحمائية لحقوق الأفراد وحرماتهم الشخصية وتدعيما لها صدر دستور فرجينيا في 12 جوان 1776، وقد رأينا أن نشير اليه باعتباره مسلسلا تاريخيا، ومن حيث كونه أول دستور يتضمن اعلانا لحقوق الانسان، كان له أهمية خاصة في مجال الحريات الفردية ومن بينها حرية الفرد في حياته الخاصة ، وعن هذه الحقوق يقول الدستور " أن الأفراد بحسب الطبيعة متساوون في الحرية والاستقلال ولهم حقوق معينة لصيقة بهم لا يملكون عند دخولهم الى حالة الاجتماع أن يحرموا بأية صورة من صور القيود، ومن هذه الحقوق على الأخص الاستفادة من الحياة والحرية ووسائل اكتساب الملكية وكذلك تقصي السعادة والأمن والحصول عليها ".

ولأهمية هذا الدستور فقد اعتبرته دساتير الولايات المتحدة الأمريكية رائدا لها ونموذجا يحتذى عند تضمين دساتيرها اعلانات مماثلة لحقوق الأفراد.

---

[1] نعيم عطية، مساهمة في دراسة النظرية العامة للحريات الفردية، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق بجامعة القاهرة سنة 1963، ص 310.

2_4_1_1_2_3 الدستور الفيدرالي: في 15 نوفمبر سنة 1777 وبعد اعلان الولايات المتحدة الأمريكية استقلالها عام 1776 أبرمت الولايات فيما بينها ميثاقا تعاهديا بهدف حماية المصالح المشتركة فيما بينها، وكان طبيعيا الا يتناول هذا الميثاق اشارة الى حقوق الأفراد .

ولما كانت الولايات ترغب في تدعيم العلاقات فيما بينها فقد اجتمع ممثلوها في مؤتمر فيلادلفيا وأقروا في 17 سبتمبر 1787 دستورا جديدا يحل محل الميثاق التعاهدي القديم هذا الدستور هو الذي يحكم الولايات المتحدة الى اليوم.

ولما كان الهدف من هذا الدستور في الأصل هو اعادة تنظيم الروابط بين الولايات بصورة أقوى من أجل تكوين اتحاد أكثر شمولا، لذلك فانه لم يتضمن بدوره اعلانا لحقوق الأفراد، ومع ذلك فقد تناول في الفقرة التاسعة من مادته الأولى ضرورة تطبيق الهبياس كوربيس[1].

2_4_1_1_3 إعلان الثورة الفرنسية لحقوق الإنسان عام 1789:

صدر في فرنسا عام 1789 عقب إندلاع الثورة الفرنسية ويختلف عن كل الوثائق السابقة أنه أول وثيقة تهتم بحقوق الإنسان وتأخذ البعد العالمي حيث تجاوز تأثيره حدود فرنسا وأصبح ركيزة أساسية في كل الدساتير التي كتبت بعد ذلك وقامت هذه الوثيقة على أربعة مبادئ أساسية :

_ يولد الناس ويظلون أحرارا متساويين في الحقوق.

_ حرية الرأي والتعبير.

_ حق المواطنين في إدارة بلادهم.

_ التوازن بين حقوق الأفراد وبين مصلحة المجتمع (المصلحة العامة).

---

[1] محمد عبد العظيم محمد، مرجع سابق، ص 148.

وضم سبعة عشر 17 مادة بالإضافة إلى المقدمة وقد ضمن هذا الإعلان في الدساتير الفرنسية التي تلت صدوره بدأ من دستور الجمهورية الأولى عام 1793 وحتى دستور الجمهورية الخامسة 1958 والأخير زاد على الإعلان عددا من مواد الحريات العامة التي فرضتها ظروف الرقي وتطور المجتمع الفرنسي[1].

يعد هذا الإعلان أكثر إعلانات الحقوق شهرة وأثرا لما أحرزه من قيمة عالمية، تجسدت في تضمين مبادئه في العديد من دساتير العالم، وقد نص الإعلان على الحقوق الطبيعية للفرد والتي وصفها بأنها حقوقا فردية، وهي الحرية والمساواة والملكية وحق الأمن وحق مقاومة الظلم، وقد أصبح من المبادئ الأساسية المشتركة بين دول الديمقراطيات الغربية التي نقلتها عن فلسفة الثورة الفرنسية، ذلك المبدأ الذي يطلق عليه مبدأ "الحقوق الفردية" الذي أصبح مرادفا لما يطلق عليه الحريات العامة" [2].

وقد نصت مقدمة الإعلان الفرنسي على ما يلي: " أن ممثلي الشعب الفرنسي مجتمعون في جمعية وطنية معتبرون الجهل بحقوق الإنسان أو تناسبها أو إنكارها هي وحدها أسباب الشقاء العام . قرروا أن يعرضوا في إعلان رسمي حقوق الإنسان الطبيعية الخالدة المقدسة، تذكرة لأعضاء الهيئة

الاجتماعية بحقوقهم على الدوام.....".

ونصت المادة الأولى من الإعلان على انه: " يولد الناس ويظلون أحرارا متساوين في الحقوق....."

---

[1] hypatia1.blogspot.com 2015/08/10

[2] د. عبد الحميد متولي، أزمة الفكر السياسي الإسلامي في العصر الحديث، طبعة أولى سنة 1970، ص 272.

كما نصت المادة الثانية من الإعلان على: " هدف كل مجتمع سياسي صيانة حقوق الإنسان الطبيعية الخالدة وهي الحرية والملكية والحق في الأمن ومقاومة الظلم". وكذلك نصت المادة الرابعة من الإعلان على أن: " الحرية هي القدرة على عمل كل ملا يضر بالغير".

وبرغم تفاوت الآراء حول القيمة الدستورية أو القانونية لإعلانات الحقوق، إلا أن التاريخ قد اثبت أن هذه الإعلانات كانت ولازالت تتمتع بقدسية واحترام جعلها أحيانا في مرتبة المبادئ الدستورية. وعلى أساس تلك المبادئ التي تضمنتها إعلانات الحقوق في انجلترا وإعلان الاستقلال الأمريكي في عام 1776، وصولا إلى المبادئ التي وضعتها الثورة الفرنسية في إعلان حقوق الإنسان سنة 1789، اختلفت النظرة إلى الحرية عما كان سائدا في العصور القديمة والوسطى، وطرأ مفهوم جديد ينظر إلى الحرية على أنها قيود تحد من سلطان الدولة في مواجهة الأفراد ووسيلة لمقاومة استبداد الحكام.

ونتيجة لتلك المبادئ تقررت للأفراد في الديمقراطيات الغربية حريات مختلفة، وفي مقدمتها الحريات الشخصية، بالإضافة للحقوق المدنية والسياسية الأخرى، وعملت الدول الغربية على تضمين مبادئ حقوق الإنسان في دساتيرها. و يجدر بالملاحظة أن تجارب التاريخ قد أثبتت أن إعلانات الحقوق ومبادئ الحرية تستمد قوتها وصلابتها من تمسك الشعب وتشبثه بها وإصراره على الحفاظ على هذه المبادئ وإعمالها واستمرارها .

وعموما فإننا نعتقد بان إعلانات الحقوق المذكورة قد وضعت أساسا قويا لحماية الحقوق والحريات الأساسية بما في ذلك حماية الحرية الشخصية والحق في حرمة الحياة الخاصة، في دساتير وقوانين الدول الغربية [1].

---

[1] د. يوسف الشيخ يوسف، مرجع سابق، ص 77.

وكل هذه المراحل التي مرت بها حقوق الإنسان مهدت لجعلها محورا عالميا تلتف حوله الشعوب وقد ظهر ذلك جليا في صياغة ميثاق الأمم المتحدة في سان فرانسيسكوا عام 1945 هذا الميثاق الذي مهد لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في 10 ديسمبر 1948 وهو علامة فاصلة في تاريخ البشرية ككل وليتم صياغة كل جهود الفلاسفة والمناضلين من أجل حقوق البشر في اتفاقيات دولية ملزمة تضع كرامة الإنسان وحقوقه فوق كل اعتبار[1].

2_4_1_2 المعاهدات والاتفاقيات الدولية والإقليمية:

وسنعالج في هذا المطلب حماية الحق في الحياة الخاصة من خلال المواثيق الدولية كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان ،والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية(الفرع الأول)، وكذا الجهود الإقليمية التي ترجمت من خلال المواثيق الإقليمية كالاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان ، ومشروع الميثاق العربي لحقوق الإنسان ، وإعلان القاهرة عن حقوق الإنسان في الإسلام(الفرع الثاني).

2_4_1_2_1 الاتفاقيات والإعلانات ذات الطابع العالمي:

سنتطرق في هذا الفرع الى حماية الحق في الحياة الخاصة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية وكذا الإعلان الخاص باستخدام التقدم العلمي والتكنولوجي لمصلحة السلم وخير البشرية.

2_4_1_2_1_1 الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا الإعلان بقرارها رقم 217 ألف (د_3) في دورة انعقادها العادية بتاريخ 10 ديسمبر 1948، ويتضمن مجموعة من المبادئ الدولية التي تنادي باحترام الحقوق الأساسية للإنسان " .

---

[1] hypatia1.blogspot.com 2015/08/10

والتي تهدف الى المحافظة على قيمة الإنسان وشرفه وكرامته دون تمييز بسبب الجنس أو اللون أو العقيدة أو اللغة، ويطالب هذا الإعلان الدول التي وقعت عليه باحترام المبادئ التي وضعتها في هذا الصدد[1].

وجاء في ديباجته ما يلي: " لما كان الإقرار بما لجميع أعضاء الأسرة البشرية من كرامة أصيلة فيهم، ومن حقوق متساوية وثابتة، يشكل أساس الحرية والعدل والسلام في العالم.

ولما كان تجاهل حقوق الإنسان وازدراؤها قد أفضيا إلى أعمال أثارت بربريتها الضمير الإنساني، وكان البشر قد نادوا ببزوغ عالم يتمتعون فيه بحرية القول والعقيدة والتحرر من الخوف والفاقة، كأسمى ما ترنو إليه نفوسهم.

ولما كان من الأساس أن تتمتع حقوق الإنسان بحماية النظام القانوني، إذا أريد للبشر ألا يضطروا آخر الأمر إلى اللياذ بالتمرد على الطغيان والاضطهاد.

ولما كان من الجوهري العمل على تنمية علاقات ودية بين الأمم، ولما كانت شعوب الأمم المتحدة قد أعادت في الميثاق تأكيد إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة الإنسان وقدره، ويتساوى الرجال والنساء في الحقوق.

ولما كانت الدول الأعضاء قد تعهدت بالعمل، بالتعاون مع الأمم المتحدة على ضمان تعزيز الاحترام والمراعاة العالميين لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

ولما كان التقاء الجميع على فهم مشترك لهذه الحقوق والحريات أمرا بالغ الضرورة لتمام الوفاء بهذا التعهد، فان الجمعية العامة، تنشر على الملا هذا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بوصفه المثل الأعلى المشترك الذي ينبغي أن تبلغه جميع الشعوب والأمم، كما يسعى جميع أفراد المجتمع وهيئاته، واضعين هذا الإعلان نصب أعينهم على الدوام، ومن خلال التعليم

---

[1] محمد عبد العظيم محمد، مرجع سابق، ص 287.

والتربية، إلى توطيد احترام هذه الحقوق والحريات ، وكما يكلفوا بالتدابير الطردة الوطنية والدولية، الاعتراف العالمي بها، ومراعاتها الفعلية، فيما بين شعوب الدول الأعضاء ذاتها وفي ما بين شعوب الأقاليم الموضوعة تحت ولايتها على السواء".

وقد جاء في المادة الأولى (1) من هذا الإعلان ما يلي: " يولد جميع الناس أحرارا ومتساويين في الكرامة والحقوق .....".

كما جاء في المادة الثانية (2) منه: " على حق كل إنسان في التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة في الإعلان دون تمييز بسبب العنصر أو الدين أو الجنس أو الرأي.....الخ.

وأكدت المادة الثالثة (3) منه : " على حق كل فرد في الحياة والحرية وفي الأمان على شخصه ".

إذ تنص المادة 12 منه على: (لا يعرض احد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة أو أسرته أو مسكنه أو مراسلاته أو لحملات على شرفه وسمعته، ولكل شخص الحق في حماية القانون من مثل هذا التدخل أو تلك الحملات).

ويتبين أن هذا الإعلان وميثاق الأمم المتحدة يهدفان إلى حماية حق الإنسان من عدم تدخل احد بشكل تعسفي أو غير قانوني بخصوصياته العائلية، إذ أن للمسكن حرمة لا يجوز اقتحامه بغير إذن أصحابه، وهذا ينطبق على المراسلات الشخصية والسرية بما في ذلك جميع وسائل الاتصال السلكية منها واللاسلكية والبرق والبريد.....الخ، أبان التقدم في مجال بنوك المعلومات الذي يهدد خصوصيات الأفراد دون علمهم [1].

[1] د. غازي حسن صابريني، الوجيز في حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 1995، ص 136_ 137.

كما يبين هذا الإعلان في الوقت نفسه صراحة القيود الواردة على ممارسة هذا الحق وفقا للقانون، إذ تنص المادة 29 فقرة 2 منه على أن: (يخضع الفرد في ممارسة حقوقه وحرياته لتلك القيود التي يقرها القانون فقط، لضمان الاعتراف بحقوق الغير وحرياته واحترامها ولتحقيق المقتضيات العامة للنظام العام والمصلحة العامة والأخلاق في مجتمع ديمقراطي).

وبصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عن الأمم المتحدة في 10 ديسمبر 1948، انتقلت حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية إلى المجال الدولي، وأخذت طابعا واهتماما دوليا تدعمه الأمم المتحدة، ولكن هذا الإعلان العالمي ليس ملزما للدول الأعضاء، بحسبانه لا يخرج عن كونه قيما ومبادئ ، تحمل بين طياتها الحياة الحرة الكريمة للإنسان. وهو ليس إلا أملا من آمال الشعوب في الحياة الحرة الكريمة، ولذلك فان تطبيق مبادئ الإعلان اختلف من دولة لأخرى من الدول الأعضاء، حسب الظروف السياسية للدولة، وطبيعة سكانها وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ونوع الحكم فيها.

وبرغم أن الإعلان لم يكن له حجية القانون أو الزاميته، إلا انه احدث أثارا عميقة في العالم اجمع بما تضمنه من آمال وأهداف تتطلع لها البشرية في مسيرتها الطويلة نحو الحق والعدل والكرامة الإنسانية [1].

2_4_1_2_1_2 العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية:

وهو يمتاز عن الإعلان العالمي باعتباره التطبيق الفعلي لحماية حقوق الإنسان المدنية والسياسية، بفرض التزامات قانونية محددة على الدول بضرورة احترام ما تضمنته من حقوق، بخلاف الاعلان الذي يقتصر على فرض إلتزامات أدبية باحترام ما تناوله من قواعد تتعلق بحقوق الإنسان، بحيث حرص العهد على تأكيد كفالة الحريات العامة والأساسية.

---

[1] د. غازي حسن صابريني، مرجع سابق، ص 137.

لذلك فقد تعهدت الدول آنذاك بحماية الشعوب ضد التجاوزات غير الإنسانية، وأكدت هذه الإتفاقية احترام مبادئ عالمية سامية، منها الحق في الحياة والحرية والمسكن وحرمة الحياة الخاصة، وحرية التفكير، والديانة، وحرية الرأي والتعبير [1].

ويتمتع هذا العهد بأهمية بالغة بوصفه تقنينا دوليا لحقوق الإنسان[2]، إذ جاء في مقدمته: " تعزيزا لإقرار الكرامة المتأصلة في الإنسان ولحقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية "، ويكفل هذا العهد صراحة حق الإنسان في خصوصيته [3]، إذ تنص المادة 17 [4]منه على انه: "

---

[1] عاقلي فضيلة، مرجع سابق، ص 30.

[2] أعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بقرار الجمعية العامة 2200 أ المؤرخ في 16 ديسمبر 1966 بدأ النفاذ 23 مارس 1976.

[3] د. علي أحمد عبد الزعبي، حق الخصوصية في القانون الجنائي (دراسة مقارنة)، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس لبنان، 2006، ص 39.

[4] اللجنة المعنية بالحقوق المدنية والسياسية

الدورة الثانية والثلاثون (1988)

التعليق العام رقم 16

المادة 17 (الحق في حرمة الحياة الخاصة)

1 _ تنص المادة 17على حق كل شخص في عدم التعرض، على نحو تعسفي أو غير مشروع لتدخل في خصوصياته أو شؤون أسرته أو بيته أو مراسلاته ولا لأي حملات لا قانونية تمس بشرفه أو سمعته. وترى اللجنة أنه يلزم ضمان هذا الحق في مواجهة جميع تلك التدخلات والاعتداءات سواء أكانت صادرة عن سلطات الدولة أم عن أشخاص طبيعيين أو قانونيين. والالتزامات التي تفرضها هذه المادة تقتضي أن تعتمد الدولة تدابير تشريعية وغيرها من التدابير اللازمة لإعمال الحظر المفروض على تلك التدخلات والاعتداءات فضلا عن حماية هذا الحق .

2 _ وتود اللجنة أن تشير في هذا الصدد إلى أن تقارير الدول الأطراف في العهد لا تولي الاهتمام اللازم للمعلومات المتعلقة بالأسلوب الذي تضمن به السلطات التشريعية أو الإدارية أو القضائية، والأجهزة المختصة المؤسسة في الدولة بوجه عام احترام هذا الحق. وعلى وجه الخصوص لا يولى اهتمام كاف لكون المادة 17 من العهد تتناول الحماية من التدخل التعسفي وغير المشروع معا. وذلك يعني أن تشريعات الدولة هي في المقام الأول عين ما يجب النص فيه على حماية الحق المبين في تلك المادة. والوضع الراهن هو أن التقارير إما لا تذكر شيئا عن تلك التشريعات أو لا تقدم معلومات كافية عن هذا الموضوع.

3_ يعني مصطلح "غير مشروع" أنه لا يمكن حدوث أي تدخل إلا في الحالات التي ينص عليها القانون. ولا يجوز أن يحدث التدخل الذي تأذن به الدول إلا على أساس القانون، الذي يجب هو نفسه أن يكون متفقا مع أحكام العهد

ومراميه وأهدافه .

4_ كما أن عبارة "التدخل التعسفي" وثيقة الصلة أيضا بحماية الحق المنصوص عليه في المادة 17. وترى اللجنة أن عبارة "التعرض لتدخل تعسفي" يمكن أن تمتد لتشمل أيضا التدخل المنصوص عليه في القانون. والمقصود بإدراج مفهوم التعسف هو ضمان أن يكون التدخل نفسه الذي يسمح به القانون موافقا لأحكام العهد ومراميه وأهدافه وأن يكون في جميع الحالات، معقولا بالنسبة للظروف المعينة التي يحدث فيها .

5_ وفيما يتعلق بمصطلح "الأسرة"، فإن أهداف العهد تقتضي تفسيره، لأغراض المادة 17، تفسيرا واسع النطاق بحيث يشمل جميع من تتألف منهم الأسرة بمعناها المتفق عليه في مجتمع الدولة الطرف المعنية. وينبغي أن يفهم مصطلح "بيت" بالعربية، و"domicilio"، بالإسبانية، و "home"بالإنكليزية، و "zhilische"بالروسية و "zhùzhái" بالصينية، و "domicile"بالفرنسية، كما هو مستخدم في المادة 17 من العهد، على أنه يعني المكان الذي يقيم فيه الشخص أو يزاول فيه نشاطه المعتاد. وفي هذا الصدد، تدعو اللجنة الدول إلى أن تبين في تقاريرها المعنى المحدد في مجتمعها لمصطلحي "الأسرة" و"المنزل."

6_ وترى اللجنة أن التقارير ينبغي أن تشمل معلومات عن السلطات والأجهزة المنشأة في إطار النظام القانوني للدولة والتي لها صلاحية الإذن بالتدخل المسموح به في القانون. ولا بد أيضا من تلقي معلومات عن السلطات التي يحق لها ممارسة الرقابة على ذلك التدخل مع المراعاة التامة للقانون، ومعرفة الأسلوب الذي يمكن به للأشخاص المعنيين أن يشتكوا من حدوث انتهاك للحق المنصوص عليه في المادة 17 من العهد، ومعرفة الأجهزة التي يمكن أن يتم ذلك عن طريقها. وينبغي للدول أن توضح في تقاريرها مدى مطابقة الممارسة الفعلية للقانون. كما ينبغي أن تتضمن تقارير الدول الأطراف معلومات عن الشكاوى المقدمة فيما يتعلق بالتدخل التعسفي أو اللا قانوني، وعدد أي القرارات قرارات تكون قد اتخذت في ذلك الصدد، فضلا عن إجراءات الانتصاف التي وفرت في تلك الحالات .

7_ وحيث أن جميع الأشخاص يعيشون في المجتمع، فإن حماية الحياة الخاصة هي مسألة نسبية بالضرورة، بيد أنه ينبغي ألا يكون بمقدور السلطات العامة المختصة أن تطلب من المعلومات المتعلقة بالحياة الخاصة للفرد إلا ما يكون معرفته ضروريا حرصا على مصالح المجتمع على النحو المفهوم بموجب العهد. وعليه فإن اللجنة توصي بأن تبين الدول في تقاريرها القوانين والأنظمة التي تحكم حالات التدخل المأذون بها في الحياة الخاصة .

8_ وحتى فيما يتعلق بعمليات التدخل التي تتفق مع العهد، يجب أن يحدد التشريع ذو الصلة بالتفصيل الظروف المحددة التي يجوز السماح فيها بهذا التدخل. وأي قرار باللجوء إلى هذا التدخل المسموح به يجب أن تتخذه السلطة التي يسميها القانون وحدها دون سواها، وعلى أساس كل حالة على حدة. ويقتضي التقيد بالمادة 17 ضمان سلامة وسرية المراسلات قانونا وفي الواقع. وينبغي أن تسلم المراسلات إلى المرسل إليه دون مصادرتها أو فتحها أو قراءتها. وينبغي حظر الرقابة، بالوسائل الإلكترونية أو بغيرها على السواء، وحظر اعتراض طريق الاتصالات الهاتفية والبرقية وغيرها من أشكال الاتصالات، والتنصت على المحادثات وتسجيلها. وينبغي أن يقتصر تفتيش منزل الشخص على البحث عن الأدلة اللازمة، وينبغي ألا يسمح بأن يصل إلى حد المضايقة. وفيما يتعلق بالتفتيش الشخصي والبدني، ينبغي أن تكون هناك تدابير فعالة تكفل إجراء هذا التفتيش بأسلوب يتفق مع كرامة الشخص الذي يجري تفتيشه. وفي حالة الأشخاص الذين يخضعون لتفتيش بدني يجريه مسؤولون حكوميون أو موظفون طبيون يقومون بذلك بناء على طلب الدولة، ينبغي ألا يجري الفحص إلا بواسطة أشخاص من نفس الجنس.

09_ ويتوجب على الدول الأطراف ذاتها ألا تقوم بعمليات تدخل لا تتفق مع المادة 17 من العهد وأن توفر

1. لا يجوز التدخل بشكل تعسفي أو غير قانوني بخصوصيات احد أو بعائلته أو بمراسلاته كما لا يجوز التدخل بشكل غير قانوني لشرفه وسمعته.

2. لكل شخص الحق في حماية القانون ضد مثل هذا التدخل أو التعرض ".

إن حماية الحق المبين في المادة 17 من هذا العهد إنما تأتي في المقام الأول بالنص عليها في تشريعات الدول على وجه التحديد، فمصطلح (بشكل غير قانوني) يعني انه لا يصح وقوع أي تدخل إلا في الحالات المنصوص عليها في القانون، إذ يجب أن يكون القانون متفقا بدوره وأحكام العهد ومراميه، أن عبارة (لتدخل بشكل تعسفي) وثيقة الصلة أيضا بحماية الحق المنصوص عليه في المادة المذكورة آنفا، بان تمتد أيضا لتشمل التدخل المعقول في ظل الظروف المعينة التي يحدث فيها [1].

الإطار التشريعي الذي يحظر على الأشخاص الطبيعيين أو القانونيين القيام بهذه الأفعال.

10_ ويجب أن ينظم القانون عمليات جمع وحفظ المعلومات الشخصية باستخدام الحاسوب ومصارف البيانات وغيرها من الوسائل، سواء أكانت تجريها السلطات العامة أم الأفراد العاديون أو الهيئات الخاصة. ويتعين أن تتخذ الدول تدابير فعالة لكفالة عدم وقوع المعلومات المتعلقة بالحياة الخاصة للشخص في أيدي الأشخاص الذين لا يجيز لهم القانون الحصول عليها أو تجهيزها أو استخدامها، وعدم استخدامها على الإطلاق في أغراض تتنافى مع العهد. ولكي يتسنى حماية الحياة الخاصة للفرد على أكفأ وجه ينبغي أن يكون من حق كل فرد أن يتحقق بسهولة مما إذا كانت هناك بيانات شخصية مخزنة في أضابير البيانات الأوتوماتيكية، وإذا كان الوضع كذلك، من ماهية هذه البيانات، والغرض من الاحتفاظ بها. كما ينبغي أن يكون بمقدور كل فرد أن يتحقق من هوية السلطات العامة أو الأفراد العاديين أو الهيئات الخاصة التي تتحكم أو قد تتحكم في هذه الأضابير. وإذا كانت الأضابير تتضمن بيانات شخصية غير صحيحة أو بيانات جمعت أو جهزت بطريقة تتعارض مع أحكام القانون، ينبغي أن يكون من حق كل فرد أن يطلب تصحيحها أو حذفها .

11_ وتكفل المادة 17 حماية الشرف والسمعة الشخصيين، ومن واجب الدول أن توفر التشريعات الكافية لتحقيق هذا الغرض. كما يجب اتخاذ التدابير لتمكين أي إنسان من أن يحمي نفسه بصورة فعالة ضد أي اعتداءات غير قانونية تحدث بالفعل وتزويده بوسيلة انتصاف فعالة ضد المسؤولين عن ذلك. وينبغي أن تبين الدول الأطراف في تقاريرها إلى أي مدى يوفر القانون الحماية لشرف الأفراد أو سمعتهم وكيفية توفير هذه الحماية وفقا لنظامها القانوني أنظر الموقع: www1.umn.edu.

[1] د. علي أحمد عبد الزعبي، مرجع سابق، ص 39 _40.

أما مصطلح العائلة فيفسر تفسيرا واسع النطاق بحيث يشمل جميع من تتألف منهم الأسرة على النحو المفهوم في مجتمع الدولة الطرف المعني، ويعني المكان الذي يقيم فيه الشخص أو يمارس فيه مهنته المعتادة، ولضمان سلامة المراسلات وسريتها قانونا وواقعا، ينبغي أن تسلم المراسلات إلى المرسل إليه دون أن يتم اعتراضها أو فتحها أو قراءتها بأية وسيلة، وفي الوقت نفسه ينبغي أن يمتد حظر الرقابة على الرسائل الالكترونية والاتصالات الهاتفية والبرقية وغيرها من أشكال الاتصال والتنصت على المحادثات وتسجيلها.

كما أكدت مواد أخرى من العهد نفسه على ضرورة احترام الحقوق وخاصة تلك التي تكون أثناء نظر الخصومة الجنائية، فضلا عما يفرضه من التزامات قانونية محددة على الدول الموقعة على ضرورة احترام هذه الحقوق، ومن الجدير بالملاحظة أن هذا العهد وضع استثناءا وحيدا للتحلل من الالتزامات التي يفرضها على الدول في حالة الطوارئ ، كما جاء في المادة 1/4 شريطة ألا تتنافى هذه الإجراءات مع الالتزامات الأخرى للدولة بموجب القانون الدولي، بمعنى أن حالة الطوارئ لا تجيز بأي شكل من الأشكال التحلل من الحقوق الأساسية للإنسان [1].

2_4_1_2_1_3 الإعلان الخاص باستخدام التقدم العلمي والتكنولوجي لمصلحة السلم وخير البشرية:

أقرت الأمم المتحدة هذا الإعلان في 10 تشرين الثاني سنة 1975 دعما للحماية التشريعية لحقوق الإنسان على مستوى العلاقات الدولية.

لقد أرست المبادئ الأساسية لهذا الإعلان ضرورة اتخاذ الدول التدابير التشريعية اللازمة لمنع استخدام التطورات العلمية والتكنولوجية من جانب الهيئات التابعة للدول بصورة تتنافى مع ما أكده الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهود والصكوك الدولية الخاصة بحقوق الإنسان

[1] المواد 1/4، 1،2/6، 7، 8، 11، 15، 16، 18، من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسة.

ذات الصلة بحماية الحق في الخصوصية ليصبح بذلك التزاما قانونيا يوضع موضع التنفيذ بحكم القانون، كما وضح هذا الإعلان الصورة من مخاوف إساءة استخدام أو استعمال التطورات العلمية والتكنولوجية وما ينتج عنها من آثار ضارة على نحو يمس حقوق الإنسان ولا سيما سلامته البدنية والذهنية هذا من جانب، ومن جانب آخر، اعترف صراحة بان حق الحياة الخاصة عموما هو احد الحقوق الأساسية التي يكفل حمايتها في مواجهة التقدم العلمي والتكنولوجي، لينصرف بطبيعة الحال في مواجهة إساءة استخدام الحاسبات الالكترونية لما لها من قوة فائقة على تخزين اكبر قدر من البيانات واسترجاعها في اقصر وقت ممكن، والذي يوصف بأنه أكثر تهديدا لخصوصية الإنسان في عصر المعلومات ، ومما يفرض ضرورة وجود وسائل للرقابة عليها وإقرار الحق في الوصول إليها والاطلاع عليها وتصحيحها كلما دعا الأمر إلى ذلك[1].

2_4_1_2_2 اتفاقيات دولية ذات طابع إقليمي:

اعتنقت المنظمات الدولية الإقليمية فكرة حماية حقوق الإنسان، فكان من بينها من ارتقى بالفكرة ابعد مما وصلت إليه من تطور على المستوى العالمي، ومنها ما لم يتجاوز حدود هذا التطور بل أن هناك منظمات إقليمية لم تصل بعد إلى ما وصلت إليه منظمة الأمم المتحدة مثلا من انجازات في هذا الشأن، إذ ليس هناك شك في أن التعرف على تجارب المنظمة الإقليمية هو أمر على درجة من الأهمية، نظرا إلى الدور الذي تقوم به هذه المنظمات من قيمة كبرى في ترسيخ حماية حقوق الإنسان ودعمها على المستوى الإقليمي في ظل النظام القانوني الدولي [2].

---

[1] د. علي احمد عبد الزعبي، مرجع سابق، ص 41.

[2] د. عبد الواحد الفار، قانون حقوق الإنسان في الفكر الوضعي والشريعة الإسلامية، دار النهضة العربية، القاهرة،1991، ص 73.

وسوف نقتصر على بعض الاتفاقيات الإقليمية التي تعتبر نموذجا في حماية هذا الحق.

2_4_1_2_2_1 الاتجاه الأوروبي في حماية حقوق الإنسان:

على المستوى الأوروبي كانت الجهود المبذولة في حماية حقوق الإنسان متعددة منذ منتصف القرن العشرين إلى بروز دور المعلوماتية وما أصبحت تمثله أحيانا من خطر داهم على خصوصية الإنسان، إلى أن أوشكت عدة اتفاقيات أوروبية بالظهور كان من أهمها:

2_4_1_2_2_1_1 الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية:

تعتبر من أهم الإتفاقيات الدولية الإقليمية أكثر الخطوات الايجابية الصادرة عن المجتمع الدولي لحماية حقوق الإنسان، وقد وقعت هذه الأخيرة بين بعض الدول الأوروبية المنظمة للمجلس الاروبي، في العاصمة الايطالية روما في 1950/11/04.

وقد أكدت هذه الاتفاقية احترام الحقوق التي تضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كما اهتمت الاتفاقية بالحفاظ على الحقوق العامة والشخصية وتحريم المساس بحرمة الحياة الخاصة، وتقرير حق الافراد في الخصوصية[1].

إن الدول الموقعة على هذه الاتفاقية بوصفها حكومات لدول أوروبية تسودها وحدة فكرية، ذات تراث مشترك من الحرية والمثل والتقاليد السياسية واحترام القانون عقدت عزيمتها على اتخاذ الخطوات.

[1] عاقلي فضيلة، مرجع سابق، ص 31، 32.

نحو التنفيذ الجماعي لبعض الحقوق الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، إذ تنص المادة (8) من هذه الاتفاقية على:

إن لكل شخص الحق في احترام حياته الخاصة وحياته العائلية ومسكنه ومراسلاته، لا يجوز للسلطة العامة أن تتعرض لممارسة هذا الحق إلا وفقا للقانون وبما تمليه الضرورة في مجتمع ديمقراطي لصالح الأمن القومي وسلامة الجمهور أو الرخاء الاقتصادي للبلاد لمنع الاضطراب أو الجريمة أو حماية الصحة أو الآداب أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم.

يتبين من نص المادة المذكورة آنفا أنها أقرت صراحة حماية الحياة الخاصة واحترامها بشكل عام لجميع الأشخاص دون تفرقة سواء الموجودين على إقليم أي من الدول الأطراف في الاتفاقية أم غير الأطراف فيها وضمنهم الأشخاص دون تفرقة سواء الموجودون على إقليم أي من الدول الأطراف في الاتفاقية أم غير الأطراف فيها وضمنهم الأشخاص عديمو الجنسية الذين يوجدون على إقليم الدول الأطراف في الاتفاقية، وطبقا لذلك هناك مجالات واسعة لحق الشخص في حماية خصوصيته من التجسس والمراقبة والإحراج[1].

وكما هو واضح في الفقرة الثانية من هذه المادة فان الاعتبارات الواردة فيها تبرر خرق الحماية المنصوص عليها في الفقرة الأولى مما يفيد أن الدول الأروبية مجتمعة تقبل بمثل هذا الخرق اذا أملته مصلحة عليا شرط أن ينص عنه في القانون [2].

وهكذا فان الفقرة الثانية من المادة الثامنة من الاتفاقية تسمح للمشرع الداخلي بصورة واسعة مباشرة الحق المنصوص عليه في الفقرة الأولى منها. ولا يرد على حرية المشرع الوطني في ذلك الا قيدان:الأول: إذا كان هذا التدخل ينص عليه القانون.

---

[1] د. علي احمد عبد الزعبي، مرجع سابق، ص 43.

[2] مصطفى العوجي، حقوق الانسان في الدعوى الجزائية (مع مقدمة في حقوق الانسان) ، مؤسسة نوفل، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1989، ص 637.

والشرط الثاني: أن يكون الإجراء ضروريا في مجتمع ديمقراطي لحماية المصالح الاجتماعية المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الثامنة.

وتوافر هذين الشرطين يخضع لرقابة دولية تباشرها اللجنة الأوربية لحقوق الإنسان، والمحكمة الأوربية لحقوق الإنسان، وكذلك اللجنة الوزارية لمجلس أوربا.

ولقد كان توافر هذين الشرطين محل دراسة من جانب اللجنة الأوربية لحقوق الإنسان، في عدد من الطعون التي رفعت إليها.

2_4_1_2_2_1_2 الاتفاقية الأوروبية لحماية الأفراد من المعالجة الالكترونية للمعلومات الشخصية:

تم التوقيع على هذه الاتفاقية في ستراسبورغ في 28 يناير سنة 1981 تحت مظلة المجلس الأوروبي المتعلقة بحماية الأشخاص في مواجهة مخاطر المعالجة الالكترونية ذات الطبيعة الشخصية ، ووقعت هذه الاتفاقية أكثر من خمس عشرة دولة منها فرنسا، بلجيكا، النمسا، الدنمارك، ايطاليا، لوكسمبورغ [1].

تهدف هذه الاتفاقية إلى ضمان حق كل شخص طبيعي في أية دولة مهما كانت جنسيته أو مكان إقامته واحترام حقوقه وحرياته الأساسية وخصوصيته في مواجهة الاستخدام الآلي للمعلومات ذات الطابع الشخصي التي تتعلق به.

لذا تحظى هذه الاتفاقية بأهمية بالغة بفعل إلزامية أحكامها على خلاف توصيات المنظمات الدولية والإقليمية وإرشاداتها في نظام جرائم الحاسوب عموما وجرائم الاعتداء على البيانات الشخصية على نحو خاص، أما عن نطاق تطبيقها فيقتصر على الأشخاص الطبيعيين فقط، وتسري أحكامها على القطاعين الحكومي والخاص، وموضوع قواعدها الملفات المعدة آليا،

[1] د. علي احمد عبد الزعبي، مرجع سابق، ص 44.

بعد الأخذ ينظر الاعتبار غزارة المعلومات الشخصية وتدفقها وتنقلها بعد مرورها بالمعالجة الالكترونية بين دول العالم.

ولكن على الرغم من ذلك قد يؤدي جعلها عرضة للانتهاك في حالة دخول احد عليها لمعرفة محتواها بقصد تغييرها أو محوها أو استرجاعها أو نشرها ، وحيث أن الاختلاف في مستويات حماية حريات الإنسان وحقوقه وخاصة حقه في الخصوصية، فيما يتعلق بمعالجة البيانات الشخصية المتاحة في الدول الأعضاء الذي قد يشكل عقبة أمام مواصلة عدد من الأنشطة الاقتصادية على مستوى الجماعة. ويعوق السلطات من الاضطلاع بمسؤولياتها وفقا للقانون، ولوجود التباين الواسع في القوانين واللوائح والقرارات الإدارية الوطنية، مما حدا بالدول الموقعة على هذه الاتفاقية أن تنظم عدة توصيات خاصة بحماية تلك البيانات، لكي تلتزم الدول الأعضاء في ضوئها بوضع تشريعاتها الخاصة بهذا المجال ويمكن إجمالها بالاتي:

ا . أن تكون البيانات التي تجري جمعها وكونها كاملة ودقيقة، وان يتم الحصول عليها بطريقة مشروعة، فضلا عن أن يكون حفظها لأغراض المعالجة محددة بمدة معينة.

ب . عدم إفشاء أو استعمال البيانات في غير الأغراض المخصصة لها، وذلك بتوفير الحماية الأمنية الكافية لها من الناحيتين التقنية والإدارية الملائمة لضمان تصحيحها وتعديلها ومحوها من قبل صاحبها إذا كان الحصول عليها بطريقة مشروعة، كما يتم تحديد الأشخاص والجهات المرخص لهم الوصول والاطلاع على تلك البيانات وإخضاعهم لقيد الالتزام بالسر المهني.

ج . أن تكون السياسة العامة للتطوير والتطبيق والحفظ المتعلقة بالبيانات ذات الطبيعة الشخصية معلنة ومتاح معرفتها للجميع.

د . مساءلة الأشخاص والجهات المرخصة للوصول والاطلاع على حقول البيانات في حالة تجاوز أي من الإجراءات التي تكفل حماية البيانات ذات الصفة الشخصية.

والى جانب هذه الاتفاقية الملزمة في أحكامها، التي كان لها الأثر الكبير في كفالة حماية البيانات الشخصية المعالجة آليا وللأهمية البالغة التي سبق عرضها، صدر العديد من التوصيات بشان توسيع نطاقها، بحيث يشمل حماية البيانات الطبية الشخصية والمستعملة للبحوث العلمية والإحصائية والقانونية.

2_4_1_2_2_2 الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان:

تم التوقيع بالموافقة النهائية على هذه الاتفاقية في مدينة سان جوزيه بدولة كوستاريكا خلال الفترة من 7 الى 22 نوفمبر 1969، ودخلت حيز التنفيذ بعد انتهاء إجراءات التصديق عليها من جانب عدد من الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية.

وتتكون هذه الاتفاقية من مقدمة واثنتين وثمانين مادة، تضع تقنينا شاملا ودقيقا لأحكام حقوق الإنسان على ضوء الاتفاقيات العالمية. وجاء في مقدمة الاتفاقية على أيضا : " وان حقوق الإنسان كما جاءت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تهدف إلى حماية حقوق الحر والآمن من العوز والفاقة، وذلك بالاعتراف بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلى جانب حقوقه المدنية والسياسية".

ونصت الاتفاقية في الفصل الثاني على الحقوق المدنية والسياسية التي شملت الحقوق والحريات الأساسية ومن بينها احترام الحق في حرمة الحياة الخاصة [1].

بحيث نصت المادة 12 من الاتفاقية على ما يأتي: "

لكل إنسان الحق في أن يحترم شرفه وتصان كرامته، لا يجوز أن يتعرض احد لتدخل اعتباطي أو تعسفي في حياته الخاصة أو في شؤون أسرته أو منزله أو مراسلاته، ولا يتعرض

[1] د. يوسف الشيخ يوسف، مرجع سابق، ص81.

لاعتداءات غير مشروعة على شرفه أو سمعته، لكل إنسان الحق في أن يحميه القانون من مثل ذلك التدخل أو تلك الاعتداءات " .

مما تقدم يتبين أن هذه الاتفاقية لا تستمد حمايتها لحق الإنسان في خصوصيته من كونه مواطنا في دولة، بل أنها تستند في ذلك إلى الصفات المميزة لشخص الإنسان، فضلا عن أن هذه الاتفاقية تضمنت عددا من الضمانات القضائية المتعلقة بإثبات أية تهمة ذات طبيعة جنائية، وتناولت كذلك حق الحماية القضائية بإقرارها حق كل إنسان في اللجوء إلى محكمة مختصة لحماية نفسه من الأعمال التي تنتهك حقوقه الأساسية المعترف بها في دستور دولته أو قوانينها، أو المنصوص عليها في الاتفاقية، حتى لو كان مرتكبو هذه الانتهاكات أشخاصا يعملون في أثناء تأديتهم واجباتهم الرسمية.

ولكن على الرغم من أن هذه الاتفاقية تجيز للدول الأعضاء أن تضع بموجب القانون قيودا على ممارسة تلك الحقوق والحريات لأسباب تتعلق بالمصلحة العامة أو حالات الضرورة (الحرب ، الخطر العام، تهديد استقلال الدولة وأمنها) شريطة أن لا تتعارض مع التزاماتها الأخرى بمقتضى القانون الدولي، إلا أنها أخرجت من حق الدولة وضع قيود لممارسة حق الإنسان في الحياة، وحقوق الأسرة والحق في الاسم، ومن الملاحظ أن هذه الاتفاقية قد صيغت على نمط الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان فيما يتعلق بالأجهزة التي أنشأتها لضمان تطبيق نصوصها وهما : اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان والمحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان، وعلى خلاف الاتفاقية الأوروبية أقرت الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان ضد أية دولة عضو في منظمة الدول الأمريكية بغض النظر عن تصديقها لهذه الاتفاقية [1].

[1] د. علي أحمد عبد الزعبي، مرجع سابق، ص 47.

2_4_1_2_2_3 الاتجاه العربي والإسلامي: ونعالج في هذا الاتجاه الميثاق العربي لحقوق الإنسان و إعلان القاهرة عن حقوق الإنسان في الإسلام.

2_4_1_2_2_3_1 الميثاق العربي لحقوق الإنسان:

كان مشروع هذا الميثاق نتاج عمل مؤتمر الخبراء العرب المنعقد في مدينة سيركوزا (ايطاليا)، وقد ضم المؤتمر عددا من الخبراء العرب بناء على دعوة من المعهد الدولي للدراسات العليا في العلوم الجنائية، وذلك في الفترة الواقعة بين 5 _12 كانون الأول سنة 1986 م، في وضع ميثاق حقوق الإنسان والشعب في الوطن العربي إلى أن اعتمده مجلس الجامعة العربية في أيلول سنة 1994 ، وتضمن هذا الميثاق ثلاثة أبواب حول حقوق الإنسان وحرياته والتي لا تختلف عما ورد في الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، إلا في بعض الصياغة أو الإشارة إلى حقوق، كما جاء في الباب الأول، وتضمن الباب الثاني الحقوق الجماعية للشعب العربي في تقرير مصيره، أما الباب الثالث فكان حول إنشاء الجامعة العربية والمحكمة العربية لحقوق الإنسان[1].

تضمن الميثاق العربي لحقوق الإنسان أربع وأربعين مادة، وجاء في الفقرة الأخيرة من الديباجة: " تتعهد الدول العربية الأعضاء في هذا الميثاق بان تضمن لكل إنسان على أراضيها حقوقه وحرياته الأساسية التي لا يجوز المساس بها ويتحتم تنفيذها وتامين الاحترام الكامل لها طبقا للأحكام التالية....."، وما يلاحظ على مواد الميثاق أنها مقتبسة في معظمها من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الصادر عن الأمم المتحدة في ديسمبر 1966، إلا أن مشروع الميثاق العربي لم يتضمن كل الحقوق والحريات الأساسية الواردة في العهد الدولي [2].

---

[1] د. علي أحمد عبد الزعبي، مرجع سابق، ص 48.

[2] د. يوسف الشيخ يوسف، مرجع سابق، ص 84.

و لقد تعهدت الدول العربية الأعضاء الموقعة على هذا الميثاق أن تضمن لكل إنسان موجود على أراضي الدول العربية الأطراف حقوقه وحرياته الأساسية، فقد نصت المادة 6 من الميثاق على أن (للحياة الخاصة حرمة مقدسة ، المساس بها جريمة وتشمل هذه الحياة الخاصة خصوصيات الأسرة وحرمة المسكن، وسرية المراسلات، وغيرها من سبل المخابرة الخاصة) [1].

وتتفق هذه المادة مع المادة 17 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية [2] .

وعلى الرغم من تلك الحماية إلا انه يجوز وضع قيود على هذه الحقوق بنص القانون، لما تمليه ضرورة الأمن والاقتصاد الوطنيين أو النظام العام أو الصحة العامة أو الأخلاق أو حقوق الآخرين وحرياتهم ، مما يتيح لكل دولة عربية قدرا من المواءمة وحرية التطبيق على النحو الذي يتفق مع مقتضيات ظروف كل منها، وهذه الحقوق في مجملها تتفق مع المستويات الدولية المنصوص عليها في المواثيق العالمية والإقليمية [3].

وقد تضمنت نصوص الميثاق آليات إنفاذ الميثاق العربي لحقوق الإنسان فقد نصت المادة 40 من الميثاق على تشكيل لجنة سباعية ينتخب أعضاؤها من مرشحي الدول الأعضاء أطراف الميثاق وتتمثل اختصاصاتها في الآتي: تدرس اللجنة التقارير التي تقدمها الدول الأعضاء خلال سنة من تاريخ دخول الميثاق حيز التنفيذ أو انضمام الدولة، والتقارير الدورية التي تقدمها الدولة بشان تنفيذها للميثاق، والتقارير التي ترد إليها من الدول بناء على كلب هذه الجنة.

تقوم الدول الأطراف بتقديم تقارير إلى لجنة خبراء حقوق الإنسان على النحو التالي: تقرير أولي بعد سنة من تاريخ نفاذ الميثاق، تقارير دورية كل ثلاث سنوات، تقارير تتضمن إجابات الدول عن استفسارات اللجنة.

---

[1] د. علي أحمد عبد الزعبي، المرجع سابق، ص 48.

[2] د. يوسف الشيخ يوسف، مرجع سابق، ص 84.

[3] انظر المادة 7 و 12 من الميثاق.

ترفع اللجنة تقريرا مشفوعا بآراء الدول وملاحظاتها إلى اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان في الجامعة العربية.

وتنص المادة 44 من مشروع الميثاق على أن : " انضمام إحدى الدول الأعضاء لهذا الميثاق يعني إتمامها للإجراءات الدستورية لجعل الميثاق جزءا من تشريعها الداخلي ".

ويلاحظ أن مشروع الميثاق لم يسترسل في تفاصيل مسألة الرقابة على تنفيذ الدول الأعضاء لمبادئه، علما بان العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية قد عالج هذا الموضوع بدقة أكثر في المواد 40 إلى 45 ، ورغم أوجه القصور التي اشرنا إليها ، نرى أن مشروع الميثاق بصورته الحالية يعد خطوة هامة نحو مزيد من كفالة الحقوق والحريات الأساسية في العالم العربي الذي ظل يوصف ولفترة طويلة بالتخلف في مجال حماية حقوق الإنسان [1].

2_4_1_2_2_3_2 إعلان القاهرة عن حقوق الإنسان في الإسلام:

اصدر المؤتمر الإسلامي التاسع عشر لوزراء الخارجية المنعقد في القاهرة في الفترة من 31 يوليو . 4 أغسطس 1990 قراره بالموافقة على إصدار إعلان القاهرة عن حقوق الإنسان في الإسلام، ووصف القرار الإعلان بأنه يشكل إرشادات عامة للدول الأعضاء في مجال حقوق الإنسان، وكان هذا القرار قد صدر بعد أن اطلع المؤتمر على مراحل إعداد مشروع الوثيقة وعلى مذكرة الأمانة العامة في هذا الشأن، وبعد أن اطلع أيضا على تقرير اجتماع لجنة الخبراء القانونيين الذي انعقد في طهران في الفترة من 26 الى 28 ديسمبر 1989.

وقد جاء في الفقرة الأخيرة من ديباجة الإعلان : " وإيمانا بان الحقوق الأساسية والحريات العامة في الإسلام جزء من دين المسلمين لا يملك احد بشكل مبدأي تعطيلها كليا أو جزئيا أو خرقها أو تجاهلها فهي أحكام إلهية تكليفيه، انزل الله بها أخر كتبه وبعث بها خاتم رسله

[1] د. يوسف الشيخ يوسف، مرجع سابق، ص 85.

وتم بها ما جاءت به الرسالات السماوية وأصبحت رعايتها عبادة، وإهمالها أو العدوان عليها منكرا في الدين. ولكل إنسان مسؤول عنها بمفرده والأمة مسؤولة عنها بالتضامن، أن الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي تأسيسا على ذلك تعلن ما يلي....."

تضمن الإعلان خمسا وعشرين 25 مادة ووردت حماية حرمة الحياة الخاصة في المادة الثامنة عشرة كما يلي: "

لكل إنسان الحق في أن يعيش آمنا على نفسه ودينه وأهله وعرضه وماله.

للإنسان الحق في الاستقلال بشؤون حياته الخاصة في مسكنه وأسرته وماله واتصالاته، ولا يجوز التجسس أو الرقابة عليه أو الإساءة إلى سمعته وتجنب حمايته من كل تدخل تعسفي.

(ج) للمسكن حرمته في كل حال ولا يجوز دخوله بغير إذن أهله أو بصورة غير مشروعة، ولا يجوز هدمه أو مصادرته أو تشريد أهله منه. "

وصدور الإعلان يعد هو الآخر خطوة هامة في طريق ترسيخ مبادئ حقوق الإنسان في الإسلام في الدول الإسلامية [1].

وبعد استعراض الجهود الدولية والإقليمية في حماية حق الإنسان في الخصوصية يتعين الوقوف على القيمة الإلزامية للدول الموقعة على تلك الاتفاقيات والإعلانات ، تلك المسالة التي أخذت وجهات النظر تتفاوت فيما بينها تفاوتا كبيرا، وفي ضوء هذا الأمر ظهرت آراء فقهية عديدة:

فقد ذهب جانب من الفقه يتزعمه الفقيه الفرنسي (دوقي) إلى أن إعلانات حقوق الإنسان بوجه عام تحظى بقوة قانونية أسمى من دساتير الدول الموقعة عليها، وتعلو على كل قاعدة قانونية، لأنها

---

[1] د. يوسف الشيخ يوسف، مرجع سابق، ص 86.

تمثل المبادئ السامية التي تسبق الدولة وتقيد سلطاتها بما في ذلك السلطة التأسيسية، بمعنى آخر أن المشرع الدستوري، لا ينشئ حقوقا وإنما يكشف عنها، وهكذا تتدرج القواعد القانونية، فيخضع القانون العادي للدستور، ويخضع الدستور لإعلانات الحقوق[1].

أما الجانب الآخر من الفقه الذي نادى به كل من (كاريه دي مالبير واسمان) فيذهب إلى عكس ذلك تماما، فهو ينكر أن تكون لإعلانات حقوق الإنسان حتى قوة النصوص القانونية العادية أو قيمتها، أي أن قيمتها الإلزامية لا تعدو أن تكون سوى قيمة أدبية أو فلسفية محضة[2] .

أما الجانب الأخير من الفقه والذي اعتنقه مجلس الدولة الفرنسي، فيذهب إلى أن إعلانات حقوق الإنسان تتضمن مبادئ قانونية عامة، وان خلت من القوة الإلزامية، إلا أنها تشمل على قواعد تحدد الغاية من نظام الدولة، وتضع الخطوط الرئيسية ليسير المشرع عليها، ومن ثم فهي مجرد توجيهات للمشرع لا يتوقف عليها تحديد المراكز القانونية للأفراد [3].

وفي معرض الحديث عن القيمة الإلزامية لما سبق، ينحاز الدكتور كمال أبو المجد إلى رأي الفيلسوف (لبرندهاند) إذ يقول (أن روح الحرية إذا خمدت في قلوب الرجال والنساء فلن تجدي لإحيائها دساتير ولا قوانين ولا محاكم، أما إذا عاشت حقيقة في تلك القلوب، فإنها لن تحتاج إلى هذه الدساتير ولا القوانين ولا المحاكم)، أي أن العبرة في النهاية بمدى تشبث الشعب بحقوقه وحرياته [4].

---

[1] د. علي أحمد عبد الزعبي، مرجع سابق، ص84.

[2] د. نعيم عطية، مرجع سابق، ص 157.

[3] د. أحمد فتحي سرور، الشرعية الدستورية وحقوق الإنسان في الإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة،1977، ص 110.

[4] د. كمال أبو المجد، الرقابة على دستورية القوانين، دار النهضة العربية، القاهرة، 1960، ص 623.

2_4_1_3 المؤتمرات الدولية والإقليمية في شأن حماية الحق في حرمة الحياة الخاصة:

لقد عقدت العديد من المؤتمرات الدولية والإقليمية التي بحثت مسألة حماية الحق في حرمة الحياة الخاصة، ونستعرض بإيجاز أهم المؤتمرات التي درست هذا الموضوع.

2_4_1_3_1 المؤتمرات الدولية: نتطرق في هذا الفرع الى مجموعة من المؤتمرات الدولية التي تعنى بالحق في الحياة الخاصة كما يلي:

2_4_1_3_1_1 مؤتمر أثينا لحماية حقوق الإنسان سنة 1955.

لقد أكد هذا المؤتمر في قراراته وجوب حظر مباشرة أي من صور الإكراه المادي أو المعنوي أو أي أسلوب قسري ضد المتهم من اجل الحصول منه على الاعتراف، كما تم تأكيد ضرورة تحريم استخدام الأساليب الفنية أو العقاقير المخدرة التي تفقد المتهم وعيه أو تشكل اعتداء على الوظائف العليا للعقل، الذي يعد انتهاكا خطيرا لحقوق الإنسان، مما دفع المشاركين بهذا المؤتمر كذلك إلى توجيه النقد استخدام الأساليب الفنية أو العقاقير المخدرة التي تفقد المتهم وعيه أو تشكل اعتداء على الوظائف العليا للعقل، الذي يعد انتهاكا خطيرا لحقوق الإنسان، مما دفع المشاركين بهذا المؤتمر كذلك إلى توجيه النقد الشديد لاستعمال وسائل التنصت والميكروفونات الدقيقة المخبأة للحصول على الأدلة المتعلقة بمسائل الإثبات الجنائي، مما وصفت بأنها لا تعدوا سوى معلومات لا تحظى بالاحترام [1].

[1] د. علي أحمد عبد الزعبي، مرجع سابق، ص 50.

2_4_1_3_1_2 مؤتمر فينا سنة 1960:

وجه المشتركون في تلك الحلقة الدراسية العديد من الإعتراضات على استخدام الميكروفونات المخبأة وأجهزة التنصت والتسجيل للمحادثات التليفونية إذ اعتبروها من قبيل استراق السمع والتجسس على الحياة الخاصة للآخرين ومن ثم فهي مرفوضة أخلاقيا، كما أن استخدمها يؤدي إلى إقلال الثقة في الخدمة التليفونية التي تعتبر بلا شك ذات أهمية كبيرة في حياتنا اليومية[1].

2_4_1_3_1_3 مؤتمر الأمم المتحدة المنعقد في نيوزيلندا سنة 1961:

في الحلقة الدراسية المنعقدة في نيوزيلندا عام 1961 أثير موضوع مشروعية مراقبة المحادثات التليفونية، واستقر الرأي على أن وضع الرقابة على الحديث التليفوني يجب أن يكون محددا بقيود جدية، حتى لا يهدد الحق في حرمة الحياة الخاصة المنصوص عليه في المادة 12 من إعلان حقوق الإنسان، وكان الدافع إلى إقرار مشروعية المراقبة وجود جرائم لها من الخطورة ما يجيز اللجوء إلى هذا الإجراء[2].

2_4_1_3_1_4 الحلقة الدراسية لحقوق الإنسان المنعقدة في كامبيرا سنة 1963:

تناولت هذه الحلقة بحث دور الشرطة في حماية حقوق الإنسان ومسألة مشروعية مراقبة المحادثات التليفونية وغيرها من الإجراءات المماثلة للتنصت والتسجيل، وقد اتفق المشتركون في تلك الحلقة على أن هذه الإجراءات تمثل خرقا لحق الإنسان في الخلوة ومع ذلك لم ترى الحلقة

---

[1] محمد رشاد إبراهيم مفتاح، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، 2009، ص 48.

[2] ياسر أمير الفاروق، مراقبة الأحاديث الخاصة في الإجراءات الجنائية " دراسة مقارنة " ، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2008، ص 80.

مانعا من الاستفادة بثمرات التقدم العلمي والتكنولوجي لمكافحة الجريمة شريطة أن يكون هناك مبرر قوي يقتضي اتخاذ مثل هذا الإجراء[1].

وقد أشار بعض الأعضاء إلى أنه من الجائز ضبط الإشارات والرسائل الإذاعية، فلماذا يحرم مراقبة المحادثات التليفونية، ولكن البعض الآخر رأى أن " المراقبة " تمثل أكثر من غيرها تدخلا في الحياة الخاصة للأفراد وأنها محل نقد، ودارت المناقشة أساسا حول الظروف التي يسمح فيها بمراقبة المحادثات والقواعد التي يجب على الشرطة التزامها، وقد انتهى أغلبية الأعضاء إلى السماح بالمراقبة في الجرائم التي تتعلق بأمن الدولة، وكذلك في الجرائم الخطيرة، وبشرط أن يكون ذلك بناء على قانون.

ولقد تقرر بوجه عام أن تكون " المراقبة " بناء على إذن من السلطة القضائية، وأن تقتصر المراقبة على الأغراض المحددة في الإذن، وإذا تضمن الحديث المراقب مسائل خاصة لا علاقة لها بالجريمة الصادر بشأنها الإذن يتعين المحافظة على سريتها، إلا أن بعض الأعضاء أبدى ملاحظاته في أن القضاء ليس لديه الإمكانيات ليكون على دراية بمتطلبات أمن الدولة التي تستدعي المراقبة، وأن الإجراءات القضائية لا تتناسب مع بعض هذه المسائل لاحتياجها إلى السرعة[2].

2_4_1_3_1_5 المؤتمر الدولي المنعقد في طهران في الفترة من 22 ابريل إلى 13 مايو 1968:

يعد هذا المؤتمر باكورة جهد الأمم المتحدة في ميدان حماية الحياة الخاصة في مواجهة التقدم التقني وحماية الأفراد وحرياتهم من خطر التعدي عليها، وقد أبدى ذلك المؤتمر

---

[1] محمد رشاد ابراهيم مفتاح، مرجع سابق، ص 48.

[2] ياسر أمير الفاروق، مرجع سابق، ص 81.

اهتماما بالاكتشافات الحديثة وأحوال التطور التي فتحت آفاقا شاسعة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، كذلك للخطر الداهم الذي يتعرض حقوق الأفراد وحرياتهم مما يتحتم أن يكون محل انتباه متواصل[1].

وقد عقد هذا المؤتمر بقصد استعراض التقدم الذي تم تحقيقه خلال الأعوام العشرين التي انقضت منذ اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ولصياغة برنامج التشغيل.

وقد نظر المؤتمر في المشكلات المتصلة بالأنظمة التي تضطلع بها الأمم المتحدة من اجل تعزيز حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وتشجيع احترامها، ولاحظ المؤتمر أن الاحتفال بالعام الدولي لحقوق الإنسان يأتي في وقت يمر فيه العالم بتغييرات لا سابق لها [2].

كما ينبغي الإشارة إلى أن هذا المؤتمر أو حتى المنظمات الداخلية التابعة لمؤسسات الأمم المتحدة يجب أن تضطلع ببحث المشاكل ذات الصلة بحقوق الإنسان ودراستها التي تكون ناجمة عن هذه التطورات العلمية والتكنولوجية، وخاصة ما يتعلق بالانجازات التي تحققت في ميدان تقنيات التسجيل والاستخدامات الالكترونية التي يحتمل مساسها بحقوق الإنسان، وما يجب فرضه من قيود على مثل هذه الاستخدامات، وصولا إلى ضرورة كيفية إيجاد التوازن بين ما حصل من تقدم علمي وتكنولوجي وبين النهوض بالإنسان وتربيته فكريا وروحيا وثقافيا وأخلاقيا [3].

وبعد دراسة تلك المسالة قدم الأمين العام للأمم المتحدة تقريرا أوصى من خلاله ما يأتي:

---

[1] د. علي أحمد عبد الزعبي، مرجع سابق، ص52.

[2] د. يوسف الشيخ يوسف، مرجع سابق، ص 87.

[3] د. علي أحمد عبد الزعبي، المرجع السابق ص52، 53.

1 . أن تقوم الدول بتبني المشروعات أو تطوير التشريعات القائمة لتوفير حماية خصوصيات الأفراد ضد انتهاكات الأجهزة التكنولوجية الحديثة [1].

2 . أن تتخذ الإجراءات الإدارية والترتيبات اللازمة لتنظيم عملية استيراد الأجهزة المستخدمة في التنصت وتصنيعها وتداولها وحيازتها.

3 . وجوب تجريم الوسائل المستحدثة للتطفل على الحياة الخاصة للأفراد إلا في الجرائم ذات الأهمية البالغة الخطورة في تهديد الأمن القومي، وبناءا على إذن أو أمر من الجهة القضائية ذات الصلاحية.

وصدرت عن المؤتمر عدة قرارات في شان حماية حقوق الإنسان ويهمنا في هذا المقام القرار الحادي عشر الذي تبناه المؤتمر بالإجماع وهو القرار الذي يهدف إلى حماية حق الإنسان في حياته الخاصة، ولاسيما بعد زيادة الأضرار الناجمة بسبب التقدم العلمي والتكنولوجي، وأوصى القرار باحترام : " السرية بالنسبة لأساليب التسجيل، وحماية الشخصية الإنسانية وتكاملها المادي والعقلي إزاء التقدم في علم الأحياء والطب والكيمياء الحية، واستخدام الاليكترونيات التي قد توثر على حقوق الشخص، والقيود التي يجب وضعها على هذا الاستخدام، ويشكل اعم التوازن الذي يجب توطيده بين التقدم العلمي والتكنولوجي من ناحية، وبين التقدم العقلي والروحي والثقافي والمعنوي للإنسانية من ناحية أخرى".

وقد أوصى المؤتمر بان تضطلع المنظمات الداخلة في أسرة الأمم المتحدة بدراسة المشكلات المتصلة بحقوق الإنسان والناشئة عن التطورات العلمية والتكنولوجية ولاسيما في المجالات الآتية [2]:

---

[1] د. علي أحمد عبد الزعبي، مرجع سابق، ص53.

[2] د. يوسف الشيخ يوسف، مرجع سابق، ص 88.

احترام الحياة الخاصة للإنسان على ضوء الانجازات المحققة في تقنيات التسجيل، حماية الشخص وسلامته البدنية والعقلية في ضوء الانجازات المحققة في علم الأحياء والطب والكيمياء الحيوية، الاستخدامات المتصلة بالالكترونيات والتي قد تمس بحقوق الشخص، والقيود التي يجب أن تفرض على استخداماتها، وبصفة عامة، ينبغي إقامة التوازن بين التقدم العلمي والتكنولوجي وبين رقي الإنسانية الفكري والثقافي والأخلاقي.

وأيا كان الأمر فان مجموعة التوصيات التي تضمنها المؤتمر لا تعدوا كونها توصيات ذات قيمة أدبية [1].

2_4_1_3_1_6 قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2450:

في عام 1968 أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم 2450 عن حقوق الإنسان والتقدم العلمي والتكنولوجي، عبرت فيه عن مشاركتها لمؤتمر طهران القلق من أن التقدم العلمي والتكنولوجي برغم ما منحه من آفاق واسعة أمام التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، فانه مع ذلك قد عرض للخطر حقوق وحريات الأفراد والجماعات، ونتيجة لذلك فان هذا الأمر يتطلب اهتماما متواصلا ودراسات مستمرة لحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، ومن اجل ذلك فقد دعت الجمعية العامة الأمين العام أن يقوم مع من يستعين بهم، وبمعاونة اللجنة الاستشارية الخاصة بتطبيق العلوم والتكنولوجيا في التنمية، وبالتعاون مع الرؤساء التنفيذيين في الوكالات المتخصصة بدراسة المشكلات المتعلقة بحقوق الإنسان الناشئة عن التطورات العلمية والتكنولوجية وبخاصة من النواحي الأربع التي أوصى بها المؤتمر سالف الذكر [2].

---

[1] د. علي أحمد عبد الزعبي، مرجع سابق، ص 53_ 54.

[2] محمد عبد العظيم محمد، مرجع سابق، ص 303.

وقد طلبت الجمعية من السكرتير العام بصفة أولية أن يعد تقريرا موجزا يتضمن الدراسات التي قامت بها المصادر الحكومية وغير الحكومية من التوصيات المذكورة، والصادرة أيضا من المنظمات غير الحكومية المتخصصة، كما طلبت منه إعداد برنامج للعمل في هذه المجالات، وان يحيل هذا التقرير إلى لجنة حقوق الإنسان في دورة انعقادها السادسة والعشرين.

وعلى هذا اعد الأمين العام تقريرا ضمن سلسلة من التقارير وهو التقرير الأول عن تأثير التطورات العلمية والتكنولوجية على حقوق الإنسان، وقد كان هذا التقرير الأول محل اعتبار من جانب لجنة حقوق الإنسان في دورة انعقادها السابعة والعشرين، وتبعا لهذا الاعتبار أصدرت اللجنة قرارا يعد امتدادا للقرار رقم 2450 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، وقد أوضحت اللجنة في قرارها العاشر الهدف قائلة، بأنه يجب على كل دولة بصفة فردية، ومن خلال المنظمات الدولية أن تعمل على احترام وعدم انتهاك المبادئ الأساسية والسيادة والمساواة بين الدول، وذلك باستخدام التقدم العلمي والتكنولوجي، لمعالجة وتعزيز ممارسة الإنسان لحقوقه وحرياته الأساسية على أكمل وجه كلما أمكن ذلك، وان المشاكل المتعلقة بحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في ظل التقدم العلمي والتكنولوجي يجب أن تعالج على المستويات القومية والعالمية، وذلك طبقا للمبادئ الأساسية للبناء الاجتماعي والاقتصادي والتقاليد الاجتماعية والثقافية لكل دولة[1].

وقدرت لجنة حقوق الإنسان انه خلال العقد الثاني أي العشر سنوات التي حددتها الأمم المتحدة للتنمية قررت انه يجب التركيز على الاهتمام بأهم المشكلات المتصلة بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية في ضوء التقدم العلمي والتكنولوجي وبخاصة على:

[1] محمد عبد العظيم محمد، مرجع سابق، ص 303_304.

1 . حماية حقوق الإنسان في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي طبقا لأوضاع الدول ومواردها والمستوى العلمي والتكنولوجي الذي وصلت إليه، وكذلك حماية حق العمل في ظروف التشغيل الذاتي واستخدام الآلات في الإنتاج بدلا من القوة البشرية.

2 . استخدام التطورات العلمية والتكنولوجية في إقرار احترام حقوق الإنسان والمصالح المشروعة للشعوب الأخرى واحترام المعايير الأخلاقية المسلم بها بوجه عام، وقواعد القانون الدولي.

3 . حظر استخدام المنجزات العلمية والتكنولوجية في تقييد الحقوق والحريات الأساسية.

2_4_1_3_1_7 مؤتمر حقوق الإنسان المنعقد ب مونتريال بكندا سنة (1968):

عقد هذا المؤتمر الدولي خلال العام الدولي لحقوق الإنسان في مونتريال بكندا سنة 1968، وجه هذا المؤتمر العناية إلى الأخطار الجديدة بسبب التطورات مثل وسائل التطفل الالكتروني على الحياة الخاصة، وأوصى المؤتمر بان تنهض الهيئات غير الحكومية والمهن القانونية بواجبها في العمل على درا الخطر عن طريق عدم قبول أدلة الإثبات المحصلة بالوسائل التكنولوجية مثل أجهزة كشف الكذب والتسجيل على أشرطة والتأثير باستخدام العقاقير الطبية واستخدام آلة تصوير خفية [1].

2_4_1_3_1_8 اجتماع خبراء اليونسكو لدراسة موضوع الخصوصية في باريس (19 –23 جانفي 1970):

اجتمع في باريس خبراء اليونسكو لدراسة مسالة الخصوصية في الفترة من 19 إلى 23 يناير 1970 وعن أسباب اهتمام الهيئة بصفة خاصة بموضوع الحق في الخصوصية يعود لتعقد المسالة من ناحية وتعدد المشكلات المتصلة بها من ناحية أخرى، وكذا وجود التنازع بين

[1] د. ماروك نصر الدين، مرجع سابق، ص 125.

الحياة الخاصة من جانب المصلحة العامة من جانب آخر أي بين حقوق الفرد وحقوق المجتمع ، وهذه كلها أمور تحتم ضرورة البحث عن إيجاد العلاج الملائم لما للمسالة من أهمية [1].

هذا وتداول المؤتمرون على نص المادة 12 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وأصدروا عدة توصيات في نهاية المؤتمر أهمها [2]:

انه من الصعوبة بمكان تعريف جوهر مفهوم الخصوصية تعريفا عالميا نظرا لان الخصوصية مسألة نسبية مرتبطة بالثقافة وبالمحتوى الاجتماعي والاقتصادي لكل دولة من الدول .

أنه لا يمكن الفصل بين الفرد ووسطه الاجتماعي.

يقتضي الاعتراف بالحق في الخصوصية، ضرورة التضحية بقدر من هذا الحق في كل مرة تفرض فيها الاعتبارات العليا للجماعة مثل هذا الأمر.

ضرورة توفير ضمانات قوية لحماية هذا الحق، وخصوصا بعد اتساع نطاق تدخل الدولة، والتطور العلمي والتكنولوجي، مع وجود ما يسمى بطبقة التكنوقراط " طبقة الفنيين والبيروقراط (طبقة الموظفين الإداريين الحكوميين) والذين كثيرا ما تمتد اعتداءاتهم بصورة متزايدة على الحق في الخصوصية.

يجوز في ظروف معينة اتخاذ إجراءات مشروعة الحد من ممارسة حقوق معينة، بما في ذلك تلك التي تتصل بالحياة الخاصة على أن يكون ذلك محدودا وموقوفا وان يحافظ في الوقت ذاته على كرامة الإنسان.

وأصدرت هيئة اليونسكو مجموعة من التوصيات لحماية الحق في حرمة الحياة الخاصة أهمها [3]:

العمل على وضع مجموعة من المواثيق الأخلاقية الخاصة بمهنة الصحافة.

---

[1] د. ماروك نصر الدين، مرجع سابق، ص 126.

[2] المرجع نفسه، ص126.

[3] د. يوسف الشيخ يوسف، مرجع سابق، ص 90_91.

حصر البحوث المتعلقة بحماية الحق في حرمة الحياة الخاصة التي قامت بها الجامعات والمؤسسات أو الهيئات غير الحكومية.

3 . على هيئة اليونسكو المبادرة بعقد اجتماع لوكالات الأمم المتحدة المعنية بمشكلة الحق في الخصوصية تنسيقا لبرامجها في هذا الشأن.

4 . من الضروري عمل دراسات لتقييم التشريعات التي تؤثر في حماية الحق في حرمة الحياة الخاصة.

5 . العمل على استخدام وسائل التعليم المختلفة بقصد إبراز أهمية الحق في حرمة الحياة الخاصة وضرورة توفير الحماية لهذا الحق.

6 . على هيئة اليونسكو أن تعقد اجتماعات لموضوعات محددة متعلقة بالحق في الحياة الخاصة، مثل البحوث الكيماوية الحيوية، على أن تضم هذه الاجتماعات كافة المتخصصين مثل القانونيين المهتمين بوسائل حماية الحق في الحياة الخاصة.

2_4_1_3_1_9 المؤتمر الدولي الثاني عشر الخاص بحماية حقوق الإنسان في الإجراءات الجنائية:

عقدت الجمعية الدولية لقانون العقوبات هذا المؤتمر في هامبورغ بألمانيا الغربية سابقا في الفترة مابين (16 و21 سبتمبر 1979) وقد تضمنت أعمال المؤتمر تحت عنوان حقوق الإنسان في الإجراءات الجنائية العديد من البحوث والتقارير التي تقدم بها الخبراء والمتخصصون من مختلف دول العالم والتي تناولت مجموعة من القضايا والمشكلات الأساسية في الإجراءات

الجنائية يهمنا من كل ذلك البند الرابع لما له من اتصال بمسالة الحق في الخصوصية، حيث أوصى المؤتمر في هذا الصدد بأنه [1]:

1 . من الضروري أن ترتكز كل الإجراءات ووسائل الإثبات التي من شانها تعطيل الحقوق الفردية والحريات على سند قانوني.

2 . ينظم قبول الأدلة في الإجراءات الجنائية بالنظر إلى المصالح التالية:

. سلامة النظام القضائي.

. احترام حقوق الدفاع.

. مراعاة مصالح كل من المجني عليه والمجتمع.

وفي هذا المجال ركزت توصيات المؤتمر على ضرورة إتباع الضوابط التالية [2]:

1 . عدم قبول أدلة الإثبات التي يتم الحصول عليها بطريق غير مشروع مثل التعذيب أو أي وسائل أخرى تنتهك حقوق الإنسان وتحط من كرامته.

2 . لا تقبل أدلة الإثبات وان كانت مؤكدة الصحة، متى تم الحصول عليها بطريق غير مشروع.

3 . لا يجوز تأسيس الإدانة على مجرد اعترافات غير مدعمة بما يؤيد صحتها.

هذا وقد تبلورت الحلول المختلفة واتجاهات المؤتمرين إزاء هذه الأمور في شكل توصيات أو مقررات صدرت في نهاية أعمال المؤتمر، إلى جانب توصيات أخرى خاصة بمشروعات بقوانين مقدمة للجمعية العامة للأمم المتحدة لاتخاذ اللازم نحو إصدارها. وفي نهاية ورقة العمل المقدمة لهذا المؤتمر طرح واضعو الورقة إمكانية إيجاد سلطات دولية للتحقق من احترام حقوق الإنسان ونموذج ذلك وحدود الرقابة وقد نوقش الاقتراح في حلقة فينا، وجاء في توصياتها الأخيرة انه في

---

[1] د. ماروك نصر الدين، مرجع سابق، ص 127.

[2] د. يوسف الشيخ يوسف، مرجع سابق، ص 91 ، 92.

الإمكان أن تقوم جهات دولية بحماية فعالة لحقوق الإنسان في الإجراءات الجنائية، ويكون من حق الأفراد أن يتظلموا إلى هذه الجهات، ولان هذه الرقابة تستند إلى معاهدة دولية فلا تعد من قبيل التدخل في الأمور الداخلية للدولة المشكو منها ما دامت المحافظة على حقوق الإنسان تحقق مصلحة عالمية [1].

2_4_1_3_1_10 المؤتمر الدولي السابع للمركز الدولي للدراسات والبحوث الاجتماعية والجنائية والإصلاحية مدريد(1984): عقد هذا المؤتمر في مدينة مدريد باسبانيا في الفترة من 3 إلى 13 أكتوبر 1984 وشاركت فيه وفود ثمان وثلاثين دولة، بالإضافة إلى منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الشرطة الجنائية الدولية "الإنتربول " والمجلس الأوروبي وبعض المنظمات الدولية المتخصصة، وكان موضوعه " إعداد وتأهيل رجل الشرطة للتحري عن الحقائق القانونية ولحماية حقوق الإنسان". وقد اصدر المؤتمر توصيات عديدة في مجال عمل الشرطة وحقوق الإنسان شملت توصية تتعلق بحماية الحق في حرمة الحياة الخاصة تنص: " يجب أن يكون استخدام الأساليب الفنية الحديثة في مراقبة الأفراد بالوسائل السمعية البصرية بالقدر الضروري، وبالطرق المشروعة لما يترتب عليها من انتهاك لحرمة الحياة الخاصة" [2].

2_4_1_3_2 المؤتمرات الإقليمية:

عقدت عدة مؤتمرات إقليمية ومحلية درست مسألة حماية الحق في حرمة الحياة الخاصة، ونذكر فيما يلي موجزا لأهم هذه المؤتمرات:

---

[1] د. ممدوح خليل بحر، مرجع سابق، ص 88.

[2] د. محمد محمد الدسوقي الشهاوي، مرجع سابق، ص 58.

2_4_1_3_2_1 مؤتمر دول الشمال المنعقد في استكهولم سنة 1967:

انعقد هذا المؤتمر في الفترة من (22 . 23) ماي سنة 1967 والذي حضره مندوبون من دول الدنمارك وأيسلندا والسويد والنرويج وبريطانيا والهند واليابان وأمريكا، وقد عقد المؤتمر تحت رعاية اللجنة الدولية للقانونيين [1].

وأعلن المؤتمرون أن هناك حقا من ألفة الحياة الخاصة، أي حق المرء في أن يعيش حياته بشكل مستقل دون تدخل خارجي، ويحيا على وفق ما يشاء بأقل درجة من التدخل ضد السلطات العامة والأفراد العاديين، ودعا المؤتمر كذلك إلى ضرورة اتخاذ الوسائل المدنية والجنائية لحماية الأفراد من هذا التعدي عن طريق التشريع أو وسائل قانونية أخرى [2].

وتتمثل أهم التوصيات التي أصدرها المؤتمر فيما يلي [3]:

1 . أن الحق في حرمة الحياة الخاصة، شأنه شان أي حق إنساني آخر يجب أن يتمتع بضوابط وحدود.

2 . ضرورة أن يحدد التشريع السلطات التي في وسعها انتهاك حرمة الحياة الخاصة، وان يكون الانتهاك بموجب إذن من السلطات المختصة يحدد القانون صلاحية إصداره ومدة سريانه.

3 . ضرورة النص على الأحوال التي يجوز فيها انتهاك الحق في حرمة الحياة الخاصة وأسباب ذلك، والتأكيد على ضرورة أن يكون ذلك لصالح الأمن القومي، وان تبرره ظروف استثنائية.

4 . نبه المؤتمر على ضرورة إعادة النظر في التشريعات الجنائية والمدنية التقليدية لحماية الفرد من التعدي على حرمة حياته الخاصة بعد أن اتسع نطاق انتهاك الحياة الخاصة نتيجة للتطور العلمي

---

[1] د. ممدوح خليل بحر، مرجع سابق، ص 89.

[2] د. علي أحمد عبد الزعبي، مرجع سابق، ص 52.

[3] د. يوسف الشيخ يوسف، مرجع سابق، ص 93، 94.

والتكنولوجي، الأمر الذي يستلزم تشريعات ملائمة لما حدث من تطورات علمية وتكنولوجية في وسائل الاتصال والتنصت وغيرها من الوسائل العلمية التي تهدد حرمة الحياة الخاصة، وذلك لتحقيق حماية أكثر فعالية لهذا الحق.

5 . ضرورة فرض قيود على انتهاك حرمة المسكن وتفتيش الشخص وممتلكاته الخاصة وإخضاعه بصورة جبرية للفحوص الطبية والاختبارات.

6 . حماية الفرد من فض رسائله ومراقبة اتصالاته.

7 . حماية الفرد من التطفل على وحدته وعزلته الاختيارية، أو انتهاك حرمة حياته الخاصة باستخدام وسائل المراقبة والتجسس.

8 . وضع نصوص تشريعية مدنية تمكن الفرد المضرور من رفع دعوى مدنية، وان يكون له الحق في طلب وقف عمليات التطفل على حياته الخاصة، مع فرض عقوبات جنائية في الحالات الجسيمة، وإتاحة الفرصة لرفع دعوى جنائية في حالة التنصت غير المشروع على المحادثات الهاتفية دون موافقة أطراف الحديث.

9 . تجريم استخدام وسائل التنصت الاليكترونية الدقيقة، وحظر استخدام المعلومات أو التسجيلات أو الصور التي يتم الحصول عليها بهذه الوسائل غير المشروعة.

وبالإضافة إلى ذلك قد أوصت اللجنة الأوروبية للقانونين وهي اللجنة المنبثقة عن مؤتمر دول الشمال المنعقد بشأن الحق في الخصوصية بأنه ينبغي حماية الخصوصية الفردية من التطفل على النحو التالي [1]:

[1] د. ممدوح خليل بحر، مرجع سابق، ص 90، 91.

1 . ضرورة النص قانونا على عدم مشروعية التسجيل خلسة أو تصوير الأشخاص بالصور الفوتوغرافية أو الأفلام في مجالاتهم الخاصة، أو في مواقف محرجة وعلى الأخص بصورة سرية وغير متوقعة.

2 . النص على اعتبار التصنت المتعمد على المحادثات الهاتفية بين أطراف الحديث بواسطة طرف ثالث بدون موافقتها، أمرا مخالفا للقانون، وكذلك الاستخدام غير المشروع للأجهزة الاليكترونية وغيرها، مثل ناقلات الصوت المدسوسة خفية أو استراق السمع على المحادثات وغيرها مع ضرورة معاقبة هذه الأفعال جنائيا ومدنيا.

2_4_1_3_2_2 مؤتمر انجلترا:

عقد هذا المؤتمر في اكسفوردشير بانجلترا في ابريل 1972 تحت عنوان " الحقوق الشخصية والحرية الفردية" وكانت كل الموضوعات المطروحة قد جذبت أنظار المؤتمر نحو الحق في الحياة الخاصة.

وتوصل المؤتمر إلى انه من الصعوبة بمكان إيجاد تعريف قاطع للحقوق المتعلقة بحرمة الحياة الخاصة، طالما أن لها مضامين مختلفة عند مختلف الأفراد، وبالإضافة إلى ذلك ، فان الحياة في مجتمع متحضر تعني ضمنيا القبول بالحقوق والواجبات.

وقد تناول المؤتمر أيضا القيود المفروضة على الحق في الخصوصية في المجال السياسي، وان مثل هذا القصور يجب معالجته، وليس من الصعب على النظم مواجهة أكثر أنواع التدخل في الحياة الخاصة جرأة ووقاحة [1].

[1] د. ممدوح خليل بحر، مرجع سابق، ص 94.

2_4_1_3_2_3 مؤتمر الدفاع عن حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية:

انعقد مؤتمر اسلامي في النيجر سنة 1978 للدفاع عن حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية، على ضوء التطورات الحديثة وما أدت إليه من اعتداءات على حقوق الإنسان وحرياته.

بعد أن أبرز هذا المؤتمر ما للشريعة الإسلامية من منزلة رفيعة في النص على حقوق الإنسان وفضل السبق في حمايتها [1]، أصدر عدة توصيات أهمها[2]:

أ . تكوين لجنة تتولى وضع وثيقة إسلامية تشرح فيها حقوق الإنسان وحرياته مستمدة من القران الكريم والسنة النبوية، وما كان لها من تطبيقات فذة في عصور الإسلام الأولى التي كان له فيها الريادة والقيادة، وتعبر عن تكريم الله للإنسان ورعاية الإسلام لحقوقه وحرياته، مبينة أن هذه الحقوق ترتفع على النحو الذي تصبح معه واجبات على الفرد نفسه يتولى المطالبة بها والدفاع عنها، وواجبات على المجتمع يجب عليه الوفاء بها.

ب . تكوين لجنة إسلامية تسهم في رعاية حقوق الإنسان أيا كان دينه أو المكان الذي يعيش فيه، وذلك في حدود ما تملكه الدول الإسلامية من إمكانيات، وبالتعاون مع لجنة حقوق الإنسان التابعة لهيئة الأمم المتحدة.

2_4_1_3_2_4 مؤتمر حماية حقوق الإنسان في قوانين الإجراءات الجنائية في العالم العربي القاهرة 1989.

عقد هذا المؤتمر في القاهرة في الفترة من 16 الى 20 ديسمبر 1989، ويعكس المؤتمر اهتمام الدول العربية بصفة عامة بحماية حقوق الانسان في قوانين الاجراءات الجنائية في

---

[1] عاقلي فضيلة، مرجع سابق، ص 45.

[2] ممدوح خليل بحر، مرجع سابق، ص 91_92.

هذه الدول وتم تقسيم المؤتمر إلى ثلاثة مراحل: مرحلة ماقبل المحاكمة، مرحلة المحاكمة، مرحلة مابعد المحاكمة[1].

وفيما يتعلق بالاجراءات الجنائية في مرحلة ما قبل المحاكمة، اصدر المؤتمر توصيات عديدة نذكر منها:

التوصية رقم (1):

يوصي المؤتمر بأن خير وسيلة لضمان الحماية الدستورية والتشريعية لحقوق الانسان وحرياته الاساسية هي ان ترد النصوص الضامنة لحقوق من يتهم بارتكاب جريمة ما ، ومن تتخذ قبله اجراءات الكشف عنها، في دستور الدولة ذاته، وفي مواثيقها الوطنية على نحو يؤكدها ويحددها بما لا يدع مجالا لاهدارها او انتهاكها، حتى تكون تلك النصوص الاطار الذي تصدر في نطاقه التشريعات الجنائية التي تنظم بالتفصيل حماية تلك الحقوق والحريات.

كما ينبغي العمل على تنقية الدساتير والمواثيق الوطنية القائمة وكافة التشريعات مما يكون بها من نصوص تتعارض مع مقتضيات تلك الحماية.

ولا يجوز بأي حال من الاحوال تعطيل احكام الدستور او وقف العمل به، وذلك حفاظا على الشرعية الدستورية.

ويوجه المؤتمر النظر الى اهمية وجود رقابة دستورية لاحقة تتمثل في وجود محكمة قضائية مختصة، يناط بها، دون غيرها، الفصل في دستورية النصوص التشريعية ويتاح الطعن امامها للمواطنين ولجهات القضاء، وتكون لاحكامها قوة ملزمة تكفل فعاليتها وحماية حقوق الانسان وحرياته الاساسية.

التوصية رقم (3):

---

[1] عاقلي فضيلة، مرجع سابق، ص 46، 47.

" يوصي المؤتمر بمراعاة عدم اتخاذ اجراءات تمس حريات المواطنين، او توقيع عقوبات مدنية عليهم لا تستند الى قانون، او تتعارض مع احكام الدستور التي تكفل الحماية لتلك الحقوق والحريات الاساسية.

ونصت التوصية (17) على حرمة المسكن وعدم جواز دخول المساكن بغير رضاء اصحابها الا بموجب امر قضائي مسبب لضبط اشياء تفيد في كشف الحقيقة في جريمة تستوجب عقوبة الحبس.

وهكذا يمكن القول أن مسالة حماية الحق في الحياة الخاصة قد أصبحت تشغل بال كل الدول باعتبار الانسان محور الحياة في كل مجتمع من المجتمعات، فهو الذي يبني ويسوس ويقود وينتج، ومن ثم وجب توفير الحماية الضرورية له حتى لا يشعر بالحرمان والاضطهاد، فتتوقف قدراته على العطاء والانماء.

وهكذا فان المجتمعات الحديثة والقوانين الوضعية قد تنبهت حديثا الى خطورة الامر خصوصا بعد التطورات التكنولوجية الهائلة والاستكشافات العلمية المتقدمة والتي تعري الانسان من خصوصياته [1].

وقد رأينا كيف تواصل الكفاح السياسي للبشرية من اجل اقرار حقوق الانسان من خلال اعلانات الحقوق وادت التطورات السياسية الى انتقال مسألة حقوق الانسان الى المجال الدولي بصدور الاعلان العالمي لحقوق الانسان عام 1948 ثم اتفاقية الامم المتحدة للحقوق المدنية والسياسية عام 1976.

ونتيجة للتطور العلمي الحديث اصبحت الحاجة ملحة لحماية الحق في حرمة الحياة الخاصة، فنصت على هذه الحماية الاتفاقيات الدولية والاقليمية، وتضمنت الدساتير والتشريعات

---

[1] د. ممدوح خليل بحر، مرجع سابق، ص 92.

الحديثة نصوصا تحمي حرمة الحياة الخاصة وتحظر التنصت غير المشروع على المحادثات بالوسائل الالكترونية، وعقدت عدة مؤتمرات دولية واقليمية لدراسة مسالة حرمة الحياة الخاصة وكيفية حمايتها. وستظل هذه القضية حية متجددة تثير اهتمام الباحثين بالدراسة، وذلك بسبب التطور التكنولوجي المتلاحق الذي يهدد باستمرار بانتهاك حرمة الحياة الخاصة عن طريق اجهزة المراقبة السمعية والبصرية الحديثة [1].

[1] د. يوسف الشيخ يوسف، مرجع سابق، ص 97.

2_4_2 تطورات حماية حرمة الحياة الخاصة في بعض دول اوربا:

بعد ان ارتفعت الاصوات بالشكوى من ازدياد انتهاك حرمة الحياة الخاصة نتيجة للتقدم التكنولوجي في وسائل المراقبة السمعية والبصرية في الدول الأروبية، حدثت تطورات تشريعية في اتجاه حماية الحق في حرمة الحياة الخاصة في العديد من الدول الأروبية.

لذلك سوف نعالج هذه التطورات في ثلاثة مطالب : تطورات حماية حرمة الحياة الخاصة في بريطانيا (المطلب الأول) تطورات حماية حرمة الحياة الخاصة في فرنسا (المطلب الثاني) تطور قوانين حماية حرمة الحياة الخاصة في ألمانيا وهولند والدنمارك (المطلب الثالث).

2_4_2_1 تطورات حماية حرمة الحياة الخاصة في بريطانيا

في عام 1938 وصف الأستاذ وينفيلد winfield القانون الانجليزي بأنه خال من حماية الحق في حرمة الحياة الخاصة، وبعد فحصه لوسائل الحماية الجزائية غير المباشرة للخصوصية من خلال دعوى التشهير أو التعدي على ملكية الغير، أو قانون العقد، أو الازعاج.....الخ اقترح اصدار قانون جديد للمعاقبة على جرائم الاقتحام غير المشروع لحرمة الحياة الخاصة، غير أن هذا الاقتراح لم يلتفت اليه سوى في بعض الكتب المدرسية ولم يجد سندا كافيا الى أن اصدر الدكتور جلانفيل وليامز Dr.Glanville williams بعد مضي اثنتي عشرة سنة مؤلفه (the Reforme olow) الذي ساند فيه اقتراح اصدار قانون لجرائم اقتحام الحياة الخاصة، ومرة أخرى بدأ الأمر يجذب قليلا من الانتباه.

ولم يمضي وقت طويل حتى برز اتجاه في مجلس العموم البريطاني ينادي بضرورة الاعتراف بالحق في حرمة الحياة الخاصة من خلال تشريع واضح.

وكانت أول محاولة تشريعية عملية، ما عرف بمشروع اللورد مانكروفت عن الحق في الحياة الخاصة، الذي قدمه سنة 1961 الى مجلس اللوردات ولم يجزه المجلس بناء على رغبة

الحكومة، علما بأن مشروع القانون قد وجد تأييدا كبيرا في مرحلة القراءة الثانية بمجلس اللوردات (hous of lords) حتى أن بعض المعارضين لمشروع القانون أبدوا موافقتهم بأن القانون الساري في ذلك الوقت لا يوفر حماية ملائمة لحرمة الحياة الخاصة للأفراد.

2_4_2_1_1 تقرير لجنة العدالة(the justice committitee)

هذه اللجنة هي الفرع الانجليزي للجنة الدولية للقانونيين التي شكلت عام 1967 لدراسة موضوع حرمة الحياة الخاصة وقد جاء في هذه الدراسة مايلي[1]:

1–أن الحق في الحياة الخاصة يعكس حاجة انسانية أساسية واجبة الاحترام في مجتمع متحضر، و تتطلب حماية القانون.

2– أنه نظرا لازدياد ما تتعرض له خصوصية الإنسان من أخطار على أثر التقدم التكنولوجي، فإن الحاجة للحماية القانونية تزداد تبعا لذلك.

3– ان القانون الانجليزي بوضعه الراهن في حاجة الى درجة ملائمة من العناية بحماية الحياة الخاصة.

ثم أوصت اللجنة بوجوب تعديل القانون بحيث:

1_ يعالج من الناحية المدنية أي اعتداء حقيقي لا مبرر له على حق الخصوصية لأي فرد، على أن تراعى في الوقت نفسه حماية مصالح المجتمع، وعلى الأخص احتياجات الصحافة باعتبارها ممارسة للمصلحة العامة.

2_ يحريم استخدام المخترعات الالكترونية والبصرية وغيرها كوسيلة لاختلاس النظر فيما عدا حالات معينة يجب تحديدها بجلاء.

---

[1] ممدوح خليل بحر، مرجع سابق، 117_118.

3- توسيع النصوص الخاصة بالحصول على ترخيص بالنسبة لاستخدام وسائل الرسائل اللاسلكية وكذلك بالنسبة لبيعها وحيازتها.

3- لا يقبل في الدعاوى المدنية الدليل الذي يتم الحصول عليه بوسيلة تتضمن اعتداء على الحق في الحياة الخاصة .

هذا وقد أرفقت اللجنة بهذا التقرير مشروعا قانون مفصل بقصد تأييد توصيتها، وأوصت اللجنة كذلك باجراء مزيد من البحث في موضوع العقوبات الجنائية على أفعال التجسس الصناعي، وفي موضوع تنظيم وسائل الحصول على المعلومات الشخصية واختزانها وتبليغها بواسطة أجهزة حفظ البيانات بحيث يكون في مقدور أي شخص أن يتأكد من دقة المعلومات المتعلقة به[1].

2_4_2_1_2 لجنة يونجر 1970:

قدم المستر بريان والدن أحد أعضاء مجلس العموم المشروع الذي أعدته لجنة العدالة الى المجلس بعد أن أجرى عليه بعض التعديلات الخفيفة قوبل المشروع بتأييد واسع إلى حد أن الحكومة قررت تكوين لجنة ادارية برئاسة المستر يونجر لتقوم بالبحث في معرفة مدى الحاجة الى تشريع يحقق مزيدا من الحماية للمواطن وللمصالح التجارية والصناعية، وضد الاعتداء الذي يقع من الأشخاص العاديين ومن المنظمات والشركات على الحياة الخاصة، وعلى أن تقدم هذه اللجنة توصياتها، ولكن استبعدت الاعتداءات التي تقع من الادارات الحكومية على الحق في الحياة الخاصة، في مجال البحث الموكول للجنة[2].

---

[1] ممدوح خليل بحر، مرجع سابق، ص 118_119.

[2] المرجع نفسه، ص 119.

صدر قرار تكوين لجنة يونجر في 13 مايو 1970 واستمرت حت 15 ماي 1972 وكان فشلها في الاستمرار يرجع الى بعض القصور في تحديد مهامها فضلا عن القصور في تكوين عضويتها بالاضافة الى استبعاد نشاطات الحكومة المركزية من نطاق عمل اللجنة.

الموضوعات التي اختصت اللجنة بمناقشتها[1]:

التشريع بغير اذن :

أ- الصحافة (ب) -الاذاعة والتليفون.

سوء استخدام المعلومات الشخصية:

أ -حسابات العملاء في البنوك (ب) سعر الفائدة.

ج- المعلومات الشخصية عن العاملين في حالة الاستخدام.

د- المعلومات عن الأساتذة والطلبة في المعاهد العلمية.

هـ- المعلومات عن المرض في مجال الطب.

التطفل على الحياة المنزلية:

أ -التجسس بواسطة الجيران أو صاحب الملك أو الآخرين.

التطفل على الحياة الاقتصادية:

أ -التجسس الصناعي

التقدم التقني الحديث:

أ – وسائل المراقبة الالكترونية الحديثة.

ب- الكومبيوتر.

[1] د. يوسف الشيخ يوسف، مرجع سابق، ص 100_101.

وقد أقرت لجنة يونجر بصعوبة ايجاد تعريف مانع جامع للحق في حرمة الحياة الخاصة، وكان هذا الموقف يمثل عائقا دائما لاصدار التشريعات لحماية الخصوصية، أضحى عذرا جاهزا للذين يعارضون أية تشريعات تتعلق بحماية حرمة الحياة الخاصة.

وأصدرت اللجنة توصياتها بأغلبية 14 الى 2 واستبعدت في التوصيات اصدار تشريع لحماية الحق العام في حرمة الحياة الخاصة وكان من ضمن توصيات اللجنة تطوير الضوابط المعمول بها بواسطة مجلس الصحافة.

2_4_2_1_3 اللجنة الملكية للصحافة:

أعدت هذه اللجنة دراسة عن موضوع حماية الحق في حرمة الحياة الخاصة وقدمت تقريرها سنة 1977 وتضمن تقريرا مشابها لتقرير لجنة يونجر.

2_4_2_1_4 تقرير لجنة الحق في حرمة الحياة الخاصة ومسائل متعلقة (يونيو 1990):

كلفت هذه اللجنة بالبحث والدراسة وإعداد توصيات في موضوعين متعلقين بإنتهاك حرمة الحياة الخاصة: اقتحام مراسلي الصحف والمصورين لحرمة الحياة الخاصة.

نشر المواد المتحصل عليها من اقتحام حرمة الحياة الخاصة ودرست هذه اللجنة إمكانية إضفاء الحماية الآتية:

تطوير الحماية، أو حماية إضافية لإقتحام حرمة الحياة الخاصة بالدخول في المكان الخاص، تطوير حماية حرمة الحياة الخاصة في القانون الحالي فيما يتعلق بالنشر، حماية قانونية جديدة لحرمة الحياة الخاصة فيما يتعلق بالنشر، تطوير الضوابط الشخصية واستبدالها إذا كان ذلك ضروريا.

تلقت اللجنة سيلا منهمرا من شكاوى انتهاك حرمة الحياة الخاصة ، وبعض هذه الشكاوى يتعلق بمواضيع تثير الإهتمام، ووردت كثير من الشكاوي من أفراد لهم تجارب شخصية في إنتهاك حرمة حياتهم الخاصة بطريقة تؤكد خطورة المسألة، وشملت هذه الإنتهاكات الاقتحام الشخصي للحياة الخاصة بواسطة المراسلين والمصورين ونشر المواد المتحصل عليها من انتهاك حرمة الحياة الخاصة.

وتتلخص هذه الشكاوى في مضايقة الصحفيين والمصورين للأفراد في الأماكن العامة وفي منازلهم، وحت في سرير المرضى بالمستشفى، وتصوير الأفراد بدون رضائهم ، ونشر معلومات تتعلق بالحياة الخاصة تتسم بالإثارة والمبالغة وقد تكون غير صحيحة.

وتجدر الإشارة إلى أنه من بين توصيات اللجنة، إصدار قانون مدني لحماية حرمة الحياة الخاصة من الانتهاك.

ومن أبشع النتائج المأسوية لانتهاك الحق في حرمة الحياة الخاصة في التاريخ المعاصر مصرع الأميرة ديانا أميرة ويلز ومطلقة الأمير تشارلز ولي عهد بريطانيا وصديقها المليونير المصري الأصل عماد الفايد "دودي" وسائق السيارة وذلك عندما أصطدمت سيارتها في الأحد 30_08_ 1997 بأحد الأعمدة داخل نفق في باريس وذلك بسبب السرعة الزائدة لهروبها من ملاحقة ومضايقات مجموعة من المصورين الصحفيين كانوا يطاردون الأميرة ديانا وصديقها بالدراجات النارية مما أدى للحادث البشع الذي كررت نقله باسهاب وسائل الاعلام العالمية بأسى وألم بالغ وحتى عند وقوع الحادث لم تفلت الأميرة وصديقها من عدسات المصورين اياهم والذين تحول تركيزهم لتغطية الحدث وضحايا التطفل العدواني وهم يحتضرون ويموتون.

2_4_2_2 تطور قانون حماية حرمة الحياة الخاصة في فرنسا:

تطور قانون حماية حرمة الحياة الخاصة في فرنسا بشكل واسع نتيجة لمبادرات المحاكم في عقدي الخمسينات والستينات من هذا القرن بالتصدي لتجاوزات الصحافة.

فقد تأثرت المحاكم بكتابات الفقه الفرنسي حول حقوق الشخصية وكان أثر الفقه الفرنسي في هذا المجال مشابه للأثر الذي تركته مقالة وران وبراندیس في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1987.

وبعد البناء التدريجي للسوابق القضائية في الستينات صدر قانون 1970 ونص هذا القانون على " أنه لكل شخص الحق في حماية حرمة حياته الخاصة ".

قد كان لهذا القانون أثره في دعم الحماية لحق الحياة الخاصة في فرنسا وذلك بما قرره المشرع من اضفاء حماية كافية لهذا الحق بالقانون المدني والجنائي معا[1].

فاذا كان للقاضي المدني حق اتخاذ كل الاجراءات اللازمة من حجز وحراسة قضائية، فقد تقرر قانونا ايقاف الاعتداءات على الحياة الخاصة كما في صور التنصت على المكالمات الخاصة والهاتفية، والتقاط الصورة في مكان خاص بدون موافقة صاحبها واستعمال التسجيلات وغير ذلك من الجرائم التي أنشأها [2].

الا أنه نظرا لأن القانون لم يعرف الحياة الخاصة فقد كان على القضاء أن يعرف في كل حالة على حدى المجال الدقيق لحماية الحياة الخاصة.

وماهو جدير بالملاحظة أن الصحافة الفرنسية لم ترفع صوتها بالاحتجاج على التطورات القانونية بشان حماية حرمة الحياة الخاصة، ولم تكن هناك اعتراضات بأن القانون يمنع الصحافة من نشر ما تقدم به من تجاوزات ولم ينص القانون الفرنسي الحالي على تعريف محدد

---

[1] د. محمد شوقي الجرف، مرجع سابق، ص 347.

[2] جان روش، الحريات العامة، دالوز، باريس، 1984، ص 76.

لحرمة الحياة الخاصة، الا أن السوابق القضائية أسهمت في تفسير القانون، ومع ذلك نص القانون بصفة عامة على حماية حرمة الحياة الخاصة فيما يتعلق بالمسائل العائلية والشخصية والعلاقات الجنسية وبموجب هذا القانون، لا يقبل الدفع عند انتهاك حرمة الحياة الخاصة بالمصلحة العامة أو حسن النية أو اظهار الحقيقة وبالرغم من ذلك فان بعض اعتبارات المصلحة العامة يتطور الاهتمام بها في السوابق القضائية ، وبالتحديد فيما يتعلق بالملكية والمسائل الاقتصادية، ولذلك فان نشر معلومات عن الملكية أو عن الأشخاص ذوي النفوذ الاقتصادي، يجوز السماح بها اذا تم جعلها بأمانة وكانت ذات علاقة مباشرة بالمسائل الاقتصادية وأي ادعاء بعدم صحة المعلومات يقع خارج نطاق قانون حماية حرمة الحياة الخاصة، وتكون الحماية الوحيدة تحت قانون القذف والتشهير.

أما بالنسبة للمحاكم الفرنسية فكان يفترض أن تستهدي المحاكم الفرنسية في قضائها بمبادئ الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان ونظرا لانظمامها المتأخر لهذه الاتفاقية (وقعت فرنسا بالانظمام اليها سنة 1973) .

بحيث يلاحظ أن الاشارة المباشرة لمبادئ الاتفاقية قليلة في السوابق القضائية الفرنسية، فالمحاكم عليها أن توازن بين المبادئ الأساسية لحرية التعبير وحرية الصحافة ، وبين الحق في حماية حرمة الحياة الخاصة، كما أن المحاكم الفرنسية طبقت أيضا مبدأ التناسب لذلك فان اصدار أمر قضائي يمنع النشر، لا يحدث الا في حالات الانتهاك الذي يعتبر بدرجة من الخطورة بحيث أن تعويض الأضرار وحده لا يشكل حماية كافية للحق في حرمة الحياة الخاصة.

وبموجب القانون الفرنسي يعد جريمة جنائية اقتحام مكان خاص للتصوير أو تسجيل أحاديث، اذا كان هذا الاقتحام لحرمة الحياة الخاصة عمدا والاحتفاظ أو استخدام الصور الفوتوغرافية أو التسجيلات المتحصل عليها يشكل جريمة أخرى ، ولهذه الأغراض فان المكان

الخاص قد جرى تعريفه على أنه المكان الذي لايسمح فيه للعامة بالدخول ويشمل ذلك غرفة الفندق او ردهانه، ومثل هذا الاقتحام للحياة الخاصة يمكن ايضا مقاضاته مدنيا.

2_4_2_3 تطور قوانين حماية حرمة الحياة الخاصة في ألمانيا والدنمارك وهولندا:

ونتناول هذا المطلب في ثلاثة تتعلق بالقوانين التي تحمي الحق في الخصوصية في كل من ألمانيا (الفرع الأول) وفي الدنمارك (الفرع الثاني) وفي هولندا (الفرع الثالث).

2_4_2_3_1 في ألمانيا:

ففي ألمانيا بالرغم من أن النظام القضائي الالماني لا يعترف بوجود قوانين داخلية تمنح حماية اجمالية للحق في الحياة الخاصة، الا أنه يوجد في القانون الأساسي عدة نصوص تحمي بعض العناصر التي تدخل في نطاق الحياة الخاصة، منها المادة 01 فقرة ج التي تنص على ضمان كرامة الإنسان، والمادة 02 فقرة 01 التي تنص على حق ازدياد الحرية الشخصية، والمادة 10 التي تنص على سرية المراسلات البريدية واللاسلكية، والمادة 13 التي تنص على حرمة المسكن، وهذه النصوص أدت إلى أن المحكمة الدستورية الفيدرالية قد استنتجت في قضاء ثابت الحق في احترام الحياة الخاصة[1].

و بموجب قانون العقوبات يعاقب على القذف، وبالاضافة الى ذلك يعاقب القانون على عدد من الانتهاكات الفادحة لحرمة الحياة الخاصة، وتعتبر الأفعال التالية جرائم جنائية:

اقتحام منزل الفرد أو اقتحام أي مكان آخر خاص، تسجيل محادثات خاصة بدون اذن، التنصت على المحادثات بالأجهزة، الحصول على معلومات خاصة معينة (مثل التقارير الطبية) دون اذن، الحصول على أية معلومات خاصة مخزنة في جهاز كومبيوتر.

---

[1] أحمد حلمي السيد علي يوسف، مرجع سابق، ص67.

أما قانون حق النشر والتأليف الألماني لسنة 1907 فقد نص هذا القانون على اعطاء الفرد حق النشر فيما يتعلق بصورته، سواء أكانت صورة فوتوغرافية أم لوحة مرسومة، وجعل نشر صورة شخص بدون رضائه جريمة جنائية .

الا أن هناك بعض الاستثناءات:

الصور المأخوذة في اطار التاريخ المعاصر، صور الأشياء والمناظر التي يظهر الفرد في خلفيتها، صور المواكب العامة، الصور التي تم تصميمها أصلا لأغراض فنية، وينطبق هذا القانون لمدة عشر سنوات بعد وفاة الشخص موضوع الصورة .

وخلال هذه الفترة لا يجوز نشر الصورة دون رضاء أقاربه.

وتنظر المحاكم المدنية الألمانية بشكل موسع قضايا القذف، وقضايا انتهاك حرمة الحياة الخاصة، ويسمح القانون المدني الألماني للفرد برفع دعوى في حالة معاناته من أضرار(تشمل الألم أو المعاناة النفسية) نتيجة لجريمة يرتكبها شخص آخر تشمل القذف أو انتهاك حرمة الحياة الخاصة.

ومن ناحية عملية فان دعاوى القذف ترفع فقط في الحالات الخطيرة بينما أصبحت فكرة الشرف تعد الى حد ما (مودة قديمة) .

واستقلالا عن كل ذلك فان المحاكم المدنية الألمانية ، وهي تستند الى نص من الدستور ، فقد أبتكرت مفهوما أسمته " الحق في الشخصية الانسانية " وهو أمر لا يخلوا من التداخل مع ماسبق أن قررت المحاكم المقاضاة بشأنه مثل القذف والحق في حرمة الحياة الخاصة ويعتبر التعويض بموجب القانون المدني الألماني قليلا، فالحد الأقصى عشرة آلاف مارك ألماني وباستخدام هذا المفهوم فان المحاكم الألمانية قد وفرت الحماية المدنية في عدد من الحالات تشمل: (أ) عندما تنشر الصحف معلومات (أ) عندما تنشر الصحف معلومات غير صحيحة عن الشخص وترفض أن تصححها.

(ب) عندما يستخدم الشخص صورة لشخص آخر بدون رضائه من أجل الاعلان لمنتجاته.

(ج) عندما يكشف شخص وينشر أفعالا شائنة وقعت في الماضي من مجرم سابق، دون أن تكون للمجتمع مصلحة في كشفها أو نشرها.

ومن أجل تطوير فكرة الحق في الشخصية كان على المحاكم الألمانية أن توازن بين الحق في حرمة الحياة الخاصة، وبين الحق في حرية التعبير وحرية المعلومات وبمجرد أن تحدث هذه الموازنة تظهر الى الوجود سابقة قضائية.

2_4_2_3_2 في الدنمارك:

الدنمارك كبقية الدول الأوروبية لديها قانون للقذف تطبقه فقط المحاكم الجنائية، ووفقا للقانون الدنماركي تمتد المسؤولية الجنائية الى قذف الموتى، ولكن اذا مضت على وفاة الشخص المقذوف في حقه أكثر من عشرين سنة ، فانه يمكن رفع الدعوى فقط في حالة ما تكون المنسوبة اليه معلوما بعدم صحتها.

وبما أن الجرائم الجنائية تمثل الاتهام فيها عادة السلطات العامة، الا أنه من حق المتهم في جرائم القذف أن يتولى الاتهام ممثل اتهام خاص.

وفي السنين الأخيرة جرى تعديل لقانون العقوبات الدنماركي باضافة نصوص تعاقب على انتهاك حرمة الحياة الخاصة ويعاقب القانون بالسجن مدة تصل الى ستة شهور في أي من الجرائم التالية: اقتحام المنازل الخاصة والأماكن الخاصة الأخرى، الحصول على أوراق خاصة، التقاط صور فوتوغرافية لأشخاص في مكان خاص، التجسس على الأشخاص في مكان خاص بالمناظير، النقل الى شخص آخر صورة أو معلومات شخصية ، خاصة بفرد آخر وتتعلق بحياته الخاصة، اقلاق طمأنينة شخص بالتطفل عليه بالاصرار على الاتصال به أو مضايقته بعد تحذيره بواسطة الشرطة بترك الشخص وشأنه.

ونص القانون الدنماركي أيضا على تجريم استخدام المعلومات المتحصل عليها بمعضم الطرق المذكورة أعلاه (وليس كل الطرق) .

ومثال ذلك يعد جريمة جنائية قيام صحيفة بنشر صورة فوتوغرافية لشخص تم التقاطها في مكان خاص دون رضائه، ولأغراض هذا القانون يقصد بعبارة المكان الخاص المكان الذي لا يسمح للجمهور بدخوله.

2_4_2_3_3 في هولندا:

كما هو الحال في الدنمارك يعد القذف جريمة تحت قانون العقوبات في هولندا .

وبالاضافة الى ذلك نص القانون على عدد من جرائم انتهاك حرمة الحياة الخاصة، وبالتحديد اقتحام منزل لشخص بقصد التنصت على أحاديثه الخاصة أو بغرض التقاط صور فوتوغرافية لأشخاص في مكان خاص بدون رضائه، وبموجب المادة 1412 من القانون المدني يجوز رفع الدعوى دون اثبات الضرر في حالة القذف عمدا، ويجوز أحيانا رفع دعوى قذف المتوفي بواسطة أقاربه الأقربين .

على أنه في الحالات التي يتم فيها النشر بغير قصد لمواد تحمل قذفا في حق شخص آخر، فان ذلك لايعفي من التعريض للمسؤولية، اذا كان النشر يستوجب التعويض بموجب المادة 1041 من القانون المدني، مما ينشئ مسؤولية عامة من جراء الأخطاء الضارة بالآخرين، وهذا النص قد يتم تفسيره قضائيا بأن يتضمن ايذاء الأشخاص بنشر معلومات خاصة عنهم، تقع تحت طائلة الضرر المستوجب للتعويض في حالات معينة، حتى ولو كانت المعلومات المنشورة صحيحة ، اذا لم يكن هناك سبب معقول للنشر .

اضافة الى ذلك فان المبدأ العام في القانون الهولندي أن الدعوى يمكن رفعها في حالة الاضرار بشخص نتيجة لارتكاب شخص آخر لجريمة جنائية وبهذا الأسلوب فانه يمكن أن

يتعرض الأشخاص للمسؤولية المدنية في حالة ارتكاب أي من الجرائم المختلفة التي تنتهك الحق في حرمة الحياة الخاصة .

الفصل

الخامس

الفصل 5

الحماية الدستورية للحق في الحياة الخاصة

عرفت النظرية العامة للحريات ثلاثة أساليب للاعتراف بالحريات:

أولا: اسلوب اعلانات حقوق الانسان والمواطن:

وتتضمن هده الاعلانات تعدادا للحريات الفردية دون جزاء قانوني على المشرع العادي في حالة الاخلال بها، ومثال ذلك اعلان الحقوق الأمريكي لسنة 1776 واعلان حقوق الانسان والمواطن الصادر خلال الثورة الفرنسية سنة 1789 والاعلان العلمي لحقوق الانسان الصادر في 10 ديسمبر 1984

ثانيا: أسلوب الاعتراف الدستوري بالحريات مع توفير الضمان القضائي ازاء المشرع :

والدساتير التي أتبعت هذا يفترض أن تملك محاكمها سلطة رفض تطبيق التشريع المخالف للدستور كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية .

ثالثا: أسلوب عدم ارتكاز الحريات على نص في الدستور :

وهو الأسلوب الانجليزي في الاعتراف بالحريات الفردية وحمايتها أمام القضاء العادي اذا مست السلطة التنفيدية حرية الأفراد بدون سند من التشريع [1] .

وقد أدى الاهتمام الدولي بالحق في الحياة الخاصة الى قيام المشرع الدستوري في الدول ببسط الحماية اللازمة للحق في الحياة الخاصة نظرا للمكانة البارزة له على المستويين

[1] د. نعيم عطية، مساهمة في دراسة النظرية العامة للحريات الفردية، ص 180، 181.

الدولي والاقليمي، وللحق في الخصوصية طبيعة دستورية تعد من أهم الضمانات الخاصة به، فادا ماخالف نص القانون او اللائحة الدستور حكم بعدم دستورية ماورد في نص القانون أو اللائحة [1] .

ويجدر بالذكر أن نصوص الدساتيرلا سيما فيما يتعلق بالحريات انما ترسم عادة بصورة عامة الخطوط الرئيسية للفلسفة السياسية والاجتماعية التي يجب أن تستوحيها سياسة الدولة التشريعية .

ودرجت الدساتير على أن تترك للمشرع قسطا وافرا من الحرية حتى تتلاءم تشريعاته مع الظروف الجديدة المتغيرة التي قد لاتكون أحيانا داخلة في دائرة حسبان واضعي الدستور عند اصداره.

لذلك فان نصوص هذه الدساتير قلما تفرض على المشرع قيودا معينة محددة، وانما تصدر تلك النصوص عادة في صيغة عامة لا تتضمن شيئا من بيان كنه تلك الحرية المنصوص عليها، ولا بيان الشروط والحدود التي يجب مراعاتها سواء من جانب المشرع أو من جانب الأفراد [2].

ويجدر بالذكر أن نصوص الدساتير، لا سيما فيما يتعلق بالحريات ، انما ترسم عادة بصورة عامة الخطوط الرئيسية للفلسفة السياسية والاجتماعية التي يجب أن تستوحيها سياسة الدولة التشريعية .

ودرجت الدساتير على أن تترك للمشرع قسطا وافرا من الحرية حتى تتلاءم تشريعاته مع الظروف الجديدة المتغيرة التي قد لا تكون أحيانا داخلة في دائرة حسبان واضعي الدستور عند اصداره.

---

[1] محمد محمد الدسوقي الشهاوي، مرجع سابق، ص 359.

[2] د. عبد الحميد متولي، الوسيط في القانون الدستوري، طبعة 1956، ص 671_672.

لذلك فان نصوص هده الدساتير قلما تفرض على المشرع قيودا معينة محددة، وانما تصدر تلك النصوص عادة في صيغة عامة لا تتضمن شيئا من بيان كنه تلك الحرية المنصوص عليها، ولابيان الشروط والحدود التي يجب مراعاتها سواء من جانب المشرع أو من جانب الأفراد.

ولقد كانت الدساتير التقليدية تنص على شعارات عامة بشان حرمة المسكن وسرية المراسلات، لكن بعد الاعلان العالمي لحقوق الانسان، بدأت الدساتير تضع أسسا للتفتيش والضبط ولا تتركها للقوانين.

وركزت المادة الثامنة من الاتفاقية الأروبية لحقوق الانسان على ضرورة كفالة قانون العقوبات لحرمة الحياة الخاصة ممقصورة على حرمة المسكن والمراسلات وأسرار المهنة[1].

وقد اتضح أن هده الحماية لم تعد كافية ازاء التطور التكنولوجي المتلاحق في أجهزة التنصت على الاتصلات والتسجيل والتصوير التي أصبحت بحق ، تشكل تهديدا خطيرا لحرمة الحياة الخاصة [2].

ونظرا لما يتهدد الحق في حرمة الحياة الخاصة من أخطار بسبب اقتحام خصوصيات الأفراد عن طريق الوسائل العلمية الحديثة، فان استمرار الصرلاع بين الشعب والحكام في الدول الغربية من أجل اقرار الحريات العامة، وهو نتيجة حتمية لقوة الرأي العام في هذه الدول

---

[1] نصت الإتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان صراحة في المادة الثامنة على أن كل فرد له الحق في احترام حياته الخاصة وحياته العائلية ومنزله ومراسلاته، ومساحة الحق في الحياة الخاصة الذي تحميه الاتفاقية كبير فهي تحمي الفرد من :

1_ الاعتداء على جسده أو نزاهته أو ما يتصل بضميره الحي أو معنوياته وحريته الفكرية.

2_ الاعتداء على شرفه أو سمعته أو أي ضرر مشابه.

3_ استعمال اسمه واثبات شخصيته وما أشبه.

4_ أن يكون موضع تجسس أو تلصص أو ازعاج.

5_أن تفشى المعلومات السرية المصونة بواجب سرية المهنة. انظر أحمد حلمي السيد علي يوسف، مرجع سابق ص 70.

[2] د. يوسف الشيخ يوسف، مرجع سابق، ص 116.

، وهو كذلك وليد التطورات استمرت عدة قرون لذلك فان ميراث هذا الصراع جعل شعوب العالم المعاصر أكثر تمسكا بحرياتها.

ويلاحظ من صياغة الدساتير في دول الديمقراطيات العريقة أنها تؤكد ايمان تلك الشعوب بالحريات العامة وتمسكها بكفالتها عن طريق رأي عام قوي مستنير.

وقد أدى القضاء في تلك الدول دورا بارزا في تفسير النصوص الدستورية المتعلقة بالحريات في اتجاه حماية حرمة الحياة الخاصة، وحرصت الدساتير الحديثة على ادراج نصوص أكثر وضوحا وتفصيلا لحماية الحق في حرمة الحياة الخاصة من خطر الانتهاك بواسطة رسائل التنصت التكنولوجية الحديثة.

والنص على الحريات في الدساتير لم يعد كافيا وحده لكفالة الحريات، لأن نصوص الحريات في بعض في بعض الدساتير ماهي الا مجرد شعارات نظرية لم تدخل واقع التطبيق، فالممارسة الحقيقية للحريات هي التي تؤكد فعلا تطبيق مبادئ الدستور عملياوهذه الممارسة تعد في أغلب الدول المشكلة الحقيقية، والواقع أن أزمة الحرية هي أزمة حمايتها، لأن مفاهيم الحرية راسخة لدى الشعوب المعاصرة، الا أن السلطة التنفيذية كثيرا ما تلجأ الى الافلات من الرقابة التشريعية الى اعمال حالة الضرورة لاصباغ صفة الشرعية على ممارسات تعطيل الحريات واهدارها [1].

لذلك سوف ندرس هذا الفصل في أربعة مباحث كما يلي: الحماية الدستورية للحق في الحياة الخاصة في النظام القانوني الأنجلوأمريكي (المبحث الأول)، الحماية الدستورية للحق في الحياة الخاصة في النظم القانونية اللاتينية (المبحث الثاني)، الحماية الدستورية للحق في الحياة الخاصة في الدول العربية (المبحث الثالث)، نطاق الحق في حرمة الحياة الخاصة (المبحث الرابع).

---

[1] د. يوسف الشيخ يوسف، مرجع سابق، ص 116_ 117.

2_5_1 الحماية الدستورية للحق في الحياة الخاصة في القانون الأنجلوسكسوني

الحق بالخصوصية وليد الفقه الأمريكي حيث شكلت مقالة وارن وبراندس المهد الأول له الا أن حماية هذا الحق لم تجد لها أساسا تستند اليه، الى أن وضع بروسر تقسيمه الشهير لمضمون الخصوصية، وأبرز التعديات التي تتعرض لها فأجملها بأربعة أشكال:

التطفل المادي، الانتحال، الصورة الزائفة، ونشر الحقائق الخاصة وما لبث قانون الأضرار في المادة652 منه أن أخذ بهذه التقسيمات، وبالتالي ظهر الأساس القانوني الذي يمكن الاستناد اليه في حماية الخصوصية.

ولا يمكن انكار الدور الهام للتعديلات الأول والرابع والخامس للدستور الأمريكي في تكريس الخصوصية، ومن المفيد أن ننوه هنا الى أن قانون الأضرار يشكل بالمقابل وسيلة لحمايتها.

هذا ولما كان القانون المذكور يدخل ضمن دعاوى التعويض فاننا سنلقي الضوء في هذا المبحث على اجراء تحفظي يأخذ به هذا القانون يقترب كثيرا من الاجراءات التي نصت عليها المادة 02/9 فرنسي ويتمثل في الأمر القضائي (injunction) الذي يمكن أن يوجه الى الأشخاص في نظام (common law) [1].

وتؤكد كل الدلائل على أن حماية حرمة الحياة الخاصة بمافي ذلك الأحاديث الخاصة تشريعا وفقها وقضاءا في الولايات المتحدة الأمريكية، تستمد جذورها من مبادئ دستورية تاريخية راسخة، عمل الفقه والقضاء على تفسيرها لتوفير حماية أفضل للحياة الخاصة من الانتهاكات التي

[1] كندة فواز الشماط، مرجع سابق، ص 500.

تحدث نتيجة للتقدم العلمي ، وبذلك أمكن للقانون الأمريكي أن يتلاءم مع ايقاع العصر بما أدخله من تجديد وتطوير في التشريعات التي تحمي الحياة الخاصة [1].

وفي انجلترا حيث لا تستند حماية الحريات الفردية الى دستور مكتوب، فان جدلا كثيرا قد دار حول مدى حماية القانون العام الانجليزي للحق في حرمة الحياة الخاصة وما يتفرع عنه من حقوق مثل الحق في حرمة الحياة الخاصة، عن طريق قانون الملكية، أو قانون العقد، أو تحت قانون القذف، وبذلت جهود ومحاولات عديدة داخل البرلمان الانجليزي لاصدار تشريعات توفر حماية أفضل لحرمة الحياة الخاصة في مواجهة التطور التكنولوجي في وسائل الاتصال والتنصت وتهديدها المباشر بانتهاك حرمة الحياة الخاصة.

ولقد تأثرت بعض الدول الديمقراطية المتقدمة بالمنهج الأمريكي، المستند الى الدستور في حماية الحق في الحياة الخاصة، وسارت دول أخرى على نهج القانون العام الانجليزي في حماية الحق في حرمة الحياة الخاصة، وهي بعض المستعمرات الانجليزية السابقة التي أستمدت قوانينها من النظام القانوني الانجليزي.

ونقسم هذا المبحث الى مطلبين كمايلي:

الحماية الدستورية لحرمة الحياة الخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية (المطلب الأول)، الحماية الدستورية لحرمة الحياة الخاصة في النظام القانوني الانجليزي (المطلب الثاني).

2_5_1_1 الحماية الدستورية لحرمة الحياة الخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية

ندرس في هذا المطلب المراحل التي مرت بها الحماية الدستورية لحرمة الحياة الخاصة في مجموعة من الفروع كالتالي:

---

[1] د. يوسف الشيخ يوسف، مرجع سابق، ص118.

تطور حماية الحياة الخاصة في الدستور الأمريكي (الفرع الأول)، حماية الحق في الخصوصية من خلال الأمر القضائي(الفرع الثاني)، الحماية الدستورية في قانون الاتصلات الفيدرالي سنة 1934(الفرع الثالث) مدى دستورية المراقبة الالكترونية المستمرة للأحاديث التليفونية والشفوية الخاصة (الفرع الرابع).

2_5_1_1_1 تطور حماية الحياة الخاصة في الدستور الأمريكي:

وفي الولايات المتحدة، فحين نجحت المستعمرات الأمريكية في مقاومة نظام الحكم التعسفي لحكومة الملك جورج الثالث، أصدر الأمريكيون قائمة حقوق ووضعوها كجزء من دستور الولايات المتحدة ، بالرغم من أن الدستور كان أصلا قد صيغ بدون أي قائمة، كما قامت ولايات مختلفة بادماج قائمة الحقوق في دساتيرها مباشرة بعد اعلان الإستقلال في سنة 1776.

وقامت أيضا ولايات فيرجينيا وديلوير وماريلاند و كارولينا الشمالية باصدار اعلانات للحقوق أبرزت فيها تصورها لحقوق شعوبهم الأساسية، ولكن في سنة 1786 بعد سنوات من حرب الإستقلال اتفق مندوبي الولايات على اصدار دستور جديد للولايات المتحدة الأمريكية دون أن يضمنوا هذا الدستور الجديد قائمة الحقوق، وكان هذا الاهمال منتقدا بشدة خلال مناقشات التصديق على الدستور الذي لم يتم الا بعد أن تعهدت عدة ولايات أن تأخذ على عاتقها اجراء سلسلة تعديلات للدستور في أقرب فرصة لادماج اعلانات الحقوق في نصوص الدستور[1].

وقد تم اقرار الدستور الأمريكي في مؤتمر فلادلفيا 17 سبتمبر 1787 وحل محل ميثاق سنة 1777 وعند اعلان الدستور الأمريكي لم تشمل نصوصه الحريات الفردية لأن الغرض من اجازته كان تحقيق وتقوية الروابط بين الولايات كخطوة أساسية نحو اتحاد فيدرالي أكثر ارتباطا وقوة.

---

[1] أحمد حلمي السيد علي يوسف، مرجع سابق، ص 71.

وفي سنة 1789 تقدمت عدد من الولايات الأمريكية بعشرة مشروعات لتعديل الدستور وافق الكونجرس في 1791 باضافتها للدستور، وهي التعديلات من 1 الى 10 [1].

وقد أكد الاصلاح الدستوري الرابع على حماية المواطنين فيما يتعلق بحياتهم الخاصة والمسكن والأوراق الخاصة بهم، وما يترتب على ممارستهم لعملهم من آثار، كما نص التعديل الدستوري أيضا على عدم تفتيش المسكن الا بناء على اذن التفتيش [2].

وقد جاء في نص التعديل الرابع مايلي:

" حق الأفراد في أن يكونوا آمنين في أشخاصهم ومنازلهم وأوراقهم ومتعلقاتهم ضد كل تفتيش أو ضبط غير معقولين، يجب ألا ينتهك الا بموجب أسباب معقولة يتم الادلاء بها على القسم وتحدد بالضبط المكان المراد تفتيشه والأشخاص والأشياء المراد ضبطها " [3].

وقد أدت جهود الفقهاء في الولايات المتحدة الأمريكية الى اقرار الحق في الحياة الخاصة، حيث أثرت مبادئ الفقه في أحكام القضاء هناك ، مما حدى بالمحكمة الدستورية العليا الأمريكية الى اقرار الحق في الخصوصية، وبسطت الحماية الدستورية اللازمة له، وجعلته في درجة الحقوق المنصوص عليها في الدستور[4].

و لعب القضاء الأمريكي دورا في ترسيخ فكرة الخصوصية فلم تعقه طويلا فكرة السوابق القضائية أو نقص النصوص التشريعية، ان حاول القضاء التفرقة بين الحالة الت تثار لأول مرة وبين تطبيق مبدأ قائم على حالة جديدة فأجاز التعويض في الحالة الجديدة اذا كان هناك مبدأ سبق الاعتراف به وينطبق على هذه الحالة.

---

[1] د. يوسف الشيخ يوسف، مرجع سابق، ص 120.

[2] محمد محمد الدسوقي الشهاوي، مرجع سابق، ص 394.

[3] د. يوسف الشيخ يوسف، المرجع السابق، ص 120_ 121.

[4] محمد محمد الدسوقي الشهاوي، المرجع السابق، ص 365.

كما تمكن القضاء الأمريكي بتفسيره المرن من أداء المهمة التي عرفت" بالحس البديهي عن الحياة الجوانية للديمقراطية الأمريكية " وذلك عن طريق تفسير المحاكم خاصة المحكمة العليا للحق في الحياة والسعادة للفرد تفسيرا ينطبق على ما يؤمل في حياة آمنة هانئة طبقا لظروف العصر، دون تدخل من الغير في شؤون هذه الحياة ودون نشر خصوصياتها [1].

ذهبت المحكمة الى أن الحماية التي يبسطها القانون تشمل وفقا لقواعد المنطق الاعتراف لافراد الشعب بحق جديد هو الحق في الخصوصية.

وتقوم المحكمة الدستورية العليا بأداء دورها الفعال في الرقابة على دستورية القوانين ومدى اتساق التشريعات هناك مع نصوص الدستور.

وقد ذهبت في البداية في أحكامه الى أن التعديل الرابع للدستور من أنه لم يقرر حماية المواطنين في أشخاصهم ومساكنهم وأوراقهم ومتعلقاتهم الشخصية الا في مواجهة التفتيش والضبط المؤسسين على أسباب غير معقولة [2].

ويتجلى رفض المحكمة الدستورية العليا كفالة الحماية الدستورية بموجب التعديل الدستوري الرابع للمحادثات التليفونية في القضية الأمريكية الشهيرة والمعروفة بقضية " أولمستيد " (OLMESTEAD) ضد الولايات المتحدة، بحيث كان يتعامل في بضائع محضورة، وتمت مراقبة محادثاته التليفونية، وأستخدمت المعلومات المتحصل عليها من المرقبة التليفونية كأدلة ضده أثناء محاكمته.

وقال الدفاع في هذه القضية بأن التنصت التليفوني يعد تدخلا غير مقبول في الحياة الخاصة للمواطنين ويعد أيضا نوعا من التفتيش غير المقبول في مفهوم قواعد التعديل الدستوري

---

[1] د. شوقي الجرف، مرجع سابق، ص 346.

[2] د. محمد محمد الدسوقي الشهاوي، مرجع سابق، ص 365.

الرابع، إلا أن المحكمة رفضت الأسانيد والحجج التي أثارها الدفاع تأسيسا على أن التعديل الدستوري الرابع لا يمنع الحصول على دليل الإثبات عن طرق التجسس على المحادثات التليفونية طالما لم يحدث تعد على مكان التليفون بالدخول غير المشروع، كما أن التعديل الدستوري الرابع نص على حماية الأشخاص والمنازل والأوراق والممتلكات أي أنه يحمي أشياء مادية، ولما كان الاستماع إلى الحديث التليفوني لا يندرج في نطاق التفتيش والضبط إذ الدليل الناجم عنه ليس ماديا، فمن ثم لا تنطبق بشأنه الحماية الدستورية المنصوص عليها في التعديل الرابع[1].

ففي هذه القضية كان رأي أغلبية أعضاء المحكمة العليا هو أن الرسائل عبر أسلاك التليفون ليست من بين ما قصد التعديل الدستوري الرابع حمايته من التفتيش والضبط غير المعقولين، غير أن القاضي براندیس سجل اعتراضه على رأي الأغلبية، مذكرا المحكمة بضرورة تفسير النصوص الدستورية التي وضعت أساسا " لتغطي الأنشطة والأهداف التي ما كان في وسع الأباء أن يتنبأو بها "، وشبه استراق السمع والتسجيل بالتجسس، ثم استطرد قائلا : " إن مشرعي الدستور قد أخذوا على عاتقهم ضمان الظروف المناسبة لتحقيق السعادة وحماية الأفراد من التطفل الحكومي الذي لا مبرر له، وهو تطفل على خصوصية الفرد، وأنه بصرف النظر عن الوسائل التي تستخدمها الحكومة، فإن هذا التطفل في إجراءات الإثبات الجنائي يجب اعتباره انتهاكا للتعديل الخامس"[2].

وأكد رئيس القضاء TAFT في هذه القضية على أن التعديل الدستوري الرابع ذاته يوضح أن التفتيش يكون على أشياء مادية مثل الشخص ومنزله وأوراقه، وصياغة التعديل الدستوري الرابع لا يمكن أن تمتد لتشمل أسلاك التليفون التي تصل بين أجزاء العالم من منزل أو

---

[1] محمد رشاد ابراهيم مفتاح، مرجع سابق، ص 69.

[2] آدم عبد البديع آدم حسين، مرجع سابق، ص 86.

مكتب المدعي عليه "، وأضاف رئيس القضاء مؤكدا على عدم وجود " آثار مادية ملموسة " تم الحصول عليها بتعدي مادي فعلي عند التقاط المحادثات التليفونية عبر الأسلاك من منازل ومكاتب المدعى عليهم ، وبالتالي لا يعد ذلك اعتداءا ماديا فعليا وأكدت المحكمة أيضا في هذه القضية بأن التسجيل على شرائط ليس تفتيشا في مفهوم التعديل الدستوري الرابع ، وأن الكلمات لا يمكن ضبطها لأنها ليست أشياء مادية [1] .

ومما جاء في مذكرة براندیس " لقد أخذ الرجال الذين وضعوا النصوص لدستورنا على عاتقهم تأمين الأحوال الملائمة لطلب السعادة ، فاعترفوا بأهمية طبيعة الانسان الروحية واحساساته وفكره، ولذلك سعوا في منح المواطن حق في مواجهة الحكومة في أن يترك وشأنه ، هذا الحق الذي هو أكثر الحقوق شمولا ، وأغلاها عند الانسان المتمدن، وأنه لحماية هذا الحق يجب أن يعتبر انتهاكا للدستور كل تدخل من الحكومة بغير مسوغ في خصوصية الفرد أيا كانت الوسيلة المستعملة في ذلك " [2].

واستطرد القاضي براندیس مذكرا للمحكمة بأن نصوص الدستور قد فسرت تفسيرا فضفاضا، لتغطي أنشطة وأهدافا لم يحلم بها الآباء، وأضاف بأن النصوص التي تحمي الفرد من اساءة استخدام السلطة، يجب أن تكون قادرة على أن تتغير بتغير العالم وأن التقدم العلمي الذي زود الحكومة بوسائل التجسس، لن يقف عند حد التسجيل بالشرائط، وانما قد تتمكن الحكومة في أيام مقبلة من تصدير الأوراق السرية في أماكنها دون حاجة الى تحريكها، وتقديمها كدليل أمام المحاكم، وبهذا الأسلوب يمكن تقديم أدق أسرار الناس الشخصية في المنزل أمام المحلفين " .

---

[1] آدم عبد البديع آدم حسين، مرجع سابق، ص 122.

[2] د. شوقي الجرف، مرجع سابق، ص 346.

وتساءل القاضي براندیس هل الدستور الأمريكي لا يكفل الحماية لهذه الانتهاكات الموجهة للأمن الشخصي؟

وجاء في مذكرة اعتراض القاضي براندیس أيضا "أن واضعي الدستور الأمريكي أظهروا حرصا واضحا على الحقوق الشخصية المنصوص عليه في التعديل الدستوري الرابع، وعلى ضرورة الحفاظ على هذه الحقوق ، وعدم الاعتداء عليها من قبل السلطة باعتبارها حقوقا لها تقديرها في كل مجتمع متحضر، وحماية لهذه الحقوق لابد أن يعد انتهاكا للحرية الشخصية، وبالتالي للتعديل الدستوري الرابع، كل تصرف من شأنه التدخل بطريق التطفل في الحياة الشخصية، مهما كانت وسيلة هذا التدخل كما أن استخدام الأدلة المتحصلة منه كدليل اثبات أمام المحاكم، يجب النظر اليها باعتبارها انتهاكا للتعديل الدستوري الخامس وهو التعديل الذي يجرم اتهام الذات أو تجريمها " [1].

وأضاف القاضي براندیس محذرا بأن "الناس يولدون أحرارا، وهم بطبعهم يفظون لمقاومة انتهاك حريتهم هم بواسطة ذوي العقول الشريرة من الحكام، وأن الخطر على الحرية يكمن في الانتهاك الغادر لها والافتئات عليها بواسطة من يعتقدون أنهم يعملون بحسن نية ، ولكنهم في الحقيقة يقومون بذلك بدون فهمهم".

ويرى جانب من الفقه أن الكثيرين من المخولين سلطة انفاذ القانون ذوي حماسة وحسن نية ، ولكن نصيبهم القليل من الفهم يجعلهم يعمدون الى طرق مختصرة لانتهاك الحقوق الدستورية أو الحماية القانونية، ويرى هذا الفقه أن ممارسات أخرى ، وان كانت من الممكن أن تكون مشروعة ، الا أنها تقدم مثلا مرعبا للظلم وعدم اللياقة.

---

[1] مبدر الويس، مرجع سابق، ص 195، 197.

أما القاضي هولمز فقد تبنى هو الآخر رأيا معارضا للحكم في قضية أولمستيد وحذر قائلا " يجب أن نختار، وبالنسبة لي أعتقد أنه أقل خطرا أن يفلت بعض المجرمين من أن تلعب السلطة دورا حقيرا ونعتقد على أنه بالرغم من أن الحكم في هذه القضية كان يمثل نكسة كبيرة للحريات الفردية ولحرمة الحياة الخاصة ، الا أن الجدل الذي دار في المحكمة حول الحكم، أحدث بعض التحذيرات الواضحة من مغبة الاستناد الى مثل هذا الحكم في في قضايا لاحقة، بعد فترة طويلة عندما يكون موضوع النزاع قد طواه النسيان، وحقيقة كان لهذه الآراء المعارضة تأثير واضح ، ليس فقط على ما تضمنته النصوص التشريعية الاتحادية من تعديلات بل أدت الى تغيير اتجاهات المحكمة الفيدرالية العليا اذ اظطرت الى تغيير موقفها السابق والاعتراف بحماية التعديل الدستوري الرابع لحرمة المحادثات التليفونية والأحاديث الخاصة ضد التنصت غير المشروع.

2_5_1_1_2 حماية الحق في الحياة الخاصة من خلال الأمر القضائي:

أهم وسيلة وقائية لحماية الحق في الخصوصية في القانون الأمريكي والكندي الأمر الذي يصدر من القاضي بمنع أحد الأشخاص من القيام بعمل معين يتعارض مع ما يقع على عاتقه من التزامات وهو ما يسمى (injunction) [1].

والسؤال الذي يرد هنا : اذا كان من شأن هذا الاجراء أن يحول دون وقوع الاعتداء على الخصوصية، فما هو الأساس القانوني الذي يمكن أن يعتمد عليه القاضي لالزام الشخص بعدم المساس بخصوصيات الآخرين؟

الذي نراه هو أن الحق في الخصوصية وكما سبقت الاشارة اليه يستمد كيانه، ووجوده من التعديلين الأول والخامس للدستور الأمريكي، وهذا يعني أن نصوص الدستور والقوانين

[1] د. حسام الدين كامل الأهواني، مرجع سابق، ص 428، 429.

الأساسية في الولايات المتحدة هي التي فرضت على الحكومة والأفراد واجبا عاما بعدم المساس بالخصوصية ومن هذا المنطلق فلا يجوز التعدي على هذا الحق بالتدخل والتطفل.

ان هذا الواجب العام الملقى على عاتق الأفراد بعدم المساس بالخصوصية انما يعني أن قيام شخص ما بالاعتداء على خصوصيات الغير، يمثل عملا يتعارض مع هذا الواجب.....وهو الذي يبرر عندئذ اللجوء الى القضاء لمنعه من المساس بالخصوصية [1].

ولا خلاف في أن ذلك يتطلب في كل مرة الموازنة بين ما للشخص من حقوق وما عليه من واجبات، الا أن مبادئ الخصوصية والتي دعا اليها الفقه الأمريكي قادرة الى درجة كبيرة على حل أية مشكلة قد تثار بشأن التعدي على الخصوصية، وماوقع من اعتداء عليها ، وغالبا ما يرفع النزاع أمام.

محكمة الموضوع ، ومن ثم يصدر أمر قضائي بعد الفصل في الدعوى [2].

ولقد لجأ القضاء الأمريكي للأمر القضائي في مجال الحق في الخصوصية منذ الاعتراف بالحق في الخصوصية، ومما تجدر الاشارة اليه أن قانون المرافعات لمقاطعة كيبك في كندا ينظم الأحكام الخاصة بالأمر القضائي [3]، حيث يجوز للقاضي أن يتخذ في حالة الإستعجال الإ جراءات الكفيلة بمنع الاعتداء على الحق، ويطبق ذلك في مجال الحق في الخصوصية، أي طبقا للقواعد العامة وليس طبقا لقاعدة خاصة بحماية الحق في الخصوصية كما يقرر القانون المدني الفرنسي، ضمن حق المحكمة أن تعطي توجيهات وأوامر مختلفةإلى أي شخص طالما أن لدى المحكمة الامكانية المادية لاجباره على ذلك[4].

---

[1] كندة فواز الشماط، مرجع سابق، ص 501.

[2] المرجع نفسه، ص 502.

[3] المادة 752 من قانون المرافعات لمقاطعة كيبك في كندا ، وهو ينظم الأحكام الخاصة بالأمر القضائي.

[4] حسام الدين كامل الأهواني، مرجع سابق، ص 429.

والأمر قد يكون دائما، أي بعد أن تفصل في الموضوع تصدر أمرا دائما، وقد يكون مؤقتا أي يصدر لمواجهة حالة الاستعجال التي تستدعي سرعة التدخل وحتى صدور حكم في موضوع الدعوى وهذه الصورة الأخيرة هي التي تحقق الحماية الوقائية، ويطلق عليه اسم الاجراءات التمهيدية [1].

وتستلزم المادة 752 من قانون مرافعات مقاطعة كيبك لصدور الأمر من القاضي توافر عدة شروط:

1_ يجب أن يبدوا من ظاهر الأمور أن المدعي على حق في دعواه، ومن ثم يستلزم القضاء أن يكون لدى المدعي أدلة قوية تؤيد ما يدعيه وتوضح ظروف المساس بالخصوصية.

كما يجب أن يوضح عدم توافر سبب يبيح المساس بالخصوصية، وفي هذه الحالة الأخيرة يظهر الفارق بين الاجراءات التمهيدية ودعوى الموضوع.

ففي الاجراءات التمهيدية فان المدعي هو الذي يلزم باثبات عدم وجود سبب اباحة المساس بالخصوصية، أما في دعوى الموضوع فينقلب عبء الاثبات حيث يلتزم المدعي عليه باثبات سبب اباحة المساس بالخصوصية، أما في دعوى الموضوع فينقلب عبء الاثبات حيث يلتزم المدعي عليه باثبات سبب اباحة حتى يتخلص من المسؤولية فلم يتردد القضاء في اعطاء الممثل أمرا بعدم استعمال صورته في الدعاية متى تأكد له عدم وجود رضاء ضمني من الممثل، ورفض الأمر اذا فشل المدعي في دحض حجج المدعي عليه بتوافر ما يبرر النشر مثل المصلحة العامة [2].

---

[1] حسام الدين كامل الأهواني، مرجع سابق ، ص 429.

[2] المرجع نفسه، ص 430.

وبناء على ذلك فقد رفضت محكمة الاستئنافات الانكليزية اصدار أمر قضائي ضد مجلة لمنعها من نشر مقال، اذ أن المصلحة أدعت بأن المقال الذي سينشر يخدم المصلحة العامة، ولا يمس أحد اضافة الى أن المحكمة لم تكن تعرف ماذا سينشر بعد [1].

وكما هو جلي فان هذا الشرط يحقق فائدة هامة تتجلى في كبح التسرع في اصدار أمر قضائي مؤقت في هذا الشأن عند تطبيقه، فلو فرضنا أن المحكمة أسرعت باتخاذه، ومن ثم اتضح لها بعد ذلك، وعند الفصل في الدعوى العادية، أنه لا يوجد مساس أو اعتداء على الحياة الخاصة، فيمكن تفادي الأضرار عند ذلك ؟ [2].

2_ ألا توجد مصلحة أو أمر يبرر المساس بالخصوصية فالحق بالخصوصية نسبي ولا بد من الاشارة الى أن قيام مصلحة عامة بالنشر، وضرورة احترام حرية الصحافة هي من مبررات نشر وقائع تتعلق بالخصوصية وقد أقرت المحكمة العليا الأمريكية بأن : " مصلحة الدولة راجحة في مراقبة وتسجيل جميع المعلومات المتصلة بممارسة الاجهاض لأسباب تتعلق بالصحة العامة....." وبالتالي يمكن القبول بأن المساس بالحياة الخاصة مبرر في هذه الحالة.....[3].

3_ على المدعي أن يثبت أن اصدار الأمر كان ضروريا للحيلولة دون اصابته بضرر جدي ، ولن يكون من الممكن اصلاحه فيما بعد أو أن المساس بالخصوصية، اذا حدث فمن شأنه أن يتحول الى وضع واقعي ، أو قانوني من شأنه أن يسلب الحكم النهائي في الموضوع كل فاعلية ممكنة " كأن يتم نشر مقال يمس بالحياة الخاصة، ومن ثم يلجأ القاضي لاستصدار أمر قضائي بعدم النشر، مما لا يجدي نفعا.....".

---

[1] كندة فواز الشماط، مرجع سابق، ص 502.

[2] المرجع نفسه، ص 502.

[3] المرجع نفسه، ص 503.

وبعد فان الحق باستصدار أمر قضائي يمنح المواطن الأمريكي الحق برفع الدعوى الدستورية، بشكل مباشر اذا وقع الاعتداء على حقه بتشريع غير دستوري ويكون هذا القضائي بوقف تنفيذ هذا القانون والذي سيلحق به الضرر، وكما هو واضح فان الأمر القضائي يطبق قبل وقوع الفعل الذي يشكل اعتداء على الخصوصية، أي أنه يلعب دورا مانعا يحول دون وقوع الاعتداء، والحاق الضرر بخلاف الاجراءات الفرنسية التي تمنع أو توقف الاعتداء على الحياة الخاصة وأم بعد أن يقع الفعل فان مبادئ قانون الأضرار هي الواجبة التطبيق [1].

يمكن القول أن الأمر القضائي يلعب دورا لابأس به في حماية الخصوصية ويمكن الاطمئنان اليه لحمايتها في مواجهة ثورة المعلوماتية، كيف لا ومن حق أي شخص أن يلجأ للقضاء لاستصدار هذا الأمر كلما شعر بأن الاعلان أو النشر يتعلق بمعلومات خاصة به .....وأخير فان الأمر القضائي قد لا يكون قادرا، في بعض الأحيان على حماية الخصوصية، عندئذ يكون طلب التعويض هي الوسيلة المتاحة لحماية الخصوصية في الولايات المتحدة الأمريكية [2].

2_5_1_1_3 الحماية الدستورية في ظل قانون الاتصالات الأمريكي الفيدرالي لسنة 1934:

لقد وجد الحكم الصادر في قضية أولمستيد اعتراضا كبيرا من جانب كثير من الفقه، الأمر الذي دفع الكونجرس الأمريكي إلى إصدار قانون الاتصالات الفيدرالي عام 1934 والذي

---

[1] كندة فواز الشماط، مرجع سابق ، ص 503.

[2] د. يوسف الشيخ يوسف، مرجع سابق، ص 124.

نصت المادة 605 منه على حظر التقاط المحادثات الهاتفية أو إفشائها سواء على المستوى الإتحادي أو مستوى الولايات [1].

واجه القضاء الأمريكي العديد من القضايا حول مدى مشروعية التنصت على المحادثات (التليفونية)، وكانت قضية " نارادون سنة 1937 من أوائل القضايا الي طبق التي طبق فيها التشريع الجديد.

وكان موضوع البحث حول ما اذا كان ممكنا طبقا لقانون الاتصالات الفيدرالي قبول دليل حصل عليه موظف " فيدرالي " من خلال مراقبة تليفونية في احدى الولايات.

قررت المحكمة " أن القانون اذ يمنع كل شخص من التنصت والافشاء، يعني الموظفين الفيدراليين، واذ يمنع الافشاء لأي شخص، فانما يعني كذلك الشهادة أمام المحاكم.

وفي قضية ناردون الثانية سنة 1939، قررت المحكمة أن حماية حرمة المحادثات التليفونية، لا تسري على المراقبة التليفونية ذاتها فحسب، وانما تمتد كذلك الى المعلومات التي يسفر عنها هذا الاجراء فلا يجوز استخدام هذه المعلومات للحصول على دليل آخر.

وفي قضية " جولدستين " سنة 1942 وهي قضية تآمر كان للقضاء موقف مخالف، فقد حدث أن، اعترف بعض المتهمين على اثر مواجهتهم بالتفصيلات التي حصلت عليها الشرطة نتيجة مراقبة الاتصالات التليفونية لبعض الجناة، وأثير التساؤول عما اذا كان يجوز الاعتداد بأقوالهم عن شركائهم الآخرين، وقررت المحكمة بالايجاب، مستندة الى أنه ليس من حق أحد غير المرسل أن يعترض[2].

---

[1] محمد رشاد ابراهيم مفتاح، مرجع سابق، ص 69_70.

[2] د. يوسف الشيخ يوسف، مرجع سابق، ص 125.

وذهب جانب من الفقه الى أن ما قررته المحكمة في قضية " نارادون " الثانية، من عدم جواز استخدام المعلومات الناتجة عن مراقبة الاتصالات التليفونية للحصول على دليل آخر ، ينبغي تفسيره على ضوء ما تقرر في قضية قولدستين بمعنى أن المقصود مع استخدام الدليل ضد المستخدم وحده.

ويلاحظ أنه بعد صدور الحكم في قضية " أولمستيد "، برز اتجاه في الفقه والقضاء يقول: أن التنصت على المحادثات التليفونية لا يخضع للقيود الدستورية التي تحظر التفتيش والضبط غير المشروع المنصوص عليها في التعديل الدستوري الرابع، غير أن تلك القاعدة التي أقرها الفقه والقضاء بعد حكم أولمستيد ، لا تسري بالنسبة لقوانين الولايات التي تقرر مراقبة المحادثات التليفونية بشروط معينة تجب مراعاتها.

ويجدر بالذكر أن دستور ولاية نيويورك الأمريكية ينص في المادة 01 بند 12 على أنه يجب عدم انتهاك حق الأفراد في أن يكونوا في مأمن ضد التدخل غير المعقول في المحادثات التليفونية، والرسائل التلغرافية، وأن الترخيص بالتنصت على المحادثات التليفونية، أو التقاط البرقيات لا يجوز اصداره الا بناء على قسم، أو شهادة بأن هناك أسبابا معقولة، للقول بأن أدلة الجريمة يمكن الحصول عليها بهذه الطريقة" وبالمضمون نفسه نص دستور ولاية فلوريدا الأمريكية.

وامتدادا للاتجاه القضائي والفقهي بعد الحكم في قضية أولمستيد، قررت المحكمة الفيدرالية العليا في قضية " جولدمان " سنة 1942 الأخذ بالدليل المستمد من تسجيل الأحاديث الشخصية ففي هذه القضية وضع رجال المباحث الفيدرالية الامريكية جهاز تنصت خلف حائط مكتب المتهم لتسجيل المحادثات التي تدور بالداخل، وقبلت المحكمة العليا دليل الاثبات المتحصل عليه من هذا التسجيل، ولم تر في ذلك خطأ أو تعديا على حق المتهم في الحياة الخاصة، كما أقرت المحكمة أن هذه الوسيلة لا تنطوي على أية مخالفة للتعديل الدستوري الرابع.

وأقرت المحكمة الفيدرالية العليا الاتجاه نفسه في قضية Lee سنة 1952.

وفي هذه القضية أتفقت المباحث الفيدرالية مع صديق المتهم للقيام بدور مخبر، وأخفى الصديق بين طيات ملابسه جهاز ارسال، ودخل متجر صديقه المتهم، والذي كان مفرجا عنه بالكفالة في قضية مخذرات أمام المحكمة الاتحادية.

وفي الحديث الذي دار بين المتهم وصديقه، أدلى الأول بمعلومات تم التقاطها عن طريق جهاز الاستقبال وهذه المعلومات تفيد تورطه في الجريمة.

قبلت المحكمة الدليل المستمد من الأحاديث المسجلة خفية ، وذلك أن سلوك المخبر لا يعد شائنا، وليس فيه شيئ غير مشروع يتصل بالتفتيش والضبط بمقتضى التعديل الدستوري الرابع، كما أن دخول المخبر لمتجر المتهم تم بناء على موافقته.

وقررت المحكمة أن الخطأ في شخص المرسل اليه لا يمنع من استحدام الدليل الناجم عن شهادة المستمع، فليس لشخص أن يدعي أن اعتداء وقع على حقوقه لمجرد أن الشخص الذي رد عليه في التليفون لم يكن هو الشخص المقصود، وجاء في حكم قضائي أمريكي آخر أن لصاحب الشأن أن يسمح بمراقبة تليفونية [1].

وقرر القضاء الأمريكي أن قانون الاتصالات لسنة 1934 لا ينطبق على الحالة التي يدعو فيها أحد أطراف الحديث شخصا ثالثا للاستماع، وبناء على ذلك يحق لرجال الشرطة الاستماع الى حديث تليفوني يهدد فيه زوج زوجته، متى كانت الزوجة هي التي طلبت ذلك.

ولا ينطبق قانون الاتصالات الفيدرالي لسنة 1934 بشأن الأحاديث الشخصية الشفوية، واستنادا على ذلك قضي بقبول الدليل المستمد من التسجيل، مادام يتعلق بدليل آخر ملائم في الدعوى، ومتى كان هناك ما يؤكد صحة التسجيل ويدعو الى الثقة فيه.

---

[1] يوسف الشيخ يوسف، مرجع سابق، ص 136.

وقد سبق أن قضت المحكمة في قضية " نارادون " بأن التعديل الدستوري الرابع لا يمنع استخدام وسجل التسجيل والتنصت [1].

ولكن المحكمة الفيدرالية العليا عدلت عن قضائها السابق وقررت أن استخدام الأجهزة العلمية الحديثة باطل لأنه يخالف قاعدة عدم جواز التجريم الذاتي غير أن معظم محاكم الولايات لم تعتنق رأي المحكمة الفيدرالية العليا بشأن بطلان استخدام الأجهزة العلمية الحديثة ، لأنه يخالف قاعدة عدم جواز التجريم الذاتي وانما قررت بعض أحكام الولايات أن التسجيل لا اعتداء فيه على تلك القاعدة، اذ ليس فيه اكراه أدى بالمتهم الى الادلاء بأقواله، والحصانة انما تهدف الى حماية المتهم من انتزاع الاقوال منه رغم ارادته، ولا يختلف الأمر في شأن التسجيل عن الأدلة التي تحصل عليها الشرطة نتيجة تفتيش المتهم عقب القبض.

وقضت المحكمة الفيدرالية العليا بأن تسجيل الأحاديث الشخصية، حتى لو تم بناء على اذن من القاضي، يعد عائقا لممارسة حرية الحديث، ويشكل مخالفة مباشرة للتعديلات الخامس والسادس والتاسع من الدستور الأمريكي التي تضمن حماية للحرية الفردية، وقد يلقى الشك على نزاهة القضاء.

وفي اطار الاتجاه القضائي المؤيد لقبول الدليل المستمد من تسجيل المحادثات، أبدت المحكمة العليا في ولاية تكساس هذا الاتجاه في قضية " اسكوارتز " سنة 1953.

ورغم أن القضاء الأمريكي بدأ يميل الى التشدد في قبول الدليل المستمد من التنصت على الاتصالات، الا أنه استثنى حالات كثيرة من نطاق تطبيق قانون الاتصالات الفيدرالي، مقررا أن تلك الحالات لا تندرج تحت المراقبة المحظورة للمحادثات، ومثال لذلك قرر القضاء أن ما

---

[1] يوسف الشيخ يوسف، مرجع سابق ، ص 137.

يحظره القانون هو التدخل " الميكانيكي " في جهاز الارسال ذاته، أي ادخال جهاز استقبال بين فم " المرسل " واذن " المرسل اليه " .

وبناء عليه أقرت المحكمة في حكم لاحق، أن التنصت على الحديث لا يتحقق اذا استمع اليه شخص من سماعة التليفون التي في يد المرسل نفسه.

وقضى أيضا بأنه اذا استمع رجل الشرطة الى حديث تليفوني بين المتهم ومرشد الشرطة عن طريق جهاز مكبر للصوت برضاء المرشد، فليس هناك مخالفة لقانون الاتصالات، ولم يختلف قضاء المحكمة في حالة استعمال سماعة اضافية.

ومنذ صدور الحكم في قضية " ماب " Mapp سنة 1961 والذي قرر أن الدليل غير المشروع يمتنع استخدامه حتى أمام محاكم الولايات تقرر، تقرر في قضايا لاحقة أن الدليل الذي يحصل عليه موظف في ولاية، بالمخالفة لقانون الاتصالات الفيدرالي لايجوز قبوله في محاكم الولايات.

وفي عقد الستينات من هذا القرن، عدلت المحكمة الأمريكية الفيدرالية العليا عن رأيها السابق في قضية أولمستيد، المؤيد لقبول الدليل المستمد من التنصت على الأحاديث الخاصة وقضت بأن المراقبة الاليكترونية هي تفتيش وضبط بالمعنى الوارد في التعديل الدستوري الرابع وقد حدث هذا العدول في عدد من القضايا الشهيرة، وكان على القضاء أن يقرر ماهية المراقبة الاليكترونية التي يسمح بها التعديل الدستوري الرابع وتلك التي يحظرها، وتم استنباط المبادئ والأسس من خلال العديد من الأحكام القضائية في منتصف عقد الستينات من هذا القرن [1].

نقدم فيمايلي عرضا للمبادئ التي أقرها القضاء الأمريكي في شأن حماية الحق في حرمة الأحاديث الخاصة.

---

[1] د. يوسف الشيخ يوسف، مرجع سابق، ص 129.

وتمثل قضية سلفرمان سنة 1961 البداية الجادة للقضاء الأمريكي نحو اتجاه عدم الاعتداد بالتسجيلات غير المشروعة لأحاديثه الشخصية .

وتتلخص وقائع هذه القضية في أن رجال الشرطة دسوا جهاز استقبال صغير في شقة مجاورة لشقة المتهم، وتم توصيل هذا الجهاز بجهاز التدفئة الموجود في منزل المتهم ، وقدمت الشرطة ما تحصلت عليه من تسجيلات كدليل ضد المشتبه فيهم في قضية قمار.

غير أن المحكمة رفضت هذا الدليل، باعتباره تعديا على الحق في حرمة الحياة الخاصة بالتطفل على خلوة المتهم، وأنه يجب حماية حقه في الخلوة في منزله من أي تطفل غير معقول يقع عليه من جانب السلطة.

ولكن المحكمة العليا ما لبثت أن رجعت بعد وقت وجيز عن اتجاه حماية حرمة الحياة الخاصة في قضية لوبز 1963، ففي هذه القضية رجعت المحكمة العليا الأمريكية عن قضائها في قضية " سلفرمان " سنة 1961.

وتتلخص وقائع هذه القضية أن أحد موظفي الضرائب قد عرضت عليه رشوة من صاحب الفندق، وعندما عاد الموظف مرة أخرى الى صاحب الفندق، كان يخفي جهاز تسجيل بين ملابسه، قبلت المحكمة الدليل المستمد من التسجيلات التي قدمها موظف الضرائب، وقررت بعدم وجود استراق سمع أو تنصت على الاطلاق " لأن جهاز التسجيل لم يشاهد ولم يسمع أكثر مما سمعه موظف الضرائب بنفسه".

ولما كانت شهادة موظف الضرائب ذاتها مقبولة باعتباره يمثل الهيئة الحكومية، وانه اشترك في الحديث، ولما كان هذا الحديث ينبغي افشاؤه للمحكمة ، فلا ريب في التعويل على هذه التسجيلات.

وفي قضية أوسبورن سنة 1966 أقرت المحكمة بجلاء ولأول مرة دستورية المراقبة الاليكترونية المطابقة للاذن بالمراقبة ، وتتلخص وقائع هذه القضية أن الشرطة الفيدرالية تحصلت على معلومات بأن محامي المتهم يحاول رشوة أحد المحلفين، وتحصلت الشرطة على اذن بتسجيل محادثة محددة مع المحامي [1].

ونظرا لعجز أجهزة التسجيل والتنصت على أداء مهمتها بالصورة المطلوبة، تحصلت الشرطة على اذن آخر لتسجيل محادثة أخرى محددة.

قبلت المحكمة بنيات الشريط المسجل وأدين المحامي في محاولته رشوة المحلف.

ولتبرير الادانة ركزت المحكمة على الطبيعة الدقيقة المحددة للترخيص القضائي بقولها: " ان الموضوع مثار الاهتمام والبحث، هو مدى قبول استعمال مثل هذه الأجهزة تحت ظروف ضيقة جدا ومحددة جدا " رفضت المحكمة بأن مثل هذه المراقبة الموجهة مسموح بها.

وفي قضية أخرى هي قضية بيرجر 1967 أشارت المحكمة مرة أخرى الى القيود التي وردت على الترخيص بالمراقبة الاليكترونية الموجهة في قضية " أوسبورن " سالفة الذكر بأنها قيود في غاية الأهمية لتحقيق دستورية الترخيص بالمراقبة وركزت المحكمة في قضية بيرجر على أن المحكمة في قضية أوسبورن سمحت بالمراقبة فقط " تحت ظروف ضيقة جدا ومحددة "، وأوضحت المحكمة في قضية بيرجر مشيرة الى قضية " أوسبرون "، أن هذه القيود هي التي جعلت الترخيص بالمراقبة مقبولا بمقتضى التعديل الدستوري الرابع، وأنه بدون هذه القيود لن يوفر الترخيص بالمراقبة الاليكترونية تلك الحماية التي يوفرها أمر التفتيش التقليدي ، مما يؤدي الى انتهاك قواعد التعديل الدستوري الرابع.

---

[1] د. يوسف الشيخ يوسف، مرجع سابق، ص 131.

وأوضحت المحكمة العليا في هذه القضية القيود التي يفرضها التعديل الدستوري الرابع على المراقبة الاليكترونية للمحادثات فاستحقت القضية بذلك مزيدا من الاهتمام .

وكان الموضوع مثار الاهتمام هو مدى دستورية قانون ولاية نيويورك الذي يرخص بالمراقبة الاليكترونية وفقا لاذن قضائي.

وقضت المحكمة بأن القانون غير دستوري وأن المراقبة الاليكترونية وفقا لاذن قضائي وقضت المحكمة بأن القانون غير دستوري، وأن المراقبة الاليكترونية الممتدة غير دستورية لأنها نوع من التفتيش العام.

وفي قضية كاتز سنة 1967 قام عميلا المباحث الأمريكية الفيدرالية FBI ، وبدون ترخيص، بوضع جهاز تنصت على سقف كشف تليفونات عام، وبهذا الأسلوب تم تسجيل مكالمات المدعو " كاتز " واستخدمت الأحاديث المسجلة كبينة ضده لادانته في جريمة ادارة عمليات مراهننات غير مشروعة عن طريق التليفون، وقضت المحكمة العليا برفض الادانة واعتبار التنصت على محادثات المتهم تفتيشا وضبطا غير دستوري، لعدم الحصول على اذن قضائي يضفي الشرعية على المراقبة الاليكترونية ويحدد بعناية ظروف استخدامها.

وفي هذه القضية أقرت المحكمة العليا مبدأ هاما، بأن القانون الأمريكي يحمي المحادثات أيا كان مكانها فالعبرة بموضوع المحادثة وليس بمكانها، وأن القانون يحمي الأشخاص وليس بمكانها، وأن القانون يحمي الأشخاص وليس الأمكنة، وقالت المحكمة بأنها ترفض تفسير الدستور الأمريكي تفسيرا حرفيا، اذ ترى ضرورة تفسير الحريات التي يكفلها الدستور بأوسع صورة ممكنة، حتى يمكن أن تتطور وتلائم كافة الظروف في الحاضر والمستقبل، وأشارت المحكمة الى أن الدولة بما لها من امكانات وأجهزة حديثة، يجب أن تكون أول من يحترم القانون والحريات،

ولذلك لا يجوز للشرطة أن تلجأ الى وسائل التجسس، كما يجوز للقضاء أن يعتمد بمثل هذا الدليل المتحصل عليه بطريق غي مشروع.

وتجدر الاشارة الى أنه في السنة التالية لقضيتي بيرجر وكاتز، أصدر الكونجرس الأمريكي قانون " مراقبة جرائم السيارات العامة وأمن الشوارع " واشتمل الباب الثالث من هذا القانون على ضوابط التنصت على الأحاديث الشخصية [1].

2_5_1_1_4 مدى دستورية المراقبة الاليكترونية المستمرة للأحاديث التليفونية والشفوية الخاصة:

في 19 يونيو سنة 1968 صدر القانون الفيدرالي، ونص في الفصل الثالث على أن من " سلطة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية أن يتخذ جميع الإجراءات التي يراها ضرورية لحماية الأمة من الأعمال العدوانية من قبل القوات الأجنبية، وذلك بهدف الحصول على معلومات ضرورية لأمن الولايات المتحدة، أو لمخابراتها، فضلا عما يستلزمه ضرورة وقاية البلاد من أي محاولة لقلب نظام الحكم، فطبقا لهذا النص يجوز للسلطة التنفيذية مراقبة المحادث التليفونية دون حصولها على إذن من السلطة القضائية[2].

و بعد صدور القانون عرف اتفاق الدوائر القضائية على تأييد القانون ودعمه، وكان ذلك واضحا في الاحكام الصادرة من هذه الدوائر القضائية.

غير أن جانبا من الفقه يرى أنه في السنوات التالية لصدور هذا القانون، اتسم قضاء المحكمة العليا فيما يتعلق بالمراقبة الاليكترونية للأحاديث بأنه مجرد تفسير لقانون سنة 1968، وبالتالي فقد سلبت تلك الأحكام القضائية الحماية المحدودة التي وفرها قانون سنة 1968 وفتحت

---

[1] د. يوسف الشيخ يوسف، مرجع سابق، ص 132، 133.

[2] ياسر الأمير فاروق محمد، مرجع سابق، ص 217.

الباب مرة أخرى للمراقبة الاليكترونية الممتدة بل أشارت المحكمة العليا في بعض أحكامها الى أنها لا تميل الى تطبيق الحظر الوارد في التعديل الدستوري الرابع على التفتيش الاليكتروني.

ومع ذلك نلاحظ أن المحكمة العليا بما تبديه من آراء فقد تركت السؤال قائما حول مدى دستورية الباب الثالث من قانون سنة 1968، فقد حذر الكثيرون من قضاة المحكمة العليا من مخاطر المراقبة الاليكترونية للأحاديث، وجاءت التحذيرات في بعض الاحيان من المعارضين المتحررين أمثال براندیس، وارن، برينان، دوجلاس، وفي أحيان أخرى جاءت التحذيرات من الاغلبية في هيئة المحكمة، أو من ناطق رسمي باسم هيئة المحكمة محافظ أمثال: كلارك وهارالان وباول.

ولذلك نجد أن العديد من الفقهاء ومن بينهم قضاة في المحكمة الدستورية العليا يعدون الباب الثالث من قانون سنة 1968 مخالفا للدستور، كم أن قضاة في المحكمة العليا حاليون أو سابقون كانوا صريحين في نقدهم للمراقبة الاليكترونية.

ونستعرض فيمايلي بعض آراء ووجهات نظر هؤولاء القضاة حول مدى دستورية المراقبة الاليكترونية للمحادثات.

و في قضية لوبز قال القاضي برينان في رأيه المعارض ان المخاطرة الناجمة عن المراقبة الاليكترونية ذات أوضاع مختلفة، وهي أن الظرف الثالث الذي لا يمكن منعه من التنصت على الحديث كما يفعل عادة لحجب المتنصتين التقليديين عن طريق خفض الأصوات أو الانسحاب الى أماكن خاصة ربما يقدم بينة مستقلة لأي محادثة.

وهناك أسلوب واحد فقط للحماية من هذه المخاطرة وهي أن يبقى فم الانسان مقفلا في كل المناسبات " وأضاف القاضي برينان " أعتقد أن هناك خطرا كبيرا وهو انتهاك كل الاتصالات الخاصة الحرة غير المقيدة.....ان الناس في المجتمع الحر ليس من واجبهم

المراقبة بعناية شديدة لكل كلمة ينطقون بها "، وأضاف في فقرة أخرى " .....أن بمجرد بدء المراقبة الاليكترونية، لن يكون هناك أمان ضد هذا النوع من التنصت ، ولا سبيل الى تخفيف المخاطر .....ولا يمكن التخفيف أيضا من ثقل حالة الخصوصية الحقيقية.....فالمساعدات الاليكترونية أضافت بعدا جديدا للتنصت يجعله أكثر اختراقا وأكثر عدم تمييز ، وحقيقة أكثر بغضا وكرها في مجتمع حر ".

أما القاضي دوجلاس نستعرض فيما يلي بعض أفكاره الكثيرة الجديرة بالاهتمام جاء في رأيه المعارض في قضية Osbornu u s " اننا ندخل بسرعة عصر اللاخصوصية حيث كل شخص معرض للمراقبة في كل الأوقات وليس هناك أسرار ....."

" سوف ينشأ مجتمع مختلف تماما عن أي مجتمع رأيناه من قبل، مجتمع قد تقتحم في الدولة اطار سرية حياة الانسان ".

" .....ان المخاطر التي تحشدها مراقبة المحادثات التليفونية والتنصت الاليكتروني، تصيب الفلسفة الديمقراطية في صميم القلب.....".

وأضاف القاضي دوجلاس بأن : " مثل هذه الممارسات يكون لها تأثير مدمر على مجتمعنا، حتى ولو كانت المراقبة مرخصة، فكل المؤشرات تؤكد أنها تتم بلا تمييز.

أما المراقبة الاليكترونية الممتدة فقد وصفها قائلا :

" على العكس هي أعظم من كل انتهاكات حرمة الحياة الخاصة " وقال أيضا عن المراقبة الاليكترونية أنها أعظم سالب لخصوصية الانسان على الاطلاق، وأنها تصيب الفلسفة الديمقراطية في صميم القلب، وأنها لا تترك حتى ما ترسب في الأذهان ، وهو الخصوصية الحقيقية، ويرى القاضي دوجلاس ، أنه من أجل سياسة اجتماعية مقبولة ، يجب الغاء المراقبة الاللليكترونية ، أو على الأقل قصرها يجب الغاء المراقبة الاليكترونية، أو على الأقل قصرها على الحالات شديدة

الاضطرار ، وحقيقة أن المراقبة الاليكترونية الممتدة شيئ لا يطاق في مجتمع يتمتع بحرية التعبير والحرية الشخصية [1].

لقد تناول التعديل الدستوري الرابع حماية حرمة الحياة الخاصة بصفة عامة دون الحديث عن حمايتها ضد وسائل التنصت الحديثة التي لم تكن موجودة أنذاك ، ومع ذلك فقد حاول القضاء التكيف مع هذه التطورات وأن يقاوم الاتجاهات الرافضة لحماية الأحاديث الخاصة بموجب التعديل الدستوري الرابع ، وترى ضرورة أن يفسر الدستور بما يتلاءم مع ايقاع العصر، وأن المراقبة الاليكترونية تشكل خطرا وتهديدا لحرمة الحياة الخاصة بموجب مواجهته والحد منه، وأن القانون الأمريكي يحمي الأشخاص وليس الأمكنة.

وبصفة عامة فان المحكمة الفيدرالية الأمريكية العليا استطاعت خلال عقد الستينات من هذا القرن أن تضع مبادئ قانونية راسخة لحماية الحق في حرمة الأحاديث الخاصة، وتقررت هذه المبادئ في القضايا الشهيرة التي أشرنا اليها " سلفرمان " سنة 1961، وقضية لوبز 1963 وقضية بيرجر 1967 وقضية كاتز 1967 ، وكان من نتيجة ذلك أن صدر الباب الثالث من قانون سنة 1968 أي في السنة التالية لقضيتي بيرجر وكاتز ، اللتان كان لهما أثر واضح في ارساء مبادئ جديدة وراسخة لحماية الحق في حرمة الأحاديث الخاصة.

وكان القضاء الذي كرس حق الخصوصية في الولايات المتحدة في مواجهة السلطة العامة يقع معظمه على منطقة الخصوصية التي يحميها التعديل الرابع عشر، فكان من مجالات الحرمة حظر استراق السمع اليكترونيا، والتفتيش الاداري، وكل اعتداء على المملكة الخاصة للحياة الأسرية التي لا تستطيع الدولة اقتحامها " .

---

[1] د. يوسف الشيخ يوسف، مرجع سابق، ص 137.

وقد قضى بأن من خصوصيات الزوجية استعمال وسائل منع الحمل واعتبر التدخل فيه انتهاكا غير دستوري .

مع ذلك فان هناك مجالات ليست محمية بالقدر الكافي رغم أنها من مجالات الخصوصية ويصور القاضي بيرجر ذلك بأن مجال الشخصية العامة أو مجال الشهرة وهو أقل المجالات حماية، وأنه في الصراع الذي دار بين حرمة الخصوصية، وحرية التعبير خرج الحق الأول مهزوما كما أن الاعتداءات على الأمور الشخصية لا بد أن تكون جسيمة لتحظى بالحماية كأن تمس احدى سمات الفرد المميزة، ولذلك قال القاضي بيرجر أمام هذا القصور التشريعي وهو ما كان له بالضرورة انعكاسات على القضاء . " أن الوضع الحالي للقانون ما يزال مثل تل من القش في وجه اعصار " [1] .

2_5_1_2 حماية حرمة الحياة الخاصة في القانون الانجليزي:

تجسد الحياة الخاصة قيما أساسية في المجتمع ، ونلاحظ كتقدير الخصوصية أن مفهوم الخصوصية في المملكة المتحدة يعني أشياء تختلف على نحو واسع باختلاف الناس ، وأن هذا المفهوم يتغير تغيرا له دلالته بين الحين والآخر.

ولذلك أوضح التقرير المشار اليه أن المحاكم لايجوز لهذا أن تعتمد تماما في مجال الخصوصية على السوابق، حيث ان أحكام الماضي لا يعتمد عليها كمرشد لأي تقييم للخصوصية بالاضافة الى أن القانون العام الانجليزي لايعترف بقواعد عامة للخصوصية، فلم يصدر البرلمان قوانين خاصة لارساء مثل هذا الحق وأن مثل هذه الحماية ان وجدت فتبدو عارضة أو نتيجة جانبية لبعض من القوانين التي وضعت لأغراض أخرى كما سبق القول[2].

---

[1] د. شوقي الجرف، مرجع سابق، ص 347.

[2] المرجع نفسه، ص 341، 342.

وينبغي الاشارة الى أنه لايوجد دستور مكتوب في النظام القانوني الانجليزي، ويتولى القضاء حماية الحريات في مواجهة اي انتهاك يحدث لحرية الفرد من قبل السلطة التنفيذية دون أن يستند الى تشريع صادر من البرلمان.

والبرلمان الانجليزي بالاضافة الى كونه سلطة تشريعية يعد أيضا جمعية تأسيسية لأنه يملك أن يعدل أو يضع أي تشريع، سواء كان تشريعا عاديا أو دستوريا، ولا توجد في انجلترا سلطة أخرى غير البرلمان تستطيع أن تقرر أن قانونا أو تشريعا أقره البرلمان يعد باطلا لمخالفته للمبادئ العامة للقانون الانجليزي العام.

والقانون الانجليزي العام لايعترف بقواعد عامة للحق في حرمة الحياة الخاصة، أما البرلمان الانجليزي الذي اشتهر عنه أنه يملك أن يفعل كل شيئ ماعدا تحويل الرجل الى امرأة او المرأة الى الى رجل ، فقد واجه صعوبات ومعارضة عند عرض ومناقشة مشروعات قوانين حماية الحق في حرمة الحياة الخاصة، اما البرلمان الانجليزي الذي اشتهر عنه أنه يملك أن يفعل كل شيئ ماعدا تحويل الرجل الى امرأة او المرأة الى رجل ، فقد واجه صعوبات ومعارضة عند عرض ومناقشة مشروعات قوانين حماية الحق في حرمة الحياة الخاصة.

وفي التطور القضائي نشير الى سوابق ملفتة لحق الخصوصية في المملكة المتحدة من ذلك القضية التي أقامها الأمير البرت صورا محفورة وأشياء أخرى ذات أهمية شخصية للتسلية وكان المدعي عليه قد حصل على نسخ منها وعرضها للنشر في كتيب وصف فيها الصور من أجل الكسب ، وقد كانت هذه المحفورات (الكليشيهات) تحتفظ بها العائلة المالكة في سرية بالرغم من أن بعض هذه الكليشيهات من طباع عهدت اليه الأسرة المالكة بطبع نسخ منها، فقد وجه البرت انذارا قضائيا للمدعي عليه يمنعه من عرض أو نشر هذا الكتالوج، وقد سعى المدعي عليه

لالغاء الانذار القضائي حتى يسمح له بنشر الكتالوج ولجأ الى الاستئناف لرفض طلبه، وفي الاستئناف أشارت المحكمة في حكمها الى التجسس الخسيس على خصوصية الحياة المنزلية.

ومع أن القضاء الانجليزي لم يسلك هذا المسلك بعد هذا الحكم الا أنه من المفارقات ظهر آثار هذا الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية وليس في بريطانيا.

وقد تجلى عزوف القضاء في انجلترا عن الاعتراف بالحق في الحياة الخاصة أو الخصوصية في عديد من الأحكام الهامة، وكان القضاء يردد دائما أنه ما لم يكن هناك اعتداء على الملكية فلا اعتراف للفرد بحقه في الاعتراض على الحق في الخصوصية كحق مستقل.

وقد أشار تقرير الأقلية لسنة 1972 لحق الخصوصية لبعض الأحكام القضائية التي عجزت عن تقديم حل معقول في بعض منازعات الخصوصية اذا اقتصر بعضها على حماية المناجاة بين الزوجين.

ومن المفارقات التي كشف عنها هذا التقرير قول صاحبه " اننا سوف نحقق التزاماتنا في ظل اعلان الأمم المتحدة لحقوق الانسان والاتفاق الأروبي، وأنه من سخريات تقرير الأغلبية، أنه قد تختار المحكمة الأروبية في الوقت المناسب وسيلة مشروعة لرفع الظلم عن المتقاضين الانجليز بينما ينكر زملائي ذلك عليهم " [1].

وكان ما توقعه السيد ليون بتقرير الأقلية في قضية مالون فبعد أن خسر القضية في المحكمة العليا "مالون ضد بوليس العاصمة" تقدم المدعي للمحكمة الأروبية بادعاء حدوث انتهاكات للمادة الثامنة من الاتفاق الاروبي، بسبب ماتم لصالح البوليس من التنصت على أحاديثه التليفونية واعترض سبيل وسائله البريدية، وقد عبرت اللجنة عن عقيدتها بما يشبه الاجماع (عشرة أصوات ضد لاشيئ من امتناع صوت واحد)، بان حق المدعي قد انتهك في ظل المادة الثامنة

[1] د. شوقي الجرف، مرجع سابق، ص 343.

من الاتفاق الاروبي بسبب اجازة ما تم من التجسس على تليفونه ورسائله ، وصدور الحكم في 2 أغسطس 1984 بالادانة [1].

وتبدوا غرابة هذه المفارقة التي عرضنا بمثل لها في المملكة المتحدة، لأن انجلترا هي احدى الدول التي وقعت على الاعلان العالمي لحقوق الانسان، كما أنها احدى الدول الأعضاء في الميثاق الأروبي لحقوق الانسان ، وأنها من الدول التي وقعت على البند الاختياري في هذا الميثاق الذي يتيح للأفراد حق الشكوى للجنة الأروبية لحقوق الانسان ومن المعروف أنه يجوز تقديم الشكوى للجنة الأروبية لحقوق الانسان ومن المعروف أنه يجوز تقديم الشكوى للجنة الأروبية بغية تأكيد الحق في الخصوصية اعمالا لنص المادة الثامنة من الاتفاق الأروبي التي تنص على أن " لكل شخص الحق في احترام حياته الخاصة والعائلية ومسكنه وكاتباته" [2].

وأن هذا النص على اطلاقه يدين أي تدخل سواء أحدث من رجال السلطة العامة أو الأفراد العاديين وهذا ومن الأحكام التي كشفت عن مقدرة القضاء الانجليزي على تقديم علاج في كثير من السائل رغم السوابق القضائية ذلك الحكم الذي عرض له تقرير الأقلية المشار اليه في قضية السيدة (س) التي اتخذ زوجها رجل الشرطة عشيقة وقد ألحت الزوجة ليتخلى الزوج عن العشيقة ثم تصالح الزوجان، فقامت العشيقة الغيور بابلاغ احدى الصحف القومية، وعندما صدت الزوجة الصحفي قامت الصحيفة بنشر القصة تحت عنوان " حياة حب مخبري سري" وقد ترتب على ذلك أن انتقلت الأسرة، وتخلى الزوج عن وظيفته، كما تعرض طفلها لمضايقات بالمدرسة، ثم يتساءل واضع التقرير ماذا أقول للسيدة (س) " ان الحقيقة يجب أن تسوء ، نحن لانستطيع أن

---

[1] د. شوقي الجرف، مرجع سابق، ص 343.

[2] المرجع نفسه، ص 343.

نحمي الحياة الخاصة أو الخصوصية الا في حدود انتهاك الثقة أو السرية أو عند استخدام وسائل جديدة مثل وسائل الازعاج أو القلق.

ومن أمثلة الأحكام الحديثة نسبيا قضية موريس ضد بيردمور (MORIS V 1981 BEARDMORE) وفيها ورد الحكم أن القانون الانجليزي لم يقر الحق العام للخصوصية.

ونستطيع أن نقول بعض الملامح الرئيسية للقضاء الانجليزي ومحاولاته القاهرة في العلاج، أن الوسائل القانونية الحالية لاسترداد الحقوق تتمثل في بعض نصوص القانون الجنائي والقانون المدني وأنه فيما يتعلق بنوعي الانتهاك الرئيسيين للخصوصية اللذين حددتهما لجنة ينجر (younger committee) فقد هيئت الحماية بواسطة أضرار التعدي والازعاج (By the torts Of RESPASS and nuisance) .

إلا أنه يلاحظ أن بالنسبة للقذف أو التشهير صدرت الأحكام في بعض المنازعات المدعى بحصول هذا الخطأ فيها بعدم الإدانة، وكانت المحكمة تؤسس أحكامها على أن ما حدث من وقائع لا يبرر حقيقة الاعتداء بما يكفي ومن ثما رفضت هذه الدعاوى.

وهكذا كان موقف القضاء في المملكة المتحدة مترددا عاجزا عن الحماية المعقولة والمنطقية لحق الخصوصية حيث أن القانون الإنجليزي لم يعترف حتى الآن بحق عام للخصوصية، ولذلك طالبت بعض المحاكم من خلال الحماية الجزئية لبعض مجالات هذا الحق كالإفشاء غير المناسب لمحتويات البرقيات والمكالمات التليفونية واعتبار ذلك جريمة بأن متطلبات العدالة والبداهة العقلية تشير بقوة لهذا الحق القائم وأن المنطق ألا تتأخر المحكمة عن الاعتراف بهذا الحق [1].

[1] د. محمد شوقي الجرف، مرجع سابق، ص 442، 443، 444.

وفي سنة 1985 تمكن البرلمان من إصدار قانون مراقبة الإتصالات سنة 1985 والذي ينص على سلطات قالنونية واضحة، تخول الجهات التنفيذية المختصة مراقبة البريد والإتصالات، كما نص القانون على تجريم المراقبة غير المشروعة للاتصالات والمحادثات.

وقبل صدور القانون الانجليزي لمراقبة الإتصالات لسنة 1985 كانت سرقة المراسلات أو الإستيلاء غير المشروع عليها، يعدان جريمة بموجب قانون البريد سنة 1953، أما جريمة التنصت على الإتصالات فتطبق فقط على موظفي مكتب البريد والاتصالات البريطاني الذين يقومون بالتنصت خارج نطاق واجباتهم، وعلى أية حال لم يكن التنصت على المحادثات التليفونية جريمة بالنسبة لأي شخص آخر.....فتقرير لجنة الخصوصية لسنة 1972 والمعروف بتقرير يونجر كان قد إقترح بأن التنصت على المحادثات التليفونية الناتج عن الحصول على الطاقة الكهربائية من الخط التليفوني الذي تجري مراقبته، يعد إستخداما غير أمين للكهرباء عملا بمفهوم المادة (13) من قانون سنة 1968.

ولهذا قضت المحكمة بأن الإرسال الإذاعي للمستمعين بأجهزة راديو غير مرخص بها لمحادثات تم التنصت عليها، يعد مخالفة بموجب المادة 01 والمادة 05 من قانون التلغراف اللاسلكي لسنة 1949وقداعترفت القوانين المتعاقبة بسلطة الوزير المختص في فرض ضوابط على موظفي مكتب البريد للتنصت على المحادثات .(British Telecom) والذي يعرف حاليا ب: (Post office).

كما اعترفت هذه القوانين المتعاقبة بأن تكون هذه الضوابط بمثابة حماية ضد الإتهام بالتجسس غير المشروع على المحادثات وتتم ممارسة هذه السلطة بمحض تقدير الوزير، وهو يعمل بناء على طلب سلطات الجمارك أو الشرطة ، يجب أن تكون المخالفة التي تحمل على التحري

خطيرة، وأن تكون هناك أسباب معقولة بأن التنصت على المحادثات يقود إلى القبض على المتهم وإدانته.

أما في حالة الإذن بالتنصت الذي يتم إصداره لجهاز الأمن(security servivce) ، يشترط أن تكون هناك نشاطات هدامة أو مخربة، أو إرهاب أو تجسس، وأن هذه النشاطات من شأنها أن تسبب ضررا للمصالح القومية، وأن الأدلة التي يمكن الحصول عليها من التنصت تستخدم مباشرة في تصنيف المعلومات الضرورية لجهاز الأمن للقيام بمهامه للدفاع عن المملكة ضد محاولات التجسس والتخريب والنشاطات الهدامة وفي كلتا الحالتين يجب أن تثبت السلطات، أنها حاولت بالفعل أساليب التحري العادية ولكنها فشلت في الحصول على البيانات المطلوبة، أو اساليب التحري العادية قد لا تكون ناجحة إذا تمت محاولتها، وذلك استنادا إلى طبيعة القضية تحت التحري .

إن الأسس القانونية لسلطة التنصت على الاتصالات والاجراءات التي تقيد استعمال هذه السلطة ، قد تم فحصها ودراستها بواسطة لجنة المستشارين للخصوصية سنة 1957 وواعتبرتها اللجنة كافية وتوصلت اللجنة في تقريرها إلى الآتي [1]:

(أ) سلطة مراقبة البريد يتم ممارستها منذ زمن بعيد واعترفت بها القوانين المتعاقبة الصادرة عن البرلمان.

(ب) امتدت سلطة مراقبة البريد الى مراقبة التلغراف.

(ج) انه من الصعب الاعتراض الاعتراض على وجهة النظر القائلة بأنه اذا كانت هناك سلطة مشروعة

[1] د. يوسف الشيخ يوسف، مرجع سابق، ص 141.

للتجسس على الاتصالات في صورة خطابات أو تلغرافات ، فان هذه السلطة تتسع بقدر كافي لتشمل الاتصالات التليفونية.

ومع ذلك فان الحاجة الى ضمانات قانونية لاستعمال سلطة التنصت، وعدم تجريم التنصت على المحادثات التليفونية بصفة عامة، سبب قلقا متواصلا، وأكد الحاجة الى الاصلاح القانوني خلال عقدي السبعينات والثمانينات من هذا القرن ، وقد زاد من قوة هذه المطالب التطور التكنولوجي المتلاحق في وسائل المراقبة الاليكترونية منذ اعداد تقرير لجنة المستشارين سنة 1957، بالاضافة الى حقيقة أن المملكة المتحدة تخلفت عن أعضاء المجلس الأروبي لحقوق الانسان والحريات الأساسية برفضها ادخال تشريعات تمنع الأفراد من التجسس على المحادثات التليفونية، وفرض ضوابط كافية للسيطرة على التنصت على المحادثات بواسطة أجهزة الدولة.

ويتضح من قرار المحكمة الأروبية لحقوق الانسان في قضية كلاس، أن الحاجة الى ضوابط اشرافية موازية، للموازنة بين مصلحة المجتمع ومصلحة الفرد في الخصوصية في القانون الانجليزي، تعني أن المملكة المتحدة كانت دائما في موقع المخالفة للميثاق الأروبي لحقوق الانسان ، كما أن الفرص لم تكن متاحة بسهولة ويسر أمام المحاكم الانجليزية لنقد القانون، وهذا أمر ضروري قبل الالتجاء الى المحكمة الأروبية لحقوق الانسان.

والسبب في الحاجة الى سوابق قضائية انجليزية تتعلق بالتنصت على المحادثات لأغراض الأمن القومي لم يكن يتم اجراؤها لأغراض الاتهام كما هو الحال بالنسبة للشرطة والجمارك، اذ يتم تقديم البينات المتحصل عليها من التنصت الى المحكمة مباشرة، فالمعلومات المتحصل عليها نتيجة للتنصت على المحادثات يمكن استخدامها في البينة مع الابقاء على سرية مصدرها. وتجدر الاشارة هنا الى أن البينة المتحصل عليها من التنصت على المحادثات بواسطة الأفراد تم قبولها في قضية جنائية سنة 1968.

والصعوبات التي قد تنجم أحيانا عن تقديم البينة المتحصل عليها من التنصت على المحادثات، تحدث في حالة كشف عمليات التنصت على المحادثات التليفونية تنفيذا للقانون، ليست واسعة الانتشار، والاعلان عنها بهذه الصورة من شأنه اثارة الحاجة العامة الى تشريع يحتوي على ضمانات سليمة تخضع لها كل من عمليات التنصت لأجل انقاذ القانون، وتلك التي تتم لأغراض الأمن القومي.

كان رد فعل الحكومة البريطانية على القرار الصادر من المحكمة الانجليزية في قضية مالون هو اصدار بيان حكومي سنة 1980، وكانت وجهة نظر الحكومة الواردة في البيان أن الاجراءات الادارية السارية المتعلقة بالتنصت على المحادثات، تعد كافية وملائمة لحماية الحريات المدنية، وأن صياغة هذه الاجراءات في صورة تشريع لن يخدم غرضا، بل على العكس من ذلك ستؤدي الى اخضاع قرارات وزير الداخلية الى جدل مطول حولها في المحاكم، مما قد يؤدي الى كشف معلومات خطيرة تتعلق بانفاذ القانون للجمهور بصفة خاصة.

وبرز رد فعل الحكومة البريطانية بصورة أكثر وضوحا في التصريح الذي أدلى به وزير الداخلية البريطاني في ذلك الحين أمام مجلس العموم البريطاني بعد اصدار البيان الحكومي قائلا: " وجد نائب رئيس القضاء البريطاني أن التنصت على المحادثات الذي يتم بواسطة الشرطة بموجب ترخيص من وزير الداخلية، لا يعد غير مشروع، ولذلك ليس هناك حاجة الى تشريع " .

وأدى النقد المتواصل الذي ظل يوجهه الفقه والقضاء للقانون الانجليزي وقصوره الشديد في مجال حماية حرمة الحياة الخاصة وسرية المحادثات بصفة خاصة، الى تجاوب الحكومة بتشكيل لجنة برئاسة أحد كبار القضاة وهو اللورد " دبلوك " لتقييم الوضع، ولكن بعض الفقه كان يرى أن هذه اللجنة لم تكن سوى ايماءة ضعيفة وغير فعالة من قبل الحكومة لاظهار

تأييدها للاتجاهات المطالبة بحماية الحق في حرمة الحياة الخاصة وتقييم التجربة الانجليزية في هذا الصدد .

واعترف تقرير اللورد دبلوك بأن ضمانات اصدار الترخيص بالتنصت على المحادثات، تعتمد كلية على مدى الثقة في المعلومات التي تقدمها الجهة طالبة الترخيص بالتنصت، سواء كانت الشرطة أو سلطات الجمارك أو أجهزة الأمن، ويفحصه فحصا دقيقا لعينة عشوائية من طلبات الترخيص بالتنصت " توصل اللورد دبلوك في تقريره الى أن الطلبات صحيحة من جميع الجوانب وخاصة تلك التراخيص بالتنصت التي حصلت عليها أجهزة الأمن.

غير أن بعض الفقه يرى أن اللورد دبلوك أقنع نفسه بدقة التراخيص التي فحصها ، وتوصل لورد دبلوك في تقريره الى أن الاجراءات المتبعة سليمة ومقنعة ولا تمس الا الحد الأدنى من الحقوق الفردية المتعلقة بحرمة الحياة الخاصة.

وقد أدت الاعتراضات ضد صياغة القواعد الادارية للتنصت في شكل تشريع ، الى أن يبرز هذا الاتجاه المعارض بشكل أوضح في تصويت مجلس اللوردات الى جانب هذه الاعتراضات عند مناقشات تعديل مشروع قانون الاتصالات لسنة 1984 في 21 فبراير 1984.

ان التنازلات التي قامت بها الحكومة البريطانية، لم تفعل سوى القليل للحد من النقد الموجه الى مراقبة المحادثات، اذ ان النقد كان يوجه الى الاحصاءات بأنها مضللة، لأنها لا تشمل على أذونات المراقبة الصادرة عن سكرتارية الخارجية في ايرلندا الشمالية ، وتجدر الاشارة الى أن وزير الداخلية البريطاني الاسبق كان قد أدلى بتصريح قال فيه : " أعتقد أن اعطاء أرقام من أي نوع عن ايرلندا الشمالية سيكون قمة الحماقة" .

والسبب الثاني في عدم الاقتناع باجراءات الحكومة البريطانية، أن هذه الاجراءات لا تقدم مؤشرا عن عدد الأفراد الذين يتأثرون بكل أمر صادر بمراقبة المحادثات قد يغطي عددا من

الأفراد أو منظمة ، بالاضافة الى ذلك فان الاحصاءات الواردة في تقرير بريكيت سنة 1958، فالأرقام لا توضح أوامر المراقبة الصادرة للشرطة من تلك الصادرة للجمارك أو أجهزة الأمن ، وهذا الاجراء أدى الى الشك في أن مراقبة المحادثات لأغراض الأمن تشكل الغالبية العظمى، أي أن حوالي أربعمائة أو ما يقارب ذلك سنويا.

ان الزيادة المتلاحقة في عمليات مراقبة المحادثات التليفونية خلال فترة الستينات، تعزى الى الزيادة والاتساع في حركة الاتصالات العالمية والداخلية وارتفاع معدلات الارهاب والجرائم الاخرى الخطيرة.

وواجهت الحكومة البريطانية نقدا حادا لتعيينها مراقبا قضائيا لطلبات وأوامر التنصت على المحادثات، وذلك لأن المحكمة الأروبية لحقوق الانسان سبق أن قضت في قضية كلاس بأن الضمانات يجب أن تكون ذات طبيعة قضائية، وهي تشير بذلك الى القرارات القضائية حول مشروعية الضوابط في عملية مراقبة معينة، كما أن المراقب القضائي من جهة أخرى تقع على عائقه مسؤولية اعادة النظر باثر رجعي لكل المراحل العملية، بالاضافة الى ذلك فان تعيين المراقب القضائي جزئيا، فانه لن يمكنه في الزمن المتاح له الا من عمل فحص أو مراجعة عشوائية من وقت لآخر للتأكد من سلامة الاجراءات.

استمرت المنادة في بريطانيا باصلاحات قانونية هادفة، وأوضحت اللجنة الملكية للاجراءات الجنائية في تقريرها الصادر في يناير سنة 1981 ضرورة تقنين كل الضوابط التي تتبعها الشرطة في المراقبة السرية.

بالاضافة الى ذلك جرت عدة محاولات في البرلمان لصياغة الضمانات الادارية المعمول بها في صورة تشريع، وأخيرا في مارس سنة 1984 وبعد سقوط مشروع قانون الاتصالات

البريطانية لسنة 1984 في مجلس اللوردات، وافقت الحكومة على اصدار التشريع لمعالجة المسائل المتعلقة بمراقبة المحادثات.

ونعتقد أن السبب في تغيير الحكومة البريطانية لمواقفها من هذه القضية ، هو أنها واجهت نوعا من الهزيمة في قضية مالون الشهيرة أمام المحكمة الأروبية لحقوق الانسان سنة 1984، مما دعم موقف الاتجاهات المؤيدة الى اصدار تشريع لحماية حرمة المحادثات.

ولقد توصلت المحكمة الأروبية لحقوق الانسان في قضية مالون سنة 1984 الى أن نصوص القانون البريطاني السارية ليست كافية لتحديد نطاق وطريقة ممارسة السلطة التقديرية لاصدار ترخيص بمراقبة محادثات تليفونية يتم اجراؤها بواسطة الوزير المختص ولذلك لا يمكن القول بأن هذاه الاجراءات تتم وفقا لقواعد القانون بالمعنى الوارد في المادة 8 من الميثاق الاروبي لحقوق الانسان، ان التدخل في حق الأفراد في الخصوصية وانتهاك حرمة الاتصالات ، لا يمكن تبريره بالاستثناءات المسموح بها لهذه الحقوق والمضمنة في المادة 8 /3 من الميثاق الأروبي لحقوق الانسان، وبناء على ذلك فان المحكمة لم تذهب الى فحص ماذا كانت الضمانات الادارية في عملية التنصت، وهي تحد من حق الفرد في الخصوصية واحترام المراسلات ، ضرورية في مجتمع ديمقراطي من أجل منع الجريمة.

ونتيجة للجهود المتواصلة داخل البرلمان الانجليزي وخارجه لاصدار تشريع يوفر حماية مناسبة لحرمة الاحاديث الخاصة، تمكن البرلمان البريطاني من اجازة قانون مراقبة الاتصالات لسنة 1985 .

2_5_2 الحماية الدستورية للحق في الحياة الخاصة في النظم القانونية اللاتينية:

منذ أن أصدرت الثورة الفرنسية اعلان حقوق الانسان والمواطن سنة 1789، ثم الدستور الفرنسي سنة 1791 الذي نص في مقدمته على اعلان حقوق الانسان والمواطن، ظلت فرنسا في مقدمة دول النظام القانوني اللاتيني حماية للحقوق والحريات الأساسية والفردية بصفة عامة، ولحرمة الحياة الخاصة وما يتفرع عنها من حقوق بصفة خاصة [1].

وقد تمكن الفقه والقضاء الفرنسي خلال القرنين السابقين من وضع مبادئ راسخة كفلت الحماية الدستورية للحق في حرمة الحياة الخاصة، وامتدت هذه الحماية لتشمل الأحاديث الخاصة في مواجهة التطور التكنولوجي الذي أصبح يهدد حرمة هذه الأحاديث عن طريق أجهزة التنصت على الاتصالات السلكية أو اللاسلكية أو الشفوية.

وقد حذت حذو فرنسا في حماية حرمة الحياة الخاصة كثير من دول النظام القانوني اللاتيني، سواء في أوربا أو أمريكا اللاتينية أو في الدول العربية، ذلك سوف نعالج هذا المبحث في ثلاثة مطالب كما يلي:

الحماية الدستورية في فرنسا (المطلب الأول) الحماية الدستورية في بعض الدول الأوربية ذات النظام القانوني اللاتيني (المطلب الثاني)، الحماية الدستورية في بعض دول أمريكا اللاتينية، (المطلب الثالث).

2_5_2_1 الحماية الدستورية للحق في الحياة الخاصة في فرنسا

حرص الدستور الفرنسي الصادر سنة 1791 وأن يضع في مقدمته نص اعلان حقوق الانسان والمواطن الصادر ابان الثورة الفرنسية سنة 1789.

---

[1] د. يوسف الشيخ يوسف، مرجع سابق، ص 150.

وقد عرف هذا الاعلان الحرية بأنها: " حق الفرد في أن يفعل كل ما لا يضر بالآخرين، ولا يمكن اخضاع ممارسة الحريات الطبيعية لقيود، الا من أجل تمكين أعضاء الجماعة الآخرين من التمتع بحقوقهم، وهذه الحقوق لا يجوز فرضها الا بالقانون "، ويقصد بالقانون هنا، التشريع الصادر من البرلمان في مجتمع ديمقراطي حر[1].

ولم تنص الدساتير الفرنسية التالية على حقوق الانسان في مقدمتها، ولكنها نصت عليها بوصفها حقوق آساسية تحدد العلاقة بين الدولة والمواطن، وتحدد المجال الذي لا تتدخل فيه الدولة، ولوحظ أنه جاء في مقدمة الدستور الفرنسي الصادر سنة 1946 أن " واضعي هذا الدستور قد عزموا على منح نصوص اعلان حقوق الانسان الصادر سنة 1789 ذات القوة التي تتمتع بها المبادئ الأساسية بوجه خاص في زمننا الحالي ".

وبرغم أن هذه المقدمة قد صدرت بالاجراءات نفسها التي صدر بها الدستور الفرنسي، الا أنها تضمنت مجرد بيان أو قاعدة غامضة يستحيل تحديد المخاطب بها، وتحديد موضوع الحق أو الالتزام الذي تتضمنه، ولذلك ظهر اتجاهان في مجلس الدولة الفرنسي، أحدهما ينكر القيمة الدستورية على مقدمة الدستور والآخر يمنحها القيمة ذاتها.

وظل هذا الجدل الفقهي قائما، الى أن صدر الدستور الفرنسي سنة 1958 والذي نص في مقدمته على أن:

" الشعب الفرنسي يعلن بصفة رسمية تمسكه بحقوق الانسان "، ونصت المادة 61 من هذا الدستور بصفة مطلقة أي دون تمييز بين نصوص الدستور ومقدمته على أن المجلس الدستوري يفصل في مطابقة القوانين للدستور وبناء عليه استقر المجلس الدستوري على التسليم بالقيمة الدستورية لمقدمة الدستور التي أحالت الى اعلان حقوق الانسان.

---

[1] د. يوسف الشيخ يوسف، مرجع سابق، ص 151.

وفي 1971/07/17 قرر المجلس الدستوري الفرنسي عدم دستورية القانون الذي يخالف مقدمة الدستور.

ومنذ قيام الثورة الفرنسية، وطيلة القرن التاسع عشر، كان ينظر الى الحرية على أنها تضع قيودا وحدودا على سلطان الدولة وأنها وسيلة لمقاومة سلطان الحاكم.

وانطلاقا من هذا المفهوم تقررت للأفراد في الديمقراطيات الغربية حريات مختلفة، وفي مقدمتها الحرية الشخصية، وأهم عناصرها حق الأمن وحرية الملكية وحرية الرأي وحرية العقيدة.

وايمانا بمبادئ اعلان حقوق الانسان الذي أصدرته الثورة الفرنسية عام 1789، ظل القضاء الفرنسي يقوم بدور بارز وخلاق في حماية الحريات العامة تمثل في الاعتراف المبكر بالحق في حرمة الحياة الخاصة، وتعريف الحق وطبيعته وحدوده وتوفير الحماية القانونية الملائمة له.

وقد أقر المجلس الدستوري الفرنسي في 2 فيفري 1977 دستورية الحرية الفردية وذهب الفقه الفرنسي في تفسير ذلك الى أن مفهوم الحرية الفردية يتسع للحق في الحياة الخاصة، استنادا الى أن الحق في أسرار الحياة الخاصة يعد من قبيل الحريات الفردية.

واستخلص الفقه رأيه هذا من اتجاه المجلس الدستوري الفرنسي، الى عدم أحقية مأمور الضبط القضائي في تفتيش حقيبة السيارة الخاصة لأثناء وقوفها في الطريق العام، حماية لها من خطر الاطلاع على محتوياتها، مما يعني صراحة أن المجلس الدستوري يحمي الحياة الخاصة للأفراد [1].

ثم توالت قرارت المجلس الدستوري التي أقر فيها احترام الحق في الحياة الخاصة من ذلك قراره الصادر في 1983/12/29 أكد على ضرورة احترام الحق في عدم انتهاك حرمة المسكن

[1] د. أسامة عبد الله قايد، الحماية الجنائية للحياة الخاصة وبنوك المعلومات، 1988، ص 33.

إلى جانب العناصر الأخرى للحرية الفردية، وقد كان هذا القرار أكثر دقة من سابقه الصادر في 12 جانفي 1977 إذ اعترف صراحة بأحد عناصر الحرية الشخصية وهو المسكن [1].

كذلك قرار المجلس الدستوري الصادر في 22 أفريل 1997 أكد من خلاله أن احترام الحياة الخاصة يعد أحد العناصر أو المكونات التي تقوم عليها الحرية الشخصية، وإن الإنكار الخطير للحق في احترام الحياة الخاصة سواء بالنسبة للمواطنين أو الأجانب، يمثل اعتداء على حريتهم الشخصية.

كما ألحق المجلس الدستوري الحياة العائلية بالحياة الخاصة بأن تحدث عن الاعتداء المفرط على الحق في احترام الحياة الأسرية أو الخاصة.

ثم أعاد المجلس الدستوري تأكيد الحماية نفسها للحياة الخاصة بأن ذكر بقيمة الحق الدستورية في قراره الصادر في 23 جويلية 1999، بناء على نص المادة الثانية من إعلان حقوق الانسان والمواطن الصادر في 26 أوت 1789[2].

2_5_2_2 الحماية الدستورية في بعض الدول الأوربية:

نصت غالبية دساتير الدول الأوروبية على كفالة حرمة الحياة الخاصة ولو بطريقة غير مباشرة عن طريق حماية عناصرها الجوهرية كالاتصالات وحرمة المسكن.

2_5_2_2_1 الدستور الايطالي: نصت المادة 15 من دستور ايطاليا الصادر في 27 ديسمبر سنة 1947 على أن: " حرية المراسلات وكل وسائل الاتصال سريتها مضمونة ولا يجوز الحد منها الا باجراء مسبب صادر من السلطة القضائية ووفقا للضمانات المبينة في القانون [3].

---

[1] صفية بشاتن، مرجع سابق، ص 326.

[2] المرجع نفسه، ص 327.

[3] د. يوسف الشيخ يوسف، مرجع سابق، ص 157.

كما كفل في المادة 14 حرمة المسكن حيث جاء فيها: " للمسكن حرمة ولا يجوز مباشرة أعمال التفتيش ، أو التحري أو الوضع تحت الحراسة الا في الأحوال ، ووفقا للاجراءات المبينة في القانون وطبقا للضمانات المنصوص عليها لحماية الحرية الشخصية وتنظم القوانين خاصة اجراءات التفتيش والتحري لأغراض تتعلق بالصحة، والرقابة العامة، أو لأغراض اقتصادية أو مالية [1].

وقد أشارت المادة 14 الى الضمانات الخاصة بالحرية الشخصية، ومن ثم فهي قد أحالت صراحة الى الضمانات التي أوردتها المادة 13 في الفقرة الثانية:

" على أن القيود التي ترد على الحرية الشخصية يجب أن تكون وفقا لأمر مسبب يصدر من السلطة القضائية، في الحالات ووفقا للأشكال المقررة في القانون ".

يضاف الى ذلك أن المادة 111 من الدستور الايطالي تضع حكما عاما اذ تنص على أن كافة الأوامر والقرارات القضائية يجب أن تكون مسببة " [2].

2_5_2_2_2 دستور ألمانيا الاتحادية:

يوفر دستور ألمانيا قاعدة صلبة لحماية الحريات الفردية، فالمادة الأولى من القانون الأساسي أي الدستور تؤكد على مبدأ أساسي، وهو أن كرامة الانسان مصونة وتلتزم السلطات العامة باحترامها وحمايتها.....

ونصت المادة الثانية من الدستور على أنه لكل انسان الحق في تنمية شخصيته، على ألا يضر ذلك بحقوق الآخرين أو بالنظام الدستوري أو الآداب العامة، وأن لكل انسان الحق في الحياة وفي المحافظة على سلامته، والحرية الشخصية مصونة، ولا يجوز أن تفرض قيود على

---

[1] د. حمدي عطية مصطفى عامر، مرجع سابق، ص 384.

[2] حامد راشد، مرجع سابق، ص 272.

هذه الحقوق الا بمقتضى قانون، وفي تحديد أكثر، نصت المادة 10 من الدستور على أن : " سرية البريد وسرية خدمات البريد والاتصالات مصونة ولا تنتهك " وأن القيود يمكن العمل بها فقط اذا استندت الى القانون، ومثال ذلك ما نصت عليه المادة 13 من الدستور على أن:

" المنزل مصان لا تنتهك حرمته " وأن التفتيش يأمر به القاضي.

2_5_2_2_3 الدستور اليوغسلافي:

نصت المادة (47) من دستور يوغسلافيا سابقا على حظر المساس بحق الانسان في الحياة وفي الحرية.....وأن الحياة الخاصة والحقوق الشخصية مكفولة للمواطنين [1].

ونصت المادة 52 على حرمة المسكن اذ جاء فيها : " حرمة المسكن مصونة ولا يدخل أحدا مسكنا أو عقارا للغير أو تفتيشه على غير رغبة صاحبه ، دون اذن صادر طبقا للقانون، وللشخص الذي يفتش مسكنه أو عقاره أو لأفراد أسرته، أو لوكيله حق الحضور أثناء التفتيش ولا يجوز أن يجري التفتيش الا بحضور شاهدين.

على أن الدستور أجاز لرجال الضبط القضائي وفقا للشروط التي يعينها القانون دخول المسكن أو العقار واجراء تفتيشه دون اذن قانوني من السلطة المختصة، ودون حضور شهود اذا كان ذلك ضروريا للقبض على المتهم أو لحماية أملاك الناس [2].

2_5_2_2_4 الدستور التركي:

تنص المادة 15 من دستور تركيا الصادر في سنة 1961 على أنه: " لا يجوز المساس بسرية الحياة الخاصة للفرد الا في الحالات الاستثنائية التي تستلزمها الاجراءات القضائية.

---

[1] د. يوسف الشيخ يوسف، مرجع سابق، ص 158، 157.

[2] حامد راشد، مرجع سابق، ص 270.

وكفلت هذه المادة سرية الحياة الخاصة بأن نصت على أنه لا يجوز تفتيش أي فرد ولا أوراقه وحاجاته الخاصة الا اذا كان ذلك بموجب قرار من القاضي وفقا للقواعد وفي الأحوال التي يحددها القانون صراحة، أو بمقتضى أمر تصدره السلطة التي يخولها القانون، وذلك في الأحوال التي يقتضيها النظام العام، ونصت المادة (16) على حرمة المسكن، أما المادة 17 فقد نصت على أن : " حرية المراسلات مكفولة لكل فرد ، والسرية هي الأصل في المراسلات ولا يجوز المساس بهذه السرية دون أن يكون هناك قرار تصدره المحكمة وفقا للقانون وفي الأحوال المبينة فيه ".

ويلاحظ أن الدستور التركي لم ينص صراحة على حماية الحق في حرمة الاتصالات، تليفونية كانت أو شفوية [1].

2_5_2_3 الحماية الدستورية في بعض دول أمريكا اللاتينية:

سوف نتطرق الى هذا المطلب في فرعين من خلال دراسة حماية الحق في الحياة الخاصة في الدستور المكسيكي والأرجنتيني.

2_5_2_3_1 الدستور المكسيكي:

من أقدم الدساتير التي ورد النص بها على حرمة الحياة الخاصة هو الدستور المكسيكي الصادر في 1857 وكذا دستور الولايات المتحدة المكسيكية الصادر في 05 فيفري 1917 [2].

---

[1] د. يوسف الشيخ يوسف، مرجع سابق، ص 160.

[2] محمد عمر حسين، مرجع سابق، ص 423.

وجاء دستور الولايات المتحدة المكسيكية الصادر في 05 فيفري سنة 1917 مؤكدا لحماية الحق في حرمة الحياة الخاصة بما تنص عليه في المادتين 14 و 16 اللتان تم نقلهما بنفس العبارات تقريبا من الدستور المكسيكي الصادر سنة 1857 (المادتان 13 و 14).

وتنص المادة 14 من دستور 05 فيفري سنة 1917 على أنه: " لا يجوز حرمان أي شخص من حياته أو حريته أو ممتلكاته أو أمتعته أو حقوقه الا بناء على اجراء قضائي يصدر من محكمة قائمة، على أن يتم ذلك وفقا للاجراءات القانونية المشروعة، وبمقتضى القوانين المعمول بها قبل ارتكاب الفعل الموجب لاتخاذ هذا الاجراء القضائي " .

أما المادة 16 من دستور 05 فيفري 1917 فتنص على أنه:

" لا يجوز ازعاج أي شخص فيما يتعلق بشخصه أو عائلته أو مسكنه أو مستنداته أو أمتعته الا بناء على أمر كتابي صادر من السلطة المختصة التي يتعين عليها أن تضمن هذا الأمر السند القانوني الموجب لاصداره " .

ونلاحظ أن المادة 16 من دستور المكسيك سنة 1917 قد أرست مبدأ احترام الحياة الخاصة وما يتعلق بها من حقوق لصيق بالشخصية [1].

ويجوز للفرد في حالة خرق أي من الشرطين المنصوص عليهما في المادة 16 أن يتظلم الى المحكمة الفيدرالية طالبا حمايته، فضلا عن حقه وفقا لقانون العقوبات ، في أن يرفع دعوى مدنية مطالبا بالتعويض.

---

[1] د. يوسف الشيخ يوسف، مرجع سابق، ص 161.

2_5_2_3_2 دستور الأرجنتين:

اعترفت المادة (19) من دستور 1953 بحق الفرد في "المجال الخاص" ونصت على ما يلي:" مادامت تصرفات الفرد الخاصة لا تهدد النظام العام أو الأخلاق، أو تسبب ضررا للغير، فهي أمور متروكة لله وحده، ولا تدخل في اختصاص القضاء ".

ويلاحظ من صياغة هذه المادة أنها فضفاضة وتتسع لتشمل الحق في حرمة الحياة الخاصة وان لم تنص عليه صراحة، وفضلا من ذلك فانها قيدت حق الفرد في مجاله الخاص بألا تهدد ممارسة هذا الحق النظام العام والأخلاق، مما يتيح الفرصة لاعمال نصوص تشريعية لحماية هذا الحق وتقييده في آن واحد عندما تقتضي الضرورة ذلك لحماية النظام العام أو الأخلاق [1].

[1] د. يوسف الشيخ يوسف، مرجع سابق ، ص 163.

2_5_3 الحماية الدستورية للحق في الحياة الخاصة في الدول العربية:

اذا كان ميزان العدل يقتضي أن لا يقاس مدى تقدم مسألة الحقوق والحريات في أية دولة بجانب واحد، بل بالنظر إلى مختلف الجوانب التي ترتبط بها وذلك بحكم تقيدها بحدود لاينبغي أن تتجاوزها تلك الحقوق والحريات، حتى تسمو بذلك هذه الأخيرة إلى مصاف الحق والعدل الذي ينشده الجميع، فإن تحديد المشرع الدستوري لجملة من الحقوق والحريات من خلال ما يضعه من قواعد دستورية تبين مضمون هذه الحقوق تجعلنا نقف مباشرة على تلك الحماية الدستورية التي أحيطت بها في الدستور، فتكون بذلك النصوص الدستورية هي المصدر المباشر لها.

وعلى العموم فإن مسالة الحماية الدستورية لحقوق الإنسان تنال قيمتها من نصوص الدستور وقواعده، سواء نص عليها صراحة أم أستخلصت ضمنا من مبادئه فتتمتع بموجب ذلك بحماية دستورية، ويطلق عليها عندئذ اسم الحقوق الاساسية ، والمسألة لا تعدو كونها مجرد اصطلاح يتأثر فيها المشرع الدستوري في كل مرحلة بمختلف التغيرات التي تشهدها الساحة الإقليمية والدولية.

ولما كان الحق في الحياة الخاصة جوهر الحقوق والحريات الأساسية فقد حاول المؤسس الدستوري في معظم البلدان العربية تكريس هذا الحق وإقرار الضمانات اللازمة لوضعه موضع التطبيق[1].

---

[1] مليكة خشمون، قراءة في حقوق الإنسان في الدساتير الجزائرية، معارف مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، قسم 01 ، السنة السابعة، العدد 13، ديسمبر 2012، ص15، 16.

لذلك سنعالج هذا المبحث من خلال ثلاثة مطالب تتعلق بحماية الحق في الحياة الخاصة في مصر والبلدان العربية ثم الجزائر.

2_5_3_1 حماية الحق في الحياة الخاصة في الدساتير المصرية:

نعالج هذا المطلب في فرعين بحيث نخصص الاول للدساتير السابقة لدستور 1971 والثاني لحماية الحق في الخصوصية في دستور 1971.

2_5_3_1_1 الحماية الدستورية قبل دستور 1971: كفل الدستور المصري لعام 1923 حماية هذا الحق في حرمة المسكن في المادة الثامنة التي قررت أن للمنازل حرمة، فلا يجوز دخولها الا في الاحوال المبينة في القانون، وبالكيفية المنصوص عليه فيها.

وقررت المادة الحادية عشر منه حماية الحق في سرية المراسلات والاتصالات الخاصة اذ جاء فيها: " لا يجوز افشاء أسرار الخطابات والتلغرافات والمواصلات التليفونية الا في الأحوال المبينة في القانون ".

كما كفل الدستور المصري لعام 1956 حماية الحق حرمة المسكن في المادة 41 التي قررت أن للمنازل حرمة، فلا يجوز مراقبتها ولا دخولها الا في الأحوال المبينة في القانون، وبالكيفية المنصوص عليها فيه.

وقررت المادة 42 من ذات الدستور حماية حق الانسان في سرية المراسلات والاتصالات اذ جاء فيها " حرية المراسلة وسريتها مكفولتان " .

ولم يتضمن الدستور المؤقت لعام 1958 نصا صريحا يحمي حرية المسكن أو يحمي حق الانسان في سرية مراسلاته واتصالاته، ولكن قرر في المادة العاشرة أن الحريات العامة مكفولة في حدود القانون.

وكفلت المادة 33 من الدستور المصري لعام 1964 حماية هذا الحق، حيث قررت أن للمنازل حرمة فلا يجوز دخولها الا في الأحوال المبينة في القانون، وبالكيفية المنصوص عليها فيه، لكنه لم يتضمن أي نص لا صريح ولا ضمني يحمي حق الانسان في سرية مراسلاته واتصالاته.

2_5_3_1_2 حماية الحق في الحياة الخاصة في دستور 1971:

وكفل الدستور المصري لعام 1971 الحق في الحياة الخاصة فقد جاء في المادة 41 من الدستور على أنه فيما عدا حالة التلبس لا يجوز تفتيش أحد الا بأمر وتستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع، ويصدر هذا الأمر من القاضي المختص أو النيابة العامة، وذلك وفقا لأحكام القانون، ونصت المادة 44 من نفس الدستور على أن للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها ولا تفتيشها الا بأمر قضائي مسبب وفقا لأحكام القانون .

ونرى أن الحماية الدستورية الواردة بدستور عام 1971 كافية لحماية حرية المسكن وحرمته[1]، كما قرر حماية حق الانسان في سرية مراسلاته واتصالاته في المادة 45 التي قررت أن لحياة المواطنين الخاصة حرمة يحميها القانون، وللمراسلات البريدية والبرقية والمحادثات التليفونية، وغيرها من وسائل الاتصال حرمة وسريتها مكفولة، ولا تجوز مصادرتها أو الاطلاع عليها ورقابتها الا بأمر قضائي مسبب ولمدة محددة ووفقا لأحكام القانون. فالمادة اشترطت لمصادرة المراسلات البريدية والبرقية والمحادثات التليفونية وغيرها، أو الاطلاع عليها أو رقابتها ثلاثة شروط[2] :

– صدور أمر قضائي بالمصادرة أو الاطلاع أو المراقبة.

– أن يكون الأمر القضائي مسببا.

---

[1] د. حمدي عطية مصطفى عامر، مرجع سابق، ص 385.

[2] المرجع نفسه، ص 385.

– أن يكون الأمر القضائي محدد المدة.

وتقرر هذه النصوص الثلاثة من الدستور المصري لعام 1971 حماية الحق في الحياة الخاصة وكما هو واضح من هذه النصوص فان هذا الحق يمارسه الانسان من خلال عدة مجالات في كيانه الشخصي ويتمتع بحرمة الشخص (المادة 41 من الدستور)، ومسكنه ويتمتع بالحرمة (المادة 44 من الدستور)، ومراسلاته وتتمتع بالحرمة (المادة 45 من الدستور) ومحادثاته الشخصية وتتمتع بالحرمة (المادة 45 من الدستور).

على أنه بالاضافة الى هذه الحرمة التي يقررها الدستور للحياة الخاصة ، فان هذا الحق في هذه الحياة يعطي لصاحبه حق اضفاء طابع السرية على المعلومات التي تتولد عن ممارسة حياته الخاصة، وهذا المعنى الأخير هو الذي يميز الحياة الخاصة عن الحياة العامة التي يعيشها الفرد على مشهد من المجتمع، والتي تبقى بحكم طبيعتها تتميز بالعلانية [1].

وبهذا يكون الدستور المصري قد نص على الحق في الحياة الخاصة كحق مستقل، وبالمقابل فانه أورد في نصوص دستورية أخرى تطبيقات للحياة الخاصة، وفي الواقع فان هذا التعداد لم يكن له مايبرره بخاصة وأن المشرع قد أورد المبدأ العام لحرمة الخصوصيات ، وهو بحد ذاته كاف لتأمين الاعتراف التام بالحياة الخاصة.

كما أكدت المادة 57 من الدستور المصري على تحريم الاعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة وحقوق المواطنين الدستورية، واعتبر أن الدعوى المدنية أو الجزائية الناشئة عن هذه الجريمة لا تسقط بالتقادم، مع كفالة التعويض العادل للمدعي.

ومبدأ عدم سقوط الدعوى بالتقادم ينطوي على حماية فعالة للحياة الخاصة، فمن جهة أولى يضمن امكانية المطالبة بالحق في أي وقت، كما أنه يشكل تهديدا للأفراد أو السلطات العامة

---

[1] د. أحمد فتحي سرور، مرجع سابق، ص 205.

بامكانية تحريك الدعوى ضدهم وذلك لانتهاكهم حقوق وحريات الأفراد أثناء تأديتهم الوظائف العامة[1].

2_5_3_2 الحماية الدستورية في بعض الدول العربية:

كفل الدستور الاردني الصادر عام 1952 ضمانات هامة للحريات العامة، فقد نصت المادة 7 من الدستور على أن " الحرية الشخصية مصونة " ونصت المادة 10 على ضمان حرمة المسكن، حماية الهاتفية سرية فلا تخضع للمراقبة أو التوقيف الا في الأحوال المعينة في القانون.

وكفل الدستور المغربي الصادر عام 1972 حماية هذا الحق في الفصل الحادي عشر الذي قرر أن لا تنتهك سرية المراسلات .

وفي سوريا فان المشرع السوري لم ينص على الحق في الحياة الخاصة بشكل مباشر، الا أنه يمكننا القول بوجود اعتراف بسيط وغير مباشر له، اذ نص الدستور السوري لعام 1973 في المادة 31 منه على حرمة المساكن كذلك فقد نصت المادة 32 على حرمة المراسلات الكتابية، الا أنه لم يتضمن مادة تماثل نص المادة 45 من الدستور المصري والتي تنص على حرمة الحياة الخاصة ، وهو ما يجعل بعضا من عناصر الحياة الخاصة، وليس كلها في مصاف الحقوق الدستورية [2].

وكفل الدستور السعودي الصادر عام 1992 في المادة 40 التي قررت أن المراسلات البرقية والبريدية والمخابرات الهاتفية وغيرها من وسائل الاتصال مصونة، ولا يجوز مصادرتها أو تأخيرها أو الاطلاع عليها أو الاستماع اليها [3].

---

[1] كندة فواز الشماط، مرجع سابق، ص 84.

[2] المرجع نفسه، ص 85.

[3] د. حمدي عطية مصطفى عامر، مرجع سابق، ص 406، 407.

2_5_3_3 الحماية الدستورية للحق في الحياة الخاصة في الجزائر:

نعالج هذا المطلب من خلال فرعين بحيث نتعرض في الأول الى الحماية الدستورية للحق في الحياة الخاصة في الدساتير السابقة لدستور 1996 والثاني للحمياة الدستورية في دستور 1996.

2_5_3_3_1 الحماية الدستورية قبل دستور 1996:

اهتم المشرع الدستوري في الجزائر بالحق في الخصوصية، فنص عليه بصورة مباشرة وبصورة غير مباشرة بطائفة من النصوص نوردها كما مايلي:

فقد جاء في المادة 14 من دستور1963 [1]: " لا يجوز الاعتداء على حرمة السكن، كما تضمن سرية المراسلة لسائر المواطنين " .

وجاء في المادة 39 من دستور 1976 [2] : " تضمن الحريات الأساسية وحقوق الانسان والمواطن ". وجاء في المادة 48 : " تضمن الدولة حصانة الفرد ". ونصت المادة 49 منه على مايلي: " لايجوز انتهاك حرمة حياة المواطن الخاصة ولا شرفه ، والقانون يصونها. سرية المراسلات والمواصلات الخاصة بكل أشكالها مضمونة " .

كما جاء في المادة 50 من نفس الدستور : "

تضمن الدولة حرمة السكن.

لا تفتيش الا بمقتضى القانون وفي حدوده .

---

[1] الجريد الرسمية رقم 64 الصادرة بتاريخ 10 سبتمبر 1963.

[2] صدر بموجب الأمر رقم 97/76 الصادر في 22 نوفمبر 1976 الجريدة الرسمية رقم 94 الصادرة بتاريخ 24 نوفمبر 1976وقد عدل ثلاث مرات، التعديل الأول كان بموجب القانون 06/79 بتاريخ 07 جويلية 79 (الجريدة الرسمية رقم 28 الصادرة بتاريخ 10 جويلية 1779) والثاني بموجب القانون رقم 01/80 بتاريخ 12 جانفي 1980 (الجريدة الرسمية رقم 03 الصادرة بتاريخ 15 جانفي 1980، والثالث بموجب المرسوم رقم 88_ 223 المؤرخ في 05 نوفمبر 1988(الجريدة الرسمية رقم 45 الصادرة بتاريخ 05 نوفمبر 1988.

لا تفتيشس الا بأمر مكتوب صادر عن السلطة القضائية المختصة ".

كما جاء في المادة 31 من دستور 1989 [1] " الحريات الأساسية وحقوق المواطن مضمونة، وتكون تراثا مشتركا بين جميع الجزائريين والجزائريات، واجبهم أن ينقلوه من جيل الى جيل كي يحافظوا على سلامته وعدم انتهاك حرمته "

كما جاء في المادة 34 من نفس الدستور " يعاقب القانون على المخالفات المرتكبة ضد الحقوق والحريات وعلى كل ما يمس سلامة الانسان البدنية والمعنوية "

وتنص المادة 37 من ذات الدستور " لا يجوز انتهاك حرمة حياة المواطن الخاصة، وحرمة شرفه، ويحميها القانون.

سرية المراسلات والاتصالات الخاصة بكل أشكالها مضمونة."

وجاء في المادة 38 " تضمن الدولة عدم انتهاك حرمة المسكن.

فلا تفتيش الا بمقتضى القانون، وفي اطار احترامه.

ولا تفتيش الا بأمر مكتوب صادر عن السلطة القضائية المختصة. "

الفرع الثاني: الحماية الدستورية في دستور 1996

كما جاء في نص المادة 32 من دستور 23 فيفري 1996 [2]على مايلي:

---

[1] صدر بموجب المرسوم رقم 18/89 المؤرخ في 28 فيفري 1989 الجريدة الرسمية رقم 09 الصادرة بتاريخ 01 مارس 1989.

[2] صدر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 438/96 المؤرخ في 26 رجب 1417 هجري الموافق ل 07 ديسمبر سنة 1996. (الجريدة الرسمية رقم 76 الصادرة بتاريخ 08 ديسمبر 1996) عدل هذا الدستور مرتين الأول في 2002 بموجب القانون رقم 02_03 المؤرخ في 27 محرم 1423 هجري الموافق ل 10 أفريل 2002 م الجريدة الرسمية رقم 25 الصادرة بتاريخ 14 افريل 2002 والثاني في 2008 بموجب القانون رقم 09/08 المؤرخ في 17 ذي القعدة 1429 هجري الموافق ل 15 نوفمبر 2008 م الجريدة الرسمية رقم 63 الصادرة بتاريخ 16 نوفمبر 2008.

" الحريات الأساسية وحقوق المواطن مضمونة، وتكون تراثا مشتركا بين جميع الجزائريين والجزائريات، واجبهم أن ينقلوه من جيل الى جيل كي يحافظوا على سلامته وعدم انتهاك حرمته ".

وتنص المادة 34 من ذات الدستور على مايلي: " تضمن الدولة عدم انتهاك حرمة الانسان ويحضر أي عنف بدني أو معنوي أو أي مساس بالكرامة ".

وتنص المادة 35 أيضا على أنه " يعاقب القانون على المخالفات المرتكبة ضد الحقوق والحريات وعلى كل مايمس سلامة الانسان البدنية والمعنوية ".

وتنص المادة 39 على أنه " لا يجوز انتهاك حرمة المواطن الخاصة وحرمة شرفه ويحميها القانون " وتنص المادة 139 من ذات الدستور على أنه " تحمي السلطة القضائية المجتمع والحريات وتضمن للجميع ولكل واحد المحافظة على حقوقهم الأساسية ".

ومن بين الضمانات الكفيلة بحماية الحقوق والحريات المكرسة في الدستور بصفة عامة والحق في الخصوصية بصفة خاصة المجلس الدستوري اذ تنص المادة 1/163 من دستور 1996 على أنه: " يؤسس مجلس دستوري يكلف بالسهر على احترام الدستور " [1].

يتضح من هذه النصوص مجتمعة أن المشرع الدستوري في الجزائر ينص على الحق في الخصوصية واعتبره من حقوق الانسان ومن تم كفل حمايته بواسطة السلطة القضائية ، كما يلعب المجلس الدستوري دورا مهما في مجال حماية تلك الحقوق المكرسة في الدستور.

---

[1] حيث تطرق المجلس الدستوري الجزائري إلى حماية الحق في الحياة الخاصة بموجب الرأي رقم 01/ر.ق.ع/م.د/ 04 المؤرخ في 05 فيفري 2004 المتعلق بمراقبة مطابقة القانون العضوي المعدل والمتمم للأمر 07/97 المؤرخ في 27 شوال عام 1417 الموافق 06 مارس سنة 1997 والمتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات للدستور حيث اعتبر المادتين 35 و 39 من الدستور قد أسستا لمبدأ عدم انتهاك الحياة الخاصة للمواطن، وأقرتا حمايته بموجب هذا القانون، لتكون بذلك المخالفات المرتكبة ضد الحقوق المكرسة في هذا المبدأ معاقبا عليها قانونا.

غير أن هذا الحق بقي مبدأ دستوري لم توليه النصوص القانونية التي تحوله من مجرد مبدأ دستوري الى نصوص قانونية قابلة للتطبيق في الميدان العلمي، تحمي الفرد في خصوصياته حماية قانونية عن طريق التجريم والعقاب.

الأمر الذي جعل هذا الحق رغم أهميته الا أنه لا يجد تطبيقاته في الحياة العملية لأنه ليس كغيره من الحقوق الأخرى التي تعتبر في معظمها حقوق واضحة المعالم، فهذا الحق له خصوصياته ومميزاته.

ذلك أن فكرة الخصوصية بمعناها الواسع فكرة ملازمة لحياة الانسان فلكل انسان حياته الخاصة وكلما ارتقت الجماعة بأفكارها المادية والمعنوية سعت الى توفير أكبر قدر من حماية الفرد وهو ما يستتبع بالضرورة العمل على توفير الحماية لخصوصية الانسان [1].

ثم أن تطور الحياة المعاصرة تطورا معاصرا خطيرا أصبحت معه حياة الفرد في خطر شديد فأسرار الأفراد باتت شبه عارية بحيث أصبح من الممكن التقاط الصورة وتسجيل المكالمات بيسر وسهولة دون علم من المجني عليه.

وأمام هذا الزحف التكنولوجي وما يحمله من خطر على كيان الفرد المادي والمعنوي وأمام غياب النصوص التشريعية على المستوى الجنائي والمدني ، كان لزاما على المشرع الجزائري أن يتدخل لمجابهة هذا الخطر على نحو يكفل حماية المواطن الجزائري في خصوصياته ليس هذا فحسب بل أن تطور علوم البيولوجيا وتطور علم الجنات أصبح معه الانسان ومن ورائه السلالات البشرية في خطر، ذلك أن هذا العلم أصبح يتحكم في أخص خصوصيات الانسان وذلك بعد أن تم فك رموز الجنات التي تتحكم في تكوين الانسان من حيث جنسه ولونه وتفكيره، ليس هذا

---

[1] د. ماروك نصر الدين، مرجع سابق، ص 142.

فحسب بل أنه ظهر ما يسمى بالاستنساخ أي استنساخ الانسان الى نماذج مماثلة له وخير دليل على ذلك النعجة الأسترالية دولي التي تحمل الجينات الحيوانية والنعجة الانجليزية يولي التي تحمل جينات بشرية وهذا الأمر على على قدر من الخطورة يتطلب تدخل المشرع لوضع نصوص قانونية تحمي الانسان في خصوصياته لذلك حان الوقت ليتدخل المشرع الجزائري على المستوى الجنائي لوضع نصوص تحمي الحق في الخصوصية [1].

وهذا وما تجدر الاشارة اليه في هذا المقام هو أن المشرع الجزائري في القانون المدني تناول ضمن نصوصه أحكام تحمي خصوصيات الغير، وتمثل ذلك في فتح المطلات (المواد من 690 الى 712) من القانون المدني حيث وضع قيودا لفتح مطل مواجه أو مطل منحرف أو فتح مناور وكذلك المسافات التي تفصل بين الملكيات ، وكل هذه المواد تستهدف الحيلولة دون اطلاع الجار على خصوصيات جاره، والحماية هنا وقائية تحول دون الاطلاع بداءة على خصوصيات الغير [2].

[1] د. ماروك نصر الدين، مرجع سابق، ص 143.

[2] المرجع نفسه، ص143_ 144.

2_5_4 نطاق الحق في حرمة الحياة الخاصة:

إذا كان الحديث عن حرمة الحياة الخاصة من الأمور التي ينبغي حين التصدي لها توخي الحيطة والحذر لأن الأمر يتعلق بكيان الإنسان وخصوصياته، فإن الحديث عن القيود الواردة على هذه الحرمة أكثر حساسية غير ان البحث في هذه القيود ليس من أجل الحد من هذه الحرمة أو النيل منها ولكن من أجل حمايتها، فهناك من القيود ماهو في جوهره حماية للحق ودعم له، ومن ناحية ثانية من أجل كفالة هذا الحق لسائر أفراد المجتمع، لأن حرمة الحياة الخاصة لا تخص فردا بذاته يعيش بمعزل عن المجتمع، وإنما يتعلق بمجموع أفراده الذين لكل منهم نفس الحق، ويجب أن تتواءم تلك الحرمة وتتوافق لتعم أفراد المجتمع [1].

فالحياة الخاصة تتعلق بالفرد ذاته، والحق في حرمتها وحمايتها يعتبر من أقدس الحقوق وأهمها وأي مساس بها بمثابة انتهاك لها وعدوان على الإنسان، إلا أن ذلك لا يعني أن هذا الحق هو حق مطلق، فما من حق إلا وهناك من القيود التي ترد عليه حماية لمصلحة أعلى من مصلحة صاحب هذا الحق ألا وهي مصلحة المجتمع[2].

وبالتالي فان المصلحة العامة هي حدود هذا الحق وتحدد نطاقه وفقا لمبدأ المشروعية ، وذلك عن طريق الموازنة بين مصلحة الفرد في الحق في الخصوصية وبين حاجة المجتمع للأمن والنظام والاعلام، كما تنظم القوانين حالات الرضا بكشف الخصوصيات أو نشرها، وتحدد نطاق التمتع بهذا الحق من حيث الأشخاص.

---

[1] محمد عبد العظيم محمد، مرجع سابق، ص 792.

[2] د. رضا محمد عثمان دسوقي، مرجع سابق، ص 792.

2_5_4_1 الموازنة بين حق الفرد في حماية حرمة الحياة الخاصة وحق المجتمع في حماية الأمن والنظام العام:

غالبا ما يحدد القانون الحالات الإستثنائية على مبدأ إحترام حرمة الحياة الخاصة، فيمكن تصور ذلك في النصوص المتعلقة بحفظ النظام العام والأحكام المتعلقة بسير المرافق العمومية أو تلك المتعلقة بالتدابير المختلفة للنظام العام [1].

لذلك نقسم هذا المطلب الى فرعين نعالج في الفرع الأول حق الدولة في جمع المعلومات الشخصية، ونعالج في الفرع الثاني الموازنة بين حاجة الفرد للخصوصية وحاجة المجتمع للأمن والنظام العام.

2_5_4_1_1 حق الدولة في المعلومات الشخصية:

من حق الدولة الحصول على المعلومات الشخصية للأفراد وذلك من أجل استخدامها في ثلاثة أغراض: اعداد السياسة العامة، محاربة الجريمة، حماية الأمن القومي .

وفي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا إزداد حجم المعلومات الذي تحتاجه الدولة لتشغيل أجهزتها بكفاءة وذلك بسبب إزدياد حجم المجتمع الأمريكي وتعقيده[2].

وتعد ادارة الموارد العامة للدولة من أولويات مسؤولياتها ، ومن أجل الوفاء بهذه المسؤوليات بكفاءة أكثر، فان الدولة تحتاج الى قدر ضخم من المعلومات لتقرير وجود الموارد وكمياتها، ومن أجل ضمان الاستخدام الأمثل لها، وتشمل المعلومات الأشخاص الذين يقومون بادارة هذه الموارد، ومثال ذلك أن الدولة من أجل أن تضع نظاما فعالا للضرائب ، تحتاج الى معلومات تتعلق بدخول الأفراد والمهن، وحسابات البنوك وتكاليف العلاج ومعلومات أخرى تعد

---

[1] عاقلي فضيلة، مرجع سابق، ص 373.

[2] د. يوسف الشيخ يوسف، مرجع سابق، ص 197.

بصفة عامة معلومات شخصية، وبالاضافة الى ذلك فان كثيرا من الأموال التي تجمع من الضرائب يتم دفعها كمساعدات في اطار الأمن الاجتماعي، العمل على رفاهية المجتمع وخيره وصالحه، معونات العاطلين عن العمل، كما تصرف هذه الأموال في برامج أخرى مشابهة، ومرة أخرى نجد أن الدولة تحتاج لمعلومات شخصية لكي تقرر من الذي يستحق هذه الاعانات، وذلك لتؤكد الاستخدام الأمثل لأموال الضرائب.

وتبرز أهمية جميع المعلومات الشخصية، في مكافحة المنظمات الارهابية والتحري في نشاطاتها، وتتوقف قدرة الدولة على اجهاض النشاط الارهابي ومنع العمليات الارهابية قبل حدوثها، على مدى نجاح الأجهزة المتخصصة في جمع المعلومات الدقيقة، والاستفادة منها، وتحليلها بكفاءة عالية، وبأسلوب علمي سليم، بحيث يكون استخلاص النتائج قائم على أساس منطقي، وذلك نظرا لأن ازدياد نشاطات الارهاب أدى الى تضخم المعلومات التي ترد الى أجهزة المكافحة وتعد مراقبة الاتصالات عنصرا أساسيا وهاما لجمع المعلومات عن المنظمات الارهابية ونشاطاتها [1].

ففي مجال تدعيم أمن الدولة فإن السلطات تعمل على فهرسة الأشخاص المعتقد بخطورتهم ، وذلك بتسجيل وحفظ كل المعلومات المتعلقة بهم في البطاقات المركزية، وإن كان المشرع الجزائري لم ينظم هذه المسألة قانونا، غير أن العمل الإداري جاري بها على مستوى الإدارة المركزية [2].

---

[1] د. يوسف الشيخ يوسف ، مرجع سابق، ص 198.

[2] عاقلي فضيلة، مرجع سابق، ص 374.

وبينما نلاحظ أن معظم نشاطات جمع المعلومات مقررة باحكام، الا أن المعلومات التي يتم جمعها بدعوى حماية الأمن القومي يتسع نطاقها، وقد تشمل معلومات شخصية قليلة الارتباط بزيادة فعالية الحماية العامة.

ان مصلحة الدولة في جمع أو استخدام معلومات بطريقة غير معقولة، أو من أجل أغراض غير مشروعة، ستطغى عليها بأي حال مصلحة الأفراد في حرمة الحياة الخاصة.

وحتى لو كان الهدف من جمع المعلومات واستخدامها، بمصلحة الفرد في حرمة الحياة الخاصة قبل أن تتخذ قرارها بجمع المعلومات أو استخدامها، لذلك نجد في بعض الحالات أن حاجة الدولة المشروعة للحصول على معلومات شخصية ، لا تبرر انتهاك الدولة لحرمة الحياة الخاصة ، ومن أجل أن نقرر الجهة التي تميل الموازنة لمصلحتها، يجب أن نوازن كلا المصلحتين مصلحة الدولة ومصلحة الفرد فيما يتعلق بكيفية استخدام المعلومات الشخصية التي يتم جمعها، لأن مصلحة الفرد في حجب المعلومات الشخصية قد تصطدم مع مصلحة الدولة في الحصول على هذه المعلومات خلال مرحلة أو أكثر من المراحل الثلاث: جمع المعلومات والتخزين والتوزيع.

2_5_4_1_2 الموازنة بين حق الفرد في الخصوصية وحق المجتمع في الأمن والنظام العام:

ان تحديد نطاق الحق في حرمة الحياة الخاصة يحكمه عاملان أساسيان متنازعان، وهما المصلحة الفردية في حرمة الحياة الخاصة واضفاء السرية على نشاطاتها، والعامل الثاني هو حق المجتمع في توجيه سلوك أفراده ومعرفة بعض المعلومات عنهم، في حدود معينة وبوسائل مشروعة ومطابقة للقانون،من أجل رعاية أو حماية مصالح المجتمع المختلفة، وعلى رأسها حماية الأمن والنظام العام.

وفيما يلي استعراض لمراحل الصدام بين مصلحة الدولة في جمع المعلومات الشخصية وتخزينها توزيعها ومصلحة الفرد في حرمة الحياة الخاصة.

2_5_4_1_2_1 جمع المعلومات:

من مصلحة الدولة أن يتوافر لديها لبعض المعلومات الشخصية عن الأفراد، ونظرا لأن سهولة الحصول على قدر ضخم من المعلومات يؤدي الى زيادة كفاءة الدولة بصفة العامة، لذلك فانه كلما توفر قدر أكبر من المعلومات، كلما أصبحت الدولة أكثر كفاءة، وتحقيقا لهذا الهدف ، نجد مثلا أجهزة السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية تجمع سنويا قدرا كبيرا من المعلومات، وكثير من هذه المعلومات يدلي به الأفراد طواعية واختيارا من أجل الحصول على بعض الفائدة أو الامتيازات، ومع ذلك فان قدرا متزايدا من المعلومات يتم جمعه بدون علم ورضاء الأفراد، فالمحاولات السرية لجمع المعلومات وان كان من المحتمل القصد من جمعها رفع كفاءة الدولة وتحقيق مصلحتها في محاربة الجريمة وحماية الأمن القومي، الا أن هذا الأسلوب في جميع المعلومات يؤدي الى الصدام المباشر مع مصلحة الفرد في حماية حرمة حياته الخاصة [1].

2_5_4_1_2_2 تخزين المعلومات الشخصية: بعد تخزين المعلومات الشخصية أحد مراحل الصدام الثلاث ، ولكن أثره على انتهاك حرمة الحياة الخاصة قليل نسبيا بالمقارنة مع مرحلة جمع المعلومات أو مرحلة توزيعها ، وتستخدم حاليا في الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية _ ثلاثة طرق في معالجة وتحليل المعلومات الشخصية التي تتحصل عليها الدولة.

[1] د. يوسف الشيخ يوسف، مرجع سابق، ص 201.

2_5_4_1_2_2_1 مقارنة المعلومات: وهي عملية تتم خلالها مقارنة معلومات مع معلومات أخرى لمعرفة ما اذا كان الفرد قد ظهرت عنه معلومات في أكثر من مقارنة، وفي حالة الاستخدام الصحيح يمكن لهذه المعلومات أن تساعد في كشف التزوير وحساب الفاقد وسوء الاستخدام.

2_5_4_1_2_2_2 التأكد من صلاحية المعلومات:

يسمح بهذا الأسلوب لوكالات جمع المعلومات بفحص المعلومات التي يدلي بها الأفراد، للتأكد من دقتها واكتمالها، وذلك عن طريق مقارنتها بمعلومات مشابهة يحتفظ بها في ملفات بيانات الكمبيوتر، وتستخدم هذه الطريقة لتقرير مدى صلاحية المعلومات للاستخدام في برامج الدولة.

2_5_4_1_2_2_3 رسم شخصية الفرد بالكومبيوتر من خلال المعلومات الشخصية المتوفرة عن ملامحه:

في هذا المجال تستخدم بيانات الكمبيوتر التي تحوي ملامح لشخصية الفرد لرسم صورته، وهذه المعالجة للبيانات الشخصية يمكن استخدامها كمثال للتعرف على الأفراد الذين يحملون ملامح معينة.

وحتى تكون الطرق الثلاثة لمعالجة البيانات الشخصية على درجة عالية من الفعالية، يجب أن تكون المعلومات دقيقة ومواكبة، وكما يحدث في أحوال كثيرة، يؤدي تداول مقادير ضخمة من المعلومات الى امكانية سوء الاستخدام المقصود وغير المقصود.

2_5_4_1_2_3 توزيع المعلومات: يحدث أكبر تهديد للمعلومات المتعلقة بالحياة الخاصة، من توزيع وافشاء واستخدام هذه المعلومات، فبينما يهدد جمع المعلومات بطبيعته التطفلية حرمة

الحياة الخاصة، فان المعلومات الخاصة نفسها لا يلحقها التهديد فعلا الا بعد استخدامها في غير الأغراض التي يرغب فيها الشخص أو كشفها للأخرين مخالفة لمصلحة الفرد في حجبها، وينطبق هذا بصفة خاصة على المعلومات الاستراتيجية، حيث يكون الاعتبار لحرمة الحياة الخاصة متفرعا عن حاجة الفرد في حجب المعلومات أو حصر نطاق استعمالها، لذلك ليس من المدهش أن معظم التشريعات التي تحمي المعلومات الشخصية، تعمد الى التركيز في هذا الجانب، ومن هذه القوانين قانون الخصوصية لعام 1974 وهو قانون أمريكي يطبق بشكل مباشر على حالات استخدام وتوزيع المعلومات الشخصية بواسطة الدولة، وينص القانون على اثنين من الحقوق، الأول : أن المعلومات يجب ألا تكشف بدون رضاء الفرد. الثاني: يجب أن يمنح الفرد التسهيلات اللازمة لمراجعة أي معلومات شخصية جمعت عنه[1].

هذه الحقوق تبدو ظاهريا ضوابط جيدة للتأمين ضد اساءة استخدام المعلومات، ومع ذلك فان هذه الضوابط المنيعة تظل تفقد فعاليتها وتنكمش بسب اهمالها أو الاستخفاف بها، ومثال ذلك أن القانون المذكور لا ينطبق على السجلات المحفوظة بواسطة وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية أو الخدمة السرية أو أي وكالة يكون هدفها الأساسي متعلقا بتنفيذ القانون لأغراض احصائية، أو يتصل بمعلومات تستخدم في أغراض فيدرالية، واضافة الى ذلك فان قانون الخصوصية يشمل اثني عشرة استثناء من شرط الحصول على رضاء الفرد بكشف معلوماته الشخصية، وأي من هذه الاستثناءات يمكن أن يتدفق من خلاله سيل من معلومات الحياة الخاصة.

ان القانون الأمريكي للخصوصية لعام 1974 لا يتطلب رضاء الفرد بالكشف عن معلوماته الشخصية اذا تم كشف المعلومات في الحالات التالية: بواسطة الضباط العاملين في وكالات حكومية أثناء القيام بواجباتهم، طبقا لمقتضيات القانون، للاستعمال الروتيني بواسطة

[1] د. يوسف الشيخ يوسف، مرجع سابق، ص 203.

الوكالة التي تقوم بجمع المعلومات، لأغراض مصلحة الاحصاء السكاني، لأغراض البحث الاحصائي، لأغراض الأرشيف القومي، للاستخدام في محاكمة جنائية أو مدنية، من أجل حماية صحة أو سلامة شخص آخر، أن يتم الافشاء للكونجرس، أن يتم الافشاء للمراجع العام، تطبيقا لأمر المحكمة، في بعض الظروف لوكالة اصدار التقارير عن المستهلكين.

ومن أجل تقليل هذه الأضرار يجب على الدولة أن تضع ضوابط تمكن من تنبيه الفرد قبل كشف معلوماته الشخصية، وهذا الاخطار المسبق يسمح بدوره للدولة باستخدام المعلومات بالطريقة المسموح بها في القانون، بينما يتيح التحذير المسبق للفرد أن يحمي نفسه من أي تأثير ضار، وهذا الاخطار المسبق قد يكون الزاميا، ما لم تكن حاجة الدولة للمعلومات تتعلق بالأمن القومي أو منع الجريمة، ومع ذلك يجب على سلطات الدولة المختصة ، قبل الاستثناء من شرط الاخطار المسبق، أن تصدر قرارا مستقلا يوضح أن حاجة الدولة للمعلومات تبررها المصلحة في الأمن القومي، أو مكافحة الجريمة، وهذا القرار يجب أن يكون مطابقا لشروط الأمر الصادر وفقا للدستور[1].

2_5_4_2 الحق في الإعلام والحق في الخصوصية:

يدخل الإعلام كأحد وسائل حرية التعبير في نطاق الحريات الأساسية التي لا غنى عنها في مجتمع ديمقراطي متحضر، وقد أدى التطور التكنولوجي في وسائل الإعلام إلى سرعة انتشار الأخبار والمعلومات وتداولها على نطاق واسع في وقت واحد، حتى كاد العالم المترامي الأطراف أن يصبح كأنه قرية صغيرة، وازدادت أهمية الإعلام في كل المجتمعات وازدادت معها سرعة السباق المحموم بين شبكات التلفزيون والإذاعات والصحافة للحصول على الأخبار المثيرة

[1] د. يوسف الشيخ يوسف، مرجع سابق، ص 204.

ولاسيما تلك التي تتعلق بالحياة الخاصة لشخصيات سياسية أو فنية أو اجتماعية أو رياضية أو خلافه.

وقد كرست الدساتير المختلفة الحق في الإعلام من بينها الدستور الجزائري لعام 1996الذي جاء في المادة 36 منه " لا مساس بحرمة حرية المعتقد، وحرمة حرية الرأي"، وقد جاء في المادة 38" حرية الابتكار الفكري والفني والعلمي مضمونة للمواطن.

حقوق المؤلف يحميها القانون.

لا يجوز حجز أي مطبوع أو تسجيل أو أية وسيلة أخرى من وسائل التبليغ والإعلام إلا بمقتض أمر قضائي" ، ومن الحقوق التي نص الدستور الجزائري كذلك على حمايتها والمحافظة عليها حق الشخص في الخصوصية أي حقه في أن تكون حياته الخاصة بعيدة عن اطلاع الناس عليه [1].

وقد استقر الفقه والقضاء والتشريع المقارن على أنه توجد عدة حالات يسمح فيها بنشر صورة الشخص أو التعرض لخصوصيات حياته دون حاجة للحصول على اذن منه.

ولقد جمع المشرع الاثيوبي هذه الحالات في المادة 38 من القانون المدني التي تقرر أنه: " يمكن نشر الصورة دون موافقة الشخص اذا كان من الشخصيات الشهيرة، أو يحتل وظيفة عامة ، أو اذا اقتضت ذلك ضرورات الأمن أو العدالة أو المصلحة العلمية أو الثقافية أو التربوية أو اذا كان النشر يرتبط بوقائع أو حوادث أو احتفالات تتصل بالمصلحة العامة، أو تكون قد وقعت في مكان عام" [2].

---

[1] أ. جزول صالح، مرجع سابق، ص 15.

[2] د. حسام الدين كامل الأهواني، مرجع سابق، ص 258.

وتقرر المادة 36 من قانون حق المؤلف في مصر في عبارات أكثر عمومية أنه يجوز نشر الصورة دون اذن اذا كان النشر قد تم بمناسبة حوادث وقعت علنا أو كانت تتعلق برجال رسميين أو أشخاص يتمتعون بشهرة عالمية أو سمحت بها السلطات العامة خدمة للصالح العام، ومع ذلك لا يجوز في الحالة السابقة عرض صورة أو تداولها اذا ترتب على ذلك مساس بشرف الشخص الذي تمثله أو بسمعته أو وقاره ".

ويمكن أن نستخلص من هذه النصوص أنه يمكن نشر الصورة دون اذن الشخص في أحوال ثلاثة: اذا ألتقطت في مكان عام ، أو اذا كانت تتعلق بشخصية شهيرة، وأخيرا متى اقتضت المصلحة العامة[1].

ومنذ عقود مضت، كان التصور والفهم لحرمة الحياة الخاصة، أن سكن الإنسان هو قلعته، وانه ليس من حق الآخرين أن يعلموا بأنشطة الفرد داخل مسكنه، ولكن التطورات العلمية المتلاحقة أضافت أبعادا جديدة إلى أزمة الحياة الخاصة، إذ أن مفهوم أن منزل الإنسان هو قلعته الحصينة لم يعد وحده كافيا لحماية حرمة الحياة الخاصة من التطفل والانتهاك، فالتطور الهائل والمتلاحق في وسائل الإعلام أصبح يمكن أفراد المجتمع من تلقي سيل غزير من المعلومات والأخبار السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وكثيرا ما ارتبطت هذه الأخبار بخصوصيات الأفراد، كما أصبحت صحافة الإثارة تلبي حاجات قطاعات كبيرة في المجتمعات المختلفة متلهفة لمعرفة خصوصيات الآخرين [2].

فقد أصبحت وسائل الإعلام تتعقب خصوصيات الأفراد وأسرارهم وتقوم بنشرها وترويجها في الإذاعات وشبكات التلفزيون وصحف الإثارة سعيا وراء مكاسب مادية أو سياسية أو

---

[1] د. حسام الدين كامل الأهواني، مرجع سابق ، ص 258.

[2] د. أحمد فتحي سرور، الحق في الحياة الخاصة، مجلة القانون والاقتصاد، العدد 54، سنة 1984، كلية الحقوق، جامعة القاهرة.

نحو ذلك، مما يؤدي إلى انتهاك حرمة الحياة الخاصة وكشف حجاب سريتها. وهنا يصطدم الحق في الإعلام بالحق في حرمة الحياة الخاصة، وكلاهما مقيد بما تقتضيه مصلحة المجتمع التي تقرر عند التنازع بين الحقين، المصلحة الأولى بالرعاية بالنسبة للمجتمع بعد الموازنة بينهما. نتناول في الفرع الأول: مدى تقييد الحق في الخصوصية من اجل ضرورات الحق في الإعلام وفي الفرع الثاني: مدى تمتع الشخصيات الشهيرة بالحق في حرمة الحياة الخاصة.وفي الفرع الثالث: الرضا بكشف الخصوصيات بنشرها أو إذاعتها.

2_5_4_2_1 مدى تقييد الحق في الخصوصية من أجل ضرورات الحق في الإعلام:

يرى بعض الفقه إن الإفشاء العلني للوقائع الخاصة، يجب أن يكون عاما بالفعل وليس إفشاء لعدد من الأشخاص أو مجموعة، ومثال ذلك نشر الديون المستحقة على شخص ما، أو أي تدخلات أخرى مشابهة في الحياة الخاصة، مما قد يسبب للفرد ارتباكا في حالة نشر أسرار حياته الخاصة[1].

وهناك الكثير من الأخبار التي تسبب ارتباكا وضيقا وألما حقيقيا للآخرين لتعلقها بشؤون حياتهم الخاصة، ومع ذلك تنشرها وسائل الإعلام من اجل تحقيق الأرباح المادية أو من اجل الكسب السياسي وبصفة خاصة ما ينشر في أعمدة المجلات والصحف عن أسرار الحياة الخاصة لبعض الشخصيات وما يدور حولها من إشاعات تجذب بحق ما يسمى بصحافة الإثارة.

وكفالة حرية الصحافة والنشر من المبادئ الأساسية التي حرصت عليها الدساتير الحديثة، فقد نص التعديل الدستوري الأمريكي الأول بالا يصدر الكونجرس أي تشريع يحد من حرية الصحافة، وبناء عليه يفترض أن المجتمع الأمريكي يملك الحق في أن تصله المعلومات

[1] د. يوسف الشيخ يوسف، مرجع سابق، ص207 .

والحقائق حتى ولو كانت تلك الحقائق من شانها أن تسبب ارتباكا أو ضيقا للآخرين الذين يكونون موضوعا لهذا الإفشاء، غير أن المشرع الأمريكي لم يطلق العنان لحرية الصحافة والنشر، بل اصدر العديد من التشريعات التي تكفل حماية حرمة الحياة الخاصة وتحظر إفشاء أسرار الأفراد دون وجه مشروع[1].

ونصت الفقرة الأولى من المادة السابعة من الدستور المكسيكي الصادر في 5 فبراير سنة 1917 على حرية الصحافة والنشر بما يلي: " حرية الكتابة والنشر في أي موضوع مصونة، فلا يجوز سواء بواسطة القانون أو بقرار من السلطات فرض الرقابة عليها أو وضع قيود على المؤلفين ، أو خرق حرية الصحافة ، مادام ذلك لا يخل بحق الحرمة الشخصية وبالأخلاق والنظام"، وهذا النص الدستوري يؤكد بجلاء تقييد الحق في الإعلام مراعاة لاعتبارات الحق في حرمة الحياة الخاصة.

وفي مصر صدر القانون رقم 148 لسنة 1980 بشان سلطة الصحافة و تنص المادة الأولى من الفصل الأول على أن " الصحافة سلطة شعبية مستقلة تمارس رسالتها بحرية في خدمة المجتمع تعبيرا عن اتجاهات الرأي العام وإسهاما في تكوينه وتوجيهه بمختلف وسائل التعبير وذلك في إطار المقومات الأساسية للمجتمع والحفاظ على الحريات والحقوق والواجبات العامة واحترام حرمة الحياة الخاصة للمواطنين" [2].

مما تقدم ذكره يتضح أن حرية الصحافة والنشر، وان كانت تعد من المقومات الأساسية في كل مجتمع ديمقراطي إلا أنها أيضا حرية مقيدة، مما يقتضي الموازنة بين الحق في الإعلام والحق في الخصوصية وهي موازنة دقيقة وصعبة لأن كل حق منهما يحمي قيمة من القيم

---

[1] د. يوسف الشيخ يوسف، مرجع سابق ، ص207 .

[2] المرجع نفسه، ص207.

العليا التي يحرص عليها المجتمع [1]. وتتطلب هذه الموازنة في رأينا نظرة سليمة ورأيا صائبا حصيفا. والاعتراف بهذه الموازنة عام، ولكنه ليس مطلقا ويقتضي مبدأ الموازنة أن تكون الوقائع محل الإفشاء كريهة وبغيضة بالنسبة للشخص العادي، وغير مرغوب في إثارتها، وبعبارة أخرى أن قانون حماية الحق في حرمة الحياة الخاصة لم يقصد منه أن يصبح ضامنا لحماية عزلة محكمة وغير عادية عن المجتمع شبيهة بعزلة الناس.

وقالت المحكمة العليا في ولاية كنتاكى الأمريكية هناك أوقات يكون فيها الفرد بإرادته أو بغير ذلك طرفا في حدوث اهتمام الجمهور أو الرأي العام. وعندما يحدث ذلك يكون الشخص قد خرج من عزلته، وليس انتهاكا لحقه في الخصوصية أن تنشر صورته مع سرد للحدث الذي شارك فيه" .

وذهب القضاء الأمريكي الى اضفاء صفة الشخصية الشهيرة على أقارب من كانوا محلا للأنباء ، مثل زوجة من كان ضحية لحادث في الطريق أمامها، أو أسرة شخص أنتحر بالقاء نفسه من مكان مرتفع الى الطريق العام، فمن حق الصحافة أن تشبع حب استطلاع الجمهور لمعرفة ما يتعلق بهؤلاء الأشخاص ويعتبرون من الشخصيات الشهيرة لفترات أو لموسم[2].

وتصوير الشخص تلفزيونيا في مكان عام يعد جزءا من المنظر كما لو كان في مسرح، أو كان احد المشاهدين لمباراة أو مسافرا في الطريق العام. ولكن لا يجوز تصوير الشخص في لقطة أو وضع خاص إلا بموافقته.

أما المادة 36 من قانون حق المؤلف في مصر فتقرر انه يجوز نشر الصورة دون إذن إذا كان النشر قد تم بمناسبة حوادث وقعت علنا أو كانت تتعلق برجال رسميين أو أشخاص

---

[1] د. حسام الدين كامل الأهواني، مرجع سابق، ص 261.

[2] المرجع نفسه، ص262.

يتمتعون بشهرة عالمية أو سمحت بها السلطات العامة خدمة للصالح العام . ومع ذلك لا يجوز في الحالة السابقة عرض صورة أو تداولها إذا ترتب على ذلك مساس بشرف الشخص الذي تمثله أو بسمعته أو وقاره".

وقد تستلزم المصلحة العامة معرفة خصوصيات الشخصيات العامة أو الشهيرة من اجل إلقاء الضوء على الحياة العامة لهذه الشخصيات، وتحقيق هذه المصلحة يتم عن طريق حق الجمهور في الإعلام، وقد اثبت الواقع أن الاهتمام بالشخص المشهور،من أكثر الأمور التي تشغل الجمهور، ولكن لابد من حد فاصل بين الحق في حرمة الحياة الخاصة والحق في الإعلام، فرغبة الجمهور في معرفة الخصوصيات يجب ألا تطغى على حق الفرد في خصوصيته متى كان هذا الحق تقتضيه المصلحة العامة [1].

فالفقه الفرنسي يبيح نشر الوقائع الخاصة مستندا أحيانا إلى فكرة نسبية الحياة الخاصة واختلافها باختلاف المركز الاجتماعي أو السياسي أو الوظيفي للشخص، ويلتمس هذا الفقه الإباحة أحيانا أخرى في فكرة الرضاء بالنشر، ولاشك أن هذا الاتجاه يؤدي إلى صعوبة الوصول إلى معيار واضح لمدى القيود التي ترد على حق المشاهير في الحياة الخاصة، فضلا على عن عدم دقة فكرة الرضا كسبب لإباحة النشر، لان الشخص قد يصبح مشهورا رغم أنفه [2].

ويذهب الفقه الأمريكي إلى أن المريض الذي عولج بنجاح من مرض عضال يصيب الكثيرين من الناس، يصبح شخصية عامة في خضم الأحداث ويكون نشر صورته الطبية متصلا بالمصلحة العامة، فلا يشترط الحصول على رضائه للنشر، ومثال ذلك عمليات زرع القلب أو الأعضاء الأخرى حيث يهتم الناس بمعرفة تفاصيل حياة الشخص المعني وصورته وحالته الصحية

---

[1] د. يوسف الشيخ يوسف، مرجع سابق، ص209.

[2] د. حسام الدين كامل الأهواني، مرجع سابق، ص279.

بعد إجراء العملية الجراحية، وفي هذه الحالات يكون النشر متفقا مع المصلحة العامة، أما إذا كان النشر من شانه أن يسبب حرجا شديدا للمريض ويؤدي لابتعاد الناس عنه، وكان من الممكن تحقيق المصلحة الطبية دون الكشف عن شخصية المريض، فان النشر ينطوي على مساس بالخصوصية. ولهذا السبب وجه المدعي العام الأمريكي لولاية نيويورك نظر وزارة الصحة إلى انه لا يجوز نشر صور مرضى السرطان دون الحصول على إذنهم، وفي حالة النشر لا يجوز أن يكون من شان الصورة التعريف بشخصية المريض، والأفضل الإشارة إلى الأسماء الأولى فقط [1].

ومن اجل الموازنة بين المصلحة العامة والحق في الخصوصية في مجال الصور الطبية فان المصلحة العامة تتوافر إذا استخدمت الصور لأغراض تعليمية طبية، وتنعدم هذه المصلحة إذا كان استخدام الصور قد تم لأغراض الإثارة المختلفة دون أن يكون لها هدف تربوي أو تعليمي.

أما المحاكم الفرنسية فقد ذهبت إلى أن إباحة نشر صور الشخصيات السياسية دون إذن مسبق، يجب أن يقتصر على الصحف والمجلات والكتب والمنشورات الدورية وبصفة عامة على المطبوعات التي تخضع لقانون حماية حرية الصحافة والتي يلتزم ناشروها بإيداع نسخ منها في دار الكتب، ومن ثم لا يجوز نشر صورة رئيس الجمهورية على إحدى العاب التسلية، كما حدث في قضية الرئيس الفرنسي "جيسكار ديستان" [2].

وقد جرى العمل في الهيئات القضائية على نشر الأحكام القضائية في مجموعات تصدر دوريا كما تنشر بعض الأحكام في الجريدة الرسمية، وكذلك تنشر الأحكام التي تقرر مبدأ قانونيا جديدا في مجموعات رسمية أو غير رسمية متخصصة في نشر الأحكام القضائية الهامة

---

[1] د. حسام الدين كامل الأهواني، مرجع سابق، ص 286.

[2] د. يوسف الشيخ يوسف، مرجع سابق، ص210.

بالنسبة للجمهور، ويتم النشر في كل هذه الأحوال دون إذن أطراف الخصومة، إعمالا لمبدأ علانية العدالة.

غير أن هذا النشر قد يسبب حرجا وضررا لأطراف الخصومة إذا نشرت الأسماء وكان موضوع الدعوى يتعلق بالحياة الخاصة كالعلاقة الزوجية والقيام بالواجبات الزوجية، أو الطباع والعادات الشخصية، وفي هذه الحالة تصبح المواجهة بين الحق في الإعلام ومبدأ علانية العدالة من جهة والحق في الخصوصية من جهة أخرى . والمشرع هو الذي يحسم مثل هذا النزاع، فقد ينص القانون على تقييد نشر بعض الأحكام القضائية مراعاة لمصلحة أطراف الخصومة في الحق في حرمة الحياة الخاصة، أو من اجل المحافظة على النظام العام والآداب [1].

وقد لا ينص القانون على قيد تشريعي من شانه أن يحظر نشر الأحكام القضائية، وفي هذا المقام استقر قضاء محكمة النقض الفرنسية على انه إذا كان الأصل هو حرية نشر الأحكام القضائية، إلا انه إذا تم النشر بسوء نية، أي بقصد الأضرار بشخص المحكوم عليه، فان ذلك يعد من قبيل القذف، وذلك مثل نشر الحكم في الميادين العامة بواسطة إعلانات ضخمة، وخاصة إذا كان من يقوم بالنشر يعد من الغير بالنسبة للحكم، لذلك يجب أن يكون نشر الأحكام في الحدود التي سمح به من اجلها، سواء لفائدة المشتغلين بمهنة القانون أو الجمهور، من أجل ممارسة الرقابة الديمقراطية على أعمال السلطة القضائية[2].

وفي قضية أخرى أصدرت محكمة مقاطعة أمريكية قرارا بمنع شبكة الاتصالات الإخبارية Cable Net Work News المعروفة اختصارا ب (CNN) من البث على الهواء

---

[1] د. حسام الدين كامل الأهواني، مرجع سابق، ص 312.

[2] د. يوسف الشيخ يوسف، مرجع سابق، ص210 .

مقتطفات من المحادثات التليفونية التي يجري التصنت عليها في السجن بين الجنرال "نوريجا" ومستشاريه القانونيين.

وقد أيدت محكمة الاستئناف ومن بعدها المحكمة العليا قرار محكمة المقاطعة، علما بان قاضي محكمة المقاطعة كان قد أفرج عن شرائط التسجيل المحتوية على المحادثات المعنية بعد الاطلاع عليها وقد أثارت هذه القضية تساؤلات هامة في الأوساط القانونية الأمريكية ، وأبرز هذه التساؤلات : هل التعديل الدستوري الأول يحظر على محكمة المقاطعة أن تمنع مؤقتا وكالة الأخبار (CNN) من نشر تسجيلات المحادثات بين نوريجا ومستشاريه القانونيين قبل تقديم هذه التسجيلات للاطلاع على محتوياتها في غرفة المداولة لتمكين المحكمة من إعداد حيثيات واقعية وضرورية لإصدار القرار عما إذا كانت القيود السابقة على النشر مسموح بها؟

ومن وجهة نظر بعض الفقه الأمريكي، أن التعديل الدستوري الأول لا يعوق قرارات محكمة المقاطعة، كما أن ما يحدث من احتكاك بين ضمانات التعديل الدستوري الأول فيما يتعلق بمباشرة إجراءات جنائية عادلة يمكن احتواؤه بالحفاظ مؤقتا على الحالة كما هي للسماح أو لتمكين المحاكم من تقييم وموازنة المصالح ذات الصلة وهنا يبرز تساؤل آخر: هل تستطيع المحاكم أن تتأكد من أن المصالح الدستورية الجوهرية لطرفي الموازنة يتم تقييمها على نحو ملائم؟

وقد دفعت شبكة الأخبار (CNN) بان التعديل الدستوري الأول يؤيد قرار الشبكة برفض إمداد محكمة المقاطعة بالوسائل التي تستطيع من خلالها أن تحدد الضرر الحقيقي الذي يسببه النشر. وأضافت الشبكة في دفاعها، على انه حتى لو كانت محتويات أشرطة التصنت على المحادثات بدرجة كافية من الوضوح بحيث يؤدي نشرها إلى استحالة تامين محاكمة عادلة للجنرال "نوريجا"، فان التعديل الدستوري الأول لا يزال يحول دون إصدار أمر قضائي بإيقاف النشر[1].

---

[1] د. يوسف الشيخ يوسف، مرجع سابق، ص212.

ولكن قرارات المحكمة العليا الأمريكية لم تقر بهذه الرؤية المتطرفة للتعديل الدستوري الأول، وذلك لان المحكمة العليا قد استقر قضاؤها منذ فترة طويلة على أن "القيود السابقة للنشر تعد حماية غير عادية معروفة لدى المحاكم". ومع ذلك هذه المحكمة قد أنكرت صراحة " أن تكون الحقوق الواردة في التعديل الدستوري الأول مطلقة، وان المحكمة ظلت ترفع بانتظام الافتراض القائل بان القيود السابقة على النشر لا يمكن استخدامها أبدا" [1].

2_5_4_2_2 مدى تمتع الشخصيات الشهيرة بالحق في حرمة الحياة الخاصة:

الشخصية الشهيرة هي التي تجذب وسائل الإعلام بصفة دائمة، ويتداول الجمهور أخبارها. ويدخل في إطار الشخصيات الشهيرة السياسيون والأدباء والفنانون والعلماء وكبار رجال الدين والرياضيون وأبطال الحروب والمفكرون ورواد الفضاء، وبصفة عامة كل المبدعين في مختلف المجالات سواء على النطاق المحلي أو العالمي، وكذلك يعد من المشهورين عتاة المجرمين وزعماء عصابات الإجرام المنظم، كما قد تلحق الشهرة ببعض الأفراد رغما عنهم لارتباطهم بأحداث معينة مثيرة أو لعلاقة حميمية تربطهم بشخصية شهيرة، ومثال ذلك العلاقات العاطفية التي تربط شخصية عادية بشخصية شهيرة.

ولقد قضت محكمة نانسي الابتدائية في فرنسا انه يعتبر من الشخصيات الشهيرة مذيع أو مقدم البرامج التليفزيونية حتى ولو كان يعمل في إذاعة محلية تقتصر شهرته على حدود منطقته فكل من يقيم في المنطقة يعرف صورته وتدخل صورته اليه يوميا [2].

وأهم الشخصيات الشهيرة هي الشخصيات التاريخية سواء كانت من التاريخ القديم أو من التاريخ المعاصر، ويعرف الفقه الفرنسي الشخصية التاريخية بقوله أن " كل من عاش على

---

[1] د. يوسف الشيخ يوسف، مرجع سابق ، ص 212 .

[2] د. حسام الدين كامل الأهواني، مرجع سابق، ص259.

الأرض يصلح لأن يكون شخصية تاريخية ، وهو يصبح كذلك منذ اللحظة التي يشير فيها المؤرخ الى قول من أقواله أو فعل من أفعاله، أو الى مرحلة من مراحل حياته، ولكن هذه الشخصيات التاريخية ليست جميعا على قدم المساواة من ناحية الأهمية والشهرة ، فهناك من يلعب دورا هاما وبارزا على مسرح التاريخ ومن ثم يهتم به المؤرخون ويدرسون تاريخ حياته، ولكن يوجد أيضا من يلعب دورا ثانويا مثل أصدقاء مشاهير الشخصيات، أو بعض الأشخاص الذين يقدمون المعلومات التي تساعد على المعرفة التاريخية، فشهادتهم أو ذكرياتهم قد تكون جوهرية لمعرفة حقيقة التاريخ[1].

وبصفة عامة فإن الشخصيات الشهيرة تظل في دائرة الضوء تلاحقها وسائل الإعلام ويتلهف الجمهور لمعرفة أخبارها، وبصفة خاصة تلك التي تتعلق بالحياة الخاصة مما أدى إلى أن تحقق بعض المجلات والصحف رواجا باقتحام أدق خصوصيات المشهورين، وهو شيء كان يبعث على الأسى في نفوس معظم المشاهير، ولكن تغييرات جذرية حدثت في العادات والتقاليد في هذا العصر، وأصبح بعض الممثلين والممثلات يرحبون بنشر خصوصياتهم من اجل الشهرة، وفي موقف آخر متناقض نجد أن الممثل العالمي الشهير "ماكسيمليان شل" يعد احد الذين هاجموا بشجاعة المصورين والصحفيين الذين ينتهكون حرمة الحياة الخاصة للشخصيات العامة، وأبدى احتجاجه على قصور القوانين في أوربا وأمريكا عن حماية الحياة الخاصة، وقال انه سيظل يناضل من اجل حماية الخصوصية من أمثال المصورين الذين يتسلقون الأشجار القريبة من مسكنه، وبصفة خاصة في أوربا [2].

ولكن هل تفقد هذه الشخصيات الشهيرة الحق في الخصوصية كلية أم أن نطاق الحماية القانونية يضيق فقط.

---

[1] د. حسام الدين كامل الأهواني، مرجع سابق ، ص 259_ 260.

[2] د. يوسف الشيخ يوسف، مرجع سابق، ص 213.

هناك ثلاث اتجاهات:

و يذهب اتجاه إلى أن الشخصيات الشهيرة، وعلى وجه الخصوص أهل الفن، لا يتمتعون بالحق في الخصوصية، لان هذه الشخصيات لا تكون فقط محلا للدعاية ومادة الصحافة في كل مكان، وإنما قد تسعى هذه الشخصيات بنفسها لاسترضاء وسائل الإعلام والتودد إليها، لأنها تسعى لتحقيق الانتشار عن طريق وسائل الإعلام بجعل حياتهم الخاصة مرتعا خصبا للتحقيقات الصحفية والإعلامية.

كما أن إقحام حياتهم الخاصة بصفة دائمة في مجال الحياة المهنية أو الفنية يؤدي إلى اندثار الحياة الخاصة لمصلحة الحياة المهنية أو الفنية.

ويرى أنصار هذا الرأي أن إعطاء الفنان الحق في الخصوصية يجعله حائزا لسلاح رهيب يستعمله للحصول على الدعاية التي يرغبها ويلجا للقضاء طلبا للحماية القانونية إذا لم ترق له الدعاية، وهو بذلك يجعل حياته الخاصة طعما قويا يلقي به لوسائل الإعلام لتحقيق انتشاره. ويضيف أصحاب هذا الرأي بان الاعتراف بالحماية القانونية للحياة الخاصة لبعض المشاهير وأهل الفن بصفة خاصة، يؤدي إلى أن يصبح القضاء جهازا من أجهزة الدعاية لهذه الفئات.

فاللجوء إلى القضاء قد يكون الفرصة الذهبية لانتشار الفنان وانتشار الصحيفة أو المجلة، كما قد يحدث التواطؤ بين أهل الفن ووسائل الإعلام لتحقيق الانتشار عن طريق الدعاوى القضائية مما يحتم عدم الزج بالقضاء في هذا الصراع حتى لا يصبح جهاز القضاء وسيلة دعائية.

وما قيل بصدد أهل الفن يصدق أيضا بالنسبة لمن يتولى الوظائف العامة، فذهب أيضا هذا الاتجاه الى أنه لا يوجد في حياة الأشخاص العموميين ما يسمى بالحياة الخاصة فاذا كان حقا أن لآحاد الناس أن يطالبوا بالتمتع بالهدوء وبالعزلة وأن يحميهم الشارع ضد مطاعن الطاعنين فان الأمر بعكسه ازاء ذوي الصفة العمومية.

اذ من المعلوم أن من يتقدم تحت لواء الديمقراطية ليتولى قيادة زمام المصالح العامة أو تمثيل الشعب انما يعلن عن نفسه جدارة تؤهله لما يطلبه أو كفاءة النهوض بما يتولاه وبالتالي لا يسمح له أن يرسم في شخصه مناطق يسمح فيها بالخوض والنقد أو أخرى يحرم تناولها والتعرض لها.

وينتهي أنصار هذا الرأي الى اباحة اثبات شتى الوقائع التي تنسب الى ذي الصفة العمومية ولو اتصلت بصميم حياته الخاصة، فالرجل العام يعتبر ملكا للمجتمع في كافة نواحي حياته وشخصيته، ومن أهم أسس الديمقراطية أن يعرف الناس كيف تدار الدولة وأن يعرفوا حقيقة من يتولى ادارتها، فمن حق الناخب أن يعرف كل شيئ عن المرشح حتى يقيمه تقييما سليما [1].

و يرى الاتجاه الثاني أن بعض الاعتبارات تستلزم عدم انتهاك الحياة الخاصة حتى ولو تعلقت بشخصية عامة أو شهيرة، وأول هذه الاعتبارات، الاعتبار الأخلاقي، فهو يستوجب تامين الحياة الخاصة وعدم تعريضها للانتهاك وحماية حرمتها حفاظا على الآداب العامة وحسن سير الحياة في المجتمع، وان كان الاعتبار الأخلاقي نفسه يوجب الطعن أحيانا في أعمال ذوي الصفة العامة عند فحص مصداقيتهم ومدى تأهيلهم للعمل العام، إلا أن ذلك لا يعني أن تصبح حياتهم الخاصة كتابا مفتوحا، إذ ليس من مقتضيات الصفة العمومية للمقذوف عرض دقائق الحياة الخاصة في دور القضا[2]ء.

أما الاعتبار الثاني فهو مصلحة المجتمع، فهذه المصلحة وان كانت تستوجب الجهر بأخطاء المشاهير وعيوبهم العامة، إلا أن مصلحة المجتمع تقتضي أيضا عدم التدخل في خصوصيات الأفراد حتى ولو كانوا من المشاهير. وقد استقر القضاء الفرنسي على أن الشخصيات

---

[1] د. حسام الدين كامل الأهواني، مرجع سابق، ص 268_269.

[2] د. يوسف الشيخ يوسف، مرجع سابق، ص 215.

الشهيرة تتمتع من حيث المبدأ بالحق في حرمة الحياة الخاصة، شانهم في ذلك شان الأفراد العاديين. وقضى بأنه يجب حماية الحياة الخاصة للفنان بالصورة نفسها التي يحمي بها القانون الحياة الخاصة للأفراد العاديين، والبحث عن العلانية لا يصلح كمبرر للخروج عن هذه القاعدة.

وفي قضية جان فيرا قضت المحكمة الفرنسية بان حرية الصحافة وما يرتبط بها من الحق في الإعلام لا يمكن أن تكون مبررا لظهور المقالات التي تنبش في خصوصيات أهل الفن، ولا يقدح في ذلك الادعاء بأنها تشبع حب الاستطلاع الذي يشتهيه الناس، والذي تلجا إليه صحافة الإثارة للحصول على أرباح مادية.

وقض انه أي كانت درجة شهرة الفنان وأيا كان سعيه وراء الدعاية، فانه يظل دائما وحده، دون غيره، صاحب الحق في تقرير مدى ملائمة النشر وشروطه، ولا يجوز القول بان هناك رضاء ضمنيا بالنشر، فالرضاء الضمني لا يمكن أن يكون عاما في كل حياة الشخص المهنية والعامة والخاصة، بل يقتصر فقط على الحياة المهنية والعامة.

وقضت محكمة باريس الابتدائية في قضية الرئيس الفرنسي الأسبق " بومبيدو" انه لا يجوز استعمال صورة رئيس الجمهورية وهو يفتح معرضا للسيارات، للدعاية لنوع من السيارات، فإذا كان يجوز نشر الصورة من اجل الأخبار إلا انه لا يجوز استخدامها للدعاية.

وفي قضية "أمير موناكو" قضى بان الأمير وأسرته لا يفقدون الحق في الخصوصية، ولا يجوز نشر ما يتعلق بالحياة العاطفية لإحدى الأميرات إلا بعد الحصول على إذن رسمي بذلك. ولا يجوز نشر صورتها مع أصدقائها في أثناء توجهها إلى المعهد الذي تدرس فيه، فخارج مجال العمل الرسمي وحيث و حيث لا تتوفر مقتضيات المصلحة العامة، يكون من حقها أن تتمتع بحياة خاصة هادئة بعيدة عن الأعين.

وحرصت المحكمة على إيضاح أن كل ما يبرر النشر هو مجرد رغبة الصحيفة في إثارة نوع من حب الاستطلاع غير الحميد لدى الناس، وهذا لا يرقى إلى مستوى المصلحة العامة، وقضت المحكمة نفسها بأنه لا يجوز الكشف عن عنوان شقة أمير موناكو في باريس لان هذا المكان يقضي فيه إجازته بعيدا هربا من العيون.

وقضت محكمة فرنسية بأنه يجوز نشر رسم كاريكاتوري للشخصيات العامة دون حاجة للحصول على إذن مسبق، لأن من يتولى منصبا عاما يكون عرضة للنقد، كما أن الرسم الكاريكاتوري يعد من أهم وسائل النقد المعاصر. ولكن حرية النقد عن طريق الكاريكاتير يجب أن تقتصر على الجانب الذي يتصل بالحياة العامة وألا يكون من شانها المساس بسمعة الشخص أو كرامته أو وقاره.

ويرى بعض الفقه أن الشخصية العامة يجب ألا تورط حياتها الخاصة في شؤون الوظيفة العامة، لان من شان ذلك أن ينعكس سلبا على الوظيفة العامة، وتوجب المصلحة العامة متابعة سير الأداء السليم للوظيفة العامة، وهذه المتابعة قد تقتضي التدخل في شؤون الحياة الخاصة إذا كان من شانها أن تسبب ضررا للمجتمع. وابلغ مثال في هذا الخصوص قضية " بروفومو" وزير الدفاع البريطاني الأسبق، إذ أن الصحافة كانت محقة في نشر تفاصيل علاقاته العاطفية مع احدى بنات الهوى " كرستين كيلر" لوجود احتمال بان وزير الدفاع سمح لحياته الجنسية أن تتورط في شؤون الأمن القومي البريطاني، لأن الفتاة المذكورة كانت تربطها علاقات في الوقت نفسه ببعض كبار رجال السفارة الروسية في لندن، وبالتالي فان نشر هذه الواقعة لم يكن بسبب أن الرأي العام يرغب معرفة كيف يقضي أعضاء مجلس الوزراء أوقاتهم، وإنما لأن حياة وزير الدفاع الخاصة قد أثرت في شؤون الأمن القومي.

أما الاتجاه الثالث فيما يتعلق بمدى فقدان الشخصيات العامة أو الشهيرة للحق في حرمة الحياة الخاصة، فهو إباحة الكشف عن الخصوصيات في الحدود التي تقتضيها المصلحة العامة، أي عن طريق الموازنة لتحديد المصلحة الأولى بالرعاية، هل هي المصلحة في الحق في الخصوصية، أم المصلحة في الحق في الإعلام، ونؤيد أسلوب الموازنة هذا، متى ما كان ممكنا ودقيقا ومستندا إلى مبدأ المشروعية[1].

ولقد كان للفقه الامريكي فضل ايضاح فكرة المصلحة العامة كأساس للإباحة وتحديد المقصود بالمصلحة العامة يخضع لتقدير القاضي على ضوء الأفكار السائدة في المجتمع وما تجري عليه أصول اللياقة والتقاليد والأخلاقيات ، ولهذا يمكن أن يختلف ما يتعلق بالمصلحة العامة من دولة الى أخرى ومن زمن الى آخر فالقدر من الخصوصية الذي يهم المصلحة العامة يتسع في البلاد العربية عنه في البلاد الاسلامية[2].

ومشكلة تحديد ما يتعلق بالمصلحة العامة أيسر بكثير من البحث عن نطاق الحياة الخاصة والعامة بالنسبة للشخصية المشهورة.

وهذا ما أخذت به المحكمة الفيدرالية السويسرية حيث قررت أنه لا يجوز القول بأن الشخصيات المشهورة تفتقد تفتقد الحق في الخصوصية.

وكل ما هنالك وه أنه في مواجهة الحق في الخصوصية يوجد للجمهور ، تحقيقا للمصلحة العامة، الحق في الإعلام ولا يجوز الخوض في خصوصيات الشخصيات المشهورة الا

---

[1] د. يوسف الشيخ يوسف، مرجع سابق، ص217.

[2] د. حسام الدين كامل الاهواني، مرجع سابق، ص 281.

اذا وجدت مصلحة أولى بالرعاية وفي حدود هذه المصلحة وأوضحت المحكمة الفيدرالية الألمانية أن هذه المصلحة تتعدى مجرد حب الاستطلاع الشخصي والرغبة في الاثارة[1].

أما بالنسبة لموقف المشرع الجزائري فنجده يحرص على التوفيق بين الحق في الاعلام من جهة والحق في الخصوصية من جهة أخرى بحيث يمنع الاعلام من انتهاك حرمة الحياة الخاصة سواء للأشخاص العاديين أو الشخصيات العمومية [2].

2_5_4_3 حماية الحياة الخاصة في الظروف الاستثنائية:

تقتضي الحريات العامة المكرسة دستوريا التطبيق على أرض الواقع، وهو ما قد يعرضها الى ظروف غير عادية (استثنائية) [3]، وذلك عند وجود أخطار يمكن أن تهدد أمن البلاد تستدعي اعطاء السلطة التنفيذية صلاحيات اضافية على حساب بقية السلطات، لأن الصلاحيات المخولة لها بموجب القوانين العادية لا تعد كافية لمواجهة الاضطرابات والثورات ضد السلطة والنظام وذلك على حساب الحريات العامة المكفولة دستوريا[4].

ويقصد بنظرية الظروف الاستثنائية بإختصار شديد أن بعض الأعمال أو التصرفات الإدارية المعتبرة غير مشروعة في الظروف العادية ، تعتبر مشروعة في الظروف الإستثنائية إذا

---

[1] د. حسام الدين كامل الاهواني، مرجع سابق، ص 281.

[2] جاء في المادة 93 من القانون 05/12 المتضمن القانون العضوي للاعلام : " يمنع انتهاك الحياة الخاصة للأشخاص وشرفهم واعتبارهم.

ويمنع انتهاك الحياة الخاصة للشخصيات العمومية بصفة مباشرة أو غير مباشرة ".

[3] حسن ملحم، محاضرات في الحريات العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون سنة الطبع، ص 39.

[4] موريس نخلة، الحريات، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، بدون طبعة، 1999.

ما ثبت لزومها لمواجهة هذه الظروف والمحافظة بالتالي على النظام العام أو دوام سير المرافق العامة [1].

وتستند أيضا إلى أساس منطقي وعقلاني، ومؤداه أن كافة القواعد القانونية المطبقة في المجتمع إنما تم وضعها وتقريرها كي تحكم علاقات الأشخاص القانونية بالمجتمع في ظل الأوضاع والظروف العادية له، وبالتالي فإن المطالبة بسريان هذه القواعد نفسها في ظل الأزمات الطارئة أو الاستثنائية غير العادية التي يمر بها المجتمع يصبح أمرا منافيا تماما لكل من العقل والمنطق في الوقت ذاته.

لعل هذا ما دفع الدول المختلفة إلى أن تتبنى في صلب دساتيرها ومواثيقها القانونية الأساسية نصوصا صريحة تؤكد على ضرورة وجود تنظيم قانوني استثنائي يختلف عن التنظيم القانوني العادي يملك القدرة على مجابهة ما تمر به مجتمعاتها من أحداث وظروف طارئة غير مألوفة، ويتم بهذا إضفاء الصفة الشرعية الدستورية على تلك النظرية إلى جانب صفتها المسايرة لكل من العقل والمنطق[2].

ان حدوث هذه الاضطرابات لا يعني التخلي عن ضمان الحد الأدنى من الحريات العامة مما يستدعي طرح تساؤولات بشأن مسألة حماية القضاء للحريات العامة بصفة عامة والحق في الخصوصية على وجه الخصوص من خلال مراقبة التدابير المسموح بها في الظروف الاستثنائية وذلك من أجل ضمان شرعية هذه الاجراءات باعتباره الضمان الأساسي للحريات العامة والحق في الخصوصية وحارسها في الظروف العادية والاستثنائية على حد سواء، لذلك ينبغي أن يبين الدستور هذه الظروف الاستثنائية ويشرح الأحوال التي يمكن أن تحصل بها الى ما هناك من

---

[1] بشر صلاح العاوور، سلطات الضبط الإداري في الظروف الإستثنائية في التشريع الفلسطيني، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الأزهر غزة، 2013، ص 72.

[2] بشر صلاح العاوور، مرجع سابق، ص 72.

أصول لتنظيمها، وذلك حتى لا تستغل من قبل السلطة التنفيذية في كل مرة من أجل التضييق على الحريات العامة دون أن تكون الأوضاع تبرر اللجوء اليها.

لذلك سوف نتعرض من خلال هذا المطلب الى ظهور هذه النظرية (الفرع الأول) ثم تطبيقاتها في الجزائر واثر ذلك على الحق في الخصوصية (الفرع الثاني) .

2_5_4_3_1 ظهور نظرية الظروف الاستثنائية وتنظيمها القانوني:

بدأ الحديث عن نظرية الضرورة في مجال القانون الدستوري في بداية القرن العشرين في الفقه الألماني، ثم تبعهم في ذلك الفقه الفرنسي، وان اختلفت نظرته عن النظرة الألمانية[1].

2_5_4_3_1_1 ظهور النظرية:

لقد اتخذت نظرية الظروف الاستثنائية اتجاه أكثر وضوحا وفعالية من خلال الحرب العالمية الأولى (1914_1918)، حيث طبقها القضاء تحت ما عرف باسم سلطات الحرب ، وكذلك بمناسبة الحرب العالمية الثانية (1939_1945)، ففي 6 أوت 1915 بموجب قرارين شهيرين أعلن مجلس الدولة أن حالة الحرب تخول لجهات الضبط الاداري اصدار قرارات لا تكون من صلاحياتها في وقت السلم.

وفي 28 جوان 1918 أعتبر مجلس الدولة مرسوما يتضمن وقف القانون الخاص بضمانات الموظفين العموميين شرعيا بسبب الظروف الاستثنائية (الحرب العالمية الأولى).

وفي قراره بتاريخ 28 جوان 1918 اعترف مجلس الدولة للسلطة العسكرية في مجال رقابة الدعارة خلال الحرب بحقوق غير مألوفة في القانون المشترك ويمكن أن تصل هذه الحقوق

---

[1] د. سامي جمال الدين لوائح الضرورة وضمانة الرقابة القضائية، منشأة المعارف الاسكندرية ، ص 17.

الى درجة حق اصدار قرارات تعتبر في الظروف العادية مساس بالحريات العامة والحق في الخصوصية[1].

وقد استعانت السلطات بفكرة الظروف الاستثنائية من أجل تبرير امتناعها عن تنفيذ الأحكام القضائية.

وما يمكن استخلاصه من هذه السوابق هو أن الادارة في الظروف الاستثنائية تستطيع أن تتحلل من القواعد الواجبة الاحترام في الظروف العادية، وهكذا فانها تستطيع الخروج على قواعد الاختصاص .

فيمكن لها مثلا اصدار مرسوم في موضوع من اختصاص القانون، كما تستطيع خرق قواعد الموضوع، مثلا المساس بحرمة الحياة الخاصة بواسطة اجراء من اجراءات الضبط الاداري.

ان أساس الظروف الاستثنائية لا يكمن فقط في حالة الضرورة (état de nécessite)، ولكن أيضا في واجبات الادارة في ضمان سير المرافق العامة بانتظام وباضطراد، ان هذه الواجبات تفرض منح الادارة سلطات استثنائية لمجابهة الوضعية الاستثنائية والوفاء بالخدمات العامة.

2_5_4_3_1_2 التنظيم القانوني لنظرية الظروف الاستثنائية:

اذا نظرنا الى موقف المشرع الدستوري في فرنسا من تنظيم الضرورة لوجدنا أنه حاول لأول مرة في الدستور الصادر في 13 ديسمبر 1799 (دستور السنة الثامنة) تنظيم بعض الظروف الاستثنائية في المادة 92 منه والتي قضت بأنه في حالة الثورة المسلحة أو الاضطربات

[1] د. مسعود شيهوب، الحماية القضائية للحريات الأساسية في الظروف الاستثنائية، فعاليات اليومين الدراسيين حقوق الانسان والمؤسسات القضائية ودولة القانون، الجزائر يومي 15 و16 نوفمبر 2000، نشر المرصد الوطني لحقوق الانسان 2000، ص 16، 17.

التي تهدد أمن الدولة فإنه يمكن لقانون أن يوقف سريان الدستور في الأماكن والمدة التي يحددها هذا القانون ويمكن أن يعلن مؤقتا هذا الوقف بواسطة الحكومة اذا كانت الهيئة التشريعية في اجازة بشرط أن تدعى هذه الهيئة للاجتماع في أقرب وقت ممكن وأن ترد هذه الدعوى في نفس القرار الذي أوقف سريان الدستور لعرض الأمر عليه [1].

عرفت فرنسا في فترات الأزمة تطبيقين شهيرين لنظرية الظروف الاستثنائية، هما حالة الطوارئ وحالة الحصار، كما منح الدستور سلطات استثنائية لرئيس الجمهورية بموجب المادة 16 من دستور فرنسا لعام 1958.

2_5_4_3_1_2_1 حالة الطوارئ létat durgence:

هي نظام قانوني استثنائي تعطى بموجبه السلطات المدنية عند حدوث الاخطار صلاحيات استثنائية تسمح لها بتقييد ممارسة الحريات العامة وتختلف حالة الطوارئ عن حالة الحصار بأن السلطات العسكرية هي التي تمنح السلطات الاستثنائية، بينما تستمر السلطات المدنية خلال حالة الطوارئ في ممارسة السلطات الاستثنائية [2].

تم اقرار حالة الطوارئ في فرنسا أثناء الحرب التحريرية الجزائرية بموجب الأمر الصادر في 1955/04/03 المعدل بموجب الأمرين الصادرين في 1955/08/07 و 1960/01/15 وكان الغرض منها مواجهة الأوضاع السائدة في الجزائر عن طريق توسيع سلطات الشرطة في مجال الأمن وبالتالي تقييد الحريات العامة وذلك في حالة وقوع مساس خطير بالنظام العام والغرض هو ضمان الأمن العمومي[3].

---

[1] د. سامي جمال الدين ، مرجع سابق، ص 40_41.

[2] موريس نخلة، مرجع سابق، ص 197.

[3] د. سعيد بوالشعير، النظام السياسي الجزائري، دراسة تحليلية تطبيقية لنظام الحكم في ضوء دستور 1996، السلطة التنفيذية، الجزء الثالث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013 ، ص 307_308.

وعلى الرغم من أن هذا الدستور قد نظم في المادة 36 حالة الحصار دون حالة الطوارئ، الا أن المجلس الدستوري في فرنسا رأئ أن النصوص الدستورية التي نظمت الحالة المبنية على الضرورة لا تستبعد وجود حالات أخرى نص عليها الدستور بطريقة ضمنية لكي يسمح فيها للمؤسسات السياسية أن تؤدي مهمتها وخاصة فيما يتعلق بحماية الحقوق والحريات [1].

وقد رأى المجلس الدستوري بأن ما لم ينص الدستور الفرنسي على النهي عنه يمكن للمؤسسات الدستورية صاحبة الشأن أن تقوم به، ومن ثم اذا كان الدستور لم يمنع المشرع من النص على نظام حالة الطوارئ فانه يجوز للمشرع أن يتولى تنظيم هذه الحالة، وعلى أية حال فان المرسوم الصادر في 15 أفريل 1960 أخضع اعلان حالة الطوارئ لذات الشروط المتبعة عند اعلان الأحكام العرفية طبقا للمادة 36 من الدستور الفرنسي من حيث الاكتفاء باعلانها بقرار من رئيس الوزراء بشرط ألا تزيد عن مدة اثني عشر يوما ما لم يرخص البرلمان بمد هذه المدة، ويترتب على سقوط الحكومة أو حل الجمعية الوطنية انتهاء هذه الحالة [2].

ويتم اعلان حالة الطوارئ في حالة الخطر الداهم الناتج عن المساس الخطير بالنظام العام أو عن أحداث تشكل بطبيعتها وبخطورتها نكبة عامة [3]، و يتم اعلان حالة الطوارئ بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء لمدة 12 يوم لا تمدد الا بموجب القانون.

وتخول حالة الطوارئ للسلطات القائمة عليها صلاحيات عديدة تتمثل فيما يلي: تسمح للجهات المختصة بمصادرة المشاريع والأشياء والأموال، كما تمكن السلطات المحلية (حكام الولايات) من منع التجول واقامة مناطق محظورة وتحديد اقامة الأشخاص ومنع السكن في بعض الأماكن، كما تمكن وزارة الداخلية من منع التجمعات وحكام الولايات من اغلاق مجال التجمع،

---

[1] د. أحمد فتحي سرور، الشرعية الدستورية وحقوق الانسان في الاجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص 402.

[2] المرجع نفسه، ص 402.

[3] د. مسعود شيهوب ، مرجع سابق، ص 20.

وتسمح كذلك وفقا للقوانين لوزارة الداخلية وحكام الولايات بتفتيش المنازل ومراقبة الصحافة، ويمكن كذلك توسيع سلطات المحاكم العسكرية في هذه الحالة [1].

2_5_4_3_1_2_2 حالة الحصار (état de siège): هناك نظامان لحالة الحصار هما الأحكام العرفية العسكرية (état de siège militaire)، والأحكام العرفية السياسية (état de siège Politique) ، وتفترض الأحكام العرفية العسكرية قيام حالة حرب وتعلن لمواجهة ضرورة الدفاع ضد العدوان العسكري بينما الأحكام العرفية السياسية فانها تعلن لمجرد الخطر المترتب على الحرب سواء وقعت الحرب الفعلية أو حدث مجرد تهديد نشوبها وذلك لمواجهة ضرورة المحافظة على الأمن الداخلي والخارجي، وبعبارة أخرى فان ضرورة الدفاع عن الوطن في مواجهة الغزو العسكري هو أساس الأحكام العرفية العسكرية، وضرورة الدفاع عن الأمن الداخلي والخارجي للوطن هو أساس الأحكام العرفية السياسية[2].

عرفت حالة الحصار لأول مرة في فرنسا بموجب قانون 09 أوت 1849 [3] ،المعدل بالقانون الصادر بتاريخ 1878/08/03 والقانون الصادر بتاريخ 1916/04/27، وكذلك سنة 1944 وهي منصوص عليها حاليا في المادة 36 من دستور 1958 .

وتتمثل مبرراتها في تعرض البلاد لعدوان عسكري فيلتزم المواطنون بحكم الضرورة بالدفاع عن وطنهم [1]، كما قد تكون نتيجة لثورة مسلحة ويتم تقريرها بمرسوم ويتخذ في اجتماع

---

[1] د. محمد طي، أنظر الموقع www . islamic feqh. Com

[2] د. أحمد فتحي سرور، الشرعية الدستورية وحقوق الانسان في الاجراءات الجنائية، مرجع سابق ، ص 401، 402.

[3] حددت المادة الأولى من هذا القانون مجالات العمل بالأحكام العرفية في حالتين هما: (حالة الخطر الناشئ عن حرب أجنبية _ الاضطرابات المسلحة)، انظر الدكتور أحمد عودة الغويري، اعلان العمل بقانون الدفاع الأردني (قانون الطوارئ) رقم 13 سنة 1992 (دراسة مقارنة)، مجلة الحقوق، العدد الرابع، السنة الرابعة والعشرون، مجلس النشر العلمي لجامعة الكويت، ديسمبر 2000، ص 340.

مجلس الوزراء، ومدتها 12 يوما، ولا تمدد هذه المدة الا من قبل البرلمان [2] و يترتب على اعلان حالة الحصار أثران أساسيان [3]: يتمثل الأول في اسناد مسؤولية حفظ النظام العام الى السلطات العسكرية بدلا من السلطات المدنية، واسناد محاكمات المساس بالأمن العام للقضاء العسكري بدلا من القضاء العادي.

أما الثاني فهو تقييد الحريات الأساسية[4]، ويتعلق الأمر هنا بتغليب المصلحة العامة على المصالح الخاصة المحمية دستوريا، فضرورة حفظ النظام تفرض تخويل الادارة العسكرية سلطات واسعة على الحريات العامة والحق في الخصوصية ومع ذلك فان القاضي الاداري يحتفظ لنفسه بقدر من الرقابة لمنع التسلط المطلق.

2_5_4_3_1_2_3 السلطات الاستثنائية لرئيس الجمهورية الفرنسية :

تنص المادة 16 من الدستور الفرنسي لسنة 1958 على أنه : " اذا أصبحت مؤسسات الجمهورية أو استقلال الأمة أو سلامة أراضيها أو تنفيذ تعهداتها الدولية مهددة بخطر جسيم حال ترتب عليه توقف السير المنتظم للسلطات العمومية الدستورية ، كان لرئيس الجمهورية أن يتخذ من الاجراءات ما تتطلبه هذه الظروف بعد استشارة كل من رئيس الوزراء ورئيس الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ والمجلس الدستوري ويجب أن يكون الغرض من الاجراءات التي يتخذها رئيس الجمهورية أن يؤمن للسلطات الدستورية في أقل مدة ممكنة الوسائل الفعالة لانجاز مهام وظائفها على أن يأخذ رأي المجلس الدستوري حيال هذه الاجراءات وفي هذه الظروف يجتمع

---

[1] د.أحمد فتحي سرور، الشرعية الدستورية وحقوق الانسان في الاجراءات الجنائية، المرجع السابق، ص 401.

[2] د. جان مورانج ، مرجع سابق، ص 56.

[3] د. مسعود شيهوب، مرجع سابق، ص 19.

[4] يمكن للسلطة العسكرية أن تقوم بالمداهمات ليلا ونهارا، وأن تأمر بتسليم أسلحة والذخائر وأن تحضر المنشورات والاجتماعات التي قد تسبب الفوضى، وأن تبعد الأشخاص المطلوبين للعدالة والأشخاص غير المقيمين، أنظر جان مورانج، مرجع سابق، ص 57.

البرلمان بقوة القانون ولا يجوز لرئيس الجمهورية أن يحل الجمعية الوطنية خلال ممارسته لهذه السلطات الاستثنائية "[1].

ومن هنا فان هذه المادة تتضمن نوعين من الشروط الأولى موضوعية والثانية شكلية[2]:

---

[1] أمير حسن جاسم ، نظرية الظروف الاستثنائية وبعض تطبيقاتها المعاصرة ، مجلة جامعة الكويت للعلوم الانسانية، المجلد 14، العدد 8، أيلول 2007، ص 250.

[2] أولا : الشروط الموضوعية : وتشمل مايلي:

أ_ أن يكون هناك خطر جسيم وحال : تتطلب المادة 16 أن تتعرض مؤسسات الجمهورية أو استقلال الأمة أو سلامة أراضيها أو تنفيذ تعهداتها الدولية لخطر جسيم وحال لكي يستطيع رئيس الجمهورية أن يستخدم هذه المادة وهذا الخطر قد يكون داخليا أو خارجيا غير أن شرط الخطر الجسيم الحال يتسم بالعمومية وقد اختلف الفقه في تحديد جسامة الخطر فيذهب بعضهم الى القول بأن الخطر الجسيم هو الذي من شأنه أن يحدث ضررا لا يمكن اصلاحه أولا يصلح الا بتضحيات كبيرة تذهب الى رأي آخر الى أن الخطر الجسيم هو الخطر غير المألوف أي الخطر الذي يخرج عن اطار المخاطر المتوقعة كما أنه خطر كبير من حيث المدى .

ب_ أن يترتب على الخطر توقف السير المنتظم للسلطات العامة الدستورية: يذهب غالبية الفقه الفرنسي الى الاكتفاء بتوقف السير المنتظم لهذه السلطات بمعنى أنه ليس من الضروري أن يكون البرلمان والحكومة والسلطة القضائية في حالة لا تمكنها من أداء وظائفها بل يكفي أن يتعذر عليها مباشرة هذه الوظائف بصورة عادية طبيعية وهو أمر متروك لتقدير رئيس الجمهورية اذ أن هذه السلطة لم تمنح لرئيس الجمهورية الا ليحول دون انهيار الدولة بسبب الخطر العاجل هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فان المادة 16 تنص على أن يجتمع البرلمان بقوة القانون حين يلجأ رئيس الجمهورية الى تطبيقها مما يفيد بأن هذه السلطة الدستورية العامة لم تتوقف تماما عن مباشرة وظيفتها وأنه في مقدورها أن تمارس عملها فليس من المعقول أن يطلب رئيس الجمهورية الانتظار الى أن تصاب بالشلل الكامل السلطات العامة الدستورية حتى يستطيع أن يستخدم السلطة الاستثنائية التي تقررها له هذه المادة.

ثانيا: الشروط الشكلية: تلزم المادة 16 رئيس الجمهورية أن يستشير مقدما وقبل أن يضعها موضع التطبيق كل من رئيس الوزراء رئيس الجمعية الوطنية _ مجلس الشيوخ والمجلس الدستوري والرأي الذي تشير به هذه الشخصيات والهيئات استشاري غير ملزم فلرئيس الجمهورية السلطة والحرية في قبول الرأي أو رفضه .

واستنادا الى القانون الاساسي بشأن القواعد المتضمنة لسير العمل بالمجلس الدستوري يشترط أن يكون رأي المجلس فيما يتعلق بتوافر شروط تطبيق المادة 16 مسببا وأن ينشر، واذا أخذنا بعين الاعتبار القوة الهائلة التي يتمتع بها الرأي العام في فرنسا فإن رئيس الجمهورية يرتكب مخاطرة شديدة اذا اعلن تطبيق المادة 16 رغم انتهاء المجلس الدستوري الى عدم توافر شروط تطبيقها والأمر يكون العكس من ذلك اذا لم يطبق رئيس الجمهورية المادة 16 بعد أن رأى المجلس الدستوري توافر شروط تطبيقها اذ أن نشر هذا الراي يدعم موقف رئيس الجمهورية في مواجهة الراي العام الذي ينفر عادة من تطبيق أي نظام استثنائي بحكم ما يتضمنه من تقييد للحريات والحقوق العامة.

ويعتبر قرار رئيس الجمهورية باعلان الحالة الاستثنائية من اعمال الحكومة لا يخضع لرقابة قضاء الالغاء، أي أن القضاء لا يبحث مدى توافر الشروط الدستورية ولا في مدى مشروعية الاجراءات المتخذة تطبيقا للمادة 16 في مجال القانون [1].

في 21 أفريل 1961 وعلى اثر التمرد العسكري في الجزائر على يد الجنرلات الأربعة (شال وزيلر و جوهاد وسالان) عمد الجنرال ديغول في 23 أفريل من نفس السنة الى استعمال المادة 16، وفي 25 أفريل فشل التمرد وعادت الحياة الدستورية الى سيرها المنتظم [2]

كما عرفت فرنسا في تاريخ سابق حادث آخر بتاريخ 2 ديسمبر عام 1851 حين قاد رئيس الجمهورية الثانية لويس نابليون انقلاب أقام بعده حكما ديكتاتوريا، وبالتالي فقد كان لهذين الحادثتين أثرهما في ضبط ممارسة رئيس الجمهورية لصلاحياته في حالة الأزمة الوطنية [3].

2_5_4_3_2 تطبيقات نظرية الظروف الاستثنائية في التشريع الجزائري وتأثيرها على الحق في الحياة الخاصة:

لقد عرفت الجزائر نظرية الضرورة وما يصدر عنها من تشريعات من أول دستور للبلاد وهو دستور 08 سبتمبر 1963 من خلال المادة 59 منه التي منحت رئيس الجمهورية سلطات استثنائية في حالة الأزمات، كما تضمن دستور 1976 نصوص قانونية تخول رئيس

هذا بالاضافة الى أن المادة ذاتها تشترط أن يوجه رئيس الجمهورية خطابا الى الأمة يخبرها بقراره تطبيق المادة 16 وأن المقصود بهذا الاجراء الشكلي أن يوضح رئيس الجمهورية للرأي العام الاسباب التي دفعته لتطبيق المادة 16 ليحظى بتأييد الشعب له بالقرار الخطير الذي اتخذه أنظر أمير حسن جاسم، مرجع سابق، ص 252_251.

[1] د. مسعود شيهوب، مرجع سابق، ص 18.

[2] د. مولود ديدان ، مباحث في القانون الدستوري والنظم السياسية، دار بلقيس، الجزائر، 2014، ص 254.

[3] د. أحمد فتحي سرور، الشرعية الدستورية وحقوق الانسان في الاجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص 403.

الجمهورية سلطات استثنائية في حالة الأزمات وذلك بدءا من المادة 119 الى غاية المادة 123 والتي نصت على حالات الضرورة الآتية:

حالة الطوارئ، الحصار، الحالة الاستثنائية وحالة الحرب، ولكل حالة اجراءات خاصة تختلف عن الحالة الأخرى، كما أعاد دستور 1989 النص على هذه الحالات بدءا من المادة 86 الى المادة 89 الى أن أتى الدستور الجزائري لسنة 1996 الذي اتى به استفتاء 28 نوفمبر 1996 محتفظا بنفس الحالات مع اضافة جديدة في هذا الدستور وهي أن حالتي الطوارئ والحصار يتم تنظيمهما بموجب قانون عضوي[1] .

2_5_4_3_2_1 حالة الطوارئ:

لحالة الطوارئ مفهومان الأول واقعي ويتمثل في حادثة أو حوادث تحل بالبلاد أو تحدق بها، ويتعذر مواجهة هذه الحادثة أو الحوادث، بالقواعد القانونية التي يعمل بها لمواجهة هذه الحادثة غير العادية والثاني قانوني ويتمثل في وجود نظام قانوني يشتمل على مجموعة من القواعد القانونية، تضعها السلطة التشريعية في البلاد، لمواجهة ما قد يطرأ من حوادث لا يمكن مواجهتها وفقا لقواعد القانون الموضوعة لمواجهة الحوادث العادية [2].

وتعتبر حالة الطوارئ في الجزائر نظاما استثنائيا يتم اعلانه لدفع الخطر الذي ألم بالبلاد، حيث يتم في هذه الحالة تقييد الحقوق والحريات العامة متى كان هناك مساس بالأمن

---

[1] د. فوزي أوصديق، النظام الدستوري الجزائري ووسائل التعبير المؤسساتي، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 71.

[2] د. عبد الحميد الشواربي والاستاذ شريف جاد الله، شائبة عدم دستورية ومشروعية قراري اعلان ومد حالة الطوارئ والأوامر العسكرية، منشأة المعارف بالاسكندرية، طبعة سنة 2000، ص 73، 74.

والنظام العام، وللمحافظة على الأمن والسكينة العامة تخول لمرفق البوليس اختصاصات اضافية، وتعتبر هذه الحالات من أهم تطبيقات نظرية الضرورة[1].

وللعلم أن مؤداها يرمي في الواقع العملي الى تقييد الحريات العامة، ويكون ذلك عند وقوع مساس خطير بالنظام العام، ومن أجل المحافظة على الأمن والسكينة العامة تخول لمرفق البوليس اختصاصات اضافية[2].

ولقد تناولها دستور 1996 من خلال المادة 91 التي تنص: " يقرر رئيس الجمهورية اذا دعت الضرورة الملحة، حالة الطوارئ والحصار لمدة معينة بعد اجتماع المجلس الأعلى للأمن، واستشارة رئيس المجلس الشعبي الوطني، ورئيس مجلس الأمة، والوزير الأول، ورئيس المجلس الدستوري، ويتخذ التدابير اللازمة لاستتباب الوضع.

ولا يمكن تمديد حالة الطوارئ اوالحصار، الا بعد موافقة البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معا "[3].

وجاء في المادة 92 : "يحدد تنظيم حالة الطوارئ والحصار بموجب قانون عضوي ".

وما يمكن ملاحظته من خلال ما سبق المؤسس الدستوري الجزائري نص على حالتي الحصار والطوارئ في آن واحد وربطهما بحالة الضرورة الملحة دون أن يورد أي تمييز بينهما [1].

---

[1] تونصير ابراهيم، تشريعات الضرورة دراسة مقارنة بين الدستور الجزائري والدستور المصري، مذكرة لنيل درجة الماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013_2014، ص 86.

[2] د. عبد الله بوقفة، أساليب ممارسة السلطة في النظام السياسي الجزائري (دراسة مقارنة)، دار هومة، 2002، ص 450.

[3] تنص المادة 86 من دستور 1986: " يقر رئيس الجمهورية اذا دعت الضرورة الملحة، حالة الطوارئ أو الحصار لمدة معينة بعد اجتماع المجلس الأعلى للأمن، واستشارة رئيس المجلس الشعبي الوطني، ورئيس الحكومة، ورئيس المجلس الدستوري، ويتخذ كل التدابير اللازمة لاستتباب الوضع.
ولايمكن تمديد حالة الطوارئ أو الحصار الا بعد موافقة المجلس الشعبي الوطني ".
وهو ذات النص الذي أقرته المادة 91 من دستور 1996 مع اضافة استشارة رئيس مجلس الأمة وفي تعديل 2008 حل الوزير الأول محل رئيس الحكومة ورئيسي غرفتي البرلمان محل المجلس الشعبي الوطني.

فالدستور الجزائري لعام 1996 لم يعرف حالة الطوارئ ولا مبرراتها بل اكتفى باشارة عامة الى حالة الضرورة الملحة واستتباب الوضع [2]، وترك ذلك الى القانون [3]، وبالرجوع الى المرسوم الرئاسي رقم 44/29 الذي تضمن اعلان حالة الطوارئ بتاريخ 9 فيفري 1992 لمدة 12 شهرا بعد تفشي أعمال العنف السياسية وقد اعتمد نفس المبررات التي أعلنها مرسوم حالة الحصار وهي مبررات النظام العام واستقرار عمل المؤسسات.

اذ جاء في مقدمة المرسوم 92/ 44: " واعتبارا للمساس الخطير والمستمر للنظام العام المسجل في العديد من نقاط التراب الوطني، واعتبارا للتهديدات التي تستدف استقرار المؤسسات وللمساس الخطير والمتكرر بأمن المواطنين والسلم المدني.....".

وتهدف حالة الطوارئ الى استباب النظام العام وضمان أفضل لأمن الأشخاص والممتلكات، وتأمين السير الحسن للمصالح العمومية [4].

وقد أعلنت حالة الطوارئ في الجزائر بناءا على المادة 86 من دستور 1989، وذلك بعد اجتماع المجلس الأعلى للأمن واستشارة رئيس المجلس الشعبي الوطني ومداولة المجلس الأعلى للدولة الذي استحدث بعد الفراغ الدستوري الذي عرفته الجزائر.

ويتم تسيير حالة الطوارئ من طرف السلطات المدنية ممثلة في وزير الداخلية على المستوى الوطني والوالي على المستوى المحلي، وهما اللذان يتوليان تنفيذ التعليمات الحكومية واتخاذ التدابير اللازمة لحفظ النظام العام واستتبابه ويتم اعلانها لمدة 12 شهر على أنه يمكن

---

[1] د. مسعود شيهوب، مرجع سابق، ص 24.

[2] المادة 91 من دستور 1991، هذا وتثير عبارة " الضرورة الملحة" الواردة في هذه المادة الانتباه باعتبارها عبارة مطاطة تعطي للسلطة التنفيذية سلطة تقديرية واسعة في اللجوء الى اعلان قيام هذه الحالة دون تحديد لبعض عناصرها وبالتالي تتخذه ذريعة للتضييق على الحريات العامة.

[3] المادة 92 من دستور 1996، وقد أعلنت حالة الطوارئ وفقا لدستور 1989 الساري آنذاك.

[4] المادة 2 من المرسوم 44/92.

رفعها قبل هذا التاريخ [1]، كما يمكن تمديدها وفقا للدستور بموافقة البرلمان بغرفتيه المجتمعتين معا[2].

أدت هذه الحالة الى تقييد العديد من الحقوق والحريات ومنع البعض من الحقوق، واتخذت عدة تدابير تنفيذا لحالة الطوارئ أهمها[3]:

1_ الوضع في مراكز الأمن: هو تدبير داري ذو طابع وقائي، حيث يتمثل في حرمان الشخص البالغ الذي يشكل خطرا على النظام العام وحسن سير المرافق العمومية من حرية الذهاب والاياب وذلك بوضعه في احدى مراكز الأمن التي تم احداثها بقرار من وزير الداخلية والجماعات المحلية.

2_ الوضع تحت الاقامة الجبرية والمنع من الاقامة: نصت المادة 06 من المرسوم الرئاسي 92_44 والمتضمن اعلان حالة الطوارئ: " يخول وضع حالة الطوارئ حيز التنفيذ لوزير الداخلية والجماعات المحلية في كل التراب الوطني، والوالي على امتداد تراب ولايته في اطار التوجيهات الحكومية سلطة القيام بما يأتي: .....4_ منع من الاقامة أو وضع تحت الاقامة الجبرية كل شخص راشد يتضح أن نشاطه مضر بالنظام العام أو بسير المصالح العمومية ".

ولم يكن هناك تحديد لشروط المنع المتعلق بنوع النشاط الذي يعتبر خطيرا ومضرا بالنظام العام بل حددت النصوص التطبيقية سن الرشد للمعني بهذين الاجرائين تاركة ذلك للسلطة التقديرية للادارة.

3_ اجراء التفتيش ليلا أو نهارا: لقد نص المرسوم الرئاسي رقم 44/92 المتعلق بحالة الطوارئ على أن : " يخول وضع حالة الطوارئ حيز التنفيذ لوزير الداخلية والجماعات المحلية في كل التراب الوطني، والوالي على امتداد ولايته في اطار التوجيهات الحكومية سلطة القيام بما يأتي: ...

---

[1] المادتين 2، 4 من المرسوم الرئاسي44/29.

[2] المادة 91 الفقرة الثانية من دستور 1996 وأنظر أيضا المادة 86 الفقرة الثانية من دستور 1989.

[3] تونصير ابراهيم، مرجع سابق، ص 88_89.

3_ الأمر استثنائيا ، بالتفتيش ليلا أو نهارا ".

الا أنه لم يكن هناك تحديد لشروط التفتيش ليلا أو نهارا، ولا طرق الطعن فيه وهو ما يفتح المجال الأوسع للادارة للاعتداء على حريات الاشخاص.

ويجوز احالة القضايا الخطيرة المتعلقة بجرائم وقضايا ماسة بأمن الدولة مهما كانت صفة فاعليها أو الشركاء فيها أو المحرضين على القيام بها من المحاكم المدنية الى المحاكم العسكرية.

هذا ويعتبر قرار الوضع في مراكز الأمن قابل للطعن لدى والي الولاية محل اقامة المعني الذي يقدم الطعن الى المجلس الجهوي [1]، ولم يحدد المرسوم مدة الطعن مما يعني أنه يبقي الباب مفتوحا للمعني وفي المقابل قيد المجلس الجهوي بضرورة فصله في الطعن خلال 15 يوما من اخطاره.

وهذه المرة أيضا لا تشير النصوص الى الرقابة القضائية في حالة رفض الطعن الاداري، وبالرغم من ذلك فهي غير مستبعدة طالما أنه ليس من أعمال السيادة، كما لم تشير النصوص الى نظام الطعن القضائي بالنسبة لتدابير حالة الطوارئ الأخرى الخاصة بالاقامة الجبرية والمنع من الاقامة والتفتيش وغيره.....بالرغم من خطورتها على الحريات العامة [2].

وتم رفع حالة الطوارئ بعد اجتماع مجلس الوزراء يوم 2011/02/30 على اثر الاحتجاجات المحلية المتزايدة السياسية والمهنية والأحداث التي عرفتها تونس ومصر بحيث قرر

---

[1] المادة 4 من المرسوم 75/92، ويتكون المجلس الجهوي من: رئيس يعينه وزير الداخلية ممثلا له – ممثل لوزير الدفاع الوطني – ثلاث شخصيات مستقلة يعينها وزير حقوق الانسان معروفة بتمسكها بالمصلحة الوطنية.

[2] د. مسعود شيهوب، مرجع سابق، ص 30.

رئيس الجمهورية رفع حالة الطوارئ بموجب الأمر رقم 11_01 مؤرخ في 20 ربيع الأول عام 1432 الموافق ل 23_02_2011 يتضمن رفع حالة الطوارئ [1].

2_5_4_3_2_2 حالة الحصار:

وهي حالة أشد خطورة من حالة الطوارئ وأدنى خطورة من الحالة الاستثنائية، تتصل بالأعمال التخريبية أو المسلحة كالعصيان أو التمرد، فيتم انتقال السلطة في هذه الحالة الى الجيش للضرورة الملحة، فتخول الرئيس اتخاذ كل التدابير اللازمة لاستتباب الوضع لتفادي اللجوء الى الحالة الاستثنائية، وهي تمتد حتى الى المساس بحريات الأفراد، أي أنها لاتقف عند حدود الاخلال بالنظام العام[2].

ولتمييز حالة الحصار التي أعلنت سنة 1991 بمقتضى المادة 86 من دستور 1989 المقابلة للمادة 91 من دستور 1996 عن غيرها من صور الحالات الاستثنائية نعود للمرسوم الرئاسي 196/91 المؤرخ في 04 جوان 1991 المتضمن تقرير حالة الحصار ابتداء من 5 جوان 1991 لمدة 4 أشهر عبر كافة التراب الوطني وتم اعلانها بمراعاة الاجراءات المنصوص عليها دستوريا[3]، كاجتماع المجلس الأعلى للأمن واستشارة رئيس المجلس الشعبي الوطني ورئيس الحكومة ورئيس المجلس الدستوري.

---

[1] د. سعيد بوالشعير، النظام السياسي الجزائري، الجزء الثالث، مرجع سابق، ص 324، 325.

[2] تونصير ابراهيم، مرجع سابق، ص 86.

[3] وذلك وفقا للمادة 86 من دستور 1989 وتختلف عن المادة 91 من دستور 1996 التي تشترط استشارة رئيس مجلس الأمة وذلك باعتبار مجلس الأمة استحدث لأول مرة في النظام الدستوري الجزائري من خلال دستور 1996.

ويتمثل الهدف من اعلان حالة الحصار في الحفاظ على استقرار مؤسسات الدولة الديمقراطية والجمهورية، واستعادة النظام العام وكذلك السير العادي للمرافق العمومية بكل الوسائل القانونية والتنظيمية [1].

ويتولى تسيير حالة الحصار كصورة من صور الحالات الاستثنائية لسير مؤسسات الدولة السلطة العسكرية التي تخول قانونا صلاحيات الشرطة [2].

أدت هذه الحالة الى فرض قيود على العديد من الحقوق والحريات بصفة عامة والحق في الخصوصية بصفة خاصة كما منعت بعض الحقوق من خلال التدابير التي تتخذ تنفيذا لهذه الحالة ومن بينها:

بمقتضى المادة 04 من المرسوم الرئاسي 196/91 يمكن السلطات العسكرية المخولة صلاحيات الشرطة، ضمن الحدود والشروط التي تحددها الحكومة، أن تتخذ تدابير الاعتقال الاداري أو الاخضاع للاقامة الجبرية، ضد كل شخص راشد يتبين أن نشاطه خطير على النظام العام وعلى الأمن العمومي أو السير العادي للمرافق العمومية[3].

---

[1] المادة 02 من المرسوم الرئاسي 196/19.

[2] جاء في نص المادة 3 من المرسوم الرئاسي 196/91 مايلي: " تفوض الى السلطة العسكرية الصلاحيات المسندة الى السلطة المدنية في مجال النظام العام والشرطة.

وبهذه الصفة تلحق مصالح الشرطة بالقيادة العليا للسلطات العسكرية التي تخول قانونا صلاحيات الشرطة.

وتمارس السلطة المدنية الصلاحيات التي لم تنتزع منها ".

[3] تطبيقا للمادة 04 من المرسوم الرئاسي 196/91 المتضمن تقرير حالة الحصار صدر المرسوم التنفيذي رقم 201/91 مؤرخ في 13 ذي الحجة عام 1411 الموافق 25 يونيو سنة 1991 يضبط حدود الوضع في مركز الامن وشروطه والمرسوم التنفيذي رقم 202/91 مؤرخ في 13 ذي الحجة عام 1411 الموافق 25 يونيو سنة 1991 يضبط حدود الوضع تحت الاقامة الجبرية وشروطها.

وتتخذ هذه التدابير بعد استشارة لجنة رعاية النظام العام [1].

وتنص المادة 07 من المرسوم الرئاسي 196/91 على أنه يمكن للسلطات العسكرية المخولة صلاحيات الشرطة، ضمن الشروط المحددة عن الطريق الحكومية، أن تقوم بما يأتي[2]:

_ أن تجري أو تكلف من يجري تفتيشات ليلية أو نهارية في المحال العمومية أو الخاصة، وكذلك داخل المساكن.

_ أن تمنع اصدار المنشورات أو الاجتماعات والنداءات العمومية التي يعتقد أنها كفيلة باثارة الفوضى وانعدام الأمن أو استمرارها.

_ أن تأمر بتسليم الأسلحة والذخائر، قصد ايداعها.

وجاء في المادة 08 من المرسوم الرئاسي 196/91 أنه يمكن السلطات العسكرية المخولة صلاحيات الشرطة أن تقوم بواسطة، عبر جزء مقاطعة كل واحدة منها أو كله، بما يأتي[3]:

_ أن تضيق أو تمنع مرور أشخاص أو تجمعهم في الطرق والأماكن العمومية.

---

[1] جاء في المادة 5 من المرسوم الرئاسي 196/91: " تنشأ لجنة لرعاية النظام العام في مستوى كل ولاية، وهذه اللجنة ترئسها السلطة العسكرية المعينة قانونا وتتكون من: الوالي، محافظ الشرطة الولائية، قائد مجموعة الدرك الوطني، رئيس القطاع العسكري ان اقتضى الأمر، شخصيتان معروفتان بتمسكهما بالمصلحة العامة ".وما يلاحظ على تشكيلة اللجنة هو غياب تمثيل لجميع الهيئات وسيطرة الأجهزة الأمنية عليها مما قد يؤدي الى اهدار الحريات العامة، كما أن عبارة " شخصيتان متمسكتان بالمصلحة العامة " تثير التساؤل من حيث المعايير المعتمدة لمعرفة شخصيات متمسكة بالمصلحة العامة.

وتنص المادة 06 من المرسوم الرئاسي 196/91 على أنه : " تدرس لجنة رعاية النظام العام وتنصح بتطبيق التدابير الاستثنائية المنصوص عليها في هذا المرسوم، التي من شأنها أن تستعيد النظام العام، وسير المرافق العمومية، وأمن الأملاك والأشخاص.

كما تسهر على حسن تنفيذ هذه التدابير ".

[2] أنظر المرسوم التنفيذي رقم 91_204 مؤرخ في 13 ذي الحجة عام 1411 الموافق 25 يونيو سنة 1991 يحدد شروط تطبيق المادة 07 من المرسوم الرئاسي رقم 91 _ 196 والمتضمن تقرير حالة الحصار.

[3] أنظر المرسوم التنفيذي رقم 203/91 مؤرخ في 13 ذي الحجة عام 1411 الموافق 25 يونيو سنة 1991 ، يضبط كيفيات تطبيق تدابير المنع من الاقامة المتخذة طبقا للمادة 8 من المرسوم الرئاسي رقم 91_ 196 المتضمن تقرير حالة الحصار.

_ أن تنشئ مناطق ذات اقامة مقننة لغير المقيمين.

_ أن تمنع اقامة أي شخص راشد يتبين أن نشاطاته مضرة بالنظام العام وبالسير العادي للمرافق العمومية.

_ أن تنظم عن الطريق الادارية مرور المواد الغذائية أو بعض المعدات المعينة، وتوزيعها.

_ أن تمنع الاضرابات التي يمكن أن تعرقل استعادة النظام العام العادي للمرافق العمومية.

_ أن تأمر بتسخير المستخدمين للقيام بنشاطاتهم المهنية المعتادة، في منصب عملهم.

_ أن تأمر عن طريق التسخير، في حالة الاستعجال والضرورة، كل مرفق عام، أو مؤسسة عمومية أو خاصة بأداء خدماتها.

ويمكن المحاكم العسكرية، طوال حالة الحصار أن تخطر بوقوع جنايات أو جرائم خطيرة ترتكب ضد أمن الدولة، مهما كانت صفة مرتكبيها أو المتواطئين معهم[1].

وضمانا للحريات المكرسة دستوريا اعترف المشرع بامكانية قيام كل شخص محل اعتقاد اداري أو اقامة جبرية برفع طعن مع احترام الاجراءات القانونية المطلوبة لذلك، منها قاعدة التسلسل السلمي لدى السلطات المختصة والمتمثلة في لجنة رعاية النظام العام المشكلة على مستوى كل ولاية، ومهلة الطعن هي 10 أيام من تاريخ تقرير الوضع بمراكز الأمن أو الاقامة الجبرية أو المنع من الاقامة من قبل المجلس الجهوي [2]، مما يفسح المجال أمام التعسف وخاصة احتمال تبليغ القرارات بعد انتهاء مهلة الطعن الاداري وما ينتج عنه من اهدار للحريات العامة.

ولا تشير الى امكانية الطعن القضائي في حالة رفض الطعن ولو أنه يجوز الطعن فيها بالالغاء باعتبار أنها ليست من أعمال السيادة وذلك في حالة مخالفة قرارات الوضع في مركز الأمن أو تحت الاقامة الجبرية أو المنع من الاقامة الشروط المحددة في المرسومين التنفيذيين

---

[1] المادة 11 من المرسوم الرئاسي 196/91.

[2] أنظر المواد: 6 من المرسوم 201/91، 3 من المرسوم 202/91 والمرسوم 203/91

المتعلقين بشروط هذه الحالات، ورغم خطورة باقي الصلاحيات المخولة للسلطة المسيرة للحصار على الحريات العامة لا تشير النصوص الى امكانية خضوعها للطعن بالرغم من أنها لا تختلف من حيث طبيعتها القانونية على قرار الوضع في مراكز الأمن والوضع تحت الاقامة الجبرية وبالاخص عدم اعتبارها من اعمال السيادة [1].

ولم ينص الدستور الجزائري على مدة حالة الحصار بل اكتفى بالنص على أنها تقرر لمدة معينة يمكن تجديدها بعد موافقة المجلس الشعبي الوطني وفقا لدستور 1989 والبرلمان بغرفتيه وفقا لدستور 1996 وقد حدد المرسوم 91/ 196 هذه المدة ب 4 أشهر على أنه يجوز أن ترفع قبل ذلك في حالة استتباب الوضع وفقا لتقدير رئيس الجمهورية، كما لم ينص الدستور على اجراءات انهاء حالة الحصار لكن بالرجوع للمرسوم الرئاسي 336/91 المتضمن رفع حالة الحصار نجد أن رئيس الجمهورية اكتفى باستشارة المجلس الأعلى للأمن دون بقية الهيئات التي استشارها قبل اعلانها [2].

2_5_4_3_2_3 السلطات الاستثنائية لرئيس الجمهورية: نصت عليها المادة 93 من دستور 1996[3]، وهي مستوحاة من المادة 16 من الدستور الفرنسي ل 1958 وتقابل المادة 87 من دستور 1989 والمادة 120 من دستور 1976، وتجدر الاشارة الى أن دستور 1996 قد أعطى لرئيس الجمهورية صراحة وبموجب المادة 124 منه، سلطة التشريع بأوامر أثناء العمل بنظم الحالة الاستثنائية ، ودون التقيد بشرط غياب البرلمان كما هو الحال بالنسبة للأوامر التشريعية العادية، وهذا عكس ما كان عليه الأمر في ظل دستوري 1976 و 1989.

---

[1] د. مسعود شيهوب ، مرجع سابق، ص 27.

[2] المرجع نفسه، ص 25.

[3] لقد جاء في المادة 93 الفقرة الأولى من دستور 1996 " يقرر رئيس الجمهورية الحالة الاستثنائية اذا كانت البلاد مهددة بخطر داهم يوشك أن يصيب مؤسساتها الدستورية أو استقلالها أو سلامة ترابها".

ولم يتضمن نص المادة أي قيود على سلطات رئيس الجمهورية في هذه الحالة بخصوص مدة اعمالها أو الاجراءات التي تتخذ في ظلها ومداها، ما عدا تقييده ببعض الاستشارات مع بعض المؤسسات الدستورية عند اعلانا، والنص من جهة أخرى على أن قرار انهاء هذه الحالة يتم بنفس اجراءات الاعلان، وعلى ضرورة اجتماع البرلمان وجوبا اثر اعلانها دون تحديد لدوره هنا بشكل واضح[1].

ان دمج أو تجميع السلطتين التنظيمية والتشريعية في يد رئيس الجمهورية لا يؤدي الى ابعاد البرلمان أو الحلول محله أو ازاحته عن ممارسة سلطاته في مختلف الميادين كما يرى البعض، فالرئيس في هذه الحالة يمارس جميع سلطاته التنظيمية ويتخذ كل مايراه من اجراءات عادية أو استثنائية، أما في المجال التشريعي فان تدخله لا يمكن أن يكون في كل المجالات وانما يقتصر على على ما له من صلة بتسيير الحالة الاستثنائية وما تستوجبه المحافظة على استقلال الأمة والمؤسسات الدستورية في الجمهورية، وكلمة تستوجب تعني الاجراءات الضرورية ذات الصلة وليس كل الاجراءات، فهو لا يتدخل لتعديل الدستور أو قانون المحاماة أو الترقية العقارية وغيرهما، لذلك ينبغي أن يقرأ نص المادة في سياقه وليس في السياق العادي اذ لكل نص أحكامه وقيوده[2].

من دراستنا لنظرية الظروف الاستثنائية في التشريع الجزائري يتبين لنا أن القيود على الحريات العامة والحق في الخصوصية أوسع نطاقا من الظروف العادية، كما أن السلطة التنفيذية تمتلك صلاحيات واسعة تستطيع على أساسها مصادرة الحريات العامة بحجة ممارستها لصلاحياتها القانونية، كما أن صياغة كل مسألة منها جاءت بعبارات فضفاضة تعطي سلطة تقديرية واسعة للسلطة التنفيذية مع تراجع لدور القضاء.

---

[1] د. مولود ديدان ، مرجع سابق ، ص 383_384.

[2] د. سعيد بوالشعير، النظام السياسي الجزائري، الجزء 03، مرجع سابق، ص 340_341.

ولو أن الارتقاء بالقانون المنظم لحالتي الحصار والطوارئ الى مصاف قانون عضوي في دستور 1996 الذي جاء لأول مرة بالقوانين العضوية يعتبر ضمانة هامة للحريات العامة، وذلك لكون السلطة التشريعية هي التي نضع القانون وبالتالي فممثلي الشعب هم الذين يقدرون درجة التقييد على حقوق الانسان والحريات العامة، كما أن القوانين العضوية وطبقا لأحكام المادة 123 من الدستور تخضع للرقابة الدستورية الاجبارية من قبل المجلس الدستوري، وهذا الأخير سوف يتأكد من عدم مخالفاتها لأحكام الدستور وخاصة المتعلقة بالحريات العامة وبالتالي فالمادة 92 ضمانة أساسية ضد أي تعسف في استخدام حالة الطوارئ وحالة الحصار [1]، غير أنه لحد الساعة لم يتم اصدار القانون العضوي المنظم لحالتي الطوارئ والحصار.

[1] د. بوزيد لزهاري ، تعديل 28 نوفمبر 1996 وحقوق الإنسان، مجلة المدرسة الوطنية للادارة، مركز التوثيق والأبحاث الادارية، المجلد 07 العدد الأول، 1997، ص 94.

الفصل

السادس

الفصل 6

الحماية الجنائية للحق في الحياة الخاصة

يوفر القانون الجنائي حماية للحياة الخاصة تقتصر على حرمة المسكن وسرية المراسلات وأسرار المهنة، ولكنه إزاء التقدم العمراني الهائل من ناحية والتقدم العلمي وأبعاده ومخاطره على الحياة الخاصة من ناحية أخرى، بحيث بات من السهل غزو الحياة الخاصة والتسلل إليها.

ولهذا السبب راحت التشريعات العقابية المقارنة تمد حمايتها إلى الحياة الخاصة لتضع بذلك حدا للافتئات على خصوصيات الناس، بعدما تبين أن من الأفعال ما يمس هذه الحياة ويرقى إلى درجة الخطورة التي تستأهل التجريم.

فلم يعد الحكم بالتعويض كافيا لأن هذا التقدم التكنولوجي الهائل أصبح يمثل تهديدا خطيرا للحياة الخاصة للإنسان، نظرا لما تقدمه الأجهزة الحديثة من إمكانيات التلصص والتجسس، التي تنفذ إلى الحياة الخاصة فتصورها أو تسجلها بغير علم صاحبها وبالرغم من وجوده داخل منزله المحكم الإغلاق.

ومن ثم أدخلت الدول في تشريعاتها الجنائية نصوصا جديدة لتجريم مثل هذه الأفعال ففي فرنسا صدر القانون رقم 70–643 في 17 يوليو 1970 بشأن حماية حقوق الأفراد وحرياتهم، إذ أضاف خمس مواد جديدة إلى قانون العقوبات من (367–372) تعاقب على الاعتداء على الحياة الخاصة للأفراد بالتصنت أو تسجيل الأحاديث أو التقاط الصور أو إفشائها ونشر المونتاج، بأي وسيلة كانت ودون موافقة المجني عليه.

وقد تأثرت العديد من التشريعات العربية بالمشرع الفرنسي وأقرت حماية موضوعية للحياة الخاصة.

هذا ومن الجدير بالذكر أن علة التجريم على النحو الذي تتبناه التشريعات الحديثة تكمن في ضرورة تقرير الحماية الجنائية للحياة الخاصة للفرد، وكفالة حرمتها باعتبارها احدى الدعامات التي يتوقف عليها تمتع الفرد بحريته الشخصية والتي ينبغي أن تحاط بسياج من السرية فلا ينفذ منه أحد الا بقبول ورضاء صاحب هذه الحياة.

هذا وأن حرية الفرد ليست مطلقة وإنما ترد عليها قيود تبررها مصلحة الجماعة.

وتعتبر الإجراءات الجنائية أكثر القيود مساسا بحقوق الفرد وحريته، ومن ثم دعت الحاجة إلى إيجاد التوازن بين حق الدولة في حماية المجتمع من الجريمة، وبين توفير الحماية للحريات الفردية.

لذلك سوف نعالج بالدراسة الجرائم الماسة بالحياة الخاصة والتي دعت النتائج الخطيرة للتقدم العلمي والتكنولوجي إلى تجريمها، وكذلك نعالج بعض الضمانات الإجرائية الماسة بحماية الحياة الخاصة للأفراد.

لذلك سوف نتطرق لهذا الفصل في مبحثين كما يلي: حماية الحياة الخاصة في قانون العقوبات (المبحث الأول)، حماية الحياة الخاصة في قانون الإجراءات الجزائية (المبحث الثاني).

2_6_1 حماية الحياة الخاصة في قانون العقوبات:

تكمن علة التجريم الذي تتبناه التشريعات الحديثة في ضرورة تقرير الحماية الجنائية للحياة الخاصة للفرد، وكفالة حرمتها باعتبارها إحدى الدعامات التي يتوقف عليها تمتع الفرد بحريته الشخصية والتي ينبغي أن تحاط بسياج من السرية فلا ينفذ منه أحد إلا بقبول ورضاء صاحب هذه الحياة.

لقد كان قانون العقوبات يقصر حماية الحياة الخاصة للأفراد على مجموعة من الجرائم التقليدية، إلا أنه قد ترتب على التطور التكنولوجي الحديث وما صاحبه من تعرض الحياة الخاصة للأفراد لمخاطر لم تكن ماثلة من قبل ، أن اضطر المشرع الجنائي في القانون المقارن إلى التدخل لتجريم بعض الأفعال.

ورأينا أن المشرع الجنائي المصري قد قرر في هذا الصدد حماية لثلاثة أنواع من الجرائم : جريمة الحصول على الحديث أو الصورة ، وجريمة إذاعة أو استعمال التسجيل أو المستند، وجريمة التهديد بالإفشاء، ولكنه يعرف جريمة أخرى تسمى بجريمة المونتاج وهي جريمة لم ينقلها عنه المشرع المصري.

ولدراسة هذه الجرائم التي تعد اعتداء على ألفة الحياة الخاصة نقسم هذا المبحث إلى خمسة مطالب.

2_6_1_1 جريمة استماع أو تسجيل أو نقل المحادثات الخاصة:

أهتم المشرع الجنائي في القانون المقارن بحماية الحياة الخاصة ضد وسائل التجسس عليها، فضمن نصوصه مجموعة من القوانين التي ترمي الى تحقيق حماية هذه الحياة، وقد جرم

المشرع الجنائي الفرنسي في المادة 368 منه وهي المقابلة للمادة 309 مكرر من قانون العقوبات المصري [1] فعلين هما: الحصول على الحديث والتقاط الصورة دون موافقة صاحب الشأن.

على أنه نظرا لاختلاف الموضوع الذي ينصب عليه فعل المتهم في كل منهما الحديث في أولهما والتقاط الصورة في ثانيهما ونظرا لما سيتتبعه هذا الأمر من اختلاف في الأفعال التي تقوم بها كل جريمة، فقد آثرنا أن ندرس كل جريمة من الجريمتين على حده، لذلك سوف نتكلم هنا عن الجريمة المتعلقة بالحصول على الحديث.

يشترط لقيام الجريمة المتعلقة بالحصول على الحديث أن يكون هناك موضوع، وهو يتمثل في المحادثات التي تجري في مكان خاص.

وهذا هو ما اشترطه المشرع الفرنسي والمصري وقد زاد المشرع المصري صراحة المحادثات التي تجري عن طريق التليفون، ثم ركن مادي مبناه ما يصدر عن المتهم من سلوك متمثل في الاستراق أو التسجيل أو النقل عن طريق جهاز، وأن يترتب على هذا النشاط نتيجة هي الحصول على الحديث ثم ركن معنوي قوامه القصد الجنائي، لذلك سوف نعالج هذا المطلب في ثلاثة فروع بحيث نتناول في الفرع الأول موضوع الجريمة ، وفي الفرع الثاني الركن المادي، وفي الفرع الثالث الركن المعنوي.

2_6_1_1_1 موضوع الجريمة:

موضوع الجريمة قوامه محادثات تجري في مكان خاص أو عن طريق التليفون، فينبغي أن يتعلق موضوع الجريمة بأحاديث، فحين استخدم المشرع تعبير " المحادثات" إنما أراد أن يقصر نطاق الجريمة على ما يأخذ طابع المحادثات المتفوه بها بين الأشخاص.

---

[1] قانون العقوبات رقم 58 لسنة 1937 نشر بالوقائع المصرية العدد 71 في 1937/08/05 وفقا لآخر تعديل له بالقوانين 5 لسنة 2010 والمرسوم بقانون رقم 10 و11 لسنة 2011.

ويعد حديثا كل صوت له دلالة مفهومة، سواء أكان هذا الفهم من الممكن إدراكه لدى جمهور السامعين أو لدى فئة معينة منهم.

ولا عبرة في ذلك باللغة التي يجري بها الحديث، وعلى ذلك إذا لم يكن للصوت المسموع وصف الحديث، كما لو تعلق الأمر بألحان موسيقية لمؤلف موسيقي فان هذا الركن من الجريمة لا تقوم له قائمة.

وقد رأينا أن المشرع الجنائي في مصر وفرنسا قد ربط حماية الحياة الخاصة بالمكان، فاشترط أن تكون المحادثة قد تمت في مكان خاص ، لتكون محلا للحماية وقلنا أنه كان الأحرى بالشارع الجنائي أن يضفي الحماية على الأحاديث متى كانت لها صفة الخصوصية بصرف النظر عن المكان الذي جرت فيه، خاصة وأن بعض التشريعات تأخذ بذلك.

هذا وينبغي أن نشير إلى أن المشرع الجنائي المصري قد وضع قرينة مطلقة أضفى بها الصفة الخاصة على كل حديث تم عن طريق الهاتف.

2_6_1_1_2 الركن المادي:

يشترط أن يكون الإستماع للحديث، تسجيله، نقله قد تم عن طريق جهاز من الأجهزة المصممة خصيصا لذلك الغرض فلابد من استخدام جهازا أي كان نوعه يمكن من خلاله للجاني أن يستمع للحديث أو يقوم بتسجيله أو نقله أي يكفي الاستماع عن طريق وسيلة تقنية[1].

ومن هنا فان التصنت على الحديث أو الاستماع إليه عن طريق الأذن وحدها دون الاستعانة بجهاز أيا كان نوعه، لا تقوم به الجريمة المنصوص عليها في القانونين المصري والفرنسي، على أنه ليس من الضروري أن تكون المحادثات قد سجلت ونقلت عن طريق جهاز وإنما يكفي أن يكون قد استمع إليها بواسطة آلة أيا كان نوعها ثم نقلت بعد ذلك بطريقة أخرى.

---

[1] هبة أحمدعلي حسانين، مرجع سابق، ص 338.

وفي سويسرا يشترط قانون العقوبات أن يتم استراق السمع وتسجيل الأحاديث عن طريق جهاز، ولم يحدد المشرع نوع الجهاز على أنه يشترط أن يكون هذا الجهاز كما هو الشأن في التشريعات المقارنة من الأجهزة التي أنتجها التقدم العلمي ، وهو نفس الحكم في القانون الألماني وفقا للمادتين 398، 353 من قانون العقوبات.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية ينص القانون الفيدرالي الصادر سنة 1968 في الباب الثالث منه، والمتعلق بالتصنت التليفوني والمراقبة الاليكترونية، على أن التقاط الأحاديث المعاقب عليها يجب أن يتم عن طريق استعمال أجهزة اليكترونية أو ميكانيكية أو غيرها من الأجهزة.

وفي قضية كاتز ضد الولايات المتحدة قضت المحكمة العليا بأن التعديل الرابع للدستور الأمريكي يحمي الشخص الذي يريد أن يحفظ سرية محادثاته من كل تدخل غير مقبول، وليس في مكان خاص فقط ولكن أيضا في مكان عام، كما قضت المحكمة بأن كل دليل يتحصل عليه بطريق غير شرعي يلزم استبعاده من أي محاكمة يمكن أن تقام.

وفي انجلترا لا يحظر القانون أخذ الأدلة من استراق السمع غير المشروع، وان كانت المحاكم قد أظهرت ازدراء للأخذ بمثل هذا الدليل .

هذا وينبغي أن نضيف الى أن من عناصر الركن المادي أن تتحقق نتيجة اجرامية تتمثل في الحصول على الحديث الذي يعتبر اعتداء على الحياة الخاصة وأن تكون هناك علاقة سببية بين الفعل والنتيجة.

ومن جانب آخر أن المسألة الخاصة بعلاقة السببية لا تثير في هذا الشأن مشكلات تذكر اذ ينبغي أن ترتبط بالفعل بعلاقة سببية.

2_6_1_1_3 الركن المعنوي:

ليست الجريمة مجرد كيان مادي بل هي كذلك كيان نفسي أيضا، واذا كان الركن المادي يتكون من السلوك المحظور والنتيجة الجرمية والعلاقة السببية بينهما، فان الركن المعنوي يمثل الأصول النفسية لماديات الجريمة والسيطرة عليها، وللركن المعنوي أهمية واضحة، فالأصل ألا جريمة بغير ركن معنوي، اذ أنه وسيلة المشرع في تحديد المسؤول عن الجريمة، ومن ثم يمثل هذا الركن ضمانا للعدالة ويحقق للعقوبة أهدافها الاجتماعية، فالعدالة تقتضي عدم إنزال العقوبة على شخص لم تكن له بماديات الجريمة صلة نفسية، كما تقضي بذلك التشريعات العقابية المعاصرة، وهذا مفاده أن الإنسان يسأل عن الجريمة إذا تم استناد الفعل إليه وأنه مخطئ فيه، باعتبار أن الخطأ هو الركن الجوهري أو الأساس الذي تقوم عليه المسؤولية الجزائية، والخطأ ما هو إلا تجسيد للإرادة الجرمية التي تستمد صفتها من وراء تحقيق غرض غير مشروع، يتمثل بالماديات غير المشروعة، الفعل والنتيجة، ومن ثم تكمن الصلة بين نفسية الجاني وبين ماديات الجريمة وهو ما يعبر عنه بالركن المعنوي [1].

والخطأ على صورتين إحداهما القصد الجرمي و به تكون الجريمة عمدية، والأخرى هي الخطأ غير العمدي و به تقوم الجرائم غير العمدية، أما صورة الخطأ التي تنطبق على الجرائم محل البحث فهي صورة القصد الجرمي و به تكون هذه الجرائم عمدية، وعليه سيكون القصد الجرمي محل البحث في هذه الجرائم، إذ أنه يتمثل بعنصرين هما العلم والإرادة.

يتخذ الركن المعنوي لهذه الجريمة صورة القصد الجرمي المتمثل بالعلم والارادة، اذ أن تطلب القصد الجرمي مستفاد من تعريف المشرع المقارن، لهذه الجريمة بأنها: " اعتداء على حرمة الحياة الخاصة "، اذ أن الاعتداء يفترض توافر القصد الجرمي الذي يقوم على عنصري العلم

---

[1] د. علي أحمد عبد الزعبي، مرجع سابق، ص 234، 235.

والإرادة، إذ أنه يجب على الجاني أن يعلم بالصفة الخاصة للحديث، أي أن يكون معبرا عن المعاني والأفكار المرتبطة، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك عند بحث الركن المادي لهذه الجريمة، كما أنه يجب أن يكون عالما بأن من شأن الجهاز الذي يستعمله أن ينقل الحديث أو يسجله، علاوة على ذلك يجب أن تتجه إرادته إلى فعله والى النتيجة المتمثلة بالحصول على الحديث أو نقله، بمعنى آخر أن تتصرف إرادة الفاعل إلى استراق السمع إلى حديث الغير أو تسجيله أو نقله دون رضاء صاحبه، وتطبيقا لذلك فانه لا يرتكب هذه الجريمة من استمع إلى محادثة هاتفية لتشابك الخطوط ، أو من ترك سهوا جهاز التسجيل في مكان خاص فسجل حديثا جرى فيه، أو إذا وقع الفعل في أثناء اجتماع على مرأى أو مسمع من الحاضرين في ذلك الاجتماع، وبناء على رضاء الشخص المقصود بالحماية، لدرجة تزيل عن الحديث صفة السرية، فانه لا يكون هناك جريمة [1].

والقصد الجرمي المطلوب لقيام هذه الجريمة هو القصد العام أيا كانت الدوافع (البواعث) وراء القيام بهذا الفعل، سواء أكان دافع الفعل ابتزاز الأموال أم خدمة نظام سياسي، أم استغلاله في وسيلة اعلامية أم مجرد الفضول وحب الاستطلاع.

أما في الجزائر وبغية التصدي للنوايا والغايات الشريرة للأشخاص في الإضرار بالغير عن طريق الاعتداء على حرمة حياتهم الخاصة، حظر المشرع العقابي الجزائري التجسس على الغير بأية وسيلة كانت [2].

فقد نص في المادة 303 مكرر فقرة أولى رقم 01 على أنه: " يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وبغرامة من 50000 د ج إلى 300000 د ج كل من تعمد المساس بحرمة الحياة الخاصة للأشخاص بأية تقنية كانت وذلك :

---

[1] د. علي أحمد عبد الزعبي ، مرجع سابق، ص 248، 249.

[2] صفية بشاتن، مرجع سابق، ص 399.

1_ بالتقاط أو تسجيل أو نقل مكالمات أو أحاديث خاصة أو سرية، بغير إذن صاحبها أو رضاه".

إن العقوبة المقررة في المادة 303 مكرر فقرة أولى هي عقوبة أصلية إذا كان الجاني شخصا عاديا.

أما إذا كان المعتدي على حرمة الحياة الخاصة للأشخاص موظفا عاما، كانت العقوبة مشددة وذلك وفقا لنص المادة 143 من قانون العقوبات تنص على أنه : " فيما عدا الحالات التي يقرر فيها القانون عقوبات في الجنايات والجنح التي يرتكبها الموظفون أو القائمون بوظائف عمومية، فإن من يساهم منهم في جنايات أو جنح أخرى ممن يكلفون بمراقبتها أو ضبطها يعاقب على الوجه الآتي:

_ إذا كان الأمر يتعلق بجنحة فتضاعف العقوبة المقررة لتلك الجنحة ".

أما الشروع في ارتكاب الجنحة المشار إليها في هذه المادة فقد قررت لها العقوبات ذاتها المقررة للجنحة التامة.

كما قرر المشرع العقابي عقوبة تكميلية نصت عليها المادة 303 مكرر 02 وهي منع المحكوم عليه من ممارسة حق أو أكثر من الحقوق المنصوص عليها في المادة مكرر 01 من قانون العقوبات وذلك لمدة لا تتجاوز 5 سنوات.

كما يجوز للمحكمة أن تأمر بنشر حكم الإدانة طبقا للكيفيات المبينة في المادة 18 من قانون العقوبات .

_ وفي كل الأحوال، يتعين الحكم بمصادرة الأشياء التي أستعملت لارتكاب الجريمة.

ولا يفلت الشخص المعنوي من المسؤولية الجزائية إذا ارتكب الفعل المنصوص عليه في المادة 303 مكرر وذلك وفقا لما نصت عليه المادة 51 مكرر، إلا أن مسؤولية هذا الأخير لا تمنع من مساءلة الشخص الطبيعي كفاعل أصلي أو كشريك في الأفعال نفسها [1].

2_6_1_2 جريمة التقاط أو نقل الصورة:

تنص المادة 1/262 من قانون العقوبات الفرنسي الجديد على أن " يعاقب بالحبس سنة وغرامة ثلاثمائة ألف فرنك كل من اعتدى عمدا بوسيلة أيا كان نوعها على ألفة الحياة الخاصة للآخرين:

1-.....

2_ بالالتقاط أو بالتسجيل أو بالنقل بدون موافقة صاحب الشأن صورة شخص في مكان خاص "

ويمثل الحق في الصورة عنصرا من عناصر الحياة الخاصة وهو من الحقوق اللصيقة بشخصية الإنسان

من ناحية، وأنها تعتبر مظهرا من مظاهر خصوصية الإنسان وحرمة حياته الخاصة من ناحية أخرى[2].

واعتبار الاعتداء على الحق في الصورة من قبيل الاعتداء على الحق في الحياة الخاصة، هو التكييف الذي أخذ به كل من المشرعين المصري والفرنسي.

---

[1] المادة 51 مكرر (المستحدثة بالقانون رقم 04_ 15 المؤرخ في 2004/11/10) فقرة 02 منها . أنظر في هذا الصدد القضية رقم 07/447 سالفة الذكر والمرفوعة أمام محكمة سيدي أمحمد بالجزائر العاصمة ضد شركة سونلغاز على أساس المسؤولية الجنائية عن الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة لعائلة أحد العاملين لديها بنشر صورتها في رزنامة دون إذن منها ولا علمها بذلك الفعل، ومساءلة هذه الشركة كان على أساس مسؤولية الشخص المعنوي الجزائية . راجع صفية بشاتن، مرجع سابق، ص 402.

[2] ممدوح خليل بحر، مرجع سابق، ص 388.

هذا وينبغي أن نشير إلى أنه لا توجد في أمريكا أحكام خاصة لحماية الفرد ضد التصوير رغم إرادته.

ومع ذلك فهناك أحكام صادرة عن المحكمة العليا تشير الى استعدادها لتقرير حماية للتعدي على الحياة الخاصة ففي قضية (PERNSTEIN V CLAYMAN) التي تتمثل وقائعها في أن أحد العلماء كان قد حصل على صورة مشوهة للمدعية التي أصابتها هذه التشوهات نتيجة مرض خبيث كانت تعاني منه، وكان هذا التصوير قد حصل دون الحصول على اذن المدعية وقد قررت المحكمة أن ذلك يعد اعتداء على الحياة الخاصة للمريضة، وأمرت المدعي عليه أن يعيد الى المدعية الصورة التي أراد أن يستبقيها في محفوظاته الخاصة [1].

ولا يوجد في الولايات المتحدة قانون فيدرالي يتضمن عقوبات جنائية على التقاط الصورة دون موافقة الشخص.

غير أن هناك عددا من الولايات التي فيها تشريعات تعتبر استراق النظر خلسة اعتداء وتقرر له عقوبة جنائية.

من ذلك ما نص عليه قانون (ألباما) من أنه " كل من نظر إلى غرفة أنثى، أو لاحظ بتمعن ما يجري في أي مكان معد للسكن لا يكون مالكا له ولا تحت رقابته _ مشغول بأنثى، يكون مرتكبا لجريمة وتوقع عليه عقوبة الغرامة التي قد تصل في حدها الأقصى إلى 500 دولار، والقيام بأعمال شاقة لمصلحة الدولة والتي قد تصل مدتها إلى سنة أو بإحدى هاتين العقوبتين وفقا لسلطة المحكمة".

كما أن المادة 647 فقرة 12 من القانون الجنائي لولاية كاليفورنيا تعرف المتشرد الذي توقع عليه عقوبة التشرد بقولها أن :

---

[1] د. ممدوح خليل بحر، مرجع سابق، ص 389.

".....كل من اختلس النظر عن طريق الباب أو الشباك إلى مبنى يكون مملوكا للغير مشغولا بساكنيه".

ولا يتضمن القانون الجنائي الانجليزي نصا يمنع تصوير الأشخاص دون موافقتهم، إلا أنه يجيز القبض على مسترق النظر ويشمل هذا استخدام التلسكوب والنظارات المكبرة".

ولعل الذي دفع المشرع الجنائي في القانون المقارن إلى تجريم هذا الفعل، هو ما سبق أن قلناه في شأن جرائم تسجيل الأحاديث ونشرها، أي ظهور الأجهزة الحديثة على أثر التطور العلمي والتكنولوجي، والتي يمكن معها التقاط صورة الإنسان في لحظات دون أن يشعر بها، على عكس ما كان عليه الحال فيما مضى إذا كان أخذ الصورة لا يتم إلا بعد موافقة الشخص المعني، نظرا لأن العملية كانت تتطلب عرض الشخص نفسه أمام المصور لرسم صورته [1].

وتقوم جريمة الحصول على صورة الشخص بدون موافقته على ركنين هما:

2_2_1_2_1 الركن المادي:

يتحقق الركن المادي لجريمة الحصول على الصورة وفقا لنص المادة 1/226 من قانون العقوبات الفرنسي الجديد بالتقاط أو تسجيل أو نقل صورة شخص قائم في مكان خاص بغير رضاه باستخدام وسيلة أيا كان نوعها، فيلزم لقيامه إذن توافر العناصر الأربعة الآتية [2]:

1_سلوك إجرامي يتخذ شكل التقاط أو تسجيل أو نقل صورة شخص.

2_ استخدام وسيلة أيا كانت في التقاط صورة الشخص أو تسجيلها أو نقلها.

3_ تواجد من تلتقط أو تسجل أو تنقل صورته في مكان خاص.

4_ عدم رضاء المجني عليه.

---

[1] د. ممدوح خليل بحر، مرجع سابق، ص 389، 390.

[2] آدم عبد البديع آد حسين، مرجع سابق، ص 547.

وفيما يلي نتناول هذه العناصر الأربعة [1]:

2_6_1_2_1_1 السلوك الإجرامي:

ويتحقق بالتقاط أو تسجيل أو نقل الصورة، ويقتضي بيانه تحديد ماهية الصورة المعاقب على التقاطها أو تسجيلها أو نقلها، ومعنى الالتقاط والتسجيل والنقل .

2_6_1_2_1_1_1 ماهية الصورة المعاقب على التقاطها أو تسجيلها أو نقلها:

الصورة في اللغة الشكل والتمثال المجسم وفي علوم الطبيعة الرسم الحاصل بواسطة مرآة أو أية آلة من الآلات البصرية، ويعرفها معجم لاروس الفرنسي بأنها تمثيل شخص أو شيئ بنقش أو نحت أو رسم أو صورة فوتوغرافية أو فيلم.....

ويقصد بالصورة المعاقب على التقاطها أو تسجيلها أو نقلها_ بمقتضى نص المادة 226_1 من قانون العقوبات الفرنسي الجديد _ تثبيت أو رسم قسمات شكل الإنسان على دعامة مادية أيا كانت . ومن ثم تخرج من نطاق الحماية المقررة بهذا النص الصور التي يتم التقاطها أو تسجيلها أو نقلها للأشياء، إذ لا يحمي القانون بهذه الجريمة سوى الإنسان أما الأشياء أيا كانت أهميتها أو الضرر الناجم عن تصويرها فلا تدخل في نطاق هذه.

2_6_1_2_1_1_2 معنى الالتقاط والتسجيل والنقل:

2_6_1_2_1_1_2_1 الالتقاط:

الالتقاط في اللغة الأخذ من حيث لا يحس والتقاط الصورة المحقق لمعنى أخذها يعني تثبيتها على مادة حساسة(نيجاتيف)، ومجرد التقاط الصورة أي مجرد تثبيتها، يتحقق الركن المادي للجريمة، أما اظهار الصورة في هيئة ايجابية على الدعامة المادية المخصصة لذلك فليس عنصرا

[1] آدم عبد البديع آد حسين، مرجع سابق ، ص 547.

في هذا الركن، لذا تقع الجريمة تامة في ركنها المادي حتى ولو لم يكن باستطاعة الجاني فنيا معالجة النيجاتيف كيميائيا لاظهار الصورة الكامنة أو لا ينتوي ذلك، ولا يؤثر في قيامها أن يجري بعد التقاطها تشويها أو رتوشا على النيجاتيف ليضفي على الصورة مظهرا هزليا أو مغايرا.

2_6_1_2_1_1_2_2 التسجيل:

يقصد بتسجيل الصورة المحقق للركن المادي للجريمة حفظ صورة الشخص على مادة معدة لذلك بوسيلة أيا كان نوعها لمشاهدتها فيما بعد أو إذاعتها، وتطبيقا لذلك يتحقق الركن المادي للجريمة متى تم تسجيل صورة شخص موجود في مكان خاص دون موافقته عن طريق الرسم على لوحة أو أي مادة أخرى معدة لذلك، لمشاهدتها فيما بعد أو نقلها إلى مكان آخر أو عرضها في محيط خاص.

2_6_1_2_1_1_2_3 النقل:

نقل الشيئ في اللغة تحويله من موضع إلى موضع آخر، وعليه يعني نقل صورة شخص تحويلها أو إرسالها من مكان تواجده إلى مكان آخر، عاما كان أو خاصا، بحيث يتمكن الغير من مشاهدة قسمات شكله وما يأتيه من حركات وأفعال، وذلك على نحو ما يحدث في البث التلفزيوني المباشر على الهواء والدوائر التلفزيونية المغلقة وبذا ينطوي نقل الصورة على معنى التقاطها باعتباره التقاطا ونقلا متزامنين للصورة.

2_6_1_2_1_2 وسيلة ارتكاب الجريمة:

لم يشترط المشرع الفرنسي في ظل قانون العقوبات الجديد لقيام جريمة الحصول على الصورة أن يستخدم الجاني وسيلة معينة جهازا أو أي وسيلة فنية أخرى في ارتكاب أفعال الالتقاط أو التسجيل أو النقل، وإنما أطلق نوع الوسيلة التي يتم بها ارتكاب هذه الأفعال، فلم يقصرها على الأجهزة الحديثة أو الوسائل الفنية الأخرى.

والمشرع الفرنسي بإطلاقه نوع الوسيلة التي ترتكب بها جريمة التقاط أو تسجيل أو نقل الصورة يكون قد وسع من نطاق الحماية الجنائية المقررة لحرمة الحياة الخاصة في مجال الصورة، حيث يمتد نطاق التجريم _ في هذه الحالة_ ليشمل أفعال الاعتداء على الصورة التي ارتكبت بوسائل أخرى تقليدية _ غير الأجهزة (كما هو الحال بالنسبة لرسم شخص موجود في مكان خاص بدون رضاه)، وان كان هذا التجريم يقصر عن أن يشمل أفعال الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة باستراق النظر، ذلك لأن المشرع الفرنسي قد حصر صور الاعتداء المكونة للجريمة في أفعال الالتقاط والتسجيل والنقل(المادة 1/226 عقوبات)، وهو ما لم ينطبق على استراق النظر بالعين المجردة.

2_6_1_2_1_3 المكان الخاص: اشترط المشرع الفرنسي بمقتضى نص المادة (226_1) من قانون العقوبات الجديد لتحقق الاعتداء على ألفة الحياة الخاصة عن طريق التصوير أن تكون صورة المجني عليه قد التقطت أو سجلت وهو في مكان خاص ولا أهمية بعد ذلك للوضع الذي كان عليه الشخص أثناء التقاط أو تسجيل صورته، وقد سلف بيان المقصود بالمكان الخاص فنحيل إليه منعا للتكرار.

2_6_1_2_1_4 رضاء المجني عليه: وأخيرا يلزم لتحقق الركن المادي في هذه الجريمة أن يكون التقاط أو تسجيل أو نقل صورة الشخص الموجود في مكان خاص قد تم ضد إرادة هذا الشخص، ومن هنا كان الرضاء عنصرا ماديا في النموذج القانوني للجريمة.

2_6_1_2_2 الركن المعنوي:

جريمة التقاط أو تسجيل أو نقل الصورة المنصوص عليها في المادة (226_1) من قانون العقوبات الفرنسي الجديد جريمة عمدية، يتخذ ركنها المعنوي صورة القصد الجنائي، والقصد الجنائي المتطلب فيها هو قصد عام، ويتحقق بتوافر عنصري العلم والإرادة.

أما العلم: فيجب أن يشمل كل عناصر الفعل المادي المكون للجريمة كما وصفها القانون وانتفاء العلم بأحد هذه العناصر ينفي القصد الجنائي، والجريمة بالتالي، فلا يرتكب هذه الجريمة من يصور منزلا أثريا قديما على الطريق العام فيلتقط دون علمه صورة مالكه داخله.

وأما الإرادة: فيتعين أن تتجه إلى التقاط أو تسجيل أو نقل صورة شخص في مكان خاص دون رضاه.

غير أن جانبا من الفقه الفرنسي يعتبر هذه الجريمة من جرائم القصد الخاص التي يتطلب القانون فيها بالإضافة إلى القصد العام نية خاصة هي قصد المساس بألفة الحياة الخاصة[1].

وبالرجوع الى المشرع الجزائري نجده يجرم فعل التعرض لصورة الأشخاص وذلك إما بالتقاطها أو تسجيلها أو نقلها، ونصت على هذه الجنحة المادة 303 مكرر نفطة 02 التي جاء فيها: " يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وبغرامة من 50000 دج إلى 300000 دج كل من تعمد المساس بحرمة الحياة الخاصة للأشخاص بأية تقنية كانت، وذلك :

2_ بالتقاط أو تسجيل أو نقل صورة لشخص في مكان خاص بغير إذن صاحبها أو رضاه ".

وإذا كان المعتدي موظفا عاما تشدد العقوبة إلى الحد المنصوص عليه في المادة 143 من قانون العقوبات سالفة الذكر.

كما أن الشروع في ارتكاب هذه الجنحة الواردة في المادة، يعاقب عليه بالعقوبات نفسها المقررة للجنحة التامة.

كذلك إذا ارتكب هذه الجنحة شخص معنوي تكون العقوبة وفقا لما ورد في المادة 51 مكرر سالفة الذكر، ومعه الشخص الطبيعي المكون له إما شريكا أو فاعلا أصليا وفقا للأوضاع، ويتولى القاضي تحديد مسؤولية كل منهما الجنائية [1].

---

[1] آدم عبد البديع آدم حسين، مرجع سابق، ص 500.

وقد نص كذلك المشرع على عقوبات تكميلية لهذه الجنحة وردت في المادة 303 مكرر 02 كما سبق شرحها، بالإضافة إلى ضرورة مصادرة كل ما تم استعماله من أشياء في ارتكاب هذه الجنحة، والمصادرة هنا مسألة وجوبية [2].

2_6_1_3 جريمة استعمال التسجيل أو المستند أو الاحتفاظ به أو إفشاء محتوياته:

انتهاك حرمة حياة الشخص الخاصة بالتصنت أو تسجيل أو نقل أحاديثه الخاصة، أو بالتقاط أو تسجيل أو نقل صورته أثناء وجوده في مكان خاص لا يحدث في الغالب لمجرد الفضول وحب الاستطلاع ، وإنما قد يكون الهدف من ورائه الاستفادة بطريقة أو أخرى، كنشر صورته أو إعلان أحاديثه الخاصة للغير لقاء مبلغ من المال ، لذا كان من المنطقي أن يكمل المشرع الجنائي الفرنسي خطته في حماية الحياة الخاصة، بتعقب البواعث الخبيثة لدى الجناة من انتهاك حرمة الحياة الخاصة للغير، عن طريق تجريم إعلان أو استعمال التسجيل أو المستند المتحصل عليه بإحدى طرق انتهاك حرمة هذه الحياة الخاصة المعاقب عليها جنائيا [3].

وتأسيسا على ذلك نصت المادة 1/226 من قانون العقوبات الفرنسي الجديد على أن " يعاقب بنفس العقوبات أي المنصوص عليها في المادة 1/226 كل من أحتفظ أو أعلن أو سهل

---

[1] صفية بشاتن، مرجع سابق، ص 406.

[2] جاء في المادة 303 مكرر 02 من قانون العقوبات : " ويتعين دائما الحكم بمصادرة الأشياء التي استعملت لارتكاب الجريمة " .

[3] آدم عبد البديع آدم حسين، مرجع سابق ، ص 552.

إعلان الجمهور أو الغير أو استعمل علنا أو في غير علانية أي تسجيل أو مستند تحصل عليه بإحدى الطرق المبينة في المادة 1/226 "[1].

ولا شك أن هذا التجريم من قبل المشرع الجنائي له ما يبرره، فالأشخاص الذين يلتقطون الصور أو يسجلون أحاديث الآخرين بدون رضائهم لا يفعلون ذلك في الغالب الأعم لإرضاء شهوة الفضول المؤقت عندهم وإنما يهدفون فيما بعد ذلك إلى استغلال ما نتج عن هذه الجريمة بالطرق المختلفة، ابتداء من النشر بقصد الحصول على ربح مادي أو منفعة إلى حد التهديد فيما بعد بالإفشاء ولعل هذا هو الذي دفع بعض الفقهاء إلى النظر إليها باعتبارها جريمة أي تتولد " كنتيجة "[2].

ويتضح من نص المادة 226 من قانون العقوبات الفرنسي أن جريمة إعلان أو استعمال التسجيل أو المستند تقوم على ركنين هما: الركن المادي والركن المعنوي.

---

[1] جاء في المادة 309 مكرر أ من قانون العقوبات المصري: " يعاقب بالحبس كل من أذاع أو سهل إذاعة أو استعمل ولو في غير علانية تسجيلا أو مستندا متحصلا عليه بإحدى الطرق المبينة بالمادة السابقة أو كان ذلك بغير رضاء صاحب الشأن . ويعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات كل من هدد بإفشاء أمر من الأمور التي تم التحصل عليها بإحدى الطرق المشار إليها لحمل شخص على القيام بعمل أو الامتناع عنه.

ويعاقب بالسجن الموظف العام الذي يرتكب أحد الأفعال المبينة بهذه المادة اعتمادا على سلطة وظيفته.

ويحكم في جميع الأحوال بمصادرة الأجهزة وغيرها مما يكون قد استخدم في الجريمة أو تحصل عنها، كما يحكم بمحو التسجيلات المتحصلة عن الجريمة أو إعدامها".

وقد اقتبس المشرع الجنائي المصري هذا النص من قانون العقوبات الفرنسي مع بعض الاختلاف اليسير اذ يضيف المشرع الفرنسي إلى الإذاعة أو الاستعمال طريقة أخرى من طرق النشر وهي الاحتفاظ بالتسجيل أو المستند مع العلم بمضمونه. د. ممدوح خليل بحر، مرجع سابق، ص 395.

[2] المرجع نفسه، ص 395.

2_6_1_3_1 الركن المادي:

يتحقق الركن المادي لهذه الجريمة بالاحتفاظ أو الإعلان أو تسهيل الإعلان أو الاستعمال ولو في غير علانية لتسجيل أو لمستند متحصل عليه بإحدى الطرق المبينة في المادة 226_1 من قانون العقوبات الفرنسي الجديد وبذلك يقوم هذا الركن على عنصرين:

2_6_1_3_1_1 النشاط الإجرامي: حدد الشارع الفرنسي صورا أربعا للفعل الذي تقوم به الجريمة: الاحتفاظ أو الإعلان أو تسهيل الإعلان أو الاستعمال ولو في غير علانية.

2_6_1_3_1_1_1 الاحتفاظ: يعني إبقاء الشخص في حوزته على تسجيل أو مستند للغير عن عمد منه، مع علمه بمضمونه، متى كان هذا التسجيل أو المستند قد تم الحصول عليه بإحدى الطرق المبينة في المادة (226_1)ع.

2_6_1_3_1_1_2 الإعلان: يعني إخبار الجمهور أو الغير عمدا، بفحوى التسجيل أو المستند الذي تم التحصل عليه بالطرق المبينة في المادة (226_1) عقوبات فرنسي.

2_6_1_3_1_1_3 أما تسهيل الإعلان: فيعني تقديم المساعدة _ أيا كانت صورتها_ إلى من يقوم بإعلان الجمهور أو الغير بفحوى التسجيل أو المستند.

2_6_1_3_1_1_4 يعني الاستعمال: استخدام التسجيل أو المستند لتحقيق غرض ما، وقد استوي لدى الشارع الفرنسي أن يحصل الاستعمال علنا أو في غير علانية، وتطبيقا لذلك يكون مرتكبا للجريمة من يقوم بتزيين حجرة الاستقبال في مسكنه بصورة التقطها لشخص في وضع غير مألوف داخل مكان خاص بغير رضاه، حتى ولو طلب من زائريه كتمان أمرها.

وتجريم استعمال التسجيل أو المستند ولو في غير علانية يثير في الفقه المقارن نقاشا يتعلق بمدى مشروعية عرض الصورة التي تمثل الشخص أثناء قيامه بنشاط خاص على الغير في محيط خاص بغير إذنه.

2_6_1_3_1_1_5 عرض الصورة على الغير في محيط خاص: لما كانت جريمة إعلان أو استعمال التسجيل أو المستند قد أثمها القانون لكونها صورة من صور الكشف عن الخصوصيات، فقد ثار في الفقه الفرنسي المقارن التساؤل عما إذا كان مجرد اطلاع الغير في محيط خاص على صورة لأنشطة الشخص الخاصة يتحقق به الكشف عن الخصوصية أم لا.

فذهب الفقيه الفرنسي كايزر إلى أن السلطة المعترف بها لكل شخص في الاعتراض على نشر صورته أثناء قيامه بأنشطة خاصة تفترض أن يكون النشر المعترض عليه كاشفا لستر الحياة الخاصة، مما مؤداه أن هذه الجريمة لا تقوم إلا إذا كان عرض الصورة قد تم في عمومية، أي على مجموعة غير محددة من الأشخاص [1].

غير أن أحكام القضاء الفرنسي لا تؤيد هذا الرأي، فهي تقضي دوما بعدم مشروعية تسليم صورة الشخص إلى غيره دون إذنه مما مفاده أن عرضها على الغير _ ولو في محيط خاص_ غير جائز إلا بإذن. وقد تأيد ذلك في فرنسا بصدور قانون 17 يوليو سنة 1970 (الملغى) الذي أضاف إلى قانون العقوبات القديم خمس مواد من بينها المادة 369 التي تجرم استعمال التسجيل أو المستند ولو في غير علانية أو إعلان للجمهور أو للغير، أو الاحتفاظ به عن علم بمضمونه، ثم جاء قانون العقوبات الفرنسي الجديد بنص مماثل لنص المادة 369 عقوبات المشار

[1] p .kayser Le secret de la vie privèe et la jurisprudence civile ,Mélanges,R.Savatier, 1965 , p.416.

إليه هو نص المادة 226 _ 1 سالف الذكر الذي جرم أيضا استعمال التسجيل أو المستند ولو في غير علانية [1].

كما يؤيد ذلك في مصر تسوية الشارع في المادة 309 مكرر أ عقوبات بين استعمال التسجيل أو المستند علنا أو في غير علانية، مما مؤداه أنه يعاقب على الكشف عن الخصوصية وليس على علانيتها فحسب، وهذا الكشف يتحقق باطلاع الغير على فحوى التسجيل أو المستند، حتى ولو كان هذا الغير شخصا واحدا وطلب منه الكتمان (وذلك على النحو الذي سيجيء تفصيله عند دراسة جريمة إذاعة أو استعمال التسجيل أو المستند في القانون المصري).

وخلافا للقانون الفرنسي والمصري لا يحظر القانون الألماني والايطالي عرض الشخص صورة غيره بدون إذنه على آخرين في محيط خاص طالما كانت العلانية لا تتحقق بهذا الغرض، وتطبيقا لذلك قضى في ألمانيا بأن قيام أحد رعايا الكنائس، وكان معارضا لتعيين قس بها، باطلاع أربعة أشخاص على صورة تمثل القس وهو يرتدي روبا ويحيط به بعض الأشخاص في زي تنكري، لا ينطوي على أي مساس بالقس.

كما يذهب القضاء الأمريكي إلى أن المساس بالخصوصية لا يتحقق إلا بعلانيتها، وهو ما يتطلب اطلاع عدد غير محدود من الناس، لذا يجوز وفقا له إرسال المعلومات التي تتضمن خصوصيات الفرد إلى رب العمل، أو إلى شخص آخر، أو إلى الشخص نفسه، أو إلى مجموعة محدودة جدا من الناس دون أن يعد ذلك من قبيل المساس بالخصوصية [2].

والخلاف بين القانون الفرنسي والمصري من جهة والقانون الأمريكي من جهة أخرى مرجعه إلى أن الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة في القانون المصري أقرب إلى الاعتداء على

---

[1] آدم عبد البديع آدم حسين، مرجع سابق، ص 555.

[2] المرجع نفسه، ص 555، 556.

حرمة الأسرار، وكذالك الأمر في القانون الفرنسي، حتى أن جانبا من الفقه الفرنسي يوسم الحق في الخصوصية بسر الحياة الخاصة ، أما القانون الأمريكي فالاعتداء على الحق في الخصوصية فيه أقرب الى الاعتداء على الشرف والاعتبار، ومن ثم كانت العلانية عنصرا من عناصر تحققه (كل ذلك على النحو السابق إيضاحه في القسم الأول من هذا البحث).

هذا وما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام، أن مجرد الاحتفاظ بالتسجيل أو المستند يكفي بداية لقيام الركن المادي لجريمة إعلان أو استعمال التسجيل أو المستند في القانون الفرنسي، ويقصد بالاحتفاظ على هذا النحو الإمساك بتسجيل أو مستند تم الحصول عليه بطريق غير مشروع وهذا الإمساك كاف لقيام الجريمة في القانون الفرنسي [1].

نص المشرع المصري بالإضافة إلى ما سبق على جريمة أخرى هي التهديد بالإفشاء فنصت المادة 309 مكرر أ على أنه: " يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات كل من هدد بإفشاء أمر من الأمور التي تم الحصول عليها بإحدى الطرق المشار إليها لحمل شخص على القيام بعمل أو الامتناع عنه.

وتطلب المشرع المصري لقيام هذه الجريمة أن ترد على موضوع قوامه " أمر من الأمور التي تم الحصول عليها بإحدى الطرق التي نصت عليها المادة 309 مكرر " ويقصد بهذه الأمور تلك المسائل التي يتضمنها المستند أو يحتويها التسجيل ، ويندرج في عداد هذه الأمور أيضا الصورة التي التقطت أو نقلت على النحو الذي نصت عليه المادة 309 مكرر.

وينبغي لهذه الجريمة كذلك ركن مادي قوامه التهديد بالإفشاء ويعني بالتهديد: الضغط على إرادة المجني عليه عن طريق الوعيد بنشر معين سوف يصيبه، ويتمثل النشر هنا في عملية الإفشاء التي غالبا ما تكون منطوية على أمر فيه ما يشين إلى شخص المعتدى عليه، ويستوي بعد

---

[1] آدم عبد البديع آدم حسين، مرجع سابق، ص 556.

ذلك أن يكون شفويا أو كتابيا، على أنه إذا كان التهديد كتابيا وكان موضوعه أمرا من الأمور التي تخدش الشرف فان هذا ينطوي على تعدد معنوي بين هذه الجريمة المنصوص عليه في المادة 309 مكرر أ والجريمة المنصوص عليها في المادة 327 من قانون العقوبات المصري ويوقع على المتهم أثر العقوبتين [1].

2_6_1_3_1_2 موضوع النشاط الإجرامي: يتطلب قيام الجريمة المنصوص عليها في المادة 226_2 من قانون العقوبات الفرنسي الجديد أن ترد أفعال الاحتفاظ أو الإعلان أو تسهيل الإعلان أو الاستعمال على تسجيل حديث أو صورة أو مستند (محرر) تم الحصول عليه بإحدى الطرق المبينة بالمادة 226_1 أي بالتصنت أو بالتسجيل أو بالنقل بالنسبة للحديث (أي التسجيل) وبالالتقاط أو بالتسجيل أو بالنقل بالنسبة للمستند[2].

وإذا كان موضوع النشاط الإجرامي تسجيلا مصورا فيلزم لسريان قواعد الحماية الجنائية أن يكون في الإمكان تمييز الشخص موضوع الصورة بوضوح ، أي أن يكون هناك تشابه كاف بين من تمثله الصورة وبين قسمات شكل الشخص، غير أنه لا يشترط أن يكون هذا الشبه كاملا، ولا يكفي للقول بعدم إمكان تمييز من تمثله الصورة أن تكون قسمات وجهه غير واضحة، بل يجب كما أعلنت محكمة النقض الفرنسية في 14 مارس 1900 أن يتحقق ذلك بالنسبة لشكله بالكامل، وأساس ذلك أنه يمكن التعرف على الشخص رغم عدم وضوح وجهه من باقي أجزاء جسمه، فضلا عن أن الحق في الصورة كأحد عناصر الحق في حرمة الحياة الخاصة لا يحمي الوجه فحسب، وإنما يحمي شكل الشخص ككل، أو الجسم الإنساني بوجه عام [3].

---

[1] د. ممدوح خليل بحر، مرجع سابق، ص 400، 401.

[2] آدم عبد البديع آدم حسين، مرجع سابق، ص 557.

[3] المرجع نفسه ، ص 557.

2_6_1_3_2 الركن المعنوي: يوجب المشرع لقيام جريمة الإعلان أو استعمال التسجيل أو المستند المنصوص عليها في المادة 226_2 من قانون العقوبات الجديد أن يتوافر فيها القصد الجنائي العام بعنصريه العلم والإرادة، فهي جريمة عمدية [1].

وتطبيقا لذلك، يتعين أن يعلم الجاني بمصدر الحصول على التسجيل أو المستند، وأنه يقوم بالإعلان والاستعمال للتسجيل أو المستند، أما إذا علم المتهم بذلك عقب ارتكابه للجريمة فلا جريمة آنذاك، لتخلف عنصر العلم المكون للقصد العام، فهنا ينتفي القصد الجنائي، فلا جريمة في هذه الحالة، وإذا علم الجاني بأنه يرتكب جريمة، ورغم ذلك استمر في إتيان الأفعال المادية المكونة للجريمة وهي الإعلان أو الاستعمال، فهنا يعد مرتكبا للجريمة، ويسأل إعمالا للمادة 226_2 من قانون العقوبات [2].

كما يجب أن تتجه إرادة المتهم إلى الاحتفاظ أو الإعلان أو تسهيل الإعلان أو الاستعمال للتسجيل أو المستند موضوع الجريمة، فلا تتوافر الجريمة في حق من يقوم بإعلان تسجيل أو مستند من غير عمد ودون أن يكون عالما بما يحويه ذلك المستند أو التسجيل .ويرى بعض الفقه أن جريمة الإعلان أو الاستعمال للتسجيل أو المستند المنصوص عليها في المادة 226_2 من قانون العقوبات الفرنسي هي جريمة عمدية، تتكون من قصد عام وقصد خاص هو نية الإضرار بألفة الحياة الخاصة للأفراد.

ويتجه غالبية الفقه إلى عكس الرأي السابق ويرون أن جريمة الاحتفاظ أو إعلام الجمهور أو الغير أو استعمال التسجيل أو المستند جريمة عمدية، يتكون الركن المعنوي فيها من القصد العام بعنصريه العلم والإرادة فقط، ولا يستلزم ذلك توافر نية خاصة، وقد أسسوا ذلك على ان

---

[1] محمد محمد الدسوقي الشهاوي، مرجع سابق، ص 281.

[2] المرجع نفسه، ص 282.

المقصود بمصطلح العلم هو ضرورة أن يعلم الجاني بالمصدر غير المشروع للتسجيل أو المستند وهو عنصر القصد العام بالإضافة إلى ذلك فلا ضرورة للمغايرة في نوع القصد بين جريمتي الحصول على الأحاديث الخاصة أو الصور المنصوص عليها في المادتين 226_1 من قانون العقوبات الجديد و 368 من قانون العقوبات القديم وجريمة الاحتفاظ أو إعلام الجمهور أو الغير أو استعمال التسجيل أو المستند الواردة في المادة 226_2، لأن كلا من الجريمتين يتوافر فيهما القصد الجنائي العام بعنصريه العلم والإرادة فقط دون النية الخاصة [1].

لقد جرم المشرع الجزائري الاحتفاظ وإعلام وتسهيل إعلام الجمهور أو الغير، وكذا استخدام التسجيلات أو الصور أو الوثائق المتحصل عليها بواسطة الأفعال المنصوص عليها في المادة 303 مكرر سابقة الذكر، وهذا ما قرره المشرع في المادة 303 مكرر 01 في فقرتها الأولى.

وقد قرر المشرع لهذه الجنحة العقوبات المقررة نفسها للجنحة الواردة في المادة 303 مكرر في شكلها الأصلي والتكميلي وهي :

الحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وغرامة مالية من 50000 دج إلى 300000 دج أصلا.

والعقوبة التكميلية والتي أوردها المشرع في المادة 303 مكرر 02 ، تتمثل في امكانية منع المحكوم عليه من أجل هذه الجنحة من ممارسة حق أو أكثر من الحقوق المنصوص عليها في المادة 09 مكرر 01، لمدة لا تتجاوز خمس سنوات وإمكانية نشر حكم الادانة طبقا للكيفيات المبينة في المادة 18 من هذا القانون.

أما مصادرة الأشياء المستعملة في ارتكاب هذه الجنحة ، فهي وجوبية دائما كما هو الحال بالنسبة للجنح الأخرى في هذا الموضوع.

---

[1] محمد محمد الدسوقي الشهاوي، مرجع سابق، ص 282، 283.

كما أن الشروع في ارتكاب هذه الجنحة تطبق عليه العقوبات المقررة نفسها للجنحة التامة.

هذا إذا كان مرتكب هذه الجنحة شخصا طبيعيا، أما إذا كان الجاني شخصا معنويا يطبق في حقه ما ورد في عقوبات أصلية وتكميلية في المادة 303 مكرر 03 وذلك بالشكل الذي سبق بيانه[1].

أما إذا ارتكب الجنحة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة 303 مكرر 01 بواسطة الصحافة، فإن المسؤولية وكذا العقوبات المطبقة تحددها الأحكام الخاصة المنصوص عليها في قانون الإعلام [2].

2_6_1_4 جريمة نشر المونتاج:

بالإضافة إلى الجرائم السابقة والتي جاء النص عليها في المواد من (226_1) إلى (226_7) من قانون العقوبات الفرنسي الجديد تحت عنوان " الاعتداء على الحياة الخاصة "، فقد جرم المشرع الفرنسي نشر المونتاج في المادة (226_8) عقوبات التي نصت على أن : " يعاقب بالحبس سنة وغرامة مائة ألف فرنك فرنسي كل من نشر عمدا بأي طريقة كانت المونتاج الذي تحقق بكلمات أو بصورة شخص دون موافقة هذا الأخير إذا لم يظهر بالتأكيد أنه مونتاج أو إذا لم يقرر صراحة ذلك [3].

إذا كانت الجنحة المنصوص عليها في الفقرة السابقة مرتكبة عن طريق الصحافة المكتوبة أو المرئية، فان الإجراءات الخاصة بالقوانين المنظمة لهذه المواد تكون مطبقة فيما يخص تحديد الأشخاص المسؤولين" .

---

[1] صفية بشاتن، مرجع سابق، ص 409.

[2] القانون رقم 07/90 الصادر بتاريخ 03 أفريل 1990.

[3] آدم عبد البديع آدم حسين، مرجع سابق، ص 563.

فقد عالج المشرع الفرنسي جريمة نشر المونتاج في ظل قانون العقوبات الجديد تحت عنوان " الاعتداء على إظهار الشخصية " بعد أن كان منصوصا عليها في قانون العقوبات القديم في المادة 370 عقوبات تحت عنوان " الاعتداءات على الحياة الخاصة " ذلك لأن هذه الجريمة وان كانت تحمي الأشخاص في حياتهم الخاصة، إلا أنها أيضا تحميهم في حياتهم العامة، بل أن البعض يذهب إلى أن هذه الجريمة تحمي كرامة الإنسان، والواقع أن هذه الحماية تهدف إلى مجازة كل اعتداء من شأنه أن ينطوي على تشويه لشخصية الإنسان في مكنوناتها الجسدية والمعنوية والعاطفية والاجتماعية ، وذلك عن طريق نشر المونتاج [1].

وعلى ضوء التقديم السابق ستكون دراستنا في هذا المطلب موزعة فيما بين فرعين على النحو التالي:

ماهية المونتاج المعاقب على نشره (الفرع الأول)، أركان جريمة نشر المونتاج والعقوبة المقررة لمرتكبي هذه الجريمة (الفرع الثاني) .

2_6_1_4_1 ماهية المونتاج المعاقب على نشره:

ويقصد بالمونتاج بصفة عامة: اختيار وتجميع المناظر ووصل بعضها ببعض في جميع مراحلها وهذا الاصطلاح الذي استخدمه المشرع الفرنسي لأول مرة في نصوصه التشريعية والذي أقره مجمع اللغة العربية في مصر، يقصد به في نطاق المسرح ما يسمى " بإعداد المناظر" وفي السينما ما يسمى " بالتوليف" [2] .

ويعتبر السينمائيون الروس أول من توصل إلى عملية وصل اللقطات بطريقة خلاقة للحصول على تأثير خاص، وعنهم تم انتقاله إلى جميع أنحاء العالم.

---

[1] د. ممدوح خليل بحر، مرجع سابق، ص 402.

[2] المرجع نفسه، ص 402.

ويعود الفضل للقضاء الفرنسي الجنائي والمدني في التوصل إلى تجريم عملية المونتاج وتوقيع المسؤولية المدنية عند ثبوت الخطأ في جانب الفاعل، وما تدخل المشرع الفرنسي سنة 1970 إلا لتقنين أمر كانت قد ارتسمت ملامحه [1].

فمنذ القرن التاسع عشر كان للقضاء السبق في إدانة نشر الصور التي يكون من شأنها تشويه لشخصية الإنسان ، والأمثلة القضائية على ذلك كثيرة نذكر منها ما يلي[2]:

1_قضت محكمة باريس بإدانة جريدة Le pied Noir وذلك لقيامها بنشر كاريكاتير يعبر عن عصفور حبيس ذات مخالب منزوعة وجسده عبارة عن جندي فرنسي، حيث أن القضاء أعتبر نشر مثل هذه الصور تغيير للمفاهيم الراسخة في عقلية القارئ.

2_ وفي قضية أخرى تتلخص وقائعها بنشر صورة للجنرال DE GAULLE حيث تم استخدام حيل تصويرية بجعل جسمه على شكل عصفور طريد حيث أعتبر القضاء أن هذه الصورة الهزلية تشكل اهانة خطيرة لشخص رئيس الجمهورية وهو أمر يكفي لثبوت المسؤولية في حق الفاعل.

3_ وحيث أدانت محكمة السين الابتدائية في 3 أغسطس عام 1899 بشكل صريح المونتاج الذي تم بخصوص صورة تمثل الدوقة " ايزيس" ومعها صحفي مشهور وهو ARTHUR حيث أجرى تشويه للصورة عن طريق استخدام الحيل ونتج عن ذالك أن ظهرت الدوقة ومن خلفها ذلك الصحفي كما لو كان واضع يده على كتفها الأمر الذي أعطى انطباعا غير صحيح عن طبيعة العلاقة بينهما.

---

[1] د. ممدوح خليل بحر، مرجع سابق ، ص 403.

[2] هبة أحمد علي حسانين، مرجع سابق، ص 515، 516.

ولقد استعمل المشرع الفرنسي مصطلح المونتاج Le montage لأول مرة عندما جرم بمقتضى قانون 17 يوليو 1970 (الملغى) نشر الصور والمحادثات المركبة عن طريقه بغير رضاء الشخص (مادة 370 عقوبات المقابلة للمادة 226_ 8 من قانون العقوبات الجديد) [1].

وقبل ذلك كان القضاء الجنائي لا يعاقب عليه إلا إذا توافرت فيه أركان جريمة أخرى كالتزييف، أو إحدى جرائم النشر، أما القضاء المدني فكان يكفل حماية الأشخاص ضد تشويه شخصياتهم عن طريق المونتاج بتطبيق قواعد المسؤولية المدنية عن طريق الفعل الضار.

ويعرف المونتاج أو التحرير السينمائي Editing كما يطلق عليه في الانجليزية وفق مدلوله الفني بأنه اختيار المشاهد المصورة وترتيبها على شريط سينمائي نهائي لتقديمها بعد ذلك على الشاشة.

غير أن هذا التعريف لا يصلح لأن يؤخذ به في قانون العقوبات، لما يعتريه من قصور وإفراط في آن واحد فهو من ناحية يجعل المونتاج قاصرا على الفن السينمائي فحسب ومن ناحية فتبني هذا التعريف يوسع من نطاق التجريم ليشمل العمليات الفنية الضرورية لاختيار اللقطات المصورة وترتيبها ووضعها في المكان والتتابع المناسبين بغية إعدادها للعرض [2].

ولذلك اقترح بعض الأعضاء أثناء المناقشات البرلمانية لمشروع القانون الفرنسي رقم 70_643 لسنة 1970 الملغى استكمال النص المقترح للمادة (370) عقوبات (المقابلة للمادة رقم 226_8 من قانون العقوبات الجديد) بفقرة تنص على أنه " في تطبيق هذا القانون فان المونتاج المعاقب عليه..... يعني التلاعب سيئ النية Manipulation malveillante في صورة فلم

---

[1] آدم عبد البديع آدم حسين، مرجع سابق، ص564.

[2] المرجع نفسه، ص565.

أو تسجيل أخذ إجمالا أو منفصلا، ويجريه مرتكبه أو مرتكبوه بقصد الإضرار بالمجني عليه في حياته الخاصة أو الحصول من ورائه على ربح أو فائدة مالية.

وإزاء عدم تحديد المشرع الجنائي الفرنسي مفهوم المونتاج المعاقب على نشره، فقد اجتهد بعض الفقهاء في تحديد مفهومه ووضع تعريف له، فذهب الأستاذ " شافان " Chavanne " إلى أنه يقصد بالمونتاج " التلاعب في مستندات أو تسجيلات تتضمن أقوال شخص أو صورا تمثله للحصول على تسجيل له مظهر الوحدة ولكنه لا يطابق ما قيل أو صور حقيقة " [1].

وذهب الأستاذ ليندون Lindon " إلى أن المقصود بالمونتاج " عملية تعديل تسجيل، سواء أكان مرئيا (كما لو كان أكليشيه أو صورة فوتوغرافية أو صورة سينماتوغرافية) أم كان سمعيا (كما لو كان أشرطة ممغنطة) لتحويره عن طريق الإضافة أو الإلغاء أو القطع لإحداث أثر متقطع أو ممتزج مع تسجيل آخر" [2].

وذهب الأستاذ(Frèmond) الى أن المونتاج لا يعني مجرد تركيب أو تجميع لصور مختلفة بل يفترض وجود تغيير أو ادخال رتوش على الصورة الأصلية عن طريق حذف أجزاء منها أو عن طريق

إضافة عناصر لم تكن موجودة في الصورة الأصلية إلا عن طريق الجمع بين الأمرين " [3].

وفي الواقع أن جريمة نشر المونتاج قد أثمها المشرع الفرنسي لكونها طريقة من طرق تشويه الشخصية الاجتماعية للفرد، وليس أدل على ذلك من أن هذه الجريمة قد جاء النص عليها في قانون العقوبات الفرنسي الجديد كما سبق أن ذكرنا تحت عنوان " الاعتداء على إظهار أو عرض الشخصية "أي " تشويه الشخصية " ومن ثم تبدو فكرة تشويه الشخصية أكثر المعايير ملاءمة

---

[1] Chavanne ,la protection de la vie privièe dans la loi du 17 juillet 1970 ,Rev, Sc ,Crim et dr, Pén, Comp.1971. p.616.
[2] Lindon.les droit de la personnalitè Dalloz de droit usud Paris 1974.p .96 .
[3] Frémond.le droit de la photographie manuel Dalloz de droit usuel Paris 1973 p 426.

لتمييز المونتاج المعاقب على نشره عن غيره من العمليات الفنية التي تقوم على مجرد ترتيب اللقطات بغرض إعدادها للعرض، فمعيار تجريم المونتاج يكمن في فكرة تشويه صورة أو كلمات شخص معين، فالتشويه Naturation يختلف عن مجرد المعالجة Manipulation ، لأن التشويه هو الأمر الذي يتحقق بمقتضاه اعطاء صورة مختلفة تماما أن لم تكن متعارضة مع الصورة الحقيقية أو المحادثات التي جرت، على أن التشويه لا يقتضي بالضرورة أن تكون هناك سوء نية فقد يتم عرض الشخص في صورة أو في حديث بطريقة مختلفة عن حقيقة الحال من غير تغيير أو تعديل في الصورة الحقيقية للشخص أو الأحاديث التي تمت، وعلى ذلك يمكن القول أن المقصود بالمونتاج المعاقب على نشره هو التشويه أو التحريف الذي يفضي إلى تمثيل الشخص أو بيان أقواله على نحو مختلف تماما، أو حتى متعارض مع ما كانت عليه صورة الشخص أو أقواله[1].

2_6_1_4_2 أركان جريمة نشر المونتاج والعقوبة المقررة لمرتكبيها:

ولقيام الجريمة المنصوص عليها في المادة 226_8 من قانون العقوبات الفرنسي تطلب المشرع الجنائي لها ركنا ماديا قوامه المونتاج المتحقق عن طريق أحاديث أو صورة شخص ، ثم نشر هذا المونتاج دون موافقة المجني عليه أو من غير أن يكون في مقدور الجمهور أن يتعرف عليه بصفته هذه بسهولة، ثم ركن معنوي قوامه القصد الجنائي [2].

ونتعرض لهذين الركنين ثم نبين العقوبة التي يقررها الشارع الفرنسي لمرتكبي هذه الجريمة.

---

[1] آدم عبد البديع آدم حسين، مرجع سابق، ص 567.

[2] ممدوح خليل بحر، مرجع سابق، ص 408، 409.

2_6_1_4_2_1 الركن المادي: يجب أن يكون هناك " مونتاج " تحقق عن طريق محادثات أو صورة شخص، وأن يتم نشر ذلك المونتاج بغير رضائه دون أن يكون بينا فيه أنه مونتاج، ومن ثم لا يكون في مكنة الجمهور التعرف على حقيقته [1].

بذلك يتحقق الركن المادي لهذه الجريمة بتوافر عنصرين حددتهما المادة (226_8) عقوبات فرنسي المشار إليها هما:

2_6_1_4_2_1_1 نشر الصورة أو الأحاديث المركبة عن طريق المونتاج

تقوم الجريمة وفقا للمادة 226_8 في حالة القيام بالمونتاج ونشره، ويستوي في ذلك أن يتم الحصول على الحديث أو الصورة لمن تعرض للمونتاج بوسيلة قانونية أو غير قانونية.

ويرتبط المونتاج بالحديث والصورة، لذلك نجد أن المجلات تقوم بنشر صور لأشخاص لاعلاقة بينهم، ومنهم من توفى، وبالنظر إلى الصورة نجدهم كأنهم أصدقاء، رغم أنه لا علاقة بينهم على الإطلاق [2].

ويمكن أن يتحقق المونتاج عن طريق الكلمات وهو ما أشارت إليه صراحة المادة 226_8 من قانون العقوبات الفرنسي الجديد، وعلى ذلك يمكن أن تقوم الجريمة إذا حدث تزييف لاسطوانة أو شريط تسجيل، إذا كان من شأن ذلك أن يؤدي إلى مزج في تسجيل واحد لمحادثات جرت في مناسبات متعددة بواسطة المجني عليهم، ونفس الحكم ينصرف إلى حالة التوليف التي تجمع بين صورة فوتوغرافية مصحوبة بحديث مع أنه في الواقع لم يتزامن الأمران، أي أن الصورة والكلام لم يصدرا في وقت واحد [3].

---

[1] ممدوح خليل بحر، مرجع سابق ، ص 409.

[2] محمد محمد الدسوقي الشهاوي، مرجع سابق، ص 288.

[3] آدم عبد البديع آدم حسين، مرجع سابق، ص 568.

رغبة من المشرع في التوسع في تجريم نشر المونتاج فلم يشر إلى مصدر الصورة موضوع المونتاج، وبالتالي من الممكن أن يكون قد تم الحصول على الصورة بطريقة شرعية إلا أن جريمة نشر المونتاج تقع كاملة طبقا لنص المادة 226_8 كما أنه من الممكن أن يكون قد تم الحصول على هذه الصورة بطريقة غير شرعية، ولم يشترط المشرع أن يكون فحوى الصورة يتعلق بالحياة الخاصة للمجني عليه وإنما من الممكن أن تكون الصورة قد التقطت في مكان عام أو تكون التقطت للشخص بمناسبة ممارسته لوظيفته وهو الأمر الذي يؤكد أن المشرع في ظل ذلك النص لم يقصد فقط حماية الحياة الخاصة وإنما كان يهدف إلى حماية الشخصية من التشويه [1].

وكما يتبين من نص المادة 226_8 عقوبات فان القانون الفرنسي لا يجرم إعداد المونتاج أو إجراءه بل يجرم نشره، ويتحقق النشر بتمكين الجمهور أي عدد غير محدود من الأشخاص من الاطلاع على الصور أو الأحاديث المركبة عن طريق المونتاج، فلا تقوم الجريمة في حق من يجري عمليات مونتاج لصور أو أحاديث شخص ما ويحتفظ بالصور أو التسجيلات لنفسه أو يطلع عليها شخصا آخر أو عددا محدودا من الأشخاص، فمن يطلع إحدى الزوجات على صور ركبها عن طريق المونتاج تمثل زوجها في وضع غرامي مع امرأة أخرى لا تقوم في حقه الجريمة المنصوص عليها في المادة 226_8 عقوبات المشار إليها، ومتى تحقق النشر فلا عبرة بالوسيلة التي يتم بها، فيستوي أن يكون عن طريق الصحف أو المجلات أو الإعلانات والملصقات أو الإذاعة أو التلفزيون أو السينما أو العرض في واجهة المحلات.....[2].

---

[1] هبة أحمد علي حسانين، مرجع سابق، ص 534.

[2] آدم عبد البديع آدم حسين، مرجع سابق، ص 569.

2_6_1_4_1_2_1_2 عدم رضاء المجني عليه أو عدم الإفصاح عن المونتاج:

اشترط المشرع ضرورة أن يتم نشر المونتاج دون رضاء المجني عليه، فإذا قبل من تعرض للمونتاج نشر أحاديث أو صور له فلا تقوم الجريمة، وقد قصد من تجريم الفعل الوارد في المادة 226_8 حظر عملية نشر المونتاج والتي توقع عامة الناس في الغلط حول حقيقة الأشخاص موضوع المونتاج [1].

ولا تتوافر جريمة نشر المونتاج إذا وافق الشخص على نشر حديثه أو صورته التي تم عمل مونتاج لها، ولا تنطبق المادة 226_8 إذا كان من الواضح أن الأمر خاص بعملية مونتاج، ويتبين لمن يشاهد الشريط أن المعروض عليه هو مونتاج، ومن أمثلة ذلك نشر صورة فنانة حال نزولها من قمر صناعي على سطح القمر، فهنا لا جريمة لأن ذلك مونتاج واضح [2].

2_6_1_4_2_2 الركن المعنوي: يأخذ الركن المعنوي في جريمة نشر المونتاج في القانون الفرنسي صورة القصد الجنائي العام بعنصريه العلم والإرادة[3].

فيجب أن يعلم مرتكب جريمة نشر المونتاج أنه يقوم بعمل مونتاج ونشر لشخص، وأن ذلك سوف يؤدي إلى وقوع الجمهور في غلط حول حقيقة الشخص موضوع المونتاج، وأن تتجه إرادته إلى إحداث ذلك، فإذا انتفى العلم أو الإرادة فلا يتوافر الركن المعنوي ولا تقوم الجريمة[4].

---

[1] محمد محمد الدسوقي الشهاوي، مرجع سابق، ص 289.

[2] Frèmond(A) .op.cit.p.427.

[3] Gassin(R) ; Encyclopédie Dalloz réperoire de droit pénal et de procédure pénal, vo. Vie privée. 1976. p 157.

[4] محمد محمد الدسوقي الشهاوي، المرجع السابق، ص 289.

ففي حالة ما إذا قام بنشر المونتاج شخص مختلف عمن قام بإخراجه بنفسه، وهو غير عالم بأن الأمر يتعلق بمونتاج، في مثل هذه الحالة لا يكون الفاعل محلا للعقاب لعدم توافر القصد الجنائي، وذلك على الرغم من توافر كل عناصر الركن المادي للجريمة، كما أن الملاحقة والمساءلة الجنائية لفاعل المونتاج بصفته شريكا بالمساعدة أمر لا محل له، نظرا لانعدام الجريمة الأصلية المعاقب عليها، أما بشأن مسائلته بوصفه فاعلا أصليا فهو أمر غير متصور بدوره، لأن المادة 226_8 عقوبات فرنسي تعاقب على واقعة النشر وحدها، وواقعة المونتاج في حد ذاتها ان هي الا عمل تحضيري ولا تعد شروعا معاقبا عليه [1].

2_6_1_4_2_3 العقوبة: نشر المونتاج على نحو ما نصت عليه المادة (226_8) من قانون العقوبات الفرنسي الجديد جنحة عقوبتها الحبس سنة والغرامة مائة ألف فرنك فرنسي ، كما أن الشروع في هذه الجريمة يعاقب عليه بنفس العقوبات المقررة في حالة الجريمة التامة .

وبالإضافة إلى العقوبات الأصلية قرر الشارع الفرنسي توقيع عقوبة تكميلية هي مصادرة الأشياء التي استخدمت أو خصصت من أجل ارتكاب الجريمة.

كما أن الأشخاص الاعتبارية يمكن أن تكون مسؤلة جنائيا عن الأفعال المنصوص عليها في المادة (226_8) عقوبات في الحالات المنصوص عليها في المادة (121_2) عقوبات وذلك وفقا للإجراءات المنصوص عليها في المادتين: (131_35) عقوبات، (131_38) عقوبات وتعاقب بالعقوبات المنصوص عليها بالفقرة الثانية من المادة (226_7) من قانون العقوبات الفرنسي الجديد.

---

[1] آدم عبد البديع آدم حسين، مرجع سابق، ص 570.

وإذا كانت الجريمة مرتكبة عن طريق وسائل الإعلام المكتوبة أو المرئية _ فان الإجراءات الخاصة بالقوانين المنظمة لهذه المواد تكون مطبقة فيما يخص تحديد الأشخاص المسؤولة (م 226_8 فقرة 2 من قانون العقوبات الفرنسي الجديد) [1].

2_6_1_5 جريمة الدخول أو البقاء في منزل الغير:

يعتبر الحق في حرمة المسكن من أهم عناصر الحق في حرمة الحياة الخاصة، إذ اعتبر المشرع الجنائي انتهاك حرمة المسكن بالدخول أو البقاء غير القانوني في منزل الغير من قبيل الاعتداء على الحياة الخاصة، فقد جاء في المادة 226_4 من قانون العقوبات الفرنسي الجديد على أن " من دخل أو بقي في منزل غيره بالقوة أو التهديد أو الإكراه في غير الأحوال المصرح بها قانونا يعاقب بالحبس سنة وغرامة مائة ألف فرنك فرنسي" [2].

ومما تجدر الإشارة إليه أن المشرع الفرنسي قد جرم الاعتداء على حرمة المسكن في موضع آخر من قانون العقوبات الجديد، إذ تنص المادة 432_8 من هذا القانون على أن " كل موظف عام أو مكلف بمهمة في مصلحة عامة قام خلال عمله أو بمناسبة قيامه بعمله بدخول أو محاولة دخول منزل الغير بدون رضا هذا الأخير في غير الحالات المنصوص عليها في القانون يعاقب بسنتين حبسا ومائتي ألف فرنك فرنسي غرامة" [3] .

---

[1] آدم عبد البديع آدم حسين، مرجع سابق، ص 570_571.

[2] حيث ورد نص المادة 226 _4 عقوبات المشار إليه والذي يجرم فعل الدخول أو البقاء غير القانوني في منزل الغير في الجزء الأول (الاعتداء على الحياة الخاصة) من الباب الرابع (الاعتداءات على الشخصية) من الكتاب الثاني (الجنايات والجنح ضد الأشخاص) من قانون العقوبات الفرنسي الجديد رقم 92_ 1336 الصادر في 16 ديسمبر سنة 1992 والذي دخل حيز التنفيذ ابتداء من أول مارس سنة 1994.

[3] جاء في المادة 128 من قانون العقوبات المصري: " إذا دخل أحد الموظفين أو المستخدمين العموميين أو أي شخص مكلف بخدمة عمومية اعتمادا على وظيفته منزل شخص من أحاد الناس بغير رضائه فيما عدا الأحوال المبينة في القانون أو بدون مراعاة القواعد المقررة فيه يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تزيد على مائتي جنيه ".

والمادتان: (226_4) و(432_8) من قانون العقوبات الفرنسي الجديد تقابلهما المادة (184) من قانون العقوبات القديم والتي تنص على أن " يعاقب بالحبس من ستة أيام إلى سنة أو بالغرامة من 500 إلى 3000 فرنك كل من دخل من رجال الشرطة أو الموظفين العموميين أو رجال الضبط القضائي مسكن مواطن بوجه غير شرعي بدون وبدون موافقته وبغير الإجراءات التي نص عليها القانون ... ويعاقب بالحبس من ستة أيام إلى ثلاثة أشهر أو بالغرامة من 500 إلى 1800 فرنك كل من دخل بوجه غير شرعي مسكن آخر بالقوة أو بالتهديد "، غير أن المادة (184) عقوبات تجرم كما هو واضح فعل الدخول فقط دون البقاء في منزل الغير بدون سبب مشروع [1].

من النصوص السابقة يتبين لنا أن جريمة انتهاك حرمة المسكن بالدخول أو البقاء غير القانوني في منزل الغير تقوم على ركنين:

كما عدد المشرع الجنائي المصري صور الانتهاك التي تتم من قبل الأفراد، وأفرد لكل صورة منها جريمة مستقلة وتناول كل جريمة بالتنظيم في نص، حيث تناولت المادة 370 صورتي الدخول والبقاء في مسكن الغير بقصد منع حيازته بالقوة أو لارتكاب جريمة فيه.

و تنص المادة 370 على ما يلي:

" كل من دخل بيتا مسكونا أو معدا للسكنى أو في أحد ملحقاته أو في سفينة مسكونة أو في محل معد لحفظ المال وكانت هذه الأشياء في حيازة آخر قاصدا من ذلك منع حيازتها بالقوة أو ارتكاب جريمة فيها أو كان قد دخلها بوجه قانوني وبقي فيها بقصد ارتكاب شيء مما ذكر يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تتجاوز ثلاثمائة جنيه مصري ".

وتناولت المادة 371 جريمة وجود شخص بمسكن متخفيا عن أعين من لهم الحق في إخراجه حيث نصت على ما يلي " كل من وجد في أحد المحلات المنصوص عليها في المادة السابقة متخفيا عن أعين من لهم الحق في إخراجه يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاث أشهر أو بغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه ".

في حين تناولت المادة 373 دخول شخص في مسكن ورفضه الخروج منه رغم تكليفه بالخروج ممن لهم الحق في ذلك حيث نصت على " كل من دخل أرضا زراعية أو فضاء أو مباني أو بيتا مسكونا أو معدا للسكنى أو في أحد ملحقاته أو سفينة مسكونة أو في محل معد لحفظ المال ولم يخرج منه بناء على تكليفه ممن لهم الحق في ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز ستة أشهر أو بغرامة لا تجاوز مائتي جنيه ". أنظر هبة أحمد علي حسانين، مرجع سابق، ص 218.

[1] د.آدم عبد البديع آدم حسين، مرجع سابق، ص 559.

أحدهما مادي: ويتمثل في دخول منزل الغير أو البقاء فيها بالقوة أو التهديد أو الإكراه في غير الأحوال المصرح بها قانونا.

وثانيهما معنوي: يتخذ صورة القصد الجنائي.

ونتناول هذين الركنين بالدراسة، ثم نبين العقوبة المقررة لمرتكبي هذه الجريمة.

2_6_1_5_1 الركن المادي:

يتحقق الركن المادي للجريمة المنصوص عليها في المادة (4/226) من قانون العقوبات الفرنسي الجديد بتوافر عنصرين:

2_6_1_5_1_1 النشاط الإجرامي: حدد الشارع الفرنسي صورتين للفعل الذي تقوم به الجريمة: الدخول أو البقاء في منزل الغير بالقوة أو التهديد أو الإكراه في غير الأحوال المصرح بها قانونا.

ويقصد بالدخول الولوج إلى المكان من أي من أي طريق ، فيستوي أن يكون ذلك الدخول من باب المكان أو من نافذة فيه، ولكن يجب أن يحدث الدخول الفعلي للشخص كاملا، فلا يكفي دخول جزء من الشخص فقط كدخول أحد الذراعين أو الساقين أو الرأس من فتحة ما أو من خلال مدخل المنزل.

أما البقاء فيقصد به الامتناع عن الخروج عن المسكن رغم إرادة صاحبه .

وهذه الصورة أي البقاء في منزل الغير دون مبرر قانوني، تفترض دخولا مشروعا وذلك عندما يحدث الدخول لسبب مشروع كالدخول لتوافر حالة الضرورة أو للإغاثة أو الدخول استنادا لرضاء صاحب الحق في المسكن، فالاستمرار في المسكن بعد الدخول المشروع يظل كذلك مشروعا حتى

يعبر صاحب المسكن عن إرادته صراحة برفضه ذلك البقاء، فرفض الخروج منذ تلك اللحظة يصبح ضد إرادة صاحب المسكن ومن ثم تقوم الجريمة [1].

واشترط المشرع الفرنسي أن يتم الدخول أو البقاء غير القانوني في منزل الغير باستعمال القوة أو التهديد أو الإكراه.

والواقع أن دخول منزل الغير أو البقاء فيه بدون مبرر قانوني، قد يتحقق بطرق أخرى تنتهك بها حرمة المسكن غير استعمال القوة أو الاكراه أو التهديد، فقد يتحقق الدخول أو البقاء الذي يترتب عليه انتهاك حرمة المسكن وألفة الحياة الخاصة بالتالي في حالة دخول منزل الغير أو البقاء فيه خلسة أو احتيالا.

ويتحقق الدخول خلسة عندما يحدث الدخول دون مسوغ مشروع في مسكن الغير بطريقة لا يمكن أن يراها صاحب الحق في المسكن، كما يتحقق الدخول احتيالا في حالة إيقاع صاحب المسكن في غلط يحمله على أن يعلن عن إرادته بالموافقة على الدخول كادعاء صفة كاذبة فهو يثير الغلط في ذهن صاحب الحق، فيعيب الإرادة عن هذا الطريق.

ويتحقق البقاء خلسة في حالة بقاء الشخص في منزل غيره عن طريق الإفلات من رقابة صاحب الحق، مثال ذلك الشخص الذي يتظاهر بالخروج تنفيذا لإرادة صاحب المسكن الصريحة والتي تحتم عليه ذلك ثم يغافله ويختفي في زاوية من المنزل أو تحت السلم، أما البقاء احتيالا فيتمثل في استعمال وسائل احتيالية يكون من شأنها أن تثير غلطا في ذهن صاحب المسكن، فيعيب إرادته من هذا الطريق، والتحايل الذي يؤدي إلى البقاء غير المشروع عقب الدخول المشروع إنما هو غلط في ذهن المجني عليه يترتب عليه أن يسمح للغير بالبقاء في منزله، مثال ذلك الشخص الذي يدخل بطريق مشروع منزلا للغير، وبعد أن يتلقى أمر صاحبه بمغادرته يتظاهر

---

[1] د. حامد راشد، مرجع سابق، ص 1998.

بإصابته بحالة إغماء وفي الوقت الذي يذهب فيه صاحب المنزل لاستدعاء طبيب له يغتنم الفرصة لارتكاب جريمة [1].

2_6_1_5_1_2 موضوع النشاط الإجرامي:

يتطلب قيام الجريمة المنصوص عليها في المادة (4/226) عقوبات فرنسي أن يرد فعل الدخول أو البقاء غير القانوني على منزل الغير، ويقصد بالمنزل أو المسكن هنا ليس فقط المكان المعد للسكنى والذي يقيم فيه الشخص إقامة عادية، وإنما يمتد أيضا ليشمل السياج الذي يحيط به حيث تمتد حرمة المنزل إلى جميع الملحقات الكائنة بداخل هذا السياج وتطبيقا لذلك يكون مرتكبا للجريمة من يدخل بغير حق إلى الفناء أو الحديقة القائم بداخلها المنزل.

ولكن يشترط أن يكون المنزل مستعملا للسكنى بالفعل، لا أن يكون معدا لذلك فقط فليس هناك انتهاك لحرمة المنزل إذا حصل الدخول أو البقاء في منزل خال لا يسكنه صاحبه في الوقت الحاضر، ولا يكفي احتمال وجود الشخص فيه مؤقتا لرؤيته أو معاينته لأجل تطبيق نص المادة (4/226) عقوبات فرنسي المشار إليها، إذ ليس هذا هو المنزل الذي يريد الشارع أن تكون له حرمة[2].

على أنه لا يلزم أن يكون المنزل الذي يحصل فيه الدخول أو البقاء مملوكا لمن يسكنه، بل يكفي أن يكون له حق الإقامة فيه بأي صفة، سواء كانت دائمة أو مؤقتة، فيستوي أن يكون الشخص الذي يسكن المنزل الذي انتهكت حرمته مالكا أو مستأجرا أو منتفعا به بإذن صاحبه، ويعتبر في حكم المنزل الوارد بنص المادة (4/226) عقوبات فرنسي الغرفة المستأجرة في

---

[1] حامد راشد، مرجع سابق، ص308.

[2] آدم عبد البديع آدم حسين، مرجع سابق، ص 562.

فندق أو الحجرة المفروشة لدى عائلة كما يستوي أن يكون شاغل المكان موجودا لحظة الدخول فيه أو غائبا عنه.

2_6_1_5_2 الركن المعنوي:

جريمة الدخول أو البقاء في منزل الغير بدون مسوغ قانوني عمدية، يتخذ ركنها المعنوي صورة القصد الجنائي، والقصد المتطلب فيها قصد عام، وعلى الرغم من أن الشارع الفرنسي لم يصرح بتطلب القصد ، فهو مستفاد من طبيعة الوسائل التي يتم بها فعل الدخول وهي القوة أو التهديد أو الإكراه.

ويتحقق القصد بتوافر عنصري العلم والإرادة، أما العلم فيجب أن يشمل كل عناصر الفعل المادي المكون للجريمة كما وصفها القانون، كأن يعلم المتهم بأن دخوله أو بقاءه في مسكن أو مكان خاص أو ملحقاتهما، وأن هذه الأماكن خاصة بشخص آخر غيره له الحق في حرمتها، ونتيجة لذلك فان الشخص الذي يدخل في منزل معتقد خطأ بأنه يخصه تنتفي عنه الجريمة، مثال ذلك الزوج الذي يغيب عن منزله فترة طويلة لسبب ما ثم يعود إليه على اعتبار أنه منزله وأن زوجته مازالت تقيم فيه في حين أنها قد غيرت المنزل، بأن المنزل خاص بغيره واستمراره بعد ذلك يتوافر به العلم الذي تقوم به الجريمة.

كما يتعين أيضا أن تتجه إرادة الفاعل إلى ارتكاب الفعل أو الامتناع، أي الدخول أو البقاء في منزل الغير أو مكان الإقامة الخاصة أو في أحد ملحقاتها رغم إرادة صاحب الحق وفي غير الأحوال المسموح بها في القانون.

2_6_1_5_3 العقوبة: عاقب المشرع الفرنسي على هذه الجريمة بالحبس سنة وغرامة مائة ألف فرنك فرنسي (المادة 4/226) من قانون العقوبات الفرنسي.

كما أن الشروع في هذه الجريمة معاقب عليه بنفس العقوبة السابقة والمقررة في حالة الجريمة التامة (المادة 5/226) من قانون العقوبات الفرنسي [1].

وما تجدر الإشارة إليه بخصوص هذا الموضوع هو أن المشرع الجزائري لم يخرج عن هذه الفلسفة، حيث حفظ للمسكن حرمته بالأخص القسم الرابع من الباب الثاني للاعتداءات الواقعة على الحريات الفردية وحرمة المنازل والخطف، وتحت هذا العنوان حرم في المادة 295 عقوبات دخول المسكن بغير إذن أهله، فنص المادة 295 عقوبات خاص بالشخص العادي الذي يدخل مسكن الغير دون إذنه حيث نصت المادة على ما يلي: " كل من يدخل فجأة أو خدعة أو يقتحم منزل مواطن يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة من 1000دج إلى 10000د ج.

وإذا ارتكبت الجنحة بالتهديد أو بالعنف تكون العقوبة بالحبس من خمس سنوات على الأقل الى عشر سنوات على الأكثر وبغرامة من 5000د ج إلى 20000دج ، ليس هذا فحسب بل أن المشرع منع كل موظف مهما كانت رتبته من دخول مسكن الغير بغير رضاه حيث نص في المادة 135 عقوبات على ما يلي " كل موظف في السلك الإداري وكل ضابط شرطة وكل قائد أو أحد رجال القوة العمومية دخل بصفته المذكورة منزل أحد المواطنين بغير رضاه، وفي غير الحالات المقررة في القانون وبغير الإجراءات المنصوص عليها فيه، يعاقب بالحبس من شهرين الى سنة وبغرامة من 500 دج إلى 3000دج دون الإخلال بتطبيق المادة 107 يتضح من هاتين المادتين أن المشرع الجزائري حفظ للمسكن خصوصياته ومن ثم منع الغير من دخوله سواء كان هذا الغير شخصا عاديا أم موظفا في الدولة، وهذه النصوص هي تطبيق للمبدأ الوارد في الدستور المادة 48 من دستور 1996 [2].

---

[1] آدم عبد البديع آدم حسين، مرجع سابق، ص 563.

[2] د. ماروك نصر الدين، مرجع سابق، ص 136، 137.

6_1_6_2 جريمة المعالجة الالكترونية للبيانات الشخصية:

يحظر المشرع الفرنسي القيام بتخزين بعض المعلومات والبيانات الخاصة بالأفراد، لأن ذلك يهدد الحياة الخاصة لهم، وإزاء التطور العلمي المذهل واستخدام الحاسبات الآلية، فقد تضمن القانون ضوابط تتعلق بمعالجة البيانات وتخزينها على أجهزة الكومبيوتر.

وقد وضع المشرع العديد من القيود لحماية الحريات العامة للأفراد، وكذا حقهم في الخصوصية وتتعدد هذه القيود، فتأخذ صورة الخطر تارة، والتنظيم تارة أخرى، حفاظ على حقوق الأفراد.

ومن الملاحظ أن انتشار نظام المعالجة الآلية للمعلومات والبيانات قد غير كثيرا من القواعد، وقد دعت إليه الحاجة مما حدا بالمجتمع للاعتراف بهذا النظام في معظم الدول [1].

وقد قيل إن النظام الآلي لمعالجة المعلومات لم يضف شيئا جديدا فيما يتعلق بتسجيل البيانات المتعلقة بالأفراد، ومن ثم فلا حظر من إتباع هذا النظام، وقد أضيف أيضا أن هناك احتمالا لنسيان وفقد المعلومات المحفوظة بالطرق العادية مقارنة بالحاسب الآلي، فيصعب محو هذه البيانات، لأن ذاكرة الكومبيوتر دائمة تحفظ جميع البيانات بسهولة، ويمكن استرجاعها في أي وقت [2].

وفي الحقيقة إن خطورة النظام الآلي لمعالجة المعلومات تشكل تهديدا للحياة الخاصة للأفراد والاطلاع من الغير، لسهولة الدخول إلى ذاكرة الحاسب من بعد، وطبع صورة من

---

[1] محمد محمد الدسوقي الشهاوي، مرجع سابق، ص 290.

[2] د. حسام الدين كامل الأهواني، الحماية القانونية للحياة الخاصة في مواجهة الحاسب الآلي، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، العددان الأول والثاني، يناير ويوليو 1990، مطبعة جامعة عين شمس ، 1990، ص 10.

المستندات قد يساء استخدامها في أغراض غير مشروعة، مما يمثل تهديدا لحق الأفراد في الخصوصية.

وقد تضمن القانون رقم 78_17 لسنة 1978 المتعلق بالمعالجة الالكترونية للبيانات الرسمية بعض الجرائم الخاصة لحماية البيانات الشخصية المرتبطة بالحياة الخاصة للأشخاص [1].

وسنتناول أهم هذه الجرائم في خمسة فروع على النحو التالي:

2_6_1_6_1 جريمة المعالجة الالكترونية للبيانات الشخصية دون ترخيص:

ورد النص على جريمة المعالجة الالكترونية للبيانات الشخصية دون ترخيص في المادة 16/226 من قانون العقوبات الفرنسي الجديد، وقد ورد فيها أنه:

" يعاقب بالحبس سنة وغرامة ثلاثمائة فرنك كل من أجرى أو طلب إجراء معالجة الكترونية للبيانات الاسمية الشخصية دون مراعاة الشروط الواردة في القانون المشار إليه" [2].

ولقيام الجريمة يجب توافر ركنين مادي ومعنوي:

2_6_1_6_1_1 الركن المادي: يتحقق الركن المادي للجريمة بتوافر عنصرين: أولهما سلوك إجرامي، أي نشاط يتمثل في المعالجة الالكترونية للبيانات الشخصية، وثانيهما إجراء هذه المعالجة للبيانات دون الحصول على موافقة اللجنة الوطنية للبيانات والحريات استنادا لما ورد في المادتين 15 و 16 من القانون رقم 78_17 لسنة 1978 المتعلق بالمعالجة الالكترونية للبيانات الشخصية[3].

---

[1] محمد محمد الدسوقي الشهاوي، المرجع السابق، ص 291.

[2] المرجع نفسه، ص 292.

[3] المرجع نفسه، ص 292.

وتشمل البيانات الاسمية المعلومات الخاصة بالحالة المهنية أو العائلية أو المالية أو الصحية للشخص، وقد بسط المشرع الفرنسي الحماية اللازمة لها في المادة التاسعة من القانون المدني، ومن الملاحظ أن هذا الحق لا يتصل بالأشخاص المعنوية، فهو قاصر على الأفراد فقط.

2_6_1_6_1_2 الركن المعنوي: يتطلب لقيام الجريمة توافر القصد العام، ويقوم القصد الجنائي على عنصرين هما: العلم، والإرادة [1]، فجريمة المعالجة الالكترونية للبيانات الشخصية دون ترخيص من الجرائم العمدية، فلا تتوافر بوجود الخطأ غير العمدي، ويرجع ذلك للأفعال المكونة للجريمة [2].

أم عن العلم فيجب أن يعلم مرتكب الجريمة بالصفة الشخصية للبيانات، وأن المعالجة تتم باستخدام الكومبيوتر دون الحصول على ترخيص من اللجنة الوطنية للمعلومات والحريات، بالإضافة إلى ذلك فمن الضروري أن تتجه إرادة الجاني إلى القيام بهذه المعالجة الالكترونية.

2_6_1_6_2 جريمة التسجيل غير المشروع للبيانات الاسمية:

تضمن قانون العقوبات الفرنسي النص على جريمة التسجيل غير المشروع للبيانات الشخصية وذلك في المادة 17/226 و 18/226، و 19/226.

حيث نصت المادة 17/226 على أنه: " يعاقب بالحبس خمس سنوات وغرامة مليونين من الفرنكات الفرنسية كل من أجرى أو طلب إجراء معالجة الكترونية للبيانات الاسمية ودون أن يأخذ كل الاحتياطات المجدية لضمان أمن هذه المعلومات، وعلى وجه الخصوص من تشويهها أو إتلافها أو الوصول إليها من شخص غير مصرح له بذلك "[3].

---

[1] Garraud(R) Traite theorique et pratique du droit pénal français sirey 1987 :no.287.p 572.

[2] د. عبد الله أسامة عبد الله قايد، مرجع سابق، ص 86.

[3] محمد محمد الدسوقي الشهاوي، مرجع سابق، ص 294.

أما المادة 18/226 فقد أورد المشرع فيها الحبس خمس سنوات وغرامة مليوني فرنك فرنسي كعقوبة لجمع معلومات اسمية تتعلق بشخص طبيعي، رغم معارضة هذا الشخص، متى كانت هذه المعارضة تقوم على أسباب غير مشروعة [1].

كما وضع المشرع في المادة 19/226 عقوبة الحبس خمس سنوات وغرامة مليوني فرنك على تخزين معلومات اسمية في ذاكرة آلية الكترونية دون موافقة صريحة من صاحب الشأن، متى كانت هذه المعلومات تظهر بصورة مباشرة أو غير مباشرة الأصول العرقية أو الآراء السياسية أو الفلسفية أو الدينية أو الانتماءات النقابية أو الأخلاق الشخصية، وذلك في غير الأحوال الواردة في هذا القانون، وينطبق ذلك أيضا على المعلومات الاسمية المتعلقة بالجرائم أو العقوبات أو التدابير المحكوم بها.

يتضح لنا من المادة سالفة البيان أن هذه الجريمة تتكون من ركنين: مادي ، ومعنوي.

2_6_1_6_2_1 الركن المادي: يتوافر هذا الركن في جريمة التسجيل غير المشروع للبيانات الاسمية بقيام الجاني بتسجيل البيانات الاسمية وفقا لما ورد في المادة 17/226 إلى 19/226 من قانون العقوبات،ويتخذ التسجيل كل ما يقوم به المتهم من أفعال، ومنها قيامه بالمعالجة الالكترونية للبيانات الشخصية، مع عدم وضع الضمانات الواجبة للحفاظ على سرية هذه البيانات، مما قد يؤدي إلى تشويه أو إتلاف أو اطلاع الغير عليها دون حصوله على تصريح يبيح له ذلك.

كما تتحقق الجريمة بقيام المتهم بتجميع البيانات دون سبب مشروع، أو بمخالفة القانون باستخدام طرق الغش والتصنت والتسجيل دون الحصول على إذن من المحكمة المختصة[2].

---

[1] محمد محمد الدسوقي الشهاوي، مرجع سابق ، ص 294.

[2] د. أسامة عبد الله قايد، مرجع سابق، ص 09.

ويتضمن التسجيل جميع البيانات السرية الخاصة بالاتجاهات السياسية والمعتقدات الدينية.

2_6_1_6_2_2 الركن المعنوي: على خلاف الجرائم سالفة الذكر، فان هذه الجريمة قد تقع بطريق العمد أو الخطأ، فالركن المعنوي فيها يأخذ الصورتين سالفتي الذكر.

أما العمد فيقوم بتحقق القصد بعنصريه العلم والإرادة، ويتم ذلك من خلال قيام الجاني بتجميع البيانات الشخصية بإحدى الوسائل الواردة في المادة 18/226، و19/226 أما الخطأ فيتحقق في قيام المتهم بعملية المعالجة الالكترونية للبيانات الشخصية دون وضع الضوابط والاحتياطات اللازمة لسلامة وأمن هذه البيانات الشخصية.

2_6_1_6_3 جريمة الحفظ غير المشروع للبيانات الشخصية الاسمية:

نص المشرع في المادة 20/226 من قانون العقوبات على جريمة الحفظ غير المشروع للبيانات الاسمية، حيث ورد فيها أنه: " يعاقب بالحبس سنة وغرامة ثلاثمائة ألف فرنك كل من احتفظ بغير موافقة اللجنة المشار إليها بمعلومات على نحو أسمى لمدة أكثر من المدة التي سبق طلبها أو التي تضمنها الإخطار المسبق " ويتكون النموذج القانوني لهذه الجريمة من ركنين:

2_6_1_6_3_1 الركن المادي: يتوافر ذلك الركن بالحفظ للبيانات أو المعلومات الشخصية لفترة أكبر من المدة التي سبق طلبها أو التي وردت في الإخطار المسبق دون الحصول على موافقة اللجنة الوطنية للبيانات والحريات المختصة بمراقبة تنفيذ أحكام القانون الخاص بالمعالجة الالكترونية الاسمية، ويشمل حفظ البيانات والاهتمام بها والحفاظ عليها وعدم إفشائها.

وقد قصر المشرع حفظ البيانات المتعلقة بالجرائم والأحكام على الجهات القضائية.

2_6_1_6_3_2 الركن المعنوي: هذه الجريمة من الجرائم العمدية، يأخذ فيها الركن المعنوي صورة القصد الجنائي العام بعنصريه العلم والإرادة، فلا تقوم هذه الجريمة إذا وقعت عن طريق العقوبة.

2_6_1_6_4 جريمة الانحراف عن الغرض أو الغاية من المعالجة الالكترونية للبيانات الاسمية:

أورد المشرع في المادة 21/226 من قانون العقوبات النص على جريمة الانحراف عن الغرض أو الغاية من المعالجة الالكترونية للبيانات الاسمية، حيث ورد فيها أنه " يعاقب بالحبس خمس سنوات وغرامة مليوني فرنك كل من حاز بيانات اسمية بمناسبة قيامه بتسجيلها أو تصنيفها أو نقلها أو أي إجراء آخر من أوجه المعالجة إذا غير من الوجهة النهائية المقررة لهذه البيانات وفقا للقانون أو للقرار الصادر في شأنها أو في الإخطار المسبق على القيام بالمعالجة [1].

لهذه الجريمة ركنان: أولهما مادي يتمثل في قيام الجاني بإساءة استغلال البيانات، وثانيهما معنوي يتخذ صورة القصد الجنائي.

2_6_1_6_4_1 الركن المادي: يتوافر هذا الركن إذا ما انحرف الجاني عن الغاية أو الهدف من المعالجة الالكترونية للبيانات.

ولا يفرق القانون بين حيازة الفرد للبيانات بقصد تصنيفها أو نقلها أو علاجها بأية وسيلة.

ويتحقق هذا الركن بمجرد الانحراف عن الهدف من معالجة البيانات الاسمية، والغاية من موضوع المعالجة الالكترونية، أي الغرض المتوخى من علاج البيانات الاسمية [2]، وقد تضمنت

---

[1] محمد محمد الدسوقي الشهاوي، مرجع سابق، ص 297.

[2] د. أسامة عبد الله قايد، مرجع سابق، ص 99.

المادة 20 من القانون الصادر سنة 1978 ضرورة تحديد الغاية أو الهدف من المعالجة الالكترونية للبيانات في الطلب المقدم إلى اللجنة القومية.

2_6_1_6_4_2 الركن المعنوي: جريمة الانحراف عن الغرض أو الغاية من المعالجة الالكترونية للبيانات الاسمية عمدية ، يتخذ فيها الركن المعنوي صورة القصد الجنائي العام، فيجب أن يعلم الجاني أن ما يأتيه من أفعال يؤدي إلى الانحراف عن الهدف أو الغرض من معالجة البيانات، كما يجب أن تتجه إرادته إلى الوصول إلى ذلك الهدف.

2_6_1_6_5 جريمة الإفشاء غير المشروع للبيانات الاسمية:

نص المشرع الفرنسي على هذه الجريمة في المادة 22/226 من قانون العقوبات الفرنسي، والتي جاء فيها أنه: " يعاقب بالحبس سنة وغرامة مائة ألف فرنك فرنسي كل شخص كان قد استقبل أو تلقى بمناسبة التسجيل أو التصنت أو النقل أو أي إجراء آخر من إجراءات المعالجة الالكترونية بيانات اسمية من شأن إفشائها الإضرار باعتبار صاحب الشأن أو حرمة حياته الخاصة وقام بنقلها إلى من لا حق له في العلم بها، وإذا وقع هذا الإفشاء للبيانات الاسمية بطريقة الإهمال تكون العقوبة هي الغرامة خمسين ألف فرنك فرنسي، ولا تقام الدعوى العمومية وفقا للفقرتين السابق الإشارة إليهما إلا من خلال شكوى المجني عليه أو ممثله القانوني أو من له صفة في ذلك " [1].

لهذه الجريمة ركنان : أولهما مادي ويشمل فعل الإفشاء، ويترتب على ارتكاب الجاني له تحقق نتيجة إجرامية هي الإضرار بسمعة أو شرف الشخص أو انتهاك حرمة حياته الخاصة، أما الركن المعنوي وهو الركن الثاني وصورته العمد أو الخطأ.

---

[1] محمد محمد الدسوقي الشهاوي، مرجع سابق، ص 299.

2_6_1_6_5_1_1 الركن المادي: نص الشارع على فعلين تقوم بهما الجريمة هما فعل الحيازة والإفشاء للبيانات الاسمية.

ويستوي لدى القانون أن يكون حيازة البيانات الاسمية بقصد تصنيفها أو نقلها أو لعلاجها تحت أي شكل فيجب لتحقق هذا الفعل ثبوت واقعة حيازة الجاني لهذه البيانات للقيام بأي إجراء من الإجراءات السابقة.

أما الفعل الثاني فهو فعل إفشاء هذه البيانات للغير، والذي لا يكون من حقه الاطلاع عليها ومن عناصر الركن المادي أن تتحقق نتيجة إجرامية، وهي أن يترتب على فعل الإفشاء إضرار للشخص أو اعتداء على حرمة حياته الخاصة أو شرفه أو اعتباره، وأن ترتبط هذه النتيجة بالفعل بعلاقة السببية، ويعني ذلك إذا لم يترتب على الإفشاء اعتداء على كرامة الشخص أو اعتباره أو حرمة حياته الخاصة لا تتوافر عناصر الركن المادي ، ومن ثم ينتفي الركن المادي ولا تقوم الجريمة في حق المفشي.

ويتطلب القانون لقيام الركن المادي توافر شروط ثلاثة هي[1]:

(1) أن يكون من طبيعة فعل الإفشاء أن يقترن باعتداء على الشرف أو الاعتبار أو الحياة الخاصة للفرد، ولا يشترط أن يكون مصادر هذه البيانات صحيحة أو حقيقية كي يتحقق الاعتداء، فيستوي أن تكون صحيحة أو مزورة في نظر القانون، أو كانت هذه المصادر بطبيعتها لا تحمل أي اعتداء على الحياة الخاصة أو الشرف أو الاعتبار مادام أن إفشاء هذه البيانات يحقق هذا الاعتداء.

(2) يقتضي المشرع لقيام الجريمة انتفاء رضاء المجني عليه.

(3) وأخيرا يتطلب القانون أن يكون الإفشاء إلى شخص ليس له حق الاطلاع على هذه البيانات.

---

[1] د. أسامة عبد الله قايد، مرجع سابق، ص 93.

2_6_1_6_5_2 الركن المعنوي: يتخذ هذا الركن صورتي العمد أو الخطأ، أما عن العمد فيقوم بتوافر عنصري القصد الجنائي العام، وهما العلم والإرادة، فيجب أن يعلم مرتكب الجريمة أن يقوم بالإفشاء غير المشروع للبيانات الاسمية للمجني عليه، وأن تتجه إرادته لذلك وأنها تشكل اعتداء على الشرف أو الاعتبار أو الحياة الخاصة، أما الخطأ فيتضح مما أورده المشرع من العقاب على الجريمة إذا وقعت نتيجة إهمال أو رعونة أو ترك للبيانات [1].

2_6_1_6_6 العقوبات التي تخص جرائم المعالجة الالكترونية للبيانات الشخصية:

ففيما يتعلق بجريمة المعالجة الالكترونية للبيانات الشخصية دون ترخيص فقد تضمنت المادة 16/226 من قانون العقوبات الفرنسي الجديد عقوبات لمن يرتكب هذه الجريمة، حيث جاء فيها : " يعاقب بالحبس سنة وغرامة ثلاثمائة ألف فرنك كل من أجرى أو طلب إجراء معالجة الكترونية للبيانات الاسمية الشخصية دون مراعاة الشروط الواردة في القانون المشار إليه [2]".

وبالإضافة إلى ذلك أوجب المشرع الحكم بعقوبة تكميلية هي نشر الحكم، وتسأل الأشخاص المعنوية جنائيا عن الجريمة، وتطبق عليها عقوبتي الغرامة والحرمان من ممارسة النشاط الذي تم من خلاله ارتكاب الجريمة [3].

كما تضمن قانون العقوبات الفرنسي النص على جريمة التسجيل غير المشروع للبيانات الشخصية وذلك في المادة 17/226، و 19/226.

---

[1] محمد محمد الدسوقي الشهاوي، مرجع سابق، ص 300.

[2] المرجع نفسه، ص 292.

[3] آدم عبد البديع آدم حسين، مرجع سابق، ص 574.

حيث نصت المادة 17/226 على أنه : " يعاقب بالحبس خمس سنوات وغرامة مليونين من الفرنكات الفرنسية كل من أجرى أو طلب إجراء معالجة الكترونية للبيانات الاسمية ودون أن يأخذ كل الاحتياطات المجدية لضمان أمن هذه المعلومات، وعلى وجه الخصوص من تشويهها أو إتلافها أو الوصول إليها من شخص غير مصرح له بذلك ".

أما المادة 18/226 فق أورد المشرع فيها الحبس خمس سنوات وغرامة مليوني فرنك فرنسي كعقوبة لجمع معلومات اسمية بطريق التدليس أو الخديعة أو أي طريق غير مشروع، أو إجراء معالجة لمعلومات اسمية تتعلق بشخص طبيعي، رغم معارضة هذا الشخص متى كانت هذه المعارضة تقوم على أسباب غير مشروعة ".

كما وضع المشرع في المادة 19/226 عقوبة الحبس خمس سنوات وغرامة مليوني فرنك على تخزين معلومات اسمية في ذاكرة آلية الكترونية دون موافقة صريحة من صاحب الشأن، متى كانت هذه المعلومات تظهر بصورة مباشرة أو غير مباشرة الأصول العرقية والآراء السياسية أو الفلسفية أو الدينية أو الانتماءات النقابية أو الأخلاق الشخصية، وذلك في غير الأحوال الواردة في هذا القانون وينطبق ذلك أيضا على المعلومات الاسمية المتعلقة بالجرائم أو العقوبات أو التدابير المحكوم بها""[1].

أما فيما يخص جريمة الحفظ غير المشروع للبيانات الشخصية الاسمية فيعاقب عليها بموجب المادة 20/226 من قانون العقوبات الفرنسي إذ جاء فيها: " يعاقب بالحبس سنة وغرامة ثلاثمائة ألف فرنك كل من احتفظ بغير موافقة اللجنة المشار إليها بمعلومات على نحو اسمي لمدة أكثر من المدة التي سبق طلبها أو التي تضمنها الإخطار المسبق " [2].

---

[1] محمد محمد الدسوقي الشهاوي، مرجع سابق، ص 294.

[2] المرجع نفسه، ص 297.

أما جريمة الانحراف عن الغرض أو الغاية من المعالجة الالكترونية للبيانات الاسمية فقد أورد المشرع الجنائي الفرنسي عقوبتها في المادة 21/226 من قانون العقوبات التي تنص : " يعاقب بالحبس خمس سنوات وغرامة مليوني فرنك كل من حاز بيانات اسمية بمناسبة قيامه بتسجيلها أو تصنيفها أو نقلها أو أي إجراء آخر من أوجه المعالجة إذا غير من الوجهة النهائية المقررة لهذه البيانات وفقا للقانون أو للقرار الصادر في شأنها أو في الإخطار المسبق على القيام بالمعالجة .

أما فيما يتعلق بجريمة الإفشاء غير المشروع للبيانات الاسمية فقد رتب قانون العقوبات الفرنسي بمقتضى المادة 22/226 عقوبة على ارتكابها إذ جاء في نفس المادة : " يعاقب بالحبس سنة وغرامة مائة ألف فرنك فرنسي كل شخص كان قد أستقبل أو تلقى بمناسبة التسجيل أو التصنت أو النقل أو أي إجراء آخر من إجراءات المعالجة الالكترونية بيانات اسمية من شأن إفشائها الإضرار باعتبار صاحب الشأن أو حرمة حياته الخاصة وقام بنقلها إلى من لا حق له في العلم بها، وإذا وقع هذا الإفشاء للبيانات الاسمية بطريقة الإهمال تكون العقوبة هي الغرامة خمسين ألف فرنك فرنسي، ولا تقام الدعوى العمومية وفقا للفقرتين السابق الإشارة إليهما إلا من خلال شكوى المجني عليه أو ممثله القانوني أو من له صفة في ذلك " [1].

وبالعودة إلى المشرع الجزائري نجده قد حرص على إعطاء أكبر حماية لحرمة الحياة الخاصة، بحيث أستحدث في قانون العقوبات قسما سابعا مكرر، عالج فيه موضوع يعد من أخطر ما يواجه العالم بأسره وهو الأفعال التي يرتكبها الأشخاص وتؤدي إلى المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات التي تخص الناس في أخص خصوصياتهم وحياتهم الخاصة، والتي لا يرغبون ولا

[1] محمد محمد الدسوقي الشهاوي، مرجع سابق ، ص 299.

يقبلون بأي حال من الأحوال ومهما كانت الدواعي أن تكشف للغير إلا بعلمهم وبرضاهم، وتعرض له في مواد ثمانية من 394 مكرر إلى 394 مكرر 07 [1].

وكان تدخل المشرع في هذا المجال الحساس والخطير في آن واحد متأخر كثيرا ولكنه فعالا ، بحيث حرم من خلاله مجموعة من الأفعال يقترفها الأشخاص بواسطة الحاسب الآلي بغية إنتهاك حرمة الحياة الخاصة للغير.

وقصد المشرع من هذا التجريم هو تنظيم ومراقبة التعامل في البيانات والمعلومات الخاصة بكل فرد من أفراد المجتمع، ومن خلال ذلك الدفاع عن المصلحة العامة والخاصة في آن واحد وحمايتها بشكل فعال [2].

وقد حصر الجنح التي يعاقب عليها في هذا القسم فيما يلي:

1_ جنحة الدخول أو البقاء عن طريق الغش في كل جزء من منظومة المعالجة الآلية للمعطيات:

المقصود من هذه الجنحة هو الدخول غير الشرعي، أو ربما إذا كان الدخول شرعيا، البقاء في المنظومة بصفة غير شرعية أي استغلال الوظيفة لأغراض غير مشروعة ، أو يحاول الدخول أو البقاء فيها بهذه الصورة الأخيرة، لذلك قرر المشرع لهذه الجنحة عقوبة الحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة وغرامة مالية من 50000 دج إلى 200000 د ج وذلك من الفقرة الأولى من المادة 394 مكرر.

هذا إذا لم يحصل تشويه أو تحوير في الملف محل الجنحة، أما في الحالة التي يدخل فيها الجاني أو يبقى عن طريق الغش في المنظومة و تترتب على هذا الدخول أو البقاء في كل أو في جزء منها، حذف أو تغيير لمعطياتها، فإن العقوبة تضاعف[1] .

---

[1] صفية بشاتن، مرجع سابق، ص 418.

[2] المرجع نفسه، ص 418_419.

وفي الحالة التي تؤدي فيها الأفعال المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة إلى تخريب نظام إشتغال المنظومة، تكون العقوبة الحبس من ستة أشهر إلى سنتين والغرامة من 50000 دج إلى 300000 د ج [2].

2_ جنحة إدخال معطيات عن غش في نظام المعالجة الآلية أو إزالة أو تعديل عن غش المعطيات التي يتضمنها: وقد نصت عليها المادة 394 مكرر 01 بالنسبة لهذه الجنحة، فإن الشخص الذي يدخل بفعله المجرم (عن طريق استعمال الغش) معطيات في نظام المعالجة الآلية أو يحرف في البيانات الأصلية التي كانت تحتويها المنظومة قبل تدخله غير المشروع ، فإن العقوبة تكون الحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وغرامة من 500000 دج إلى 4000000 دج [3].

3_ جنحة القيام عمدا وعن طريق الغش ب :

_ تصميم أو بحث أو تجميع أو توفير أو نشر أو الاتجار عمدا في معطيات مخزنة أو معالجة أو مرسلة عن طريق منظومة معلوماتية يمكن أن ترتكب بها الجرائم المنصوص عليها في هذا الحكم.

_ حيازة أو إفشاء أو نشر أو استعمال المعطيات المتحصل عليها من إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القسم وذلك لأي غرض كان، ومن باب أولى أن يكون الغرض الاعتداء على حرمة حياة الغير الخاصة المعني بالمعلومات المخزنة بهذه الطريقة .

---

[1] المادة 394 مكرر الفقرة الثانية من الأمر 66_156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 08 يونيو سنة 1966 المتضمن قانون العقوبات المعدل والمتمم أضيفت بالقانون رقم 04_ 15 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004 جريدة رسمية 71 .

[2] المادة 394 مكرر الفقرة الثالثة من الأمر 66_156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 08 يونيو سنة 1966 المتضمن قانون العقوبات المعدل والمتمم أضيفت بالقانون رقم 04_ 15 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004 جريدة رسمية 71.

[3] صفية بشاتن، مرجع سابق ، ص 419.

هذه الجنحة التي تعد من أخطر ما يمكن به المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات الشخصية، وبالتالي من أخطر مايمكن به المساس بحرمة حياة الأشخاص الخاصة، ممن يتعلق بهم الأمر في محتوى الملف المعتدى عليه بهذه الصورة المختلفة التي تتخذها هذه الجنحة [1].

فإذا وصل الأمر بالجاني إلى أن يصمم أو يبحث أو يجمع أو يوفر أو ينشر أو يتاجر في معطيات بالشكل الوارد في النقطة 01 من المادة 394 مكرر 02، أو إلى أن يحوز أو يفشي أو ينشر أو يستعمل المعطيات المتحصل عليها لأي غرض كان بالشكل الوارد في النقطة 02 من المادة نفسها، فإنه لا محالة مصر كل الإصرار وقاصد انتهاك أسرار الأشخاص، وبالتالي حرمة حياتهم الخاصة من خلال الدخول والمساس بأنظمة المعالجة الآلية لمعطياتهم الشخصية [2].

أما العقوبة المقررة لهذه الأفعال المجرمة، فهي الحبس من شهرين إلى ثلاث سنوات والغرامة التي تقدر ب 1000000 دج إلى 10000000 دج .

هذا وقد قرر المشرع مسؤولية الشخص المعنوي إذا ارتكب تلك الأفعال المنصوص عليها في المواد 394 مكرر و 394 مكرر 01 و 394 مكرر 02، بأن قرر له عقوبة الغرامة تعادل خمس مرات الحد الأقصى للغرامة المقررة للشخص الطبيعي كعقوبة أصلية[3] ، دون الإخلال بإمكان تقرير عقوبات تكميلية مناسبة وفقا للمادة 18 مكرر نقطة 02 سابقة الذكر.

كما قرر المشرع دائما بغية تضييق الخناق على المعتدين على الحياة الخاصة للغير بهذه الوسيلة وتردعهم معاقبة الاشتراك والتحضير لارتكاب جريمة أو أكثر من الجرائم المنصوص

---

[1] صفية بشاتن، مرجع سابق ، ص 420.

[2] المرجع نفسه، ص 420.

[3] المادة 394 مكرر 04 من الأمر 66_156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 08 يونيو سنة 1966 المتضمن قانون العقوبات المعدل والمتمم أضيفت بالقانون رقم 04_ 15 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004 جريدة رسمية 71.

عليها في هذا القسم وذلك بصفة جماعية، خاصة إذا كان هذا التحضير مجسدا بفعل أو عدة أفعال مادية والعقوبة هي نفسها تلك المقررة للجريمة ذاتها [1].

وقرر المشرع أيضا الحكم بمصادرة الأجهزة والبرامج والوسائل المستخدمة، مع إغلاق المواقع التي تكون محلا لجريمة من الجرائم المعاقب عليها وفقا لهذا القسم، علاوة على إغلاق المحل أو مكان الاستغلال إذا كانت الجريمة قد أرتكبت بعلم مالكها، كل ذلك مع الاحتفاظ بحقوق الغير حسن النية[2].

وفيما يتعلق بالشروع في إرتكاب الجنح المنصوص عليها في هذا القسم، فقد قرر له المشرع العقوبات ذاتها المقررة للجنحة التامة.

هكذا عني المشرع الجزائري بحماية الحياة الخاصة من أي اعتداء عليها بواسطة جهاز الحاسب الآلي، وهو من أخطر الوسائل اعتداء على أسرار الحياة الخاصة للأشخاص والتي تعاني منها مختلف الدول، ولم تنجح بعد في السيطرة عليها كلية بمنع أو التقليل من أشكال الاعتداءات التي لا تقل خطورة الواحدة عن الأخرى، رغم ترسانة النصوص القانونية العقابية الشديدة التي قررتها لهذا الغرض [3].

---

[1] المادة 394 مكرر 05 من الأمر 66_156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 08 يونيو سنة 1966 المتضمن قانون العقوبات المعدل والمتمم أضيفت بالقانون رقم 04_ 15 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004 جريدة رسمية 71.

[2] المادة 394 مكرر 06 من الأمر 66_156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 08 يونيو سنة 1966 المتضمن قانون العقوبات المعدل والمتمم أضيفت بالقانون رقم 04_ 15 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004 جريدة رسمية 71.

[3] صفية بشاتن، مرجع سابق، ص 421.

2_6_2 الحماية الإجرائية:

يهدف قانون الإجراءات الجنائية إلى الحد من المساس بحريات المواطنين وعدم جواز انتهاكها إلا بالقدر الذي تقتضيه المصلحة العامة.

ولذا كان هذا القانون من أوثق القوانين ارتباطا بحسن سير العدالة، وتحقيق مبدأ سيادة القانون ، فهو يضمن المبادئ الأساسية والقواعد الجوهرية التي تشكل صرحا يهدف إلى ضمان الحقوق والحريات الفردية في مواجهة عسف وبطش السلطة وتحكمها.

ولهذا القانون طبيعة مزدوجة فهو يعتبر من قوانين التنظيم القضائي من جانب، ومن القوانين المنظمة للحرية الشخصية من جانب آخر.

ومما لاشك فيه أن ما يتضمنه القانون الإجرائي من أحكام، أمر يتأثر إلى حد بعيد بطبيعة النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي السائد في الدولة، كما يتأثر بقضية الحريات العامة في المجتمع وطبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم ودور الفرد في المجتمع.

ومن ثم تكون وظيفة القانون الإجرائي في الدولة الديمقراطية مختلفة عن وظيفته في الدولة الديكتاتورية أو المتسلطة.

فتهدف قواعده في الأولى إلى تنظيم الحرية الشخصية على حين تكون في الثانية أداة في يد السلطة لتحقيق أهدافها، دون أخذ في الحسبان بالمعيار القائم على الموازنة بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة.

حقا أن قانون الإجراءات الجنائية يعد أكثر القوانين اتصالا بتحقيق مبدأ سيادة القانون، وبحسن سير العدالة الجنائية وانتظام مرفق القضاء برمته بحسبان أن صلة الإجراءات الجنائية بسيادة القانون مستمد من صلتها المباشرة بتحقيق العدالة القضائية.

وخلاصة القول أن قانون الإجراءات الجنائية يهدف إلى حماية الحرية الشخصية للفرد، ووضع الضوابط على ممارسة المسائل التي تتخذ للكشف عن الجريمة.

لذلك سوف نعالج في هذا المبحث بعض الضمانات الإجرائية الماسة بحماية الحياة الخاصة للأفراد من خلال مطلبين كما يلي: الوسائل المنطوية على المساس بالحياة الخاصة عن طريق الاعتداء على الكيان المادي والنفسي للأشخاص (المطلب الأول) ، وسائل الإثبات التي تمثل اعتداء على حرمة الحياة الخاصة بالتصنت والتسجيل والتقاط الصور (المطلب الثاني) .

2_6_2_1 الوسائل المنطوية على المساس بالحياة الخاصة عن طريق الاعتداء على الكيان المادي والنفسي للأشخاص:

تتنوع الوسائل العلمية الحديثة التي يمكن بمقتضاها الوصول إلى معرفة الحقيقة، والمساهمة في تكوين عقيدة القاضي الجنائي في مسائل الإثبات، فهناك من الوسائل ما يمثل اعتداء على الكيان المادي لجسم الإنسان، ومنها ما يمثل اعتداء على الكيان النفسي.

وليس من شك أن الجزء الخاص بالوسائل التي تمس الكيان النفسي، هو المتصل مباشرة بموضوع دراستنا باعتبار أن هذه الوسائل تمس جانبا من خصوصيات الأفراد لأنها تهدف الى انتزاع جزء عزيز من مكنونات المرء، ومع ذلك فقد آثرنا أن نعالج الأمرين معا، ما يسمى بالكيان المادي والكيان النفسي فالأمران بينهما اتصال وعلاقة باعتبار أن هذه الوسائل تمس جانبا من خصوصيات الأفراد لأنها تهدف إلى انتزاع جزء عزيز من مكنونات المرء، ومع ذلك فقد آثرنا أن نعالج الأمرين معا، ما يسمى بالكيان المادي والكيان النفسي فالأمران بينهما اتصال وعلاقة باعتبار أن كل اعتداء على الكيان المادي للمرء لا يخلو من المساس بكيانه النفسي[1]. ولدراسة هذا الموضوع يلزم بحث الأمر في فرعين.

---

[1] د. ممدوح خليل بحر، مرجع سابق، ص 470.

2_6_2_1_1 الوسائل التي تمثل اعتداء على الكيان المادي للشخص:

كان للتطور العلمي في مجالات الحياة المختلفة أثره الواضح في استحداث وتنوع الأساليب المعتمدة في مجال التحقيقات الجنائية ، فعلى السلطة العامة المتمثلة في جهات التحقيق أن تعتمد على هذه الوسائل الحديثة وتستفيد من الأساليب العلمية المتطورة من أجل مواجهة الجريمة وحماية المصلحة العامة، شريطة الا يؤدي تطبيقها الى المساس بكيان الفرد الجسدي، و ذلك أن الفقهاء تدارسوا هذه المسألة فلم يجيزوا استخدام هذه الوسائل العلمية الحديثة للحصول على اعتراف المتهم في المسائل الجنائية، ذلك ان احترام الكيان المادي أو الجسدي للإنسان يعد سمة من السمات الفذة التي يتمتع بها الشخص، وتحفظ عليه كرامته وحريته والكرامة أغلى ما يملكها الإنسان[1].

لقد تطورت الوسائل العلمية تطورا كبيرا في شتى المجالات، وقد ترتب على هذا التطور كما رأينا أمران:

_ أولهما: ضيق نطاق الحياة الخاصة التي يتمتع بها الفرد.

_ ثانيهما: سهولة التطفل على خصوصيات الأفراد وألفتهم وهو ما يشكل خطرا جسيما على الفرد، يستوي في ذلك أن يكون العدوان واقعا من قبل الدولة أو من قبل الأفراد.

وتتنوع الوسائل العلمية الحديثة التي يمثل استخدامها اعتداء على الكيان الجسدي للمرء.

ونقتصر على دراسة ثلاث مسائل هي: فحص الدم، وغسيل المعدة، وأخذ البصمات.

---

[1] د. طارق صديق رشيد كه ردى، حماية الحرية الشخصية في القانون الجنائي(دراسة تحليلية مقارنة)، منشورات الحلبي الحقوقية، ص 239.

2_6_2_1_1_1 الفحوص الطبية الماسة بالكيان المادي للشخص:

تناولت تشريعات كثير من الدول مسألة الفحص الطبي، سواء في مسائل الإجراءات الجنائية توصلا للحصول على وسيلة اثبات أو في غير مسائل التحقيق، كالفحص الذي يجري في القضايا الجنائية لمعرفة نسبة الكحول في الدم اذا كان هناك شك في أن سائق المركبة في حالة سكر أو من عدمه أثناء الحادثة، لأنه لا ينبغي أن يسمح لقائد السيارة أو المركبة أن يختفي وراء الحرية الشخصية اذا أراد المحقق معرفة درجة سكره أثناء قيادته[1].

وكذلك الحال بالنسبة لغسيل المعدة، توصلا لمعرفة نوع السم الذي كان قد أعطي للمجني عليه، ومقارنته بما تم التوصل إليه عن طريق تحليل بعض الآثار التي كانت موجودة على يد المتهم، ونفس الأمر في حالة ما إذا ابتلع شخص ما المخدرات التي ضبطت معه[2].

وقد تناولت تشريعات كثير من الدول مسألة الفحوص الطبية ، سواء في مسائل الإجراءات الجنائية توصلا للحصول على وسيلة إثبات أو في غير مسائل التحقيق .

ففي فرنسا مثلا لا يجوز كقاعدة عامة إجبار أحد على الخضوع للفحص الطبي، باستثناء حالة انتشار الأوبئة، وحالة مرض الزهري ، وبعض الحالات الأخرى المنصوص عليها قانونا، وتلزم قوانين الصحة في مجال العمل أرباب الأعمال بإجراء فحوص طبية على عمالهم كل سنة: واذا رفض العامل اجراء الفحص الطبي كان لرب العمل الحق في فصله.

كما تنص المادة 67 من دستور فنزويلا على:

" حق الشخص في عدم التعرض لصحته ".

---

[1] د. طارق صديق رشيد كه ردى، مرجع سابق، ص 240.

[2] د. ممدوح خليل بحر، مرجع سابق، ص 473.

كما تجعل المادة 123 من دستور المكسيك رب العمل مسؤولا عن أمراض المهنة وإصابات العمل وقد فرضت كثير من تشريعات الدول المختلفة مثل فرنسا المكسيك والأرجنتين والبرازيل مجموعة من النصوص تلزم الراغبين في الزواج من الجنسين، جراء بعض الفحوص الطبية قبل الزواج، ومن هذا القبيل أن تشريعات كثير من الدول مثل السويد والبرازيل وألمانيا الاتحادية وفرنسا والأرجنتين تلزم الأفراد بالخضوع لتدابير صحية معينة، وبصفة خاصة عند انتشار الأوبئة، صيانة للصحة العامة مثل التطعيم ضد بعض الأمراض وإجراء اختبارات وتحاليل طبية [1].

ومعظم التشريعات المقارنة تجيز هذا النوع من الفحوص في ظروف معينة تحقيقا لمصلحة عامة ولو كان فيها اعتداء على حق الفرد في حياته الخاصة، إذ أن حق الفرد يتضاءل بجوار المصلحة العليا للجماعة.

على أنه قد تقتضي ظروف الواقعة اتخاذ إجراء من الإجراءات التي تعد من قبيل الفحص الطبي والتي تحتمها وسائل الإثبات.

ولن نتناول من بين هذه الإجراءات إلا اجرائين اثنين نظرا لشيوعهما وهما فحص الدم وغسيل المعدة.

لقد ثار في هذا الصدد خلاف حول مدى مشروعية استخدام هذه الوسائل وهذا هو ما سنحاول أن نبينه الآن.

1_1_1_1_2_6_2 فحص الدم: ان اجراء عملية فحص الدم يمس الجانب المادي لحق الإنسان في سلامة جسده، وقد يجري هذا الإجراء اما بشكل اختياري من قبل الشخص المراد اجراء فحص دمه واما تجري عملية فحص الدم بشكل جبري اذا اقتضت الضرورات التحقيقية اجرائه، فالصورة الأولى لا تثير جدلا ضمن المجال القانوني ، وقد يعد هذا الإجراء دليل براءة المتهم أو

[1] د. ممدوح خليل بحر، مرجع سابق ، ص 473، 474.

المشتبه في التهمة المنسوبة اليه، اذا ما ظهر في التقرير الطبي بأن المتهم ليست له علاقة بالقضية لعدم تطابق فصيلة دمه مع البقع الدموية الموجودة في محل الحادث، أو قد يظهر تطابق الدم وجينات الابن مع الوالد في قضايا اثبات البنوة مثلا، أما الصورة الثانية فقد أثارت جدلا واسعا حول مدى مشروعية اجبار المتهم أو المشتبه به لاخضاعه على فحص الدم اذا اقتضت الحاجة لاثبات الحقيقة او تبين أن هذه الطريقة تساعد مجال التحقيق الجنائي[1].

فقد تدفع الحاجة إلى أخذ عينة من دم المتهم لتحديد فصيلة الدم التي ينتمي اليها، أو لتحديد النسبة المئوية للكحول الموجودة فيه، ويختلف موقف الفقه والقضاء المقارن والتشريعات حول مدى مشروعية اللجوء إلى هذه الوسيلة.

وفي جانب آخر ونتيجة للتطور الذي حصل في مجال تقنية الجينات بشكل عام وتقنية (DNA)على وجه الخصوص التي تعد من أهم الوسائل العلمية الحديثة من حيث استخدامها في مجال الإثبات الجنائي، واثبات عينة الدم أو المني أو الألياف التي تترك في محل الحادث وبيان عائديتها، إذ يعتمد الإثبات عن طريق DNA على تحليل الحامض النووي ويأتي بنتائج مؤكدة لاسيما في مجال قضايا اثبات البنوة بشكل افضل مما هو عليه في فحوصات الدم عن طرق أخرى[2].

2_6_2_1_1_1_1_1 موقف الفقه: ذهب البعض في الفقه المقارن الى عدم شرعية هذا الاجراء باعتبار أنه يمثل اعتداء على الحرية الشخصية للمتهم، بينما قال آخرون أنه يمثل اعتداء على ارادة المتهم.

---

[1] د. طارق صديق رشيد كه ردى، مرجع سابق، ص 243.

[2] المرجع نفسه، ص 247.

فأخذ عينة الدم وسيلة يترتب عليها تقييد الحرية الفردية لشخص المتهم، وان كان نطاق هذا القيد محدودا ومن ثم فان اللجوء الى هذا الاجراء لا يكون مسموحا به للقاضي، وهذا ما تمليه المبادئ الدستورية لعديد من البلدان.

وفي ذلك يقول الأستاذ فسالي، أنه اذا كان صحيحا أن هذه الوسيلة يمكن أن تعين لرجال الشرطة على معرفة عنصر الخطأ بالنسبة لحوادث الطرق، في الحالة التي يكون فيها السائق قد تعاطى الخمر، فان أخذ عينات الدم التي يقصد منها معرفة نسبة وجود الكحول لا ينبغي التصريح به الا بناء على اذن من القاضي، اذن خاص، والا كان استخدامها غير مشروع [1].

وعلى عكس هذا الاتجاه تذهب غالبية الفقهاء ولا سيما المحدثين الى ضرورة اجراء فحص الدم وتنظيمه كاجراء قانوني يساعد الجهات التحقيقية للقيام بمهامها واداء وظيفتها[2]، ذلك أنه لا يمكن القول باستبعاد أي وسيلة علمية من البحث الجنائي لمجرد كونها تتعارض مع فكرة الحريات الفردية لتضمنها بعض القيود على الحرية أو التعرض للسلامة الجسدية، دون أن تقدر مدى إستفادة ما تقدمه مثل هذه الوسائل من فائدة في الوصول الى الحقيقة، بالاضافة إلى أن القول بإباحة هذا الاجراء ليس المراد تعميمه في كل الحالات بل ينبغي أن تحصر في نطاق جرائم معينة ومتى تطلبته الحالة ، ويبرر أصحاب هذا الاتجاه شرعية استخدام اجراء فحص الدم بالقول : ان الضرورات العلمية للحياة العصرية تتطلب بشكل ملح اللجوء الى استعمال هذه الطريقة العلمية خصوصا وان هذا الاجراء قد أخذ يلعب دورا مهما في مجال تحديد المسؤولية الجنائية وحسم

---

[1] د. ممدوح خليل بحر، مرجع سابق، ص 475.

[2] د. مصطفى العوجي، مرجع سابق، ص 603.

القضايا المتعلقة بحوادث الطرق أو اثبات البنوة، أو لتحديد مطابقة بعض الأنسجة أو البقع الدموية التي وجدت في مكان الجريمة أو على جثة الضحية مع الأنسجة أو دم المشتبه فيه في القضية [1].

2_6_2_1_1_1_2_1 موقف المؤتمرات الدولية: عنيت المؤتمرات الدولية بعلاج هذه المسألة، اذ أوصى بامكانية استخدامها معظم المشتركين في مؤتمر الأمم المتحدة المنعقد في فينا سنة 1960، وقرر أعضاء هذه الحلقة أن اجبار المتهم أو المشتبه فيه في حوادث الطريق، على أخذ عينة من دمه لتحليلها لاثبات نسبة الخمر به ليس فيه اعتداء على حقوق الانسان أو على حريته الشخصية، بل فيه حماية للمجتمع من قراصنة الطرق.

كما نوقشت هذه المسألة في مؤتمر الأمم المتحدة المنعقد في نيوزيلندا سنة 1961، وبصفة خاصة من ناحية استخدامها في الاثبات في حالة قيادة السيارات تحت تأثير الكحول، وفي قضايا اثبات البنوة، وقد اتجهت غالبية المشتركين في المؤتمر الى استخدام هذه الفحوص في البحث الجنائي بصفة عامة، وقد رأت هذه الأغلبية أنه لا محل للتحدي في هذه الحالة، بأن استخدام هذه الفحوص يعد اعتداء على حقوق الانسان، لأن المصلحة العامة أغلى من مصلحة الفرد، بل استحسن بعضهم أن تكون هذه الفحوص اجبارية وذلك بهدف التعرف على نسبة الكحول في دم الشخص المشتبه في أنه كان يقود تحت تأثير الخمر.

واتجه مؤتمر الأمم المتحدة المنعقد في دول الشمال في 1970 الى أن الفحوص الطبية والفحوص الجسمانية من شأنها أن تمثل ضررا على حرية الانسان، وجاء في ورقة العمل الأستاذ " ستروم هولم " أنه اذا كانت الفحوص الطبية والنفسية مع احتمال تأثيرها في التعدي على الحياة الخاصة، غرضها الحصول على معلومات لا يتسنى الحصول عليها من الشخص بغيرها

[1] د. طارق صديق رشيد كه ردى، مرجع سابق، ص 244.

فان فيها عدوانا على حرية الفرد، وتعتبر الوسيلة قد استخدمت للحصول على المعلومات خلسة في حين كان ينبغي أن يترك الأمر لحرية الفرد في أن يقدم المعلومات أو يستبقيها لنفسه[1].

2_6_2_1_1_1_3 موقف التشريعات المقارنة:

وعلى الصعيد التشريعي نجد أن غالبية القوانين ولاسيما التشريعات الحديثة سلكت هذا الاتجاه وجعلت الاستعانة بهذا الاجراء أمرا وجوبيا لاثبات بعض الجرائم الخاصة، ففي القوانين الغربية التي نظمت ذلك صراحة، نجد في قانون المشروبات الروحية الفرنسي الصادر عام 1954 الذي أجاز خضوع السائق للفحص الطبي وتحليل الدم للتأكد من نسبة الكحول، واذا امتنع الشخص عن الخضوع لهذا الأمر يعاقب بالحبس، وبعد صدور قانون يوليو لسنة 1970 أصبح اجراء فحص الدم وفقا للمادة الأولى من هذا القانون الزاميا[2].

ويسري هذا الحكم كما يذكر الأستاذ ليفاسير بالنسبة لميدان آخر يشبه تناول المواد الكحولية، وهو تعاطي المخذرات، فيرى اباحة هذه الاختبارات واجراءها على المشتبه في تعاطيه المواد المخذرة، غير أنه ينبغي مراعاة الضمانات اللازمة مادام الأشخاص الخاضعون لهذه الاختبارات لم يضبطوا في حالة تلبس [3].

وعلة التمييز بين الأمرين تكمن في درجة الخطورة التي يشكلها كل منهما على الغير، فمن يقود سيارة وهو في حالة سكر بين يشكل خطرا جسيما على الأمن وسلامة المواطنين في الطريق، وذلك على عكس الحال بالنسبة لمن يتعاطى المخذر دون أن يقود سيارة فهو لايعتدي الا على نفسه، ومما يؤكد هذا القول كما يذكر هذا الفقيه أن القانون الفرنسي الصادر في 31 ديسمبر 1970 قد أدخل نظاما جديدا كرد فعل اجتماعي ازاء مخاطر تعاطي المخذرات، فحينما يصاب

---

[1] د. طارق صديق رشيد كه ردى، مرجع سابق ، ص 244.

[2] المرجع نفسه، ص 240.

[3] د. ممدوح خليل بحر، مرجع سابق، ص 479.

المتعاطي بتسمم يكون للنيابة العامة أن تؤجل مباشرة الاجراءات اذا وافق صاحب الشأن على أن يعالج طبيا، كما أن نجاح العلاج يترتب عليه انقضاء الدعوى العمومية، وفي حالة عدم قبول صاحب الشأن للعلاج يكون لقاضي التحقيق أن يأمر بهذا التدبير بدلا من العقوبة، أو أن يجمع بين الأمرين.

وكذلك نظم المشرع الألماني اجراء فحص الدم في المادة (81) من قانون العقوبات اذا كان لازما لاثبات وقائع متصلة بالجريمة على أن يكون القائم بالفحص طبيبا، وأجاز في المادة 372 اللجوء الى فحص الدم في قضايا البنوة خصوصا ، وأباح استعمال القوة المناسبة ضد من يقاوم هذا الاجراء ، وكذلك ينص قانون قانون الاجراءات الجنائية في السويد، على أن الشخص المشتبه به لارتكاب جريمة، يفحص فحصا جسمانيا للحصول على الدليل، ويجوز الأمر بتحليل الدم بالإضافة الى الفحوص الطبية، غير أنه يلزم أن يتم ذلك بواسطة طبيب ، وفي سويسرا حدد المشرع الحالات التي يجوز فيها الفحص الطبي بصفة عامة بما فيها تحليل الدم على سبيل الحصر، ففي حالة عدم خضوع سائق السيارة لمعرفة مدى تأثير الكحول جاز الحكم عليه بالحبس أو الغرامة، وكذلك فيما يتعلق بتحليل الدم في دعاوى البنوة[1].

وتقضي القوانين في الولايات المتحدة الأمريكية، أيضا بالزام سائقي السيارات المخمورين أو الذين يشتبه في وقوعهم تحت تأثير المخذر الخضوع لفحص الدم وفي حالة رفضهم يؤدي هذا الامتناع الى سحب تراخيص القيادة منهم، وليس من شك في أن هذا الإجراء من شأنه أن يحمل المشتبه فيهم على الخضوع إراديا، كما يلزم أن يتم تحليل الدم من قبل أشخاص مرخص

[1] د. مبدر الويس، مرجع سابق، ص 237.

لهم بذلك، فان لم يكن مرخصا لهم عد الإجراء ماسا بحرمة الحياة الخاصة، يحق معه لشخص المضرور الادعاء مدنيا، بحسبان أن الإجراء ينطوي على مساس بحرمة حياته الخاصة [1].

ولا يجوز في انجلترا اجبار شخص على الفحص الطبي أو تحليل الدم الا اذا كان ثمة نص صريح في القانون يجيز هذا الاجراء، من ذلك أن القانون الانجليزي للسير على الطرق لسنة 1972 ينص على أنه يجوز لرجل الشرطة أن يطلب من أي شخص يقود أو يحاول أن يقود سيارة على طريق أو في مكان عام، اعطاءه نفحة من نفسه وذلك لتحليلها اذا قامت لديه أسباب معقولة في أنه شرب كحولا، أي يسوق وهو في حالة سكر، أو اذا كانت هناك حادثة فاذا تبين احتمال وجود النسبة المطلوبة من الكحول في نفسه، أو اذا رفض اعطاء النفخة كان لرجل الشرطة أن يقبض عليه وفي هذه الحالة يمنح فرصة أخرى في قسم الشرطة لتقديم عينة من نفسه اذا كان ذلك في غضون عشرين دقيقة من القبض عليه، كما يجب عليه أن يزود الشرطة بعينة من دمه لفحصها مخبريا بواسطة طبيب يستدعى لهذه الغاية.

وفي القانون المصري يجيز قانون المرور الجديد رقم 66 لسنة 1973 لرجال الشرطة التحقيق في حالة سائق السيارة الذي يقودها وهو في حالة سكر أو تحت تأثير المخذر، وليس من شك أن هذا الأمر يستتبع بالضرورة خضوعه لتحليل الدم[2].

وقد تقرر رسميا استخدام بالونات اختبار الكحوليات لكشف قائدي السيارات المخمورين، كما تقرر تطبيق هذه العملية المستحدثة في بعض الطرق الرئيسية على أن تعمم التجربة بعد نجاحها في باقي الطرق.

---

[1] ممدوح خليل بحر، مرجع سابق، ص 481.

[2] المرجع نفسه، ص 481.

2_6_2_1_1_1_1_4 موقف القضاء المقارن:

يجري القضاء المقارن على اجازة الاثبات في مسائل التحقيق الجنائي عن طريق تحليل الدم واجراء الفحوص الطبية.

ففي فرنسا سبق أن رأينا أن التشريع يجيز استخدام فحص الدم في حالات معينة.

وقد سبق أن بينا الشروط التي يضعها الفقه الفرنسي كي يتسنى استخدام هذه الوسيلة، وفي بعض الحالات تستطيع المحاكم أن تأمر بتحليل الدم وذلك اذا تعلق الأمر مثلا بقضايا بنوة في حالة الأبوة المزعومة كما تستطيع الأم أن ترفض الخضوع لمثل هذا الإجراء ، غير أن رفضها يمكن أن تفسره المحكمة في غير صالحها، وأجاز القضاء الايطالي حديثا استخدام هذه الوسيلة، وذلك بناء على أمر صادر من قاضي التحقيق.

وفي تعليق للأستاذ " فسالي" على هذا الحكم ذكر أن هذه الوسيلة مشروعة تماما وذلك في إطار الخبرة القضائية العادية التي أمرت بها المحكمة لإثبات مسؤولية المتهم.

ويذهب القضاء الانجليزي الى امكانية استخدام هذه الوسيلة لفحص دم السائق المشتبه في أنه كان يقود تحت تأثير الكحول.

ومع ذلك لا تملك المحكمة في دعاوي البنوة أن تأمر بتحليل الدم ولكن اذا رفضت الزانية بغير مبرر معقول اجراءه عليها أو على ولدها فإن المحكمة في الدعاوى المدنية تملك أن تفسر الرفض في غير صالحها.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية قضت المحكمة العليا بأنه في الحالات التي يجيز فيها القانون تحليل الدم في قضايا قيادة السيارات، فانه يتعين اجراء ذلك بواسطة طبيب أو شخص مؤهل لذلك.

ويجب اجراء التحليل بطريقة معقولة، فلا يجوز مثلا اجراء تحليل الدم عن طريق رجل الشرطة اللهم الا اذا كان له المام علمي بمثل هذه المسألة.

وأقرت المحكمة العليا في الولايات المتحدة والمحاكم الأخرى في الولايات بأن أخذ عينة من الدم أو اجراء فحص للتنفس أو البول لتحديد مقدار الكحول لدى المشتبه به بأنه ارتكب جرما تحت تأثير الكحول أو أنه قاد سيارته وهو في حالة سكر وتسبب بحادث سير، كل هذا لا يشكل خرقا لحقوق الإنسان المحمية دستوريا طالما أن الفحص أجري دون عنف غير مبرر ودون تعرض لسلامة الإنسان في جسده، لأن مصلحة المجتمع تعلو على حق الفرد برفض التعرض لجسده ، ويعتبر ماذهبت اليه المحكمة العليا في الولايات المتحدة الأمريكية يصلح كنموذج للقواعد التي يجب أن تراعى في اجراء الفحوص الطبية والفنية بحيث تراعي في الوقت نفسه المصلحة العامة والخاصة فلا يضحي بإحداهما خدمة للأخرى[1].

وفي قضية " برايثوبت " التي تتمثل وقائعها في أن المتهم كان قد تسبب في حادث تصادم أثناء قيادته لسيارة نقل.

وقد تم أخذ عينة من دمه حين كان في حالة غيبوبة على اثر الحادث، وقد تبين من الفحص أنه كان مخمورا، قضت المحكمة العليا بادانته مقررة أن هذا الاجراء لا ينطوي على مخالفة القانون، كما اضافت المحكمة أن مصلحة المجتمع الحديث تتطلب الاستعانة بالوسائل العلمية الحديثة للكشف عن الجرائم بغية حماية الجمهور.

كما ذهبت المحكمة العليا الى أن تحليل الدم الذي يجري رغم اعتراض المتهم الذي كان مريضا يعالج في المستشفى مما به من اصابات لا ينطوي على اعتداء على التعديل الرابع

[1] د. مصطفى العوجي، مرجع سابق، ص 604.

عشر للدستور الأمريكي، وفي ذلك تقول المحكمة: " أن الاختبار الذي أجري لقياس نسبة الكحول في دم الطاعن كان اختبارا معقولا وأجري بطريقة معقولة ".

وقد ذهبت نفس المحكمة في حكم لها سنة 1966 الى ما يؤكد هذا المعنى حين أعلنت أن القاعدة القائلة بأنه لا يجوز اجبار الشخص على اتهام نفسه، لا تتضمن الا حق المتهم في ألا يكون مكرها على الشهادة ضد نفسه، وهو الأمر الذي لم يتحقق في واقعة أخذ عينة من الدم، واستخدام نتائج التحليل في القضية، ثم أضافت المحكمة قائلة " أننا نعتبر في وقتنا الحاضر أن الدستور لا يمنع من التدخل الطفيف في جسم الانسان في ظروف واضحة ومحددة، الا أن ذلك لا يعني مطلقا أن الدستور يسمح بتدخلات أكثر خطورة....." [1].

فالمحكمة العليا الأمريكية كما هو واضح تقيد امكان استخدام هذه الوسيلة، فلابد من استخدامها من قبل طبيب متخصص، وأن يكون من شأن ذلك الافادة في التحقيق، وألا يكون الاعتداء الذي تمثله هذه الوسيلة خطيرا، ومع ذلك فان هناك حالات ذهبت فيها المحكمة العليا الى عدم استخدام هذه الطريقة ففي قضية "بيدرنك" والتي تتمثل في أن زوجا كان قد أقام دعوى لتطليق زوجته بسبب الزنا طالبا من المحكمة تحليل دم زوجته وولدها.

غير أن المحكمة رفضت طلبه، مقررة أن اخضاع الشخص لهذه الاختبارات ضد ارادته يعد لحماية الشخص، وتنطوي كذلك على اعتداء على ألفة الحياة الخاصة للانسان.

وفي قضية مماثلة ذهبت المحكمة العليا لولاية " نيوجرسي " الى أن التحليل الاجباري للدم لا ينطوي على اعتداء على حرمة الحياة الخاصة للانسان.

وفي قضية غامضة فقد عثرت الشرطة الأمريكية على بقايا مخفية لجثة طفل في البراري والعراء بالوسائل التقليدية، ولكن من الخلايا البيولوجية لشعر الطفل المقتول أمكن التحقيقات

---

[1] د. ممدوح خليل بحر، مرجع سابق، ص 485.

الفيدرالية الوصول الى ملامح الشفرة الوراثية، وأثبت نسب هذا الطفل لأبيه بطريقة قاطعة من بين الآباء الذين أبلغوا بغياب أطفالهم[1].

ان تحليل الدم في الحالات التي نصت عليه التشريعات المقارنة كما هو الحال في جرائم المرور ولاثبات البنوة وأشباهها مسائل لا تثير مشكلات البتة، سواء أكان منصوصا على ذلك في التشريع أو غير منصوص فمصلحة المجتمع تقتضي اللجوء الى هذه الوسيلة في كل الأحوال في قضايا البنوة، باعتبار أن هذه مسألة من أهم المسائل الاجتماعية، والحال كذلك في جرائم المرور اذ لا يتصور عقلا أن يعتصم سكير بالحرية الشخصية وهو يقود سيارته.

وتستخدم هذه الوسيلة في مثل هذه الحالات ولو ضد ارادة المتهم.

الا أن ما يعنينا بالدرجة الأولى هو معرفة ما اذا كان يمكن اللجوء الى هذه الوسيلة بوصفها أداة للاثبات في التحقيق الجنائي أو عند المحاكمة.

ويرى الدكتور ممدوح خليل بحر أنه لا غضاضة في استخدام هذه الوسيلة ولكن بشروط: فيجب ألا يكون الإجراء ضارا ضررا بالغا بشخص المتهم، وأن يكون الإجراء مفيدا في التحقيق وأن يتم من قبل طبيب متخصص وأن تجري الفحوص بطريقة سليمة وتحت رقابة الدفاع وأن يكون الأمر متعلقا بجناية أو جنحة وذلك للتوفيق بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع[2].

وخلاصة ماتقدم ان موقف غالبية الفقه والتشريعات المقارنة والقضاء المقارن يذهب الى اقرار مشروعية الدليل المستمد من اجراء فحص الدم فيما لو تم من قبل طبيب مختص وان

---

[1] د. طارق صديق رشيد كه ردى، مرجع سابق، ص 248.

[2] د. ممدوح خليل بحر، مرجع سابق، ص 486.

يكون الاجراء مستوفيا للشروط والضوابط كلها التي يرسمها القانون، وكل ذلك للتوفيق بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع[1].

2_6_2_1_1_1_2 غسيل المعدة: أثير جدل واسع بين الفقهاء حول واسع بين الفقهاء حول مدى مشروعية إجراء استخراج محتويات المعدة في مجال الإثبات الجنائي، كما بحثناه سابقا حول اختلاف الآراء في فحص الدم، لمعرفة ما إذا كان من الجائز القيام بهذا الإجراء أم لا، ويقصد بعملية غسيل المعدة تفريغها من محتوياتها وتحليل هذه المحتويات بقصد الحصول على دليل لإدانة المتهم.

الواقع أن عملية غسل المعدة مسألة أكثر دقة من أخذ عينة من الدم أو ضبط التنفس لفحصه، إذ أنها تتطلب عملية طبية يتم خلالها إدخال أنبوب في أنف أو فم لشخص بغية ضخ محتويات المعدة للنماذج مع ما يسبب هذا التدخل من إزعاج وألم [2].

مما يؤدي إلى انتهاك الحرية الشخصية للمتهم أو المشتبه به في سلامة جسده وما يسببه من الآثار الجانبية نتيجة هذا الإجراء الشديد التعقيد.

لذلك نجد أن جانبا من الفقه ذهب إلى عدم إباحة استخدام هذا الإجراء لأنه ينطوي على أكراه مادي يتمثل بانتزاع الدليل من جسم المتهم قهرا وهو بذلك يشكل انتهاكا صارخا للحرية الشخصية والحق في سلامة جسم الإنسان وحرمة حياته الخاصة، أي أن ما يتحصل من المتهم أو المشتبه نتيجة غسيل معدته يكون عملا ضده ويشوب إرادته ذلك لحصوله عليه عن طريق الإكراه المادي.

---

[1] د. طارق صديق رشيد كه ردى، مرجع سابق، ص 247.

[2] المرجع نفسه، ص 249.

في حين أن جانبا آخر من الفقه يجيز الاستعانة بإجراء غسيل المعدة، لأن عدم جوازه يؤدي إلى إفلات بعض من المجرمين من العقاب، إذ يكفي للمتهم أن يغدو بريئا بمجرد ابتلاع حبة أو قرص مخدر الذي هو دليل إثبات إدانته مثلا، وبدون إجراء غسيل المعدة لاستخراج المادة في مثل هذه الحالة تكون عملية إثبات التهمة بحقه صعبة[1].

وإزاء هذا الاختلاف في آراء الفقه والقضاء وموقف التشريعات من إباحة هذا الإجراء من عدمه نجد أن الاتجاه الداعي إلى ضرورة إجراء عملية غسيل المعدة وفق ضوابط وأصول محددة قانونا تضمن للإنسان حقه في سلامة جسمه وتحافظ على كرامته ولم يستخدم فيها عنف غير مبرر أو إكراه أقرب إلى الصواب، ذلك لأن حماية المصلحة العامة داخل الهيئة الاجتماعية تستلزم ضرورة الاستفادة من كافة مجالات التطور العلمي ويمكن تسخير هذه التطورات لمساعدة القضاء وبيان الحقيقة عبر الكشف عن المجرمين وإنزال العقاب بحقهم، وان حصل بعض الإكراه المادي نتيجة خضوع المتهم لإجراء غسيل المعدة إثناء التحقيق ينبغي أن يكون ذلك بالقدر اللازم والمناسب مع ظروف ومتطلبات الحالة، لأن عملية غسيل المعدة إجراء تحقيق ذو طبيعة خاصة تميزها عن بقية الإجراءات الأخرى.

وعلى الصعيد القانوني نجد أن غالبية القوانين لم تنظم هذا الإجراء بشكل واضح، ولكن في مجال القضاء يبدوا واضحا أكثر فقد أخذت به المحاكم الفرنسية التي أجازت شرعية إجراء فحص أو غسيل المعدة متى ما تطلبت القضية وأعطت للقاضي حق إصدار حكم بإجبار

---

[1] ففي قضية كاليفورنيا ضد روشين والتي تتحصر وقائعها في أن رجال الشرطة في لوس أنجلس داهموا منزل المتهم(روشين) الذي يتاجر في المخدرات، وعند دخولهم لمنزل المتهم رآوا قرصين من المخدر على المنضدة القريبة منه الذي لم يتوان في ابتلاعهما ليخفي معالم الجريمة، وبعد غسيل معدته اخرج منها، حكم على روشين بتهمة حيازة المخدرات، غير أن المحكمة الأمريكية العليا نقضت الحكم معللة أن الإجراءات التي أدت إلى هذه الإدانة قد تم الحصول عليها بأسلوب عنيف وأن هذا السلوك يصدم الضمير.....أنظر الدكتور ممدوح خليل بحر، مرجع سابق، ص488.

المتهم للخضوع لمثل هذا الإجراء وإلا فسر امتناعه دليلا ضده، وكذلك سلك الاتجاه نفسه القضاء الانكليزي والقضاء الأمريكي [1].

وفي مصر نجد أنه بالرغم من عدم وجود نص قانوني صريح ينظم إجراء غسيل المعدة فان القضاء المصري يذهب إلى إقرار استعمال المواد المقيئة لتفريغ معدة المتهم بحثا عن الدليل، وفي قضية أمام محكمة النقض المصرية اعتبرت أن استخراج حبوب المخدر من المعدة أمر مباح ومشروع متى كان الإكراه الذي حصل للمتهم بالقدر اللازم لتمكين طبيب المستشفى من الحصول على متحصلات معدته فانه لا تأثير لذلك على سلامة الإجراءات.

وكذلك تضمنت المادة 28 من نظام الإجراءات الجزائية في المملكة العربية السعودية التي نصت على أنه: " لرجال الضبط الجنائي.....أن يستعينوا بأهل الخبرة من أطباء وغيرهم ويطلبوا رأيهم كتابة) فإن هذه الاستعانة في النظام الإجرائي السعودي تقتضي أخذ عينات من دم المتهم لتحليلها أو عينات من متحصلات المعدة لاكتشاف آثار الجريمة، حتى وان مست تلك الإجراءات حرية المتهم إلا أن ضرورة الكشف عن الحقيقة تقتضي ذلك.

أما المشرع العراقي فقد نظم هذا الإجراء بشكل صريح في المادة 70 من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم 23 لسنة 1971 حيث أجاز أن للمحقق أن يباشر الى جانب قاضي التحقيق اصدار الأمر بمثل هذه الإجراءات ، في حين نجد أن بعض القوانين الأخرى أجازت لأعضاء الضبط القضائي مباشرة إصدار هذه الإجراءات مثل قانون الإجراءات السوداني في المادة 119 وقانون المرور الانجليزي في المادة 09 وقانون مكافحة الكحول الفرنسي في المادة 88.

[1] د.طارق صديق رشيد كه ردى، مرجع سابق، ص 251.

وكذلك أجازه المشرع الجزائري واعتبره إجراء يتصل بالخبرة الطبية ذلك لتعلقه بمسائل فنية أكثر من تعلقه بمجال أجهزة الشرطة، وكذلك يقاس على فحص الدم وغسيل المعدة، فحص البول لانطوائه تقريبا على نفس التعرض المادي للحرية الشخصية، وبالتالي يجوز إجراء فحص البول بالأسلوب نفسه الذي أبيح في إجراء فحص الدم وغسيل المعدة[1].

وملخص القول أنه أجازت غالبية الآراء في الفقه والقضاء والتشريعات الإجرائية فحوص الدم وغسيل المعدة للمتهم أو المشتبه به شريطة أن يتم ذلك حسب الحاجة وفي نطاق متطلبات القضية وبمعرفة طبيب مختص كي لا يحدث ألما أو ضررا جسيما بجسم المتهم.

2_6_2_1_1_2 أخذ البصمات: قد يجد المحقق نفسه مضطرا الى أخذ بصمات أصابع اليد أو القدمين لمضاهاتهما بالبصمات التي رفعت من مكان الجريمة، والواقع من الأمر أن للبصمات سيادة مطلقة بالنسبة لباقي الأدلة الأخرى، لما لها من أهمية قاطعة في تحقيق الشخصية، اذ من الثابت علميا أن بصمات الأصابع تختلف اختلافا كليا من شخص لآخر[2].

وتعتبر مسألة أخذ البصمات من المسائل التي لا تثير جدلا لا في الفقه ولا في القضاء، فالرأي مستقر على اعتبار الدليل المستمد من البصمات دليلا له حجيته القانونية في اثبات الادانة أو البراءة.

وقد نصت بعض التشريعات على جواز اللجوء إلى هذه الطريقة لكشف مرتكب الجريمة، من ذلك أن المادة (04) من قانون الأمن العام في ايطاليا تخول أخذ المعلومات الوصفية للأشخاص الخطرين أو المشتبه فيهم.

---

[1] د. مصطفى العوجي، مرجع سابق، ص 252.

[2] د. ممدوح خليل بحر، مرجع سابق، ص 490.

كما أجاز المشرع السوداني، أخذ بصمات أصابع أي شخص أو صورته الفوتوغرافية أثناء محاكمته أو أثناء التحري بشأنه، اذا رئ في ذلك مصلحة لأغراض المحاكمة أو التحقيق أو التحري.

ولم ينص المشرع المصري على حكم هذه المسألة صراحة وان كان ذلك لا يعني عدم اللجوء الى هذه الوسيلة، اذ ليس ثمة ما يمنع من إجبار المقبوض عليه من إعطاء بصمات أصابعه على أن ذلك يقتضي بداهة أن يكون القبض قد تم بطريقة قانونية، فهو يجيز إجراءات أكثر خطورة من أخذ البصمات ولذلك كان هذا الإجراء جائزا من باب أولى، وقياسا على التفتيش يجب مراعاة الضمانات التي يفرضها الشارع لتفتيش الشخص، اللهم إلا إذا قبل المتهم إعطاء بصماته برضائه[1].

وقد ذهبت محكمة النقض المصرية إلى مشروعية هذا الإجراء فقضت بأن الدليل المستمد من تطابق البصمات دليل له قيمته وقوته الاستدلالية على أساس دقيق لا يوهن منه ما يستنبطه الطاعن من احتمال تماثل غير تام بين بصمات شخص وآخر.

بل لقد ذهبت المحكمة في حكم آخر لها سنة 1967 إلى إضفاء الحجية المطلقة على هذا الدليل حين قررت أن كتاب مدير عام مصلحة تحقيق الشخصية قد أفصح عن أن بصمات راحة اليد ذات حجية مطلقة في تحقيق الشخصية، كبصمات الأصابع، لشخص واحد، وبناء على ذلك فان التفرقة التي قال بها المتهم بين الدليل المستمد من بصمة الأصابع والدليل المستمد من راحة اليد أو جزء منها، إنما هي تفرقة لا تستند إلى سند علمي أو أساس فني ويكون الحكم المطعون فيه قد أصاب في أخذه بهذه الحقيقة العلمية، وفي الاستناد إلى ما جاء في تقرير فحص البصمات، من أن أثر بصمة راحة اليد المرفوعة من فوق الخزانة تنطبق تمام الانطباق

---

[1] د. أحمد فتحي سرور، الوسيط في الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص 484.

على بصمة راحة اليد اليمنى للمتهم ، لتوافر النقط المميزة للبصمة المرفوعة لنظائرها في بصمة راحة اليد اليمنى للمتهم.

كما أجاز الشارع العراقي أخذ بصمات أصابع المتهم أو المجني عليه في جناية أو جنحة[1]. وقد تعرض القضاء الايطالي أيضا للمسألة بخصوص مدى مشروعية هذا الدليل وقيمة التعويل على نتائجه في الاثبات الجنائي، فمن حيث مشروعية استعمال هذه الوسيلة قررت المحكمة الدستورية العليا في حكم لها سنة 1962 مشروعية ذلك، ومكنة الالتجاء اليه لأخذ بصمات الخطرين على الأمن والمشتبه فيهم وذلك دون حاجة الى اذن من القضاء.

أما فيما يتعلق بقيمة هذا الدليل في الاثبات وما اذا كان يعتبر دليلا كافيا أم مجرد عنصر، لابد وأن تدعمه عناصر أخرى، فقد ذهبت محكمة النقض الايطالية الى أن أخذ البصمات من شأنه أن يوفر كافة الضمانات المتعلقة بدقة المعلومات وصدقها، ويمكن التعويل عليها من قبل القاضي، بوصفها المصدر الوحيد لتكوين عقيدته شريطة أن تكون الطريقة المستخدمة في الكشف عن البصمات وأخذها صحيحة وألا تكون هناك شبهة أو شك يمنع من استخدام هذه الطريقة، وأن يكون للقاضي سلطة تقدير هذه المسألة.

نخلص مما سبق إلى إبراز أمرين جوهريين :

في استخدام الوسائل العلمية والذي يمثل اعتداء على الكيان الجسدي للإنسان لا يكون محظورا متى كان الاعتداء يسيرا تبرره مصلحة التحقيق ولو لم يرضى المتهم بذلك.

---

[1] وذلك ما نصت عليه المادة (70) من قانون أصول المحاكمات الجزائية بقولها: " لحاكم التحقيق أو المحقق أن يرغم المتهم أو المجني عليه في جناية أو جنحة على التمكين من الكشف على جسمه وأخذ تصويره الشمسي أو بصمة أصبعه أو قليل من دمه أو شعره أو أظافره أو غير ذلك مما يفيد التحقيق لاجراء الفحص اللازم عليها، ويجب بقدر الامكان أن يكون الكشف على جسم الأنثى بواسطة أنثى كذلك ".

أن كل إجراء يمثل اعتداء على الحياة الخاصة للفرد لا تبرره مصلحة التحقيق يكون مطلقا، ولا يصح التعويل عليه إلا بوصفه إجراءا قانونيا أو دليلا في الإثبات يضاف إلى الأدلة الأخرى التي تسهم في تكوين عقيدة القاضي [1].

2_6_2_1_2 الوسائل التي تنطوي على اعتداء على الكيان النفسي للشخص: أدى تطور العلم لتعدد الوسائل العلمية الحديثة المستخدمة في التحقيق الجنائي، ويؤدي بعضها إلى التأثير على إرادة المتهم، فيحظر على الجهة القائمة بالتحقيق استعمال هذه الوسيلة، فإذا لم تلتزم بذلك جاءت الإجراءات باطلة لا قيمة لها ولا يمكن التعويل على الدليل المستمد منها [2].

ويشكل استعمال هذه الأجهزة إكراها معنويا أو ماديا يتوافر من خلال سلب العقل والشعور وإعدام إرادة المتهم نتيجة لتعرضه لهذه الأجهزة، كما يشكل ذلك مساسا بحرمة الحياة الخاصة للأفراد.

ومن أمثلة هذه الوسائل : أجهزة كشف الكذب، وعملية التنويم المغناطيسي، والتحليل التخديري.

2_6_2_1_2_1 جهاز كشف الكذب وأثره في الدليل: جهاز كشف الكذب أحد الأجهزة العلمية التي تبغي كشف الكذب، من خلال رصد الاضطرابات أو الانفعالات النفسية التي تصيب الشخص في حالة إثارة أعصابه أو تنبيه حواسه بتعرضها لأي مؤثر، كالخوف أو الخجل أو الإحساس بالمسؤولية، ويعتمد هذا الجهاز على قياس التغيرات الفيزيولوجية للأجهزة اللاإرادية في جسم الإنسان كالنبض والعرق وضغط الدم نتيجة لإثارته عن طريق مجموعة من الأسئلة تبين من خلال أجهزة الجسم اللاإرادية ماذا كان يقول الصدق أو الكذب.

---

[1] د.ممدوح خليل بحر، مرجع سابق، ص 462.

[2] محمد محمد الدسوقي الشهاوي، مرجع سابق، ص 384.

وتتجه معظم القوانين في الدول المختلفة الى حظر الاستعانة بأجهزة كشف الكذب للوصول الى الحقيقة، ومن هذه الدول: روسيا، وبولندا، والمجر، والنرويج ، وغيرها.

حيث ذهب مندوبا دولتي سويسرا وبولندا الى أن هذه الطريقة غير مشروعة، ويحظر استعمالها في معظم الدول، وأكد ممثل دولة روسيا أن القانون المعمول به في دولته يمنع استعمال جهاز كشف الكذب.

وقد قام ممثل دولة المجر بنقد استخدام هذه الطريقة للوصول إلى الحقيقة، وعلى العكس من ذلك اتجهت بعض الدول لإباحة استعمال هذه الأجهزة، ومنها دولة السويد، مع ملاحظة أن الاستخدام يقتصر فقط في نطاق الإثبات في المسائل الجنائية فقط دون غيرها من الأمور[1].

وقد تعددت آراء الفقه في شأن مدى مشروعية استعمال جهاز كشف الكذب الى ثلاثة آراء:

فالرأي الأول يرفض استعمال هذه الوسيلة بحيث يرى أنصار هذا الرأي أن هذه الوسيلة تتصف بعدم المشروعية ، لأن استخدامها يؤدي الى بطلان اعتراف المتهم، لأن استعمال هذا الجهاز يعتبر بحثا غادرا في داخل العقل الانساني، حتى ولو كانت جديرة بالثقة فليس هناك ما يبرر مثل هذا التصنت على العقل وتسجيله على شريط.

كما أن هذا الأسلوب يمثل اعتداء كبيرا على الكرامة الانسانية، ويجب ألا يعتد به من حيث الاستخدام، وبالتالي من حيث النتائج المترتبة عليه، اذ ينطوي استخدام هذه الوسيلة على انتهاك للحق في حرمة الحياة الخاصة الذي يخول للمتهم أن يمتنع عن الافضاء بمكنونات نفسه.

كما أنه لا يمكننا الوقوف على دقة النتائج الواردة من استعمال هذا الجهاز، لذلك رفضت بعض الدول الأخذ والتعويل على استخدام هذه الطريقة، وذهب رأي الى أن المسألة لا

[1] محمد محمد الدسوقي الشهاوي، مرجع سابق ، ص 385.

تعدو في كثير من الأحوال التي تمثل تحليلا نفسيا من الدرجة الثالثة يستهدف الحصول على اعترافات أو انتزاعها.

وبالاضافة الى ما تقدم، فان نتائج هذا الجهاز غير ثابتة، وتحتاج للدراسة لعدم دقتها فالجهاز يساعد على معرفة الحالة النفسية الانفعالية للفرد ازاء موقف معين، ولكن النتائج أكدت أن ردود الفعل ليست دائما كاشفة للكذب.

فالفرد هادئ الأعصاب يستطيع اخفاء كذبه والتحكم في حالته الانفعالية، ومن ناحية أخرى فان الانفعالات قد يكون مصدرها جريمة أخرى غير تلك التي يجري التحقيق بشأنها، كما أن الشخص الخاضع للتجربة قد يكون مضطربا لمجرد توجيه الاتهام اليه، أو مريضا مرضا نفسيا أو عضويا.

ومن الثابت أن الطبيب عند قياسه لضغط الدم لدى بعض المرضى يجده مرتفعا، في حين أنه اذا أعاد القياس مرة أخرى بعد فترة وجيزة وجده أكثر انخفاضا، وهذا مرجعه الى شعور المريض بالاضطراب لمجرد وجوده تحت الاختبار، ولا يختلف ذلك فيما يتعلق بمكتشف الكذب [1].

ويذهب أصحاب الرأي الثاني الى تأييد هذه الوسيلة أي اباحة استخدام أجهزة كشف الكذب في نطاق المسائل الجنائية ومشروعية الأدلة الناجمة عن استخدامها في هذا المجال لأسباب ، منها أن استخدام مكتشف الكذب لا ينتج عنه فقد المتهم لوعيه، فيمكنه الادلاء بأقوال واعترافات، أو يخفي مايراه منها، أو يلزم الصمت وفقا لمحض ارادته.

لذلك فليس هناك مايمنع من استعمال هذه الوسيلة، لاسيما أن استخدامها لا يهدف الا الى رصد الانفعالات النفسية أو الآثار الفيسيولوجية للانفعالات التي تعتري المتهم أثناء التحقيق معه.

---

[1] محمد محمد الدسوقي الشهاوي، مرجع سابق، ص 387.

وقد قيل أيضا أن استعمال مكتشف الكذب في المسائل الجنائية لا يشكل مساسا بالحق في الخصوصية، لأن الاختلاف بين الاستجواب المباشر وبين جلسة كشف الكذب هو وضع أنبوبة من المطاط حول القفص الصدري، ووضع رباط مماثل حول الذراع لقياس ضغط الدم، وجهاز مماثل لها يستخدم في رسم القلب عن طريق توصيل أقطاب كهربائية معينة باليدين، فلا توغل هنا في الجسم، ولم يجري سحب أي مادة من الجسم كما في حالة اختبارات الدم أو المعدة ولا تدخل في الوعي العقلي الكامل كما في حالة التحليل التخذيري، وعادة ما يجري الاختبار في حجرة هادئة، حيث لا يوجد سوى الشخص موضع الاختبار والعامل على الجهاز، وأحيانا مراقب من الشرطة وحيث لا يوجد أي نوع من الضوضاء التي قد تشتت ذهن الشخص موضع الاختبار.

ويتجه أصحاب الرأي السابق في تبريرهم لما أنتهوا اليه من اباحتهم لاستعمال جهاز كشف الكذب الى أن المحكمة تخول سلطة تكوين عقيدتها من المظاهر والانفعالات الظاهرة للمتهم، لذلك يمكن استعمال هذه الأجهزة كمحاولة للتعرف على أدلة تخضع لخبرة قضاة المحكمة، لذلك فانه ليس في الأمر أية تضارب بشأن استعمال جهاز كشف الكذب، لأن الناتج عن هذا الجهاز كدليل ضد المتهم لا يتعارض مع قواعد العدالة، لأن المحكمة تملك ادانة الشخص استنادا لسلوكه واعترافاته الذاتية، كذالك يجوز استعمال هذه الأجهزة [1].

كما أنه لا يتصور أن يتعرض الشخص لأي نوع من الاكراه، لأن المتهم يكون حرا في التعبير عن رأيه، فلا اكراه عليه، ومن ثم تكون نتائج استعمال هذا الجهاز مشروعة تستطيع المحكمة التعويل عليها.

---

[1] محمد محمد الدسوقي الشهاوي، مرجع سابق، ص 388.

وهناك اتجاه وسط بين الاتجاهين السابقين ويؤسس أنصار هذا الاتجاه رأيهم في مشروعية استعمال جهاز كشف الكذب وما يترتب عليه من نتائج في حالة موافقة المتهم على الأخذ بهذه النتائج، ويجب أن يتوافر دليل آخر الى جانب قبول المتهم ذلك، ويقصد من ذلك التأكد من صدق المعلومات الصادرة عن الجهاز، وقد اعتنقت بعض المحاكم الأمريكية هذا الاتجاه [1].

وقد حثت المؤتمرات والاتفاقيات الدولية على عدم استخدام هذه الوسيلة لما فيها من خطورة.

فقد أوصى القسم العلمي للدائرة الأوربية في بروكسل سنة 1951 بضرورة الحد من استخدام العقاقير والفحوص الكيميائية وجهاز كشف الكذب وذلك عن طريق قانون أو اجراء مشروع، فلا يجب استخدام الوسائل للحصول على اعترافات تفيد في الدعوى الجنائية، تجنبا للتعسف وحماية لحقوق الانساة.

كما خلص مؤتمر القانونيين لدول الشمال في مايو سنة 1967 الى وضع نطاق قانوني لما يشمله الحق في حماية الحياة الخاصة.

فقرر أن هذا الحق يشمل حق الفرد في أن يعيش كما يرغب بحمايته من أمور متعددة، من بينها الاعتداء على سلامته الجسدية والنفسية وحريته المعنوية والذهنية[2].

وفي مؤتمر حقوق الإنسان المنعقد في مونتريال حول حقوق الإنسان في الفترة من 22_27 مارس سنة 1968 كان من بين توصياته حث الهيئات غير الحكومية التي تمارس اختصاصات قانونية (نقابة المحامين وما شابهها) أن تشجب مخاطر قبول الإثبات المتحصل عليه بوسائل تكنولوجية مثل أجهزة كشف الكذب والعقاقير المخذرة (القسم التاسع من التوصيات)،

---

[1] محمد محمد الدسوقي الشهاوي، مرجع سابق، ص 389.

[2] ممدوح خليل بحر، مرجع سابق، ص 531.

ولقد أشارت لجنة مؤتمر حقوق الإنسان المنعقد في مؤتمر مونتريال إلى أن كلا من مؤتمري سنتياجو وفينا قد أدانا في توصياتهما استخدام أجهزة كشف الكذب والوسائل الأخرى التي تمثل اعتداء على الحياة الخاصة للفرد، كما تمت في مؤتمر سنتياجو الموافقة على امتداد الحظر إلى حالات موافقة المتهم أو محاميه على استخدام تلك الوسائل أو حتى بناء على طلب أي منهما[1].

أما فيما يتعلق بموقف القضاء نتيجة المحاكم غالبية دول العالم الى القضاء بعدم مشروعية استعمال أجهزة كشف الكذب في المجال الجنائي وبطلان مايسفر عن استخدامه من نتائج [2].

أما عن الوضع في القضاء الفرنسي ، فلم تطرح مسألة مدى مشروعية النتائج المستمدة من استعمال أجهزة كشف الكذب بحسبان أن جهات التحقيق هناك لا تلجأ لهذه الأجهزة في التحقيقات، وقد ذهب أحد الفقهاء إلى أن اتجاه القضاء هناك هو حظر اللجوء لهذه الطريقة، ومنع استعمالها في الوصول للحقيقة.

وقد ذهبت المحاكم الانجليزية إلى الأخذ بالأساليب العلمية الحديثة في إثبات الجرائم، ورغم ذلك فلا توجد النية في استعمال جهاز كشف الكذب في الوصول للحقيقة أثناء استجواب المتهم، فلا يجوز الاستناد إليه، بالإضافة إلى أن القضاء لن يوافق عليها في حالة ما إذا ثبت أنها تشبه التحاليل المخدرة [3].

أما عن القضاء الأمريكي، فلم تسر أحكامه على وتيرة واحدة بشأن شرعية الأدلة المستمدة من استجواب المتهم باستخدام أجهزة كشف الكذب واعتنق القضاء ثلاثة آراء:

الرأي الأول: عدم الاعتداد بشرعية الأدلة المستمدة من استخدام الجهاز:

---

[1] ممدوح خليل بحر، مرجع سابق ، ص 530_ 531.

[2] محمد محمد الدسوقي الشهاوي، مرجع سابق، ص 390.

[3] المرجع نفسه، ص 390.

لم تعترف المحاكم حتى عام 1967 بشرعية الأدلة المستمدة من اختبارات الكذب في القضايا الجنائية، وقد استندت إحدى المحاكم في ذلك إلى أن قدرة جهاز كشف الكذب لم تحقق بعد الحد الأدنى من القبول العلمي، ولا تلك الدرجة من الاستقلالية التي يمكن أن تقرر المحكمة قبول استعمالها في المحاكمات الجنائية.

وقد ذهبت بعض المحاكم إلى إنكار الدليل المستمد من استخدام أجهزة كشف الكذب، باعتباره خرقا لمبدأ عدم الاعتماد على الاستجواب، لأن الجهاز لا يمكن استنطاقه أو مناقشته في النتائج.

وقد اعتنق أحد القضاة هذا الرأي، حيث ذكر في الحكم الصادر منه في إحدى الدعاوى أنه:

" نظرا لأن كثيرا من رجال العلم المحايدين يرون أن أجهزة كشف الكذب لا تعطي بيانات صحيحة، وأن من رأي الفقهاء أنها تكون اعتداء على الحق في الحياة الخاصة وعلى الحق الدستوري بعد اتهام الذات، وعليه فان هيئة المحكمة لا يمكن أن توافق على إدانة المتهم.

ان هذا الجهاز في نظر القضاء الأمريكي لم تصبح له قيمة علمية توحي بقدر كاف من الثقة ودقة ما يسفر عنه من دلالات، وتستبعد المحاكم الاعترافات عن طريق جهاز كشف الكذب لا تعطي بيانات صحيحة، وأن من رأي الفقهاء أنها تكون اعتداء على الحق في الحياة الخاصة وعلى الحق الدستوري بعدم اتهام الذات، وعليه فان هيئة المحكمة لا يمكن أن توافق على إدانة المتهم.

إن هذا الجهاز في نظر القضاء الأمريكي لم تصبح له قيمة علمية توحي بقدر كاف من الثقة ودقة ما يسفر عنه من دلالات، وتستبعد المحاكم الاعترافات عن طريق جهاز كشف الكذب أو الشهادة المترتبة على استخدامه، لأن الجهاز لا يمكن الاعتماد عليه وحتى إذا كان

المتهم قد قبل إجراء الاختبار رضاء باستخدام الجهاز فان أقواله لا تقبل في الإثبات، ولا يستطيع المدعي العام أن يعقب على رفض المتهم إجراء الاختبار بالجهاز، وقد أخذ على الجهاز أنه يكشف عما في خبيئة المرء، مما يعد انتهاكا للخصوصية.

وقد رفضت المحكمة العليا النتائج المحصلة من الجهاز على ما كان ينشر من مستندات وثائقية في المجالات العلمية والقانونية، وما كانت تثيره هذه المستندات من شكوك، سواء بالنسبة للنواحي الفنية، أو بالنسبة لإدارة الاختبار، وذهبت هذه المحكمة إلى أن مكان قبول الدلائل العلمية رهبن بالقبول العام لدى مجتمع العلماء، وحتى يصبح في الإمكان تبديد الشكوك الجوهرية من حول نتائج جهاز كشف الكذب، فان نتائجه لا يمكن أن تقبل في الإثبات في المحاكمة.

الرأي الثاني: الاعتراف بشرعية الأدلة المستمدة من جهاز كشف الكذب في الإثبات:

اتجهت بعض المحاكم الى قبول الدليل المستمد من جهاز كشف الكذب في الاثبات في القضايا الجنائية، ومن أمثلة ذلك ما انتهت اليه المحكمة العليا الأمريكية في أحد أحكامها الى أنه يمكن التعويل على النتائج المستمدة من جهاز كشف الكذب، ولكن ذلك يتطلب توافر ظروف وشروط معينة، لا يمكن التسليم بشرعية هذه النتائج الا أذا توافرت، ويمكن اجمالها فيما يلي:

الشرط الأول: قبول المتهم وضع نفسه طواعية لاختبارات جهاز كشف الكذب، ويكون ذلك باقرار مكتوب صادر منه يوضح فيه موافقته على ذلك، بالاضافة الى النص فيه على التعويل والاعتراف والأخذ بالنتائج الصادرة عن الجهاز.

الشرط الثاني: السماح لأطراف الدعوى بمناقشة القائم بتشغيل الجهاز لاستيضاح الخطوات والاجراءات المتخذة خلال العملية.

الشرط الثالث: قيام هيئة المحكمة بابلاغ المحلفين بأن النتائج المترتبة على اجراء هذه الاختبارات لا تدل بصورة قطعية على ادانة المتهم أو برائته من التهمة المنسوبة اليه، ولكن قيمتها تنحصر في أنها تشير الى أن المتهم كان صادقا أو كاذبا أثناء الاختبارات.

الشرط الرابع: سلطة هيئة المحكمة مطلقة في الأخذ بهذه النتائج أو رفضها، لأنها صاحبة القرار النهائي، وهي حرة في تكوين عقيدتها، فلها الحكم وفقا لما تراه من الأدلة في الدعوى.

الرأي الثالث: قبول نتائج اختبار جهاز كشف الكذب شريطة قبول المتهم ذلك:

يبدو أن معظم المحاكم قد استحسنت قبول النتائج المأخوذة من اختبارات المتهمين على أجهزة كشف الكذب، ولكنها حفاظا منها على حقوق المتهمين في الدفاع وعدم اجبارهم على الخضوع لاجراءات معينة اشترطت ضرورة صدور اقرار كتابي من المتهم يوافق فيه على الخضوع لهذه الاختبارات وقبوله ما تنتهي اليه هذه الأجهزة من نتائج.

وتطبيقا لذلك ، فقد رفضت المحكمة التعويل والأخذ بشهادة شاهد، بحسبان أنه رفض الخضوع لاختبارات جهاز كشف الكذب، وقضت المحكمة في الدعوى، ولم تتعرض لشهادته، حيث رفضت المحكمة الاعتماد عليها.

وقد اتجهت بعض المحاكم إلى التعويل والأخذ بنتائج الاختبارات المستخدمة بواسطة أجهزة كشف الكذب طالما أن المتهمين قد وافقوا كتابة على خضوعهم لإجراء هذه الاختبارات [1].

2_6_2_1_2_2 التنويم المغناطيسي وأثره في الدليل: يعد التنويم المغناطيسي حالة نوم صناعية لبعض ملكات العقل الظاهر، عن طريق الإيحاء الذي يؤدي إلى التأثير في إرادة المنوم بصورة تجعل هذه الإرادة بوضع المستجيب لإيحاء المنوم، ويمكن عن طريق هذا الإجراء استدعاء

[1] محمد محمد الدسوقي الشهاوي، مرجع سابق، ص 993.

المعلومات والأفكار التي قد تكون عميقة في داخل وجدان الإنسان، التي لا يمكن الوصول إليها بواسطة الإجراءات العادية [1].

إن حصول هذه الحالة النفسية والعضوية لدى الإنسان يؤدي حتما إلى تجريد ارادته فيسلبه من حرية الارادة والفكر ويجعل منه تابعا نفسانيا للمنوم، هذا الاختراق للنفس البشرية يعد من أشد الاقترافات تعديا عليها ويمس بالحرية الشخصية في سلامته الجسدية والنفسية نتيجة للإيحاء المسلط من قبل المنوم.

وللتنويم المغناطيسي أهمية في مجال التحقيقات الجنائية، وقد اتجهت الأفكار الحديثة إلى إمكانية استخدامه لمواجهة التطور الإجرامي نظرا لما له من أثر في شخصية المتهم، ويمكن عن طريقه استخراج ما يحتفظ به المتهم في داخله [2].

وقد اختلفت التشريعات المقارنة بشأن مشروعية استعمال التنويم المغناطيسي في استجواب المتهم.

فقد أحاط المشرع الفرنسي المتهم بضمانات كافية لحمايته وضمان سلامة جسده وعقله وعدم التأثير في إرادته، وذلك بمقتضى المادتين (63، 64)من قانون الإجراءات حيث لا يجوز استخدام الوسائل التي تفقد الشخص سيطرته على إرادته كالتنويم المغناطيسي حتى لو كان برضاء المتهم أو المشتبه به[3].

وقد ذهب المشرع الأمريكي إلى أن استعمال التنويم المغناطيسي كوسيلة للحصول على اعتراف المتهم في المسائل الجنائية يشكل انتهاك للتعديل الدستوري الرابع ومساس بالحقوق

---

[1] د. طارق صديق رشيد كه ردى، مرجع سابق، ص 258.

[2] المرجع نفسه، ص 258.

[3] المرجع نفسه، ص 259.

الشخصية للفرد، بحسبان أنه يتضمن تدخلا وتنقيبا في عقل الإنسان، مثل استخدام جهاز كشف الكذب، أو التحليل التخديري فكل هذه الوسائل لا يجوز اللجوء إليها [1].

وكذلك نصت المادة (1/136) من قانون الإجراءات الجزائية الألماني على حماية المتهم أثناء الاستجواب من الوسائل جميعها التي يمكن أن تؤثر في إرادته أو حريته الشخصية أو فيها مساس بكرامته كالتنويم المغناطيسي، ولا يمكن الأخذ بها في نطاق إجراءات المحاكمة ولو كان ذلك بموافقة المتهم، وتعاقب المادة 613 من قانون العقوبات الايطالي كل من تسبب في سلب حرية الإرادة والتفكير لدى شخص ما بالتنويم المغناطيسي، ويستوي في ذلك أن يكون المتهم قد وافق على هذا الإجراء أم لا، وفي قضية أمام المحاكم الايطالية اتهمت سيدة بالقتل وفي أثناء التحقيق معها قامت الشرطة بتنويمها مغناطيسيا فاعترفت بارتكابها الجريمة، إلا أن المحكمة لم تأخذ بهذا الاعتراف لأن التنويم يدخل في عداد الأعمال غير المشروعة شأنه شأن التعذيب الذي يسلب المتهم إرادته وفيه اعتداء على حريته [2].

وتعتبر المادة 78 من قانون العقوبات الأرجنتيني تنويم المتهم مغناطيسيا أو إعطاؤه مخذرا أو خمورا من قبيل العنف المعاقب عليه.

وإعمال هذا الحكم أمر مستقر عليه في معظم البلاد ولو لم يكن هناك نص تشريعي يتكلم صراحة عن هذا الحظر [3].

أما بالنسبة للفقه فقد انقسم بين مؤيد ومعارض لاستخدام التنويم المغناطيسي [4].

وقد ذهبت غالبية الفقه المقارن الى منع استعمال وسيلة التنويم المغناطيسي:

---

[1] محمد محمد الدسوقي الشهاوي، مرجع سابق، ص 394.

[2] د. طارق صديق رشيد كه ردى، المرجع السابق، ص 259_ 260.

[3] د. ممدوح خليل بحر، مرجع سابق، ص 519.

[4] محمد محمد الدسوقي الشهاوي، المرجع السابق، ص 395.

ففي هولندا يرى الفقه ضرورة رفض الدليل المستمد من استخدام أجهزة ووسائل غير مشروعة كما أن المحكمة تملك تقدير الأدلة، هذا ما قرره مندوب الدولة في أحد المؤتمرات.

وفي ايطاليا ذهب الفقه هناك أسوة بالفقه الهولندي إلى منع اللجوء لهذه الطريقة، وحظر استعمالها لأن فيها سلبا لحقوق الأشخاص، ومنها حقه في سلامة جسده وروحه أيضا .

كما رفضت غالبية الفقه الفرنسي هذه الوسيلة على اعتبار أنها أمر غير قانوني، فهي وسيلة تصدم ضمائر البشر، وتتسم بدرجة عالية من الخطورة كما أن الاعترافات الناتجة عنها ليست بالضرورة مطابقة للواقع الفعلي.

ويضاف إلى ذلك أن استعمال هذه الوسيلة يسهم في الشعور بالإيحاء، حيث يروي المتهم قصصا من خياله، مما يتعين معه والحال كذلك طرح هذه الوسيلة والبعد عنها، لأن نتائجها تكون غير حقيقية [1].

أما بالنسبة لموقف القضاء فتذهب المحاكم في معظم دول العالم إلى الأخذ بالاتجاه الذي اعتنقه الفقه المقارن القاضي برفض استعمال التنويم المغناطيسي في التحقيق الجنائي، وسنتناول ذلك في الدول الآتية:

ففي فرنسا يرى القضاء عدم مشروعية استخدام التنويم المغناطيسي، وقد تأكد ذلك من خلال القرار الصادر بإسناد التحقيق إلى قاضي آخر في إحدى القضايا، والتي نتج عنها إزعاج لإحدى المدن، لأن القاضي القائم بالتحقيق فيها ذهب إلى أن استعمال التنويم المغناطيسي أمر طبيعي للوصول إلى إجابات سيؤدي إلى الوصول إلى حقيقة شخصية للمتهم، وقام رئيسه بسحب التحقيق منه، وأسنده لآخر، تأسيسا على أن القاضي لا يملك استعمال هذه الوسيلة لأنها تمس حقوق الإنسان.

---

[1] محمد محمد الدسوقي الشهاوي، مرجع سابق، ص 396.

و في الولايات المتحدة الأمريكية فقد ذهبت المحاكم الأمريكية إلى رفض استعمال التنويم المغناطيسي في الحصول على اعتراف المتهم ففي إحدى القضايا والتي تخلص وقائعها في أن شخصا اتهم بقتل والديه، ولكنه أنكر ارتكابه الجريمة، ولم يعثر على الأداة التي ارتكبت بها الجريمة أو الملابس الملوثة، فاستدعت الشرطة أخصائيا نفسيا وترك المتهم معه بمفرده في الحجرة، حيث كان موضوعا بها ميكروفون، وقد نوم الأخصائي المتهم فأوحى له أنه هو الذي قتل والديه، وبعد ذلك اعترف بهذه الجريمة، وسجلت الشرطة هذا الاعتراف بطريق الميكروفون، وعندما عرضت هذه القضية على المحكمة الاتحادية العليا للولايات المتحدة رفضت قبول هذا الاعتراف مقررة أنه اعتراف غير إرادي، وأن الحصول عليه بهذه

الطريقة فيه حرمان للمتهم من حقوقه الدستورية [1].

2_6_2_1_2_3 استعمال العقاقير المخدرة: يقصد بالتحليل التخديري، تلك الوسيلة العلمية التي يتعاطاها الشخص بواسطة الحقن بعقار يؤدي إلى حجب التحكم في الأداء العقلي والإرادي مما يجعل الشخص أكثر قابلية للإيحاء ورغبة في المصارحة والتعبير عن مشاعره الداخلية سواء كان يتحدث تلقائيا أو ردا على أسئلة إليه ويتجاوز بعض الحواجز، ويدلي بتعابير ما كان يبوح بها لو لم يكن تحت تأثير المخدر، ويكون منطلقا ومتحللا من الكبت والموانع التي تقيمها عادة القيم الاجتماعية والأخلاقية السائدة[2].

فيؤدي استعمال تلك العقاقير المخدرة في المجال الجنائي إلى المساس بالحرية الشخصية وهو اعتداء على الكيان المادي لجسم الإنسان عند حقنه بالمواد المخدرة وتؤثر في سلامته الجسدية وتشل إرادته ووعيه.

---

[1] محمد محمد الدسوقي الشهاوي، مرجع سابق، ص 397.

[2] د. طارق رشيد كه ردى، مرجع سابق، ص 261.

وقد اختلفت آراء الفقهاء وموقف التشريعات حول مدى مشروعية الدليل الناجم عن استجواب المتهم باستعمال هذه الوسيلة.

يرى معظم الفقهاء في فرنسا عدم جواز إجبار أحد على إجراء فحوص طبية له ومن بينها التحليل التخديري في الإجراءات الجنائية، لأنه يمثل انتهاكا للحرية الشخصية وحرمة الحياة الخاصة، ويمس كرامة الإنسان وحقوقه التي أقرتها مبادئ الثورة الفرنسية، فضلا عن مخالفته للإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 1948.

ويبدو من ذلك أن الفقه والقضاء الفرنسيين لا يقران اللجوء إلى عملية التحليل التخديري لأنها تشكل اعتداء على حرية الإنسان وحقه في الاحتفاظ بسره ومكنونه الشخصي كجزء من حريته الشخصية المصونة ضد أي انتهاك من قبل الآخرين.

ويرى الفقه الأمريكي أن الاعتراف في القضايا الجنائية يجب أن يكون إراديا ولذلك لا يعتمد الاعتراف الناتج عن الحقن بالعقاقير المخدرة لأنها تعوق حرية الإرادة، فضلا عن أن إجراء التحليل التخديري ونتائجه لم يصل إلى درجة الاعتراف الكامل في الأوساط العلمية، بل تعد نوعا من أنواع التعذيب لما ينتج عنها من آثار ومضايقات ناتجة عن استخدامه في التحقيق، لذلك فان الدليل المستمد منه لا يقبل في الإثبات الجنائي وعند المحاكمة، وقد خول التعديل الرابع للدستور الأمريكي الشخص إقامة الدعوى أمام المحاكم في حالة تعرضه لانتهاك حريته الشخصية، ويتحقق ذلك إذا ما واجه الشخص للتحليل التخديري بقصد الحصول على معلومات عند استجوابه.

ويذهب معظم الفقه المصري إلى معارضة استخدام هذه الوسيلة عند استجواب المتهم للبحث عن اعترافه بارتكاب التهمة المنسوبة إليه، كما استقر موقف القضاء على عدم قبول نتائج هذا الإجراء كدليل في المحاكمة لأنه اعتبر استعمال العقاقير المخدرة من قبيل الإكراه المادي

والأدبي الذي يترتب عليه الإضرار بصحة وجسم المتهم وفيه تأثير في سلامته الذهنية ويشوب إرادته.

ويحظر قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي صراحة استعمال التحليل التخديري في التحقيق، وان الاعتراف الصادر من المتهم نتيجة هذا الإجراء يعد باطلا لأنه اعتراف غير إرادي ومخالف للقانون لذلك فهي وسيلة غير مشروعة في التشريع العراقي، وكذلك موقف القضاء والفقه لغالبية الدول فهم لم يعترفوا بالدليل المتحصل عن طريق استخدام العقاقير لأنه ليس حرا وتشل الإرادة ولم يأخذ به في الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة وفي ايطاليا، وألمانيا، وبلجيكا، وسويسرا، وفرنسا، ومصر[1].

2_6_2_2 وسائل الإثبات التي تمثل اعتداء على حرمة الحياة الخاصة بالتصنت والتسجيل والتقاط الصور:

وسائل الإثبات العلمية منها ما هو سمعي ومنها ما هو بصري، فلم يعد الأمر مقصورا على التصنت بالأذن أو الرؤيا بالعين المجردة، وإنما باتت خصوصيات المرء عادية أمام قدرة الأجهزة الحديثة على التقاط ونقل ما يدور بين الناس من خصوصيات عن بعد وبسهولة ونفس الشيء بالنسبة لالتقاط ونقل الصورة.

وإذا كان استخدام هذه الوسائل أمر من شأنه أن يساعد في مسائل الإثبات الجنائي إلا أنها ولا شك تنطوي على مساس بالحق في الحياة الخاصة والأحاديث الشخصية هي الأحاديث التي يجنح المرء في إحاطتها بهالة من الكتمان والسرية بوصفها من أخص خصوصياته فلا يدلي بها إلا لمن أتمنه أو وثق فيه.

---

[1] د. طارق رشيد كه ردى، مرجع سابق، ص 263.

وقد تتم هذه المحادثات الشخصية بصفة مباشرة من شخص أو أشخاص لآخر أو لآخرين في مكان واحد، وقد تتم بطريق غير مباشر كما لو كانت عبر أسلاك الهاتف.

والسؤال الآن هو هل يمكن التعويل من الناحية الإجرائية في مسائل الإثبات الجنائي على ما يتم الحصول عليه بمقتضى هذه الوسائل متى كانت منتجة في إثبات الجرم على مرتكبيه؟

إن فكرة احترام الحياة الخاصة هي التي تبرر ما يتطلبه المشرع الجنائي من شكليات وضمانات وذلك إذا كان من شأن الإجراء المتخذ أن ينطوي على انتزاع لجزء عزيز من مكنونات سر الإنسان يود أن يحتفظ به لنفسه.

ان ما يجري بشأن تسجيل الأحاديث الشخصية ينطبق على التقاط الصور، ولذا فان كلا منا هنا سوف يقتصر على تسجيل الأحاديث الشخصية ومراقبة المكالمات التليفونية [1].

وسنعالج في هذا الجزء الأحكام الخاصة بمراقبة الأحاديث المباشرة وغير المباشرة و تسجيلها، وكذا التصوير خفية لنقف على مدى مشروعيتها والتعويل على الدليل المستمد منها في مسائل الإثبات الجنائي، وعلاج هذا يقتضي منا أن نقسم هذا المطلب إلى فرعين كما يلي: تسجيل المحادثات الشخصية (الفرع الأول) ، في دراسة مراقبة المكالمات التليفونية (الفرع الثاني)، التصوير خفية (الفرع الثالث).

2_6_2_2_1 تسجيل الأحاديث الشخصية:

إن المحادثات الشخصية هي من الأمور الخاصة بحياة الإنسان، وعلى ذلك فان المراقبة السرية لهذه المحادثات تعد انتهاكا لخصوصية الإنسان وحريته الشخصية، إذ لا يجوز

[1] د. ممدوح خليل بحر، مرجع سابق، ص 539.

لأحد أن يسترق السمع إليها أو أن يقوم بتسجيل مكالماته أو التنصت عليها، لأن فيها ما قد يتضمن أهم وأدق أسرار الإنسان[1].

ولا شك من أن تسجيل الأحاديث الشخصية يعد افتأتا على الحق في الحياة الخاصة، ولكن ما الحكم بالنسبة للتسجيلات التي قد يسجلها الشخص على آخر في غير الأحوال المجرمة قانونا، ثم يقدمها بوصفها دليل للإثبات على ما يدعيه ؟ ثم ما مدى مشروعية تسجيل الأحاديث الشخصية الذي يجريه رجال السلطة العامة للاستعانة به في مجال الإثبات الجنائي؟

بداية نقول أن استخدام التسجيلات أمام العدالة بقصد الوصول إلى معرفة الحقيقة أمر يثير خلافات ومناقشات عديدة في الفقه المقارن[2].

والجدير بالذكر أن التسجيلات التي يقوم بها الأفراد فيما بينهم لا تعتبر من قبيل الأعمال الإجرائية، بمعنى أن الإجراءات التي تتضمنها لا تعد اعترافا، نظرا لأنها لم تصدر في شأن خصومة جنائية لإحدى السلطات التي خولها الشارع مكنة القيام ببعض الأعمال الإجرائية في الخصومة الجنائية.

ويترتب على ذلك أن هذه الإقرارات لا تكون لها إلا قيمة استدلالية ليس إلا، على أن المشكلة تعرض في الحالة التي يتم فيها التسجيل من قبل إحدى سلطات التحقيق بالمعنى الواسع[3].

نستعرض في هذا الشأن ما ذهب إليه الفقه في كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ومصر وذلك على النحو التالي[4]:

---

[1] طارق صديق رشيد كه ردى، مرجع سابق، ص 313.

[2] د. ممدوح خليل بحر، مرجع سابق، ص 540.

[3] المرجع نفسه، ص540_541.

[4] محمد محمد الدسوقي الشهاوي، مرجع سابق، ص 412.

2_6_2_2_1_1 في فرنسا: اختلف الفقهاء فيما يتعلق بمشروعية تسجيل الأحاديث المباشرة والدليل الناتج عنها فذهبوا إلى اتجاهين:

الاتجاه الأول: ذهب أنصاره إلى إمكانية التسجيل الصوتي ، وعللوا ذلك بأن القاضي حر في تكوين عقيدته من أية وسيلة تطبيقا لقاعدة حرية الإثبات، لذلك لا يمكن استبعاد الدليل المتحصل من التسجيل طالما أن وسيلة الوصول إليه كانت مشروعة، واتسمت الأقوال المنسوبة للمتهم بالحرية والاختيار.

الاتجاه الثاني: يرى أصحابه أن التسجيل وسيلة تتسم بالخداع والغش، لذلك لا يصح التعويل على الأقوال المستمدة من التسجيل كدليل من أدلة الإثبات المستقلة، وإنما يكون اعتبار هذه الأقوال قرينة تساهم في تكوين عقيدة القاضي، وتضم إلى عناصر الإثبات الأخرى.

وقد تغيرت معطيات المشكلة في فرنسا بعد صدور قانون 17 جوان 1970، فما هي حقيقة وضع المسألة بعد هذا التاريخ؟

بداية نقرر أنه ليس ثمة أدنى مشكلة بالنسبة للتسجيلات التي تتم بطريقة مشروعة أي بناء على إذن من قاضي التحقيق، وذلك طبق لنص المادة (80، 81) من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي التي تجيز لقاضي التحقيق اتخاذ الإجراءات التي يرى فائدتها في إظهار الحقيقة في التحقيق.

فلم تتغير معطيات هذه المسألة عما كان عليه الحكم قبل سنة 1970، أم فيما يتعلق بالتسجيلات الأخرى أي التسجيلات المتعلقة بأحاديث خاصة، سواء تمت من قبل السلطة العامة أو من قبل الأفراد العاديين فان الأمر يثير بعض الجدل.

لقد حاول بعض الفقهاء في هذا الصدد أن يفرق بين التسجيلات المسموح بها قانونا أو التسجيلات العامة أو الرسمية، وبين التسجيلات التي تتم خفية، ويميز الأستاذ ليفاسير بين

التسجيلات التي يقدمها رجال الشرطة، ويرى أنه من الصعوبة استبعاد الأولى متى كانت مفيدة في الإثبات في القضايا الجنائية، أما الثانية فلا تكون جائزة إلا إذا كانت مطابقة للقانون، وبعد الحصول على إذن من قاضي التحقيق الذي عليه تقرير مدى ضرورة اللجوء إلى هذا الإجراء قبل إعطاء الإذن.

وهذا الرأي كما يرى البعض وبحق محل نقد شديد لعدة اعتبارات أهمها:

1_ليس ثمة فارق بين تسجيل الأحاديث الشخصية التي تتم من قبل الأفراد العاديين وبين تلك التي تتم من قبل رجال السلطة العامة، ففي كلتا الحالتين هناك اعتداء على الحق في حرمة الحياة الخاصة لمن تم عليه التسجيل، وان كان هناك من تفضيل يبرر قبول أحدهما، فالتفضيل ينبغي أن ينصب على ذلك الذي يجريه رجال السلطة العامة وليس العكس، باعتبار أن الهدف من ورائه يرمي إلى تحقيق مصلحة عامة هي مصلحة المجتمع في إثبات الجريمة والكشف عنها، أما في الحالة الأولى فيكون التعارض بين مصلحتين خاصتين يصعب تغليب إحداهما على الأخرى ارتكانا إلى معيار واحد في كل الأحوال.

2_ من المسائل المتفق عليها أنه إذا كان التسجيل قد تم بمعرفة أحد الأشخاص ولحسابه الخاص فانه تطبق عليه أحكام ما يقدمه الأفراد من الأشياء مادية لتأييد ادعاءاتهم أو شهاداتهم .

ومن الأمور المتفق عليها حتى في شأن المسائل المدنية أن الأشياء المادية التي يقدمها الخصوم أو الأفراد للقضاء يجب استبعادها متى كان الحصول عليها قد تم بطريق غير مشروع، والذي لاشك فيه أن تسجيل الأحاديث الخاصة واستراق السمع بطريق الخديعة أمر غير مشروع [1].

[1] آدم عبد البديع آدم حسين، مرجع سابق، ص 680.

2_6_2_2_1_2 موقف القانون الأمريكي والانجليزي:

إن دراسة هذه المسألة في القانون الأنجلو أمريكي تقتضي منا أن نعالج الأمر في نقطتين الأولى خاصة بالقانون الأمريكي والثانية للقانون الانجليزي وذلك على التفصيل التالي:

2_6_2_2_1_2_1 القانون الأمريكي: ونتناول بالدراسة موقف كل من التشريع والفقه والقضاء الأمريكي من مدى مشروعية تسجيل الأحاديث الشخصية (المباشرة).

2_6_2_2_1_2_1_1 موقف التشريع: بالرغم من أن التعديل الرابع للدستور الأمريكي لم يكن يشمل الوسائل العلمية الحديثة باستثناء ما نصت عليه التوصية الرابعة بشأن بطلان التفتيش والقبض غير القانونيين لما فيه من اعتداء على الحق في حرمة الحياة الخاصة وذلك لأن هذه الوسائل لم تكن معروفة عند وضع الدستور إلا أن الكونجرس الأمريكي أصدر مجموعة من قوانين متعاقبة تعالج بعض أوجه هذه المشكلة وقد مر الأمر بعدة تطورات [1].

1/1 قانون الاتصالات الاتحادي لسنة 1934:

وقد نصت المادة (60) من هذا القانون على تجريم تسجيل المحادثات الهاتفية أو افشاء، وقد أصبح هذا القانون نافذا على المستوى الاتحادي والولايات غير أن حكم هذه المادة لم يكن يشمل كل وسائل التسمع وإنما اقتصر على الاتصالات الهاتفية والتلغرافية فقط.

2/1 _ قانون مكافحة الجريمة في سيارات نقل الركاب أمن الشوارع سنة 1968:

وبمقتضى هذا القانون أجاز الكونجرس الأمريكي للسلطات الفيدرالية والسلطات المحلية التصنت على مجموعة واسعة من الجرائم، وذلك مع وجود عدة ضمانات، أهمها صدور إذن قضائي بالرقابة على المحادثات الهاتفية والشخصية [2].

---

[1] آدم عبد البديع آدم حسين، مرجع سابق ، ص 696.

[2] المرجع نفسه ، ص 696.

ويلزم وفقا لنص المادة 2115 من هذا القانون أن يكون الأمر الخاص بتسجيل المحادثات مكتوبا، وأن يصدر بناء على تحريات جدية ، ويجوز للقاضي أن يمارس الإجراء بنفسه أو يندب لذلك غيره ممن حددهم القانون ولإصدار هذا الإذن يتعين توافر الشروط التالية [1]:

1_أن تتوافر احتمالات جدية تفيد أن شخصا معينا ارتكب جريمة أو أنه في طريقه إلى ارتكابها.

2_ أن هناك سببا وجيها بأن هذه المعلومات الخاصة بالجريمة يمكن الحصول عليها عن طريق التصنت.

3_ أن تتوافر احتمالات قوية تومئ إلى أن هذه الاتصالات الخاصة أو الأحاديث متعلقة بهذه الجريمة، وان من شأنها الإفادة في إثبات الحقيقة فيها.

4_ أن يكون اللجوء إلى هذه الإجراءات ضروريا، وأن اللجوء إلى غيرها مما هو أقل خطورة منها من حيث المساس بالحياة الخاصة _ لا يفضي إلى ذات النتيجة المرغوب فيها.

ويجب أن يشتمل الأمر الصادر من القاضي على:

_تحديد دقيق لشخصية المراد تسجيل أحاديثه متى كان ذلك ممكنا.

_ تحديد نوع الحديث المراد التقاطه والجريمة المتعلقة بها.

_ الجهة المصرح لها بذلك والمدة الجائز خلالها التقاط الحديث.

وقد تعرض هذا القانون لعدة انتقادات من بينها:

_ أن طلب المراقبة يمكن أن يتسع ليشمل عددا كبيرا من الجرائم.

_ كثرة القضاة الذين بإمكانهم الإذن بالمراقبة، وهم قضاة المحاكم الفيدرالية وقضاة محاكم الاستئناف وقضاة محاكم الولايات ذات الاختصاص الجنائي.

_ طول الوقت الذي يسمح به الترخيص بمقتضى التمديدات الإضافية التي يجيزها القانون [1].

---

[1] د. يوسف الشيخ يوسف، مرجع سابق، ص 240، 241.

3/1 _قانون الاتصالات الاتحادي لعام 1970: وقد حدد هذا القانون الفترة التي تجوز الرقابة خلالها بثلاثين يوما واقتضى تقديم التقارير التي تسفر عنها الرقابة إلى القاضي الذي أمر باتخاذ هذا الإجراء، وذلك بقصد الوقوف على مدى التقدم الذي يترتب بناء على هذه المراقبة، كما أوجب أن تكون الرقابة مقصورة على الأحاديث التي لها صلة بموضوع الجريمة [2].

وقد تناول الباب الثالث من هذا القانون الحكم بالنسبة للتسجيلات التي تتم دون ترخيص، حيث تقضي المادة (518) بأنه يجوز للمدعي عليه الحق في طلب استبعاد الإثبات في حالة عدم قصر التسجيل على أضيق الحدود وبحيث يكون للمحكمة حرية الاعتداد بالإثبات من عدمه إذا غولي في التسجيل، أو قد لا تؤخذ المحكمة بالجزء المغالي فيه من التسجيل ، وقد لا تأخذ المحكمة بالجزء المغالي فيه من التسجيل وتقبل الأجزاء التي تتعلق بالقضية [3].

2_6_2_2_1_2_1_2 موقف الفقه: اختلف الفقه الأمريكي بين مؤيد ومعارض حول مدى مشروعية الدليل المتحصل عليه من التصنت على الأحاديث الشخصية (المباشرة) وذلك على النحو التالي[4]:

الاتجاه الأول: مشروعية الدليل الناجم عن تسجيل الأحاديث الخاصة (المباشرة):

فهذا الاتجاه يرى مشروعية تسجيل الأحاديث الخاصة، وبالتالي مشروعية الدليل الناجم عن هذا التسجيل، ويستند هذا الرأي إلى أن استخدام الوسائل العلمية المتمثلة في التسجيل ومراقبة المكالمات التليفونية يعتبر من الوسائل الفعالة لمكافحة الجريمة.

---

[1] آدم عبد البديع آدم حسين، مرجع سابق، ص 697.

[2] د. ممدوح خليل بحر، مرجع سابق، ص 558، 559.

[3] محمد عبد العظيم محمد، مرجع سابق، ص 648.

[4] آدم عبد البديع آدم حسين، المرجع السابق، ص698.

فإذا كان عتاة الجريمة ومحترفوها يستغلوا أحدث ما وصلت إليه التطورات العلمية في ارتكاب جرائمهم فليس ثمة ما يحول دون استخدام هذه الوسائل في الكشف عن الجرائم ومحاربتها، فإذا كان التطور العلمي قد بات يصبغ شتى مناحي الحياة فلعله يكون من غير المقبول ولا المنطقي أن يتم إغفاله في مسائل الإجراءات القانونية، فإذا لم يقر القانون أوجه التطور هذه تحقيق للعدالة فسينتهي به الأمر إلى أن يوصم بالجمود والتخلف [1].

وفي هذا يذكر بعض الفقهاء أنه إذا كان صحيحا أن الاستعانة بالتسجيل ومراقبة المحادثات أمر يعد قذرا إلا أنه أقل قذارة من الجريمة ذاتها.

الاتجاه الثاني: عدم مشروعية التسجيل الصوتي والدليل الناجم عنه: فقد ذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى أن استخدام التسجيلات الصوتية والتصنت على المحادثات التليفونية أمر ينطوي على اعتداء حقيقي على خصوصيات الإنسان كما أنه يتعارض مع التعديل الرابع من الدستور الأمريكي الذي يحظر التصنت سرا على محادثات الإنسان أو التقاط محادثاته التليفونية، فلا يجوز لسلطات التحقيق الاستناد إلى دليل تم الحصول عليه بطريق غير مشروع ولاسيما أن إفلات متهم من العقاب يكون أفضل من استخدام هذه الوسائل غير المشروعة [2].

ويؤكد هذا الفقه على أن عمليات التصنت من شأنها أن تجعل البوليس متفوقا، والبوليس المتفوق من الوسائل الفعالة للطغيان، يضاف إلى هذا أن إساءة استخدام هذه الوسائل وارد وذلك في اتجاهين أحدهما:

---

[1] آدم عبد البديع آدم حسين، مرجع سابق ، ص698.

[2] المرجع نفسه، ص 699.

ابتزاز الأموال عن طريق التهديد بإفشاء المعلومات المحصلة، وثانيهما: إمكان تلفيق الأشرطة وتوليفها كما وصف هذا الفقه هذه الوسيلة (بالسوقية وعدم الكفاءة) وقد ثبت عمليا أنها معوقة وأنها حاجبة لوسائل فنية أخلاقية وعملية للبحث الجنائي.

وقد حاول البعض من أنصار هذا الاتجاه التوفيق بين المسألتين محل النزاع _ خصوصية الأفراد وإمكانية استعمال الأجهزة العلمية الحديثة من قبل العدالة توفيا للكشف عن الجريمة والتعرف على مرتكبيها فقالوا بإمكانية اللجوء إلى تسجيل الأحاديث والتصنت عليها متى توافرت الشروط الآتية[1]:

_ أن يتعلق الأمر بجريمة خطيرة مع وجود حاجة ماسة إلى اللجوء إلى هذا الأسلوب.

_ ألا تكون ثمة بدائل أخرى أقل خطورة من حيث درجة مساسها بالحق في حرمة الحياة الخاصة.

_ أن يراعى الحذر الشديد في التعويل على هذا الأسلوب والثقة فيه.

2_6_2_2_1_2_1_3_ موقف القضاء: ينحصر موقف القضاء الأمريكي من هذه المسألة في اتجاهين:

أولهما: يذهب إلى مشروعية استخدام أجهزة التصنت وتسجيل الأحاديث، وبالتالي مشروعية الدليل المتحصل عليه منها.

وثانيهما: يرفض اللجوء إلى هذه الوسائل لما فيها من اعتداء على الحق في حرمة الحياة الخاصة، ومن ثم يكون الدليل الناتج عن استخدام هذه الوسائل غير مقبول في مسائل الإثبات الجنائي.

وقد أخذت المحكمة العليا الأمريكية في بادئ الأمر بالاتجاه الأول، ففي قضية " جولد مان ضد الولايات المتحدة " سنة 1943 والتي تتحصل وقائعها في أن رجال المباحث الفيدرالية كانوا قد لجأوا إلى وضع " ديكتافون " خلف حائط مكتب المتهم لتسجيل المحادثات التي

[1] د. ممدوح خليل بحر، مرجع سابق، ص 556.

تدور داخل المكتب، قبلت المحكمة العليا دليل الإثبات المتحصل عليه من هذا التسجيل ولم تر في ذلك خطأ أو تعديا على حق المتهم في الحياة الخاصة، كما أنه لا ينطوي على أي مخالفة للتعديل الدستوري الرابع [1].

كما تبنت ذات المحكمة نفس الاتجاه في قضية " لي ضد الولايات المتحدة " سنة 1952 والتي تتلخص وقائعها في أن السيد " شنبوي" وهو صديق لمن تم التصنت عليه قد قام بدور أحد المخبرين الفيدراليين وأخفى بين طيات ملابسه جهاز إرسال ودخل في متجر المتصنت عليه الذي كان مفرجا عنه بكفالة في قضية مخدرات أمام المحكمة الاتحادية، وقد أدلى هذا الشخص بأقوال تفيد إدانته وهو ما أمكن سماعه وتسجيله من قبل ضابط اتحادي عن طريق جهاز الاستقبال .

قضت المحكمة بما يؤيد الاتجاه الأول وقالت أن سلوك المخبر لا يعد شائنا وليس فيه شيئ غير مشروع يتصل بالتفتيش والضبط بمقتضى التعديل الدستوري الرابع، كما أن دخول المخبر لمنزل المتصنت عليه كان مشروعا لأنه تم بناء على موافقته الصريحة [2].

غير أن المحكمة العليا الأمريكية قد عدلت عن موقفها السابق آخذة بالاتجاه الثاني، والذي يرفض الاعتداد بالدليل الناجم عن التسجيل الصوتي بداية من سنة 1961 ففي قضية " سلفرمان" والتي تتلخص وقائعها في أن رجال الشرطة قد قاموا بدس مكبر صوتي مصغر في شقة مجاورة لحائط المتهم، مع توصيله بجهاز التدفئة الموجودة في بيته، وقد قدمت المحادثات المسجلة ضد المشتبه فيهم كدليل في قضية في قضية قمار إلا أن المحكمة رأت أن ذلك يعد تعديا على

---

[1] د. ممدوح خليل بحر، مرجع سابق، ص 556.

[2] آدم عبد البديع آدم حسين، مرجع سابق، ص 700.

حق الشخص في الحياة الخاصة الذي يكمن في حق المرء في الخلوة في منزله وفي التحرر والحماية من أي تطفل غير معقول يقع عليه من جانب الحكومة [1].

وقد أكدت المحكمة قضاءها في قضية " كاتز" سنة 1967 حين قضت بأن التعديل الرابع للدستور الأمريكي إنما يحمي الشخص في سرية محادثاته من أي تدخل حكومي غير مقبول سواء تمت هذه المحادثة في مكان خاص أو في مكان عام، ووضعت المحكمة المبدأ الأساسي حتى تكون تحريات الحكومة مقبولة، فيجب أن يقسم رجل الضبطية القضائية بأنه كانت هناك أسباب مقبولة للاعتقاد بأن الشخص قد ارتكب أو كان على وشك ارتكاب جريمة محددة، وان ذلك لم يكن ممكنا إلا باقتراب من المحادثة الخاصة، وقضت المحكمة بأنه كل دليل يحصل عليه بطريق غير مشروع يجب استبعاده من أي محاكمة يمكن أن تقام.

كما صدر عن الدائرة الفيدرالية الخاصة حكم سنة 1975 قررت فيه أن الاستعمال غير المصرح به لجهاز الكتروني أمر ينطوي على خرق واعتداء على ما يقرره التعديل الرابع للدستور الأمريكي من حقوق.

2_6_2_2_1_2_2 موقف القانون الانجليزي: وإذا ما تصفحنا موقف القانون الانجليزي نجد أن القضاء فيه قد مر بمرحلتين: ففي بادئ الأمر كان الرأي السائد في القضاء هو الاعتداد بالدليل المؤثر، أي ذلك الدليل الذي يكون له وزن وحجية في موضوع الدعوى محل النزاع، بصرف النظر عن كيفية الحصول على هذا الدليل سواء أكان عن طريق التصنت والتجسس أو غيرها من الوسائل، وبعبارة أخرى فان الغاية، وفقا لهذا القضاء تبرر الوسيلة مشروعة كانت أم غير مشروعة[2].

---

[1] آدم عبد البديع آدم حسين، مرجع سابق، ص 701.

[2] د. ممدوح خليل بحر، مرجع سابق، ص 562.

وقد أخذ القضاء الانجليزي بهذا المبدأ في قضية ستيوارت والتي تتلخص وقائعها في أن واحدا من رجال الشرطة كان قد تخفى بين المسجونين وعاش معهم ليوهمهم بأنه واحد منهم وأقام في زنزانة مجاورة لمتهمين في جريمة سرقة، ليمكنه التسجيل عليهم ومعرفة مكان البضاعة المسروقة، وقد ذهبت محكمة الاستئناف إلى أنه ينبغي على القاضي أن يأخذ في الاعتبار الدافع لعملية التصنت، والظروف التي جرى فيها الحديث، وكيفية استخدام رجل البوليس لسلطته التقديرية في تقديمه للأدلة عن طريق هذه الوسيلة.

وانتهت المحكمة إلى اعتبار تقديم الأدلة قد تم بطريقة صحيحة.

ومن ثم يكون الدليل المستمد منها مشروعا وسائغا، وقد طبق القضاء ذات المبدأ في قضية تتحصل وقائعها في أن البوليس الانجليزي كان قد اكتشف وقوع جريمة قتل سنة 1968، وفي سنة 1973، وبينما كان التحقيق مازال مستمرا في هذه القضية تمكن ضابطان من تسجيل المحادثات التي جرت مع اثنين مشتبه فيهما أقرا فيها بوقوع جريمتهما.

وقد قبلت المحكمة دليل التسجيل أن قدرت أن مثل هذا الدليل يكون مقبولا شريطة أن " تثبت دقة التسجيل، وأن تتطابق الأصوات المسجلة بصورة ملائمة وأن يكون الدليل المستمد وثيق الصلة بالجريمة ".

وقد قامت لجنة من وزارة الداخلية البريطانية بدراسة عملية التسجيل وجاء في تقريرها الصادر في 19 أكتوبر 1976 أن ممارسته تعتبر أمرا مقبولا كدليل مع التحفظ و التحوط والتدقيق في قبوله [1].

2_6_2_2_1_2_3 موقف القانون المصري: أباح المشرع في المادة 95 من قانون الإجراءات الجنائية لقاضي التحقيق أن يأمر بمراقبة المحادثات السلكية واللاسلكية أو إجراء

[1] د. ممدوح خليل بحر، مرجع سابق ، ص 564.

تسجيلات لأحاديث جرت في مكان خاص متى كان لذلك فائدة في ظهور الحقيقة في جناية أو جنحة معاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر.

كما أجاز المشرع للنيابة العامة في المادة 206 من ذات القانون مراقبة المحادثات السلكية واللاسلكية، وأن تقوم بتسجيلات لمحادثات جرت في مكان خاص متى كان لذلك فائدة في ظهور الحقيقة، على أن تكون الجريمة جناية أو جنحة عقوبتها الحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر، ويشترط لاتخاذ أي إجراء من الإجراءات السابقة استصدار إذن من القاضي الجزائي مسبب.

أما عن الوضع في القضاء المصري، فقد ذهبت أحكام المحاكم إلى رفض الدليل المتحصل باستخدام الوسائل السمعية ما لم يتم بإذن قضائي مسبب ولمدة محددة.

ومن أمثلة ذلك ما انتهت إليه إحدى المحاكم في دعوى منظورة أمامها، حيث رفضت هذه المحكمة اعتبار الإقرارات المحصلة من التسجيل الصوتي والمرئي على أشرطة الفيديو اعترافات قضائية، وقالت إن محاضر التحقيق الذي تجريه نيابة أمن الدولة العليا هي الكفيلة أصلا بتسجيل واثبات ما يدلي به المتهمون من اعترافات، فهذا هو السبيل القانوني الصحيح دون عداه مما تخذه مباحث أمن الدولة من إجراءات تقع باطلة بطلانا مطلقا لا يصححه بطبيعة الحال تلك الإقرارات المنسوبة للمتهمين التي تتضمن موافقتهم على إجراء التسجيل "، وأضافت المحكمة " أن الأشرطة تحوي في الواقع استجوابا للمتهمين في صورة أسئلة وإجابات ومناقشات تفصيلية بررت من خلالها الاعترافات المنسوبة للمتهمين، الأمر الذي يحظره القانون على غير سلطات التحقيق، ومن ثم لا يصح للمباحث إجراءه [1].

[1] محمد محمد الدسوقي الشهاوي، مرجع سابق، ص 414.

2_6_2_2_2 مراقبة المحادثات التليفونية أو تسجيلها:

يختلف الفقه والقضاء في فرنسا ومصر بشأن مشروعية الدليل الناجم عن مراقبة المحادثات عبر آلة الهاتف أو تسجيلها، وسنتناول ذلك على النحو التالي:

2_6_2_2_2_1 في فرنسا: أصدرت محكمة العدل الأوربية حكمين في يوم واحد في الرابع والعشرين من أبريل 1990 بإدانة مراقبة المحادثات التليفونية في فرنسا بواسطة قاضي التحقيق لمخالفتها المادة (8) من الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان نظرا لأن النصوص التشريعية التي قدمت كأساس لمشروعية المراقبة، فضلا عن الضمانات القضائية المستمدة من قضاء محكمة النقض لا تكفي في نظر محكمة العدل الأوروبية لمنع التعسف في هذا المجال، وطالبت المحكمة بضرورة وجود قانون ينظم مراقبة المحادثات الهاتفية، مما حدابالمشرع الفرنسي لإصدار القانون رقم (91_ 646) لسنة 1991، ووضع فيه عدة ضمانات في حالة المراقبة القضائية للمحادثات، منها:

1_ جعل قاضي التحقيق هو المنوط به إصدار الإذن بمراقبة المحادثات الهاتفية.

2_ضرورة كتابة و تسبيب الإذن بمراقبة المحادثات عبر التليفون.

3_ يجب أن تكون الجريمة موضوع الإذن جناية أو جنحة إذا كانت العقوبة المقررة للجريمة تساوي أو تزيد على الحبس لمدة سنتين، وهي العقوبة التي تبرر إصدار قرار بحبس المتهم احتياطيا [1].

2_6_2_2_2 في الولايات المتحدة الأمريكية:

صدر القانون الفيدرالي في 19 جوان 1968 تحت عنوان: " مراقبة جرائم السيارات العامة وأمن الشوارع " وقد جاء الباب الثالث منه منظما لعملية التصنت على المحادثات

[1] محمد محمد الدسوقي الشهاوي، مرجع سابق ، ص 417_ 418.

الشخصية، وقد نظم القانون عملية مراقبة المحادثات التليفونية من قبل الشرطة الفيدرالية أو المحلية في الولايات، وألغى الشرط الذي أوردته المادة (605) من قانون الاتصالات لعام 1934 لمشروعية المراقبة والمتعلق بضرورة الحصول على رضاء المرسل.

وقد جاء في صدر الباب الثالث من قانون الاتصالات لعام 1934 لمشروعية المراقبة والمتعلق بضرورة الحصول على رضاء المرسل .

وقد جاء في صدر الباب الثالث من قانون 1968 مبررات إباحته التصنت على المحادثات التليفونية بصورة تبرز فيها محاولة التوفيق بين حق الفرد في حرمة حياته الخاصة، وحق المجتمع في مقاومة الجريمة، ومما جاء فيه: " نظرا لما للتليفون حاليا من دور بارز في الإعداد وفي تنفيذ الكثير من الجرائم، فان حظر التصنت المنصوص عليه في قانون سنة 1934 لا يجوز أن يعتبر عائقا لنشاط سلطات الأمن من أجل القيام بدورها في مكافحة الإجرام، ومع ذلك فان قدسية الحياة وضرورة احترامها تحول دون امكان قبول أي اقتحام لها من قبل تلك السلطات دون التسليم بحتمية خضوعها لرقابة القضاء سواء أكانت رقابة وقائية أم قمعية " [1].

ولتحقيق التوازن بين حق الفرد وحق المجتمع، فقد أحاط هذا القانون مراقبة المحادثات الهاتفية بالعديد من الضمانات التي تهدف إلى منع التعسف وتصون حرمة الحياة الخاصة [2]، نذكر منها:

أولا: لا تجوز المراقبة إلا بخصوص عدد محدود من الجرائم الفيدرالية أو المحلية، ذكرت في القانون على سبيل الحصر، ومعاقب عليها بالحبس مدة تزيد على سنة.

---

[1] آدم عبد البديع آدم حسين، مرجع سابق، ص 739.

[2] د. يوسف الشيخ يوسف، مرجع سابق، ص 339.

ثانيا: يشترط حصول الشرطة مقدما على إذن من وزير العدل الفيدرالي أو المحلي أو ممن فوضه خصيصا لهذا الأمر.

ثالثا: بعد الحصول على إذن وزير العدل تتقدم الشرطة بطلب المراقبة مرفقا به موافقة الوزير إلى القاضي الفيدرالي أو المحلي الذي يعطي موافقته أو يرفض طلب التصنت بعد بحث الأمور التالية: ضرورة وجود جريمة جسيمة أو في حالة تلبس، أن المراقبة سيترتب عليها الحصول على أدلة قاطعة بشأن الجريمة، وأن الطرق المعتادة للبحث والتحري قد فشلت، وأن استمرارها سيضر بالجريمة.

رابعا: في حالة الضرورة القصوى، يمكن للشرطة البدء في المراقبة قبل الحصول على الإذن، ولكن صحة المراقبة تتوقف على ضرورة الحصول على إذن القاضي وفقا للإجراءات المعتادة خلال 48 ساعة.

خامسا: يجب أن يوضح في إذن المراقبة البيانات التالية: اسم الشخص الخاضع للمراقبة (بقدر الإمكان)، أداة التصنت والمكان الخاضع له، اسم الشخص الذي صدر عنه الإذن بالتصنت من وزارة العدل، وأخيرا مدة المراقبة.

سادسا: مدة المراقبة ثلاثون يوما، قابلا للتجديد لمدة أخرى مساوية لها، بشرط إتباع الإجراءات المعتادة للحصول على الإذن لأول مرة.

سابعا: يشترط القانون كذلك، ضرورة إبلاغ الشخص محل المراقبة، خلال التسعين يوما التي تعقب رفض طلب المراقبة (التصنت)، أو التالية لنهاية عمليات التصنت.

ثامنا: يمكن للخاضع للمراقبة الاطلاع على مضمون التسجيلات الخاصة به، في حالة إذا ما قضى بكونها تمت بطريقة غير مشروعة.

تاسعا: ومن الضمانات ذات الصفة العامة التي نص عليها القانون، ضرورة قيام المكتب الإداري الفيدرالي بتقديم تقرير سنوي إلى الكونجرس يوضح فيه عدد حالات التصنت التي تمت الموافقة عليها، وتلك التي رفضت ويتيح ذلك لممثلي الشعب أن يراقبوا أسلوب الإدارة في التدخل في الحياة الخاصة للأفراد، كنوع من الرقابة البرلمانية للتصنت على الاتصالات الخاصة، بجانب الرقابة القضائية[1].

ونظرا لتمتع رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بسلطات دستورية كبيرة، فقد نص قانون 1968 سالف الذكر على أنه " من سلطة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية أن يتخذ جميع الإجراءات التي يراها ضرورية لحماية الأمة من الأعمال العدوانية من قبل القوات الأجنبية، وذلك بهدف الحصول على معلومات ضرورية لأمن الولايات المتحدة أو لمخابراتها، فضلا عما تستلزمه ضرورة وقاية البلاد من أي محاولة لقلب نظام الحكم "[2].

بهذا النص يعترف الفقه للسلطة التنفيذية بإمكانية مراقبة المحادثات التليفونية دون حصولها على إذن من السلطة القضائية، ولكن القضاء يخضع الدليل المستمد من التصنت لرقابته، ويرفضه إذا قدر أن التصنت الذي أمر به رئيس الولايات المتحدة لم تكن تستدعيه ضرورة.

وعلى الرغم من الضمانات التي أحاط بها قانون سنة 1968 مراقبة المحادثات السلكية أو اللاسلكية، والتطبيق الصارم له من قبل المحكمة العليا الفيدرالية إلى الحد الذي ألغت سنة 1974 في قضية Giordano مئات المحاكمات الفيدرالية لمجرد أنها بنيت على تصنت تم بإذن موقع عليه من أحد مساعدي وزير العدل غير من حدده للتوقيع على طلبات التصنت، فعلى

---

[1] آدم عبد البديع آدم حسين، مرجع سابق، ص 740.

[2] المرجع نفسه، ص 741.

الرغم من ذلك، فان جانبا من الفقه والقضاء مازال يعتقد أن قانون سنة 1968 غير دستوري، لأنه يتضمن تدخلا في الحياة الخاصة للأفراد بصورة أشد مما يسمح به التعديل الدستوري الرابع[1].

وفي الجزائر طبقا لقانون الإجراءات الجزائية لا يجوز ضبط المراسلات أو مراقبة المحادثات التليفونية إلا في إطار تحقيق من السلطة القضائية أو النيابة، وتجرم المادة (137) من قانون العقوبات كل ما هو ماس بهذه الضمانات وكذلك يحظر قانون العقوبات إفشاء سرية المكالمات الهاتفية والمراسلات إلا برضاء مسبق من الأطراف المعنية، والمكلفون بهذه الإجراءات ملزمون بكتمان السر[2].

---

[1] آدم عبد البديع آدم حسين، مرجع سابق ، ص 741.

[2] المرجع نفسه ، ص 736.

الخاتمة:

من خلال معالجتنا للموضوع تبين لنا أن القانون لم يتوان عن حماية الانسان والحفاظ على شخصيته وازدهارها، وان الاعتراف بالحق في الحياة الخاصة يعتبر من وسائل حماية الشخصية ضد ما يتهددها من اخطار ، فالواقع من اصطلاح الحياة الخاصة أو الخصوصية اصطلاح يتسم – من حيث الاستخدام القانوني _ بالحداثة والجد.

وتبين لنا أن تعريف هذا الحق مسألة من المسائل الدقيقة، ووجدنا أن الفقه والقضاء المقارن قد اختلف بصددها، بحيث أن الاتجاه العام هو عدم الانشغال كثيرا بتعريف هذا الحق، وقد بان لنا أن فكرة الحياة الخاصة هي مزج لمجموعة اعتبارات أخلاقية واجتماعية أو سياسية واقتصادية وأيديلوجية، ولعل ذلك هو السبب في كونها فكرة تتأبى على تحديد بصورة قاطعة، وتتباين وتتغاير عبر الأزمنة والأمكنة، وأي محاولة تجنح نحو صبها في قالب ثابت مصيرها الفشل، وينبغي ترك الأمر للقضاء يحدد الفكرة بالنظر الى مجموعة اعتبارات موضوعية وشخصية، مستوحيا في ذلك كله_ وهو بصدد تكوين عقيدته _ مجموعة من العوامل تختلف من مجتمع لآخر، ومن زمان الى زمان بل حتى من شخص الى شخص .

وفكرة الحياة الخاصة، بمعناها المستعصي على التحديد، فكرة ملازمة لحياة الانسان، فلكل فرد حياته الخاصة، وكلما ارتفعت الجماعة في أفكارها المادية والمعنوية ، سعت الى توفير أكبر قدر من حماية المرء ، وهو ما يستتبع بالضرورة العمل على توفير حماية ناجعة للحياة الخاصة.

ان الحق في الحياة الخاصة وان كان فرديا الا انه له صبغة اجتماعية عالية، فهو حق للمجتمع الى جانب كونه حق للفرد.

ويعد الحق في الحياة الخاصة من الموضوعات التي حظيت باهتمام بالغ على المستويين الدولي والداخلي يمكننا ايجاز نتائج هذه الرسالة فيما يلي:

_ يعد الحق في حرمة الحياة الخاصة من أهم حقوق الانسان، وهو قديم قدم البشرية، ورغم ذلك لم يضع المشرع تعريفا له في معظم دول العالم، ولم يضع المشرع الفرنسي تعريفا لذلك الحق، مما حدا بالفقه والقضاء للاجتهاد في ذلك.

_ أهتمت الدول بالحفاظ على حقوق وحريات الأفراد فأصدرت التشريعات التي تكفل حمايتها، اذ أصبح احترام هذه الحقوق مقياسا لرقي وتقدم الأمم.

_ تعد الشريعة الاسلامية أولى الشرائع التي أقرت حقوق الانسان بصفة عامة_ وحقه في الخصوصية بصفة خاصة _ منذ أكثر من أربعة عشر قرنا من الزمان، وقد أكدت على حماية كرامة وشرف وسمعة أفراد، وحقهم في الحرية، والمساواة، والعدالة، والتكافل الاجتماعي، والتمتع بسلامة جسدهم، وحماية الأعراض والسمعة، وحرمة المسكن، وكافة الأمور الخاصة، وقد جعلت الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة للأشخاص بمثابة اعتداء على حقوق الله سبحانه وتعالى.

فالشريعة الاسلامية كفلت للانسان كرامته وحقوقه وجعلت منها قاعدة يقوم عليها بناء الانسان عقيدة وشريعة.

ان تجريم الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة يستند الى مبدا اساسي قررته الشريعة الاسلامية والقوانين الوضعية وهو مبدأ (شرعية الجرائم والعقوبات).

قررت الشريعة الاسلامية عقوبة تعزيرية على كل من ينتهك حرمة الحياة الخاصة.

ان العقوبة في الشريعة الاسلامية تختلف من حيث الخصائص ومن حيث الغاية.

_ يتميز الحق في الخصوصية بمكانة سامية على المستوى الدولي، حيث حرصت جميع المنظمات والهيئات الدولية والاقليمية على بسط الحماية اللازمة له، فنص في ميثاق الأمم المتحدة

على ذلك، كما تضمن الاعلان العالمي لحقوق الانسان والمواطن الصادر عام 1948 في المواد: الثانية، والثالثة، والرابعة، والخامسة، والسابعة، والثامنة عشرة مما يؤكد اهتمام الأمم المتحدة بحقوق وحريات الأفراد، وفرض الحماية المناسبة، لضمان عدم المساس بها، أما الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية الصادرة عام 1966، فقد نص فيها على اقرار الحق في الحياة الخاصة للأفراد في المواد: الثانية، والسادسة، والتاسعة، والسابعة عشرة، وقد أهتمت الاتفاقيات الاقليمية، ومنها الاتفاقية الأوربية لحق الانسان (روما 1950)، والاتفاقية الأمريكية للحق في الحياة الخاصة حيث تناولت بعض موادها ما يؤكد على المكانة العظيمة لذلك الحق والزام الدول باحترامه.

وقد عقدت مجموعة من المؤتمرات أكدت فيها أطرافها على بسط الحماية الدولية لحقوق الأفراد وحقهم في الخصوصية، ومن أمثلتها: المؤتمر الدولي لحقوق الانسان المنعقد في طهران عام 1968، والمؤتمر الدولي لحقوق الانسان المنعقد في مونتريال في ذات العام، والمؤتمر الدولي لخبراء اليونيسكو، وأخيرا المؤتمر الدولي لحماية حقوق الانسان في الاجراءات الجنائية.

أما على المستوى المحلي، فقد تبنت العديد من المؤتمرات حماية ذلك الحق، ومنها ، اعلان حقوق المواطن العربي، ومؤتمر دول الشمال في استوكهولم، ومؤتمر دول النيجر لحقوق الانسان في الشريعة الاسلامية، والميثاق الافريقي لحقوق الانسان والشعوب، وأخيرا المؤتمر الدولي السابع للمركز الدولي للدراسات والبحوث الاجتماعية والجنائية والاصلاحية.

_ أدى الاهتمام الدولي بالحق في الحياة الخاصة الى قيام المشرع الدستوري في الدول ببسط الحماية اللازمة له، وقد تناولنا الحماية الدستورية للحق في فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وفي الدول العربية ومنها الجزائر، أما عن الوضع في فرنسا فقد وضع المشرع في مقدمة الدستور الصادر في عام 1791 نص اعلان حقوق الانسان والمواطن الصادر عقب قيام الثورة الفرنسية سنة 1789.

وقد أورد الدستور الصادر في عام 1946 _ في مقدمته _ ما يفيد الاهتمام بحقوق الانسان، وكذا الدستور الصادر في عام 1958، وقد أقر المجلس الدستوري في 2 يناير 1977 الحرية الفردية، وأصدر قرارا في 29 ديسمبر عام 1983 ورد فيه التأكيد على احترام الحق في عدم انتهاك حرمة المسكن، بالاضافة الى احترام الحق في العناصر الأخرى للحرية الفردية.

وقد أصدر ذات المجلس قرارا آخر في 18 يناير 1995 أكد فيه على احترام الحريات والحقوق الخاصة، وفي 22 أفريل 1997 صدر قرار ثان ورد فيه أن الحق في احترام الحياة الخاصة يعتبر أحد العناصر أو المكونات التي ترتكز عليها الحرية الشخصية، أما عن في الدستور الأمريكي، فتعد الدساتير : الأول، والرابع، والرابع عشر، المصدر الرئيسي للحفاظ على الحريات والحقوق العامة للمواطن، ورغم أن الدستور لم يتضمن نصا يؤكد على احترام حرية الحياة الخاصة للأفراد، كما أن المحكمة الدستورية قامت بأداء دورها الفعال في الحفاظ على الحريات العامة والخاصة والحق في الخصوصية.

_ حظي الحق في الخصوصية باهتمام المشرع الدستوري في الجزائر، رغم أنه لم يضع تعريفا له، بدءا من الدستور الصادر في عام 1963 الى غاية دستور 1996.

و يتضح من تلك النصوص مجتمعة أن المشرع الدستوري في الجزائر ينص على الحق في الخصوصية واعتبره من حقوق الانسان ومن تم كفل حمايته بواسطة السلطة القضائية ، غير أن هذا الحق بقي مبدأ دستوري لم توليه النصوص القانونية التي تحوله من مجرد مبدأ دستوري الى نصوص قانونية قابلة للتطبيق في الميدان العملي، تحمي الفرد في خصوصياته حماية قانونية عن طريق التجريم والعقاب.

الأمر الذي جعل هذا الحق رغم أهميته الا أنه لا يجد تطبيقاته في الحياة العملية لأنه ليس كغيره من الحقوق الأخرى التي تعتبر في معظمها حقوق واضحة المعالم، فهذا الحق له خصوصياته ومميزاته.

ذلك أن فكرة الخصوصية بمعناها الواسع فكرة ملازمة لحياة الانسان فلكل انسان حياته الخاصة وكلما ارتقت الجماعة بأفكارها المادية والمعنوية سعت الى توفير أكبر قدر من حماية الفرد وهو ما يستتبع بالضرورة العمل على توفير الحماية لخصوصية الانسان .

ثم أن تطور الحياة المعاصرة تطورا معاصرا خطيرا أصبحت معه حياة الفرد في خطر شديد فأسرار الأفراد باتت شبه عارية بحيث أصبح من الممكن التقاط الصورة وتسجيل المكالمات بيسر وسهولة دون علم من المجني عليه.

وأمام هذا الزحف التكنولوجي وما يحمله من خطر على كيان الفرد المادي والمعنوي وأمام غياب النصوص التشريعية على المستوى الجنائي والمدني ، كان لزاما على المشرع الجزائري أن يتدخل لمجابهة هذا الخطر على نحو يكفل حماية المواطن الجزائري في خصوصياته،وخاصة على المستوى الجنائي بوضع نصوص تحمي الحق في الخصوصية .

_نظرا للصعوبة التي واجهت الفقهاء أثناء محاولتهم لتعريف الحياة الخاصة فقد استحسنوا وضع قائمة أو عناصر للقيم التي تضمنتها فكرة الحق في الخصوصية، وقد اتفق الفقه على بعض عناصر الحق، ومنها: الحق في حرمة المسكن والمكان الخاص، والحق في سرية المحادثات الشخصية، والحق في المراسلات، والحق في سرية الرعاية الطبية وتلقي العلاج، والحق في سرية الحياة العائلية، أما عناصر الحق في حرمة الحياة الخاصة المختلف فيها فهي الحق في الاسم، والحق في حرمة جسد الانسان، والحق في الصورة، والحق في قضاء أوقات الفراغ، والنشاط الوظيفي أو المهني، وأخيرا حق الدخول في طي النسيان.

_ اختلفت التشريعات الحديثة بشأن اعترافها بالحق في الحياة الخاصة كحق مستقل، حيث انقسمت الى اتجاهين:

أولهما رفض ذلك، ومن ذلك التشريعات الصادرة في المملكة المتحدة (انجلترا)، والولايات المتحدة الأمريكية قديما، أما التشريعات المقرة لذلك الحق فهي كثيرة ومنها: التشريع الأمريكي حديثا، والفرنسي، والمصري، والجزائري، ومعظم التشريعات الصادرة في دول العالم.

_ عنى المشرع الفرنسي بتجريم الاعتداء على الحق في الحياة الخاصة في القانون رقم 92_ 1336 لسنة 1992 باصدار قانون العقوبات الفرنسي الجديد في المواد 1/226، 2/226، 4/226، و 8/226 والتي تضمنت جرائم الاستماع أو التسجيل أو نقل الأحاديث الخاصة، والتقاط أو تسجيل أو نقل الصورة، والاعلان أو استعمال التسجيل أو المستند، والدخول أو البقاء في منزل الغير، ونشر المونتاج، وأخيرا جرائم المعالجة الالكترونية للبيانات الشخصية.

_ اهتم القضاء في معظم دول العالم باقرار حمايته للحق في الحياة الخاصة من خلال الأحكام الصادرة منه ، وقد تناولنا في هذا الشأن الوضع في القضاء الفرنسي والانجليزي والأمريكي.

_ انقسم الفقهاء حول مدى مشروعية الدليل المستمد من استجواب المتهم باستعمال جهاز الكذب أو التنويم المغناطيسي أو التحليل التخديري، فمنهم من أباح استعمال هذه الوسائل ، وأكد على صحة الدليل الناتج عنها، ومنهم من رفض استخدامها، وأكد على بطلان النتائج المترتبة على استعمالها.

_ المعرفة والعلم هما قاطرة التقدم الاجتماعي والاقتصادي، وقد أدى انتشار وسائل الاعلام سواء المقروءة كالصحافة، والمسموعة كالاذاعة، والمرئية كالتلفزيون، ووسائل الاتصال ذات الطبيعة الخاصة وهي الحاسبات الآلية والانترنت، والأقمار الصناعية، الى اتساع نطاق الاعتداء على حريات الأفراد وحرمة حياتهم الخاصة.

_ أدى اكتشاف وسائل الاتصالات ذات الطبيعة الخاصة، وهي الحاسبات الآلية، والانترنت، والأقمار الصناعية الى تحقيق ثورة هائلة في مجال المعلومات والاتصالات، ومما لا شك فيه أن انتشار وسائل الاتصالات والاعلام واستخدام الحاسبات الآلية، والانترنت أدت جميعها والى سهولة الحصول على بيانات أو معلومات عن الأشخاص دون موافقة منهم، فلا يعني وضع معلومات عن شخص وتخزينها على الحاسبات الآلية موافقته على اطلاع الكافة عليها، مما جعل أسرار الأفراد عرضة للانتهاك بسهولة.

وقد ينطوي نشر الأخبار في الصحف أو اذاعتها في التلفيزيون أو الراديوا على المساس بالحق في الخصوصية، فيشكل جريمة القذف أو السبب وغيرهما، ونلاحظ أن هناك مصلحتين متعارضتين أولاهما مصلحة المجتمع في اعلام الشعب بالأشياء والأمور الهامة، وثانتيهما مصلحة من تضمنه النشر في الحفاظ على أسرار حياته.

_ ولما كانت دراستنا تعالج في شق منها حماية الحياة الخاصة في القانون الجنائي، فاننا رأينا أنه لا ينبغي الوقوف عند حد العلاج الجرائم التي تمثل اعتداء على الحق في الحياة الخاصة، وانما عرجنا بقصد تكامل الدراسة الى الشق الاجرائي، فمن الملاحظ أن التطور التكنولوجي قد صاحبه تطور في الوسائل المتبعة للحصول على الأدلة، ولهذا التطور مظهر مزدوج: أما محاولة الحصول على الدليل باستخدام وسائل جديدة لم تكن معروفة من قبل، وأما التعديل والتطوير في استخدام وسائل تقليدية، على النحو الذي يزيد من فعاليتها، وهذا أمر منطقي ، فالجريمة نفسها لم تعد تقترف بالوسائل التقليدية، على النحو الذي يزيد من فعاليتها، وانما أصبح عتاة المجرمين يستخدمون أحدث ما وصل اليه العلم لاقتراف جرائمهم.

و عمدنا الى تقسيم الاجراءات التي تنتهك خصوصيات الأفراد الى قسمين: اجراءات تكون مصحوبة باعتداء على الكيان المادي والنفسي للانسان، واجراءات تمثل اعتداء على ألفة الحياة الخاصة للأفراد، أي على الحق في الخصوصية .

لذلك نقترح أن تكون حماية الحياة الخاصة احدى غايات المجتمع التي يسعى اليها بمختلف وسائله من خلال:

–القانون باعتباره من أهم هذه الوسائل، وذلك بوضع التشريعات الكفيلة بحماية المبادئ الدستورية ووضعها موضع التطبيق وكذا مواجهة التهديدات التي فرضها التقدم العلمي والتكنولوجي وما يشكله من خطر على الحياة الخاصة.

– الصحافة لها دور كبير في الحفاظ على خصوصيات الأفراد، لذلك يتعين ان يوضع النظام القانوني الذي يكفل التوفيق بين الحق في الاعلام باعتباره حقا اساسيا والحق في الخصوصية التي تمثل جوهر الحقوق الشخصية.

– تربية الناس على احترام الحياة الخاصة للآخرين " فيجب أن ينشأ ضمير اجتماعي بضرورة عدم الاعتداء على الحياة الخاصة، فللأسرة دور، وللعلم دور كبير بتربية الناس على احترام الحياة الخاصة، فبدون ذلك لن يحقق القانون الا قدرا ضئيلا من الحماية " .

– دعم استقلال السلطة القضائية ووضع الضمانات الكفيلة لحماية القضاة لما تلعبه السلطة القضائية في مجال حماية حقوق وحريات الأفراد وبالأخص الحق في الحياة الخاصة.

–اصلاح المجلس الدستوري وخاصة في مجال الاخطار وذلك بفتحه أمام الأفراد اذ كان هناك مساس بحقوقهم وحرياتهم الأساسية وخاصة الحق في حياتهم الخاصة.

– دعم المدافعين عن حقوق الانسان في الدعوة لمزيد من الضمانات لحماية الحق في الخصوصية ومزيد من العقوبات لمنتهكي هذا الحق، ومزيد من الدعوة في كل وسائل الاعلام للتأكيد على أن

المجتمع الآمن الحر هو الذي يأمن كل فرد فيه على نفسه ومكنونات سره، ويتجرد من خوف الملاحقة والتجسس والتلصص انتهاكا لخصوصياته التي دعت المواثيق الدولية والدساتير والتشريعات والأديان لاحترامها وصيانتها.

– احترام الضمانات الاجرائية التي وضعها المشرع عند المساس بالحق في الحياة الخاصة لمصلحة التحقيق.

– تشديد العقوبات لكل موظف يسمح أو يقوم بافشاء أسرار الحياة الخاصة المجمعة في بنوك المعلومات لأغراض ادارية مدنية متعددة وخاصة الأمنية منها بدعوى الوقاية من الجريمة تارة أو بدعوى المصلحة العامة تارة أخرى.

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية:

_ القرآن الكريم

أ_ المراجع الشرعية و اللغوية

_ المراجع الشرعية

1_ فتح الباري بشرح صحيح البخاري، للإمام الحافظ بن حجر العسقلاني، دار المعرفة، بيروت.

2_ صحيح مسلم ، للإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري االنيسابوري المتوفي سنة 261هـ.

3_ مختصر تفسير ابن كثير، اختصار وتحقيق محمد علي الصابوني ، دار القرآن الكريم، بيروت.

4_ تفسير القرآن العظيم، للحافظ أبي الفداء اسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (700، 774)، تحقيق سامي بن محمد السلامة، دار طيبة.

5_ سيد قطب، في ظلال القرآن، طبع دار الشروق، الطبعة الشرعية الثانية والثلاثون، 1423هـ، 2003 م.

6_ الامام الطبري، جامع البيان في تفسير القران، جزء 26 ، المطبعة الكبرى الاميرية بمصر 1328هجري.

7_ مسند الامام احمد، الجزء الثاني، المكتب الاسلامي للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

8_ ابن جرير الطبري، تاريخ الرسل والملوك ، الجزء الرابع ، دار المعارف، الطبعة الرابعة، 1977.

9_ الغزالي احياء علوم الدين، لجنة نشر الثقافة، طبعة اولى الجزء 5.

10_ ابي حامد الغزالي، احياء علوم الدين، كتاب قواعد العقائد المجلد الاول، طبعة المكتب الثقافي، الازهر القاهرة.

11_ الشيخ علي الخفيف، الحق والذمة، الناشر مكتبة وهبة، طبعة 1945.

12_ د. عبد الرزاق السنهوري، مصادر الحق في الفقه الاسلامي، دراسة مقارنة بالفقه الفرنسي، الجزء الاول ، الطبعة الثانية، 1967.

13_ د. فتحي الدريني، الحق ومدى سلطان الدولة في تقييده، طبع جامعة دمشق، 1967.

14_ د. مصطفى الزرقاء، الفقه الاسلامي في ثوبه الجديد، مطبعة الجامعة السورية، 1948، الجزء الثاني.

15_ د. عبد الوهاب خلاف، علم اصول الفقه وخلاصة التشريع الاسلامي، دار الفكر العربي، 1985.

16_ الشيخ علي الخفيف، الحق والذمة ، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، 2010.

17_ ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، الجزء الثاني.

18_ أ. عباس العقاد، عبقرية عمر، دار النهضة مصر.

_ المراجع اللغوية:

1_ الفيروز أبادي، القاموس المحيط ، الجزء الثاني ، والمعجم الوسيط، الجزء الأول.

2_ أحمد بن علي الفيومي المقري، المصباح المنير طبعة دار الحديث بالقاهرة، مادة حقق.

ب-المراجع القانونية

1-الكتب:

1_د. اشرف توفيق شمس الدين، الصحافة والحماية الجنائية للحياة الخاصة (دراسة مقارنة)، دار النهضة العربية، 2007.

2_د.أحمد المهدي، القواعد الخاصة بمراقبة المحادثات وتسجيلها والأحكام الخاصة بضبط الأشياء المتعلقة بالجريمة، دار العدالة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.

3_ د. احمد فتحي سرور، الوسيط في الاجراءات الجزائية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995 .

4_ د. احمد فتحي سرور، الشرعية الدستورية وحقوق الإنسان في الإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1977.

5_د. أسامة عبد الله قايد، الحماية الجنائية للحياة الخاصة وبنوك المعلومات، 1988.

6_ د. أحمد فراج حسين، حرمة الحياة الخاصة في الإسلام، الدار الجامعية، بيروت 1988.

7_ جان مورانج، الحريات العامة، ترجمة وجيه البعيني، منشورات عويدات بيروت، الطبعة الأولى، 1989.

8_ د. هاني سليمان الطعيمات، حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2001.

9_ د. حسام الدين كامل الأهواني، الحق في احترام الحياة الخاصة الحق في الخصوصية (دراسة مقارنة)، دار النهضة العربية.

10_ د. حسام الدين كامل الأهواني، الحماية القانونية للحياة الخاصة في مواجهة الحاسب الآلي.

11_ د. حمدي عطية، مصطفى عامر، حماية حقوق الانسان وحرياته العامة الاساسية في القانون الوضعي والفقه الاسلامي (دراسة مقارنة)، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، الطبعة الاولى، 2010

12_ أ. حسن كيرة، المدخل إلى القانون، منشاة المعارف بالإسكندرية، الطبعة الخامسة، 1974.

13_ حسن ملحم، محاضرات في الحريات العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون طبعة، وبدون سنة الطبع.

14_ د. طارق صديق رشيد كه ردى، حماية الحرية الشخصية في القانون الجنائي(دراسة تحليلية مقارنة)، منشورات الحلبي الحقوقية، دمشق.

15_ د. كمال أبو المجد، الرقابة على دستورية القوانين، دار النهضة العربية، القاهرة، 1960.

16_ د. يوسف الشيخ يوسف، حماية الحق في حرمة الأحاديث الخاصة (دراسة مقارنة) في تشريعات التنصت وحرمة الحياة الخاصة، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1998.

17_ د. محمد شوقي الجرف، الحرية الشخصية وحرمة الحياة الخاصة (دراسة مقارنة) ، طبعة أولى، 1993.

18_ د. محمود عبد الرحمن، نطاق الحق في الحياة الخاصة، دار النهضة العربية، 1994.

19_ د. مبدر لويس، اثر التطور التكنولوجي على الحريات العامة، جامعة القاهرة، طبعة منشاة المعارف بالإسكندرية، 1982.

20_ د. محمد راكان الدغمي، حماية الحياة الخاصة في الشريعة الإسلامية، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة،القاهرة، الطبعة الأولى، 1958، ص .15

21_ موريس نخلة، الحريات، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، بدون طبعة، 1999.

22_ مصطفى العوجي، حقوق الانسان في الدعوى الجزائية (مع مقدمة في حقوق الانسان) ، مؤسسة نوفل، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1989.

23_ د. مولود ديدان، مباحث في القانون الدستوري والنظم السياسية، دار بلقيس، الجزائر، 2014.

24_ د. سعيد بوالشعير، النظام السياسي الجزائري دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1996_ السلطة التنفيذية _ الجزء الثالث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2013.

25_ د. سامي جمال الدين، لوائح الضرورة وضمانة الرقابة القضائية، منشاة المعارف بالاسكندرية، .1982

26_ د. فوزي أوصديق، النظام الدستوري الجزائري ووسائل التعبير المؤسساتي، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، .2008

27_ د. رضا محمد عثمان دسوقي، الموازنة بين حرية الصحافة وحرمة الحياة الخاصة، مؤسسة الوحدة الاقتصادية، القاهرة، الطبعة الثانية، 2011.

28_ د. عبد الحميد متولي، الوسيط في القانون الدستوري، طبعة 1956.

29_ د. عصام أحمد البهجي، حماية الحق في الحياة الخاصة في ضوء حقوق الانسان والمسؤولية المدنية، دار الجامعة الجديدة للنشر الاسكندرية، 2005.

30_ د. عماد حمدي حجازي، الحق في الخصوصية ومسؤولية الصحفي في ضوء احكام الشريعة الاسلامية والقانون المدني، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2008.

31_ د. عبد الحميد متولي، أزمة الفكر السياسي الإسلامي في العصر الحديث، طبعة أولى سنة 1970.

32_ د. علي الباز، الحقوق والحريات والواجبات العامة.

33_ د. عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، الجزء الثامن (حق الملكية)، دار النهضة العربية.

34_ د. علي احمد عبد الزعبي، حق الخصوصية في القانون الجنائي (دراسة مقارنة)، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس لبنان، الطبعة الأولى، 2006.

35_ د. عبد الواحد الفار، قانون حقوق الإنسان في الفكر الوضعي والشريعة الإسلامية، دار النهضة العربية، القاهرة،1991.

36_ د. عبد الحميد الشواربي والاستاذ شريف جاد الله، شائبة عدم دستورية ومشروعية قراري اعلان ومد حالة الطوارئ والأوامر العسكرية، منشأة المعارف بالإسكندرية، طبعة سنة 2000.

37_ د. غازي حسن صابريني، الوجيز في حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 1995.

38_ د. ثروت بدوي، النظم السياسية، دار النهضة العربية، القاهرة.

2- رسائل الدكتوراه:

1_ أحمد ادريس، حق الانسان في الحياة في الشريعة الاسلامية والقانون الدولي، رسالة لنيل درجة الدكتوراه، كلية الحقوق، جامعة حلب.

2_ آدم عبد البديع آدم حسين، الحق في حرمة الحياة الخاصة ومدى الحماية التي يكفلها له القانون الجنائي، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، 2000.

3_ أحمد محمد حسان، نحو نظرية عامة لحماية الحق في الحياة الخاصة، في العلاقة بين الدولة والافراد (دراسة مقارنة)، مجموعة رسائل الدكتوراه، جامعة القاهرة.

4_ ابراهيم عيد نايل، الحماية الجنائية لحرمة الحياة الخاصة في قانون العقوبات الفرنسي، رسالة دكتوراه،2000.

5_ بن سعيد صبرينة، حماية الحق في حرمة الحياة الخاصة في عهد التكنولوجيا " الاعلام والاتصال "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم القانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2014_2015 .

6_ هبة احمد علي حسانين، الحماية الجنائية لحرمة الحياة الخاصة (حرمة المسكن_حرمة الحديث الخاص_حرمة الصورة) "دراسة مقارنة" ، رسالة لنيل درجة الدكتوراه ، كلية الحقوق جامعة عين شمس، 2007.

7_ حامد راشد، الحماية الجنائية للحق في حرمة المسكن، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة القاهرة، 1987.

8_ ياسر أمير الفاروق، مراقبة الأحاديث الخاصة في الإجراءات الجنائية " دراسة مقارنة " ، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة القاهرة.

9_ كندة فواز الشماط، الحق في الحياة الخاصة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة دمشق.

10_ محمد عمر حسين، حرية الصحافة في مصر ودور القضاء في حمايتها (دراسة مقارنة)، رسالة للحصول على درجة الدكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 1999.

11_ محمد عبد العظيم محمد، حرمة الحياة الخاصة في ظل التطور العلمي الحديث (دراسة مقارنة)، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة .

12_ ممدوح خليل بحر، حماية الحياة الخاصة في القانون الجنائي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة.

13_ محمد محمد الدسوقي الشهاوي، الحماية الجنائية لحرمة الحياة الخاصة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة.

14_ محمد رشاد إبراهيم مفتاح، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، 2009.

15_ نعيم عطية، مساهمة في دراسة النظرية العامة للحريات الفردية، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق بجامعة القاهرة سنة 1963.

16_ نويري عبد العزيز، الحماية الجزائية للحياة الخاصة (دراسة مقارنة) ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010، .2011

17_ عاقلي فضيلة، الحماية القانونية للحق في حرمة الحياة الخاصة (دراسة مقارنة)، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، 2011، 2012.

18_ صفية بشاتن، الحماية القانونية للحياة الخاصة (دراسة مقارنة) ، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وز، 2012.

3_ مذكرات الماجستير:

1_ بشر صلاح العاوور، سلطات الضبط الإداري في الظروف الإستثنائية في التشريع الفلسطيني، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الأزهر غزة، 2013.

2_ سليمان بن عبد الله بن سليمان العجلان، حق الإنسان في حرمة مراسلاته واتصالاته الهاتفية الخاصة في النظام الجنائي السعودي (دراسة تطبيقية مقارنة)، رسالة لنيل درجة الماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض ، 2005.

3_ تونصير ابراهيم، تشريعات الضرورة دراسة مقارنة بين الدستور الجزائري والدستور المصري، مذكرة لنيل درجة الماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013_2014.

ثالثا: المقالات:

1_ د. أحمد فتحي سرور، الحق في الحياة الخاصة، مجلة القانون والاقتصاد، العدد 54، سنة 1984، كلية الحقوق، جامعة القاهرة.

2_ د. أحمد عودة الغويري، اعلان العمل بقانون الدفاع الأردني (قانون الطوارئ) رقم 13 سنة 1992 (دراسة مقارنة)، مجلة الحقوق، العدد الرابع، السنة الرابعة والعشرون، مجلس النشر العلمي لجامعة الكويت، ديسمبر 2000.

3_ أمير حسن جاسم، نظرية الظروف الاستثنائية وبعض تطبيقاتها المعاصرة، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، المجلد 14، العدد 08، سبتمبر 2007.

4_ د. بوزيد لزهاري ، تعديل 28 نوفمبر 1996 وحقوق الانسان، مجلة المدرسة الوطنية للادارة، مركز التوثيق والأبحاث الادارية، المجلد 07 العدد الأول، 1997.

5_أ. جزول صالح، ضمانات الحق في الخصوصية في النظام الإجرائي الجزائري، مجلة الحقوق والعلوم الاجتماعية، جامعة عمار ثليجي الاغواط، مجلة علمية محكمة تصدرها كلية الحقوق والعلوم الاجتماعية، العدد الأول ماي 2006، عدد خاص بالملتقى الوطني حول الحقوق والحريات واليات حمايتها في التشريع الجزائري في ظل العولمة.

6_ هشام محمد فريد رستم، الحماية الجنائية لحق الانسان في صورته، مجلة الدراسات القانونية ، كلية الحقوق ، جامعة أسيوط ، 1986.

7_ د. ماروك نصر الدين ، الحق في الخصوصية، الصراط ، مجلة كلية العلوم الاسلامية للبحوث والدراسات الاسلامية المقارنة، تصدر عن كلية العلوم الاسلامية جامعة الجزائر، السنة الرابعة، العدد السابع، جوان 2003.

8_د. مسعود شيهوب، الحماية القضائية للحريات الأساسية في الظروف الاستثنائية، فعاليات اليومين الدراسيين حقوق الانسان والمؤسسات القضائية ودولة القانون، الجزائر يومي 15 و16 نوفمبر 2000، نشر المرصد الوطني لحقوق الانسان 2000.

9_ مليكة خشمون، قراءة في حقوق الإنسان في الدساتير الجزائرية، معارف مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، قسم 01 ، السنة السابعة، العدد 13، ديسمبر 2012، ص15، .16

10_ المستشار عبد الوهاب الأزرق، الحماية القانونية للحياة الخاصة، مجلة ادارة قضايا الحكومة، سبتمبر 1959.

11_ د. عبد اللطيف الهميم ، الحق في الخصوصية في الشريعة الاسلامية والقانون الوضعي، منتدى الشروق الاسلامي.

12_ د. عز الدين ميرزا ناصر، الحق في حرمة المسكن، مجلة الرافدين للحقوق، المجلد 12، العدد 46، 2010، ص 19.

4-النصوص القانونية

1_ الاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بالقرار 217 في دورة انعقادها بتاريخ 10 سبتمبر 1948.

2_ العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية المعتمد من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 16 ديسمبر 1966.

3_الدستور الجزائري لعام 1963 الصادر بتاريخ 10 سبتمبر 1963 الجريدة الرسمية رقم 64.

4_ الدستور الجزائري لعام 1976 صدر بموجب الأمر رقم 97/76 الصادر في 22 نوفمبر 1976 الجريدة الرسمية رقم 94 الصادرة بتاريخ 24 نوفمبر 1976 وقد عدل ثلاث مرات، التعديل الأول كان بموجب القانون 06/79 بتاريخ 07 جويلية 79 (الجريدة الرسمية رقم 28 الصادرة بتاريخ 10 جويلية 1779) والثاني بموجب القانون رقم 01/80 بتاريخ 12 جانفي 1980 (الجريدة الرسمية رقم 03 الصادرة بتاريخ 15 جانفي 1980، والثالث بموجب المرسوم رقم 88_ 223 المؤرخ في 05 نوفمبر 1988(الجريدة الرسمية رقم 45 الصادرة بتاريخ 05 نوفمبر 1988.

5_ الدستور الجزائري لعام 1989 الصادر بموجب المرسوم رقم 18/89 المؤرخ في 28 فيفري 1989 الجريدة الرسمية رقم 09 الصادرة بتاريخ 01 مارس 1989.

6_ الدستور الجزائري لعام 1996 صدر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 438/96 المؤرخ في 26 رجب 1417 الموافق 07 ديسمبر سنة 1996 الجريدة الرسمية رقم 76 الصادرة بتاريخ 08 ديسمبر

1996.عدل هذا الدستور مرتين الأول في 2002 بموجب القانون رقم 02_03 المؤرخ في 27 محرم 1423 هجري الموافق ل 10 أفريل 2002 م الجريدة الرسمية رقم 25 الصادرة بتاريخ 14 افريل 2002 والثاني في 2008 بموجب القانون رقم 09/08 المؤرخ في 17 ذي القعدة 1429 هجري الموافق ل 15 نوفمبر 2008 م الجريدة الرسمية رقم 63 الصادرة بتاريخ 16 نوفمبر 2008.

7_ الأمر رقم 66_155 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 08 يونيو سنة 1966 يتضمن قانون الاجراءات الجزائية المعدل والمتمم.

8_ الأمر رقم 66_ 156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 08 يونيو سنة 1966 المتضمن قانون يتضمن قانون العقوبات المعدل والمتمم.

9_ قانون العقوبات المصري رقم 58 لسنة 1937 وفقا لآخر تعديل له بالقوانين 5 لسنة 2010 والمرسوم بقانون رقم 10 و11 لسنة 2011.

10_ قانون الاجراءات الجنائية المصري 150 لسنة 1950 وفقا لآخر التعديلات بالقانون 71 لسنة 2009.

11_ المرسوم الرئاسي رقم 91_ 196 مؤرخ في 21 ذي القعدة عام 1411 الموافق 4 يونيو سنة 1991، يتضمن حالة الحصار.

12_ المرسوم الرئاسي رقم 91_336 مؤرخ في 13 ربيع الأول عام 1412 الموافق 22 سبتمبر سنة 1991 يتضمن رفع حالة الحصار.

13_ المرسوم الرئاسي رقم 92_ 44 مؤرخ في 05 شعبان عام 1412 الموافق 9 فبراير سنة 1992 يتضمن اعلان حالة الطوارئ.

ثانيا : باللغة الفرنسية

1_ Badinter. « Le droit au respect de la vie privèe » juris classeur. Peridique. 1968.no.213 .

2_ Carbonnier. « Droit civil » . 1971.D.T.I.

3_ Chavanne ,la protection de la vie privièe dans la loi du 17 juillet 1970

4_ Garraud(R) Traite theirique et pratiqué du droit pénal français sirey 1987 :no.287.

5_ Frémond.le droit de la phigraphie manuel Dalloz de droit usuel Paris 1973 .

6_ Louis Favoreu et Loic Philippe : "Les grandes décision de conseil constitutionnel" Paris 1979.

7_ Lindon.les droit de la personnalitè…..èd.usud Paris 1974.

8_ Martin (L) . « le secret de la vie privèe » Rev .dr.civ.1959.

9- P .kayser Le secret de la vie privèe et la jurisprudence civile ,Mélanges,R.Savatier, 1965

10- Gassin(R) ; Encyclopédie Dalloz réperoire de droit pénal et de procédure pénal, vo. Vie privée. 1976.

ثالثا: مواقع الأنترنت

WWW .ARABLAW.COM _1

www . islamic feqh. Com_2

www1.umn.edu _3

Articles.islam wab.net _4

htp://iefpedia.com _5

hypatia1.blogspot.com _6